مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥٩)

الزبونية السياسية في المجتمع العربي

قراءة اجتماعية ـ سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس

الدكتور حافظ عبد الرحيم

الزبونية السياسية في المجتمع العربي

قراءة اجتماعية ـ سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عبد الرحيم، حافظ

الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية ـ سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس/ حافظ عبد الرحيم.

٤٨٨ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٩)

ببليوغرافية: ص ٤٣١-٤٧٤.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953-82-085-6

١. الزبونية السياسية ـ تونس. ٢. المحسوبية ـ تونس. ٣. الحراك الاجتماعي ـ تونس. ٤. النخبة ـ تونس. ٥. السلطة السياسية ـ تونس. أ. العنوان. ب. السلسلة.

320.9611

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس ٢٠٠٦

إهـــــداء

... إليهم جميعاً أبداً...

إلى القلب ضيائه... عزيــز.

إلى الروح سنائها... لينـة.

إلى ماجدة... وفاءً لا ينضب.

إلى والدي... عرفاناً متجدداً.

إســـداء شـــكر

كامل الشكر إلى:

- أستاذي الدكتور عبد الباقي الهرماسي الذي تفضّل بقبول الإشراف على هذا العمل مبدءاً ومنتهى، والذي لولاه ما كان لهذا العمل أن يدرك ما هو عليه.

- أستاذي الدكتور الطّاهر لبيب على إحاطته المتواصلة وملاحظاته الرشيقة وجهده لكي يرى هذا العمل النّورَ.

- إلى السادة: الرشيد إدريس، حسيب بن عمار، بوبكر لطيف عزيز، مصطفى الفيلالي، الباجي قائد السبسي، لقبولهم المساهمة العلمية في هذا العمل.

- إلى كلّ من ساعدني في إخراج هذا العمل، وأخصّ بالذكر عز الدين الذي لم يتوانَ عن تقديم المساندة العلمية والمعنوية.

المحتويـــــــات

خلاصـــة تنفيذيـــة ١١

مقدمـــة ٣٥

القسم الأوّل
سوسيولوجيا النخبة والحراك الاجتماعي

الفصل الأوّل : سوسيولوجيّة النّخبة ٦٩

أولاً : النّخبة في السّياق السوسيولوجي العام ٧٠

ثانياً : النّخبة في السّياق السوسيولوجي العربي المعاصر ٨٣

ثالثاً : النّخبة في السّياق السّوسيولوجي التونسي من المحاولة العربية إلى المحاولة التونسية ٩٣

الفصل الثاني : حول سوسيولوجيّة الحراك الاجتماعي
الحراك الاجتماعي مبحث سوسيولوجي ١١٧

القسم الثّاني
النسق السياسي التونسي، الخصائص البنائية وأنماط الأداء:
محاولة في التفسير

الفصل الثالث : النّخب التّونسيّة في ظل الدّولة الحسينيّة: النشأة والهموم والأدوار ١٤١

أولاً : المؤسّسة العلمية (التعليميّة): الهمّ المعرفي ١٤٣

ثانياً : المؤسّسة السّياسيّة: الرّهان السّياسي ١٦٦

ثالثاً : المؤسّسة المراتبيّة (المجتمعية): الطّموح الاجتماعي ١٩٨

الفصل الرابع : نخب البناء الوطني في ظلّ دولة الاستقلال ٢١٥
أولاً : خصائص النّسق السّياسي التّونسي وأنماط الأداء ٢١٥
١ ـ نمط العلاقة بين المجتمع والدّولة: الدّولنة المكثفة، الرقابة المباشرة، الاحتواء ٢١٥
٢ ـ الأبعاد الباتريمونياليّة أو النيوباتريمونيالية للدّولة الوطنيّة في تونس ٢٥٩
٣ ـ مظاهر الممارسة النيوباتريمونيالية (الاستزلاميّة ـ التعزيبيّة) ... ٢٧٣
ثانياً : العائلة من وحدة للتفسير السوسيولوجي إلى أداة لتفسير سوسيولوجي ٣٦٢
١ ـ نظام القرابة العربي: الانحدار، الانتساب، التقاطع ٣٦٥
٢ ـ العائلة آلية للتحليل السوسيوسياسي: المورفولوجيا وبناء السلطة ٣٧٧
٣ ـ العائلة التونسية: البناء وتوزيع السلطة داخلها ٣٨٣
٤ ـ نمط الأداء السياسي «انعكاس» لنمط العلاقات العائلية في مستوي البنية وتوزيع السلط وشكل العلاقات ٤١١
خاتمـــة ٤٢١
المراجـــع ٤٣١
فهـــرس ٤٧٥

خلاصــة تنفيذيــة

أولاً: الإشكالية في سياقها العام

لقد وجّهتنا خلال تناولنا للموضوع المطروح بين يديْ القارئ فكرة هي أقرب إلى السؤال/ الأسئلة التي مفادها أنّ نخب الاستقلال في تونس وهي تمارس تجربة البناء الوطني استجابة لغايات متنوعة، هل عوّلت في ممارستها لهذا الفعل على تكوينها العلمي ورصيدها النضالي المكتسب من تجربتها الميدانية حيث يرتبط هذا التكوين وذاك الرصيد بنسيج قِيمِي وجملة من المبادئ الفكرية والشعارات والأهداف؟ أم هل فعل هذه النخب حَكَمَتْهُ إلى جانب كلّ الذي سبق جملةٌ من الرأسمالات اللاشكلية والمسكوت عنها عامة باعتبارها رأسمالات قد تجد ترسّباتها المفسرة في ثنايا مسارات التنشئة الاجتماعية عبر مختلف مؤسساتها من مثل العائلة والمدرسة ووسائل الإعلام...؟

انطلاقاً من الإشكالية المذكورة تعدّ دراستنا هذه محاولة في إجراء قراءة سوسيولوجية لمسار البناء الوطني في تونس بالنظر إلى أن هذا المسار يمثل ظاهرة سياسية اجتماعية حَرِيَّة بالدراسة الهادفة إلى غايات هي في الآن نفسه أكاديمية علمية من ناحية، وإجرائية نفعية من ناحية أخرى.

إنها محاولة تندرج ضمن علم الاجتماع السياسي حيث لا يمكن أن تكون الظاهرة السياسية في نهاية التحليل سوى ظاهرة اجتماعية بخصائصها المتنوعة مضموناً والمتميّزة منهجاً، بشكل سمح لنا بربط نمط الأداء السياسي بتعبيراته الظاهرة العينية الشكلية، متمثلة في النصوص القانونية والشعارات المرفوعة والمخططات المرسومة من ناحية، ولكن بربطه أيضاً بتعبيراته الخفيّة اللاشكلية المتمثلة في جوانب مسكوت عنها من مثل النمط العلائقي السائد الذي يشد الفرد إلى الفرد أو الفرد إلى المجموعة وأسس الولاء ومعايير توزيع حظوظ الصعود والأنماط

التربوية القائمة وعلاقات القرابة والانتماء الجهوي. . . من ناحية أخرى.

لكنّ السؤال الخطير الذي يطرح نفسه هنا هو هل عامل القرابة لا يزال حاضراً خلال ممارسة الفعل الاجتماعي والسياسي خاصة؟ أي بعبارة أخرى، هل ما زالت «العصبية» باعتبارها شكلاً من أشكال التضامن تفعل فعلها في ظل واقع عرف تراجعاً في الهيكلة القبلية وبخاصة خلال مرحلة ما بعد الاستقلال التي تزعمتها نخب تحديثية تبنت قيماً ونماذج وتصورات مغايرة؟

ثانياً: مضمون الأطروحة

إذاً، تتنزل محاولتنا هذه ضمن سوسيولوجيا التغيير الاجتماعي والتنمية في تصوّرها الشمولي باعتبارها كلاّ وتتخذ موضوعاً لها بحثَ الظاهرة السياسية على خلفية أنها في عمقها ظاهرة اجتماعية.

ولقد وجّهت التحليلَ فكرةٌ أوّليةٌ مفادها أنْ بالإمكان مقاربة المجتمع التونسي الحديث وفهم الآليات التي تحكم التغيرات التي تطرأ على بناه المختلفة انطلاقاً من بناه الفوقية، أي من فعل نخبه.

إنه عمل يستند إلى المقاربات النخبوية ذات المرجعية الأنغلوساكسونية التي تعتبر أنّ عملية البناء الوطني إفرازٌ لمبادرة النخب السياسية والفكرية عبر تغيير البُنَى الفوقية للمجتمع. إذ للنخب المفكّرة دورٌ مركزيٌّ في إحداث التغييرات الهيكلية من خلال تغيير البنى الذهنية.

فمن الناحية العلمية الأكاديمية يثير هذا المؤلف الواقع بين يدَي القارئ إشكالية علمية سوسيولوجية باعتباره يحاول إنجاز عملية تفهّمية بالمعنى الفيبري لنمط اشتغال النسق السياسي التونسي عبر تبيّن الآليات المتحكمة في عملية الاشتغال هذه، وبالتالي إدراك الكتلة السببية المفسّرة للظاهرة السياسية الاجتماعية وذلك بالاستناد إلى خصوصيات الظاهرة المدروسة بغية إدراك معانيها وبالتالي فهم التغيرات الحاصلة عبر مختلف المراحل، ويبقى المرتكز المعرفي في ذلك أن هذه الظاهرة تساعد على إدراك الآليات المذكورة، وبالتالي فهم التغيّرات المقصودة والمستهدفة بالدراسة. فنحن ألفنا بالنسبة إلى التجربة البنائية في تونس أن تتمّ دراسة النسق السياسي باعتباره نسقاً بذاته ولذاته على خلفية أنه نسق منغلق محكوم بما هو سياسي بحت يجد أهم تعبيراته في النصوص القانونية المنجزة والشعارات المرفوعة والمخططات المرسومة والممارسة الانتخابية التعددية والتّمثيلية، وكل ما يعبّر شكلياً وقانونياً عن التنظيم الدولوي الهادف إلى بناء هيكل الدولة. فالناظر في أعمال أهل القانون ورجال السياسة وَاجِدٌ،

لا محالة، أهمَّ معالم هذه المقاربة للمنظومة السياسية التونسية مجسّدة في أعمال متعددة تؤكد جميعها هذا التوجّه.

ولكن إذا ما وضعنا نصْب أعيننا أن عملية بناء مجتمع بديل على أنقاض «المجتمع الاستعماري» من خلال إرساء نمط دولوي جديد ليست فقط عملية سياسية بحتة بل هي في عمقها، كما انطلقنا من ذلك سابقاً، عملية يتعضّى فيها المحدد السياسي بالمحدد الاجتماعي في معناه الأوسع، فإنه يغدو من الضروري التسليم بأن عملية فهم البناء الدولوي الجديد لتونس المستقلة وإدراك آليات اشتغاله، تقتضي تحديد هوية الفاعل الأساسي في هذه العملية نظراً لأن التجربة التونسية تعدّ واحدة من التجارب التي تميّزت باضطلاع النّخب الفكرية بمختلف شرائحها بالنضال الوطني والتزامها بذلك رغم نشأتها تحت الجناح الاستعماري ورعاية مؤسساته، لترفع بذلك لواء تحديث مختلف مؤسسات المجتمع ابتداءً من المؤسسة السياسية والمؤسسة العائلية وصولاً إلى مختلف الهياكل الاجتماعية الفرعية.

وبناء عليه، امتزج في وعي مثقف البناء الوطني العمل السياسي بالعمل الثقافي حيث النضال السياسي على حدّ عبارة ميلز رهان ثقافي، لذا غدا بالإمكان منهجياً دراسة النسق السياسي التونسي استناداً إلى دراسة فاعليه، أي نخبه الفاعلة التي تزعّمت عملية البناء، من دون أن يقتصر مجال فعلها على الحقل السياسي، بل إنه توسّع ليشمل مختلف الحقول المكونة للبناء الاجتماعي العام، يدفعها من أجل تحقيق ذلك، في ما يدفعها، الرغبة في توفير حظوظ النجاح لتصوراتها ومشاريعها التحديثية التي لا تنفصل عن المعيش اليومي إضافة إلى حظوظ الصعود السياسي والاجتماعي. ومن هنا جاء مبرّر اختيارنا النخب السياسية، إذ اتخذنا منها متغيّراً مفسِّراً لِبنْية اجتماعية أكبر، خارقين بذلك ما جرت عليه العادة من اتخاذها متغيراً للتفسير.

فلقد اعتبرنا هذه النخبة فاعلاً يصارع، يُغيِّر، ينافس حول السلطة التي تعدّ، طبقاً للخلفية المعرفية التي بنيْنا عليها دراستنا، علاقةً اجتماعيةً مُمَأْسَسَةً من خلال توزيع النفوذ وتجسيد الحراك الاجتماعي (La Mobilité sociale) داخل المجتمع التونسي ذي الجذور والمكونات العربية الإسلامية والمحددات التي يتداخل فيها العقلاني باللاعقلاني والموضوعي بالذاتي والظاهر بالخفي، بشكل سوف يحدد في جانب كبير شرعية فعل هذا المالك زمام السلطة والمتصدّر مسار البناء، بما يمهّد لبروز شرعيات موازية تشكك في القدرات التوزيعية للشرعية القائمة مستفيدة في ذلك من مفارقة الشعارات المرفوعة للممارسة الفعلية.

ولقد تم السعي لتبيّن مؤشرات هذه المراوحة بين الثنائيات المتناقضة من خلال

متغير الحراك الاجتماعي الذي عاشته هذه النخبة المضطلعة بعملية البناء الوطني. فهي ولا شك عاشت حراكاً صاعداً ارتبط بالدور الذي اضطلعت به. لكن السؤال هو: إلى أي مدى ساهم هذا النمط من الحراك بمعاييره المتنوعة في إرساء شرعية الدولة القائمة وتحديد نمط علاقة المثقف بالسلطة، وبالتالي تجسيد ممارسات زبونية عمادها الاستزلام ـ التعزيب؟

لقد انطلق الباحث هنا من أن صنع القرار السياسي في تونس (وهذا شأن غيرها)، لا تحكمه فقط محددات مؤسّسية رسمية، بل أيضاً محددات اجتماعية وثقافية مسكوت عنها غالباً، إذ إن صعود أي فاعل سياسي إلى مسرح الفعل أو مغادرته إياه لا تحكمه فقط شرعية الكفاءة والقدرة على الأداء والمستوى التعليمي والتجربة الميدانية، بل إنه محكوم أيضاً بدرجة تزيد أو تنقص بعوامل الانحدار الاجتماعي والعائلي والجغرافي، ورأسمال العلائقي وعلاقات التبعية الشخصية التي يقيمها مع الأطراف الفاعلة من أجل تحقيق الصعود بشكل يحدد في نهاية المطاف شرعية مسار كامل اختار ركوب «حصان التحديث».

وهنا بالذات يتجلى مستوى من مستويات الأهمية في التحليل الزبائني، إذ إنه يسمح للباحث بالوقوف على ظواهر سياسية مُهْمَلة وخصائص مسكوت عنها إلى وقت قريب رغم أهميتها في تحديد معالم الفعل السياسي الذي يبقى في عمقه ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها، كما ذكرنا آنفاً، المحددات القانونية والتشريعية بالمحددات الاجتماعية، وهو ما يشرّع علمياً للوقوف على الجوانب الرمزية في الظاهرة السياسية، جوانب ترتبط بالمعنى كما فهمه ماكس فيبر وسعى لإدراكه في مباحثه.

هذا التمشي انتهى بنا إلى تبيّن بعض معالم ذلك الخيط الرابط بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، وأعطى المقاربة بعدها السوسيولوجي حيث تتمفصل الظاهرة السياسية، موضوعاً للتفهّم، مع محيطها الاجتماعي المحدّد لانحدار الفاعلين والمصالح التي يدافعون عنها والفئات التي يمثّلونها ويتحالفون معها والقيم الاجتماعية التي يدافعون عنها والرأسمالات الاجتماعية والرمزية التي يحملونها، لأن الفاعل السياسي، وهو يلج هذا المجال، إنما يحمل في داخله سواء بشكل واعٍ أو غير واعٍ، أهدافاً وغايات مختلفة على خلفية أن «لا رجلَ سياسة يمارس السياسةَ من أجل السِّياسة».

وبناء على هذا التمشي النظري حاول صاحب البحث تبيّن وزن حضور عوامل الانتماء الجهوي والانحدار العائلي وعلاقات الدم والقرابة والنسب خلال الممارسة السياسة التونسية لدى نخب، تحمل في المقابل تكويناً عصرياً عقلانياً، وتحمّست

لشعارات النهضة والتقدم والدستورية والقانونية والعقلانية وحتى العلمانية، ومارست فعلياً عمليات تحديث الهياكل الاجتماعية والسياسية، بنفض غبار التقليدية عنها بغية إرساء نمط دولوي أكثر عقلانية وقانونية ودستورية. فهل نجحت كلياً أو جزئياً في مهمتها التحديثية، أم إنها وقعت من حيث تدري أو لا تدري في ما هي بصدد مقاومته؟

سؤال على درجة من الأهمية لأن مضمون الإجابة عنه تسمح لنا بإدراك درجة شرعية التجربة القائمة واختبار قدرة فاعلي هذه التجربة على:

- تجاوز مخلّفات الاستعمار ومظاهر التقليدية فيه بما هي عوامل شدّ إلى الوراء.
- تجسيم الشعارات المرفوعة بما هي نموذج منشود في أرض الواقع، إذ ترتبط الشرعية أساساً بالوفاء لحظة التنفيذ للشعارات الموعودة.

ثالثاً: مراحل البحث

بناءً على المنطلقات السابقة حاولنا دراسة الممارسة السياسية التونسية لما بعد الاستقلال بالارتكاز إلى الفاعل الأساسي في هذه العملية وهو نخب البناء الوطني فقمنا لذلك بـ:

١ ـ تمهيد نظري لمفهومي النخبة والحراك الاجتماعي كمصطلحين سوسيولوجيين من حيث إنهما أداتا تحليل لمقاربة التغيرات الطارئة على بنى المجتمع المختلفة.

ولقد انطلقنا في تحديد مفهوم النخبة من أنه مفهوم يتنزل ضمن البناء الاجتماعي العام المراوح بين الحقل العلمي الأكاديمي (المثقف) والحقل السياسي (صانع القرار ومنفّذه)، وذلك بالنظر إلى أننا اخترنا البنية السياسية حقل تحليل وأرضية انطلاق لإدراك التغيرات الاجتماعية وفهم الآليات التي تحكمها. فهذا المفهوم يمكن أن يمثّل بحسب رأينا أداة مثمرة في مقاربة البناء الاجتماعي، لأنّ تصنيف المجتمعات ودراسة التغيرات التي تشهدها بناها الاجتماعية لا ينفصل عن تشكّل النخب وخصائصها من حيث انغلاقها وانفتاحها وأساليب وقنوات إدماج أفرادها، وما تفرزه العملية من انتقال في المراتبية القائمة، أي حراك اجتماعي يحدّد في نهاية المطاف الهامش الأكبر من الشرعية لا السياسية فقط، بل الاجتماعية قبل ذلك للسلطة القائمة.

وبالنظر إلى كل ما سبق تغدو النخبة إذاً فئة اجتماعية تُحَدَّدُ من خلال مكانتها وتتميز بامتلاك نفوذ وامتيازات، وذلك بموجب اختيارات يحدد معاييرها الإجماع

الاجتماعي، إذ تبعاً لتعدد المعايير تتعدّد النخب بشكل يسمح لها بهامش واسع من الاستقلالية يوفر لها فرصة إنتاج وإعادة انتاج الأبعاد والقيم الرمزية، كما تحصل من خلال ذلك على قدرة تنظيمية ذات بال بما يكسبها شرعية فعلها تجاه القاعدة، لكنّها شرعية تراوح صعوداً ونزولاً. وهو ما يعيد توزيع المراتبية من أجل السيطرة على الموارد الاجتماعية بصورة تكفل احتلال موقع اجتماعي مهم وبالتالي اكتساب شرعية السيطرة هذه.

كما استندنا في تحليلنا ممارسة الفعل السياسي على المقاربة الزبونية التي تنهض على مقولتَي الاستزلام ـ التعزيب (Clientélisme-Patronage). إنهما مقولتان تحليليتان تنطبقان أيضاً على أنماط الممارسة السياسية.

فالاستزلام، هو نمط علائقي قائم على التبعية الشخصية التي تربط الزليم (Client) بالمعزّب (Patron) الذي يمثل مُسْبِغ النعمة في إطار هذه العملية التبادلية وذلك بموجب الولاء الشخصي استناداً إلى مصلحة متبادلة انطلاقاً من ضرورة الطاعة المطلقة بحثاً عن مرتبة ووجاهة جديدتيْن، وبالتالي صعود اجتماعي متجدّد يتمّ استناداً إلى معايير لاعقلانية كالقرابة والنسب والانتماء القبلي أو الديني أو الجهوي.

أما **التعزيب**، فهو الوجه الآخر للعلاقة بين طرفَي التبادل. إذ المعزّب هو مسبغ النعمة وواهبها لطالبها الذي تربطه به علاقة ولاء شخصي بحثاً عن حظوظ جديدة ضامنة لصعود سياسي أو اجتماعي.

فالاستزلام التعزيب في إطار التحليل الزبائني ظاهرة تستند إلى مبدأ تبادل الامتيازات بين شخصيْن أو طرفيْن هما المعزّب والزليم، باعتبارهما طرفيْن يتحكمان في مصادر ومصالح غير متكافئة. يعدّ **الأوّل** مالكاً لها و**الثاني** طالباً لها في مقابل سلعة (مصلحة) يمكن الثاني أن يوفرها للأول. فالزليم هو الشخص الذي يضع نفسه في خدمة معزّب يكون على ذمته ويقيم معه علاقة منفعة متبادلة. هذا مع أن توزيع الأدوار في إطار هذه اللعبة يقوم على التداول والتبادل، فالمعزب في إطار لعبة ما قد يتحول طبقاً لمقتضيات اللعب إلى زليم في سياق توزيع آخر؛ والعكس يصحّ أيضاً طبقاً لمقتضيات السياق وأطراف اللعب واستراتيجياته وتكتيكاته.

ولعل أهم ما يميّز هذا النمط من التبادل هو أنه يحقق الرّبح لأطرافه الثلاثة، **فالزليم** من حيث هو طالب للمعروف **والمعزّب** باعتباره مسبغاً للمعروف و**الوسيط** ناقلاً للسلعة أو الخدمة، جميعُهم يجنون الربح. لكن يبقى المعزب أكثرهم ربحاً نظراً لنمط توزيع موازين القوى في إطار هذه «اللعبة» فهو يحقق الشرعية لسلطته، شرعيةً لا يمكن له أن يحققها بأي مقابل مادّي مهما كان. أما الزليم فإنه يطلب الخدمة مقابل

توفير شرعية للسلطة لأنه غدا مقتنعاً أن لجوءه إلى الدولة وقوانينها لا يضمن له العدالة أو الحماية، لذا لا بد من تخطي المؤسسات الشرعية لإرساء شرعية موازية لا تستمد قوتها وسلطانها من قانونيتها، بل تستمدها من القبول بها اجتماعياً عبر الاعتراف واقتناع الفرد بها.

إنه نمط علائقي حاضر خلال ممارسة الفعل السياسي وكنا انطلقنا من افتراض جدواه العلمية في مقاربة أنماط ممارسة الحكم في إطار تجارب البلدان الحديثة العهد بالاستقلال التي يبدو أنها لم تُقْصِ، وهي تمارس الفعل السياسي، العلاقات الشخصية القائمة على التبعية والتي لازمت الندرة، إذ أينما هناك ندرة هناك تبعية (Where There is Rarity There is Dependency).

وتأتي مقولة الدولة الباتريمونيالية استتباعاً منطقياً للنمط العلائقي السابق. فالباتريمونيالية مقولة تحليلية ركز عليها ماكس فيبر (M. Weber) خلال تحاليله لتعني لديه الامتداد العسكري والإداري للسلطة الأبوية عبر اختيار المسؤولين من المقرّبين الأوفياء للرئيس، باعتباره أباً أو إماماً أو قائداً، واعتماد قنوات ومؤسسات غير رسمية في عمليات التسيير مع غياب التنافس الشرعي والمؤسسي، بل تبقى المؤسسة العسكرية والسلطة الدينية (الرمزية) هي السند للرئيس الذي يستمدّ شرعية فعله من معايير لا عقلانية لا رسمية هي عامة عائلية قرابية دموية. ويمكن صفة الباتريمونيالية أن لا تقتصر فقط على المجاليْن العسكري والإداري، بل تتوسع لتشمل المجال التكنولوجي ونمط الأداء الاقتصادي، إضافة إلى الأداء السياسي، فنتحدث حينها عن النيوباتريمونيالية.

وستجد الباتريباركالية، بما هي أساس للسلطة في إطار المجتمع الباتريمونيالي، تعبيرتَها طبعاً داخل حقل الممارسة السياسية متمثلة في النزوع نحو السلطة النيوباتريمونيالية ومستندنا في هذا الحكم تلك العلامات المميزة لكلتا المؤسستين معاً:

١ ـ تقريب رئيس كل مؤسسة لأوفياء من نفسه فتتألف دائرة المقرّبين من أصفيائه الذين وقع الاختيار عليهم لوفائهم لا لكفاءتهم، مثل الأب (التقليدي) الذي لا يقرّب إليه من أبنائه في عملية التسيير والإشراف إن احتاج ـ إلا الوفيَّ المُطيعَ ثم الأكبر سنّاً أيضاً، أما الكفاءة فيمكن أن تكتسب عبر الممارسة.

٢ ـ الشخصنة وإيلاء أهمية كبرى للعلاقات الشخصيّة بين الرئيس ومن حوله باعتبارها علاقات تبعية شخصية. إذ يمثل لهم الرئيس «مرشداً» أو «أباً». وهي علاقات استزلام ـ تعزيب تتجسد من خلال علاقات الأفراد داخل أي مؤسسة (تنظيم نقابي، حزبي، جمعياتي في معناه المدني).

٣ ـ اعتماد القنوات اللاشكلية اللامؤسسية، إذ المؤسسات تحتلّ مقاماً ثانوياً اعتباراً لأولوية الولاء على الكفاءة، كما إن المسؤولية غير محددة بإطار قانوني أو تشريع تنظيمي فاعل بجدوى بما يسمح لكل مسؤول بالتملّص واللامبالاة تجاه المجتمع، تدفعه خفية نحو النجاح قناعةٌ لاعقلانيةٌ هي كسب رضى وليّ نعمته (سادنه) الذي يقدّم مصلحته على القيام بالواجب.

وبناء على المنطلقات السابقة، مررنا في مرحلة موالية إلى محاولة تبيّن معالم مفهوم النخبة بالانتقال من السياق السوسيولوجي الغربي إلى السياق السوسيولوجي العربي عامة والتونسي تحديداً، بتتبع سوسيو نشأته في كلا السياقيْنْ وما ضُمِّنَهُ من دلالات حافّة (Connotations) ترتبط بكل سياق وخصوصياته المميزة، فهل يمكن مثلاً أن نفصل نشأة مفهوم النخبة وتحديد أدوارها وغاياتها ومعايير صعودها وشرعية فعلها في تونس، عن المؤسسة الزيتونية ونشأة المدرسة الحربية بباردو ثم المدرسة الصادقية وظهور الفعل الاستعماري بالبلاد بكل ما ولّده من تطوّر للنّفَس الاستقلالي، إلى جانب حضور عوامل الانتماء العائلي والجغرافي الجهوي والسياسي في توزيع حظوظ الصعود الاجتماعي؟ فعلى سبيل المثال لا يمكن إنكار دور العائلات «البَلْديّةْ» في التأثير على حظوظ الصعود السياسي و/أو الاجتماعي. كما إن دور الانتماء لمنطقة الساحل التونسي جليّ في إنتاج أصحاب النفوذ.

أما بالنسبة إلى مفهوم الحراك الاجتماعي، فلقد انطلقنا من فكرة عدم انفصاله عن مفهوم النخبة، إذ الجامع بينهما هو الرغبة في تحقيق الصعود في سلم المراتبية الاجتماعية والسيطرة على الموارد الاجتماعية.

فالحراك الاجتماعي يتحدد باعتباره عملية انتقال في سلم المراتبية الاجتماعية صعوداً أو نزولاً لتغيير الموقع والمكانة الاجتماعية، وبالتالي هامش سلطة الفرد أو المجموعة، تبعاً لمعايير منها ما هو فردي ومنها ما هو جماعي؛ منها ما هو عقلاني موضوعي، ومنها ما هو لا عقلاني لا موضوعي، بشكل يحدّد النمط العلائقي في شتى مستوياته داخل البناء الاجتماعي المنظور إليه كمنظومة مهنية وسياسية واقتصادية وقانونية وثقافية ورمزية، بما يخلع على الدور والمكانة شرعيتهما التي تمثل ضمانة للاستمرارية أو يخلعها عنهما فيجعلهما عرضة للاهتزازات.

هذا المنطلق القائل بالتداخل بين معايير توزيع حظوظ الصعود (الحراك)، وبين تحقيق الشرعية السياسية ذات القاع الاجتماعي، يسمح للدارسين عامة في ما بدا لنا، بتبيّن ذلك الخيط الرابط بين التغيرات الهيكلية الشاملة داخل المجتمع، وبين التغيرات في المكانة التي يعرفها الأفراد المكونون لهذا المجتمع بالنظر إلى مستوى عيش العائلة

والأنظمة التعليمية المتّبعة ونسيج القيم الاجتماعية السائدة، والانحدار العائلي والجغرافي والانتماء الفكري والأيديولوجي أي السياسي، وأنماط العلاقات التي ينجح الفاعل في إقامتها والتعويل عليها.

ومن هنا عامة ما تتداخل الثروة مع السلطة السياسية والهيبة الاجتماعية في تحديد الحراك وبالتالي الموقع في سلّم المراتبية الاجتماعية، لكنه ليس تداخلاً ميكانيكياً، بل إنه يختلف تبعاً للظروف والمحدّدات والوضعيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرمزية والسياسية.

وبناءً على ما سبق يرتبط الحراك في جانب كبير منه بأشكال التنظيم السياسي للمجتمع ابتداء من المِلل والطوائف والشلل، وصولاً إلى الطبقات الاجتماعية مروراً بصانع القرار ومنفّذه، إذ إن فكرة الحراك الاجتماعي يمكن أن تطرح نفسها داخل الأنساق السياسية الأكثر محافظة وتقليدية، كما يمكن أن تحظى بقيمة أكبر وعناية أوسع في إطار الأنساق السياسية الأكثر قابلية وعرضة للتغيرات السياسية والاقتصادية، والتي توفر حظوظاً متقاربة في توزيع الصعود والمساواة في حقوق المواطنة من خلال رفض شتى أشكال الامتيازات التي تعود إلى الميلاد، ويتم تداولها بين الأجيال تبعاً لعلاقات القرابة مثلاً، وانطلاقاً من ذلك تغدو المساواة السياسية رديفاً غير منفصل عن المساواة الاجتماعية، وهي ليست مساواة في المواقع نفسها، بل هي مساواة في شروط الوصول إلى هذه المواقع، بشكل يجعل الفرد الباحث عن الصعود لا يعوّل إلا على كفاءته وقدراته وخبراته على قدم المساواة مع غيره.

أما عدم المساواة في هذه الحظوظ داخل بنية اجتماعية ما فينجرّ عنه حالات تتطور من عدم الرّضى إلى الاحتجاج والسّخط و«الثورة». ألم تثبت الدراسات السياسية والاجتماعية أن المواقف المتخذة وتوجّهات السلوك السياسي ترتبط بالموقع داخل منظومة الفعل الاجتماعي (سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً، رمزياً)؟ فالأفراد الذين يتمكنون من الصعود عامة ما يُبْدون مواقف وسلوكات سياسية أقرب إلى الوسطيّة، تراوح بين مقتضيات مرجعيتهم إلى مجتمعاتهم الأصل وما تقتضيه انتماءاتهم الجديدة.

ومن هنا يتأكد لدينا ذلك التّعضّي بين الحراك الاجتماعي والشرعية السياسية. فعملية الحراك بما هي عملية سوسيو سياسية قابلة لأن تحدد شكل الأداء السياسي للنخب ومدى شرعية سلطاتها.

وفي واقع الحال فإننا سعينا إلى تبيّن هذا التعضّي بين الحراك الاجتماعي والشرعية السياسية في ثنايا سيرورة البناء الوطني لتونس المعاصرة التي لا شك أنها عملية تزعمتها نخب هي مزيج من «تحديثية» و«تقليدية»، واختارت المراهنة على

اعتماد معايير عقلانية موضوعية في توزيع حظوظ الصعود في سلم المراتبية الاجتماعية، معايير تمثّل أرضية انطلاق لبناء شرعية اجتماعية وسياسية بديلة في إطار الدولة الوطنية الجديدة، وهي معايير تحل محلّ المعايير اللاعقلانية واللاموضوعية التي كانت سائدة في توزيع حظوظ هذا الصعود وبالتالي بناء الشرعية الاجتماعية.

ولكن اعتباراً لنسبية الفعل الإنساني في إطار أي تجربة بنائية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتمحور حول مدى وفاء هذه التجربة لما اختارت، أي ما مدى اتساع هامش الإخلال هذا الذي توسع إلى حد وصل إلى مفعول الرّدب (Impasse) بما قد يهدم شرعية قائمة أو يهددها على الأقل؟

بناء على التعضّي السابق بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي بالنظر خاصة إلى دور النخب في التأسيس للشرعية الوطنية، حاولنا العودة لإجراء تتبع لسيوسيو نشأة هذه النخب من حيث تكوينها وما تلقّته من تصوّرات وما تمثلته من قيم جديدة وما نادت به من شعارات خلال تأسيسها لشرعية الدولة الوطنية، على اعتبار أن هذا الخزين من القيم والتصورات والشعارات قد يمثّل أرضية فعل. فقيمة العقلانية على سبيل المثال يجب ألا ينظر إليها على أنها قيمة مجرّدة تنحصر بين مقاعد الدراسة، بل إنها ستتحول إلى معيار وأساس معتمد في إنتاج النصوص (الدستور، مجلة الأحوال الشخصية)، وبالتالي توجيه الفعل في شتى حقوله وتوزيع حظوظ الصعود.

لذلك عدنا ننقّب عن مسار نشأة هذه النخب في «حلقات جامع الزيتونة» و«كراسي المدرسة الحربية» ومقاعد المدرسة الصادقية وحتى «ليسي كارنو» وصفوف مدارج بعض المعاهد العليا الفرنسية. ولقد اخترنا بوعي أن تتم العودة في التتبع على مستويات ثلاثة، إذ إن هذه النخب تكوّنت في إطار مؤسسة علمية تعليمية وكانت تحمل رهاناً سياسياً داخل منظومة سياسية اصطلحنا على تسميتها كذلك بالمؤسسة السياسية، إضافة إلى أن موروثاً مجتمعياً وخزيناً رمزياً كاملاً وشبكات علائقية تدخلت في تحديد نشأة هذه النخب وأطلقنا عليها اسم المؤسسة المجتمعية.

في مرحلة موالية مررنا إلى إجراء دراسة وصفية تحليلية لتجربة البناء باعتبارها تجسيداً عملياً لما اختارته هذه النخب لحظة توافر الفرصة العملية لذلك. فلمقاربة نمط الأداء السياسي اتخذنا من الممارسة الانتخابية ومن النمط العلائقي الذي ساد بين الفاعلين السياسيين متغيّريْن مفسّريْن لفهم هذه التجربة، وتمييز النمط الدولوي الذي اختارته النخب المدروسة. لكنّ الأهمّ في هذا السياق هو أن محاولتنا استمدت سوسيولوجيتها من أنها سعت إلى المراوحة خلال مقاربة الظاهرة المدروسة(نمط الأداء السياسي للنخب الصاعدة حديثا لسدّة الحكم) بين ما تفصح عنه النصوص الرسمية

(دستور ومجلات رسمية وتصاريح ومداولات مدوّنة. . .)، وما جسّمته التجربة خلال ممارسة الفاعلين لفعلهم في نسبيته وإنسانيته إلى جانب تأويلهم هم أنفسهم لهذا الفعل وتأويل الآخر له. لذا كان لزاماً علينا من هذه الزاوية أن «نستنطق» بالمعنى العلمي البحثي هؤلاء الفاعلين بغية استكناه تأويلهم فعلهم ومقارنة هذا التأويل بما تقدّمه الدراسات السوسيولوجية في الموضوع نفسه.

هذا الاختيار في التمشي سمح لنا بتبين بعض تجليات الدولة النيوباتريمونيالية (Patrimonial) على اعتبار أن هذه الأخيرة في ما حدّدنا سابقاً تمثّل نظرياً ذلك المسار في التحول الذي تمرّ به مجموعات «تقليدية» تسعى لتصبح دولة ـ أمة «عصرية» تربطها في داخلها علاقات تضامن جديدة تحلّ محلّ الروابط القبلية والجهوية. فهو نمط دولوي يسعى إلى القضاء على نظام الزعامات والرئاسة التقليدية، وإلى تجاوز سلطة زعماء القبائل والأقليات الحاكمة، لكنه يحلّ محلّها نمطاً سلطوياً مُشَخْصَناً ومَخْوْصَصاً، ممّا يمنعه عن أن يتحول فعلياً إلى دولة عصرية على الشاكلة التمثيلية القائمة على المشاركة التي تمثل في المجال السياسي أحد أهم مصادر الشرعية للفعل السياسي.

فلقد تبيّن لنا من خلال دراستنا نمط الأداء السياسي في تونس لما بعد عام ١٩٥٦، أن النيوباتريمونيالية في خصائصها السابقة وَسَمَتْ أيديولوجيا البناء الوطني بالنظر إلى أنها أيديولوجيا قامت أساساً على الدعوة إلى تحويل المجتمع والدولة معاً إلى «يد واحدة» في مواجهة حروب التخلف وإسكات كل صوت مخالف واحتكار كل السلط: التشريعية، الاقتصادية، العسكرية، النقابية، النقدية، من قبل السلطة المركزية باسم ثورة «موهومة»، بشكل أدّى إلى دولنة المجتمع (Etatisation de la société)، وجدت الأهمّ من بين تجلّياتها في ممارسة رقابة مباشرة من طرف البيروقراطية على مختلف مؤسسات المجتمع عبر قنوات شائعة لا شكلية تتجاوز تخصّص الهياكل والإجراءات القانونية والعقلانية.

كما تبين لنا من خلال دراستنا الممارسة الانتخابية خلال التجربة التونسية أنها مثلت تجسيداً فعلياً لعلاقات التبعية، حيث تتداخل الاعتبارات العقلانية الموضوعية مع الاعتبارات اللاعقلانية اللاموضوعية، وهي تبعية لا تقتصر فقط على الولاء لمعزّب مباشر يلعب دور وليّ النعمة والضامن للترشح، بل إن مجال التبعية يتوسع ليصل إلى حدود هرم السلطة. فنوّاب الحزب الاشتراكي الدستوري يترشحون باسم بورقيبة ذاته وتحت لواء زعامته، كما إن الحملات الانتخابية لا تفتأ تؤكد بأن انتخاب ممثلي الحزب في البرلمان واختيارهم هو انتخاب لبورقيبة ذاته واختيار له، وهو ما تؤكده البيانات الانتخابية التي يصدرها الحزب الاشتراكي الدستوري في الغرض خلال حملاته الانتخابية.

كذلك يتجلّى لنا هذا النمط العلائقي من خلال علاقة بورقيبة بأعضاده، حيث قام نمط في الأداء السياسي محكوم بوضوح بخاصية التعويل على علاقات التبعية الشخصية غير الرسمية بغاية تبادل المنفعة المادية الرمزية بين الزّليم والمعزّب، حيث تمثل هذه المنفعة الضمانة الأسلم لتحقيق النجاح السياسي في حقولهَ المختلفة.

هذه الدولنة للمجتمع، وهذا النمط العلائقي الذي ساد داخل المنظومة السياسية التي أقامتها نخب البناء الوطني سواء من خلال نمط الأداء السياسي للفاعلين المباشرين لعملية البناء وتحديداً علاقة بورقيبة بأعضاده، أو من خلال الممارسة الانتخابية الدالة على طبيعة وهامش المشاركة السياسية للقاعدة التي تمثل، كما أشرنا، أحد أهم مصادر الشرعية السياسية تتجه جميعاً نحو تأكيد الأبعاد النيوباتريمونيالية للدولة الجديدة حيث اكتشفنا:

أ ـ الطبيعة الشخصية لنظام الحكم السياسي، أي تُجمَّع السلطُ كلّها بين يديْ رئيس الجمهورية، فحتى استناداً إلى الدستور التونسي بما هو أسّ قانوني، نجد أن الخطوط العامة لهذا النص تتجه إجمالاً نحو هذا التجميع. والناظر في المهام الموكولة لرئيس الجمهورية يجد أنها اتسعت لتبتلع مهام الوزير الأول أو نائبه أو أي مساعد مباشر، إن وجدوا. وما رفض بورقيبة لإحداث منصب وزير أول يكون رئيساً فعلياً للحكومة في مستوى اتخاذ القرار واختيار أعضاء الحكومة خلال بداية التجربة، إلا دليل جلّي على هذه الرغبة الاحتكارية. وانظر في هذا المضمار إلى موقف بورقيبة من مسألة المعالجة الدستورية لحالة الشغور، إذ رفض قطعياً الحلّ المتمثل في انتخاب نائب له، بل رفض حتى تولّي رئيس مجلس النواب ذلك، وآثر أن يكون الحلّ اعتباطياً يخضع لإرادته الذاتية معتبراً آنذاك أنه لا يوجد أفضل من السيد الهادي نويرة خلفاً لأحسن سلف.

ب ـ هامشية الجهاز التنفيذي في عملية صنع القرار الذي يخطط له ويتم إعداده في إطار حلف ضيّق من المقرّبين سواء قانونياً أو دموياً أو علائقياً للرئيس ممن تربطهم به علاقات تبعية شخصية عمادها تبادل المنفعة الفردية أو الجماعية.

ج ـ بقاء النخبة واستمرارها في الحكم رغم تداول الحكومات، بما جعلها تعيش ظاهرة دوران النخبة استناداً إلى معايير موضوعية منها المستوى التعليمي والتجربة السياسية والرصيد النضالي والقدرة التنظيمية، لكن استناداً أيضاً إلى معايير خفية لا موضوعية ربما تمثّلت في الانحدار الجهوي والرّصيد الرمزي إضافة إلى النسيج العلائقي المقام، بما جعلها نخبة تؤدي عملها في إطار النسق السياسي بالنظر إلى مسؤوليتها لا إزاء الجماهير، بل إزاء رئيس الجمهورية مباشرة باعتباره المؤهل

الوحيد لتعيينها أو عزلها ومساءلتها. وبناء عليه تبقى هذه النخبة بسبب علاقات المنفعة المتبادلة مسؤولة أمام راعي النظام بأسره رئيس الجمهورية إن كانت نخبة وزارية أو الوزير نفسه إن كان موظفاً سامياً. إذ هما طرفان تربطهما علاقة منفعة متبادلة يوفّر بموجبها الزّليم للمعزّب السلعة التي هو في حاجة إليها، وقد يدعم ذلك بحياد سياسي أو انحدار جهوي أو انتماء عائلي. . . وهذا ما يجرّ إلى غياب مفهوم المسؤولية الجماعية لفريق حكومي قائم باعتباره يمثل أحد أهم مؤشرات الممارسة السياسية الحديثة، فالرئيس في إطار تجربتنا هذه هو محور اللّعبة السياسية، وقطب رحاها يكون الانشداد إليه بعلاقات ولاء ووفاء واستعداد لتقديم الخدمة التي تمثل في إطار عملية التبادل هذه قيمة رمزية باعتبارها جميعاً من مقتضيات منطق الخلافة.

د ـ خاصية الازدواج التي حكمت هذا النمط في الأداء السياسي، فنظام الحكم الذي أرست دعائمه هذه النخب لم يَنْجُ من المراوحة بين نمطين متقابلين من الممارسة السياسية، إذ هو، كما أثبتت لنا الواقعة موضوع الدراسة، نسق مزيج من أسس قانونية سياسية تعاقدية مؤسساتية دستورية ذات شرعية عقلانية، ومن موروث شخصاني لا شكلي لا مؤسسي لا دستوري لاعقلاني يسمح لصاحب السلطة حتى بإنتاج وإعادة إنتاج النماذج السياسية والقانونية والاقتصادية والرمزية، المتمثلة في أهم القرارات من تسمية وعزل وحلّ للبرلمان وإصدار للقوانين. فالممارسة الانتخابية التي هي في دراستنا هذه تمثل متغيراً مفسّراً، سمحت لنا بأن نقف على هذه الخاصيّة. فهي ممارسة رامت على مستوى الخطاب المعلن أن تكون تعدّدية حرّة ونزيهة، لكنها أبَتْ إلا أن تكون في حقيقتها خلاف ذلك بانزياحها عن التعددية والحرية والنزاهة تماماً فبقيت في وضع المراوحة. وهو الوضع الأصعب.

كما أن محاولتنا تفكيك نمط علاقة بورقيبة بأعضاده، سمحت لنا بالوقوف على هذه الخاصيّة. فالنظام السياسي الذي تمّ اختياره في الحكم إثر الاستقلال مباشرة هو نظام جمهوري رئاسي أساسه الدستور والقانون والفصل بين السلط. . بما هي أسس سعت نخب البناء إلى تحويلها إلى حقائق عينية مجسدة عملياً، لكن مظاهر التبعية الشخصية والتعيين على أساس الولاء والاستعداد لتبادل الخدمة بين الزليم من حيث هو خادمٌ، والمعزّب بما هو وليُّ نعمة، لم تندثر كلّياً بل تخفّت وراء اختيارات مخاتلة. فكانت ممارسة سياسية ترواح بين الولاء للقانون الذي هو أسٌّ موضوعي، والولاء للمعزّب الذي هو في المقابل أسٌّ لا موضوعي ومخاتل.

لكن المهم في دراستنا يتمثل في أننا لم نتوقف عند حدود الكشف عن نمط اشتغال النسق السياسي التونسي المدروس، وتبيّن الآليات المتحكمة في اشتغاله استناداً في الآن نفسه إلى ما تراكم من دراسات سابقة لدارسي النظام السياسي

التونسي في اختصاصات متنوعة من ناحية، كما إلى المقابلات العينية التي قمنا بإجرائها مع ثلة من رواد البناء الوطني ممّن باشروا كلّ من موقعه دوراً داخل هذا النسق لتمثل شهاداتهم المرجع الأساسي في التحليل، بل إن الأهم في هذه الدراسة هو مرورنا لمحاولة إجراء المقاربة السوسيولوجية لهذا النمط في الأداء السياسي، أي البحث عن الأسس السوسيولوجية للممارسة السياسية، فالسؤال المهم الذي يطرح نفسه بحدة في هذا السياق، هو لماذا انزاحت المنظومة السياسية التونسية لما بعد الاستقلال خلال عقودها الثلاثة عن النموذج الدستوري القانوني العقلاني الحديث، واختارت نموذجاً ميّالاً إلى النيوباتريمونيالية؟ هل السوسيولوجيا قادرة على أن تعثر لنا عن عوامل اجتماعية مفسّرة لما حاولنا تشخيصه؟ أم هل نكتفي بإرجاع ذلك بكل بساطة إلى «الطبيعة الشرّيرة للسلوك الإنساني» أو لعدم اقتناع أو سوء اختيار أو نقص وعي لدى نخب البناء؟

من خلال سعينا لإدراك التفسير المرجوّ، تبيّن لنا أن هذا الميل نحو ممارسة النيوباتريمونيالية باعتبارها نمطاً دولوياً يعود في عمقه إلى عوامل مفسرة صنّفناها تبعاً للمقولة الغورفيتشيّة إلى طبقات ثلاث في العمق:

١ ـ ففي **طبقة أولى**، تظهر جلية العوامل القانونية الشكلية الظاهرة التي تستمد نسبيتها من فعل الزمن، إذ كل تجربة إنسانية تبقى نسبية تحمل في طياتها ثغرات قابلة للتجاوز مع الزمن مقابل بروز أخرى. إذ متى نَشَدَ القانونُ الكمالَ فأدركه!؟

٢ ـ وفي **طبقة ثانية**، تليها في العمق، يتأكد أثر عوامل مجتمعية لاشكلية قد تتخفّى على العين القانعة، لعلّ أهم هذه العوامل:

أ ـ سوسيولوجية التنظيمات، حيث يميل الحزب ذو التنظيم المحدّد والهيكلة القائمة إلى البحث عن الاستقرار النهائي بشكل يدفع بأنصاره الفاعلين إلى المسك بزمام مؤسساته بقبضة حديدية، بما يجرّهم إلى الميل نحو ممارسة الاحتكار للسلطة داخل الحزب ثم داخل مؤسسات الدولة.

ب ـ علم النفس الاجتماعي الذي ما فتئ يعلّمنا أن ممارسة الزعيم ذاته مسؤوليته تجرّ تغييرات لا مفرّ منها على المستوى الفردي أوّلاً، ثم الجماعي. فعلى المستوى الفردي تؤدي صلابة التنظيم البيروقراطي والمراتبية في توزيع الأدوار إلى تصلب هذا التنظيم الميّال إلى الثبات في توزيع الأدوار بغية ضمان تواصل اشتغال المؤسسات، ثباتٍ يتجلى في عدم دوران (Circulation) النخبة وتداولها على الأدوار والمناصب، إذ تُحتكَر هذه الأدوارُ والمناصبُ من قِبَلِ نخبة من دون غيرها، نخبة تكتسب الحرفية في ممارسة الفعل السياسي، وتعويض الرؤساء الظرفيين برؤساء

محترفين تابعين للزعيم. أما على المستوى الجماعي، فإن سيكولوجية الجماعة وديناميكيتها تقتضي إشباع حاجات ليست مادية فقط بل رمزية أيضاً، من أجل تحقيق عملية التعبئة، ويعوّل الفاعلون السياسيون بدفع من زعيمهم على إشباع هذه الحاجات من مثل الحاجة الدينية باعتبارها واحدة من أهم مكونات النسيج الرّمزي، أو مثل المراهنة على الخصوصيات الجهوية والمحلية، أي كل ذلك الذي استعار له محمد عابد الجابري عن ريجيس دوبريه اسم «اللاشعور السياسي».

٣ ـ أما في **طبقة ثالثة**، وهي الأعمق، فقد عدنا إلى مسار التنشئة الاجتماعية على خلفية أنها عملية يمكن أن تساعدنا سوسيولوجياً على تعليل هذا الميل نحو السلوك النيوباتريمونيالي. وفي الحقيقة فإن هذه الطبقة الثالثة اعتباراً لأهميتها استغرقت الجانب الأكبر من جهدنا.

فلقد عدنا إلى محاولة تحديد مفهوم التنشئة الاجتماعية كمسار في ترسيخ الأنماط السلوكية والنماذج القيمية والتصورات والعلاقات، وتوزيع هامش السلطة وتحديد معايير امتلاكها. وهي جميعاً عمليات يتولاها المجتمع عبر مؤسساته الأوّلية المتمثلة أولاً في العائلة، فكان لزاماً أن نحاول سبر أغوار الهيكل المجتمعي العام من خلال تفكيك وحدته الأساسية المكوّنة والمتمثلة في العائلة، هذا الإطار المرجعي الذي يتولى غرس نظام القيم والتصورات وأنماط السلوك، لتهيئة الفرد لإنجاز دور/ أدوار وتولّي منصب/ مناصب، أي احتلال هامش من السلطة والثروة وإقامة شبكة من العلاقات المرتبطة بمصالح مادية ورمزية أيضاً.

على هذه الخلفية عدنا إلى دراسة المجتمع التونسي انطلاقاً من نظام القرابة الأبوية الذي كان بمثابة نظام ساهم في هيكلة المؤسسات الثقافية السياسية والاقتصادية . . . وبالتالي احتواء الأفراد وتحديد مرجعية لهم.

ولقد عُدّ نظام القرابة تبعاً للدراسات الأنثروبولوجية إطاراً فعلياً يرسخ مبدأ الخضوع للأقربين، سواء كانت قرابة حقيقية أو وهْمية أو حتى على أساس الانتماء لجهة أو طائفة أو مدينة أو حزب، إذ التربية العائلية تؤهّل الطفل لكي يعتمد عند كهولته قواعدَ التبعية التي يفرضها التنظيم الاجتماعي بمعاييره وقواعده الخاصة، وهو ما يسمح بطرح السؤال حول حضور هذا الاعتبار عند ممارسة الفعل الاجتماعي في تعبيرته السياسية .

وبهذا يمكن أن نستنتج أن نظام القرابة العربي قام أساساً على مفهوم القبيلة. وهي ليست قرابة دموية فقط حقيقية أو وهمية، بل يمكن أن تستند إلى معيار الانتماء لجهة أو طائفة أو مدينة أو حزب. فالقرابة هي أقرب شيء إلى ما نسمّيه اليوم

«العشائرية» حيث نتحدث عن طريقة في الحكم أو سلوك سياسي أو اجتماعي، يعتمد على ذوي القربى «الأقارب منهم والأباعد»، بدل الاعتماد على ذوي الخبرة والكفاءة ممّن يتمتعون بثقة الناس واحترامهم أو يكون لهم نوع ما من التمثيل الديمقراطي الحرّ. وهو ما يطرح السؤال الجوهري حول أثر هذا النمط العلائقي على علاقة الفرد بالمجتمع وعلاقته بالدولة، وبالتالي شرعية السلطة.

لقد تأكد لدينا أن أساس شرعية السلطة يبقى معلقاً لا يجد له مرجعية باعتبار أنها سلطة تستمد أساسها من الولاء والمساندة وعلاقات الدم والقرابة، التي توفرها جميعاً العشيرة أو العائلة بمقتضى رابطة الدم والقربى، التي يجد فيها الفرد كما الجماعة برّ أمان في مواجهة منافسات لا تحكمها محددات موضوعية تكون محل إجماع. أما الدولة فتتحول إلى كيان خارجي مفروض على المجتمع على اعتبار أنها لا تشارك في إدارة شؤونه. وبناءً عليه لا يجد الفرد نفسه يلعب دور المواطن إزاء الدولة بالنظر إلى أنه يجد نفسه مسلوب الحقوق عملياً، حتى وإن كانت هذه الحقوق مضمونة دستورياً. ومن ذلك يتأتى شعوره بالاغتراب والانعزال ليعود واعياً أو لاواعياً إلى البنى الاجتماعية الأولية بحثاً عن مرجعية موازية. لكن الظاهرة الجالبة للنظر في ما ينبهنا إليه هشام شرابي باقتدار، تتمثل في ذلك التعايش المثير حتى للاستغراب بين مثالية الخطاب وواقعية الممارسة الاجتماعية. فالفرد قد يدّعي في مستوى خطابه إخلاصه المطلق للوطن ولشعارات وقيم الوحدة والتحرير والعدالة والمساواة والديمقراطية والعقلانية، لكنه في الآن نفسه يتمسّك بالأهداف الخاصة المرتبطة بالبنى الأولية والتي تتناقض في عمقها مع ما رفعه خلال خطابه من شعارات، فيكون الامتداد المفارق بين قطبيْ جذب متقابليْن: «مواطن» أو قلْ: فرد لا يدري أهو ابن الدولة الوصية المتكفلة بكل طلباته المادية منها والرمزية، أم هو ابن القبيلة التي تؤويه من جَوْرِ دولة ظالمة.

إلا أن قولنا السابق يجب على أيّة حال ألا يؤدي بنا إلى التّسليم مطلقاً بأن المجتمع السياسي ليس سوى تركيبة أو امتدادٍ للقرابة أو ما سمّيناه العشائرية، لأنه لا شك أن هناك قيماً عديدة تميّزت لتحلّ إلى جانب القرابة الدموية، قيمٌ ترتكز إلى مبدأ التعاقد والعقلانية والمشاركة حتى وإن اتخذت أشكالاً مختلفة.

لقد بدا لنا واضحاً أن أنماط السلوك السياسي تجد ترسّباتها في أنماط السلوك الاجتماعي من خلال مسارات التنشئة الاجتماعية التي تعدّ العائلة أحد أهم قنواتها بما يمكن أن يوفّر لنا تفسيراً سوسيولوجياً لا قانونياً فقط، لأنماط الأداء السياسي لنخب الاستقلال.

بات مؤكَّداً، إذاً، أن علاقات القرابة تمثل قناة من ضمن قنوات عديدة تسمح

بالحفاظ على الامتيازات والحصول على مواقع جديدة داخل مجتمع هو في تغيّر دائب وفي صراع مستمر. فها هو الهرماسي مثلاً يوقفنا على فئة ممثلة سمّاها بالنخب المسيّرة المهووسة، بالنظر إلى أنها فئة تستمد جانباً كبيراً من لُحمتها من علاقات القرابة ومن توظيف عملية التنشئة الاجتماعية لأغراض أيديولوجية، لأنه ثبت سوسيولوجياً أن هناك علاقة عميقة قد تبدو خفية أحياناً بين التنشئة والسلطة. ألم يطرح ملتقى روين (ROUEN) السؤال: هل التنشئة ضد السلطة أم هي مع السلطة ومن أجلها وفي خدمتها؟ لينتهي هذا الملتقى إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية مسخّرة لخدمة السلطة القائمة حيث لا تنفصل دراسة الأشكال السياسية عن دراسة أشكال التنشئة الاجتماعية.

ولقد سمحت لنا المنطلقات السابقة بأن نمرّ إلى محاولة رصد التحولات التي شهدتها مورفولوجية السلطة داخل العائلة التونسية، فتبيّن لنا من خلال دراسات السابقين من أهل الاختصاص في الموضوع أن هذه العائلة لم تدرك نموذجها الذي رامت إدراكه على الرغم من تعلقها بالنمط الأسري الضيق متخلّية عن الأنماط السلوكية الأبوية. كما أنها لم تتخلّص كليّاً من ترسّبات الممارسة الأبوية، بشكل جعلها أسرة تعيش حالة انتقالية في إطار نمط نووي يجمع في الآن نفسه بين محدودية الحجم والميل إلى التحاور والتبادل والتفاوض، وبين بعض مؤشرات الممارسة التسلطية رغم إرادة التحرّر. ولعل الأسرة تبقى الحقلَ المجسّدَ لهذا الازدواج الانفصامي على مستويات ثلاثة على الأقل:

أ ـ **اقتصادي**، إذ عرفت بنية الأسرة تحولات اقتصادية جوهرية وبخاصة بفضل ما توصّل إليه الأبناء من تحصيل علمي مرتفع سمح لهم بتحقيق درجة من الاستقلالية الاقتصادية إزاء سلطة الأب الذي اضطر إلى تغيير نمط معاملته أبناءه.

ب ـ **اجتماعي**، مرتبط عضوياً بالعامل السابق، ويتمثل في ما أفرزه تعليم المرأة من توسيع لهامش التعامل معها تعاملاً مساواتياً ديمقراطياً حَدَّ من تبعيتها للرجل. فما عادت أنوثة المرأة نقصاً طبيعياً.

ج ـ **اجتماعي سياسي**، إذ غدت العلاقات الديمقراطية أساس التعامل بين أطراف الأسرة بعد أن كانت قائمة على الخضوع. وهي مساواة دفعت إليها تلك الاستقلالية الاقتصادية التي حدّت من سلطة الأب التي كانت تستند إلى أساس قبلي عشائري، لكن من دون أن تنفيها.

هذه الخصائص المميّزة للبناء الأسري هي التي سيتخذ منها المجتمع الأبوي حجر زاويته ومحتواه الأساسي وصورته المجسّدة لحقيقته وخصائصه في مستوى بنيته

الداخلية. ومن أجل أن نتوصّل إلى فهْمه سوسيولوجياً (وبخاصة في إطار سوسيولوجيا السياسة)، يجب دراسة العائلة الأبوية، إذ إن هذه الأخيرة تقوم على علاقات السلطة والهيمنة والتبعية بما هي تجسيد لنمط من العلاقات الاجتماعية.

وفي معرض مقارنته بين النموذجين المتقابليْن، انتبه عالم الاجتماع عبد الوهاب بوحديبة إلى أن العائلة في تونس إضافة إلى أنها سلطوية فإنها تميل إلى المركزة (La Centralisation)، كما أنها تقوم على وحدة المصالح الاقتصادية وعلى التضامن والتكامل في الأدوار. إضافة إلى كل ذلك فهي مُجْمَعُ القِيَم تلك القِيَمُ النزاعة في معظمها إلى شرعنة الميل إلى التسلط السياسي والديني والثقافي. والسلطة العائلية جزء من خط سلطوي أوسع ينحت الأفراد ويهيّئهم لشكل من الوجود قائم على التسليم للسلطة واعتبارها المرجع الوحيد والمصدر الفريد للشرعية، وذلك بالاستناد إلى متغيّرَي السنّ والذّكورة:

ـ فالعائلة باعتبارها تحمل مياسم الأبوية في مستوى تركيبتها تقوم على التسليم لرئيس العائلة استناداً إلى شرعية سنّه (الجدّ الأكبر، الجدّ، العم، الأب، الأخ الأكبر...) وهي مراتبية تقوم على التسليم والوفاء للسابقين ذوي الخبرة والتجربة، بما يقتضي احترامهم.

ـ كما إن هذا التسليم يتمّ للذكر، فالذكر يسود قانونياً والأنثى تابعة أبداً. وكل جنس مهيّأ للعب الأدوار المنوطة بعهدته من دون غيرها، أي إنه مهيّأ لولوج عالمه فقط والانضباط لنواميسه، لأنّ لكل جنس عالمه وأدواره وسلوكياته وضوابطه يجب عدم تجاوزها، فللرّجال الحياة السياسية وشؤون العلم والمعرفة والمنافسة والتواصل مع العالم الخارجي (المجال العمومي(Espace public))؛ وللنساء المسكن والحِشْمة وتربية الأطفال وكل ما يهم الداخل (المجال الخاص (Espace privé)).

إذاً، يتأكد البعد الباتريارکالي في بنية العائلة من خلال مرفولوجيا العائلة من ناحية أولى، كما من خلال نمط العلاقات الصّامتة داخل منظومة رمزيّة.

فلقد بيّنت لنا دراسة بنية السلطة داخل العائلة التونسية أساساً أن هيمنة الأب تمثل قطب الرّحى في عملية اشتغال هذا البناء الاجتماعي الأبوي. فالبطريرك هو المركز الذي تنتظم حوله العائلة بنمطيْها المدني والطبيعي. وتبعاً لذلك تكون كل علاقة سلطة علاقة عمودية: أب ـ ابن، حاكم ـ محكوم، رجل ـ امرأة؛ وتكون فيها هيمنة صاحب السلطة هيمنة مطلقة ويتأتى الإجماع داخل العائلة، أو أي مؤسسة أخرى، بالتالي من الإكراه وفرض العادة حتى وإن تعارضت مع حقوق الفرد ورغباته وفردانيته وهامشه في المبادرة والمناورة في إطار الفعل الاجتماعي في

يومانيته. ليتحوّل هذا الأخير إلى أسير لإرادة صاحب السلطة ورهن إرادته.

وبناءً على علاقة التمفصل السببي البادية بين عمليات التنشئة الاجتماعية وسلوكات الفاعلين السياسيين، فإن الدراسة اقتضت منّا السّعي إلى النبش في السلوك السياسي للفاعلين استناداً إلى بعض ترسّباته الاجتماعية، فاتخذنا لذلك متغيّريْن مفسّريْن قد يشكّلان حقل دراسة وبحث عن تجليات نمط علاقات التبعيّة بين الفاعلين، مجسّدة في الاستزلام ـ التعزيب كأحد أهم التعبيرات عن النمط الأبوي النيوباتريمونيالي.

هذان المتغيران هما الممارسة الانتخابية ونمط علاقة رئيس الجمهورية بأعضاده حيث تأكدنا بعد مقاربتهما:

أن الممارسة الانتخابية تعبّر عن تجذر الرغبة التحديثية لدى جيل البناة في تعبيرتها الأرقى، لكنها تعبّر في الآن نفسه على المستوى العملي، وبالنظر إلى أوجه الإخلال فيها، عن عجز هذه النخب ذاتها عن التخلص من ترسبات السلوك الاحتكاري، إذ عجزت عن التخلص من مظاهر الشّخصنة وتجميع السلط وعلاقات التبعية الشخصية للنجاح سياسياً (الترشح والتزكية...). التي يمكن أن نعثر لها على جذور مفسّرة في ثنايا نمط/أنماط التنشئة الاجتماعية داخل مجتمع صحيح أنه تعرّض لهزّة استعمارية في مختلف هياكله، لكنها ليست ولا يمكن أن تكون هزّة استبدال، أي إحلال بنية محلّ أخرى، بل هزة إرساء لبنية إلى جانب أخرى متخارجة معها. بما يخلق ثنائيات مفارقة تؤكد كما رأينا الأبعاد الباتريمونيالية لمثل هذا المجتمع. هذه الميولات التي أوقفتنا عليها دراستنا لمنظومة الفعل السياسي في مستوى الممارسة الانتخابية، لا تنفصل مثلما ذهبنا إلى ذلك عن مسارات التنشئة الاجتماعية عبر المؤسسة العائلية حيث أكدت دراستنا لهذه المؤسسة:

ـ صورة الأب صاحب السلطة المطلقة الذي يحظى بالاحترام المطلق إلى درجة الخضوع السالب استناداً إلى وجوب طاعة أولي الأمر.

ـ الصمت سيّد الموقف داخل الشبكة العلائقية العمودية، إذ التواصل بين طرفَي العمود(أب ـ ابن) لا يتحقق إلا عبر الوساطات.

ـ علاقات التبعية الشخصية أساس النجاح والمكافأة فالابن المطيع هو الأولى بالهبة، أما الابن الميّال إلى الاختيار والتعبير فمن الأجدر أن يُقصَى.

ـ إن نمط علاقة بورقيبة بأعضاده يجد جانباً كبيراً من تفسيراته في هذا النمط من التنشئة العائلية أولاً ثم المجتمعية عامة.

فهذه السلطة المطلقة وذاك الصمتُ وتلك العلاقات من التبعية الشخصية، أكّدها جميعاً المتغيّر الثاني المتعلق بالنمط العلائقي الذي ربط بورقيبة بأعضاده خلال ممارسة الفعل السياسي بدءاً من مرحلة التعيين (قاعدة الجلب مثلاً أو المكافأة. . .)، مروراً باختيار التوجهات وهامش الحرية الذي يتمتع به العضُدُ، وصولاً إلى مرحلة العزل بأشكاله المختلفة.

وبحسب رأينا أن مثل هذه المقاربة لأنماط الفعل السياسي ومرتكزاته وخلفياته الموجهة، تبقى ذات جدوى في الآن نفسه علمية وعملية. فهي تسمح لنا بأن نتجاوز ما جرت به العادة في تفسير ما تعرّض له النظام السياسي في تونس (وقس على ذلك طبعاً ما جرى ويجرى في أقطار عربية أخرى لعل الأجلى منها هنا الجزائر والمغرب الأقصى ومصر واليمن. . .)، منذ الاستقلال من اهتزازات، مسّت من شرعيته منذ الأزمة اليوسفية، إلى أزمة التعاضد، إلى الأزمة النقابية، وأزمة قفصة، وأزمة الخبز، بمجرّد ميولات حدَتْ هؤلاء الفاعلين في الاحتكار بشكل تسبّب في غياب التعددية والمشاركة الانتخابية الديمقراطية الحرّة والنزيهة. فهذه بحسب رأينا عوامل فاعلة ومؤثرة من دون شك، ولكن تبيّن لنا أيضاً أنه تترسّب وراء هذه العوامل عوامل أخرى ترتبط بغياب المعايير الموضوعية في الحراك الاجتماعي، وتوزيع حظوظ الصعود، وفي مسار كامل للتنشئة الاجتماعية يمرّ عبره الفاعل ابتداءً من المؤسسة العائلية حيث صورة الأب صاحب السلطة المطلقة «واليد الطّولى» الذي يحظى «بالاحترام» المطلق إلى درجة الخضوع السّالب أحياناً، استناداً إلى وجوب طاعة «أُولي الأمْرِ»، وحيث الصّمت سيد الموقف، والتواصل لا يتحقق إلا عبر الوساطات التي تخفى غاياتها لمّا تتوسّط، وحيث علاقات التبعية الشخصية أساس النجاح في الفعل. فالابن الناجح هو الابن المطيع بمعنى الخاضع، وهو الأوْلَى بهبات أبيه بما هي هبات ليست بالضرورة مادية بل هي قبل ذلك رمزية، أما الابن الميّال إلى الاختيار وحرية التفكير فهو ابن «آبِقٌ» لا بد من إقصائه عند توزيع الأُعْطِيات.

هذا النمط العلائقي سينعكس على سلوك الفاعلين السياسيين الراغبين في الصعود والذي سيجد بعض تجسيداته «على جدران المدينة» من خلال دراستنا لنمط علاقة بورقيبة بأعضاده. فإذا كان هناك قاسم مشترك أجمع عليه المستجوَبُون جميعهُم، فهو إقرارهم جميعاً بأن بورقيبة لم يتخذ لديهم فقط صورة الفاعل ذي الشخصية العادية، بل على العكس فإنه مثّل لديهم نموذج الزّعيم في أبعاده اللّدُنيّة الملهَمة (Charismatique)، وهي الخاصّية التي أكّدتها دراستنا نمط علاقة بورقيبة بأعضاده سواء دستورياً قانونياً أو عملياً. وانظر على سبيل المثال قانونياً إلى العلاقة التي تربط رئيس الجمهورية (بورقيبة) بالوزير الأول في منصبه. فهذا الأخير عوّل على الكاريزما

البورقيبية إلى حد التّماهي مع شخص بورقيبة، ولم يتوانَ عن لعب دور الزّليم مع مُعزّبه من أجل تحقيق رغبته في الخلافة حتى ولو كان ذلك على حساب شؤون البلاد ومقتضيات مسؤولياته. وفي الحقيقة، فإن القانون التونسي ذاته الموضوع «على المقاس»، جاء ليكرّس هذا النّمط من العلاقات من خلال عدم الحسم في الفصل الدّستوري المتعلق بمسألة الخلافة. كما يمكن النّظر في النمط العلائقي الذي ربط بورقيبة بباقي الوزراء وبخاصة الفاعلين منهم الذين حكمت مسيرتهم في التّعاطي مع حقل الفعل السياسي جدلية الخفاء/ الجلاء، فالوزير قد يعمد ـ في كل مرة يتعرّض فيها إلى الإبعاد ـ إلى التعويل على الخدمة المقدَّمة للزعيم وتعمد اختيار السلعة الرّمزية المناسبة مهما اختلفت الأشكال التي تجلت فيها، بشكل يذكرنا بصورة الفلاَّح المراكشي الحامل في الصندوق الخلفي لدراجته النارية دجاجة كان تخيّرها من قنّ دجاجة ليحملها أعطية للموظّف المكلّف بتوزيع القروض الفلاحية، أو القائم على توزيع دورات مياه الريّ داخل الجمعية المائية على الشاكلة التي استعارها بول باسكون (Paul Pascon) خلال دراسته النسق السياسي المغربي.

وسيستحيل هذا النمط العلائقي في الحقيقة إلى سلوك عام يربط كل صاحب سلطة بأتباعه الذين لا يتوَانَونَ في تقديم أعطياتهم إعلاناً للولاء مقابل الحصول على حظوظ الصعود الاجتماعي داخل مختلف مؤسسات المجتمع لا السياسية فقط بل الاقتصادية والثقافية وحتى الدينية؛ لا الفردية فقط بل المؤسساتية أيضاً (وهو الأعمق)، إذ سيتم احتواء مؤسسات المجتمع جميعاً من طرف المؤسسة السياسية لتغدو في حالة تبعية لها قد تصل حدّ التماهي، وحيث الدولة «أفعى متعددة الرؤوس»، فتكون الأولى في خدمة الثانية تطلب ودّها ولا وجود للأولى إلا بوجود الثانية، ليتم بالتالي استزلام المجتمع من طرف الدولة وهو الأخطر في مسار الشرعية. وذلك لا يجعلنا نستغرب ما تعرّضت له مؤسّسات الدولة من اهتزازات عنيفة ومفاجئة منذ عام ١٩٧٨ مروراً بعام ١٩٨٠ وعام ١٩٨١ وبخاصة عام ١٩٨٤، اهتزازات تأخذ بعداً انتقامياً ولا يوقفها إلا تدخل العسكر في إطار نظام حُكْم اختار واعياً أن يكون مدنياً ورام ذلك صادقاً.

ومن هنا، ألا نكون قد وجدنا بعض ترسّبات السلوك السياسي في خلال مسار التنشئة الاجتماعية فنتجاوز بالنتيجة تلك الثنائية المعيبة في بعدها الحَدّي المراوح بين «الحداثة» و«التقليد»، في إطار المقاربة التطوّرية التي تتّخذ النموذج الغربي المثال المُحْتَذَى والنموذج الذي يجب أن تسير على منواله باقي التجارب البنائية لو أرادت النجاح، فتقطع خطواته باعتبارها متخلفة عنه تحتاج إلى من يهديها؟ هذه التطوّرية الفجّة تتعارض فعليّاً مع مسار البناء الوطني في إطار التجربة التونسية، لأنها تجربة

تزعّمتها نخب تحديثية تلقّت تكوينها وبنت اقتناعاتها في رحم التّجربة الاستعمارية، وهي بفضل تكوينها هذا بالذات سوف تقاوم المستعمر، متّخذة من هذا النسيج الشعاراتي مثل الحرية والديمقراطية والعقلانية والقانونية والعدالة وما يقترن بها، مصدر إلهام ودعم لفعلها. لكن مظاهر التراجع والإخلال التي تسرّبت في ثنايا المسار البنائي لا تجد تعليلاتها فقط في الرغبة الاحتكارية (على صحتها)، لكنّها تجدها أيضاً في سياق اجتماعي قائم يتم خلال سيرورة تمثل قيم المجتمع والتفاعل معها والانشداد إليها، هذا الانشداد يساهم فعلياً بطريقة لاواعية في معظم الأحيان في وجود نمطيْن من الفعل في إطار نموذج واحد يَبْنِيه الفاعل في شتى مستويات ومجالات الفعل. فهو يؤمن أشدّ الإيمان بعدالة توزيع حظوظ الصعود الاجتماعي باعتبارها مصدراً من مصادر الشرعية الاجتماعية وبالتالي السياسية، لكنه لا يتردد في الآن نفسه وبشكل مفارق في احتواء وتمييز من تربطه به علاقة تبعية شخصية، ليتبادل معه خدمة تقديم حظّ الصعود السياسي مقابل خدمة الولاء والمساندة اللامشروطيْن.

كما أنه يؤمن أيَّمَا إيمان بالعلاقات القانونية والمعايير العقلانية في توزيع المواقع والمراكز الاجتماعية، لكنه وبشكل مفارق أيضاً لم يتخلّص كلياً من التقاطعات الدمويّة حيث ما زالت العائلة (العرش، القبيلة) تمثل مرجعاً وملجأً للاحتماء وراءها بحثاً عن ولاء لم يستطع القانون ـ نظراً إلى هشاشته ـ ضمانه عملياً، لتكون العودة لولاء الانتماءات الأوّلية أين تلعب علاقات الدم والنّسب والقرابة.. دور المعايير المستحضَرة في المُوالاة وتقديم الخدمة، على حساب معايير الكفاءة والقدرة والتكوين والجدوى التي بقيت في واقع الأمر معاييرَ تحتل موقعاً ثانوياً، يقول عبد الباقي الهرماسي: «ومن هذه التجربة نشأت ظاهرة التمييز الذي يقيمه الناس بين عالم القرابة والنّسبة من ناحية، وعالم الدولة ـ البيليك ـ من ناحية أخرى».

هذا التمثل المزدوج لأساس العلاقات، يخلق ازدواجاً في سلوك الفاعل الذي يعلن ولاءه جهْرة للقانون والمؤسسات، لكنّه يخفي على المستوى العملي ميولات لاعقلانية ينشدّ إليها لأنها أشدّ صلابة من القانون وأوضح حضوراً وأقدر على حماية شرعية سلطته والدفاع عنها.

هذا التخارج بين التصوّرين يخلق سلوكاً وممارسة مفارقيْن يؤكدان الأبعاد الباتريماركالية للنسق السياسي في الحكم، حيث يراوح بين وضعين متقابلين ليعيش ما كان غيللنر (Gellner) سمّاه، وإن في سياق آخر، بوضع التأرجح (Pendulum) باعتباره وضعاً ينفي عن الفعل عامة كل جدوى أو على الأقل يعرقلها. فالاهتزازات والاختلالات التي يتعرّض لها مسار البناء الوطني وجدت أيضاً بعض تفسيراتها في النمط المجتمعيّ الذي لا يخلو من عديد خصائص النمط النيوباتريمونيالي والذي يقوم

على توسّع السلطة الأبوية حتى تشمل التسيير الإداري والعسكري، وذلك في مستوى اختيار المسؤولين من المقرّبين والأوفياء لشخص المسؤول السياسي باعتبار المسؤول في هذا السياق ممثلاً وحيداً للسلطة أو «أباً» أو «إماماً» لا يعتمد في التسيير على مؤسسات رسمية وقنوات قانونية شكلية، بل يميل فعلياً إلى الاعتماد على أساليب وقنوات لاشكلية غير رسمية تحدّ من إلزامية السلطة وقدرتها على الأداء، ولا ترسي نمطاً تنافسياً قادراً على ضمان الجدوى والفعالية في الأداء.

لكن هذه المحاولة في تفسير السلوك السّياسي لبناة الدولة الوطنية بالاستناد إلى ما هو اجتماعي (مسار التنشئة)، ألا تعدّ محاولة «جاءت متأخّرة» للدفاع عن جيل مضى وراح لحال سبيله بعد أن ترك بصماته؟ قد تكون الإجابة بالنفي أو بالإثبات محل اختلاف طبقاً لمستندات منها الموضوعي ومنها الذاتي أيضاً والمسكوت عنه، لكن يبقى الأكيد أيضاً أن مسار البناء الوطني موضوع الدراسة يمثل تجربة بكل ما في الكلمة من عمق بشري ينشدّ إلى حقيقة النجاح/الفشل كلازمة للفعل الإنساني. إنها تجربة جيل من البناة حاول وهو ليس في حاجة إلى من يدافع عنه لأن إنجازاته تغنيه مؤونة ذلك، لكنها تجربة تحتاج أكثر إلى من يحاول فهمها والبحث في دواعي النجاح و/أو الفشل بالنظر إلى عوامل سوسيولوجية متداخلة، منها ما هو فردي يعود إلى أنماط الفعل الفردي المرتبطة بطبيعة التركيبة النفسية الاجتماعية للفرد وتمثلاته لهذا الفعل، ومنها ما يعود إلى الثقافة السياسية السائدة وما ترسخه من نماذج للفعل ومن أنماط علائقية بين الفاعلين. كما إن منها ما يعود إلى السياق التاريخي الذي نشأ فيه هذا الفعل ومقولاته. فالدولة الوطنية عامة بما هي أيديولوجيا في البناء، قامت على الاقتناع بأن مجرد القول ورفع الشعار يكفي لتحقيقه وإلغاء نقيضه، بحيث إن التحرّر يتحقق بمجرّد رفع شعار التحرّر والاقتناع به كضرورة من قبل الماسكين بزمام السلطة. وكذا باقي الشعارات والمقولات.

ونحن في الحقيقة نسعى إلى إجراء مقاربة ثقافية لظاهرة الدولة، مقاربة ترتكز إلى إمكانية إقامة علاقة تفسير سببي مباشرة بين السلوك السياسي والسلوك الاجتماعي اعتباراً، وأن الأول إفراز لمسار قائم في التنشئة الاجتماعية. هذا الأخير الذي يمثل واحداً من أهم المباحث السوسيولوجية وهو يرتكز إلى مبدأ «إقامة علاقة مباشرة» بين المعايير التي يستبطنها الأفراد، وبين بعض الظواهر الميكروسوسيولوجية كالتطور والتخلف السياسيين.

إن المهم في هذا السياق أن لا نعوّل في التفسير على التنشئة الاجتماعية وحدها وعلى المعايير والقيم الاجتماعية، لأن المعطيات العينيّة للوضع بأبعاده المختلفة تبقى مهمة ومؤثرة أيضاً «فالثقافة تعدّل النظام السياسي، ولكنّ النظام السياسي نفسه يطبع

في المقابل الثقافة أيضاً». أما أن نحمّل الثقافة مسؤولية صحّة أو سقم النظام السياسي، فهو في الحقيقة تحيّز للاختيار الذي يؤاخذ الشعب على تخلّفه وفي الوقت نفسه يمجّد النّخب الحاكمة التي تسوسه. إذاً فغايتنا في التفسير أبعد ما تكون عن ذلك وعالم الاجتماع أبعد ما يكون على أن يضطلع بعملية إطلاق الأحكام المعيارية والتصنيفية على الأفراد والمجموعات وما ينتجونه، لكنّها محاولة في إدراك التكتلات السببية المفسّرة للظاهرة السياسية المدروسة.

إن غايتنا هي في نهاية المطاف أن نتبين بعض الترسّبات الاجتماعية التي انشدّت إلى قاع وعي هؤلاء البُنَاةِ، فبقيت مؤثرة في تمثّلاتهم وتصوّراتهم، بشكل جعلهم يراوحون في اختيارهم بين «الإبداع» و«الاتباع» وبخاصة في إطار تجربة بنائية غضّة بقيت تبحث عن ذاتها وعن هويّتها، وكانت في حاجة إلى «أصابع منمّقة تحوّل تجربة التحديث إلى تحفة لا تستمدّ سرّها وقيمتها من جمالها البكر المتراكم، بل من حسن إخراج ما توفّر من جمال»، بعد إزالة بعض ما علاه من غبار الزمان والتوارث وترسيخ القيم، فمجلة **الأحوال الشخصية** الصادرة آنذاك باعتبارها أوّل إنجاز أو لبنة في البناء تعدّ قانونياً وسوسيولوجياً على علاتها ونواقصها، منارة فعليّة. وغيرها كثير من المنجزات المدنية وبخاصة على المستوى التشريعي التي جاءت نافية للتصورات الأبوية، بما هو إطار لممارسة الفعل السياسي من دستور ومجلات تشريعية في مجالات متعددة (شغل، انتخاب، صحافة، حقوق طفل. . .) وصولاً إلى البرامج التعليمية باعتبارها اختيارات تأسيسية على المدى المتوسط والبعيد. وتلك بحسب رأينا أولى شروط فعل البناء الحضاري بما هو فعل قائم على الوعي والنّسبيّة والاستمراريّة في بذل الجهد والإبداع في مجالات الفعل وبناء النسيج العلائقي.

مقدمـــــة

«من أجْل أن أحافظ في العلوم السياسية على حرّية التفكير نفسها التي ألِفْناها في الرّياضيات، آليتُ على نفسي أن لا أهْزَأ بالانتفاضات الإنسانية، وأن لا تثير شفقتي وأن لا ألْعنها بل أن أفهَمها»[1].

سبينوزا

١ ـ الإشكالية في سياقها العام

لقد مثّل موضوع البناء الوطني في البلدان الحديثة العهد بالاستقلال ـ وما زال يمثل ـ مبحثاً على درجة من الأهمية. فلقد أثار حفيظة علماء السياسة ورجالِها الفاعلين، كما أغرى علماء التاريخ والاجتماع وغيرهم من الدارسين، وذلك نظراً للدور الحاسم الذي لعبه مسار تشكّل هذه الأنساق السياسية الجديدة في تحديد جدواها وفعاليتها وقدرتها على الأداء والتعاطي مع مقتضيات الواقع المستحدث، بشكل يدعم أو ينفي عنها شرعيتها من حيث أساليب الحكم وشرعية احتلال المواقع وتوزيع الحظوظ وكل ما يمكن أن يتفرّع عنها. أي إجمالاً من حيث علاقة المجتمع السياسي بباقي هياكل المجتمع ومؤسّساته.

ولقد اخترنا الانطلاق من فكرة موجِّهة (Leading-Idea) مفادها أن عملية بناء مجتمع بديل على أنقاض «المجتمع الاستعماري» وإرساء نمط دولويّ جديد هي عامة لا تقتصر على كونها عملية سياسية بحتة، بل إنّها في عمقها عملية يتعضّى فيها المحدد السياسي بالمحدد الاجتماعي في معناه الأوسع.

---

(١) Benedictus de Spinoza, *Traité politique*, vol. 1, para. 4.

وبذلك تقتضي عمليةُ فهم هذا البناء وإدراكِ الآليات التي تحكم عملية اشتغاله تحديدَ هوية الفاعل الأساسي فيَ هذه العملية، إذ إن تجربة البناء الوطني في تونس تُعَدُّ ـ كما يُجمِع على ذلك الدارسون ـ من التجارب المتميزة في مستوى اضطلاع النخب الفكرية بالنضال الوطني والتزامها به مستلهمة شعاراتها التعبوية وأيديولوجيتها من المنظومة الفكرية نفسها للمستعمر(العدوّ). وهذه النخب ـ كما يؤكد ذلك مسار نشأتها ـ هي نفسها التي ستضطلع بمهمة البناء الوطني في إطار مشروع رفع لواء التحديث: تحديث مختلف البنى الاجتماعية من مثل النمط العائلي، ونمط الملكية، والنمط العلائقي، والهياكل السياسية في مستوى النمط الدولوي وأسسه في ما يمسّ مسائل الديمقراطية التعدّدية ـ الشرعية وغيرها، وذلك اعتباراً لحقيقة التداخل بين السياسي والاجتماعي في سياق تاريخي وجد فيه المثقف نفسه منذ اللحظات الأولى للمواجهة وسط بوْتقة الأحداث السياسية بالصورة التي امتزج فيها عنده العمل الثّقافي بالعمل السياسي. وقد علّل ميلز (Mills) ذلك بإرجاعه إلى أن «مثقّفي الدول النامية يدركون أن مهمّتهم الأساسية هي خلق الدولة الوطنية بالصورة التي يتّحد فيها لديهم النضال السياسي بالمهمّات الثقافية. وانطلاقاً من ذلك فإن المؤسّسة الثقافية دائما تنطوي عندهم على رؤى ومطامح سياسية»[٢]، وهنا بالضبط يكمن سبب اختيارنا النخب السياسية من دون باقي النخب الفكرية أو العسكرية أو الاقتصادية.

إن دراسة النخب في تونس تدفعك حتماً إلى ربطها بالبنية السياسية القائمة، إذ إنّ الواقعة التاريخية ما فتئت تؤكد لنا منذ أولى التجارب البنائية ـ خاصة منها تلك التحديثية لمرحلة ما بعد الاستعمار ـ أنّ مثل هذه العمليات تزعّمتها النخب السياسية التي لم يقتصر مجال فعلها على الحقل السياسي، بل إنه توسّع ليشمل مختلف الحقول المكونة للبناء الاجتماعي العام، لا بل إنه يمكن القول إن كل نخبة في مثل هذه التجارب تجد نفسها منقادة لممارسة السياسة من أجل توفير حظوظ النجاح لتصوراتها ومشاريعها «التحديثية» التي تتخذ لديها بعداً إجرائياً يرتبط بضرورة الاستجابة لمقتضيات المعيش اليومي ومتطلبات المرحلة، أكثر مما تتخذ بعداً تنظيرياً مجرداً يبني المُثُلَ وينشرُها.

من هذا المنطلق، إذاً، كان اختيارنا مقولة النخبة على أنها مقولة تحليلية وبالتحديد النخبة السياسية التي تمثّل في واقع الحال مبحثاً اجتماعياً، إذ اتخذنا منها

(٢) Charles Wright Mills, *Power, Politics and People: Collected Essays*, Edited by Irving Louis Horowitz (London: Oxford University Press, 1967), p. 413.

متغيّراً مفسِّراً (بكسر السين) . . متغيراً يساعدنا في تحديد آليات اشتغال المنظومة المجتمعية برمّتها. هذا المنطلق النظري في اتخاذ النخبة متغيّراً مفسّراً يتعارض مع ما جرت عليه العادة العلمية المتّبعة التي ألفت أن تتّخذ النخبة متغيّراً للتفسير، أي مبحثاً في ذاته من حيث نشأتها، وأدوارها، وحركاتها. إلا أننا في إطار هذا البحث حاولنا خرق هذا السَّنَنِ العلمي المألوف بأن اتخذنا هذه النخبة السياسية متغيّراً مفسّراً لبنية مجتمعية أكبر هي بمثابة الفاعل في إطار هذه البنية، فاعل يصارع، ويغيّر، وينافس حول السلطة بما هي علاقة اجتماعية مُمأسَسة (Institutionnalisée) تجد تعبيرها في عملية توزيع النفوذ وما يجرّه من حراك اجتماعي (Mobilité sociale) داخل مجتمع عربي إسلامي (تونس) لا يعترف فقط بالمعايير الموضوعية العقلانية في توزيع النفوذ وحظوظ الصعود، بل إنه يستحضر في الآن نفسه ـ بشكل ظاهر أحياناً وخفيّ أخرى ـ معايير لا عقلانية ولا موضوعية من مثل الحسب و النسب ورأس المال العلائقي والرمزي عامة. على الرغم من أنّ صانعي قدر دولة ما بعد الاستقلال أعلنوا جهرة انفتاحهم، بل تحمّسهم لمبادئ الثورة الغربية المنادية بالعقلانية والموضوعية والعدالة وكامل ذلك السجلّ القيمي.

إذاً، فما نروم فهمه هو تلك التأليفة دولة ـ مجتمع التي تحكمها في عملية اشتغالها آليات متنوعة بناء على أنه «لا مجتمع من دون دولة ولا دولة من دون سلطة ولا سلطة شرعية من دون فاعل شرعي». هذا الفاعل المالك زمام السلطة إن امتلك سلطته استناداً إلى معايير لا عقلانية ولا موضوعية، ألا يكون بذلك قد مهّد لتأزم علاقة المجتمع بالدولة وبالتالي مهّد لبروز شرعيات موازية بفاعليها ومشاريعها، من حيث هي شرعيات تستند إلى ما تتميز به الشعارات المرفوعة في مستوى الخطاب من مفارقة للممارسة الواقعية؟ على خلفية أنها تستند إلى مثل هذه المفارقة لتهديد المنظومة القائمة والتشكيك في قدراتها التوزيعية لكي تجد بذلك المنفذ الشّرعي للتسّرب والمناداة بالشرعية البديلة خاصة في سياق لحظات الضعف والتراجع.

ولا شك أن هذه النخب السياسية المضطلعة بعملية البناء الوطني قد شهدت حراكاً اجتماعياً صاعداً ارتبط بالدور الذي اضطلعت به في سياق تاريخي واجتماعي قائم بفضل تغيّر معايير هذا الحراك. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق النظري هو: هل لطبيعة الحراك الاجتماعي الذي عرفته النخبة السياسية في تونس ومعاييره أثر في تحديد آليات اشتغال المنظومة السياسية؟ أي إلى أيّ مدى ساهم هذا النمط من الحراك بمعاييره المتنوعة في إرساء شرعية الدولة القائمة وتحديد العلاقة بين المثقّف والسلطة التي تبقى علاقة تراوح بين الوفاق والانصدام بشكل يمهّد لبروز شرعية موازية، وبالتالي بروز الاستزلام (Clientélisme) والتعزيب (Patronage) في

مستوى الممارسة على خلفية أنه يمثل نمطاً علائقياً؟ هذه الممارسات التي ستغيّر محدّدات صنع القرار السياسي في تونس المستقلة لا في مستوى كوْنها فقط محددات مؤسسية رسمية كما هو الحال في إطار تجارب الأنظمة الديمقراطية الرائدة، بل اجتماعية وثقافية أيضاً، ربما تبدو غير ظاهرة ومسكوت عنها لكنها فاعلة. مستندنا في ذلك فكرة موجّهة مفادها أنّ صعود أي فاعل سياسي إلى مسرح الفعل أو مغادرته إيّاه لا تحكمه فقط شرعية الكفاءة والقدرة على الأداء وما يسمح به مستواه التعليمي وتجربته الميدانية، بل إنه محكوم أيضاً ـ بدرجة تزيد أو تنقص ـ بعوامل الانحدار الاجتماعي العائلي والجغرافي إضافة إلى رأس المال العلائقي وعلاقات التبعية الشخصية التي يقيمها مع الأطراف الفاعلة على الساحة. وهي المحدّدات المسكوت عنها عامة من أجل تحقيق الصعود وبالتالي إرساء مسار سياسي ناجح، بما يجعل الفعل السياسي محكوما بآلية ثلاثية الأطراف على الشكل التالي:

الشكل رقم (المقدمة ـ ١)

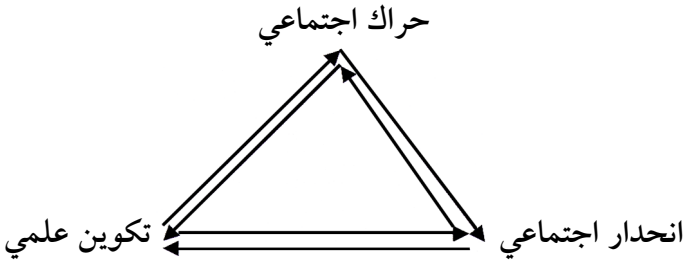

وهي آلية خفيّة قادرة على أن تحدّد في جانبٍ كبير شرعية السلطة السياسية التي اختارت «ركوب حصان» التحديث، خاصة إذا ما انتبهنا إلى مفارقة رهان التحديث هذا ترسّبات القيم التقليدية التي يمكن أن تحملها في ثناياها المؤسسات الممثّلة لمكوّنات هذه الآلية المذكورة سالفاً.وهنا بالذات يكمن ـ بحسب رأينا ـ تميّز المقاربة السوسيولوجية لمسألة الفعل السياسي. فنحن ألفنا أن تتم مقاربة النسق السياسي التونسي والبحث عن آليات اشتغاله والقوانين المتحكّمة فيه باعتباره أولاً، وبالذات، نسقاً سياسياً بحتاً، أي بما هو وحدة منغلقة على ذاتها يستمد شرعيته فقط من قانونيته ودستوريته وقدرته على تمثّل وممارسة التعدّدية ومقتضياتها مثل مبدأ الفصل بين السلط وإرساء انتخابات حرة تعددية وممثلة الاستقلالية في مستوي مؤسسات المجتمع المدني. فيتمّ بناء على هذه المقاربة تفسير ما هو سياسي، أي الدولة، بما هو سياسي فقط متمثلاً في المعايير السياسية القانونية والعقلانية لشرعيّة هذه الدولة كأنّما هو بمعزل عن المحدّدات الاجتماعية.

أَوَليست فاعلة فيه. فالناظر في أعمال أهل القانون ورجال السياسة يمكن أن يتبين بعض معالم هذا التوجّه في مقاربة المنظومة السّياسية التونسية[٣]. إلا أن هذا لا يعني البتة غياب المقاربات السوسيولوجية لهذه المنظومة، فنحن يمكن أن نقف على أعمال هي على درجة كبرى من العمق والأهمية حاولت إدراك المحددات الاجتماعية لاشتغال النسق السياسي التونسي، فكانت محاولتها في مقاربة هذا النسق مقاربة متميزة[٤]. . مقاربة الظاهرة السياسية (النسق السياسي) على خلفية أنها ظاهرة اجتماعية، أي أن نحاول تفسير ما هو

---

(٣) يكفي أن نذكر في هذا المضمار أعمالاً علمية ممثلة لهذا التمشي، انظر: Clement Henry Moore: *Tunisia Since Independence; the Dynamics of One-Party Government* (Berkeley, CA: University of California Press, 1965), and «Tunisia after Bourguiba: Liberalization of Political Degeneration?,» in: Ira William Zartman, ed., *Man, State, and Society in the Contemporary Maghrib*, Man, State and Society (London: Pall Mall Press, 1973); Lars Rudebeck, *Party and People: A Study of Political Change in Tunisia* (London: C. Hurst, 1969); Charles Debbasch [et al.], *Pouvoir et administration au Maghreb; études sur les élites maghrébines*, collection du C. R. E. S. M. (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1970); David Meister, «Tunisia: The Role of the Mass Party in Modernization,» (Thesis, Political Science, Howard University, Washignton, DC, 1972); Charles Debbasch et Michel Camau, *La Tunisie*, encyclopédie politique et constitutionnelle; série Afrique (Paris: Editions Berger-Levrault, 1973); S. Chaabane, «Le Système constitutionnel tunisien à travers la réforme de 1976,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1977* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1978); M. Filali, «Les Relations entre le parti unique et l'administration dans les états d'Afrique Francophone,» (Thèse pour le doctorat d'état en droit, faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, université de Tunis, 1979); Jean Leca [et al.], *Développements politiques au Maghreb: Aménagements institutionnels et processus électoraux*, collection études de l'annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1979); Zouhir Mdhaffar, *Le Pouvoir législatif au Maghreb*, préface de Sadok Belaid, bibliothèque de droit et des sciences politiques et économiques; t. 11 (Tunis: Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, Centre d'études, de recherches et de publication, 1987), and *Changements politiques au Maghreb: Extrait de l'annuaire de l'Afrique du Nord, 1989*, sous la direction de Michel Camau, collection études de l'annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1991).

(٤) يمكن أن نذكر في هذا المضمار على سبيل المثال فقط: محمد عبد الباقي الهرماسي: **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، و«المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ Abdelbaki Hermassi, *Etat et société au Maghreb: Etude comparative*, préf. de Maxime Rodinson (Paris: Editions Anthropos, 1975); Asma Larif-Béatrix, *Edification étatique et environnement culturel: Le Personnel politico-administratif dans la Tunisie contemporaine*, Observatoire des sociétés (Paris: Publisud; [Alger]: O.P.U., 1988); H. Ben Salah, «Système politique et système religieux en Tunisie,» (Mémoire D.E.S en sciences politiques, Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, Tunis, 1973-1974).

يضاف إلى ما سبق سلسلة دراسات مهمة أنجزها عالم الاجتماع التونسي عبد القادر الزغل وهي دراسات يجمع بينها محاولة مقاربة النسق السياسي التونسي من زاوية اجتماعية بتبين المحددات السوسيولوجية المتحكمة =

سياسي بما هو اجتماعي انطلاقاً من أن المقاربة الدوركهايمية جاءت تدعو إلى تفسير ما هو اجتماعي بما هو اجتماعي بحت. يضاف إليها المتن النظري الفيبري الذي حاول استقصاء ذلك الخيط الرابط بين هامش العلم الذي يمثّل حقل بحث وممارسة، وهامش السياسة باعتباره حقل تنظير أيضاً، ساعياً إلى إماطة اللثام عن تلك العلاقة الخفية التي تشدّهما إلى بعضهما[٥]. فعلم الاجتماع السياسي الذي يُعَدّ واحداً من العلوم الحديثة ـ لا على مستوى مباحثه بل على مستوى مناهجه ـ ينطلق من مسلّمة مفادها أن السلوك السياسي هو سلوك اجتماعي أصلاً وظاهرة اجتماعية ما دامت تتعلق بالإنسان وبعلاقة الحاكمين بالمحكومين اعتباراً، وأن النسق السياسي ليس سوى بُعد من أبعاد النسق الاجتماعي العام.

هذا المنطلق يجعل عملية فهم الظاهرة السياسية والإحاطة بأوّلياتها تقتضي أولا الرجوع إلى البنى الاجتماعية التي تتفاعل فيها ومعها هذه الظواهر نظراً لذلك الرباط الوثيق بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي بشكل يغدو معه من التعسف دراسة وفهم الظواهر السياسية باستقلالية عن محيطها الاجتماعي بالاقتصار على التمظهرات القانونية والمؤسساتية، وبالتالي يغدو من الضروري الأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي العام وما شهده من تحولات وما تميّز به من خصوصيات بها، يختلف عن السياق الذي برزت فيه المقولات التحليلية السائدة. فمن المسلّم به اليوم أن دراسة الحياة السياسية ما عادت تكتفي بموقعها القانوني ومحدّداتها الدستورية أو حتى ببرامجها وسياساتها المعلنة، بل غدت تسعى إلى الغوص وطرح التساؤلات ذات البعد السوسيولوجي[٦]. فعلم الاجتماع السياسي اليوم وهو يدرس الحزب السياسي يطرح أسئلة حول انحدار قادته والمصالح التي يدافعون عنها والفئات التي يمثلونها ويتحالفون معها، وكذلك حول الثقافة والقيم الاجتماعية التي تحكم سلوكهم

= في اشتغال هذا النسق ويكفي أن نذكر له على سبيل المثال: عبد القادر الزغل، «الإسلام والإنكشارية والدستور،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)؛ Abdelkader Zghal: «Décolonisation et nouvelle dynamique de la construction nationale en tunisie,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, vol. 4, no. 10 (août 1967); «L'Elite administrative et la paysannerie,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, vol. 6, no. 16 (mars 1969); «L'Edification nationale au Maghreb,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, no. 27 (décembre 1971); «La Circulation des femmes dans le commerce politique,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, nos. 88-89 (1987), et «Le Retour du sacré et la nouvelle demande idéologique des jeunes scolarisés: Le Cas de la Tunisie,» dans: *Le Maghreb musulman en 1979*, sous la direction de Christiane Souriau; avec la participation de Paul Pascon [et al.], collection études de l'annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1983).

(٥) ماكس فيبر، **رجل العلم ورجل السياسة**، ترجمة نادر ذكرى (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٢).

(٦) انظر: إبراهيم أبراش، «تساؤلات يواجهها الباحث في مجال علم الاجتماع السياسي،» **القدس العربي**، ٣٠/ ١/ ١٩٩٧، ص ١٤.

ويدافعون عنها، أي كل ما يخص الرساميل الاجتماعية والرمزية من أجل الغوص في ما وراء التمظهرات القانونية والمؤسساتية والتنظير السياسي، ليتم ربط هذا السلوك وهذه التمظهرات الخارجية بالمجتمع بصراعاته وتحالفاته، بقيمه وثقافته، بأصحاب النفوذ والقوة داخل المجتمع. أو بشكلٍ آخر، إن هذا العلم مطالب بربط الظاهرة السياسية «إيجابياً» أو «سلبياً» بالناس سواءً كانوا أفراداً عاديين أو نخباً سياسية أو أصحاب مصالح اقتصادية، أو بالمعتقدات الدينية.

هذا الاختيار في التمشي النظري ينأى بنا حتماً عن ضيق مجال التفسير الأحادي الذي يقتصر على تفسير ما هو سياسي بما هو سياسي نحو رحابة الظاهرة السياسية التي هي في عمقها ظاهرة اجتماعية تحرّكها عوامل هي جلية، نعم من ناحية، ولكنها من ناحية أخرى وفي الآن نفسه أيضاً عوامل خفية قد تأخذ تمظهرات مغايرة. تبقى في عمقها اجتماعية بالمعنى السوسيولوجي لأنها تحمل محدّدات خفية مسكوت عنها. في حين أن الممارسة السياسية البحتة هي في نهاية المطاف ممارسة اجتماعية، لأن المسلّم به أن رجل السياسة لما اختار ولوج هذا العالم وممارسة هذا الفعل لم يكن اختياراً عفوياً أو اعتباطياً من دون غاية ظاهرة أو خفية مصرّح بها أو مسكوت عنها، وخاصة أن الدراسات السوسيولوجية سلّمت بأن لا رجل سياسة يمارس السياسة من أجل السياسة، بل بات أكيداً أنها تمارس بدفع من عوامل خفية وغايات متنوعة: منها الأيديولوجي ومنها الاقتصادي والاجتماعي. ومن أمثلة الدوافع الأيديولوجية نجد الرغبة في تجسيد الشعارات على أرض الواقع؛ أما الدوافع الاقتصادية فنجد الرغبة في دعم الثروة المادية المكتسبة أو المحافظة عليها وحمايتها من الاعتداءات؛ أما الدوافع الاجتماعية فيمكن أن نجد الرغبة في دعم رأس المال الاجتماعي والرّمزي والصعود في سلم المراتبية الاجتماعية. ويبقى نجاح الفاعلين (سياسياً واجتماعياً) في مهمّاتهم هذه، رهين عدة حوافز لأنه لا يكفي أن يرفع الفاعلون شعارات تعبوية رنّانة ومؤثرة، ولا يكفي أيضاً أن يضمنوا هامشاً كبيراً من الشرعية والقانونية والعقلانية للنجاح في مهماتهم، بل لا بد من التعويل على رساميل أخرى قد لا تكون ظاهرة ومصرّحاً بها من مثل رأس المال الاجتماعي الذي يبقى بمثابة الأرضية لرأس المال الرمزي بالمعنى الذي ضمّنه إياه بورديو (Bourdieu)، إذ **الأول**، يعني لدى هذا الباحث شبكة العلاقات التي يؤسسها الفرد مع الأعضاء الاجتماعيين استناداً إلى التعارف المتبادل (Inter-connaissance) والاعتراف المتبادل (Inter - reconnaissance) بشكل تتحول معه هذه العلاقات إلى مصدر لاكتساب الأهليّة والاحترام والتّشريف[٧]، بخاصة إذا ما نظرنا

(٧) Pierre Bourdieu, «Le Capital social,» *Actes de la recherche en sciences sociales*, no. 31 (1980), pp. 2-3.

إلى أهمّية رساميل من يقيم معهم علاقات التبادل الذين يؤلفون معاً الشبكة العلائقية (اقتصادياً، أيديولوجياً، ثقافياً، رمزياً)، أما **الثاني**، فيتمثّل في مُجمل الرّصيد من الاحترام والوجاهة والشهرة والموهبة التي يتمتع بها الفرد. وتكون هذه الخصائص محلّ إقرار واعتراف (أي شرعية) من قبل الآخرين، بما يحوّلها إلى مادة قابلة للاستثمار، أي رأس مال لتحقيق الغايات الظاهرة والخفيّة[٨].

إذاً، بناءً على هذا التمشّي النظري سوف نحاول تبيّن درجة حضور عوامل الانتماء الجهوي والانحدار العائلي وعلاقات الدم والقرابة والنسب خلال الممارسة السياسية التونسية ووزنها، ويجب ألا ننسى في هذا السياق أننا إزاء نخبة للبناء الوطني تحمل تكويناً عصرياً عقلانياً، نخبة تحمّست لشعارات النهضة والتقدم والدستورية والقانونية والعقلانية وحتى العلمانية. لكن ألا نلمس من خلال الممارسة الفعلية على أرض الواقع حضور معايير موروثة لا عقلانية تحكمت بشكل أو بآخر في عمليات اشتغال النسق السياسي حتى وإن تمظهر حضور هذه المعايير في تجسّدات أخرى وتخفّى وراء أقنعة مخاتلة؟ إن هذه النخب الجديدة الصاعدة الحاملة لمشروع (مشاريع) المجتمع البديل كانت قد استفادت من العملية التعليمية باتخاذها منطلقاً لإعادة توزيع المراتب داخل المجتمع، فتشهد بذلك البرجوازية العقارية والعائلات المتنفذة حراكاً نازلاً إثر تهشيم البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الموروثة، بالنظر إلى دور العامل الاستعماري ووزنه، فتترك مكانها لبرجوازية صغرى جديدة متنوعة الانحدار جغرافياً، وطبقياً. وتتألف من المتعلمين الجدد سواء كانوا من الآفاقيين أو «البَلَديه»[٩] (البدو أو الحضر) من أبناء صغار الموظفين أو العمال(الفلاحيين أو الصناعيين) أو حتى من أبناء العاطلين، لا يجمعهم في ذلك سوى تحمّسهم للعمل الوطني وامتلاكهم مكتسباً علمياً ومعرفياً وثقافياً، يسمح لهم بمجابهة الواجهة الاستعمارية انطلاقاً من ساحتها وعبر مقولاتها هي ذاتها وشعاراتها، نظراً لأن المستوى التعليمي الذي حصلت عليه هذه النخب وطبيعة التكوين الذي تلقته يسمح لها بإنجاز هذا الدور. لكن هذه النخب الصاعدة وهي تدخل معترك عملية البناء وتنفض غبار الماضي عن الهياكل الاجتماعية والسياسية بغية إرساء نمط دولوي أكثر عقلانية وقانونية ودستورية، هل نجحت فعليّاً في التخلص كليّاً من

---

(٨) Pierre Bourdieu, «Les Trois états du capital culturel,» *Actes de la recherche en sciences sociales*, no. 30 (1979).

(٩) البَلَديه: عبارة متداولة في الأوساط العامية التونسية تُطلَق على سكان الحواضر وخاصة العاصمة تونس. ولقد فضّلْنا استعمالها كما هي. وسنقوم لاحقاً بتحديد الخصائص السوسيواقتصاديّة لهذه الشّريحة الاجتماعيّة في تونس خلال دراستنا المؤسسة المراتبية للمجتمع التونسي خلال حقبة ما قبل الاستقلال. انظر الفصل ٣ من هذا الكتاب.

مؤشرات الممارسة الموروثة التي آلت على نفسها مقاومتها، أم إنها وقعت من حيث تدري أو لا تدري في ما كانت تقاومه، أي اعتماد المعايير التقليدية في الصعود في سلم المراتبيّة الاجتماعية فمارست بخفاء ما كانت تسعى بالأمس القريب إلى التغلّب عليه تحت لواء العقلانية ونسيجها القيمي كاملاً؟ سؤال يبدو على درجة من الأهمية لأن مضمون الإجابة عنه سيحدّد حاضر ومستقبل التجربة الوطنية ومدى شرعية سلطتها (وهي في هذا سواء مع باقي بلدان المغرب) حتى إن ديبَّاش (Debbasch) كان قد أكّد بأنّ حاضر ومستقبل دول المغرب يبقى رهين ديناميكية نخبها التي ستصعد إلى سدّة الحكم وتضطلع بعملية البناء الوطني لتجد نفسها بذلك في حالة اختبار لمدى قدرتها على:

تجاوز المخلّفات الاستعمارية في مختلف مستويات الحياة والتخلّص من مظاهر التقليدية على أنها عوامل شدّ إلى الوراء.

تجسيم شعاراتها التي كانت ترفعها إبّان مراحل نضالها من أجل إثبات شرعيتها الفعلية وإمكانية تجسيم النموذج المجتمعي المنشود على أرض الواقع.

هذا الاختيار المزدوج يبقى اختياراً صعباً لأنه يروم تجاوز المفارقة بين الموجود (ما هو كائن)، والمنشود (ما نصبو إلى أن يكون). فإلى أي مدى ستنجح هذه النخب في هذه المهمة التاريخية الصعبة؟ سؤال يندرج ضمن ما أسميناه المقاربات النّخبوية ذات المرجعية الأنغلوساكسونية التي تعتبر أن البناء الوطني إفراز لمبادرة النخب السياسية والفكرية، أي لمبادرة نموذج الإنتيليجنسي العالمثالثي الذي يسعى إلى تغيير البنى الفوقية للمجتمع. فهي مبادرة تحاول فهم النسق السياسي انطلاقاً من بناه العلوية بالنظر إلى دور النخب المفكرة في إحداث التغيّرات الهيكلية من خلال تغيير البنى الذهنية(١٠).

وفي هذا السياق لا بد أن نؤكد أنه ليس الغرض من بحثنا هذا إثارة مجادلات سياسية عقيمة حول مسائل يبدو أن الدهر قد عفا عنها مولّياً، ولا هو كذلك من قبيل المحاسبة الأيديولوجية لأفراد نخبة سياسية لا يمكن أحداً أن يشكك في جهدها الجبّار في عملية البناء الوطني عبر مسارٍ كاملٍ فيه من الأخطاء بقدر ما فيه من المنجزات، كما أنه ليس عملية توزيع للصقاتٍ تصنيفية على أساس أيديولوجي (تقدمي/ رجعي، وطني/ لاوطني)، إذ إن عملية من هذا القبيل لا ريب في أن الزمن

(١٠) انظر في هذا المضمار ما أكده ديبَّاش (Debbasch) في مقدمة كتابه: Charles Debbasch, «Les Elites maghrebines devant la bureaucratie,» dans: Debbasch [et al.], *Pouvoir et administration au Maghreb; études sur les élites maghrébines*.

قد تجاوزها قابراً إياها بعد إعلان نفي الأيديولوجيا ابتداءً من المنظومة الفكرية الغربية وصولاً إلى المنظومة الفكرية في تونس[١١].

إنها فقط محاولة سوسيولوجية في الفهم بالمعنى الفيبري لنمط اشتغال النسق السياسي التونسي عبر تبيّن الآليات التي تحكم عملية الاشتغال هذه، بالبحث عن الكتلة السببية المفسّرة للظاهرة السياسية في مستوى كونها ظاهرة اجتماعية، لأن عمل عالم الاجتماع يبدأ في اللحظة التي تتجمع فيها كل الأسباب بما يسمح بإدراك التشكّل السّببي للظاهرة المدروسة هذه، إضافة إلى أنه (أعني عالم الاجتماع) لا يهتم بتجميع الأسباب في خط تطوّرها الزمني، وليس من مراميه في المقابل إطلاق الأحكام المعيارية عليها، فذلك من عمل رجل السياسة من حيث هو رجل تنفيذ، أو من عمل عالم السياسة باعتباره رجل تنظير، أو المؤرّخ أيضاً كرجل تسجيل، إذ هم يشتركون جميعهم في الجري وراء الأحداث الظاهرة لجمعها وترتيبها سانكرونياً (تزامنياً). أما عمل عالم الاجتماع فيبدأ بالضبط في اللحظة التي ينتهي فيها عمل نظرائه المذكورين سابقاً، بما يجعل عمله مغايراً تماماً، إذ هو إبيستيمولوجيا ينطلق من أن الأحداث التاريخية لا تكشف عن شفرتها «إلا حين تهدأ أجراس وقائعها»، لذلك يجد عالم الاجتماع نفسه في غنى عن جمع الأسباب والأحداث وترتيبها، بل إنه ينتظرها من المؤرخ وعالم السياسة يقدمانها له «لقمة سائغة» فيخضعها لمجهره تحليلاً وتفكيكاً وإعادة تركيب، ليستخرج القوانين ما ظهر منها وما خفي على أنها قوانين متحكمة في صنع الظاهرة.

أما إطلاق الأحكام المعيارية ومحاسبة الفاعلين فهذا ليس من شأنه في شيء، لأن التاريخ وحده هو الكفيل بذلك. إذاً، فالأحداث التاريخية تمثل محوراً أساسياً في البحث السوسيولوجي اعتباراً، وأن المادة التاريخية تحمل في أحشائها خصوصيات الوقائع[١٢] الممتدة عبر سيرورة تاريخية قائمة تسمح دراستها اجتماعياً بإدراك التغيرات الحاصلة عبر مختلف الفترات[١٣] وذلك بالاستناد إلى الخصوصيات السوسيوتاريخية، أو إن شئنا، بعبارة فيبر (Weber)، معاني الظاهرة المدروسة[١٤].

---

(١١) انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، «علينا أن ننعي الأيديولوجيا،» **المغرب** (٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨).

(١٢) Max Weber, *Max Weber: Essais sur la théorie de la science*, traduits de l'allemand et introduits par Julien Freund (Paris: Plon, [1965]), p. 162.

(١٣) Bertrand Badie, *Les Deux etats: Pouvoir et société en occident et en terre d'islam*, l'espace du politique (Paris: Fayard, 1986), p. 10.

(١٤) Weber, Ibid., p. 162.

ألا تستحيل بهذا العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع إلى علاقة عضوية؟ إنه فعلاً ما أكده بورديو (Bourdieu) الذي اشترط على كل سوسيولوجيا أن تكون تاريخية، وعلى كل تاريخ أن يكون سوسيولوجيا[١٥].

وبهذا التمشي ينأى التحليل السوسيولوجي عن كل عمل وصفي يقتصر على فكرة نقل الواقع كما هو في تطوره الخطّي، بل إنه على العكس يركز أساساً على عملية التفكيك وإعادة بناء وتشكيل مكونات الظواهر باعتماد قواعد منهجية تقتضيها خصوصيات الظاهرة المدروسة بما هي ظاهرة سوسيولوجية أوّلاً.

إنّه دور متميز، إذاً، يضطلع به عالم الاجتماع: يبحث عن التشكل السببيّ للظاهرة المدروسة من خلال سياقها الاجتماعي عبر إعادة تنزيلها ضمنه، اعتباراً لعدم انفصالها عنه. وهو ما كان دوركهايم قد سمّاه سابقاً «بتفسير ما هو اجتماعي بما هو اجتماعي»، بالنظر إلى رحابة الظاهرة الاجتماعية التي تأبى الاقتصار على بعد من أبعادها. فنحن لمّا نقتصر عند دراستنا الفعل السياسي العربي عامة أو التونسي إذا رمنا التخصيص، على تحليل تجسيداتها الظاهرة والرسمية (المكتوب، الملفوظ، المُمَارَس) من خلال دراسة الدستور والقوانين والمجلات والانتخابات والممارسة التعددية بكل مقتضياتها، إنما نكون قد حصرنا هذه الظاهرة الاجتماعية في بُعْد من أبعادها الظاهرة للعيان، مُكْتفين بما كنّا سمّيناه العمل الوصفي النقليّ، من دون محاولة سبر أغوار ما سمّاه غورفيتش (Gurvitch) «الطبقات في العمق» للظاهرة المدروسة بُغْية الوقوف عليها والكشف عنها باعتبارها عوامل محددة ـ وإن في الخفاء ـ ويكون دور عالم الاجتماع الكشف عبر تنزيل هذه الظاهرة ضمن سياقها الاجتماعي ومقاربتها بمنهجية وأدوات بحث متميزة تتخذ من الفعل الاجتماعي مادة انطلاق، وهي المادة التي يوفرها المؤرخ وعالم السياسة مصنّفة جاهزة، فينبري السوسيولوجي يُعمِل فيها أدواته ومنهجيته بحثاً عن «التشكل السببيّ» ومسار نشأة وتطور الظاهرة والعوامل الحاسمة والثانوية التي شكّلتها وتحكمت فيها.

وبذلك يغدو غير كافٍ على سبيل المثال الاقتصار على عملية بسيطة نصنّف فيها النسق السياسي التونسي المعاصر ضمن الأنساق القائمة على الممارسة الاستزلامية المرتبطة بالتعزيب معللين ذلك بمجرد عجز النخب الحاكمة الصاعدة إلى سدة الحكم عن التخلّص من شتى أشكال القيم الموروثة مطلقاً، فيسهل بذلك إطلاق أحكام ونعوت على هذه الأنظمة من مثل كونها أنظمة باتريباركالية أو

(١٥) Pierre Bourdieu, *Réponses: Pour une anthropologie réflexive*, avec la présentation, les notes et la bibliographie de Loïc J. D. Wacquant (Paris: Seuil, 1992), p. 67.

باتريمونيالية أو نيوباتريمونيالية[١٦]. فيسهّل ذلك ردّ هذا العجز إلى طبيعة الأنظمة العالمثالثية التي ما زالت تتبعها «لعنة التقليدية»، فعجزت عن التخلص منها، أي عجزت عن التحديث بما هو سير على منوال التجارب الغربية عبر مراحلها المختلفة. إنها قراءة تطورية فجّة فيها من الاختزال للظاهرة بقدر ما فيها من التعسّف عليها، لأننا نكون بهذا التفسير التعميمي قد حدّدنا من رحابة الظاهرة وعمقها، لأن الاستزلام أو التعزيب المجسّدين في الفعل السياسي ليْسَا، ولا يمكن أن يكونا البتة بمعزل عن مجتمع تخترقه في أسسه ومكوناته الأوليّة (العائلة، الرهط، العرش، القبيلة، أو غيرها)، قيمٌ يتمّ غرسها وتمثلها فردياً وجماعياً عبر مختلف مؤسسات المجتمع بشكل يجعل عملية القبول ثم الرضى بلعب دور الزليم أو المعزّب ليست سوى إفرازٍ لمسارٍ كاملٍ من التنشئة الاجتماعية (Socialization) التي تغرس هذا النمط العلائقي وتخلع عليه القانونية الاجتماعية قبل ذلك، فتتحول إلى ممارسة مقبولة اجتماعياً.

فنحن نلاحظ على سبيل المثال أنه على المستوى القانوني يتمتع رئيس الدولة بصلاحيات متعددة منها «تعيين أفراد الحكومة إما عبر الاختيار المباشر أو عبر تزكية قرار الوزير الأول». هذه الآلية في اشتغال النسق السياسي ليست فقط آلية قانونية، بل إنها في عمقها آلية اجتماعية، إذ ساهمت في إرساء نمط علائقي بين طرفين فاعلين يقتضي بشكل غير مباشر الاقتناع بالولاء. فحوّلت هذه الصلاحية فعلياً منصبَ الوزارة إلى فَضْلٍ (هِبَةٍ أو مِنّةٍ) يتفضّل بها الرئيس على من والاه شخصياً، ويجعل هذا الأخير مديناً له بهذا الفضل طوال حياته المهنية. فهو لا يشعر بالأمان على منصبه وليس له من ضمانة في الحفاظ عليه سوى إقامة تلك العلاقة والاعتراف بفضل الرئيس، إذ إنه لا يشعر بأنه تربطه به علاقة مهنية وظيفية (عقلانية، قانونية)، بل يشعر بعمق بأنه يرتبط بعلاقة تبعية شخصية تقتضي تبادل المحاباة والحظوة مقابل الولاء والمساندة بين المعزّب والزليم من حيث هي علاقة غير متكافئة[١٧].

هذا النمط العلائقي لم يأتِ مسقطاً فجأة ولا هو كذلك نتاج طبيعيّ «لحالة تقليدية» تعيشها هذه المجتمعات، بل إنه نمط له جذوره السببية المشكلة في عمق البناء الاجتماعي الذي يصل إلى حدود العائلة من حيث هي مؤسسة أوّلية للتنشئة

---

(١٦) لا بد أن نؤكد هنا أن قولنا هذا لا يعني البتة رفضنا القاطع لها بل إننا نرى أنه يجب ألا ترد نعوت مسقطة بمثابة المقولات القبلية، بل يجب أن يتعامل معها الباحث على أنها مقولة للاختبار قابلة لأن تتماشى مع الواقعة المدروسة مثلما هي قابلة لأن لا تتماشى فنحن سنحاول اختبار مثل هذه المقولات لاحقاً.

(١٧) انظر: برتران بادي، **الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام**، ترجمة لطيف فرج (القاهرة؛ باريس: دار الفكر، ١٩٩٢)، ص ١٢٥.

الاجتماعية ولإرساء نموذج علائقي قائم تكون تجسيداتها في مختلف مؤسسات المجتمع وصولاً إلى المؤسسة السياسية. ألم يُقِمْ الأديب والمفكر «لوتسو» يوماً ما علاقة مشابهة طريفة مفادها أنه: «عندما لا يكون هناك سلام داخل الأسرة يرتفع شأن محبّة الأبناء وإخلاصهم ويسود وئام ظاهري وتضحية شكلية، كذلك عندما يسود البلاد الفوضى والاضطراب يظهر الوزراء الموالون»[١٨].

لذلك لا نستغرب ظهور الوزراء الموالين الساعين إلى الحفاظ بشتى الوسائل على مناصبهم، وقس على ذلك شتّى مؤسسات المجتمع بمختلف هياكلها من أحزاب وجمعيات ومنظمات وغيرها. وهذا بالنتيجة ما يجعل دراسة بنية العائلة وتوزيع السلطة داخلها أو دراسة المؤسسة التعليمية على خلفية أنها أطر تتم فيها التنشئة الاجتماعية، عملية ضرورية لا غنى عنها من أجل إدراك وفهم الخاصية الاستزلامية المميّزة لعلاقات السلطة بما هي علاقات اجتماعية داخل النسق السياسي والفعل الذي يحكمه.

وبذلك نكون فعلاً قد سعينا إلى العثور على جذور الظاهرة السياسية في عمقها الاجتماعي من خلال دراسة نمط العلاقات السائد بين الفاعلين السياسيين، واستتباعاً دراسة ظاهرة الحراك الاجتماعي ومعاييره التي تمثل جميعاً نمطاً في ممارسة الفعل، عاشته النخب السياسية التونسية. فنطرح السؤال الإشكالي حول مدى اتسام هذا النمط بالخاصية العقلانية مثلما صرّح بذلك الخطاب السياسي التونسي المعاصر وتحمّست له النّخب آنذاك، أم إن الممارسة خالفت القول وخاتلته نظراً لدخول معايير لا عقلانية تتعارض مع الغرض التحديثي من مثل معيار الانحدار الاجتماعي والأصل والانتماء الجهوي، من حيث هي رأسمال اجتماعي رمزي قابل للاستثمار كما رأينا آنفاً؟ أي هل نجح بعض الفاعلين في استثمار رأسمالهم الاجتماعي والرمزي من أجل الصعود في سلم المراتبية السياسية وبالتالي الاجتماعية؟ سؤال على درجة من الأهمية والخطورة لأنه بحسب رأينا يضع مساراً كاملاً من التحديث على محك الاختبار، من حيث مدى وفاء هذه النخب للشعارات التي رفعتها عند انطلاقها ومدى صدقيتها وبالتالي مدى شرعية سلطتها، لأن اكتشاف مفارقة الموجود لما كان منشوداً في مستوى مضامين الشعارات وتجسيدها على أرض الواقع، يؤدي إلى وضع شرعية السلطة القائمة رهن السؤال، ويدفع بالتالي إلى بروز درجة من عدم الرّضى قد تصل إلى حدود الرغبة في «العقاب» و«الانتقام»، رغبة تتولد من داخل النسق السياسي نفسه وفي أوساط طلائعه المثقفة (النخب) في المقام **الأول**، ثم في أوساط

(١٨) لوتسو، «الطريق إلى الفضيلة،» تعريب علاء الديب، **أخبار الأدب** (١٧ آذار/ مارس ١٩٩٦).

عامّة الناس **ثانياً**، وهو الأخطر. كل هذا يجعل النسق بتمامه عرضة للاهتزازات والاضطرابات المفاجئة والحادة في معظم الأحيان. ويدعم بالتالي حالة «الطلاق» بين المجتمع والدولة. فهل نرى في تطور التجربة التونسية ما يدعم أو يفند هذا القول؟

٢ ـ دواعي اختيار موضوع البحث

هي في الحقيقة دواعٍ يتداخل فيها ـ وهذا شأن كل باحث ـ الجانب الموضوعي بالجانب الذاتي:

أ ـ فهل يكفي أن نذكر في هذا السياق أنه بالنسبة إلى الباحث في علم الاجتماع لا يمكنه إلا أن يكتشف طرافة المقاربة السوسيولوجية للظاهرة السياسية التي تخللتها مقاربات نظرية أجريت في علم الاجتماع السياسي. فالبحث في المجتمع العربي من حيث الخصائص البنائية ومناهج المقاربة تثير انتباه الدارس، وخاصة عند محاولة تطبيق مقاربات علم الاجتماع السياسي عبر إجراء الدراسات العينية لتجربة واقعية في البناء الوطني، والتعاطي مع الواقع السياسي العربي في تنوّعه وثرائه من منطلق قيام الجزء شاهداً على الكلّ ومخصباً له في إطار الدولة العربية الحديثة بنجاحاتها كما بخيباتها. فمنطلقنا في هذا كله أن التجربة التونسية في البناء الوطني هي واحدة من التجارب العربية المعاصرة التي تجمعها بباقي التجارب العربية خاصّيات مشتركة، ولكن لها أيضاً وفي الوقت نفسه خاصيات مميّزة هي موطن تنوّع وثراء في التجربة الدولوية العربية الحديثة.

فتناول هذه التجربة بالدراسة يمكن أن يمثل فعلياً مدخلاً لإثارة الفضول حول هذا المبحث المستطرف الذي يتخذ من الظاهرة السياسية (الفعل السياسي) ظاهرة اجتماعية اعتباراً، وأن كل علاقة اجتماعية ليست في نهاية المطاف سوى علاقة سلطة. وهو ما يسمح بالقول بأن كل محاولة في مقاربة ظاهرة سياسيةٍ ما تناولاً مكتفياً بذاته (تفسير ما هو سياسي بما هو سياسي) تبقى محاولة أحادية قاصرة.

ب ـ كما إن هذه التجربة في البناء تستثير حفيظة لا عالم السياسة فقط بل عالم الاجتماع أيضاً. فالمراحل التي مرت بها هذه التجربة البنائية بكل خصائصها المميزة من مثل أهمية دور النخب السياسية وما شهدته التجربة من نجاحات وما مرّت به من أزمات واهتزازات، تدعو فعلاً إلى مساءلتها حول مسار تشكل الكتلة السببية المفسّرة. فعلى سبيل المثال فقط:

هل «الزعامة» البورقيبية خُلقت من عدم أو استناداً إلى قوانين وتشريعات تؤسس لها؟ الأكيد أن العوامل المفسرة لهذه الزعامة لا تكمن لا في هذا ولا في ذاك

وحده، بل إن للتنشئة الاجتماعية للفرد داخل المجتمع، وللموروث القيمي المترسّب في مخيال جماعي قائم، حضور داخل هذا التكتّل السببي دور محدّد في ذلك أيضاً.

هل أحداث من مثل أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ أو كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ هي أحداث تعود **أولاها** إلى عوامل نقابية بحتة (مطالب نقابية)، و**ثانيتها** إلى دواع اقتصادية سياسية مثل رفع الدعم عن مشتقات الحبوب، وغياب المشاركة السيّاسية الفعلية داخل الحقل السياسي، أم هي أحداثٌ تجد تفسيراتها أيضاً في انسداد قنوات التواصل وفي حالات الصّمت التي تحكم علاقة الأب ـ الابن في شتى مستوياتها؟ وهي حالات ستجد مرآتها العاكسة في «جدران المدينة» المثقلة بموروث اجتماعي وسلوكي وقيمي قائم الذات.

وفي واقع الحال، فإن مثل هذه الأسئلة لا يطرحها خلال مقاربة الظاهرة السياسية إلا عالم الاجتماع بشكل يسمح له بإيقافنا على زاوية متميّزة في مقاربة الظاهرة السياسية.

ج ـ موضوعياً تحتاج تجربة تونس في البناء الوطني، باعتبارها تجربة منجزة امتدت لعقود ثلاثة، إلى قراءات مخصبة متنوعة لأنها تعدّ فعلاً من التجارب المتميزة من حيث مدنيتها وريادتها سواء في المستوى المغربي، العربي أو العالمثالثي، فهل يكفي القول إنها واحدة من بين التجربتيْن المدنيّتيْن الاثنتيْن في المنطقة العربية (إلى جانب لبنان) التي حافظت على خيارها المدني على الرغم مما تعاقب عليها من هزّات هدّدت شرعيتها لكنها نجحت في الحفاظ على منطلقها هذا بشكل جالب للانتباه؟ إنّها بحسب رأينا الخاصية التي لا تجد تفسيرها لا في الخطاب المعلن والشعارات المرفوعة والتشريعات الموضوعة، ولا حتى في مجرّد الرغبة في الاتصاف بهذه الصفة المدنية أو الالتزام بالتحديث شعاراً.

إنّ عالم الاجتماع لا تقنعه لا هذه التفسيرات التبسيطية (الرغبة، الالتزام...) ولا تلك القانونية الشكلانية (الدستور، التشريع...)، لأن القانون ليس هو الذي يصنع سلوك البشر ورغباتهم وما يقبلون به وما يعرضون عنه[١٩]، بل إن المحرّكات والحوافز والموانع والعراقيل متنوعة في تحديد السلوك البشري واختياراته حوافز وموانع ترتبط بمسارات التنشئة الاجتماعية في مختلف بُنَاهَا وحقول الفعل المرتبطة بها.

(١٩) نقول هذا ونحن واعون بأهميته في تنظيم هذه المسألة وفي علاقته بالعرف والعادة اعتباراً وأن القانون هو في الآن نفسه نتاج للسلوك البشري وموجّه له.

فعملنا بعيد عن تلك الأحكام المعيارية أو المحاكمات التصنيفية أو النظرة الأخلاقوية أو حتى الأدبيات التبجيلية لروّاد هذه التجربة، لأن عمل عالم الاجتماع بعيد كل البعد عن مثل هذه وتلك. نحن موضوعياً أمام تجربة في البناء لها خصوصياتها المميّزة من مثل مراهنتها على الخيار الأصعب في التأسيس لعلاقة الدولة بالمجتمع، أعني التعليم والصحة على حساب خيار القمع، (قارن بين ميزانية وزارتيْ التربية والصحة من ناحية، ووزارتيْ الداخلية والدفاع من ناحية ثانية خلال كل مخطط تنموي)، إضافة إلى مراهنتها على الدستورية والعقلانية والتحديث والتعددية ابتداء من **مجلة الأحوال الشخصية** التي تعدّ فعلاً ـ على ما فيها من ثغرات ونواقص آنذاك ـ «منارة أُضِيئَتْ بها رحلة البناء الوطني»، أي ثورة في مجالها بأعمق ما في الكلمة من معنى، يضاف إليها سعي هذا المسار في البناء الدستوري إلى أن يكون في جانب كبير منه مدنياً على الشاكلة الغربية مع تحديث هياكل المجتمع قضائياً وتشريعياً ومأسسة العلاقة بين المجتمع والدولة، إلى غيرها من الإنجازات المنارات في مسار البناء هذا، وذلك على كاهل أعلام ما عدنا اليوم، وقد ولجنا قرننا الحادي والعشرين، في حاجة إلى مجرّد تصنيفهم بجرّة قلم تبعاً لقوالب جاهزة أيديولوجيّاً لما كان الدارس يكتفي انطلاقاً من وجهة نظره الأيديولوجية، إما بنعتهم بأنهم «ليسوا سوى أذيال للقوى الأجنبية أو عملاء للإمبريالية العالمية والقوى الكمبرادورية، أو عيّنات من ممثلي الرجعية العربية أو زبانية الغرب الصليبي الكافر»، إلى غيرها من النعوت والصفات والمطلقيات التي عفا عليها الزمن نظراً لمطلقيتها وتعسّفها ولاموضوعيتها. إذ الموضوعية العلمية اليوم ـ خاصة في إطار دراسة الفعل السياسي ـ تربط الفعل بمنجزه الذي يبقى ذاتاً فاعلة وواعية كما يرى تورين (Touraine)، كما أنها لا تفصله عن الحقل المنجز فيه باعتباره إفرازاً لمسار من التنشئة الاجتماعية. وهو من كل ذلك يستمد نسبيته خاصة إذا كان فعلاً سياسياً، اعتباراً وأن هذا الأخير تحكمه ثنائية النجاح/ الفشل والإصابة/ الخطأ، وهذا الفشل أو الخطأ يجد تفسيراته في الممارسة العينية لا في ما نحمله من أفكار مسبقة عن الفعل وعن الفاعل. وفواعل تجربتنا يستجيبون ـ من دون شك ـ لهذا «القانون»، إذ إن فعلهم حُكم بهذه الثنائية، فلقد أصابوا في مواطن عديدة وقدّموا الكثير، إلا أنهم كذلك قد فشلوا لسبب أو لآخر في تحقيق وُعُودٍ لطالما وعدوا بها سواء لأسباب ظاهرة وموضوعية تتعلق بالهياكل القائمة، أو لأسباب خفيّة متداخلة.

وبناء عليه، ألسنا في حاجة اليوم، لا فقط في تونس بل في كامل وطننا العربي، وأكثر من أي وقت مضى، إلى قراءة تروم أن تستوعب حاضرنا بعيداً عن القراءات الأيديولوجية الاختزالية أو التبجيلية الانبهارية التي أثبتت عدم جدواها، إذ

لا هذه ولا تلك قادرة على تأهيلنا للمستقبل، بل وحدها القراءة الموضوعية المتعددة الأبعاد الساعية إلى البحث عن مواطن ودواعي إخلال الممارسة بالشعارات المرفوعة ومفارقتها لها القادرة على ذلك، لأن الفهم، أي الوعي بقوانين الظاهرة، هو فقط الكفيل بتجنيبنا تكرار الوقوع في الخطأ عينه، أي من أجل أن لا يتحرك الشارع على شاكلة كانون الثاني/ يناير: ١٩٧٨، ١٩٨٠، ١٩٨٤... بروح انتقامية ورغبة كامنة في تفجير المغمور من المشاعر لّما كان الصمت سيّدَ الموقف في عملية التواصل في شتى مؤسسات المجتمع والدولة ابتداءً من العائلة وصولاً إلى مجلس النواب. ومن أجل أن لا تكون التعددية والمشاركة السياسية مجرد شعارات خاوية توظف فقط لغايات تعبوية أو حبّات مسكّنة، أي من أجل أن يستحيل المنشود حقيقة مرئية، عبر مراجعة متواصلة للتشريعات المختلفة. هذه القراءة الموضوعية المنشودة مثلت فعلاً أحد الأهداف الاستراتيجية لمركز دراسات الوحدة العربية الذي بذل، ولا يزال، جهوداً جبارة في هذا الاتجاه.. جهوداً جمعت بين عمق ودقة البحث الأكاديمي وصدق وعطاء الإنتاج البنّاء. إنه جهد يدرس الفعل السياسي دراسة نظرية مركِّزاً على دور النخب عامة، ودور النخب السياسية في هذا الاتجاه، كما يدرس هذا الفعل في بعده البراكسيسي (Praxis) أي انطلاقاً من تجارب عينية ممارسة تحياها أقطار أو أقاليم داخل الوطن الكبير. وفي كلتا الحالتين، فإن الدراسة/ الدراسات هي من إنجاز أعلام كبار مشهود بصدقيتهم وعمقهم العلمي[٢٠].

د ـ كما لا أنفي أيضاً عاملاً ذاتياً آخر دعاني إلى التعاطي مع هذه المسألة، فوالدي زيتوني من أجيال الزيتونة المتأخّرين، لكنه أنشأني على الحوار والتحاور الثري الموسوعي في شتى ضروب الفكر والحياة، وذلك في كنف الرصانة وإعمال العقل بموضوعية. علّمني أن كل سؤال تكون إجابته مسبقة لا يغدو سؤالاً، كما إن الحقيقة النهائية لا يمكن أن توجد إلا في ذهن مَنْ يريد ذلك، وأن الفعل في إطار التجربة الإنسانية حيّ يتغير ويتجدد مع كل ممارسة. لكن الطريف في محاوراتنا هذه أنها لم تكن خطّية بل هي أقرب إلى حوار يقوم على تبادل المواقع. فكم كانت لنا صوْلاتٌ وجولاتٌ حول شخص علَم من أعلام البناء الوطني، أعني السيد محمود المسعدي مبدعاً (أديباً) وعلاقة ذلك بالفعل السياسي: فسُدّه وغيلانه يمكن أن يحيلا إلى المبنى والباني في إطار التجربة التونسية، لكن إلى أي مدى كان فعل المسعدي في الواقع

(٢٠) لا أريد هنا أن أذكر بعض الأسماء أو العناوين حتى لا أظلم أخرى. ولكن يكفي أن أذكّر هنا أن عدد المصادر المعتمدة في هذه الأطروحة والتي هي من نشر مركز دراسات الوحدة العربية قد ناهزت الثلاثين مما اعتمدت رسمياً، مع أن مطالعاتي من منشورات المركز تكاد تناهز الضعف مما له علاقة بالموضوع من قريب أو من بعيد علاقة معرفية نظرية أو تطبيقية أو تأسيسية أو مقارنة.

متساوقاً مع ما نَشَده في سدّه؟ إنّه السؤال الذي يتولّد عنه السؤال المحوري حول مسار التحديث في تونس؛ إلى أي مدى طابق فيه الموجود المنشود؟ أي هل كان البناة أوفياءَ لشعاراتهم وخطابهم في شتى مجالات الفعل؟ سؤال تتجلى خطورته في أن الإجابة عنه تحدّد هامشاً كبيراً من شرعية النظام القائم آنذاك، وبالتالي يساعد أو يعرقل تجربة البناء الوطني الجديرة بالدراسة السوسيولوجية.

٣ ـ منهجية البحث: المتن/ المتون النظري المعتمد

هذه المحاولة في مقاربة النسق السياسي التونسي المعاصر من زاوية سوسيولوجية في المقام الأول اقتضت منا على المستوى المنهجي:

أ ـ تحديد المتن النظري البراديغمي (Paradigme) الذي تتنزّل فيه محاولتنا هذه لأنه انطلاقاً من طبيعة المبحث وأغراضه يتحدد المنهج المعتمد الذي يقتضيه. فنحن إزاء مبحث تتقاطع في إطاره المقاربة السياسية مع المقاربة التاريخية والاجتماعية الصرف، وهو ما اقتضى منا منهجاً هو أقرب إلى المنهج الفيبري من زاوية كونها سوسيولوجيا تفهّمية[٢١]، أي سوسيولوجيا تبحث داخل المادة التاريخية ـ من حيث هي فعل منجز في الواقع ـ عن الخصوصيات المميزة للظاهرة المدروسة بغية تفسيرها، فمثلما سعى ماكس فيبر (Weber) إلى قراءة الممارسة الاقتصادية استناداً إلى دوافعها ومبرراتها الثقافية الدينية (العقلية الرأسمالية في علاقتها بالأخلاق البروتستانتية)[٢٢] سعينا نحن بدورنا ـ سيراً على خطاه ـ إلى قراءة الظاهرة السياسية استناداً إلى دوافعها ومبرّراتها الاجتماعية، حيث تغدو ظاهرة السلطة السياسية مجسّدة في الفعل المُنْجَزِ ظاهرة اجتماعية ذات طابع خفي واستراتيجي خاصة داخل ما يُسَمّى بالمجتمعات التقليدية.

هذا المنطلق المنهجي يقتضي منا البحث عنها وتقصّي أثرها لا في مراكزها المعهودة مثل الدولة والنخبة الحاكمة ووسائل القمع وأجهزة التمثيل أو التعبير فقط، بل أن نبحث عنها أيضاً في الممارسات الاجتماعية والثقافية الرمزية في شتى هياكلها ومؤسساتها وتجسّداتها (العائلة، الزواج، القرابة، النسب، ميثاق الدم). إلا أننا حاولنا في الآن نفسه الاستفادة مما يمكن أن تضيفه المتون النظرية الموازية، إذ لا شك أن الإضافة الدوركهايمية مثلاً تعدّ ذات بال في هذا المضمار، فيَكْفِيها أنها أرادت أن

(٢١) Julien Freund, *Sociologie de Max Weber*, sociologue; 2 (Paris: Presses universitaires de France, 1966).

(٢٢) Max Weber, *L'Ethique protestante et l'esprit du capitalisme: Suivi d'un autre essai*, traduits de l'allemand par Jacques Chavy, recherches en sciences humaines; 17 (Paris: Plon, 1964).

تحفظ للمقاربة السوسيولوجية خصوصياتها من خلال تأكيدها على ضرورة تفسير «ما هو اجتماعي بما هو اجتماعي».

كما إن المتن الجدلي يُعَدّ إضافة فعلية، إذ ساعد بعيداً عن قراءاته الأيديولوجية الضيّقة على إيقافنا على التقاطعات التي يمكن أن تحصل بين عوامل متداخلة تحدد الظاهرة المدروسة في بعدها الجدلي. فتجنّبنا الوقوع في وهم القراءات الأحادية، لأن المعرفة الاجتماعية شمولية، فهي تمرّ عبر التاريخ والاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة وغيرها، متشابكة في علاقة ديناميكية ولا وجود لظاهرة اجتماعية مستقلة يمكنها أن تفسّر نفسها، بل هناك تبادل للتأثير أي تفاعل، فهل يمكن القول إننا منهجياً وجدنا أنفسنا أوفياء لمنهج تعدّدي قد يذكرنا في جانب كبير منه بمنهج عالم الاجتماع الفرنسي بورديو[٢٣]؟ ربما نكون أقرب شيء إليه منهجياً، ولكن ما يجب التأكيد عليه هنا هو أننا حاولنا أن نأخذ بعين الاعتبار خصوصية حقل البحث الحامل خصوصيات عربية إسلامية عالمثالثية إضافة إلى حداثة عهده بالاستقلال(تونس) له مساره الخاص من حيث نشأته وتطوره وعلاقته بما حوله.

ب ـ العودة إلى الأدبيات السوسيولوجية المتعلقة بمفاهيم النخبة والنخبة السياسية والحراك الاجتماعي والعائلة باعتبارها متغيرات سوسيولوجية مفسِّرة للتنظيم السياسي وطرق اشتغاله ومدى شرعيته، عدنا إليها لنحدّدها لا في سياقها النظري العام فقط، بل بتنزيلها ضمن سياقها العيني الذي نشأت وتطوّرت في إطاره، من العام نحو الخاصّ والعكس.

كما تمت في الآن نفسه العودة إلى الأدبيات السياسية من أجل تحديد مفاهيم المجال السياسي في مستوى كوْنه مجالاً عمومياً (Espace public) والسلطة المجسّدة للنفوذ والمنظومة السياسية وأنماط العلاقات السياسية داخل المجال العمومي، باعتبارها المصطلحات التي ستعرض على محك التفسير السوسيولوجي.

إلا أنني اخترت منهجياً أن لا أورد هذه التحديدات الاصطلاحية متوازية مترادفة، بل عمدت في كل مرحلة أصل فيها إلى استعمال واحد من هذه المصطلحات إلى محاولة تحديده حتى يكون أقرب إلى السياق الذي استعمل فيه، فلا تكون بالتالي عملية التحديد مجرد عملية تجريدية.

---

(٢٣) انظر في هذا المضمار: المقابلة التي أجراها هاشم صالح مع بورديو تحت عنوان: «بورديو بين كارل ماركس وماكس فيبر،» **الفكر العربي المعاصر**، العدد ٣٧ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥- كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، و Pierre Bourdieu: *Choses dites*, le sens commun (Paris: Editions de Minuit, 1987), and «Les Trois états du capital culturel».

ج ـ دراسة النسق السياسي التونسي المعاصر في نشأته على أنه يمثل تجربة ما قبل استعمارية كانت بمثابة أرضية الانطلاق لبناء نسق جديد تداخلت في تحديده الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الاجتماعية. وبناءً عليه تم اللجوء إلى المادة التاريخية ومصادرها على أنها لا تمثل مجرد موضوع تصنيف في تطورها الخطي مع الزمن (السانكروني)، بل باعتبارها مادة حاملة في طيّاتها الخصوصيات المميزة للظاهرة المدروسة وقادرة بالتالي على تقديم التفسير لها وإجراء العملية التفهمية عليها على الصورة التي تسمح في النهاية بالوقوف على سوسيولوجية القوانين التي تحكمها بالنظر إلى أنها قوانين عامة ما زالت حاضرة بشكلٍ أو بآخر رغم ما عرفته التجربة من تحولات مع الزمن. فكان من الطبيعي، إذاً، أن يحضر في هذا المضمار ابن خلدون وخير الدين وابن أبي الضياف والطاهر الحداد وعبد العزيز الثعالبي والشيخ الطاهر بن عاشور وغيرهم كثير، بما كتبوا ثم بما مارسوا خلال مرحلة كاملة امتدت خلال حكم الدولة الحسينية مصحوبة بالتجربة الاستعمارية، محاولين تبيّن مدى حضور الاعتبارات الاجتماعية في تحديد آليات اشتغال المنظومة السياسية.

د ـ المرور لدراسة المنظومة السياسية التونسية المعاصرة لما بعد عام ١٩٥٦ وتجربة البناء الوطني محاولين تبيّن أوجه تميّزها باعتبارها تجربة تحديثية عن تجربة ما قبل عام ١٩٥٦، من حيث مدى التواصل أو القطع مع القوانين التي حكَمت اشتغال المنظومة السياسية بالنظر إلى مدى قانونيتها وعقلانيتها التي تُعَدّ معايير تحديثية رفعتها نخب البناء الوطني شعارات بديلة عما كان سائداً من لا عقلانية ولا موضوعية المعايير المعتمدة في عمليات الأداء السياسي وتوزيع الأدوار وتولّي المناصب، بحثاً عن جذور النمط العلائقي السائد في المجتمع داخل العائلة التي هي خلية أولية تتم خلالها عملية التنشئة الاجتماعية وتهيئة الأفراد لتولي أدوار معينة واحتلال مناصب، إضافة إلى تهيئتهم لتمثل المعايير المعتمدة في عمليات الحراك الاجتماعي على أنها معايير تراوح بين العقلانية والموضوعية ونقيضيهما، بشكل يحدد في جانب كبير منه شرعية النظام السياسي القائم، وبالتالي قدرته على الأداء والتعاطي مع تحولات وصعوبات هذا الواقع القائم في مواجهة ما يمكن أن يتعرّض له من مَسٍّ من شرعيّته قد تصل إلى حد تهديده في وجوده.

كانت العودة أوّلاً إلى الأدبيات السياسية المهتمّة للتجربة السياسية التونسية لما بعد عام ١٩٥٦ لتحديد معالمها الكبرى وأهم ما ميزها باعتبارها تجربة بنائية سياسية، ونحن لا نشك هنا في أن ما قدم الباحثون من أهل الاختصاص من علماء سياسة واجتماع سياسي وقانونيّين، يُعَدُّ ذا بال إذ ساعدنا كثيراً ووفّر علينا جهد التّيه في بحور المصادر والأرشيفات والوثائق والنظريات السياسية بتفرّعاتها، هل من الكافي

هنا أن نذكر أعمال عياض بن عاشور، ميشال كامو (Michel Camau)، الصادق شعبان، شارلز ديباش (Charles Debbasch)، زهير المظفر، جان ليكا (Jean Leca)، الصادق بلعيد، مصطفى الفيلالي على سبيل المثال؟ فكانت المحاولة في بدايتها تركيبية تأليفية للنمط السياسي الذي يشتغل طبقاً له النسق السياسي التونسي. ثم قمنا بالتوازي بدراسة ما اعتبرناه متغيرات سوسيولوجية مفسِّرة لهذا النسق ولكنها (المحددات) خفية، فدرسنا العائلة التونسية وبناء السلطة داخلها ودورها في عمليات التنشئة الاجتماعية وترسيخ المعايير الاجتماعية، ثم درسنا المؤسسة التعليمية من حيث هي مؤسسة ثانية تتعهد بالعملية نفسها وإن بوسائط وقنوات أخرى. وهو بالتالي ما يحدد النمط العلائقي في شتى مستوياته ويوزع الأدوار والمناصب بين الأفراد والمجموعات، فيظهر مدى شرعية السلطة السياسية القائمة والآليات الاجتماعية (قد تكون خفية) التي تحكمها بشكل أو بآخر، وتسمح لنا بالتالي بتقديم تفسير سوسيولوجي لظواهر ذات تجليات تبدو في الظاهر سياسية بحتة، لكنها في عمقها ذات ترسّبات اجتماعية، قد تكون جلية للعيان خلال مرحلة ما من مراحل تطور التاريخ، إلا أنها كذلك قد تتخفّى وراء تمظهرات أخرى لسبب أو لآخر. هذا الاختيار في التمشّي التعدّدي يسمح لنا فعلاً بمحاولة الإحاطة بشتى المحدّدات المفسرة للظاهرة المدروسة ويجنبنا الوقوع في مأزق التفسيرات الأحادية، التي عامة ما تُقبل علينا «ماشية على رأسها».

ولدعم هذه المقاربة التعددية عمدنا ـ إضافة إلى استثمار المادة التاريخية والسياسية المدوّنة والرسمية والمجسّدة في الأداء السياسي لنخبة البناء الوطني قولاً وفعلاً ـ إلى محاولة أن نخلع على البحث سوسيولوجيته وذلك عبر محاولة النّبش في ذاكرة الفاعلين السياسيّين لهذه المرحلة البنائيّة في تونس، مستندين في ذلك إلى تقنية السيرة الذاتية عبر المقابلة المباشرة، على خلفية أنها تقنية تجد في الملفوظ ضالّتها، إذ هي قناة قادرة على أن تُوصِلنا إلى ما لا يمكن أن يوصلنا إليه المُدَوّنُ والرسمي[٢٤]، فهي تقوم على استظهار (Récitation) لما علق بالذاكرة الجماعية لإعادة بنائه تبعاً لاختيار ما، فذاكرة الراوي تختزل، تنتقي، ولا تقدّم إلا ما تريد تقديمه. إلا أن ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن هذه التقنية لم تمثل بالنسبة إلينا مجرد أداة للحصول على معطيات حول موضوع بحثنا بناء على العلاقة: سيرة ـ معطيات، بل إنها مثلت في نهاية المطاف أداة لاكتشاف الباحث لنفسه بناء على العلاقة بين الباحث والرّاوي. فالمبحوث لّما يُثار أمامه محور

(٢٤) انظر: المختار الهرّاس، «منهج السّيرة في السوسيولوجيا،» في: عبد السلام بنعبد العالي [وآخرون]، **إشكاليات المناهج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية**، معالم؛ ٥٣ (الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٨٧)، ص ٨٣-٩٩.

الحديث، ينبري يتحدث ويسترجع ويركّب بشكلٍ يساعد الباحث ذاته على اكتشاف جوانب كانت مهملة سابقاً وعلى التخلّص من وهمِ أحكامه المسبقة، وإعادة النظر في مفاهيمه ونسقه الفكري. وتكون النتيجة هي تحوّل منهج السيرة الذاتية لدى الباحث إلى منهجية للتخلّص (Méthodologie de renoncement) بشكل يفتح آفاق بحث جديدة على حد عبارة بوللیم (Bolleme)[٢٥]، ولكن إضافة إلى المزايا السابقة، فإن هذه التقنية تسمح فعلاً برفع النقاب عن الضغوطات المؤسّسية والاجتماعية التي يواجهها الفاعلون والتي عجزت أدوات التعبير أن تكشف عن وجودها لأنها تمثّل خاصيّة ذاتية، في حين أن قنوات التعبير الرسمية لا تكشف إلا عن الخاصّيات الموضوعية، أما تلك الوقائع الصغيرة التي لم ترْقَ إلى مصافّ الحدث، فإنها هامشية أو مُهَمّشة مُهْمَلة رغم ما تحمله من دلالاتٍ ومعانٍ خفيّة.

وفي رأينا فإن الراوي ضمن السّيرة لا يمثل المتكلّم الحقيقي الوحيد فيها بل إنه يمكن أن يكون الضمير المعبِّر عن «النحن» نحن عصره، لذا لا نستغرب حضور الإسناد إلى المجهول في خطاب السيرة، فهل هي أنَوَات متعددة: «أنا الشخصية» (Je- personage) متمثلة في الراوي من حيث هو موضوع لسيرته (بؤرة السّرد)؛ أنا «الراوي» (Je- narrateur) متمثلة في الراوي باعتباره مُخْبِراً وملاحظاً ومقيِّماً لحياته مع تخفّي هذا الراوي وراء ضمائر أخرى من أجل أن يعطي أحكاماً ويفصح عن مواقف، كأن يستعمل ضمائر الأنت والهو والنحن وهو يتحدث عن نفسه.

من هذا المنطلق، إذاً، حاولنا اعتماد منهج السيرة الذاتية باعتبارها تقنية سوسيولوجية قابلة لأن توظّف في مجالات بحثٍ متنوعة وذلك بالنّظر إلى أنّ موضوع بحثنا لا يستمد مادته الأولية وشواهد تحليلاته ومستنداته من المكتوب والرّسميّ فقط، بل يجد في الملفوظ ودلالاته ومعانيه الحافَّة (Connotation)، وترسّبات الكلام شواهدَ للتحليلات المُقدَّمة ودعماً للحقائق المدرَكة ولكن أيضاً تخلّصاً من بعض الأحكام المسبقة.

هذه بعض أفضال منهج السيرة في البحث السوسيولوجي، لكن ذلك لا يكون مبرّراً لغضّ الطرف عن بعض أسئلة تطرح نفسها إبيستيمولوجياً، إذ انطلاقاً من أن السّيرَة هي في الأساس علاقة تفاعلية بين الباحث والمبحوث، فإن السّؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو هل يتمّ التعامل مع المبحوث (المقابَل) على أنه

(٢٥) Geneviève Bolleme, «Récits pour vivre,» *Revue des sciences humaines*, vol. 62, no. 191 (juillet- septembre 1983).

مستجوَب أم مُخبِرٌ يهتم لا بما يعتقد وإنما بما يعرف لكونه عاشه مباشرة؟ هل يتم جمْع كلّ ما يقوله الرّاوي عن كامل حياته تبعاً للمراحل والمحاور التي اختارها هو، أم يتم توجيهه عبر مُحَوَرَة المقابلة حول قضايا ومسائل ترتبط بغائيات البحث وأهدافه لتحقيق درجة أكبر من الدقة؟ ثم إذا كانت المعلومات التي يدلي بها المبحوث الراوي للباحث المرويّ له تستجيب أو يعتقد المبحوث أنها تستجيب لرغبة الباحث وتحقّق له طِلْبته، فإنّ هذا المبحوث في الآن نفسه يكتفي بالإفصاح فقط عن المعلومات التي يودّ استمرارها عنه بعد مماته غاضّاً الطرف عن تلك المعلومات التي تشكّل له مصدر إزعاج وتنقص من مكانته سواء في حياته أو حتى بعد مماته، فكأنّنا بالمبحوث يراعي، وهو يتكلّم، حضور ثلاثة أطراف هم: الباحث باعتباره شخصاً، والباحث بما هو باحث ثم الموت الذي يحضر منذ بدء عملية التلفّظ. وهو بالنتيجة ما يحول السّيرة إلى شكلٍ من أشكال الصراع ضد الموت والحفاظ على صورة معيّنة في الوجود[٢٦].

لذلك ينبري المستجوب يتحدث عن جملة من القيم الأخلاقية النموذجية (الشجاعة، الكرم، المروءة، الصّبر في مواجهة الظروف الصعبة، والوطنيّة والعمل من أجل تحقيق النجاح الاقتصادي إلى آخره من القيم المثالية)، بغية تقديم صورة مثالية عن شخصه، وخاصّة، أن ذاكرته تعمد إلى إلغاء عفوي لكل الأحداث التي امتنعت عن إدراكها، هذا إضافة إلى إسقاط بعض الوضعيّات والأحداث الذي يعود إلى درجة التمكّن من اللغة وتعابيرها وتراكيبها، وخاصة أن ذاكرة الرّاوي تتّجه نحو السكوت عن بعض الذكريات التي لا يجد الرّاوي الكلمات المناسبة لبلورتها، فيقتصر على انتقاء ما تسمح به قدرته التعبيرية، أو أنه يَعْمَد إلى العكس فيُضخّم الأحداث والذكريات، كل ذلك بقدر عُمْقِ تعبيره، بما يجعل «الوفاء» للماضي عمليّة نسبية أو لنقل أقرب إلى الذاتية، ترتبط بالوضعية الراهنة للراوي خاصة إذا ما أردف روايته للحدث بعملية تأويل وتحديد للدلالة (قراءة الحدث وتأويله).

وبناء على هذه الاعتبارات التي تهمّ منهج السيرة الذاتية عامة التي تُعَدّ منهجية سوسيولوجية لها من مواطن القوة والتوفيق والقدرة على الإدراك بقدر ما لها من مواطن الضعف أو بالأحرى من الصعوبات الإبيستيمولوجية، فإننا اخترنا اعتمادها ونحن واعون بهذه وتلك، وهي قادرة على دعم مقاربتنا النظرية للموضوع المطروح. فتمّ اختيار الشخصيات للمقابلة استناداً إلى نضاليتها ومسيرتها في عملية البناء الوطني أي تمثيلها نخبة البناء الوطني، هذا مع مراعاة متغيرات الدراسة من مثل المستوى

(٢٦) Laurent M. Gautart, «Récits de vie, récits de mort,» *Revue des sciences humaines*, vol. 62, no. 191 (juillet- septembre 1983), p. 119.

التعليمي والانحدار الاجتماعي والتكوين النظري والأيديولوجي وغيرها، باعتبارها محددات للنجاح في بناء المسار الوطني. فاخترنا خمس شخصيات بدت لنا ممثلة لمتغيرات الدراسة، وأجرينا معها المقابلة بالنظر إلى محاور محددة مسبقاً للنّبش في دوافع العمل السياسي ومحدداته وأهم الأحداث التي مرّ بها المبحوث محاولين دفعه إلى القيام بعملية تأويل ذاتية للأحداث التي يرويها وما يضمّنها من معانٍ، ثم نظرنا من خلال محاور المقابلة في وزن عوامل سوسيولوجية في النجاح السياسي، مركّزين على عامل التبعية الشخصية وعلاقات الاستزلام في هذا النجاح.

أما المادة المجمّعة فإنها مثّلت حقلَ استثمار يتمّ خلاله البحث عن جملة الترسّبات (Ground-up)، من خلال إجراء قراءة تأويلية للملفوظ من أجل دعم وتأكيد أو نفي ومراجعة بعض الاستنتاجات أو الافتراضات والأحكام. فكأنما هذه المادة المقدمة مثلث فعلياً المرجع الميداني الأساسي في قسمنا الثالث، لأنها قامت على شهادة تاريخية حيّة ثرية لرجال فاعلين سياسياً واجتماعيّاً باشروا ميدانياً ما نعدّه مادة دراسة، فكانت مساهمتهم فعلية في تاريخ هذا البناء الوطني بكل ما له وما عليه، باشروها بصدق ووطنية وإخلاص من دون شك، لكنهم في الآن نفسه ارتكبوا من حيث لم يعوا أخطاء وأحدثوا ثغرات في هذا المسار. وليس دورُنا هنا ولا حتى في حسباننا محاسبتهم، بل غرضنا فقط أن يمثلوا مادة انطلاق في محاولاتهم للوقوف على القوانين الخفيّة المحددة لنمط الأداء السياسي في تجربة البناء الوطني واستحضار المحددات السوسيولوجية للنمط السياسي القائم.

وبغية دعم المادة الحاصلة وما تضافر معها من معطيات وأفكار وما تخلّلها من تحاليل وأفكار ومواقف، حاولنا العودة بقدر ما هو متاح لبعض الكتابات الصادرة عن بعض الفاعلين السابقين ممّن حاولوا تقديم شهاداتهم حول التجربة المذكورة وكانت لهم مساهماتهم قولاً و/أو فعلاً، اخترنا هذا المصدر ونحن نعلم واعين ما في هذا الاختيار من نسبية، على اعتبار أن الشهادة أيضاً بما هي شكل من أشكال السيرة الذاتية ينسحب عليها ما ينسحب على المقابلات من حكم الذاتية والرغبة في حسن تقديم الصورة وتهذيب الفعل.

٤ ـ مراحل البحث

بناء على ما سبق، إذاً، اتّبعت في مقاربة المسألة المراحل التالية:

أ ـ حاولت خلال المدخل النظري إجراء مقاربة سوسيولوجية لمفهوم النخبة بالتركيز على النخبة السياسية التي مثلت محور بحث انطلاقاً ممّا وضع في هذا المضمار من دراسات مهمة تراوحت بين الاندراج ضمن متن نظري أنغلوساكسوني يتّخذ من

البنى الفكرية منطلقاً لإجراء تحليلاته، وبين الاندراج ضمن متن نظري ذي جذور جدلية ماركسية يتخذ من البنى المادّية السفلية منطلقاً لإجراء تحليلاته. وبين هذا وذاك حاولنا أن نجد لنا معبراً لمقاربة نخبة البناء الوطني في تونس من حيث هي نخبة تونسية ثم عربية وربما حتى عالمثالثية، تصدّرت مسار البناء الوطني وتكفّلت بحمله على عاتقها رغم صعوبة «الرّسالة». فهي لم تطرح على نفسها فقط مهمة إخراج الاستعمار، بل إنها لم تدّخر جهداً ـ ومن منطلق نضالي ـ في السعي إلى نحت معالم مجتمع ما بعد استعماري بديل قوامه «التّحديث والعقلنة والتّونسة»[٢٧] على أنها شعارات اقتنعت بها هذه النخب إلى درجة عدم التردّد في فرضها لما أبدت بعض الهياكل التقليدية امتعاضاً وتردّداً في تبنّيها.

ب ـ تساءلت عن مدى استجابة هذه الممارسة السياسية لدى هذه النخب الصاعدة بعد الاستعمار لمقتضيات التحديث ومضامينه العقلانية القانونية الدستورية... من خلال أدائها السياسي، بهدف ضمان استمرارية اشتغال الجهاز في ظل شرعية منشودة تحافظ على حالة الانسجام بين الدولة والمجتمع. ولتبيّن حضور هذه الخاصية من تلك اتخذنا متغيّرين سوسيولوجيّين مفسِّرَيْن، إذ حاولنا دراسة **خصائص الحراك الاجتماعي** السائد داخل أوساط النخب السياسية، فإذا بات متأكداً اليوم أنه لا وجود لرجل السياسة الذي يعيش من أجل السياسة، فإنه لا بد من التسليم بأن رجل السياسة إنما يرمي من خلال ممارسته تلك إلى تحقيق الصعود الاجتماعي، لكن ما هي معايير هذا الصعود؟ هل هي معايير موروثة من مثل الانتماء العائلي، الأصول الجغرافية رأس المال الرمزي وغيرها؟ أم هي معايير عقلانية قانونية من مثل الكفاءة المهنية والشهادة العلمية؟ أما المتغير الثاني المفسّر فيتمثل في **أساليب الأداء السياسي** ونمط العلاقات السائد داخل المنظومة السياسية ومثالها علاقة حاكم ـ محكوم في مختلف مستوياتها أو رئيس الدولة بوزرائه وبكبار المسؤولين أو علاقة الوزراء بأعضادهم من سامي الموظفين، علاقة المسؤول في إطار أي تنظيم بأنصاره وأتباعه، هل هي علاقات ممأسسة، عقلانية قانونية تجسّم عملياً الخيار التحديثي لهذه النخب؟ أم هي علاقات تبعية شخصية تحكمها أسس غير موضوعية وتقتضي الولاء والتهيّب لوليّ النعمة من حيث إنها تؤكد نمط علاقات استزلام ـ تعزيب داخل نمط مجتمعي تحكمه في جانب كبير منه قيم باتريماركالية رغم انتشار معالم قيم تحديثية أخرى مغايرة كالتعليم العصري، الإعلام المتطور، الاتصال الواسع بشتى وسائطه، التبادل الثقافي وكلّ ما يمكن أن يقترن بها، بشكل أدى إلى خلق

(٢٧) Larif-Béatrix, *Edification étatique et environnement culturel: Le Personnel politico-administratif dans la Tunisie contemporaine*, p. 148.

مفارقات داخل هذه الهياكل تهدد فعلياً شرعية سلطة هذه المؤسسات وتجعلها عرضةً دائمة للخلل والمس بشرعية وجودها؟

ج ـ إن مقاربة المسألة السابقة اقتضى منّا طرحها من زاوية يتداخل فيها السياسي بالاجتماعي والأنثروبولوجي وحتى النفسي، إذ تطلّبت طرح السّؤال عن علاقة العائلة بالمدينة بالمعنى المدني (La Cité)، أي هل نمط العلاقات العائلية يحدد أشكال التنظيم السياسي؟ بمعنى هل الضوابط (Normes) والسلوكات المعتمدة داخل الحقل العائلي تنعكس، وإن بشكل غير آلي، داخل الحقل العمومي بما يجعل المواطن الفاعل داخل المدينة أي المجتمع السياسي ليس إلا امتداداً لذلك الرّجل الفاعل داخل العائلة؟

بناءً على تلك الأسئلة عمدنا إلى مقاربة بنية العائلة التونسية على خلفية أنها عائلة عربية إسلامية، نعم ولكن قبل ذلك على أنها عائلة تنتمي إلى الثقافة الساميّة (Sémite) إذ انتهى الباحثون في هذا المضمار إلى الوقوف على خاصية مميزة لها، خاصّية تتمثل في ذلك الغياب الجسمي ثم العاطفي للأب غياباً مادّياً أو روحيّاً (بُعْدٌ، انفصال، جَفْوة مثلاً)، غياباً يولّد رغبة دفينة في التعويض عنه تعويضاً اتخذ أشكالاً عِدّة. فيتكثّف حضور صورته داخل الحقل السياسي حضوراً يكاد يكون كُلّياً داخل مجتمع تغلب عليه ـ كما سنرى ـ القيم الأبوية، حيث يشعر الفاعل بالضوابط الأبوية وضغوطاتها، إلا أنه لا يجرؤ على وضعها على محك السؤال حتى وإن شعر في داخله بلاشرعيتها وبخاصة أن الانفصال وغياب التّواصل والتفاوض يَنفِيان كل فرصِ خلق أرضية تجاوب مع هذه القوّة التي إن تواضعت وتفضّلت بالتعبير تفعل ذلك عَن بُعْدٍ وعن طريق الوساطات (وساطات إما حسّية متجسّدة في الأشخاص أو رمزية من خلال التلميح والإيحاء والتضمين في الخطاب وما شابهها من الوساطات)، وهو ما يجعل العلاقة أساسها العنف الذي يبقى في عمقه عنفاً رمزياً أكثر منه مادياً، وهو ما يلحظه كل دارس للعائلة العربية منذ بداياتها. ويمكن أن نجد في الروايات والأقاصيص وسِيَر الحياة والحكايات الشعبية المتعلقة بهذا الفضاء خير تعبير.

فهل يجوز لنا بناء على ذلك الإقرار بأن تصوّرنا للسياسة ما زال مطبوعاً بتلك النظرة العائلية إلى درجة تأخذ معها السلطة صورة أبوية في بعدها الرمزي؟

إن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة تقتضي عملياً العودة للنّبش في مورثنا الأسطوري وتاريخنا وثقافتنا الدينية التي تشكّل أهم مكونات مخيالنا الجماعي بحثاً عن منشأ وتطور هذا التصوّر عبر سيرورة كاملة من التنشئة الاجتماعية بدءاً من الديانات السماوية السامية وما لعبته من دور في ترسيخ هذا التصوّر، وصولاً إلى صورة «الزعيم المعاصر» الذي لئن سعى إلى تمثّل قيم الحداثة بعقلانيتها وقانونيتها وكامل

نسيجها القيمي فإنه عجز في المقابل عن التخلّص في لاوَعْيِه من رواسب سيرورة كاملة من التنشئة الاجتماعية امتدت جذورها في عمق التاريخ لإرساء العنف الرمزي تعويضاً عن أب مفقود ورغبة في تحديد نظرة للعالم[٢٨].

هل سنعثر على بعض جذور هذه التوجهات السياسية التي وسمت الفعل السياسي في ديارنا من خلال الخاصية المذكورة، لنعترف بأن ميلنا إلى البحث عن الأب وصورته «المنعكسة على جدران مدننا» قد رسّخت ضمنياً في داخلنا مخيالاً جماعياً من النمط الميّال إلى اغتصاب الشرعية، أم إننا نجحنا في ابتداع استراتيجيات جديدة للتعويض عن الأب المفقود نحن عرب القرن العشرين في علاقتنا بالأشكال السياسية؟ هل ما زلنا نعوّل على ما يسمى بميثاق الدّم (Le Pacte du sang) المتجسّد مثلاً في الولاء للأصل أو الهوية الأوّلية أو الجهوية أو ما ضاهاها، في تحديد هوية فعلنا السياسي وشكله ومعايير شرعيته؟ أي هل نمط علاقاتنا داخل المجتمع السياسي هو انعكاس في جانب كبير منه لنمط علاقاتنا العائلية حيث يتداخل هامش القوة مع هامش الشّرعية، وبخاصّة أن علم الاجتماع السياسي ما فتئ يؤكد أن قدرة الأنظمة السياسية على الأداء وحفاظها على استمرارية اشتغالها تتحدد في جانب كبير منها انطلاقاً من الشكل الذي تأخذه العلاقة بين مجال القوة ومجال الشرعية على أنه متغيّر قادر على أن يفسّر لنا ما قد تتعرض له هذه الأنظمة من اهتزازات واضطرابات لئن اختلفت في أسبابها الظاهرة والمباشرة وفاعليها على مسرح الفعل، فإنها في عمقها تؤكد أن الشرعية لا تكون فقط سياسية أو تاريخية (على أهميتها)، بل الشرعية اجتماعية ترتبط بمعايير توزيع الأدوار والحراك ونمط العلاقات السائدة فعلياً بين الفاعلين. . . إنها الأسئلة التي تضعنا على طريق إيجاد التفسير السوسيولوجي الأعمق لتحرّكات وظواهر تتبدّى لنا أحياناً في شكل سياسي.

هذه المراحل المذكورة سابقاً للبحث اقتضت منا تخصيص الأقسام التالية:

الفصل الأول، هو أقرب إلى التحديد النظري لسوسيولوجيا النخبة السياسية عبر محاولة ربطها بسوسيولوجيا الحراك الاجتماعي اللّذيْن يمثلان متغيّريْن قادريْن على مساعدة الباحث على إجراء العملية التفهّميّة للبناء الاجتماعي العام وإدراك الآليات الخفية وبخاصة الفاعلة فيه.

الفصل الثاني، خصّصناه لإجراء عملية تتبّع تاريخي لتطور الظاهرة المدروسة،

(٢٨) ونحن هنا لا ندّعي القدرة على الإلمام بتلابيب هذه الإشكالية لمقاربتها لأنها من السّعة والضخامة بما يتجاوز قدرات الباحث المفرد أوّلاً، ثم بما يتجاوز غائيات هذا البحث ثانياً، لذلك اكتفينا بطرح الأسئلة المتعلقة بهذه الإشكالية.

أعني العوامل الاجتماعية المحددة للأداء السياسي للمنظومة التونسية. وذلك من خلال التجربة الاستعمارية وما قبلها. ومبرّرنا في هذه العودة التاريخية هو أن هذه المرحلة مثلت فعليّاً الرّحم الذي فيه نشأت وتشكّلت تجربة ما بعد الاستعمار. فاتخذنا لذلك إجرائياً ثلاثة مستويات دراسة هي بمثابة الأدوات المنهجيّة المساعِدة، تمثّلت في ما أسميناه المؤسسة في معناها السوسيولوجي، إذ اعتبرنا أن النخبة السياسية من حيث هي فاعل باحث عن الحراك والصعود في سلم المراتبية الاجتماعية، إنما تنجز فعلها وهي تستحضر بشكل واعٍ أو غير واعٍ رساميل ثلاثة يمكن أن تعوّل عليها بصورة أو بأخرى، تكتسبها لضمان هدفها: ـ رأسمال علمي معرفي تكتسبه من خلال المؤسسة العلمية التعليمية.

ـ رأسمال اجتماعي رمزي تكتسبه من خلال المؤسسة العائلية التي تمثل خلية مجتمعية مع ما يقترن بها من عوامل القرابة والنسب والولاء وكل ما يكون له علاقة بذلك.

ـ رأسمال سياسي منطلقه أيديولوجي يكتسبه داخل المؤسسة السياسية التي توفر للفاعل الفرصة لتكوين شبكة من العلاقات بناء على ولاء تختلف دواعيه لكنه يرمي إلى تحقيق الصعود.

لكن ما يجب التشديد عليه في هذا السياق هو أن هذه الشبكة الاصطلاحية التي حاولنا هنا وضعها واستعمالها إنما مثّلت أدوات مساعدة في المقاربة، ولقد حاولنا تضمينها مفهوماً سوسيولوجياً، صحيح أننا فصلنا بين المؤسسات الثلاث في إطار الهيكل الاجتماعي الواحد ولكنه في الحقيقة ليس سوى فصل تواضعي (نظري ومنهجي) لغرض إجرائي لأن الواقع العيني في حقيقة الأمر يأبى علينا الفصل، فمتى انفصلت المؤسسة التعليمية عن المؤسسة السياسية مثلا؟

الفصل الثالث، هذه المقاربة لطبيعة النظام السياسي ما قبل ١٩٥٦ والآليات السوسيوسياسية في اشتغاله ستسمح لنا باتخاذها أرضية انطلاق لدراسة المنظومة السياسية لما بعد عام ١٩٥٦ وتبيّن الآليات الاجتماعية التي تحكم عمليات اشتغالها انطلاقاً من دراسة نشأة هذه النخب المتصدّرة عمليات البناء الوطني من حيث:

أ ـ مسار التنشئة الاجتماعية الذي مرّت به داخل المؤسسة العائلية في مستوى كوْنها إطاراً ملائماً لغرس التمثّلات والسلوكات والعلاقات وتوزيع السلطة.

ب ـ المسار التعليمي لهذه النخب داخل المؤسسة المعنية (التعليمية) وما حصلت عليه النخب المذكورة من تكوين وما ترسّخ لديها من قيم حداثيّة جديدة مثّلت محاور نضال اجتماعي وسياسي فهل ستبقى وفيّة لها؟

ج ـ مسار التكوين السياسي الأيديولوجي، إذ إنها نخب وفّر لها المستعمر من حيث يدري أو لا يدري فرصة استلهام مبادئ وقيم وشعارات أيديولوجية وسياسية إنسانية ستمثل أرضية تعبئة سياسية للنضال ضده، كما وفّر لها هذا المستعمر فرصة التمرّس بالعمل الميداني باعتباره أفضل وسيلة للتعلّم واكتساب الخبرة العملية[٢٩]. فكان السؤال انطلاقاً من ذلك عن طبيعة النموذج الاجتماعي السياسي الذي سترسي معالمه هذه النخبة الصاعدة ومدى استجابته للشعارات المرفوعة ولو استجابة نسبية، والذي سيحدد في النهاية شرعية هذا النظام الصاعد ويحدّد قدرته التعبوية في مواجهة الصعوبات العرضية أو الهيكلية التي تمرّ بها كل تجربة سياسية ناشئة، أي هل نجحت هذه النخبة الصاعدة في تجسيد تلك الشعارات التي كانت تتبنّاها على أرض الواقع أم أنها مالت نحو التخفّي وراء هذه الشعارات الأيديولوجية، لتعتمد في حقيقة الأمر ممارسات لا قانونية ومعايير لاعقلانية وعلاقات غير ممأسسة. فيتحوّل النمط المجتمعي السائد بذلك إلى نمط ومؤشرات التقليدية، كأن لا يكون الصّعود في المراتبية السياسية على سبيل المثال على أساس باتريماركالي[٣٠] بما هو في تعريفه الأبسط نمط يميل إلى المزج تعسفاً بين مؤشرات التحديث الكفاءة والخبرة والشهادة العلمية المكتسبة، بل يعتمد فيه معيار القرابة العائلية والنسب أو معيار الولاء الشخصي انطلاقاً من النمط العلائقي القائم على تبادل الخدمة بين الزليم موفّر الولاء، لمعزب يوفّر في المقابل حظوظ الصعود لمن وَالاَهُ.

إن مقاربة المنظومة السياسية انطلاقاً من الاعتبارات السابقة يسمح لنا فعلا بتبيّن الهامش الاجتماعي لشرعيتها السياسية، أي إنه يسمح لنا بتقديم تفسير اجتماعي لما يمكن أن يواجهه مثل هذا النظام من مسّ شرعيته أو صعود شرعية أو شرعيّات

---

(٢٩) هذا التصنيف لأطر التكوين للنخب السياسية التونسية في مستوى كونها نخباً مغربية هو في الحقيقة مستلهم من التصنيف الذي اعتمدته مجموعة البحث حول تكوين النخب السياسية المغربية حيث انتهى الباحثون إلى أن دراسة تكوين النخب السياسية المغربية ترتبط بثلاثة متغيرات تهمّ:

أ ـ أطر الانحدار (Cadre d'origines) وتشمل كل المعطيات التي تخصّ التسلسل في النسب خطّياً، الأصل الجغرافي والإثنوثقافي، الموقع السوسيومهني للعائلة الأبوية.

ب ـ أطر الانتقال أو التكوين الثقافي (Formation culturelle) ويشمل التكوين العلمي المدرسي والجامعي بالانتقال من موقع إلى آخر ومن لعب دورٍ إلى آخر.

ج ـ أطر الفعل (Cadres de l'action) كتتويج للأطر السابقة حيث يتحدد خط السير الذي اختاره الفاعل لتجسيد اختياراته، فيتحول وجود هذه النخب من وجود خاص إلى وجود اجتماعي. انظر: Lhachmi Berrady [et al.], *La Formation des élites politiques maghrébines*, avant propos de Charles Debbasch, bibliothèque africaine et malgache; t. 19 (Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1973).

(٣٠) انظر: هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية محمود شريح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٧ ـ ١٨.

موازية تهدّده في وجوده. فأحداث من مثل أحداث قفصة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ أو أحداث الخبز عام ١٩٨٤ وغيرها، هي أحداث ـ صحيح أنها قابلة لأن نجد لها تفسيراً في عوامل سياسية بحتة من مثل: غياب التعددية السياسية والممارسة الديمقراطية النزيهة وأحادية الممارسة الحزبية وهيمنة «الزعيم» على كامل المشهد السياسي ـ لكن ألا نجد لها أيضاً تفسيراً في حضور الاعتبارات الجهوية والقرابة وعلاقات الاستزلام خلال الأداء السياسي، التي يرسّخها مسار كامل من التنشئة الاجتماعية على النمط الموروث الذي ينافس شعارات نظيره التحديثي فتستحيل الممارسة السياسية ممارسة مفارِقة يأْبَى أن يطابق فيها الموجودُ المنشودَ فتكون النتيجة وبخاصة مع تنامي درجة الوعي، هي تنامي أصوات الرفض المنادية بتهديد الشرعية القائمة؟

هذه، إذاً، إشكاليات البحث ومراحله ومنهجيته في المقاربة وتقنياته، لنؤكد في الختام على أن هذه المقاربة التي نطرح على أنفسنا إجراءها إنما هي مقاربة نروم فعلاً أن تكون ـ كما أكدنا ذلك سابقاً ـ متعددة الأبعاد. وهي في رأينا تبدو اليوم على درجة من الضرورة بالنسبة إلى تجارب البناء الوطني العربية الحديثة التي منها تجربة تونس التي تجذّرت على ثلاثة عقود من الزمن. فكان نمط الفعل قائماً على المحاولة المحكومة بثنائية الإصابة ـ الخطأ. فلا شك أنها تجربة كانت لها أخطاء عديدة نعم، لكن «تغفرها» لها منجزات تعّد حضارياً منارات مضيئة في سماء بلاد كانت تبحث عن ذاتها وعن مرتكزات هوّيتها، فاختارت أن تراهن على التحديث رغم أنه الرّهان الأصعب. وكانت النتيجة أن نجحت في أن تقطع فيه أشواطاً إلا أنها لم تنجُ ـ وهذا قدر كل مراهن ـ من بعض ثغرات لا تعود فقط إلى دواعٍ سياسية أو أيديولوجية أو قانونية، بل هي تعود في مستوى أعمق إلى دواع ترتبط بطبيعة البناء الاجتماعي من حيث هو هيكل عام ينتج ويعيد إنتاج الظاهرة السياسية في بعدها الكلّي، وبالتالي يحدّد القوانين الخفية المتحكمة في عملية اشتغالها، وخاصة أن كل ظاهرة اجتماعية من أهم خصائصها «الإلزام والقهر». نقول هذا ونحن واعون بأن مقتضيات البحث العلمي تستلزم منّا عدم الوقوع في المقابل في مطبّ التبرير ونزع المسؤولية عن هؤلاء الفاعلين، فتجربة الفعل الإنساني تستأثر سوسيولوجياً بهامش واسع من الاختيار والقدرة على التأثير والتوجيه.

وإنّ الوقوف على هذه القوانين المتخفيّة باعتبارها قوانين فاعلة يسمح لنا فعلاً «بفهم» أعمق للظاهرة السياسية المحيطة بنا عبر سيرورتها الممتدة مع الزمن اعتباراً، وأن الحاضر والمستقبل إنما هما صنيعتا الماضي حتى وإن خالفاه، وخاصة أنه غدا مطروحاً علينا في بلادنا (تونسياً وعربياً) التأسيس لنموذج مجتمعي جديد أكثر قدرة

على مسايرة التحولات العالمية حتى لا نجد أنفسنا في عداد من حكمت عليهم الأحداث بالإقصاء بعد أن عجزوا على مسايرتها. لقد فرضت علينا التغيرات الهيكلية العالمية (العولمة الاقتصادية، الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إمكانية تعرض الهويات الثقافية للاهتزاز وغيرها من التغيرات) أن ندخل مرحلة بناء جديدة نروم من خلالها إرساء نسق جديد ننحت معالمه بناء على منطلقات أكثر واقعية، أي أكثر قدرة على الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الواقع المدروس بقوانينه العامة أوّلاً ثم قوانينه المستمدة من خصوصياته، بعيداً عن عمليات المماثلة التبسيطية التي ترفض تنزيل الظاهرة ضمن إطارها الخصوصي لتبيّن أوجه تأثير تلك الخصوصيات فيها.

وعسى أن يكون عملنا هذا ـ وهو العملُ ذو الغرض الأكاديمي البحت ـ مساهمةً متواضعةً أو لبنة في بناء كامل انطلق جميع الفاعلين ـ كل في ميدانه ـ في إقامته داخل مشروع حضاري قائم، هذا مرمانا فعسى أن يحالفنا التوفيق. أما إذا ما أخطأنا فعذرنا أننا بادرْنا بالمحاولة وفي ذلك شرف. ومنتهى الرّجاء أن تكون محاولتنا قد استوْفت الموضوع ـ على دسامته ـ بعض حقه. أما طلب الكمال في العلم فهو كطلب مطلق الحقائق يُطلَب فلا يُدرَك منه إلا النّزرُ اليسير إذ لكل كتاب أجلٌ لا ينفع معه تقديم أو تنقيح، وبخاصة أن البحث، أيّ بحث ـ كما شهد من قبلُ جلّة العارفين ـ تراكمٌ فإثراءٌ فإيفاءٌ ببعض الحقّ.

القسم الأول

سوسيولوجيا النخبة والحراك الاجتماعي

الفصل الأول

سوسيولوجيـــــة النخبـــة

«. . . تبقى اللامساواة في المعارف أداةً لتكريس شتى ضروب اللامساواة الاجتماعية، إذ العملية التربوية العامة لا تزيد على إعادة إنتاج هذه اللاّمساواة من جيل لآخر. . .»[١].

كارل ماركس

«. . اندرشافت: ولكن يا سيد كوزان، هذه عملية تجارية جادة وأنت ليس معك رأسمال يمكن أن يعتبر فيها.

كوزان: ماذا؟ ليس لي رأسمال؟! وإجادتي الإغريقية أليست برأسمال؟ ومعرفتي بالفكر الراقي وبأروع ما أنتجه الإنسان من شعر، أليست برأسمال؟ وشخصيتي وذكائي وحياتي وعملي أو ما تقول عنه باربارا إنه روحي، أليس كل هذا برأسمال؟ تفوّه بكلمة أخرى وسأضاعف من أجري»[٢].

جورج برنارد شو

«سئل الحارث عمّا يحمد من أخلاق العرب فأجاب: أنفس سخيّة، قلوب جريّة، لغة فصيحة، وأنساب صحيحة، وأحساب شريفة، لا يُرام عزّهم، ولا يُذَّل كريمُهم، يمرُق من أفواههم الكلام أعذب من هواء الربيع».

---

(١) Karl Marx and Engels Friedrich, *Critique de l'éducation et de l'enseignement* (Paris: Maspero, 1976), p. 35.

(٢) George Bernard Shaw, *Major Barbara: A Screen Version*, Penguin Books; no. 500 (Harmondsworth, UK: Penguin Books, 1960), p. 137.

أولاً: النخبة في السياق السوسيولوجي العام

ليس المطروح في هذا البحث تحديد مراحل تشكّل النخب والأشكال التاريخية التي اتخذتها والأدوار التي اضطلعت أو يمكن أن تضطلع بها، ولا كذلك البحث عن الصورة المثلى لما يجب أن تكون عليه النخبة داخل مجتمع من المجتمعات، بل إن المطروح بالتحديد هنا هو إبراز صعوبة من صعوبات تشكل النخب باعتبارهم فاعلين خلال مرحلة ما من مراحل تطور البلاد المتمثلة في التحرّر ثم البناء الوطنيّين، بغية فهم الآليات التي حكمت التغيّرات الحاصلة في مثل هذه المجتمعات انطلاقاً من نمط علاقة فئات المثقفين بالبنية الاجتماعية العامة، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنها فئات أمِلَتْ من فعلها أن تتحوّل إلى إنتيليجنسيا، بدرجة يغدو معها من الشرعيّ طرح السؤال عن مدى نجاحها في أن تكون لها الأدوار التي أسندتها لنفسها، وبخاصة إذا ما افترضنا فقدانها ثقلها الاجتماعي ورأسمالها الرمزي عامة. وتثبت الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة أهمية مقاربة المجتمعات انطلاقاً من بناها الفوقية بهدف الكشف عن الآليات التي تحكم التغيرات التي تمرّ بها تلك المجتمعات. لذلك حضرت مسألة النخب على خلفية أنها أداة تحليل ضمن الأعمال الكلاسيكية للسنوات العشرين والثلاثين مثلاً. وتقوم أعمال مانهايم (Mannheim) شاهداً واضحاً، وهو الذي اتخذ من أعمال باريتو (Pareto) وحتى ميشالز (Michels) مرجعاً وشاهداً[٣] بشكل غدا معه من الجائز الحديث عن تحليل نخبويّ أو مقاربة نخبوية.

ـ التحليل النخبوي

هو تحليل ينطلق في دراسة البناء الاجتماعي العام من النخبة على أنها أداة تحليل. فدراسة المنظومة الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية يمكن أن تتم انطلاقاً من دراسة الفاعلين في سلوكِهم واتجاهاتهم وأهدافِهم ومدى نجاحهم أو فشلهم في إحداث التغيّر في مجتمعاتهم، استناداً إلى مواقعهم واختياراتهم وقدرتهم على صنع القرار وتوجيهه في مختلف الميادين.

فالنظرية النخبوية سعت إلى مقاربة المجتمعات وفهم الواقع انطلاقاً من مقاربة نخبه المكونة له. وتنطلق هذه النظرية من مسلّمة أوّلية مفادها أن «لا وجود لمجتمع إنساني خُلْوٍ من المثقفين».

وبناء عليه يبدو أن مفهوم المثقف يختلف ويتباين تبعاً لدرجة تطور المجتمع،

(٣) Ettore A. Albertoni, *Doctrine de la classe politique et theorie des elites*, sociétés; M/R (Paris: Librairie des meridiens; Meridiens Klincksieck, 1987), p. 165.

وكل من يساهم في هذا النشاط يدرج ضمن المثقفين أو النخبة، فنحن إذا ما تأملنا المجتمعات البدائية وجدنا السّحرة وكهنة المعابد والشعراء والنسّابين يلعبون دور مثقفي المجتمع، أي نخبته. أما في المجتمع البدوي فإننا واجدون العرّافين والحكماء العارفين بعادات المجتمع وحاجاته وأنسابه وأصوله يلعبون الدور.أما في المجتمع الحضري فنجد الفلاسفة والمتخصّصين في المعرفة الإنسانية. بما يجيز الحديث لا عن نخبة داخل المجتمع الواحد، بل عن نخب متعددة إدارية، واقتصادية، وسياسية، وعسكرية.

والمهم في هذا السياق أن نؤكد أن التحليل النخبوي لا يقتصر في تحديد النخبة على محصولها المعرفي رسمياً كان أم غير رسمي، أعني ما راكمته من رأسمال معرفي، بل إنه يتعدى ذلك ليشمل متغيّر الانحدار الاجتماعي يضاف إلى ذلك طبيعة الرهان المطروح تحقيقه خلال تلك المرحلة، لأن هذا الرهان يحدد درجة تفاعل المثقف مع واقعه وهو ما يحدد نوع وكمّ العطاء المعرفي، بشكل يؤثر في علاقة هذه النخب بالجماهير وبالسلطة القائمة، لذلك غدا هذا المفهوم متعدد الأبعاد مخاتلاً لم يحظَ أبداً بإجماع المهتمين له. أما من الناحية النظرية فتعتبر النخبة في صورتها الكلاسيكية كما صاغها موسكا (Mosca) وباريتو وميشالز، بمثابة الرد المنهاجي على النظرية الماركسية. فتحليل المجتمع وفهم تغيّراته انطلاقاً من بناه الفوقية يعدّ النقيض النظري للمنهج الماركسي الذي هو منهج جدلي ينطلق في تحليل المجتمع وإدراك تغيّراته وقوانين هذه الأخيرة انطلاقاً من بناه السفلية أوّلاً وبالتحديد من حقيقة الصراع الطبقي باعتباره صراعاً ذا أساس اقتصادي أولاً. أما أنصار النظرية النخبوية فلقد اعتبروا أن وجود النخبة كما رأينا آنفاً أمر حتمي في جميع المجتمعات ولا مفرّ منه، وأنه لا ترد قيود أو ضوابط على سلطات النخبة، إلا ما قد تنطوي عليه من نقاط ضعف أو فساد، وذلك على العكس من النظرية الماركسيّة التي ذهبت إلى أن المتغيرات العامة في المجتمع تحتّمها العلاقات بين الطبقات المتصارعة لا أفكار النخبة وسياساتها.

ويمكن إجمال القول بالإقرار بأن النظريتين النخبوية والماركسية تختلفان في النظرة إلى طبيعة العلاقة بين المجتمع والسياسة وأثرها في التغيّر، فالماركسية في صورتها التقليدية قد قلّلت إلى حد كبير من دور السياسة وركّزت على دور الجماعات والطبقات الاجتماعية، بينما اتخذت المقاربة النخبوية الموقف المخالف.

لكن يبقى الأهم هنا أن الاقتصار في مقاربة المجتمعات على دراسة نخبه المكونة يعتبر قاصراً إذا ما حاولنا غضّ النظر عن التحالفات الطبقية التي يمكن أن تقوم هنا وهناك بشكل يؤثر على اختيارات النخبة وقدراتها في الأداء، كما إن الاقتصار في فهم التحولات الهيكلية للمجتمع على عامل الصراع الطبقي حول ملكية وسائل

الإنتاج بكل ما يعرفه من تغيّر في التحالفات، يبقى قاصراً أيضاً على ثوريته لأنه تعمّد غضّ الطرف عن الدور الذي تلعبه الفكرة في عمليات التعبئة ونشر الوعي المخالف داخل أوساط اجتماعية متنوعة الانحدارات الطبقية. ألم تثبت الواقعة التاريخية إمكانية قيام تحالف بين البروليتاريا أو الحركة العمالية عامة وبين مثقفين ينتمون إلى البرجوازية الصغرى، لا بل حتى من البرجوازية ذاتها، وتقوم تجربة إنغلز (Engels) ذاتها شاهداً على ذلك؟[٤] ومهما يكن من أمر فإنّ النخبة يمكن أن تمثّل إجرائياً أداة لمقاربة البناء الاجتماعي في شتّى مجالاته. لكن يبقى الإشكال في تحديد هوية هذه النخبة والمعايير المعتمدة في ذلك هل هي التكوين المعرفي والتجربة المكتسبة؟ أم الانحدارات الاجتماعية والانتماء العائلي؟ هل هي الزّاد الأيديولوجي والقدرة على احتواء خصوصيات الواقع وتعبئة الجماهير، أم الاستقلالية عن الهياكل الاجتماعية القائمة؟

هذه وغيرها من الأسئلة المحددة لهوية النخبة تؤكد صعوبة ممارسة هذه المقاربة النخبوية التي تقتضي أولاً تحديد النخبة من حيث هويتها وطبيعة فعلها والمعايير التي تعتمدها في توفير حظوظ الصعود. فها هو عبد الرّحمن بن خلدون، على سبيل المثال، يميّز بين العلماء وأصحاب القلم، فالأوائل هم «المعتادين بالنظر الفكري والغوص في المعاني وانتزاعها من المحسوسات وتجريدها في الدين». أما أصحاب القلم فهم «الكتّاب الذين يمثّلون لصاحب الدولة كآلة منفّذة للحكم السلطاني يستعين بها على أمره»[٥]. فكأننا بالعالِم لدى ابن خلدون هو ذلك البعيد عن السياسة، أما الكاتب صاحب القلم فقريب مَن السياسة.

أما ميرتون (Merton) فإنّه يحدّد المثقف انطلاقاً من درجة تفاعله مع المشكلات والقضايا الإنسانية وانطلاقاً من دوره في إطار التنظيمات البيروقراطية[٦]، في حين يحدد الباحث بلومر (Bloomer) «المثقفَ انطلاقاً من دوره في خلق الأفكار والرّموز في إطار الحركات الاجتماعية عامة»، كما يركز برغر (Berger) على المكتسب من الثقافة المتخصّصة[٧]. وعلى خلاف ذلك ارتكز هشام شرابي إلى متغير الوعي الاجتماعي

---

(٤) انظر: Michael Lowy, *Pour une sociologie des intellectuels révolutionnaires: L'Evolution politique de Lukacs, 1909-1929*, sociologie d'aujourd'hui (Paris: Presses universitaires de France, 1976), p. 8, and Raymond Aron, *L'Opium des intellectuels*, liberté de l'esprit (Paris: Calmann-Lévy, 1955).

(٥) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار القلم، ١٩٧٨)، ص ٥٤٢ و٥٥٧.

(٦) Robert K. Merton, *Social Theory and Social Structure* (New York: Free Press, [1968]), p. 208.

(٧) Bennett M. Berger, «Sociology and the Intellectuals,» in: Ephraim H. Mizruchi, ed., *The Substance of Sociology; Codes, Conduct, and Consequences*, Sociology Series, 2nd ed. (New York: Appleton-Century-Croft, 1967), p. 56.

الذي يمثّل عاملاً ذاتياً قبل أن يكون ثقافياً إذ الملكة الثقافية هي التي تسمح بتكوين ذلك الوعي[٨].

فالمفهوم، إذاً، كان محل اختلاف وتنوّع في التحديد مثله في ذلك مثل العديد من المفاهيم الأخرى التي أثارت العديد من الجدل بين الدّارسين وربما تتأتى أولى الصعوبات في تعريفه من أنه مفهوم مستخدم في علوم اجتماعية متنوعة، فنحن في إطار العلوم العسكرية نتحدّث عن نخبة عسكرية، وفي إطار العلوم الاقتصادية نتحدث عن نخبة اقتصادية، وكذا في إطار العلوم الإدارية والسياسية والقانونية. . . وباقي العلوم بكل تفرّعاتها وتخصّصاتها. حتى غدت النخبة نخباً.

هذا الاختلاف في تحديد مفهوم النخبة ارتبط باختلاف في تحديد هوية النخبة فهل النخبة هي أفضل البشر؟ أم هي مجموع الأشخاص المالكين لمواصفات خاصة وخارقة؟ أم هي جملة الأفراد الذين يشغلون مناصب مهمة ومؤثرة في المجتمع[٩]؟ يعرف قاموس حديث(عام ١٩٦٩) في علم الاجتماع المثقفين «بأنهم أعضاء المجتمع الذين ينذرون أنفسهم لتطوير أفكار أصيلة، وينهمكون في مساع فكرية خلاقة»[١٠]. وفي مقابل ذلك فإن كلّ من ر. بودون (R. Boudon) وف. بوريكو (F. Bourricaud) في قاموسهما النقدي في علم الاجتماع، سعيا إلى التشديد على ضرورة التمييز بين النخبة المالكة للسلطة السياسية المؤثّرة والسلط غير المؤثرة التي يمكن أن تمتلكها أطراف أخرى غير مؤثرة[١١].

هذا التعريف حدّد النخبة على أنّها صفوة خلاقة داخل المجتمع، لكن يبدو أن هذا التعريف ضيّق لأنه لا يولي اهتماماً لمواقف هذه الفئة من الأفكار الموجودة والقيم والعادات والسلطة القائمة.

وبناء عليه، إذا ما نظرنا إلى هذه النخبة انطلاقاً من موقفها مما حولها، فإننا نجد

---

(٨) هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي** (بيروت: المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧)، ص ١٣٠.

(٩) R. Ahuja, «Political Elite Recrutement and Role in Modernization,» in: Sachchidananda and A. K. Lal, eds., *Elite and Development* (New Delhi: Concept, 1980), pp. 123-124.

(١٠) ذكرها سالم الأحمر في: **دراسات عربية**، السنة ٢٦، العدد ٧ (أيار/ مايو ١٩٩٠)، وانظر أيضاً: George A. Theodorson and Achilles G. Theodorson, *A Modern Dictionary of Sociology* ([New York: Crowell], 1969).

أمّا حول تعريف النخبة، انظر: *La Grande encyclopédie*, 60 vols. (Paris: Librairie larousse, [1971-1976]), mat. «Elites,» p. 4252.

(١١) ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حدّاد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٥٥٥.

أنفسنا نعود إلى ذلك التصنيف الخلدوني الذي يميز بين العالم المحايد البعيد عن مجال السياسة والمتصف بالموضوعية، وبين الكاتب صاحب القلم التابع للسلطان رهن إشارته، تتحدّد مواقفه بمواقف السلطان صاحب الفضل عليه، لكن الاختلاف في التعريف تواصل بالنظر أساساً إلى الاختلاف في المنطلقات النظرية ومجالات البحث. فعلى سبيل المثال، نجد الباحثيْن الإيطاليين موسكا وباريتو يستخدمان المفهوم في مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية منذ أوائل القرن العشرين، فاعتبرا أن أي مجتمع ينقسم إلى فريقيْن مكوّنيْن هما الجماعة الحاكمة والجماعة المحكومة، وأن حجم الأولى أصغر كثيراً من حجم الثانية، والأولى هي الطبقة السياسية عند موسكا، أو الطبقة الحاكمة عند باريتو، ولكن مهما تكن التسمية فالمسّمى واحد يتمثل في تلك الأقلّية من الأفراد التي تمتلك من الثروة والمقدرة والمواهب ما يجعلها تختلف وتتميز عن الآخرين ممّن هم خارج صفوف النخبة.

وإذا ما واصلنا مع النخبة السياسية فإننا نجد أنها شملت مع ت. ب. بوتومور (T. B. Bottomore) «الأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في المجتمع في فترة زمنية معينة». ويندرج في هذا التعريف أعضاء الحكومة وأعضاء الإدارة العليا والقادة العسكريون والعائلات ذات النفوذ والتأثير السياسي وأصحاب المشروعات الاقتصادية الكبيرة[١٢]. أما لاسويل (Lasswell) فإنه ينطلق في تعريفه لهذه النخبة من مدى قدرتها على التأثير في الآخرين، وهم الذين يحصلون في مقابل ذلك على القدر الأكبر ممّا يمكن الحصول عليه والتصرف فيه[١٣]، في حين أن هذه النخبة تغدو عند بانك (Bank) تلك المجموعة التي تقوم بعملية صنع القرار في المجتمع والتي لا تخضع سلطتها لرقابة جهة أخرى[١٤]. ويميل باري (Parry) إلى النظر إلى النخبة على اعتبار أنّها أقليات أو جماعات صغيرة تمارس تأثيراً قوياً على الشؤون السياسية والاجتماعية[١٥].

إن التأكيد على تحديد النخبة انطلاقاً أولاً من حيث الدور الذي تلعبه مع الذي وجب أن تلعبه، إضافة إلى حضور معايير واعتبارات أخرى ثانوية لكنها فاعلة، أدّى إلى الحديث خاصّة مع تنامي الحركات الاجتماعية وحركات التحرر الوطني في

(١٢) Tom Bottomore, *Elites and Society,* Pelican Books (Baltimore, MD: Penguin Books, 1966), p. 14.

(١٣) Harold Dwight Lasswell, *Politics: Who Gets What, When How*, Meridian Book; M58 (New York: Meridian Books, [1958]), p. 13.

(١٤) J. A. Banks, ed., *The Elite in the Welfare State*, Translated from the Dutch by J. E. Bingham, Society Today and Tomorrow (London: Faber and Faber, 1966), p. 48.

(١٥) Geraint Parry, *Political Elites*, Studies in Political Science; 5 (London: Allen and Unwin, 1976), p. 35.

العالم، عمّا سيسمى بالإنتيليجنسيا التي عدّت «طبقة منفصلة عن معتقدات وقيم مجتمعها بفضل تعليمها الممتاز . . .» وهي التي تتميّز بحيادها ولاانتمائها اجتماعياً[١٦]. هذا الحياد واللاإنتماء كان جسّده نموذج العالم لدى ابن خلدون كما رأينا آنفاً، وكما أكده عالم الاجتماع الفرنسي بورديو باعتباره صفة مميزة للإنتيليجنسيا وذلك في معرض تناوله مسألة الاستقلال الذاتي نسبيّاً للحقل الفكري في أوروبا[١٧] وفي الحقيقة يعدّ عالم الاجتماع الألماني مانهايم صاحب السّبق في معالجة المسألة بعمق ووضوح سوسيولوجيّيْن، فهو قد اختار الانطلاق من أن النخبة ليست بأية حال من الأحوال طبقة اجتماعية[١٨]، بل إنها جماعة اجتماعية مهمّتها الخاصة تقديم تفسير للعالم، تقدّمه للمجتمع مع التزام الحياد وعدم الانتماء اجتماعياً[١٩] إذ هي ليس مطروحاً عليها أن تتبنّى أو أن ترفض، بل المطروح عليها أساساً أن تقيّم وتشخّص وتتكهّن وتكشف الاختيارات وتفهم وجهات النظر وتفسّرها[٢٠].

الإنتيليجنسيا بحسب مانهايم لا تبرز إلا في الوضعيات التي يسودها السّخط والتوتّر والاستياء الجماعي التي تشجع جميعها على الانتقاد الذي هو محرّك للمجتمع ووعيه. والإنتيليجنسيا فئة ليست بأية حال متجانسة، بل إنها من التباين بدرجة لا يمكن معها اعتبارها طبقة، لكن الرّابط السوسيولوجي الذي يشدّها بطريقة عجيبة هو رابط التعليم: «فالاشتراك في تراث تعليمي مشترك ينحو بطريقة تقدمية نحو طمس فوارق المولد والمكانة والمهنة والثروة وتوحيد المتعلمين على أساس التكوين الذي حصلوا عليه»[٢١] وإزاء هذا التنوع في التعريف فإنه يغدو من الضروري عند توظيف النخبة من خلال اعتمادها مقولة تحليلية لفهم التحولات الجارية، أن نأخذ بعين الاعتبار اختلاف فاعليها من حيث أصولهم الاجتماعية واستقلاليتهم عن

---

(١٦) Ernest Gellner, *The Devil in Modern Philosophy*, Edited with a Preface by I. C. Jarvie and Joseph Agassi (London; Boston, MA: Routledge and Kegan Paul, 1974), p. 73.

(١٧) Pierre Bourdieu, «Intellectual Field and Creative Project,» in: Michael F. D. Young, ed., *Knowledge and Control: New Directions for the Sociology of Education*, Open University Set Book (London: Collier Macmillan, 1971), pp. 162-165.

(١٨) Karl Mannheim, *Essays on the Sociology of Culture*, Edited by Ernest Manheim in Cooperation with Paul Kecskemeti, International Library of Sociology and Social Reconstruction (London: Routledge and Kegan Paul, 1956), p. 88.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١١١ و١٧٠.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٧١.

(٢١) Karl Mannheim, *Ideology and Utopia; an Introduction to the Sociology of Knowledge*, with a Preface by Louis Wirth; Translated from the German by Louis Wirth and Edward Shils, International Library of Psychology, Philosophy and Scientific Method (London: Kegan Paul, Trench, Trubner and Co.; New York: Harcourt, Brace and Company, 1936), p. 155.

الهياكل الاجتماعية القائمة وأساليب تنشئتهم وطبيعة التكوين المعرفي الذي تلقّوه. وهو ما يعطي المفهوم نسبيّته، إذ يمكن أن يتغيّر من تجربة إلى أخرى تبعاً للمكان والزمان والسياق العام.

وإجمالاً يمكن القول إن تعريفات النخبة تمحورت حول اتجاهين:

اتجاه أول، اجتماعي يستند في تحديد المفهوم إلى معيار الموقع الذي يحتله الفرد في سلم المراتبية الاجتماعية إذ بموجب هذا المعيار يتم الرّبط بين النخبة والحقوق والمسؤوليات المترتبة على موقع معين في بنية اجتماعية ما، بنية تمثّل في نهاية المطاف مؤسّسة في معناها السوسيولوجي سواء في شكلها الرّسمي أو غير الرّسمي. وتشهد كل مؤسّسة تغيرات بنائية لا تعود إلى تغيّر الأفراد دخولاً أو خروجاً، بل تعود إلى تحوّلات مؤسّسية قانونية عرفية تشريعية أو رمزية.

اتجاه ثانٍ، نفسي يعتمد المعيار السلوكي في التحديد فبموجب هذا المعيار، يغدو الفرد المنتمي إلى النخبة ذلك الشخص القادر على التأثير بسلوكه في أفعال وسلوكيات أشخاص آخرين. هذا النمط العلائقي يؤدي من دون شك إلى قيام علاقات تبعية شخصية بدلاً من أن تكون بين المواقع والمناصب في إطار بناء قائم[٢٢].

وخلاصة القول إنه يمكن أن نسجّل أنّ مفهوم النخبة قد تطور انطلاقاً من الأدبيات الغربية ليمرّ بمراحل مميزة حدّدها ألبرتوني (Albertoni)[٢٣] معتبراً إياها بمثابة المراحل الإبيستيمولوجيّة.

أ ـ المرحلة الكلاسيكية التأسيسية مع الرّواد الأوائل لنظرية النخبة من أمثال ف. باريتو (V.Pareto) وج. موسكا (G. Mosca).

ب ـ المرحلة التكوينية التأليفية مع محاولات تدقيق المفهوم وتمييزه سواء في إطار الأدبيات الأنغلوساكسونية أو غيرها إذا جاز الحديث عن تيار نخبوي مع شومبتر (Schumpter) وبيرنبم (Birnbum).

ج ـ المرحلة التجديدية وقد سمّاها الباحث النخبوية الجديدة التي بنيت على منطلقات نقدية للمرحلة السابقة مع بوتومور (Bottomore) وميسل (Meisel) وبخاصة مع سيغنور (Segnor) وليبست (Lipset).

---

(٢٢) Lewis J. Edinger, «The Comparative Analysis of Political Leadership,» in: Norman W. Provizer, ed., *Analyzing the Third World: Essays from Comparative Politics* (Cambridge, MA: Schenkman Pub., 1978), pp. 393- 394.

(٢٣) Albertoni, *Doctrine de la classe politique et theorie des elites*.

كما نؤكد هنا أن السياق الذي برز فيه مفهوم النخبة هو بالأساس سياق سياسي حتى إن النخبة مثّلت مكوّناً أساسياً للنظرية الديمقراطية. فغدا اشتغال المنظومة الديمقراطية رهين تعدّد النخب في إطار جدلي قائم على التنافس يضمن توازن المنظومة ويوزع السّلطة السياسية تبعاً لقواعد واضحة ومتّفق حولها بما يسمح للمحكوم باختيار حاكمه، كما يسمح في الوقت ذاته بتداول السلطة وإسنادها للأجدر[٢٤]، وهذا ما سيسم التيار النخبوي بالطابع الأمبريقي خاصة مع انتشار واتساع مجال هيمنة المدوّنة السوسيولوجية الأمريكية الخالية من النفس الصراعي ذي الأساس المادي الذي يهمّ عملية الإنتاج المحدّدة لنمط السلطة وبناء أجهزة الدولة ووظائفها وسبل توزيعها وطبيعة العلاقة حاكم ـ محكوم[٢٥].

مفهوم النخبة، إذاً، في هذا السياق يتحدد ضمن البناء الاجتماعي العام المراوح بين الحقل العلمي الأكاديمي: المثقف (L'Intellectuel) والحقل السياسي: صنع القرار وتنفيذه، رجل السلطة (Power's Man) من خلال ممارسته السلطة.

وبذلك تغدو مقاربة البناء الاجتماعي باعتماد مقولة: النخبة (النخب) كمقولة تحليلية مقاربة مثمرة من عدة نواح كما يرى بوتومور «إذ حجم النخب وعددها وعلاقاتها في ما بينها وبالفئات الماسكة بزمام السلطة السياسية، تعدّ من أكثر الحقائق أهمية ويجب استحضارها عند تصنيف المجتمعات ودراسة التغيرات التي تشهدها بناها الاجتماعية. ومن هذه الزاوية تقع دراسة تشكّل هذه النخب وخصائصها من حيث انغلاقها وانفتاحها، أي تبين أساليب وقنوات إدماج أفرادها وما تفرزه العملية من انتقال وحراك اجتماعي»[٢٦].

وبناء عليه، لا مجال للشك في قيام ارتباط عميق بين التحولات في التركيب الاجتماعي وصعود وهبوط النخب، فمختلف التغيرات تحدث أول ما تحدث تعديلات في صيت وأهمية وقوة فئات اجتماعية مختلفة، ثم تحاول تلك الفئات التي تسعى إلى زيادة قوتها بدورها إلى أن تسيطر على هذه التغييرات وأن تسيّرها، وفي الوقت نفسه تبدو الحاجة ملحّة إلى قادة بارزين وإلى نخب في المجتمعات التي تجري

---

(٢٤) Keith Graham, *The Battle of Democracy: Conflict, Consensus, and the Individual* (Brighton, Sussex: Wheatsheaf Books, 1986).

(٢٥) Robert R. Alford and Roger Friedland, *Powers of Theory: Capitalism, the State, and Democracy* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1985).

(٢٦) توماس بيرتون بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة وتقديم محمد الجوهري [وآخرون]، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨)، ص ١٤.

فيها تحوّلات معقدة وصعبة، فتبدأ طرق الحياة التي كانت مألوفة فيها بالاختفاء[٢٧].

وبذلك مثّلت النخبة أداة تحليل سوسيولوجي للمؤسسات والبنى الاجتماعية عامة وبخاصة منها السياسية، وذلك انطلاقاً من وجود ما يشبه العلاقة التبادلية بين هذه النخب والبيئة الاجتماعية التي توجد فيها، إذ إن العديد من التغيرات في معناها الواسع يمكن أن نفسّرها بظروف تكوين النخبة وخلفياتها التعليمية والمهنية والاجتماعية، ومن حيث الانتماء لجيل واحد ودرجة التجانس الفكري والأيديولوجي لأفرادها، وفي المقابل يمكن التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها المجتمع أن تؤثر في تكوين النخبة واختياراتها. ومن هنا تحتل النخبة هذا الدور المركزي في العملية السياسية أو الاجتماعية اعتباراً لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق النظام ودفع مسار التغيرات في مجتمعها، بخاصة أنها سلطة منظّمة للعلاقات بين الأفراد ولسبل الحصول على الغايات المنشودة، حتى إن الدولة المعاصرة لا يمكن أن تكتسب صفتها بما هي مجتمع سياسي منظم إلا بوجود النخبة. مما يؤكد حتمية وجود هذه النخبة باعتبارها هيكلاً تنظيمياً ضرورياً مهما تكن درجة حديديّته[٢٨].

النخبة، إذاً، فئة اجتماعية تتحدّد من خلال مكانتها، وتتميّز بامتلاك نفوذ وامتيازات، وذلك بموجب اختيارات يحدّد معاييرها الإجماع الاجتماعي، إذ تبعاً لتعدّد المعايير تتعدّد النخب، وهو ما يسمح لها بهامش واسع من الاستقلالية، فيوفّر لها فرصة إنتاج وإعادة إنتاج الأبعاد والقيم الرمزية. كما تكتسب من خلال ذلك قدرة تنظيمية ذات بال، ما يكسبها شرعية وجودها تجاه القاعدة (الجماهير). إلا أن هذه الشرعية ليست ثابتة بل يمكن أن تهتزّ من مكانة إلى مكانة(نزولاً وصعوداً) وهو ما يعيد توزيع المراتبية على أسس مغايرة للسيطرة من جديد على ما يسمّيه الباحث ويلش (Welsh) بالموارد الاجتماعية (Social Resources) بغية الانتفاع بها.

إن المحاولة السابقة في تعريف النخبة يحيلنا إلى الحقائق التالية:

ـ إنّ مفهوم النخبة مفهوم واسع يجمع في انتمائه بين حقول معرفيّة متعددة فمن:

● **علم النفس الاجتماعي**: أخذ مفاهيم من مثل الدور، المكانة، الجماعة، إنتاج القيم الرمزية وإعادة إنتاجها، القدرة التنظيمية والقيادة وغيرها.

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٢٨) نستحضر هنا القانون الحديدي للأوليغاركية عند روبرت ميشالز الذي رأى في الأحزاب تنظيمات ذات طابع حديدي لكن هذه الصفة قابلة لأن تطلق على عدة تنظيمات أخرى حينما تفقد بعدها المؤسساتي، انظر: Robert Willy Eduard Michels, *Les Partis politiques; essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*, traduit par le docteur S. Jankelevitch [et al.], Science (Paris: Flammarion, 1971).

● **علم السياسة**: أخذ عنه مفاهيم من مثل السلطة، الاستقلالية، الشرعية والقدرة على التسيير والجماهير وكل ما يتفرّع عنها.

● **علم الاجتماع العام**: أخذ عنه مفاهيم من مثل الموارد الاجتماعية وإنتاج القيَم وخزين الرموز والبناء الاجتماعي والمراتبية والتنقّل الاجتماعي.

إنّ هذا التداخل بين الحقول المعرفية عند تحديد مفهوم النخبة يجعل من العملية عملية صعبة المراس متعددة الأبعاد يصعب معها وضع تعريف نهائي وحاسم للمفهوم، بل إن هذا الأخير يغدو مفهوماً مخاتلاً يأبى السّفور والكشف عن نفسه، لذا تغدو النخبة نخباً والتعريف تعريفات، تبعاً لزاوية الرؤيا التي نحتلّها عند تحديدنا للمفهوم.

وانطلاقاً مما تقدم نرى لزاماً أن نحيط أنفسنا بجملة من الحدود المعرفية التي ربما جنّبتنا مزالق الوقوع في ما ليس من النخبة:

أ ـ فالنخبة نخب على حد عبارة ر. أرون (R. Aron) في مقاله الشهير[٢٩]: إذ النخب تتعدد بتعدد الموارد الاجتماعية وبتعدد وتنوّع الرموز، لذلك نتحدث عن نخبة اقتصادية، ونخبة اجتماعية ونخبة سياسية. والنخبة تتغير بتغيّر تلك الموارد ليعاد توزيع المراتبية الاجتماعية من جديد. كما يعترف كلّ من بودون وف. بوريكو (F. Bourricaud) بـ «تعددية النخب بالنظر إلى البنية الاجتماعية، على اعتبار أن طرق اختيار النخب واصطفائها للمكانة التي تحتلّها وللموارد التي تتوافر لها بالضرورة من أجل مساعدتها على إدراك تلك المكانة، إضافة إلى العلاقة بين النخب تجانساً أو تجزّؤاً. ترتبط كلّها بالبنية الاجتماعية كما ببعض العناصر الآنية في الوقت ذاته»[٣٠].

ب ـ إن امتلاك الموارد الاجتماعية والسيطرة عليها هو الكفيل باحتلال موقع اجتماعي مهم، وبالتالي اكتساب شرعية السّيطرة لإنجاز دور النخبة.

ج ـ إن دور النخبة يتجلّى من خلال الحاجة إلى القيادة وذلك انطلاقاً ممّا تقتضيه الحياة الجماعية من توزيع للموارد الاجتماعية فتتّخذ النخبة من ممارسة السلطة مرجعاً لها، سلطة تكون ذات شرعية مهما كان مسوّغ تلك الشرعية: تاريخي، عقلي، عرقي، كاريزمي مرتبط بالنموذج الأبوي.

---

(٢٩) Raymond Aron, «Classe sociale, classe politique et classe dirigeante,» *Archives européennes de sociologie*, tome 1, no. 2 (1960).

(٣٠) بودون وبوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ص ٥٥٩.

د ـ تقوم علاقة عضوية بين مفهوم النخبة ومفهوم النفوذ والسلطة والزعامة (Leadership)، وهو ما دفع كل من موسكا وميلز الأول إلى استعمال مفهوم الطبقة المسيّرة (Ruling-class)، **والثاني** إلى استعمال مفهوم النخبة ذات السلطة (Power Elite).

هـ ـ هذا التلازم بين مفهوم النخبة ومفهوم السلطة يؤدي إلى تلازم شرطي بين وجود النخبة وحقيقة المراتبية الاجتماعية. فكلما كانت هناك مراتبية كانت هناك نخبة.

و ـ ينجرّ عن هذه المراتبية الاجتماعية وما تعرفه من توزيع وإعادة توزيع إقرار بحقيقة انتقال النخب، فالانتماء إلى النخبة واحتلال موقع القيادة فيها ليس عملية عشوائية تحكمها الصدفة، بل إنها على العكس عملية واعية تحكمها قواعد لعبة هي من الصرامة إلى درجة تجعلنا نقرّ باستحالتها أحياناً، ويرتبط ذلك بطبيعة النخبة ومكوّناتها وبعوامل متعددة ظاهرة وخفية. وهذا ما يجعل الفرد في سعي دائب إلى احتلال موقع داخل النخبة، وبخاصة أن أهلية الانتماء إليها لا تنحصر في حدود سياسية أو جهويّة أو عرقيّة (هذا مع إمكان قيام كل واحدة منها منفردة أو مصحوبة بأخرى)، بل إنّ جلّ النخب تبقى قابلة لاحتواء بعض أعضاء تجمعات أخرى مخالفة لها.

ز ـ تغدو النخبة (النخب) هيكلاً اجتماعياً يتميز بدرجة من الانفتاح والانغلاق تبعاً لدرجة أهلية الفرد في الانتماء إليها: فإذا كانت هذه الدرجة عالية، أي إذا كانت هذه الأهلية واسعة تحدّثنا عن نخبة منفتحة (Open Elite)، أما إذا انحسرت هذه الحدود إلى حدود ضيّقة فنحن إزاء نخبة منغلقة (Closed Elite).

ح ـ انطلاقاً من الصنفين السابقين يمكننا التصنيف إلى بنية قيادية (Open Leadership) منفتحة وبنية قيادية منغلقة (Closed Leadership)، **فالأولى** هي التي تسمح بإسناد دور قيادي لعضو أو أعضاء من غير المنتمين إليها، أما **الثانية** فهي التي تقتصر في إسناد دور القيادة على أعضاء النخبة القائمة.

ط ـ بالنظر إلى التصنيفين السابقين للنخب والبنى القيادية، يغدو بالإمكان تصنيف الأنماط المجتمعية تبعاً لدرجة ديمقراطية المجتمع أو ديكتاتوريته، أي درجة مدنيته:

صنف مجتمعي أول:

ـ نخبة ذات مراتبية عالية ← ديكتاتورية فردية

ـ نخبة ذات مساواتية داخلية ← ديكتاتورية جماعية

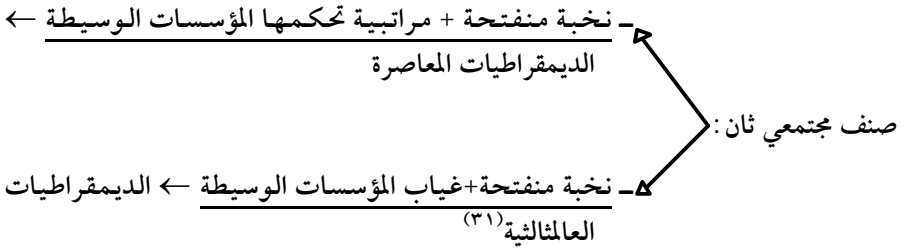

انطلاقاً من التحديدات المنهجية الثمانية السابقة نستنتج أن:

١ ـ النخبة في تحديدها هي فئة من الأفراد الممثلين مصالح وأهداف الجماعات ذات التأثير داخل المجتمع. وتحتل هذه الفئة مكانة مهيبة استناداً إلى ما تمتلكه من رأسمال معرفي ثقافي علمي ورمزي به تحافظ على سلطتها ومكانتها ضد كل القوى المنافسة.

٢ ـ العلاقة بين النخبة التي تمثل بناءً اجتماعياً وباقي المجتمع ما عادت تقوم كما يرى موسكا على التسامي، بل بالعكس، فالنخبة غدت أكثر التحاماً بالمجتمع نظراً لارتفاع درجة انفتاحها (انظر النقطة ـ ز ـ من المحددات المنهجية السابقة) وذلك عبر ما يسمى بالنخبة الفرعية (Sub-Elite) الحاملة أهداف ومصالح النخبة صاحبة القرار. وتتألف النخبة الفرعية من «الطبقة الوسطى الجديدة» أي من الموظفين المدنيين والمسيِّرين وأصحاب الياقات البيضاء: العلماء والمهندسين والمدرّسين ورجال الفكر من المثقفين. وقد لاحظ ج. موسكا أن استقرار بعض التنظيمات السياسية إنما هو رهين فطنة وحيوية وأخلاقيات هذه الفئة الوسيطة ذات الدور التقني التنفيذي، في حين تبقى النخبة متميزة ومتعالية بحملها زاداً معرفياً وتجربة وتمرّساً سياسياً(٣٢).

٣ ـ إن عملية تنقّل النخب هي عملية تتم وفقاً لأصناف قائمة: **صنف أول**، يشمل فيه التنقّل مختلف شرائح النخبة الحاكمة نفسها.

صنف ثانٍ، تنقّل يتم بين النخبة والعامة، أي باقي شرائح المجتمع بانتماء أفراد من الفئة الدنيا إلى النخبة الحاكمة.

صنف ثالث، تنقّل أفراد من الفئة الدنيا لتشكيل نخب جديدة بعد خوضها صراعاً ضد النخبة الحاكمة من أجل السلطة.

---

(٣١) ورد هذا التصنيف في: Shigeko N. Fukai and Haruhiro Fukui, «Elite Recruitment and Political Leadership,» *Political Science and Politics* (Washington), vol. 25, no. 1 (March 1992).

(٣٢) انظر في هذا المجال دراسة ت. ب. بوتومور (Bottomore) الشهيرة: بوتومور، **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ص ١٥.

٤ ـ لقد انتهى ف. باريتو (V. Pareto) من خلال الصّورة التي رسمها لمسار تشكل النخب وما تعرفه هذه الأخيرة من تنقّل إلى أن هذه الحركية لا تسبّب تحولاً فعلياً في البنية الاجتماعية، بل هي مجرد نهاية لدورة تعرفها حركة اجتماعية قائمة لكنها سائرة نحو الأفول. فالنخبة الحاكمة (الماسكة بزمام السلطة) ستسعى إلى التدارك لإحياء هذه الحركة وإنعاشها عبر انتقاء عناصر جديدة من الفئة الدنيا لتطعيم النخبة بها، وبالتالي إعطائها نفساً جديداً لتواصل مسيرتها، وإلا فإنها ستعلن نهايتها في مستوى الفعل لتحلّ محلّها نخبة جديدة تشكّلت في الحقيقة من العناصر نفسها التي كانت مُنعت من عملية الصعود (The Rise Ascension) في سّلم التراتب الاجتماعي عندما رغبت مشاركة النخبة القائمة مكانتها. هذا الانتقال الذي أطلق عليه البعض اسم التحول من اللانخبة (Non Elite) إلى النخبة (Elite) هو ما سعى إلى تبيّنه كلّ من باريتو (Pareto) وكولابينسكي (Kolabinski) وموسكا (Mosca) وبيرين (Piren) وشامبتر (Schumpter) من خلال تتبع نجاح جملة من الأفراد في تغيير موقعهم الطبقي بالصعود في سلّم المراتبية الاجتماعية.

٥ ـ لكن حتى هذه النخبة الجديدة سوف تفقد، كما لاحظ بوتومور، تدريجياً داعي الشرعية التاريخية التي كانت قد كوّنتها عبر مسار نضالي سابق بغرض دعم منطلقاتها، لتخبو هذه الشرعية في نهاية المطاف، لأنها ما عادت قادرة على مسايرة نسق الحراك الاجتماعي الحاصل داخل المجتمع(٣٣).

٦ ـ وبذلك تغدو العلاقة واضحة بين الحراك الفردي الصاعد وبين تداعي النخب وانهيارها (Full off) باعتبارها طبقات متميّزة. فلقد بات واضحاً مثلما أثبت باريتو أن الثورات تحصل لما تنخفض نسبة انتقال الأفراد نحو النخب.

وتستمدّ النخبة السياسية شرعيتها من الانتماء العرقي والانتماء الأيديولوجي والتبعية (الإعالة)، وهذه الأخيرة تعني أن الأفراد يعمدون بغية إشباع حاجاتهم الأساسية إلى إقامة علاقات تبعية بالنظام السياسي، وتختلف درجة التبعية تبعاً لطبيعة الأنظمة السياسية. ففي النّظم السياسية ذات التجربة الديمقراطية المترسخة، تقلّ إلى حد كبير درجة تبعية المواطن للدولة واعتماده عليها، ومن ثم يصير دعمه للنظام السياسي غير مرتبط بمدى إشباع حاجاته إلى حدّ كبير. أما في الدول النامية فالأمر خلاف ذلك، إذ تزيد قبضة الدولة على الموارد وتتحكّم في عمليات المنح والمنع

(٣٣) هذا التداول بين النخب استناداً لدورة النخب إنّما يحصل تبعاً لرواسب عاطفية عند باريتو (Pareto) أما موسكا (Mosca) فيرجعه إلى عوامل نفسية اجتماعية متمثلة في ظهور مصالح جديدة في المجتمع: تكنولوجية، سياسية، ثقافية، معرفية، اقتصادية...

والثواب والعقاب، ويعتمد عليها المواطن اعتماداً كلّياً «من المهد إلى اللّحد» كما يقال دائماً. وهو ما يسمح للنظام السياسي بالقيام بتوزيع العوائد وإشباع الحاجات وتقديم الحماية، في مقابل تأييد الأفراد له والإقرار بشرعيته. إلا أن أي تراجع من طرف النظام عن تقديم الإعالة من شأنه أن يؤلّب أنصاره عليه فيقوموا بتحدي شرعيته.

ثانياً: النخبة في السياق السوسيولوجي العربي المعاصر

لا يمكن تعريف النخبة في هذا السياق تعريفاً إجرائياً من دون الأخذ بعين الاعتبار معطيَيْنْ مهمّيْنْ على الأقل:

الأول، إن تعريف النخبة العربية ينطلق من التعرّف على الهيمنة التي يمارسها الأعيان في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية من الذين كان لهم حضور مكثف في تاريخ السلطة بما هي فعل، سواء كانت سلطة مادية أو سلطة رمزية، والتي كانوا يمتلكونها ويستثمرونها لاحتلال مواقع مهمة في إطار المراتبية الاجتماعية القائمة. أما الاكتفاء باعتبار الأعيان مجرد أقطاب يحملون كل ما هو عتيق ويجسّدون ويحافظون عليه سواء سياسياً أو اقتصادياً أو دينياً، وأنهم منفصلون كلياً عن الجماهير لا يعملون إلا على الحفاظ على مصالحهم المادية وخزينهم الرمزي كمصدر لشرعيتهم، فإن كل ذلك يعدّ تعسّفاً على هذه الفئة لأن تجربتهم في الفعل أثرى من أن تقتصر على مجرد هذا الدور. كما إن تعريف النخبة بالاقتصار على إقامة علاقة مشابهة مع النموذج الغربي كإطار مرجعي من دون بذل جهد بالعودة إلى الروّاد الأوائل من العرب الكلاسيكيين من أمثال الفارابي، وابن تيميّة وابن باجة وابن خلدون وابن أبي الضياف... إلخ، يعدّ تعسفاً أيضاً على هذه النخبة التي تبقى لها من دون شك خصوصياتها المميّزة. فنحن بعامّة لمّا نحاول النظر في العلاقة العضوية بين آليات الهيمنة المادية والرمزية، وبين هذه الفئة الفاعلة الممارِسة لهذه الهيمنة والمخلّفة لبصماتها في التاريخ، نقف على معطيات مهمة، متنوعة، ثرية وطريفة، تسمح لنا بإقامة أرضية تفهمية (بالمعنى الفيبري هنا) من أجل تجاوز التعريفات التبسيطية التي تكتفي بالانطلاق من نماذج نظرية وتعريفية جاهزة للقياس عليها، فما وافق منها قُبِل وما خالف رُفِضَ.

أما المعطى **الثاني**، فإن تعريف هذه النخبة العربية يتنزل ضمن سياق تاريخي وإبيستيمولوجي يتميّز ببروز دعوة جادّة واستعجالية للخروج من «ليل الاستعمار الطويل»، وما حفّه من وضع تخلّف مسبوق بصدمة حضارية. لذا سيقترن تشكّل النخبة (النخب) بالمحاولات النهضوية الأولى سواء في مستواها الفكري المعرفي أو في مستواها السياسي.

فعلى سبيل المثال نجد المجتمع التونسي، موضوع الدراسة، من المجتمعات الحديثة العهد بالاستقلال، وهو ذو جذور عربية إسلامية تتداخل مع الانتماءات المتوسطية والأفريقية تحدوها جميعاً في تقاطع رغبة جامحة في إثبات ذات متميزة (التّوْنسة)، يضاف إليها رغبة في التحديث والعلمنة والعقلنة واضحة في حضورها رغم ضبابيتها أحياناً. هذا المجتمع سادته نظرة تنطلق من حقيقة الربط آلياً بين الثقافة والسياسة في تلازم بالنظر إلى أنّ المثقف بطبعه يسكنه هاجس السياسة، على خلفيّة أنّ «الأشكال الثقافية تستمدّ قيمتها من التنظيمات السياسية التي تنتمي إليها»[٣٤].

والمثقف العربي منذ القدم وبخاصة مع بداية القرن التاسع عشر غدا يتحدّد من خلال تقابله من ناحية مع الجماهير غير المتعلّمة ومن ناحية أخرى مع العادات الجامدة[٣٥]. وليست صورة العالم في معناها الكلاسيكي سوى صورة لمثقف تلك المرحلة. فالعلماء هم رجال العلم والعقيدة الذين يستمدون هيبتهم المطلوبة أبداً من المساندة الدائمة[٣٦] وخاصة أن الجماهير عامّة ما نُظِر إليها في التراث العربي الإسلامي، على أنها في منزلة «السفاهة الشرعية» فتمّ لذلك إقصاؤها عن التصرف وإبداء الرأي. وبناء عليه ظلّت القضايا المصيرية من أمر النخبة والبتّ فيها من أمر القيادات[٣٧]. كما

---

(٣٤) Abdelbaki Hermassi, *Etat et société au Maghreb: Etude comparative* (Paris: Editions Anthropos, 1978).

(٣٥) Jean-Paul Charnay, «L'Intellectuel arabe entre le pouvoir et la Culture,» *Diogène* (Paris), no. 83 (1973), p. 47.

(٣٦) H. Ben Salah, «Système politique et système religieux en Tunisie,» (Mémoire D.E.S en sciences politiques, faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, Tunis, 1973-1974), p. 6.

ألا تذكرنا هذه الصورة بتلك الصورة البليغة التي أوردها جاك بيرك للعالم بلغة أدبية لا تخلو من شعرية يقول: «يسير العالم في الشارع خافض البصر، متأبّطاً سجّادة الصلاة، خطوته المطواع تعبر عن احتقاره مشاهد العالم حواليه، إنها بالحريّ تبحث عن تبجيل الجماهير المؤاتي، وتحصل عليه. هذا المعلّم المخلص قد ارتبط دوماً بواسطة تقليد عمره ألف سنة، بشؤون المدينة. نادراً جداً ما استسلم إلى التقشف القاسي أو للحكمة العلمية غير المهذبة. إن أستاذ علم الدين هو في الآن نفسه أستاذ الأسلوب الصحيح، إن لطفه الغامض وأعصابه التي هي من أعصاب قاطني المدينة القدامى وجبلّته كأحد رجال الحاشية الملكية السابقين وتعلقه بالمخمليات الزخرفية والمنحوتات الجصّية في البيوت الضخمة، كل ذلك يجعله البطل الفكري لثقافة تعبّر عن نفسها بكيفية جيدة بمعرفة السكولاستي الواسعة أو يد الحرفي الدقيقة أو حيوية مطبخه كل شيء غير ذلك ليس سوى بربرية. إن هذه الشخصية تشكلت داخل آفاق المدينة... وقد أضحت جدّ معبّرة عن طابع متميز واحد في موقف دفاع وتحت هجوم الزمن ـ بحيث إنها غدت تقريباً غامضة بالنسبة إلى الغريب». انظر جاك بيرك نقلاً عن: أحمد صبور، **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٢)، ص ٧٧.

(٣٧) انظر: الحبيب الجنحاني، «المفكر والسلطة في التراث العربي الإسلامي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧)، ورضوان السيد، **الأمة والجماعة والسلطة** (بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٤).

يمكن أن تضمّ النخبة في إطار ثقافتنا العربية الإسلامية الموظفين والعسكريين والأدباء والمفكرين خاصة مع رواد النهضة[٣٨].

وهنا نرى لزاماً أن نؤكد بأن اقتناعاً فلسفياً قائماً حكم مرحلة النضال من أجل الاستقلال ثم مرحلة البناء الوطني من بعدها. ويخص هذا الاقتناع الفلسفةَ السياسيةَ المعتمدة وتفسيرَ التاريخ، اقتناع مفاده بأن «الوظيفة الفكرية تتنزل ضمن مهمة مثالية تكمن في إبداء الموقف إزاء تعدّد المصائر والتوجهات المأمولة. . .». وبناء عليه تصبح هذه الفئة مطالبة بإقامة التحالفات الضرورية مع مختلف شرائح المجتمع: مسيّرة، تنظيمية، حاكمة بيروقراطية، تقنية وأيضاً مع الجماهير، وذلك من أجل أن يثبت المثقف أنه عامل يؤدي عملاً، أي يساهم فعلياً في تنمية بلاده وتطوير ثقافتها. ألمْ يتكفّل بلعب دور المثقف، فطرح على نفسه مهمة تنقية ثقافة مجتمعه وإعادة تشكيلها على النمط المعاصر والتأسيس لجوهر وجوده العربي إزاء باقي الحضارات، وفهم طبيعة «اللعبة العالمية». إذاً، ألا يعدّ هذا الفاعل الجديد أو لنقل في صورته الجديدة فاعلاً حلّ محل الأعيان التقليديّين والعلماء؟ ربما صحّ هذا الافتراض على مستوى الدور الذي ينجزه كل طرف، لكن على مستوى المكانة عجز المثقف الجديد على أن يحل محلّ العالم السكولاستي وتعويضه في مراتبية النفوذ الاجتماعي، فلقد أكد خالد زيادة مثلاً أن المثقف الحديث الذي ولد في المجتمعات العربية المعاصرة ليس السليل الطبيعي للكاتب أو للفقيه التقليدي، بل إنه النقيض المباشر له[٣٩].

فالنخبة المثقفة الجديدة بدت أكثر ارتباطاً باهتمامات الجماهير ومشاغلهم. فهي التي أخذت على عاتقها مهمّة التنظير لتأسيس المشروع الاجتماعي البديل كما تكفّلت في الآن نفسه بمهام النضال اليومي ومقتضياته بشكل سيتلازم معه المثقف مع السياسي في الشخص نفسه، على خلفية أن وظيفة المثقف هي ضمان آلية/ آليات

---

(٣٨) يمكن العودة في هذا المضمار إلى: أسامة عبد الرحمن، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ أحمد صدقي الدجاني [وآخرون]، **المثقف العربي: همومه وعطاؤه**، إعداد أنيس صايغ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٥)، وعبد الباقي الهرماسي، «المثقف والبحث عن النموذج،» ص ٣١-٤٤؛ حليم بركات، «المثقفون في المجتمع العربي المعاصر: ملاحظات حول أصولهم وانتماءاتهم الطبقية،» ص ٤٥-٥٢، ومنصف ونّاس، «المساهمات العربية المعاصرة في مسألة المثقف العربي: المغرب العربي مثالاً،» ص ٥٣ ـ ٨٠، أوراق قدمت إلى: **الإنتلجنسيا العربية: أعمال ندوة الجمعية العربية لعلم الاجتماع المنعقدة بالقاهرة في ما بين ٢٨ و٣١ مارس ١٩٨٧** ([طرابلس، ليبيا]: الدار العربية للكتاب، [د. ت.])، ص ٣١ ـ ٤٤.

(٣٩) خالد زيادة، «ظهور المثقف العربي: قراءة في أعمال شرابي والعروي والجابري،» **الاجتهاد**، السنة ٢، العدد ٥ (خريف ١٩٨٩).

إعادة إنتاج المجتمع لنفسه وبالتالي تكوين الحقيقة الاجتماعية كحقيقة كلية، بحيث يدخل دور المثقف في موضوع السياسة وبناء السلطة باعتباره طرفاً قائداً ومسؤولاً عن تنظيم الشؤون العامة والمدنية من خلال امتلاكه حق المناورة داخل المجال العمومي، أي داخل حقل الفعل السياسي[٤٠]، وهي حتمية استلزمتها المرحلة التاريخية وبخاصة في سياق قام على مواجهة المستعمر والتبشير بمجتمع بديل. لكن يبقى السؤال المطروح من دون إجابة نهائية يتمثل في إمكانية أن يكون المشروع الوطني، قد أغرى المثقف فانساق يدافع عن منطلقات هذا المشروع فاستهلكته السياسة بدل أن تنمّي وعيه وتنوّعه.

لكن مهما يكن من أمر فإنه يبقى مؤكداً أن مرحلة النضال من أجل التحرر والاستقلال الوطني قد قامت على اقتناع فاعل بأن الوظيفة الفكرية لا يمكن أن تنفصل عن الوظيفة التّسييرية: إشرافاً، وتنظيماً، حكومة أو تقنوبيروقراطية، بحيث يغدو المثقف، كما رأينا آنفاً، على حد عبارة شارنيه (Charnay)، بدوره عاملاً من أجل تنمية بلاده وثقافته[٤١]. فهو الذي يمدّ مَنْ حوله بالأفكار سواء الجماهير أو الحكام وفي حالة التعارض له أن يختار فينجز دور المثقّف (فاعلاً لا مفعولاً). وبالنتيجة فإن الدولة الحديثة هي التي خلقت المثقف الحديث. والمثقف الحديث هو المَوْرد الأوّل للإطارات البيروقراطية التي تسيّر الدولة... بحيث لعب المثقف دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، واحتلّ المثقفون ساحة العمل السياسي بكاملها منذ اللحظة التي بدأت فيها السياسة الوطنية في الوجود[٤٢]. ويواصل غليون التشديد على أن المثقفين «قد نجحوا في استغلال الهيمنة العقائدية لتوسيع دائرة نفوذهم السياسية في مراحل عديدة من تاريخ المجتمعات العربية الحديث. وفي البلدان الأكثر تقدّماً في مسار الحداثة نجح هؤلاء حتى الخمسينيات من القرن العشرين في السيطرة على الأحزاب السياسية، بل أحياناً في بناء أحزاب شعبوية قوية تصدّرت الساحة السياسية...»[٤٣].

إلا أن هذه العلاقة المتناغمة ليست سوى لحظة عابرة، لأن طبيعة الرهانات النضالية مدعاة للاختلاف والمراوحة بين الخيارات الاستراتيجية والخيارات التكتيكية،

---

(٤٠) برهان غليون: «الأنتلجنسيا والسياسة والمجتمع،» **الاجتهاد**، السنة ٢، العدد ٥ (خريف ١٩٨٩)، و«تهميش المثقفين ومسألة بناء النخبة القيادية،» في: الدجاني [وآخرون]، **المثقف العربي: همومه وعطاؤه.**

(٤١) Charnay, «L'Intellectuel arabe entre le pouvoir et la culture,» p. 47.
حيث يقول الباحث: «المثقف العربي هو أيضاً عامل يسعى إلى تنمية وطنه وثقافته».

(٤٢) غليون، «تهميش المثقفين ومسألة بناء النخبة القيادية،» ص ٩٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٩٦.

وبين ما هو نظري مجرّد (المنشود) وما هو عملي مرتبط بالممارسة اليومية (الموجود)، مما يخلق الفجوة بين الطرفين، فجوة تزيدها تعميقاً طبيعة الخيارات الأيديولوجية وطبيعة مرجعيتها الحضارية والفكرية. هذه الفجوة هي التي ستحوّل العلاقة إلى علاقة صراعية تنافسية من أجل كسب هامش من المساندة أكبر، في صورة إصرار كل طرفٍ على موقفه، أو أن تقوم المنظومة السياسية باحتواء هذا المثقف ليدافع عن خيارات لم يؤسس لها. هذا الموقع الحساس الذي احتلّه المثقف في علاقته بالنخبة السياسية، دفعت بالبحث في المسألة داخل سياقها المعرفي العربي المعاصر، إلى أن يتّسم بطابع معياري، فمعظم الباحثين يركزون على «ما يجب أن يكون» عند تعريف النخبة، وذلك بتحديد دورها المثالي من دون محاولة الانطلاق من تحديد ماهيتها النظرية وما يمكن أن يستتبعها من أدوار. هذا التناول المعياري يفتح الباب واسعاً للاختلاف، ويجعل البحث في المسألة بمثابة جملة من التهويمات العامة التي لا تمتلك أسساً نظرية واضحة. فتغدو النخبة تارة جماع المثقفين الذين يمتلكون وعياً ومكانة أي سلطة تسمح لهم بصنع قدر الأمة كفاعل قادر على حفز الجماهير وتعبئتها للبناء بعد فهم طبيعة علاقات القوة والصراعات والتناقضات الداخلية والخارجية التي تحكم نسق اشتغال المنظومة الاجتماعية. وهي التي تمتلك شرعية نقد حكوماتها بفضل ما تمتلكه من رأس مال معرفي، فتتحول بالفعل من منحاه التنظيري المجرد إلى منحاه البراكسيسي، وهم طوراً «النجوم التي تضيء طريق الأمة نحو التقدم والرّقيّ»، كما يمكن أن تغدو في أحيان أخرى الفئة التي تمتلك خزيناً معرفياً ورمزياً يسمح لها بتعبئة الجماهير للثورة على الوضع القائم. وما إليها من تعريفات لا تزيد على أن تكون شعارات فضفاضة ينقصها العمق والدقة المفاهيمية التي تعبّر عن سطحية في تمثّل المثقف ذاته لدوره الذي يحصره في مجرد استعادة الهوية الثقافية المفقودة للمجتمع العربي، «بعيداً عن الاهتمامات اليومية التي تطرحها ممارسة السلطة في مختلف المجالات، مكتفياً بمقابلة الحاجات الاستعجالية للواقع اليومي بما يسميه شارنيه «نبوّة الواقع» أو «واقعية النبوّة»[٤٤]. لكن في مقابل هذا التحديد المعياري لمفهوم النخبة يجوز استخراج اتجاهيْن أساسييْن من مجمل الأعمال التي اهتمّت بمسألة النخبة:

ـ **اتجاهٍ أول**، سعى إلى وضع تعريف للمصطلح مع تحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الفئة.

ـ **اتجاهٍ ثانٍ**، اقتصر على دراسة فعل النخبة بتحديد مسؤولياتها في صنع مستقبل المجتمع العربي الإسلامي.

---

(٤٤) Charnay, Ibid., p. 50.

في هذا السياق المعرفي إذاً، سوف يهتم العديد من السوسيولوجيين العرب بالمسألة النخبوية في علاقتها بالمنظومتين المعرفيّة والسياسية سواء كانوا من ذوي الآفاق النظرية الماركسية أو الآفاق الليبراليّة.

فلقد سعى أنور عبد الملك[٤٥] إلى تحديد الدور النموذجي للنخبة المصرية مقارنة بدورها الواقعي القائم. كما ركّز عبد الله العروي[٤٦] المفكر المغربي على دور كل نخبة فكرية من حيث هي نخبة سياسية. وفي مقابل هذا التوجّه النظري الأيديولوجي يقوم تحليل هشام جعيط[٤٧].

لكن يبقى القاسم المشترك بين هذه المحاولات التنظيرية أنها تستمد جذورها من السياق العلمي والأيديولوجي العربي الذي حاولنا تبيّن بعض مياسمه في ما سبق، وهو ما أكدته الباحثة التونسية بدرة بشير في دراستها بقولها: «يمكن مفهوم النخبة الوارد في أعمال البحث التي أنجزها علماء اجتماع عرب أن يندرج موضوعياً ضمن سياق علمي وأيديولوجي غربي»[٤٨].

فمن خلال محاولة إيليا حريق المفكر اللبناني تمت دراسة هذه الشريحة العليا من النخبة الحاكمة باعتبارها نخبة متألفة من النواب والوزراء ورؤساء الجمهوريات، والتي تسعى إلى فهم آليات اللعبة السياسية القائمة على مبدأ الديمقراطية بغية امتلاك السلطة والحفاظ عليها عبر الوفاء بعهودها التي قطعتها على نفسها إزاء الجماهير. أمّا المفكّر المغربي محمد العزيز الحبابي فإنه حدّد النخبة السياسية تبعاً للرغبة في امتلاك السلطة، استناداً إلى قيمة الفرد ذاته وقدراته، لا استناداً إلى نسَبه أو إلى خصوصيات دينية أو أخلاقية (الدين أو العرض على سبيل المثال).

ويمكن أن ننتهي إلى أن لحبابي يلتقي مع حريق في تحديد هوية النخبة انطلاقاً من الدور الذي تنجزه في مسار الوصول إلى امتلاك السلطة وممارستها بدفع أو عرقلة الجهد النّضاليّ من أجل التحرّر والاستقلال ثم التنمية، بعد أن تحوّلت إلى «طبقة مسيِّرة» (Ruling Class) باعتبارها نخبة استراتيجية بالنظر إلى استراتيجية دورها الذي تنجزه ومدى نجاحها في التسيير والسيطرة على باقي المجموعات الاجتماعية كما

---

(٤٥) Anouar Abdel Malek, *Egypte, société militaire* (Paris: Seuil, 1962).

(٤٦) Abdallah Laroui, *La Crise des intellectuels arabes: Traditionalisme ou historicismé*, textes à l'appui. Série Philosophie (Paris: F. Maspero, 1974).

(٤٧) Hichem Djait, *La Personnalité et le devenir arabo-islamiques*, collection esprit. La Condition humaine (Paris: Seuil, 1974).

(٤٨) Badra B'Chir, «Réflexions sur le concept d'elite chez le sociologue arabe,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, no. 53 (1978), p. 42.

يرى باريتو وميلز. وفي ذات هذا السياق النظري حاول أنور عبد الملك أن يحدّد ماهية النخبة انطلاقاً من الدور التاريخي والأيديولوجي الذي تنجزه، لكنّه أوْلى عاملَ الانتماء الطبقي أهمية في تحديد هذه الهوّية منطلقاً في ذلك من التجربة المصريّة المعاصرة، حيث تعتبر النخب السياسية إفرازاً لبرجوازية صناعية مصرية «هجينة» لم تأتِ نتيجة لمسار تطوري عرفته المنظومة الاقتصادية المصرية. وهو السببُ الذي غيّبَ النفَس الوطني في نضال هذه النخب، ولم تكن أداة لنشر العقلانية ورفض أشكال التطور اللامتكافىء السائدة عالمياً.

وبناء على ذلك، فإن أنور عبد الملك سيتّفق مع التحليليْن السابقيْن(حريق ولحبابي) في تحديد هوية النخبة انطلاقاً من الدور الذي تنجزه والمؤسسات التي تضطلع بتسييرها والأيديولوجيا التي تتبناها.

إلا أنه ونظراً لانطلاق عبد الملك في تحليله من المقولة الصراعية في علاقة النخبة السياسية بالإنتيليجنسيا بحكم رفض هذه الأخيرة لكل أشكال الوصاية الأيديولوجية، في حين أن الأولى تتّهم الإنتيليجنسيا بالتقوقع واللامبالاة السياسية، فإنه سيشدّد على هذا الإقصاء المقصود للإنتيليجنسيا والذي يرجع بحسب رأيه إلى طبيعة العلاقة التي ربطت هذه النخب بالكاريزما، أي بالقائد الكاريزماتي الذي يطلب الولاء الأيديولوجي والتعبئة العاطفية ولاء وتعبئة، ترفض الإنتيليجنسيا أن تهبهما له، ممّا يولّد ما يسمّى بـ «أزمة المثقفين»، وبخاصة مع إصرار النخبة السياسية على إدماج الإنتيليجنسيا داخل المنظومة السياسية بشكل يجعل العلاقة بين الطرفين علاقة إقصاء.

هذا التمييز بين رجل السياسة ورجل العلم سيتجلّى كذلك في محاولة أمحمد صبور التحليلية[٤٩]، وقد استند صبور في محاولته هذه إلى بحث مهم أنجزه أ.غولدنر (A. Gouldner)[٥٠]، وفيه ميّز صاحبه بين المثقفين «الإنسانويين» والمثقفين «التقنيين»، معتبراً أن الصنف الأول يهمّ أولئك الرافضين للجمود والوضع القائم، أمّا الصنف الثاني فيهمّ أولئك المساندين للوضع القائم.

---

(٤٩) M'hammed Sabour, «La Lutte pour le pouvoir et la respectabilité dans le champ universitaire arabe,» *Revue internationale des sciences sociales* (Paris), vol. 45, no. 135 (février 1993), pp. 123-136.

(٥٠) Alvin W. Gouldner, *The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class: A Frame of Reference, Theses, Conjectures, Arguments, and an Historical Perspective on the Role of Intellectuals and Intelligentsia in the International Class Contest of the Modern Era*, Critical Social Studies (New York: Macmillan, 1979).

ويرجع أحمد صبور هذا الاختلاف وبروز الصنف الثاني خاصة إلى انتشار الأيديولوجيا التكنولوجية والعلمية داخل المجتمعات المعاصرة، لذلك تحدث صبّور عن الإنتيليجنسيا التقنية التي تنجح بفضل استثمارها للرأسمال الثقافي[٥١] في اكتساب سلطة ما داخل المجتمع ومكانة مهيبة رمزياً تتمثل في المحترمية (La Respectabilité) يدعمها أكثر بالتحالف مع السلطة السياسية القائمة تحالفاً يمليه الانتماء الطبقي أو الجهوي أو الالتزام السياسي، وبخاصة بدافع «مصالح ظاهرة أو خفية» على حد عبارة ر. داهرندورف (R. Dahrendorf)[٥٢] فيتحول من صانع أفكار إلى أداة لنشر الأفكار والدفاع عنها كما يؤكد ل. أ. كوزر (L.A.Coser)[٥٣].

ومن هنا يرى صبّور أن لا مجال لالتقاء المعرفة مع السلطة، وهو ما كان انتهى إليه ميلز بتأكيده: «لا تتجمّع المعرفة والسلطة فعلياً في أوساط الفئات المسيّرة، فعندما يدخل رجال المعرفة فعلياً في علاقات اتصال مع حلقات المتنفّذين فإنهم لا يدخلونها بحريّة بل كمفكرين مأجورين»[٥٤]. وتتوسع هذه الصلاحيات والمنافع في إطار يحكمه نظام الحزب الواحد، حيث يتمكّن الجامعي في حالة الولاء من إدراك مناصب عليا في سلّم التقنوبيروقراطية أو ما يسمّى بمثقفوقراطية الدولة (L'Intellocratie de l'etat). أما المصدر الآخر الممكن للتنفّذ فهو رأس المال الاجتماعي المتأتي من العائلة والحلف والقبيلة والأصدقاء والمعارف، بما تقوم عليه من محسوبية واستزلام ومحاباة للأقارب. هذا المصدر الثاني هو على الدرجة نفسها من الأهميّة في تحقّق المكانة للمثقف للصعود إلى مصافّ النخبة، بخاصة إذا ما تكامل هذا المصدر مع العوامل الأيديولوجية والصراع الطبقي[٥٥].

وبذاك ينتقل المثقّف بحسب أحمد صبّور من المجال الجامعي بما هو مجال معرفي بحت، ليرتقي إلى مصاف النخبة المشاركة في تسيير دواليب السلطة والمسك بزمامها عبر قنوات عديدة لعلّ أهمّها:

أ ـ النجاح المعرفي والعلمي.

---

(٥١) لا شكّ أنّ الباحث هنا متأثر في مرجعيته المصطلحية بالجهاز المفاهيمي لبيار بورديو في إنتاجاته السوسيولوجية.

(٥٢) *Class and Class Conflict in an Industrial Society*, Translated, Revised and Expanded by Ralf Dahrendorf (London: Routledge and Kegan Paul, 1959), p. 178.

(٥٣) Lewis A. Coser, *Men of Ideas; a Sociologist's View* (New York: Free Press, 1965), p. 185.

(٥٤) Charles Wright Mills, *Power Politics and People* (New York: Ballantine, 1939), p. 605.

(٥٥) Samir Khalaf, «La Crise de croissance des intellectuels arabes,» *Diogène*, no. 54 (avril-juin 1966), pp. 66-91.

ب ـ الالتزام والتحالف السياسي.

ج ـ الوظيفة الإدارية والتقنوقراطية.

د ـ الطاقات الاجتماعية: رأس المال الاجتماعي.

وتندرج محاولة المفكّر المغربي عبد الله العروي ضمن هذا السياق، إذ تمحورت حول موضوع النخبة المفكّرة، وذلك عبر المزج بين البعديْن التاريخي والسوسيولوجي، وبناء عليه سوف يتساءل عن علاقة المثقف العربي بالماضي واللغة والثقافة (الموروث المجتمعي) من زاوية ما يمكن أن تعطيه لخطابه من وزن ولفعله من صلابة[٥٦]. وهذا الهدف لا يمكن أن يتحقق لمثقّف العالم الثالث إلا إذا رفض كلّ الماركسيات «المولودة» خارج حقل البحث. وفي هذه الحال تتوافر له الفرصة لخلق ماركسيّته الخاصّة المنبثقة عن الواقع المدروس ذاته.

وتكمن أزمة المثقّف العربي بحسب العروي في تغييب التاريخانية (أي البعد التاريخي) إذ انقسم المثقّفون العرب إلى تيّارين متعارضين:

ـ تيّار الأكثرية الذي يتأسس على التقليدية (السلفية).

ـ تيّار الأقلية الذي يندفع نحو الانتقائية الفجّة (Eclectisme).

فالتيّار **الأول** يعمّق التأخر التاريخي لدولة الاستقلال، أما التيّار **الثاني** فإنه يبالغ في الانفتاح على كل التيارات من دون مراعاة لخصوصية كل تجربة. لذلك يطرح العروي بديلاً عن هذين التيّارين يتمثل في الفكر التاريخي الذي يخلّص الفرد من الأوهام ويعطي الفعل منطقاً قائماً، وذلك عبر إعادة صياغة الماركسية صياغة تأخذ بعين الاعتبار ظروف بلدانهم التاريخية واختلافها الثقافي مع المرجع الأصلي للماركسية الذي لا مهرب منه أمام هؤلاء المثقّفين، فيقول عنهم: «محكوم عليهم بأن يجدوا ماركس في طريقهم...» وعليهم أن يميّزوا بين الماركسية المقنّعة المبسّطة والمختزلة وبين الماركسية الموضوعية[٥٧] القادرة على توجيههم ومساعدتهم منهجياً في تحليل واقعهم وفهمه علمياً.

وانطلاقاً من الزاوية السابقة في مقاربة «أزمة المثقّفين العرب» ينتهي العروي إلى أن السياسة الثقافية للدولة الوطنية المهيمن عليها من طرف البرجوازية الصغرى أنتجت نوعاً من الاغتراب العروبي لأنها برجوازية تعتقد في الأيديولوجيا

---

(٥٦) Laroui, *La Crise des intellectuels arabes: Traditionalisme ou historicismé*.

(٥٧) المصدر نفسه.

التكنولوجية، وهي برجوازية ذات مكانة ريادية رغم افتقارها إلى السلطة وإلى تفوّق اقتصادي أو قوّة عسكرية.

وتمثّل هذه البرجوازية الصغرى الأغلبية العظمى من السكّان الحضريين، تقليديين كانوا أم عصريين.

وفي هذا الإطار السياسي المتميّز بهيمنة البرجوازية الصغرى يبرز السؤال حول الوسائل التي يمكن أن توظّفها نخبة فكرية ما في «فعلها» وهذه «الوظيفة» التي تضطلع بها النخبة الفكرية تقتضي منها أن تكون نخبة مثقّفة، تقدمية وواعية بالقفزات النوعية التي تعرفها الإنسانية، إضافة إلى ضرورة وعيها بأنها تعيش داخل مجتمع متخلّف(٥٨).

ويأتي موقف العروي هذا كردّ فعلٍ على ما تميّزت به نخب بلاده (المغرب الأقصى) من عجز سياسي وسلبية وعقم ثقافي منذ عشر سنوات (٥٩)، لذا لا يمكن فهم المجتمع وتحليل وضعه إلا بتكامل جهود ثلاثة أطراف هم:

١ ـ الإكليرك: رجل الدين ممثل العقيدة الدينية.

٢ ـ السيّاسي: ممثل عملية التنظيم السياسي.

٣ ـ نصير التكنولوجيا (Technophile): ممثّل ومنجز الأنشطة العلمية والتقنية.

وكل هذه الأطراف ـ كما يرى العروي ـ مسؤولة عن تأخر المجتمع العربي: فالإكليرك لا يزال متمسّكاً بالتقاليد البالية التي عفا عليها الدّهر، بالإصرار على مقابلة شرق/ غرب كثنائية متناقضة؛ أمّا السياسي المحتل لمكانة الإكليرك فهو يعتقد أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان ويمكن أن يتماشى مع أي نظام. وليس الاستبداد من الإسلام؛ أمّا نصير التكنولوجيا فإنه يعتقد أنه بالإمكان التوصّل إلى تحقيق التنمية عبر العمل والتصنيع.

وتمثّل هذه الأصناف الثلاثة لحظات ثلاث متتالية في تطور الوعي العربي. وانطلاقاً ممّا سبق يمكن الإقرار في إطار السياق التحليلي للعروي بأن العامل السياسي لا يحتل الأولوية في تفسير التغييرات الحاصلة، لأنه ليس إلا سمة من سمات حقيقة أكثر تعقيداً. لكن كل صنف من الأصناف السابقة للوعي يرتبط بشكل من النخبة.

---

(٥٨) هذا التحديد لهوية النخبة الفكرية ووظائفها عند عبد الله العروي يتساوق مع هوية ووظائف النخبة السياسية عند السوسيولوجيين التونسيين كما سنرى في ما يلي من التحليل.

(٥٩) Abdallah Laroui, *L'Idéologie arabe contemporaine*, préface de Maxime Rodinson, fondations (Paris: F. Maspero, 1967), p. 3.

ثالثاً: النخبة في السياق السوسيولوجي التونسي من المحاولة العربية إلى المحاولة التونسية

ـ المقاربات النخبوية في إطار تجربة البناء الوطني

لئن ركّز السياق السوسيولوجي العربي المعاصر على السعي إلى تبيّن تطور مسار العلاقة التي ربطت السلطة السياسية القائمة بمؤسسات المجتمع عامة، مع حضور مميّز للهاجس السياسي كعامل حاسم في تحديد هوية المثقف ودوره ومكانته كفاعل داخل حقل لا يفصل فيه بين الوظيفةُ الفكرية للمثقف ووظيفته التسييرية من أجل تحقيق الرّهانات النضالية متمثلة في الاستقلال ثم التنمية، فإنها مع ذلك تبقى محاولات أسيرة خطّيْ اتجاه عامّيْنْ ومتعارضيْنْ يحدّد **أوّلهما** النخبة السياسية انطلاقاً ممّا يجب أن يكون عليه دورها النموذجي الذي تكون قادرة على أن تلعبه داخل المجتمع (الرهانات النضالية)، أما **ثانيهما** فيحدّدها انطلاقاً من فعلها الحالي أي مما هو كائن عبر النظر في ما هي بصدد إنجازه من أجل صنع حاضر الأمة ومستقبلها.

وتدخل ضمن هذين الخطّين متغيّرات فرعية مفسّرة عديدة، إذ تتداخل المنظومة الأيديولوجية السياسية مع المنظومة المعرفية لتتقاطع معهما المنظومة «المجتمعية»، ونعني بذلك تحديداً الانحدار الاجتماعي لأفراد النخبة وأثره في مستوى كوْنه عاملاً مساعداً أو معرقلاً في احتلال الموقع وأداء الدور. فنحن رأينا آنفاً أن أنور عبد الملك المفكّر المصري المعاصر حدّد للنخبة المصرية دوراً نموذجياً (ما يجب أن يكون) مقارنة بدورها الواقعي القائم (ما هو كائن)؛ أما عبد الله العروي المغربي وإيليا حريق اللبناني فقد سعى كل من ناحيته إلى دراسة النخبة السياسية لبلاده والدّور الذي تنجزه واقعياً من أجل امتلاك السلطة وممارستها من حيث هي أداء سياسي، إلا أن **الأول** أعار عامل التكوين الأيديولوجي السياسي أهمية جوهرية، إذ إن هذا الفعل الذي تمارسه النخبة السياسية مرتبط بطبيعة التكوين الأيديولوجي الذي حصلت عليه خلال نشأتها، أما **الثاني** (حريق) فقد أعار عامل التكوين الفكري الثقافي الأهميّة المركزية باعتباره العامل الحاسم في تحديد طبيعة هذا الفعل السياسي.

وها هو محمد العزيز الحبابي المفكّر المغربي يركّز على قدرات الفرد وكفاءته في ممارسة الفعل السياسي (الأداء) وأهمية ذلك في مسار امتلاك السلطة بعيداً عن عوامل النسب أو الدين أو العِرض.

لكن الجامعي أمحمد صبّور سوف يكون أكثر وضوحاً في تأكيد تداخل عوامل عديدة لتحديد دور المثقف. فإضافة إلى «رأس المال الثقافي» و«رأس المال الرّمزي»

عامة (المهابة، المحترمية، الانتماء الطبقي، الانتماء الجهوي) يحضر رأس المال السياسي (الالتزام، التعبئة، التوجه الأيديولوجي)، في تحديد نجاعة الأداء السياسي لهذا المثقف. فالجامعي محور دراسة صبّور ينتقل من موقع المثقف ذي الدور المعرفي البحت، إلى موقع الفاعل السياسي في عملية تسيير دواليب السلطة عبر القنوات التي تعرضنا لها خلال محاولتنا سابقاً تعريف مفهوم النخبة، ونستحضرها لاحقاً في محاولتنا تحديد مفهوم الحراك الاجتماعي(٦٠).

وإجمالاً يمكن القول إن هذه المحاولة العربية سوف تتقاطع فيها عوامل ثلاثة محدّدة هي: العامل الفكري الثقافي متجلياً التكوين العلمي؛ والعامل السياسي المتمثل في التكوين السياسي والنشأة الأيديولوجية للمثقف؛ والعامل المجتمعي المتجسد في رأس المال الاجتماعي الرمزي.

وهي محاولة نجد لها صدىً لدى عديد من الباحثين المهتمين بالتجربة ممّن تطارحوا مسألة الأداء السياسي لنخبة البناء الوطني. وهي محاولات تصنيفية متنوعة أنجزها سوسيولوجيون اهتمّوا لمسار تطور هذه التجربة من حيث نشأة النخب السياسية التونسية ودورها، لعلّ أهم هذه المحاولات تلك التي أنجزها س. هـ. موور (C.H Moore) وعبد الباقي الهرماسي ول. س. براون (L. C. Brown)(٦١) وليليا بن سالم وعبد القادر الزغل.

فلقد انطلق مور عند دراسته لمسار تطور الفعل السياسي لدى النخب التونسية من مرتكز نظري قوامه أن الوعي الوطني الذي تحمله النخب السياسية الفاعلة في الحاضر أو التي كانت فاعلة في مرحلة سابقة، أو التي تتهيّأ للفعل مرتبط بطبيعة الديناميكية المتغيرة للمجتمع. مما يجعل لكل شكل من أشكال الوعي نموذجاً لنخبة سياسية بما هي فاعل في الساحة السياسية، وبالتالي تتأسس مرحلة جديدة في النضال ضد الوجود الاستعماري. فكل شكل من الوعي الذي يحمله فاعل سياسي ما (نخبة)، يعكس شكلاً من أشكال الفعل النضالي، وبالتالي يحيل إلى مرحلة سياسية في النضال مغايرة لما سبقها. ومن هنا أمكن ل مور أن يتبيّن ثلاث مراحل مرّت بها التجربة النضالية في تونس، أي ثلاثة **أشكال من الوعي الوطني**، أي ثلاثة أصناف للنخب:

---

(٦٠) انظر الفصل ٢ من هذا الكتاب.

(٦١) لا بدّ من التأكيد هنا أن المستند الأساسي في عرض المساهمات الثلاث المذكورة لكل من موور (Moore) والهرماسي وبراون (Brown) هي الدراسة المهمة والمعمّقة لأستاذة العلوم السياسية أسماء لعريف. انظر: Asma Larif-Béatrix, *Edification étatique et environnement culturel: Le Personnel politico-administratif dans la Tunisie contemporaine*, observatoire des sociétés (Paris: Publisud; [Alger]: O.P.U., 1988), pp. 123-129.

١ ـ **المرحلة الأولى**: مرحلة التمثل الليبرالي.

شكل الوعي الوطني، الانفتاح على قيم الحضارة الغربية: الليبرالية هي التوجه الأيديولوجي الكفيل بتجاوز الوضع المتأزم وذلك عبر مسايرة مقتضيات العصر ومستجداته.

نموذج النخبة الممثلة للمرحلة، حركة «الشباب التونسي» احتذاء بنموذج «شباب تركيا».

٢ ـ **المرحلة الثانية**: مرحلة المناهضة التقليدية للوجود الاستعماري عبر الخيار الإصلاحي.

شكل الوعي الوطني، الاستناد إلى مبادئ الدستورية الليبرالية وعملية الإصلاح من أجل إرساء هذه المبادئ التي لا مناص منها لأي تجربة إصلاحية.

نموذج النخبة الممثلة للمرحلة، نخبة متعلّمة منفصلة تماماً، أو تكاد، عن اهتمامات الواقع اليومي ومقتضياته: توجّه جسّده أنصار الحزب الحر الدستوري التونسي للشيخ الثعالبي(عام ١٩٢٠).

٣ ـ **المرحلة الثالثة**: مرحلة المناهضة الراديكالية للوجود الاستعماري.

شكل الوعي الوطني، إرساء معالم فعل نضالي يكون أكثر تجذراً داخل أوساط العامة من الناس، أي إرساء فعل أكثر جماهيرية عبر تشريك مختلف الفئات الاجتماعية مهما كانت انحداراتها الاجتماعية في الفعل النضالي.

نموذج النخبة الممثلة للمرحلة، الحزب الدستوري الجديد وخاصة أنصاره من الشباب المتعلمين الجدد (عام ١٩٣٤) الذين اختاروا عن وعي الالتصاق بواقع الجماهير وملامسة اهتماماتهم.

وبحسب موور فإن تتالي هذه المراحل في خط تطور الفعل السياسي والوعي النضالي للتجربة التونسية، قد حكمه منطق التوالد تبعاً لقوانين التطور والتجاوز ذاتها التي تحكم الفكر الإنساني، فليست المرحلة الثالثة على سبيل المثال بشكل وعيها السائد ونموذج نخبتها الممثلة إلا إفرازاً لمرحلة سابقة سادها شكل من الوعي الوطني حملت لواءه نخبة ذات ثقافة معينة وانحدار اجتماعي متميّز (لا بالمعنى المعياري)[٦٢].

ويرى موور أن هذا التسلسل القائم على التوالد الذي حكم مسار تطور التجربة

---

(٦٢) Clement Henry Moore, *Politics in North Africa: Algeria, Morocco, and Tunisia*, Little Brown Series in Comparative Politics. A Country Study (Boston, MA: Little, Brown, 1970), pp. 34-48.

السياسية التونسية، قد أسبغ على نخبها مزيداً من التجانس والتلاحم، فكأننا بالوعي السياسي لا يتطور إلا ببروز شكل جديد له، أي ببروز نموذج نخبوي جديد قادر على تجاوز النموذج السابق **أولاً**، وعلى احتواء قوى الفعل داخل الساحة السياسية التونسية **ثانياً**، وبالتالي امتلاك دواعي شرعية وجوده المتجلّية في الفعل الذي ينجزه وطبيعة التحالفات التي يقيمها والاستراتيجيات التي يرسمها.

صحيح أن هذا النموذج التفسيري الذي أقامه موور تحكمه متانة داخلية من حيث هو تحليل نظري مجرد، لكن مع ذلك ألا يمكن القول بأن هذا الطابع النظري المجرّد لهذا النموذج التفسيري قام أساساً على تطويع الواقع لمقتضيات التفسير النظري المجرّد عوضاً عن تطويع النظري لمقتضيات الواقع بعد دراسة عينية لهذا الواقع ذاته؟ ألا يمكن القول بأن هذا النموذج التفسيري بحكم تجريديته قد جانب الواقع في بعض خصائصه وآلياته، فأين دور المجتمع من حيث هو فاعل؟ وهل استحضر دور المستعمر كفاعل مضادّ بإستراتيجياته المرسومة؟

جاءت محاولة الهرماسي حاملة محاولات في الإجابة عن الأسئلة السابقة وغيرها من الأسئلة التي تطرحها محاولة موور التفسيرية. فلقد انطلق الهرماسي من قاعدة نظرية عمادها تنزيل هذه الأنماط من الوعي ضمن السياق السياسي الذي برزت فيه، وذلك بالرّبط بين تجانس النخبة وتجانس المجتمع ومركزة الدولة وطبيعة الاستعمار[٦٣]، فبالنسبة إلى الهرماسي تتحدّد توجهات النخبة السياسية من خلال الآفاق الأيديولوجية التي ترفعها والتي تجد في التنظيمات السياسية المستحدثة الأداة التي تسمح بتجسيد هذه الشعارات، والتي تحمل لواءها، باعتبارها توجهات أيديولوجية، نماذجُ نخبويةٌ مختلفة.

وبناء عليه سيتبين الهرماسي ثلاثة توجهات أيديولوجية ممثلة لثلاثة أصناف من النخب هي كالتالي:

١ ـ **توجّه قوماني سكريبتورالي** (كتابي)[٦٤] يحمل لواءه نموذج «العالم» بالمعنى الكلاسيكي، أي نموذج المثقف المتعلم تقليدياً المتمسك بالمنطلقات الدينية التقليدية، والمنحدر كذلك على المستوى الاجتماعي من بنية حضرية أساساً.

---

(٦٣) Abdelbaki Hermassi, *Etat et société au Maghreb: Etude comparative*, préf. de Maxime Rodinson (Paris: Editions Anthropos, 1975), pp. 104-110.

(٦٤) ينعت هذا التوجه بالسكريبتورالي اعتباراً لأنه يربط الخاصية الوطنية بالعادات والتجديد ومزايا الماضي الإسلامي وهو التوجه المميز لمرحلة النهضة المغربية متمثلة في حركة العلماء الجزائريين وحركة العلماء التونسيين (الدستور).

ولعلّ التعبير التنظيمي لهذا التوجه الأيديولوجي وجد بحسب الهرماسي مؤسسياً في هيكل الدستور القديم الذي حمل لواء مبادئه نموذج المثقف السكريبتورالي الذي فهم الوطنية فهماً متميّزاً بمحدوديته امتداداً في المكان والزمان.

٢ ـ **توجه عصراني ليبرالي**، يحمل لواءه نموذج المثقف الذي تعلم في الجامعات الغربية عامة والفرنسية على وجه الخصوص واستلهم المنطلقات النظرية لأيديولوجيته من مبادئ الثورة الغربية التي تمثّل تجربة حديثة ذات بعد مرجعي.

ولكن أهم ما ميّز هذا التوجه الأيديولوجي هو عموميته أي الطابع العام لمنطلقاته النظرية، ما جعلها قابلة للتأويل على أوجه عدة قد تكون متغايرة أحياناً. هذه العمومية جرّت أساساً إلى توزّع هذا التوجه بين شريحتين اجتماعيتين:

شريحة **أولى**، اختارت الانفصال عن الجماهير واهتماماتها اليومية متعالية بنخبويتها التي تسببت في حالة من العزل حصرت فيها نفسها، فهي قد اختارت شعار القانونية أيديولوجياً خلال مسار فعلها النضالي، مستلهمة نموذجها في الحكم من «الديمقراطيات الغربية» لكن لم تسمح لها لا شكلانيتها ولا علويتها ولا الضغط الاستعماري جميعاً، بتجسيد هذا المشروع «التحديثي الوافد».

شريحة **ثانية**، يمكن القول تبعاً للعبارة الغرامشيّة إنها أكثر عضوية من سابقتها، وقد قامت على أنقاض الخيبة التي منيت بها الشريحة الأولى إزاء القانونية باعتبارها خياراً أيديولوجياً، أي أسلوباً في النضال السياسي نظراً لما جرّته هذه القانونية من عزل وإقصاء لهذه النخب، فكان من المنطقي تباعاً أن تختار هذه الأخيرة (أعني النخب البديلة) التعبئة الجماهيرية القاعدية على أنها أسلوب نضالي يتميّز بطابعه الشعبوي (Populiste) وسيجسّد هذا التوجه الجديد الحبيب بورقيبة وجماعة الدستور الجديد الذين سعوا إلى التوفيق بين مبادئ النخبوية باعتبار أنها ممارسة علويّة، ومبادئ الشعبوية من حيث هي اهتمامات تُعْنَى بمصالح القاعدة الشعبية الواسعة في مشاغلها اليومية.

٣ ـ **توجه راديكالي ذو تقليد عمّالي**، هو توجه انطلق أساساً من فكرة الإصلاح ابتداءً من البنى السفلية. وهو في هذا بالذات يتفق مع التوجه السابق، إذ إنه توجه يعتبر أن الفعل النضالي لا يكون إلا استجابة لتطلعات ورغبات الجماهير الواسعة من دون استثناء، فهو فعل لا يكون إلا بهذه الجماهير ومن أجلها.

ولقد وجد هذا التوجه تعبيراته الأولى مع الزعماء النقابيين الأوائل منذ محمد علي الحامي والطاهر الحداد وفرحات حشاد وصولاً إلى أحمد بن صالح والحبيب عاشور وغيرهم. هذه التوجهات الثلاثة التي انتهى إليها الهرماسي إنما هي نتاج

لمنطلق نظري في التحليل، يتمثل في مقولة الدّولة ـ الأمة التي يحكمها سياق سياسي مفارق، إذ إنه سياق موزّع بين مظاهر التقليدية من ناحية، وتطلعات التحديث من ناحية أخرى، مما يجعل أنماط الوعي الذي تحمله النخب الفاعلة فيه تتوزّع بين التوجهات الأيديولوجية المختلفة المذكورة آنفاً[٦٥].

وبناءً على ذلك سوف يقارب الهرماسي الدولة في مستوى «إطارها الأيديولوجي وشكلها المؤسساتي الذي تجسدت فيه»[٦٦] باعتبار أن النمط الدولوي التونسي لما بعد الاستعمار رام الانصهار بين الدولة والمجتمع وتأسس على محاور العقلنة، و العلمنة المركزة التي رفعت لواءها نخب البناء الوطني، هذه الأخيرة التي عارضت كل أشكال الولاء الجهوي أو القبلي، مثلما خالفت أيضاً أنصار الولاءات الإسلامية والعروبية. وهو ما يدعو ـ كما يرى الهرماسي ـ إلى ضرورة البحث في الخلفيات الاجتماعية والجهوية للنخب الجديدة الحاكمة(الممارِسة) في علاقتها بالزعيم الذي يمثل «إمام العصور الحديثة» كما سمّاه ج. بيرك (J. Berque).

انطلاقاً من هذه الخلفية النظرية، لن يدرس الباحث النسق السياسي التونسي استناداً إلى مرتكزاته النظرية المجرّدة، أعني الدستور، والقوانين، والتشريعات، والشعارات... بل إنه اختار دراسة الخصائص العامة لهذا النسق انطلاقاً من تجسيماتها على أرض الواقع في مستوى:

ـ علاقة الحزب الحاكم أي القيادة بالمؤسسة التشريعية.

ـ الخلفية الجهوية للأفراد الفاعلين.

ـ التمثيل السياسي للمدن والأرياف وما بين المناطق: الساحل، العاصمة، الداخل خاصة.

ـ الخلفية الاجتماعية المهنية للنواب: حيث تم «ترويض» البرلمان من طرف الموظّفين.

ولقد تبين للباحث ـ وهو يدرس تطور علاقة الدولة بالمجتمع ـ مرور هذه العلاقة بمرحلتين أساسيتين اعتباراً لاختلافهما في الخصائص المؤسسة لعملية البناء الوطني ذات الاتجاه النخبوي التحديثي:

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٦٦) محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٩.

ـ مرحلة ما قبل السبعينيات، مرحلة «تعاضدية» حكمتها نخبة ذات انحدارات اجتماعية متنوّعة وبرامج بسيطة، وأهداف تقتصر على مجرد بناء الدولة واقتسام مكتسبات الاستقلال و«تحديث» هياكل المجتمع.

ـ مرحلة ما بعد سنة ١٩٧٠، وتنعت بالانفتاحية، تميزت بصعود نمط نخبوي جديد متمثل في التكنوقراط الذي تغْلِبُ على اهتماماته المرامي الاقتصادية الفنية على حساب الاهتمامات الأيديولوجية. أما من حيث الانحدارات الاجتماعية فقد حل أبناء الساحل محل أبناء العاصمة، والمؤشر الذي اعتمده الباحث في ذلك نتائج الانتخابات التشريعية[٦٧]. وبذلك يكون الهرماسي قد ركّز بالضبط على ذلك المجال الذي تتمفصل فيه الدولة مع المجتمع لأنه لا مجال لديه تقريباً إلى فهم «السياسي» بعيداً عن «الاجتماعي»، وهو ما سمح له بتبين مخلفات كل اختيار، سواء في مستوى مسار بناء النموذج الدّولوي، أو في مستوى علاقة المجتمع بالدولة[٦٨]. إلا أن ل. س. براون سيختار الانطلاق من أُسٍّ نظريّ مغاير يتمثل في تطور مسار الحداثة الذي تجسّد في أربع مراحل بحسب رأيه:

١ ـ **مرحلة التكوّن**، هي المرحلة التي سعت خلالها النخب الفاعلة إلى إرساء دعائم حداثة لم تكن مألوفة من قبل، بكل ما تبع هذه المحاولة من حالات اضطراب وفوضى التي تبقى استتباعاً منطقياً لكل محاولة في إرساء أي نمط جديد داخل منظومة اجتماعية تقليدية.

٢ ـ **مرحلة تقليد المستعمر**، هي بنوع من التجوّز تأكيد للمقولة الخلدونية الزاعمة بأن «المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب»، لكنه اقتداء يرمي إلى إثبات كفاءة السكان الأصليين في السير على منوال المستعمر بممارسة فعل سياسي «حديث»، وتبنّي مقولات أيديولوجية ونظرية سعى البعض إلى إثبات عدم تعارضها مع المقولات الإسلامية الأساسية. هذا الاختيار القائم على محاولة التّفاعل مع الواقع واستيعابه، إنّما يرمي أساساً إلى إثبات شرعية حق هؤلاء السكان في المشاركة في الفعل السياسي في ظل السلطة الاستعمارية، إلا أن نخب هذه المرحلة بقيت تراوح في وجودها بين خطر التماهي مع الوجود الاستعماري، وبين الحفاظ على الهوية الخاصّة بغرض استقطاب الجماهير وتعبئتهم.

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٦٨) انظر الفصل ٤ من هذا الكتاب.

٣ ـ **مرحلة تأسيس الحزب الجماهيري**، وهي المرحلة التي ستتجذّر فيها جماهيرية النخب الفاعلة آنذاك عبر إقامة المصالحة الأيديولوجية مع الجماهير من أجل إكساب هذا الفعل «النخبوي» مزيداً من الشرعية الجماهيرية، لاتخاذه رهان استقطاب حتى وإن كان ذلك على حساب سلميّة الفعل النضالي الذي اختارته هذه النخب بغية التّغيير والتحول بهذا الفعل من الطابع الإصلاحي إلى طابع تغييري: طرد المستعمر.

وسيجد هذا التوجه تعبيره التنظيمي في الحزب الجماهيري الميّال إلى ممارسة فعل نضالي أكثر «ثورية»، يرمى إلى الحفاظ على الهوية الوطنية المعرّضة للاحتواء والتلاشي إضافة إلى رفض كل أشكال التغيير الاستعماري.

٤ ـ **مرحلة نهاية الوضع الاستعماري**، لقد تسبب رد الفعل ضد الوجود الاستعماري من خلال التحالف بين النخب السياسية الفاعلة والجماهير في حالات فوضى واضطراب، كما رأينا في المرحلة السابقة. لكنها فوضى ستجد نهايتها خلال هذه المرحلة اعتباراً إلى تصفية الوجود المادي للاستعمار. لذلك سيتوجه الفعل النضالي نحو معركة البناء، من «الجهاد الأصغر نحو الجهاد الأكبر». لكن أهم ما يميّز هذا الفعل النضالي الجديد أنه وجد نفسه بين خياريْن أساسييْن:

إما إجراء المعركة عبر تسخير كل القوى وتعبئتها على اختلاف توجهاتها محافظة كانت أم تقدمية، من أجل إرساء دعائم الاستقلال والبناء الوطني بعيداً عن الاختلافات الأيديولوجية التي «تُقْصِي» و«تُذْهب ريح الأمة».

أو إقامة جبهة وطنية قادرة على احتواء مختلف التوجهات الأيديولوجية خدمة لمشروع الاستقلال والتحديث بعيداً عن معاني الإقصاء، بل في ظل التّنوع وحق الاختلاف تحت راية وطنية واحدة.

ولكن ذلك لا يكون ممكناً إلا متى نجح روّاد هذا التوجه في ملاءمة الأفكار الجديدة الوافدة مع الثقافة المحلية الأصيلة والأهلية، ملاءمة ترمي إلى حمايتها من خطر الاستهداف.

وعملية الاستيعاب والملاءمة هذه لا يمكن أن تتمّ بسرعة، بل إن حضور العامل الزمني مهم لها، إذ لا بد من توافر المدة الزمانية الكفيلة باستيعاب هذه الأفكار الجديدة وحسن تمثّلها، سواء من قبل النخب الفاعلة أو حتى من قبل القسم الأكبر من القاعدة الشعبية، وهذا ما يُسبغ على معركة البناء الوطني البعد

الثقافي إضافة إلى بعدها السياسي، وفي ذلك يكْمُن التحدي الأصعب[٦٩].

وإذا كان تاريخ التجربة النضالية التونسية قد أكد لنا بأن المجتمع التونسي هو واحد من المجتمعات المستعمرة الأكثر انفتاحاً وقابلية للتحديث، فإن هذا يسمح لنا بالإقرار بأن النموذج التفسيري الذي بناه براون يعد النموذج الأكثر انطباقاً على التجربة التونسية التي سعت من خلال فعلها النضالي إلى ضمان الحياة، أي إلى حماية وجودها من خطر الاندثار أو الاحتواء أولاً، ثم إلى إرساء معالم الدولة الوطنية العصرية. وهي في خلال كل ذلك لا تقتصر على استحضار العامل السياسي (المستوى السياسي للصراع)، بل إن هذا العامل يتمفصل مع نظيره الثقافي.

أما الهرماسي فقد انطلق خلال نموذجه التفسيري من رفض التسليم بثنائية أصالة/ معاصرة على اعتبار أن هذه الثنائية لا تخلو من خلفيات أيديولوجية ترمي إلى التسليم بمركزية الثقافة الأوروبية، إذ إن مفهوم الحداثة لم ينفصل في تاريخ تشكله عن مفهوم التطورية، القائل بأن المجتمع الصناعي الحديث الأكثر نموّاً قد قدّم للبلدان الأقل نموّاً صورة عن مستقبلها، «وليس لها لكي تخرج من وضع التخلّف الذي تعيشه إلا أن تسير على منوالها».

إذاً، تغدو هذه الثنائية معيبة ومنقوصة عند الهرماسي، فهي التي أعطت مفهوم الحداثة بعداً مركزياً أوروبياً، وجعلته يقترن بمعاني حافة سلبية، مما يدفع إلى التخلي عنها على أنها ثنائية ثقافية مفسِّرة وبالتالي دفع الهرماسي إلى بناء نموذجه التفسيري على نمط العلاقة دولة/ مجتمع. لكن السؤال المطروح في هذا المضمار هو ألا يكون الهرماسي بتخلّيه هذا قد أهمل البعد الثقافي في تحليله النظام السياسي التونسي. لقد أكد الهرماسي على سبيل المثال أن الانتقال من الدستورية الليبرالية إلى الحداثة الليبرالية إنما كان فقط نتاجاً لفشل الأولى في تعبئة الجماهير، نظراً لحالة العزل السياسي الذي تعيشه نخب هذه المرحلة تحت ضغط المستعمر، وبخاصة أنها لم تركز على ضرورة التحالف مع الجماهير باعتباره خياراً استراتيجياً أو حتى تكتيكياً. هذا من ناحية أولى، كما يجب من ناحية أخرى أن نستحضر، ونحن نفسّر هذا التحول، أن الخطاب الثقافي الذي رفعه بورقيبة ورفاقه آنذاك هو خطاب أكثر تعبيراً عن طموحات الجماهير الواسعة واستجابة لها، ممّا سيجعل ولاء هذه الأخيرة لقيادتها ولاء غير مشروط سُجّل في إطاره غضُّها النظرَ عن علمانيته وقطريته (التّوْنسة)، ولو

(٦٩) Leon Carl Brown, «Stage in the Process of Change in Tunisia,» in: Charles A. Micaud, Leon Carl Brown and Clement Henry Moore, *Tunisia: The Politics of Modernization* (New York: F. A. Praeger, 1964), pp. 2-64.

ولاء مؤقتاً في انتظار لحظة انفجار الخلاف البورقيبي اليوسفي بين وطنيين (قطريين) وعروبيين (قوميين)، غداة الإعلان عن الاستقلال الداخلي. فهو لم يكن مجرد خلاف سطحي بين خياريْن مؤقتيْن، بل إنه صراع استمد حِدّته من طول مدة إخفائه كما استمد عمقه مما يمكن أن يكون عليه تعارض بين مشروعيْن مجتمعييْن يختلفان في مستوى المرجعية الثقافية، أي أرضية الانطلاق.

كما يتأكد البعد الثقافي لمشروع النضال الوطني من خلال تتبع المسار النضالي للدستور الجديد، حيث يتبيّن لنا أن هذا المسار لم يكن ـ على المستوى الثقافي ـ بمنأى عن التّيارات الثقافية والسياسية السائدة آنذاك، والتي كانت تستحضر وهي تناضل ضد الاستعمار:

- مبدأ عدم الفصل بين البعد العربي لهذا الكيان (الأمة) والبعد الإسلامي له.

- مبدأ عدم الفصل بين مفهوم الأمة بالمعنى الواسع ومفهوم الوطن بما هو انتماء سياسي، وبالتالي عدم الفصل، بل السعي إلى التوفيق بين مقتضيات الأصالة ومتطلبات الحداثة.

- عدم الفصل بين ما يقتضيه الفعل السياسي داخل ساحة سياسية تشهد تغييرات هيكلية على مختلف الصُّعُد، وما تتطلع إليه جماهير عريضة ذات جذور ثقافية خصوصية.

أمّا موور فقد اختار الانطلاق من مقولة النمّو السياسي، القائمة على التسليم بأن كل مرحلة لا تبرز إلى الوجود إلا على أنقاض المرحلة السابقة بعد إقصائها لها استناداً إلى معيار العصرانية، فكلّما زادت درجة عصرانية النخبة الرّائدة للمرحلة الجديدة، زادت فعاليتها في إقصاء سابقتها وإرساء قدرتها على تحقيق الوظائف الأساسية لنظام سياسي ما، بالنّظر إلى المبدأ القائل بأن الوظائف الأساسية لنظام سياسي ما لا تتحقق إلا بوجود نخبة عصرانية قادرة على إنجازها.

لكنّ السؤال الذي يُطرح في هذا المضمار هو: ألا يكون موور قد طرح المسألة السياسية من زاوية تنموية بحتة؟ أي، ألا يكون مور قد جعل الفعل السياسي رهين التوجه الثقافي فقط، أي رهين التحديث، ممّا يجعل الفاعل السياسي لا يكون كذلك إلا إذا ما استوعب مقوّمات التحديث وأحسن تمثّلها بغضّ النظر عن أشكال التنشئة السياسية للنخب في السياق السياسي الذي وجدت فيه؟

يمكن القول بالنجاح مع براون في تجاوز هذا التقابل بين المنطلقات الثقافية للنموذج التفسيري ومنطلقاته السياسية. إذ إنه نجح فعلاً في تجاوز المقاربة الأحادية

الزاوية القائلة «إما بتفسير ما هو سياسي بما هو ثقافي فقط، أو تفسير ما هو سياسي بما هو سياسي فقط» رغم أن الفصل بينهما يعدّ تعسفاً على كليْهما، لذلك سوف يختار براون متابعة المعركة الصعبة بين التقليد والحداثة بالتركيز على مسار «نزع القداسة» داخل النسق الثقافي والسياسي التونسي، متجنباً الوقوع في عملية إطلاق الأحكام المعيارية على هذا المسار لا بالانتصار ولا بالفشل. فهو قد اختار مسار مقاربة مغاير وذلك عبر تتبّع سيرورة نشأة وتشكّل هذا التوجه الثقافي الذي تحمل لواءه النخب الجديدة في سياق علاقته بالمنظومة السياسية منذ مرحلة التكوّن والتشكّل إلى مرحلة الاكتمال والتجسيد عبر ما تنجزه من فعل سياسي يبغي مقاومة الوجود الاستعماري أو النضال ضد التخلف من أجل البناء الوطني تبعاً لنمط معيّن في علاقة النخب السياسية بالقاعدة الجماهيرية. فلا أحد يستطيع أن ينكر البصمات الواضحة لهذه الجماهير في نحت معالم التوجهات الثقافية والأيديولوجية للنخب المتزعّمة للفعل النضالي، بصمات متجلّية على سبيل المثال في معارضة هذه الجماهير للمشاريع الأكثر جرأة القائمة على الدعوة إلى إجراء ثورة كلية على البنى الثقافية أو في معارضتها لكل أشكال العلمنة «الفاضحة» المتعارضة مع مقومات الهوية الوطنية. لكن قولنا السابق يجب ألا يمنعنا من طرح السؤال حول درجة مساهمة هذه القاعدة الشعبية الممثّلة لمكوّن من مكونات المجتمع المدني في شدّ النخبة العصرانية إلى التوجه التقليدي ودفعها بالتالي إلى مراجعة بعض مواقفها العصرانية بحثاً عن الألفة والتأقلم بين طرفي المعادلة؟

وإذا ما انتقلنا من المحاولات التنظيرية عامة إلى المحاولات العينية المهتمة لتجربة البناء الوطني في تونس، نجد أن الباحثة ليليا بن سالم قد اهتمت منذ بداية تعاطيها مع التجربة التونسية بالإطارات وتحديداً بالإطارات الإدارية والاقتصادية أي بمَنْ كان ر. أرون (R. Aron) قد سمّاها الفئات المسيّرة.

وتندرج فرضيّتها المحورية كما تقول الباحثة نفسها ضمن متن نظري يستفيد في الآن نفسه من النظريات النخبوية والنظريات التنموية المهيمنة آنذاك داخل الدوائر العلمية والأوساط السياسية. وهي النظريات الموسومة بالحداثية لأن الإطار كما تفهمه الباحثة وتحدده هو «باعث التقدم ومحييه»، لتصبح النخبة بناء على ذلك حاملة مشروع تحديث المجتمع. لقد استهلّت السيدة بن سالم أعمالها في إطار أطروحتها للمرحلة الثالثة في علم الاجتماع ببحث موضوع التنمية ومشكل إطارات القطاع الاقتصادي[٧٠]،

(٧٠) Lilia Ben Salem, «Développement et problèmes de cadres: Le Cas de la Tunisie: Un Exemple les cadres supérieurs de l'économie tunisienne,» *Les Cahiers du CERES*, no. 3 (juin 1976), série sociologique.

فحاولت تحديد مصطلح الإطار في الحقليْن الاقتصادي والسوسيولوجي المعاصريْن من حيث إنه مصطلح لا ينفصل عن معاني المسؤولية، السلطة بما هي نفوذ وقدرة على الفعل، سلطة في معناها الواسع: مهنية، سياسية، نقابية وحتى دينية... سلطة تكتسب بالنظر إلى التكوين المعرفي الذي حصل عليه الإطار، وهو التكوين الذي سيساهم في خلق مراتبية جديدة، ويحدّد من جديد الدور الذي سينجزه هذا الفاعل داخل المنظومة[٧١]، وهما موقع ودور قابلان لأن يُقارَنا بما كان عليه الحال مع الأب أو الجدّ، مما يؤدي إلى البحث في مسألة هي في عمقها سوسيولوجية، ونعني الحراك الاجتماعي، مسألة عُدّت لدى الباحثة قطب الرّحى وإحدى أهم غائيات تناولها السوسيولوجي.

وانطلاقاً مما سبق سوف تجد الباحثة نفسها تبحث في مسألة ديمقراطية التعليم لما لذلك من أثر في توفير حظوظ الصعود في سلم المراتبية الاجتماعية، إذ إن توفير حظوظ التعلّم وتوزيعها بشكل «عادل» إنما هي في عمقها توفير لحظوظ الصعود بشكل «عادل» و«عقلاني». لذلك مثلت ديمقراطية التعليم منطلقاً لتناول نشأة النخب السياسية والإدارية والاقتصادية التونسية. وتعني ديمقراطية التعليم لديها «أن لا يكون التعليم في مختلف مستوياته محتكراً من طرف نخب تنحدر من عائلات من دون غيرها لاعتبار من الاعتبارات من مثل الجاه، النسب أو الانتماء الجغرافي، بما هي عائلات موسرة، فيتمكن بالتالي أبناء الأوساط الأكثر فقراً من ولوج مجال التعليم العالي وجني ثماره»[٧٢].

ولكن هذه الديمقراطية كما سيتبين للسيدة بن سالم لا يمكن أن تتم بمعزل عن جملة من الاعتبارات الجوهرية التي يمكن تحديدها كالتالي:

ـ طبيعة تكوين هذه النخب: أي المضمون المعرفي الذي حصلت عليه ومدى تجاوب هذا المضمون مع مقولات الحداثة والعقلانية. لما لذلك من أثر على الخيارات التنموية خلال مرحلة البناء الوطني.

ـ طبيعة الانتماءات المراتبية للعائلات من برجوازية متنفّذة وبرجوازية صغرى وعائلات فقيرة... وأثر ذلك على عملية الحراك الاجتماعي التي ستشهدها البنية الاجتماعية والمراتبية لهذه العائلات بحكم ارتباط سببي قائم بينها وبين عملية

(٧١) Ibid., Introduction, p. II.

(٧٢) Lilia Ben Salem, «Démocratisation de l'enseignement en Tunisie: Essai d'analyse du milieu d'origine des étudiants tunisiens,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, vol. 6, no. 16 (mars 1969), pp. 81-135.

التحصيل العلمي وشكل توزيعه بين مختلف الفئات الاجتماعية، إذ سعت النخبة التونسية، في كل مرة حاولت فيها مواجهة صعوبات نشر التعليم، إلى توفير الفرص لأكبر عدد ممكن من التونسيين من ذوي الظروف المعاشية المتواضعة من أجل ولوج أهم ضمانات نجاح السياسة التنموية مثلما أنها مؤشر على هذا النجاح[٧٣].

ـ طبيعة الانتماءات السوسيومهنية للآباء وأثرها على حظوظ الأبناء في التحصيل العلمي وذلك ما بين أبناء العَمَلة والموظفين والمياومين (Les Journaliers)، وأبناء الأعراف والإطارات العليا، وتبعاً للقطاعات المهنية. فلقد انتهت من خلال بحثها في العيّنة المذكور مثلاً إلى أن أبناء المنتمين إلى القطاع الثالثي هم الأكثر حظاً في مواصلة تعليمهم العالي[٧٤]. كما انتبهت إلى أنّ ابن الإطار المتوسط (ذكراً أو أنثى) يتمتع فقط ب ١,٦ مرّة أقل في حظوظ ولوج الجامعة من ابن الإطار السامي. أما أبناء الموظفين فلهم ٤,٩ مرة أقل في الحظوظ نفسها، كذا أبناء الحرفيين ٥,٢ مرة أقل وأبناء العَمَلة ١٨ مرة أقل من ابن الإطار السامي[٧٥].

يبقى أن حظوظ أبناء ذوي الرواتب غير المنتظمة (المياومون، الفلاحون الصغار، العاطلون...) منخفضة جداً في ولوج الجامعة إذ تقل ب ٢٦ مرة عن أبناء الإطارات وذوي المهن الحرة في مواصلة تعليمهم العالي[٧٦].

ـ طبيعة الانحدار الجهوي أي الجغرافي لأفراد النخبة ما بين الريف والحضر **أولاً**، ثم ما بين الجهات(خاصة الوطن القبلي، الساحل، الجريد، الجنوب الشرقي) فلقد نبّهتنا الباحثة إلى أن حجم التجمعات السكنية يمثل عاملاً محدداً في تخريج إطارات النخبة ومساهمتها في الفعل السياسي. ومن هنا حدّدت نسبة الطلبة استناداً إلى عيّنتها طبعاً بحسب الولايات كوحدات إدارية، إذ ما بين سوسة وتونس وصفاقس من جهة، والقصرين: جندوبة وباجة من جهة أخرى، يبقى الفرق واضحاً في عدد الطلبة (سوسة ٢١,٥ في المئة، القصرين ٠,٩ في المئة)[٧٧].

لذلك ستمثل المجموعة الأولى من الولايات (تونس، سوسة، صفاقس) قطب «مراكمة» ثقافية قادر على إنتاج نخبته وإعادة إنتاجها تبعاً «لقانون التطوّر اللامتكافئ» و٧٠ في المئة من الإطارات خلال سنوات إجراء البحث هم أصيلو ولايات تونس

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٣٥.
(٧٤) المصدر نفسه، ص ١١٤.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ١١٥.
(٧٦) المصدر نفسه، ص ١١٦.
(٧٧) المصدر نفسه، ص ٨٩.

سوسة صفاقس[٧٨]، وهي الولايات التي سينحصر بينها التنافس في إنتاج الإطارات، وما عادت العاصمة المصدر الأساسي للنخب، أي إنها ما عادت مركز الإشعاع الثقافي الوحيد وذلك بعد انتشار مراكز التعليم (مدارس، معاهد وبخاصّة جامعات) ممّا سمح لهذه الولايات بمراكمة رأسمالها الثقافي وبالتالي نشر إطاراتها وتوزيعهم بين مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية والسياسية، التي احتلت موقع النخب المسيرة. ومن هنا ستنجح الباحثة في إثبات أن عملية الحراك الاجتماعي للنخب لا يمكن أن تنفصل في عمقها عن الانحدارات البيئية والاجتماعية للطلبة التونسيين، مما سيدفع بها منطقياً إلى الربط بين ظاهرة الحراك الاجتماعي للمجتمع التونسي وما عرفه المحيط العائلي (الاجتماعي) من تغييرات في مستوى الموقع، والدور، بكل ما انجرّ عن ذلك من إعادة توزيع للأدوار بين الفئات الاجتماعية، وبالتالي إعادة توزيع المواقع بينها، وبخاصة بفضل تحسّن المستوى التعليمي لأفراد العديد من العائلات بكل ما لذلك من آثار عليها باعتبارها رحِماً لتوليد إطارات المستقبل[٧٩].

والمتأمل في الدراسات التي أنجزتها هذه الباحثة يقف منهجياً على خط رابط يحكم تطورها، خط توجّهه فرضيّة محورية مفادها أن تونس ذات التجربة التنمويّة الغضّة إثر خروجها مؤخراً من ربقة الاستعمار، سوف تواجه هيكلياً صعوبات إدارية جمّة، لعلّ أجلاها نقص الإطارات المنجزة للعملية التنموية التحديثية، نقصٌ تفاقم خاصة إثر جلاء عدد هائل من طرف الموظّفين الفرنسيين للإدارة التونسية من دون إيجاد البديل القادر على تغطية النقص كمّاً ونوعاً. يضاف إلى ذلك مشكل سوء توزيع الإطارات المتوافرة آنذاك بين القطاع الإداري والمؤسسات الاقتصادية، وهو مشكل يعود في جذوره كما ترى الباحثة إلى دواع اجتماعية وقيميّة سائدة داخل أوساط المجتمع بفئاته المختلفة. وهذا ما يجعل عملية فهم ظاهرة الحراك الاجتماعي التي تحكم المجتمع التونسي المعاصر عملية ليست سهلة المنال، إذ تتداخل فيها متغيرات عدة[٨٠]، منها ما هو مشترك مع المجتمعات التي درست فيها الظاهرة ومعاييرها، ومنها ما هو مميّز للمجتمع التونسي المستقلّ حديثاً والذي يسعى لمواجهة الصعوبات التنموية العديدة بقيادة نخبة متنوعة المرجعيات إلى حد التقابل أحياناً، إذ منها:

ـ التي تكونت على مقاعد المعاهد والكليات الفرنسية.

ـ التي ترجع في تكوينها إلى المدرسة الصادقية حيث يتكامل التكوين العربي مع

---

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٧٩) Lilia Ben Salem, «Le Phénomène de mobilité sociale et ses incidences sur le milieu familial,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, no. 11 (octobre 1967), p. 40.

(٨٠) انظر الفصل ٢ من هذا الكتاب.

التكوين الفرنسي المستوْحَى في مناهجه ومضامينه من المعاهد الأوروبية لتتخرج إطارات ستقوم أساساً بدور الواسطة بين الإدارة الفرنسية والمواطن العربي (التونسي). أما الذين واصلوا تعليمهم من خرّيجي الصادقية بالكليات والمدارس الفرنسية سواء على كاهلهم وبمساعدة عائلاتهم أو بدعم من أعضاء الدستور القديم، فإنهم سيلعبون دوراً مميّزاً في الهيكلة الجديدة للحقل السياسي التونسي خلال مراحل، المطالبة بالاستقلال ثم مرحلة البناء الوطني.

ـ التي راهنت على التكوين الزيتوني سواء في شكله ومضمونه الكلاسيكي، أو مع المحاولات التجديدية من خلال مشاريع إصلاح التعليم الزيتوني.

هذه البنية الجديدة للنخب التونسية بمختلف خصائصها ومرجعياتها ثم انحداراتها، سوف تحدد في جانب كبير الخصائص البنيوية والمؤسسية للمجتمع التونسي المنشود لما بعد الاستقلال، وهي بنية مرتبطة بدوالّ تنظيمية تراتبيّة وبنيويّة عامة تؤشّر جميعها على نمط الأداء السياسي الذي اعتمدته خلال تولّيها مقاليد التسيير، نمط أداء تميّز أول ما تميّز برفع شعار التحديث بحثاً عن الجدوى، فمنذ مؤتمر قصر هلال[٨١]، تجسّدت هذه الرّغبة لدى نخبة جديدة منادية بذلك وهي نخبة تميزت بأنها:

ـ شابة من حيث تركيبتها العمرية.

ـ ذات تكوين مزدوج عربي متجذر وفرنسي منفتح على ما يقدمه الفكر الغربي بخاصة.

ـ ذات انحدارات اجتماعية وجغرافية متنوعة (ريف، حضر، شمال، جنوب...) بشكل سمح بالإقرار بأن برجوازية العاصمة تخلّت عن مكانها إلى مَن سمّاهم بيرك بـ «الحضر القرويين» إذ حلّ أبناء صغار الفلاحين والحرفيين محل أبناء العائلات الكبرى[٨٢]. هذه الرغبة في التحديث ستتواصل خلال مرحلة البناء الوطني وبالتحديد خلال مرحلة التعاضد، ووجدت تجلياتها في الأيديولوجيا العامة

(٨١) هو مؤتمر شهير كان حاسماً في تاريخ الحركة الوطنية التونسية. إنه مؤتمر الحزب الحرّ الدستوري التونسي الذي دعا إلى انعقاده جيل من الشبان المتعلمين الجدد. وعنه سينبثق الحزب الدستوري الجديد الذي سيسعى من خلاله إلى إضفاء مزيد من الرّاديكالية على العمل النضالي ضدّ الوجود الاستعماري. ولقد انعقد هذا المؤتمر بتاريخ ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٤ في مدينة قصر هلال الساحلية التابعة إدارياً آنذاك إلى ولاية سوسة، وقصر هلال قريبة جغرافياً من المنستير موطن ميلاد الحبيب بورقيبة.

(٨٢) Ben Salem, «Développement et problèmes de cadres: Le Cas de la Tunisie: Un Exemple les cadres supérieurs de l'économie tunisienne,» p. 13.

والتصورات المتبناة في مختلف المجالات ابتداء من الخطاب، فهل ستجد تجلياتها من خلال الممارسة العينية؟

إنّ التعاضد في حقيقته إفراز لتجربة اختارت ديمقراطية التعليم وتبنّي قيم تحديثية نصيرة العقلانية بمقولاتها المختلفة، فكان أفراد النخبة الصاعدة بمثابة سَدَنة لهذه التجربة وشعاراتها، أي رسُلاً مبشّرين بها وقائمين عليها، لأن الإطار غدا يمثل آنذاك «دعامة الأمة» إذ من واجبه أن يقود ويوضح ويربّي الشعب سياسيّاً كما جاء على لسان بورقيبة في خطابه بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠.

ومن هذا المنطلق حاولت الباحثة بن سالم أن تتبين نمط العلاقة التي قامت بين هذه النخبة وأفراد الشعب، وبخاصة أن الانحدارات الاجتماعية المتنوعة لأفراد هذه النخبة سمحت لهم بأن يصلوا إلى ساكني الأعماق وتكوين معرفة جيدة ومعمّقة لتطلعات هذه الشرائح الاجتماعية، كما سمح لهم هذا الموقع الوسيط خاصة بفضل تكوينهم، بأن يوفّروا الفرصة للسلطة المركزية لكي تحكم قبضتها على مختلف فئات المجتمع.

لكن الأسئلة التي تعمدت الباحثة طرحها تعدّ مهمة لأنها يمكن أن تسمح لنا بالحكم على التجربة، أسئلة تتمحور حول: من يتّخذ القرار؟ ما مدى مساهمة الإطار في صنع القرار؟ وبالتالي ما مدى اقتناعه بتنفيذه؟ وما هي حدود هامش الحرية الذي يتمتّع به الإطار في نقد القرار أو معارضة تنفيذه؟ والإجابة عن هذه الأسئلة لئن كانت صعبة، فإنها مع ذلك تبقى قادرة على مساعدتنا في الحكم على التجربة أوْ لَها، وذلك عبر ملاحظة ما عاشته إطارات الاقتصاد المحلّي خلال ممارستها أدوارها ومعايشة هذه التجربة[٨٣] بحثاً عن الصانع الحقيقي للقرار وطبيعة علاقته فعلياً بباقي الأطراف، داخل مجتمع يروم أن يكون عقلانياً مدنياً رغم ما يعترضه من صعوبات وعراقيل تتنافى وشعارات العقلانية المعاصرة التي رفع لواءها بناة الدولة الوطنية، وحاولت التجربة التعاضدية أن تستفيد منها وتدعمها. إلا أن الفارق في هذه التجربة هو أن لا صنع القرار ولا شكل توزيعه والاستفادة منه جسّد هذه العقلانية. إذ بقي صنع القرار رهين ما تصدره السلطة المركزية وتمليه على أعوانها جهوياً ومحلياً على أنّه واجب للتنفيذ بغية ضمان تواصل اشتغال المنظومة اقتصادياً وسياسياً. هذا إضافة إلى بقاء معايير الحراك الاجتماعي غير واضحة رغم ما عرفته البلاد من انتشار واسع للتعليم المرتبط بمبدأ ديمقراطية التعليم.

(٨٣) وهو ما حاولت أن تنجزه الباحثة في دراساتها وخاصة في: Lilia Ben Salem, «Les Cadres de l'économie locale en Tunisie,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, vol. 6, no. 16 (mars 1969), pp. 21-40.

وتستخلص الباحثة، انطلاقاً مما سبق، بأن لهذه التجربة التعاضدية الغضّة حدودها التي لم تتمثل فقط في هوية صانع القرار وموقع أفراد النخبة في عملية صنع القرار، بل تجلت أيضاً في تلك الازدواجية في التعامل مع الواقع التي ميّزت هذه النخبة، فهي إضافة إلى براغماتيّتها في التعامل مع تغيّرات الواقع، فإنها كذلك عجزت عن التخلّص جذرياً من تلك الثنائيات المتناقضة في التعليم التي كان المستعمر قد أرساها لتفرز ثمارها خلال مرحلة البناء الوطني، والمتجلية في تلك الصراعات الظاهرة أحياناً الخفية أخرى، داخل التعاضديات وبين المشرفين على سيرها سواء بين الإطارات الإدارية والإطارات الفنية، أو بين هذه الإطارات الفنية والإطارات السياسية في مستوى المتعلم وبين رئيس التعاضدية الأكبر سنّاً من المدير وصاحب الخبرة والتجربة. ومن الخبرة والسن يستمد الرئيس شرعية قراره وبخاصة أنه يعدّ ممثّل المتعاضدين الذين يشكّلون مجلس إدارة هامش فعل كل طرف وشرعية قراره، يضاف إلى ذلك الاختلاف الأزلي بين مدير التعاضدية الشاب التعاضدية.

وبناء عليه، كان النمط التعاضدي نمطاً محكوماً في داخله بتناقضات هيكلية تخترقه فتعطّل أداءه وتعجّل بعوامل انفجاره، وبخاصة مع تنامي أصوات معارضة داخل أوساط أصحاب القرار[٨٤] في مرحلة أدركت فيها هيمنة الحزب على هياكل الدولة قمّتها بعد أن غدا كامل المشهد في شتّى مجالاته تحت رقابتها.

وتتنزّل محاولة عالم الاجتماع التونسي عبد القادر الزغل ضمن السياق السوسيولوجي للبحوث السابقة، إذ إنه حاول تبيّن الأرضية التي قامت عليها عملية البناء الوطني والفاعل الأساسي فيها، ولا بد أن نلاحظ هنا لزاماً أن تجربة الأستاذ الزغل في البحث تندرج منهجياً ضمن مقاربة سوسيولوجية ذات تقليد فرنسي تمثل الوضعية أرضيتها الأولى، لكن تكوينه كما يؤكد هو نفسه[٨٥] لم يقتصر عليها بل إنه سعى إلى دعمه وإخصابه بقراءات أنغلوساكسونية خاصة في مجاليْ الأنثروبولوجيا والعلوم السياسية.

---

(٨٤) انظر في هذا المجال: Lilia Ben Salem, «L'Encadrement des unités de production agricole,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, no. 26 (septembre 1971), pp. 115-162, et «Questions méthodologiques posées par l'étude des formes du pouvoir: Articulation du politique et du culturel, du national au local,» dans: R. Bourqia et N. Hopkins, eds., *Le Maghreb: Approches des mécanismes d'articultation* (Casablanca: Al Kalam, 1991), pp. 187-199.

(٨٥) Abdelkader Zghal, «Le Retour du sacré et la nouvelle demande idéologique des jeunes scolarisés: Le Cas de la Tunisie,» dans: *Le Maghreb musulman en 1979*, sous la direction de Christiane Souriau; avec la participation de Paul Pascon [et al.], collection études de l'annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1981), p. 42.

هذا الاختيار المنهجي وفّر للباحث ـ كما يرى هو نفسه ـ [٨٦] فرصة طرح تلك الأسئلة التي أقصيت من حقل تصوّر عالم الاجتماع المتكوّن بالمدرسة الفرنسية التي تهيمن عليها التقاليد الوضعية. من هذه الزاوية المنهجية، إذاً، كانت تجربة البناء الوطني في مرحلتيها الكبريَيْنْ موضوع بحث وتنقيب من طرف الزغل في أعماله المختلفة، حيث أراد مقاربة الظاهرة السياسية الأيديولوجية الثقافية الاقتصادية بما هي ظاهرة متداخلة تنصهر لتشكل الظاهرة الاجتماعية. ونحن إذا ما أردنا فهم واحدة من بينها لا بدّ من استحضار البقية خاصة بالنسبة إلى عالم الاجتماع الذي لا تقنعه التفسيرات الأحادية بل يتداخل لديه وينصهر العامل السياسي بالعامل الاقتصادي والثقافي. ويتمثل دور عالم الاجتماع في الكشف عن حضور ووزن كل عامل في إنجاح أو عرقلة مسار البناء الوطني في خياره التحديثي بالنسبة إلى التجربة التونسية المعاصرة.

ومن هنا سيحاول الزغل إجراء قراءة سوسيولوجية لتجربة البناء الوطني في تونس منذ خطواتها الأولى متّخذاً في ذلك النخبة المتزعّمة لمسار البناء الوطني موضوع سبر واختبار باعتبارها تمثل واسطة كشف عن خصائص هذه التجربة وفاعليها ودواعي نجاحها أو فشلها. والأطرف في أعمال الزغل أنه انطلق من أن مقاربة الأداء السياسي وفهم أسسه وإدراك آليات اشتغاله ورصد تحولاته، لا يكون فقط من زاوية سياسية بحتة، بل إن هناك محددات اجتماعية تفعل فعلها فيها وإن بشكل خفي.

فها هو يبدأ بتبين مدى حضور الاعتبارات التقليدية خلال مسار تعصير الفلاحة في إطار النظام التعاضدي الذي راهن على تحديث المجتمع بهياكله المختلفة. فكان من بين هذه الاعتبارات حضور نظام القرابة على أنها عامل يؤخذ بعين الاعتبار خلال الأداء السياسي الاقتصادي للمتعاضدين. ومن أجل ذلك سعى الباحث منهجياً إلى إقامة نموذج مثالي لكل من نظام القرابة العربي والنظام التعاضدي، ليجابه هذا بذاك من أجل تبيّن القيم النمطية للنظامين. فهؤلاء المتعاضدون هم من أصل ريفي لهم نظامهم القيمي، لكن إلى أي مدى كانوا أوفياء لقيم نظام القرابة العربي من حيث هو نظام يحكم في جانب كبير العلاقات القائمة؟ وإلى أي مدى نجحت النخب المسيرة في الوفاء لقيم التحديث التي نجد أحد أهمّ تجلياتها في الاقتناع بمبادئ التعاضدية وبخاصة داخل مجتمع يبدو في الظاهر أنه تخلّص من الظاهرة القبلية لكن يبدو أن قيمها وترسّباتها لا تزال فاعلة وإن بشكل خفي؟ هذه الأسئلة وغيرها سمحت الإجابة عنها للباحث بأن يكتشف بأن الريفيين من المتعاضدين عجزوا على فرض

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٤٢.

تغيّرات مهمة نظراً لعجزهم عن التخلّص من ترسّبات نظامهم القيمي خلال ممارستهم لعملية البناء الوطني الذي يمثل لديهم مشروعاً بديلاً. لا بل إن مشروعهم التعاضدي من حيث هو مشروع تحديثي بقي مقتصراً على اهتمامات النخب المثقفة. لكنّ هذا الطرف المعوّل عليه في إنجاز عملية التحديث بقي بدوره على ما انتهى إليه الباحث ـ متردّداً في ممارسة مبادئ السلوك العقلاني الديمقراطي، وهي أكثر من ذلك، نخب وافقت في بعض الأحيان على استحضار بعض القيم القرابية المميّزة لنظام القرابة العربي المنتشرة داخل المجتمع التونسي(٨٧). ويضرب الباحث على ذلك أمثلة عينية جمّة، فأوّل اتّصال بين الريفيين أصحاب الأراضي المؤهلين لدخول نظام التعاضد، وبين الإطارات المشرفة على العملية تم بواسطة «الشيخ» (العمدة) باعتباره سلطة تقليدية، كما إن هذا «الشيخ» ذاته هو مَن سيقوم باقتراح الأعضاء الثلاثة داخل مجلس التعاضدية، وهو اقتراح يراعي فيه موازين القوى بين العروش والعائلات من ناحية، وضرورة ضمان حد أدنى من الكفاءة الفنية من ناحية أخرى. فكانت المجالس الأولى مؤلفة في الآن نفسه من صنفين من الممثلين: ممثلي التجمعات العائلية الكبرى (خاصة عائلة الشيخ)، وممثلي العمال ذوي الكفاءات (Qualifiés)، فغدت التعاضدية وكأنها لا تسيّر طبقاً لقيم النظام التعاضدي العقلاني الموضوعي، بل طبقاً لمبدأ التوازن بين التقليد اللاعقلاني متجلّ في معيار القرابة والحداثةِ العقلانية متجلية في الخبرة التقنية. ولقد لعبت السلطة التقليدية دوراً في إرساء النّظام التعاضدي خاصة في ظل غياب تقاليد تعاضدية(٨٨). كما يعطي الباحث مثالاً آخر على ترسّب هذه التقاليد والمعايير العائلية في أساليب تعامل الإطارات مع المتعاضدين، إذ لا يتمّ توزيع المساكن داخل القرية التعاضدية تبعاً للترتيب الأبجدي ـ بالنظر إلى أنه معيار موضوعي ـ لأسماء المتعاضدين، بل يتم تبعاً للانتماءات العرقية والعائلية لهؤلاء المتعاضدين وخاصة بالنظر إلى قربهم من «الشيخ».

صحيح أن المراهنة على القيم التقليدية والتعويل عليها ساعد أحياناً كثيرة في إرساء النظام التعاضدي ذاته لكن ذلك عرقل في الآن نفسه تطور العقلية التعاضدية في حين أنه كان من المفروض أن تحل قيم نظام التعاضد محل قيم نظام القرابة(٨٩) وذلك بغية النجاح في إرساء نظام أكثر جدوى وفعالية لا على المستوى الاقتصادي

(٨٧) Abdelkader Zghal, «Système de parenté et système coopératif dans les campagnes tunisiennes,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, no. 11 (octobre 1967), p. 103.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

فقط، بل على مستوى الأداء السياسي والاجتماعي للمجموعة الوطنية التي يجمعها هدف بناء نموذج دولوي بديل يمثل سيرورة كاملة وطويلة، تقوم على إدماج كل الفئات الاجتماعية داخل أمة واحدة تحمل وعياً جليّاً بهويتها الجماعية من حيث هي وحدة زالت من داخلها كل الحواجز المادية الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تحقيق عملية التواصل بين أفرادها، من أجل المشاركة في عملية البناء الوطني هذه، وتحديدها شكلاً ومضموناً ووتيرةً (Rythme).

والمهم في مقاربة الزغل أنه اختار منذ البداية تحديد زاوية المقاربة المتمحورة حول دراسة فعل الطبقات الاجتماعية الجديدة ونخبها[٩٠]، وبخاصة بالنظر إلى ما أحدثه أنصار الخيار التعاضدي من إعادة توزيع للمراتبية الاجتماعية داخل الأرياف التونسية التي تغيّر دورها خلال عملية البناء الوطني، بعد أن تغيّر نمط علاقتها بالحواضر بفضل ما لعبته الإطارات الفنية والبيروقراطية الجديدة من دور جديد سواء على مستوى تعصير الفلاحة أو في مستوى البنية الاجتماعية السائدة، وبالتالي في سلم المراتبية الاجتماعية[٩١].

وبفضل هذا الخيار المنهجي سعى الباحث إلى إدراك الأرضية السوسيوثقافية لمشروع البناء الوطني عبر تبيّن الدور الذي لعبه الفلاحون الريفيون في سيرورة هذا البناء بالتركيز على وزن حضور هذه الفئة في العملية وهامش فعلها، لذلك عاد ليتتبع جذور نشأتها لا في تونس فقط بل في تاريخ المغرب العربي، فانتهى إلى أنّ الفلاحين الريفيين لعبوا في هذه المنطقة دور الحركات القومانية (Nationalitaire) المحتجّة على شتّى أشكال التمايز، حركات لا تثور باسم القبيلة أو الحلف أو العشيرة، بل إنها تثور باسم الأمة ومثلها الموسّعة، تميل بهذه الحركات القومانية لتصبح حركات مطلبية زخر بها تاريخ المغرب من حيث هي حركات ليست ثورية لكنها انفجارية تبدأ قوية عنيفة وتنتهي بمصالحة بين الأعيان والسلطة المركزية في البداية، ثم القضاء على

(٩٠) Abdelkader Zghal: «Décolonisation et nouvelle dynamique de la construction nationale en tunisie,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, vol. 4, no. 10 (août 1967), pp. 73-89; «L'Elite administrative et la paysannerie,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, vol. 6, no. 16 (mars 1969), pp. 41 et 52; «Construction nationale et nouvelles classes sociales,» actes du 6ème colloque de l'association internationale des sociologues de langue française, *Revue de l'institut de sociologie*, no. 2-3 (1967), et «La Participation de la paysannerie maghrébine à la construction nationale,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, no. 22 (juillet 1970), pp. 125-161.

(٩١) Abdelkader Zghal, «Les Effets de la modernisation de l'agriculture sur la stratification sociale dans les campagnes tunisienne,» *Cahiers internationaux de sociologie*, vol. 12, no. 38 (janvier-juin 1965), pp. 201-206.

جذورها ودحرها في ثغورها بما يحدّ من فعالية دورها في عمليات التغيير والبناء الوطني. ومثالها ثورة صاحب الحمار في القرن العاشر وثورة على بن غذاهم في القرن التاسع عشر وغيرها. وهي نهاية تحدّ من دور الجماهير الريفية في عملية التغيير والبناء الوطني بشكل يدفع إلى ضرورة الانتباه إلى دور النخب في نحت مسار التغيير أي البناء الوطني، إذ تبدو عملية نخبوية أساساً[٩٢].

هذا الميل إلى الممارسة التي يغلب عليها الطابع النخبوي ستتجلى أكثر فأكثر مع تنامي دور النخبة الإدارية في إنجاز عمليات تعصير الفلاحة. لكن فشل هذه النخب في التخلص من مظاهر التقليدية وترسّبات علاقات القرابة، سيؤدي سوسيولوجياً إلى فشل تجربة التعاضد باعتبارها تجربة تحديثية[٩٣]، لتجد نهايتها التراجيدية عند منتهى عشرية الستينيات. فبدا وكأن مسار التحديث لا يمكن إنقاذه إلا عبر خيار الانفتاح لكن أيّ انفتاح؟ هل هو انفتاح اقتصادي أم سياسي أم ماذا؟ أسئلة بدت على درجة من الأهمية لأن الإجابة عنها ستحدد الجانب الأهم من نجاح التجربة الجديدة أو فشلها، وبخاصة إذا ما حاولنا أن نتبين أهم أشكال التعبير عن الرغبة في التغيير داخل النسق السياسي وأساليب تعامل النخب الحاكمة مع هذه الأساليب التعبيرية وقدرتها على إنجاز عمليات التعبئة الأيديولوجية والسياسية، حتى تتمكن من سحب البساط من تحت أرجل المنافسين المتربصين.

ولقد عمد الباحث على سبيل المثال إلى محاولة دراسة مظاهر العودة إلى المقدس في أوساط الشباب التونسي المتعلم، فتبين له أنها عودة تعبّر عن فراغ أيديولوجي تركته الأيديولوجيات القائمة فعجزت عن ملئه. ولقد انطلق الباحث من ذلك من أن كل طلب إن لم يقابله استجابة ملائمة عبر المسالك الرسمية الظاهرة فإنه سيسعى إلى البحث عن حاجته يأخذها أينما وجدها حتى وإن كانت لدى «النقيض»، وهو ما حصل فعلاً خلال هذه المرحلة من البناء، فأوساط الشباب خلال مرحلة ما من مراحل تطورها لا بدّ أن تحمل في داخلها رغبة في الأدلجة، لكن لا الأيديولوجيات اليسارية (الماركسية اللينينية والماوية) المتناحرة، ولا «أيديولوجيا» النخب الحاكمة استطاعت ملء هذا الفراغ وتحقيق هذه الرغبة لدى هذه الفئات، فجاءت

---

(٩٢) Zghal, «La Participation de la paysannerie maghrébine à la construction nationale,» pp. 125-127 et 159-161.

(٩٣) هذا طبعاً واحد من عوامل الفشل وليس الوحيد، لأن الأكيد أن فشل التجربة التعاضدية تتداخل فيه عوامل اقتصادية (فنّية) مع عوامل سياسية وثقافية ومجتمعية. . . وهو ما أشار إليه الأستاذ الزغل. انظر: Zghal, «Le Retour du sacré et la nouvelle demande idéologique des jeunes scolarisés: Le Cas de la Tunisie».

الأيديولوجيا الدينية معبّئة هذه الرغبة وذاك الفراغ، ولتملأ المساحة الفارغة التي خلّفها الصمت والأجوبة غير المقنعة التي يقدمها الخطاب الرسمي وخطاب المعارضة اللائكية كلاهما[٩٤].

وبناء عليه، انبرى الباحث يدرس خطاب كل طرف من الأطراف الثلاثة، أعني الخطاب الرسمي وخطاب المعارضة اللائكية ثم خطاب المعارضة الإسلامية، مركزاً على كيفية مأسسة كل خطاب وإرساء مستنداته ومنطقه الداخلي، ومدى متانته، فاستنتج أن لا الخطاب الرسمي ولا الخطابات الماركسية ولا اللائكية عامّة طرحت في الآن نفسه وبالجدّية اللازمة المسألة على وجهْيها المتمثليْن في مسألة الهوية الثقافية ومسألة التمايزات الاجتماعية، فكان لزاماً أن تبرز أزمة تزعزع الخطاب التعاضدي الاشتراكي والخطاب الرسمي القائم، بل إنها تدينه لتمرّ البلاد بفترة اضطراب وعدم وضوح في تسيير جهاز الدولة ابتداء من عام ١٩٧٠-١٩٧١، ثم يرفع شعار الانفتاح. لكن المسألة السابقة بوجهيها وأعني: الهوية والتمايزات الاجتماعية، ستطرح من طرف خطاب يعلن نفسه إسلامياً قائماً على اقتناع مفاده أن الإسلام يمثل القاع الثقافي الوحيد القادر على التعاطي مع هاتين المسألتين، وهو خطاب سعى بخاصة إلى استثمار الهامش المسكوت عنه والضبابي في تأثيره على الخطاب الرسمي. هذا الأخير الذي اكتفى في المقابل بالتعويل منذ بدايات نشأته على وفاء أنصاره وتحمّسهم، أكثر مما عوّل على الاقتناع ووضوح الرؤيا لدى نخبه.

وبذلك اكتسب الخطاب الصاعد «شرعية» اجتماعية متناهية مع الأيام، وبخاصة في ظل وضع تميّز ببروز صعوبات اقتصادية وسياسية متزايدة. فتوسع بذلك هامش فعل الفاعلين الجدد داخل الأوساط المهمّشة أو الباحثة عن شرعية بديلة أكثر عدالة، وربما أيضاً صدقية في الوفاء بالوعود، أما الخطاب الرسمي فقد بدأ بفقد حظوته السابقة وبدأت مستندات شرعيته تترهل، وهو ما تجلى من خلال سلسلة التحركات والأحداث التي عرفتها البلاد خلال نهاية عقد السبعينيات ومنتصف عقد الثمانينيات، فلقد غدا الشارع مسرح الفعل والتعبير عن الرغبات الكامنة الممنوعة والمتمحورة جميعها حول مسألتي الهوية والعدالة الاجتماعية المتجلّية مثلاً في أزمة كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ النقابية، أحداث قفصة كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، وإضرابات الخبز كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، أو ما شابهها، بشكل هدّد فعلياً بزوال آخر معاقل العلمانية والمدنية (تونس) نظراً لهشاشة هذين البعدين بسبب اضطراب هياكل المجتمع المدني ومؤسساته، لذلك حاول الأستاذ الزغل البحث عن جذور

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٤٣.

ودواعي هذا الاضطراب وهذه الهشاشة في طيّات تاريخ تجربة البناء الدولوي ابتداءً من الدولة الحسينية مروراً بالدستور الأول (عام ١٨٦١)، ثم قيام الحزب الجديد على أنقاض الحزب القديم (عام ١٩٤٣)، أخيراً أحداث «الخميس الأسود» عام ١٩٧٨ التي تعبّر جميعها عن مفهوم معيّن للمجتمع المدني في مستوى كونه أداة لتحديد المجال الدولتي وإبراز أشكال العلاقات القائمة بين مؤسسة الدولة من جهة، وجميع أشكال التجمع الأخرى من جهة ثانية، مثل العائلة والهيئات الحرفية، والمؤسسات الدينية غير الخاضعة للسيطرة المباشرة للدولة(٩٥).

وخلاصة القول إن هذه المحاولات التنظيرية في مقاربة تجربة تونس في البناء الوطني، لئن جمعها حقل بحث موحّد، فإنها اختلفت في زاوية النظر منهجياً إلى هذا المبحث. هل نُقاربه من زاوية ثنائية الأصالة/ المعاصرة، أي التقليد والتحديث جرياً على هدى موور؟ أم إنّ هذه الثنائية معيبة كما أكد الهرماسي إذ إنها تنطلق من مركزية أوروبية تتخذ من التجربة الأوروبية مثالاً يُحتَذي لا مهرب لأي تجربة عنه؟ هل نقاربه من منطلق تطوري حيث ينمو الوعي تبعاً لخط مرسوم في التحديث ابتداء من مرحلة التكوّن ثم التقليد مروراً بالتأسيس والاكتمال (الاستقلال)، وهو الخيار المنهجي الذي اتبعه براون في مقاربة المسألة وبخاصة أنه انطلق من تلك الخاصّية الانفتاحية للمجتمع التونسي وقابليته للتحديث الذي تمّ النظر إليه على أنّه عملية لا تأخذ بعداً سياسياً فقط، بل إنّها أيضاً ثقافية، وهو المنطلق الذي بنى عليه براون نموذجه التفسيري، إذ ارتبط تطور الوعي لديه بمسار نزع القداسة داخل النسقيْن الثقافي والسياسي كليْهما في تونس من أجل إنجاز عملية البناء الوطني.

هذا التداخل بين البعديْن السياسي والثقافي نبّهنا إليه الهرماسي في محاولته التي سعى من خلالها إلى إنجاز كامل تلك العملية النقدية لما كنا سمّيناه بالثنائية المعيبة تقليد/ حداثة لدى موور، والمسار الخطّي التطوري لدى براون وهو ما سمح له بتنزيل تطور وعي النخب خلال كل مرحلة ضمن سياقه الأيديولوجي والاجتماعي عامة، إذ الانحدار الاجتماعي والتكوين المعرفي والأيديولوجي والنسيج القيمي كلها تتفاعل لتحدد شكل الوعي في أوساط النخب كزعامات في عملية البناء، وهو ما أكدته التجربة العينية في تونس حيث تبيّن الباحث أشكالاً للوعي المتجلية في النموذج السكريبتورالي والنموذج العصراني الليبرالي والنموذج الراديكالي العمالي، ترتبط بمقولة الدولة ـ الأمة التي بنيت على منطلقات دستورية مؤسسية قانونية

(٩٥) عبد القادر الزغل، «الإسلام والإنكشارية والدستور،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٧.

أيديولوجية.نعم، ولكن أيضاً انطلاقاً من خلفيات اجتماعية وجهوية وقيميّة، وهذا ما يجعل السياسي يرتبط ضرورة بالاجتماعي في أبعاده المتعددة.

هذا التعضّي بين السياسي والاجتماعي الثقافي في مقاربة تجربة البناء الوطني، قد جسّدته فعلياً محاولتا كل من ليليا بن سالم وعبد القادر الزغل اللذيْن يمكن القول بالنظر إلى ما رأينا سابقاً، إنهما يتفقان في ضرورة تجنّب المقاربات الأحادية، فهُمَا قد انطلقا من دراسة الظاهرة الاقتصادية السياسية الأيديولوجية الثقافية في تداخلها، وهو ما جسّدته دراسة كل واحد منهما لمسار تعصير الفلاحة خلال مرحلة التعاضد من حيث هو مسار يرمي إلى تعصير الهياكل الاجتماعية ككل. لكن هذا المسار اخترقته تناقضات هيكلية عطّلت أداءه. وهي ليست تناقضات فنية فقط، بل إنها في عمقها ثقافية اجتماعية جيليّة ترتبط بموروث اجتماعي ومسار في التنشئة قائم. وسواء كانت هذه التناقضات جغرافية قيمية معرفية فنية أيديولوجية، أو ما يمكن أن يقترن بها كما ترى ليليا بن سالم؛ أو جيلية قرابية أيديولوجية لدى الزغل، فإنها في نهاية المطاف جميعاً أدت إلى فشل التجربة التعاضدية، لا بل إنها تواصلت مع الزغل لتمثّل أرضية انطلاق لصعود شرعية غاضبة رافضة متظلّمة تشعر بخيبة الأمل وبحالة فراغ أيديولوجي، وبخاصة في أوساط الفئات الشابة، لذلك لا نستغرب أن نرى انفجاريّتها في كل مرة تصل فيها إلى الرّدب (Impasse).

الفصل الثاني

حول سوسيولوجية الحَراك الاجتماعي

الحَرَاكُ الاجتماعيّ مبحث سوسيولوجي

يُعَدّ الحَراك الاجتماعي (La Mobilité sociale)[1] من المباحث الكبرى التي تطرحها السوسيولوجيا المعاصرة. فلقد أثار هذا المبحث حفيظة عديد علماء الاجتماع

---

(١) لقد فضّلنا اختيار لفظ حراك كمقابل لـ (Mobilité) وذلك انطلاقاً من انتماء اللفظين إلى الحقل الدلالي ذاته **أولاً**، ثم اعتباراً للمعاني الحافة التي تجمعهما **ثانياً**. فبالعودة إلى **لسان العرب المحيط** لابن منظور وجدنا في مادة «حرك» ما يلي: «الحركة ضد السّكون... يقال قد أعيا فما به حراك... والمحراك هو الخشبة التي تحرك بها النار...» كما أورد ابن منظور أنه روي عن أبي هريرة قوله «آمنت بمحرّك القلوب»، وقال الفرّاء في تفسير قول أبي هريرة: «محرّك أي مقلّب...». انظر: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب المحيط: معجم لغوي علمي**، ٣ ج (بيروت: دار لسان العرب، [د. ت.])، مادة «حرك». أما **الهادي إلى لغة العرب** لحسن سعيد الكرمي فورد فيه ما يلي: «حَرَكَ يُحْرُكُ حَرَاكًا الشيء أخرجه من سكونه بحيث يغيّر موضعه، وحَرَك الرّجلُ حرَكاً وحَرَاكاً خرج عن سكونه وغيّر موضعه وتزحزح فهو حَرِكٌ». انظر: حسن سعيد الكرمي، **الهادي إلى لغة العرب: قاموس عربي ـ عربي**، ٤ ج (بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، ١٩٩١)، مادة «حرك». وقولهم «لا حراك به أي ليس فيه حركة» ويعرف في ذلك قول جرير متغزّلاً:

إن العيون التي في طرفها حَوَرٌ ... قتلننا ثم لم يحيين قتلانا

يصْرَعْنَ ذا اللبّ حتى لا حراك به ... وهنّ أضعف خلق الله إنسانا

وبذلك يغدو مفهوم الحراك مغايراً لمفهوم الحركة (Movement) في مستوى اقتران الحراك بتغيير الفاعل كفرد أو في إطار مجموعة لموضعه في سلم المراتبية الاجتماعية عبر مبادرة تختلف من فرد لآخر، أما الحركة فهي سوسيولوجيّاً فعل جماعي أوسع وأشمل يرمي إلى تغيير وضعية مجموعة اجتماعية كاملة ككتلة فاعلة تكون لها بالضرورة هويتها القائمة، وتعمل طبقاً لمبدأ المعارضة ضرورة وتكون لها قيم شاملة ومبادئ عليها تؤسس فعلها لتتحول طبقاً لكل ذلك إلى حركة اجتماعية. انظر: Alain Touraine, *Sociologie de l'action* (Paris: Seuil, 1965); Raymond Boudon, *L'Inégalité des chances; la mobilité sociale dans les sociétés industrielles*, collection U. Série sociologie (Paris: A. Colin, 1973); Pierre Bourdieu, *La Distinction: Critique sociale du jugement*, le sens commun (Paris: Editions de Minuit, 1979); Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, =

وأغراهم، وبخاصة أولئك الذين ركّزوا على الفرد باعتباره وحدة مكوّنة للمجموعة، حتى إن هذا الموضوع مثّل لدى هؤلاء الدارسين خاصية من الخاصّيات المميّزة للمجتمعات الحديثة وبتدقيق أكثر تلك التي تعرف تغيّرات هيكلية هائلة.

ويعرّف **معجم علم الاجتماع** الحراك الاجتماعي بأنه «الإمكانية التي يمتلكها الأفراد أو الجماعات في إطار منظومة اجتماعيةٍ ما من أجل تغيير المكانة التي يحتلونها سواء كانت مكانة مهنية أو جغرافية أو اقتصادية». بمعنى أنه مبحث يركز على العلاقة بين الموقع الأصلي للفرد أو للأفراد، وموقعهم الخاص في إطار نظام التراتب السوسيومهني.

وفي هذا السياق المعرفي نفسه يعرّف س.ثيلوت (C.Thelot) الحراك الاجتماعي على أنه دراسة وصفية تحليلية للعلاقات التي تشدّ مواقع الأفراد أو العائلات، إلى البنى الاجتماعية مقارنة بما كان عليه السابقون وخاصة أنّ المراتبية داخل البنية الاجتماعية للجيل نفسه أو بين الأجيال لا تتم بصورة عفويّة، بل على العكس تماماً، حيث إن الموقع أو المكانة التي يدركها الفرد إنما هي في جانب مهم منها رهينة البيئة الأصليّة. لذلك تغدو دراسة الحراك الاجتماعي لديه هي «إثبات كيف تتحوّل المكانة الاجتماعية من السّابقين إلى اللاحقين»[٢].

ويركّز ب. سوروكين (P. Sorokin) على الفكرة القائلة بأن كل مجتمع يفرز آليات مؤسساتية معقدة يتمّ بموجبها الانتقال بالأفراد من موقع اجتماعي أصلي إلى موقع اجتماعي متحقق بتوجيه من قبل هيئات تتولى هذه العملية وتسمّى بها (هيئات التوجيه)، وهي هيئات تتغيّر بتغيّر الزّمن والمجتمعات ذاتها، إذ قد تكون أحياناً الجيش (الثكنة العسكرية) أو الكنيسة أو العائلة أو المدرسة، ضماناً لإعادة إنتاج البنى الاجتماعية برغم ما تواجهه من عراقيل. وإذا كانت تحاليل سوروكين قد اقتصرت على المرحلة الوصفية، فإن بودون سيحاول أن يعطي تحاليله عمقاً تفسيرياً من خلال ربط تصرّف الفاعلين ببعده الاستراتيجي بالنظر إلى أصولهم الاجتماعية حيث تتأثر حوافزهم في الفعل بأصلهم الاجتماعي.

ومن هنا ارتبطت دراسة الحراك الاجتماعي بدراسة «سيرورة توزيع الأفراد

Les Héritiers, les étudiants et la culture, le sens commun (Paris: Editions de Minuit, 1979); Daniel = Bertaux, «Sur l'analyse des tables de mobilité sociale,» *Revue française de sociologie*, vol. 10, no. 4 (octobre - decembre 1969), pp. 448-490, et Seymour Martin Lipset et Reinhard Bendix, *Social Mobility in Industrial Societies* (Berkeley, CA; Los Angeles: University of California Press, 1959).

(٢) Claude Thélot, *Tel pére, tel fils?: Position sociale et origine familiale*, préface de Jean Fourastié, l'oeil économique. Série référence (Paris: Dunod, 1982).

داخل منظومة الطبقات الاجتماعية»، حتى إن د. بيرتو (D. Berteaux) ربط مفهوم الحراك الاجتماعي بتوزيع الأفراد داخل الطبقات الاجتماعية، وذلك عبر إحصاء عمليات دخول ومغادرة الأفراد للطبقات الاجتماعية بغية تحديد حالات الحراك[٣]. فظاهرة الحراك الاجتماعي داخل المجتمعات الصناعية تستمدّ معناها من حقيقة انقسام كلّ مجتمع من بين هذه المجتمعات إلى طبقات أو فئات سوسيومهنية. أما داخل المجتمعات التي لم تعرف المسار التصنيعي نفسه، أو تلك التي تتراتب على أساس الانتماء العرقي أو الطائفي أو أي أساس آخر للانتماء، فإن توارث المواقع الاجتماعية يغدو المعيار الأساسي للتراتب وتوزيع المواقع الاجتماعية. ويجد هذا المعيار في التراتب شرعيته في المعتقدات الدينية والأنظمة الرّمزية.

وتصبح عملية تحديد هذا الانتقال أصعب إذا كانت تتمّ من الطبقة أو الطبقات الوسطى وذلك نظراً لصعوبة التحديد السوسيولوجي لهذه الطبقة الطبقات داخل بنية المجتمعات الغربية، بَلَهْ إذا كان الأمر داخل بنى اجتماعية مغايرة مثل تلك التي تخصّ المجتمعات الحديثة العهد بالاستقلال.

ومهما يكن من أمر فإن هذه الطبقة ـ الطبقات تتألف من حيث مكوّناتها من شريحتين:

شريحة أولى، وهي تلك التي تساهم في خلق المبادرة التكنولوجية إلا أنها لا تساهم في العملية التنظيمية. ويمثّلها التقنيون الذين يمكن أن تسمّى أرقى فئة منهم خبراء.

و**شريحة ثانية**، تتألف من الموظفين الذين يساهمون في جهاز القرار والتنظيم فهم من صانعي القرار والمشرفين على تنفيذه، إلا أنهم لا يمتلكون المبادرة التكنولوجية والاقتصادية، فهي الفئة البيروقراطية التي كان ر. داهرندورف (R. Dahrendorf) قد سمّاها أخذاً عن ك. كينر (K. Kenner) بطبقة الخدمات وتحتل هذه الطبقة الوسطى من حيث انتماؤها مكانة غير واضحة داخل شبكة العلاقات الاجتماعية للإنتاج على حد عبارة تورين.

هذا الانتماء الاجتماعي محدّد للسلوك السياسي، إذ تميل هذه الطبقات الوسطى إلى تبنّي مواقف أقلّ راديكالية وأكثر إصلاحية مع السعي إلى المحافظة على عملية اشتغال النظام الاجتماعي عبر فهم قواعد اللعبة التي تحكمه في مستوى مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

(٣) Bertaux, Ibid., pp. 448-490.

إذاً، فالحراك يتحدد باعتباره عملية انتقال في سلّم المراتبية الاجتماعية صعوداً أو نزولاً لتغيير الموقع والمكانة الاجتماعية للفرد أو المجموعة، تبعاً لمعايير منها ما هو فردي ومنها ما هو جماعي، منها ما هو عقلاني موضوعي ومنها ما هو لا عقلاني لا موضوعي، بشكل يحدّد النمط العلائقي في شتى مستوياته داخل البناء الاجتماعي العام، بما يخلع على الدور والمكانة شرعيتهما على أنهما ضمانة للاستمرارية، أو يخلعها عنهما فيجعلهما عرضة للاهتزازات وذلك اعتباراً، وأنّ الحراك مثّل مجموع الآليات التي تتحكّم في عمليات الانتقال في سلم المراتبية الاجتماعية، وأن دراسة الحراك تتمثل في تبين عمليات الانتقال التي ينجزها الأفراد والمجتمعات داخل منظومة مهنية، سياسية اجتماعية ما، مقارنة بالجيل السابق، إضافة إلى تبيّن الآليات والمعايير المتحكمة في عمليات الانتقال والصعود في سلم المراتبية الاجتماعية لتحقيق النجاح والثروة والسلطة بشكل يغري الجميع ويدفعهم لتوجيه فعلهم من أجله»[٤]. وهو ما يسمح للدارسين بتبيّن كيفية ترابط التغيّرات الهيكلية الشاملة داخل المجتمع، مع التغيرات في المكانة التي يعرفها الأفراد المكوّنون لهذا المجتمع.

لكن مع التأكيد لزاماً على أن هذه العملية في التحوّل لا تحكمها حتمية بنيوية قاسية مأتاها المنشأ والوضع الاجتماعيان بالمعنى الحدّي، بل إنّها تتمتّع أيضاً بهامش من الاستقلال الذاتي بالنسبة إلى إكراهات البنى تسمح للمبادرة الفردية بالمناورة ورسم الاستراتيجيات الخاصة والسعي إلى تحقيقها. وفي هذا المضمار انتبه عالم الاجتماع الأمريكي أ. أندرسون (A. Anderson) مع بداية الستينيات من القرن الماضي إلى تلك المفارقة الشهيرة الحاملة لاسمه، والتي تركز على عامل آخر ذي بعد اجتماعي يتمثل في أن امتلاك شهادة علمية ذات مستوى أعلى من شهادة الأب، لا يضمن آلياً ولوج مكانة اجتماعية أرقى، لأنه يكون من الضروري كما بيّن ر. بودون (R. Boudon) في مؤلفه حول تساوي الحظوظ (عام ١٩٧٣) أن نقارن بين النظام التربوي وبنية الشغل. فالابن مثلاً في حالتنا هذه قد يتوافر على شهادة لمهندس قد تساوي أو تفوق قيمة شهادة أبيه في الهندسة، إلا أن بنية سوق الشغل ما عادت تسمح مقارنة بما كانت عليه في عهد الأب بضمان مكانة أرقى أو حتى المكانة نفسها أحياناً. بحيث يعرف الأبناء من الجيل اللاحق تراجعاً في المكانة.

ولم يتردّدْ كل من بورديو وباسيرون في التأكيد على دور النظام المدرسي في

(٤) Dominique Merllié et Jean Prévot, *La Mobilité sociale*, repères; 99 (Paris: Ed. la Découverte, 1991), p. 5.

إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية[٥] باعتباره نظاماً يضفي الشرعية على اللامساواة الاجتماعية بين الطبقات، بحيث يكون النجاح المدرسي في علاقة تفسير سببي واسعة مع الانحدار الاجتماعي. فآلية العنف الرّمزي تجعل كل واحد مقتنعاً بأن المكانة التي هو عليها إنما هي نتاج فقط لجدارته بشكل ينفي ـ تحت غطاء خطاب جداروقراطي آليات الإقصاء التي يتمّ إعادة إنتاجها داخل الحقل المدرسي بشكل يجعل دور المدرسة يتمثل أيضاً في تكريس امتيازات الفئات المهيمنة.

ونرى من الضروري أن نؤكد هنا أنّ لهذا الانتقال (الحراك) أشكالاً ليس المجال للتفصيل فيها هنا، لكننا نكتفي بذكرها مع ملاحظة أنها محكومة بفروق طفيفة من ميدان إلى آخر مهنياً، وسياسياً، واجتماعياً. فعلى سبيل المثال انتهى الدارسون في مجال الشغل من حيث هو مؤسسة اجتماعية إلى تعداد ما يساوي سبعة أصناف من الحراك الاجتماعي في المجال المهني نعدّدها ذكْراً: الحراك الأفقي، الحراك العمودي، الحراك البحت، الحراك البنيوي، الحراك المهني أو ما يسمّى أيضاً بالسيرذاتي، الحراك المضاد، اللاحراك[٦].

أما الموسوعة العالمية *(Encyclopædia Universalis)*[٧] فقد بيّنت مجموعتين:

١ ـ **مجموعة أولى** تتألف من:

أ ـ حراك بين الأجيال.

ب ـ حراك داخل الجيل الواحد.

٢ ـ **مجموعة ثانية** تتألف من:

أ ـ حراك أفقي: يدرس حركات الانتقال بين القطاعات المهنية.

---

(٥) Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, *La Reproduction; éléments pour une théorie du systéme d'enseignement*, le sens commun (Paris: Editions de Minuit, 1979), et Vincent Troger, «Bourdieu et l'école: La Démocratisation désenchantée,» *Sciences humaines*, no. 1, numéro spécial: «L'Oeuvre de Bourdieu: Sociologie bilan critique quel héritage?», (2002), pp. 19-23.

(٦) انظر: Daniel Bertaux, «Mobilité sociale biographique: Une Critique de l'approche transversale,» *Revue française de sociologie*, vol. 15, no. 3 (mars 1974); Roger Girod [et al.], *Inégalité - inégalités: Analyse de la mobilité sociale*, Sociologie d'aujourd'hui (Paris: Presses universitaires de France, 1977); «La Sociologie de Pitirim Sorokin,» dans: Jean Cazeneuve et David Victoroff, dirs., *La Sociologie* (Paris: Centre d'étude et de promotion de la lecture, 1970), et Pitirim Sorokin, *Social and Cultural Mobility* (New York: Free Press of Glencoe; London: Collier-Macmillan, 1964).

(٧) «Mobilité sociale,» corpus 12: Métabolisme nibelungen, dans: *Encyclopaedia universalis*, nouv. ed. (Paris: Encyclopaedia universalis, 1985), pp. 395-398.

ب ـ حراك عمودي: يدرس الانتقال بين وضعيات اجتماعية تراتبية.

ومهما تكن التصنيفات، فإن الذي يهمنا هنا هو أن نركّز على الحراك العمودي، إذ هو حراك ذو علاقة واسعة بمسألة التراتب الاجتماعي وبمسألة الطبقات، وهو حراك يمكن أن يكون صاعداً أو نازلاً وذلك بالنظر إلى حركة الفرد أو المجموعة صعوداً أو نزولاً في سلم المراتبية الاجتماعية، ومثاله الأبسط أن الفرد الحاصل على مهنة مخالفة لمهنة أبيه يكون قد عاش حراكاً ينعت بالصّاعد إن كانت مهنته أرقى من مهنة أبيه في سلم المراتبية، وينعت بالنازل إن كانت مهنته أدنى من مهنة أبيه في السلّم نفسه، فالأستاذ ابن المعلم هو متحرك عمودي صاعد، أما العامل الذي يكون ابناً لمهندس مجاز فهو متحرك عمودي نازل.

وفي حقيقة الأمر يفسّر هذا الاهتمام لمسألة الحراك بالرغبة في تفسير التغيّرات والتناقضات التي تخترق المجتمعات المتقدمة صناعياً، تناقضات بين نموذجها المساواتي الذي رفعته شعاراً منذ بداياتها، وبين حقيقتها الواقعية أين غدت المساواة المطلقة وهْماً يستحيل تحقيقه، حيث اتّسمت هذه المجتمعات مهما كان نظامها السياسي بلا مساواة حادّة في حظوظ الصعود في شتى المجالات بالاستناد إلى الخصائص الاجتماعية والانحدار الاجتماعي المرتبط بالأصل.

وهي تناقضات تكمن أسبابها في مستوى عيش العائلة والأنظمة التعليمية المتبعة والأسباب الاجتماعية العامة، فالتطورات العلمية والتقنية أفرزت في ما أفرزت مِهَناً تزايد عددها وتقتضي دُرْبَةً تعليمية طويلة، لأن المستوى التعليمي الذي يدركه الفرد يحمل في طيّاته تباشير حراك اجتماعي. لكن المفارقة تكمن في أن الحظوظ إزاء التعلّم موزّعة بشكل غير عادل، وذلك استناداً إلى المكانة الاجتماعية الأصلية(٨).

تعود جذور هذه اللامساواة أولاً ومن دون أدنى شك في جانبها الأكبر إلى مستوى العائلة ذاتها بشكل دفع بودون إلى أن يستنتج أنّ «المحيط الاجتماعي يمارس تأثيراً مهماً على النمو الذهني للطفل وعلى حظوظه الدراسية. ولقد أثبتت عديد الدراسات أن الأهمية التي يتم إيلاؤها إلى النجاح المدرسي تتغير بشكل واسع تبعاً للخصائص الاجتماعية للمحيط العائلي. ففي العائلات الموسرة يُنْظَرُ إلى النجاح المدرسي على أنه أمر ضروري، وحتى في حالة محدودية النتائج يكون هناك ميل

(٨) انظر أعمال عالم الاجتماع الفرنسي بورديو «صحبة» باسرون في هذا الشأن: Pierre Bourdieu, *La Distinction: Critique sociale du jugement, et Questions de sociologie*, documents (Paris: Minuit, 1980), et Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron: *Les Héritiers, les étudiants et la culture*, le sens commun (Paris: Editions de Minuit, 1964), et *Les Etudiants et leurs études*, avec la collaboration de Michel Eliard, cahiers du centre de sociologie Européenne. Sociologie de l'éducation; 1 (Paris; La Haye: Mouton, 1964).

للاحتفاظ بالطفل لأطول وقت ممكن بالمدرسة، أما في العائلات المعسرة فإن حظوظ الطفل أقل في النجاح. ولكن لا ترتفع حظوظه في الاحتفاظ به بالمدرسة إلا إذا كان مستوى دراسته مقبولاً فيغدو الاحتفاظ بالطفل في المدرسة لا من حيث هو أمر ضروري اجتماعياً، بل باعتباره قراراً مرتبطاً بالنجاح»[٩]. لكن العائلة كما استنتج ذلك بودون نفسه ليست المصدر الوحيد للامساواة الاجتماعية. فالنّظام التعليمي بدوره مسؤول عن اللاّمساواة هذه، حتى لقد أكد ذلك من دون تلكّؤ وفي غير التباس بقوله: إن النظام التعليمي إذا ما أردنا تعريفه بالنظر إلى طبيعة الأشياء هو في حقيقة الأمر وفي ذات الوقت نظام تكوين وانتقاء للنخب الاجتماعية»[١٠].

وقد درس سوروكين (Sorokin) مختلف أنساق التّراتب لينتهي إلى أنّ مساراً دورياً يحكم هذه الأنساق بشكل يجعل درجة الثراء والمداخيل في إطار المجتمع نفسه تتغير من جيل لآخر. كما انتبه سوروكين إلى أهمية عامل الفوارق الجسيمة في احتلال المكانة الاجتماعية بين مختلف الفئات الخاضعة للحراك صعوداً ونزولاً، بشكل ينجرّ عنه انتقال هائل من فئة إلى أخرى، وبالتالي تطور في البنية الاجتماعية من خلال مقارنة وضعية الأبناء بوضعية الآباء، أي في نهاية المطاف توزيع جديد لشبكة العلاقات والتحالفات بين المجموعات الاجتماعية. فدراسة الحراك الاجتماعي تسمح بتبيّن هيكلة المجتمعات التي تأخذ شكل مجموعات اجتماعية: طبقات اجتماعية، مراتب اجتماعية.

كما تسمح بتسليط الأضواء على التمايزات وتطورها، وعلى التغييرات عامة من خلال دراسة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية: العائلة، التربية، التنشئة، الشغل وغيرها. ولقد أثبتت معظم الدراسات في هذا المضمار أن تحركات أفراد فئة اجتماعية نحو فئة أخرى لا يمكن أن تحقق مساواة مثلى في الحظوظ خاصة إزاء التعليم والتشغيل، لذلك سوف يتأكّد أن الموقع الاجتماعي الذي يحتلّه الفرد داخل أي مجتمع مهما كانت طبيعة النظام السياسي الذي يحكمه، إنّما هو في جانب كبير منه رهين عوامل عدة منها ما يعود إلى إرادة الفرد وقدراته، ومنها ما يتجاوز تلك الإرادة وتلك القدرات إلى عوامل يمكن أن تتمثل أساساً في ما يطلق عليه الأصول الاجتماعية أو العرقية أو العائلية في إسناد الأدوار والمواقع مقابل التخلي عن النموذج الجداروقراطي[١١] الذي كانت التزمت به.

---

(٩) Boudon, *L'Inégalité des chances; la mobilité sociale dans les sociétés industrielles*. وقد صدر هذا الكتاب عن دار نشر Reed عام ١٩٧٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٧.

(١١) جداروقراطي (Méritocratique) صفة تطلق على النموذج الذي يتم في إطاره إسناد المكانة الاجتماعية والموقع المهني تبعاً لأهلية كل فرد وجدارته بالنظر إلى معايير موضوعية يمكن أن تشمل العديد من =

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول إن آليات الحراك والأشكال التي يتخذها ترتبط بمستويات عدة لعلّ أهمّها:

أ ـ أنماط السلوك الفردي من خلال تمثّل الفرد لذاته وللآخر، لأنه تمثّل يحدّد الجانب الأكبر من السلوك الفردي والجماعي قبولاً أو رفضاً بشكل يحدّد في نهاية المطاف الهوية الفردية والجماعية والمواقع والحظوظ في الصعود أو الثبات أو النزول في سلّم المراتبية الاجتماعية.

ب ـ أنماط التنظيم الاجتماعي متمثلة أساساً في علاقات القرابة بمعناها الواسع، إذ المكانة الاجتماعية تتحدّد من خلال الانتماء إلى المجموعة التي إليها ينتمي الفرد ومنها ينحدر، وانطلاقاً منها أيضاً ينظر إليه، فكأننا بالنّسب يلعب دور المسوّغ لمهاجمة الفرد المنافس في الصعود (ابن فلان...) أو دور المسوّغ للثناء على الفرد ودعم حظه في الصعود بمدحه: ذو نسب، ابن عائلة (وِلْدْ عَايْلهْ)... فكأنما تتخفّى علاقة، ولو نسبية، بين الأصل والوضعية الاجتماعية من دون أن نسلّم بأن الأول (الأصل) يحدد الثانية (الوضعية)، لكن فقط تبقى الثانية غير منفصلة عن الأول في تمثّل المكانة وتوزيع الأدوار وحظوظ الصعود، فالعائلة التي منها ينحدر الفرد تعدّ عنصراً مهماً في تكوين الانطباع الاجتماعي عنه، لكن يبقى بين أفراد العائلة الواحدة ترتيب (Classement) اجتماعي يميّز بينهم، فهناك الناجح علمياً وهناك الناجح في زواجه، وهناك من وقع الحَظّ من مقامه إضافة إلى من بقي في عداد المجهولين لا تعرف له قيمة. وهذا يسمح بالقول بأنه يبدو وكأنّ هناك قرابة «معيشة» أي فاعلة في الواقع وفي الممارسة اليومية، وقرابة «نظرية» يهتم لها النسّابون في تسلسلها[١٢].

ج ـ أنماط التنظيم السياسي: متمثلة أساساً في التجسيدات السياسية للحراك، حيث يمكن دراسة الحراك من زوايا متعدّدة كما أشرنا آنفاً، كأن ينطلق من مساهمة

= الفئات الاجتماعية من دون إقصاء بعضها لحساب البعض الآخر. وهو ما حاول أن يبرهن على وجوده انطلاقاً من دراسته للظاهرة البيروقراطية عامة، ثم تواصل الاهتمام به مع اللاحقين من رواد علم الاجتماع نذكر على سبيل المثال فقط: Max Weber, *Economie et société* (Paris: Plon, 1971), tome 1, partie 1, chap. 3, pp. 221-231; Robert K. Merton, *Eléments de théorie et de méthode sociologique*, traduits de l'américain et adaptés par Henri Mendras (Paris: Plon, 1965); Michel Crozier, *Le Phénoméne bureaucratique: Essai sur les tendances bureaucratiques des systémes d'organisation modernes et sur leurs relations en France avec le systéme social et culturel* (Paris: Seuil, 1963); Albert O. Hirschman, *Stratégie du développement économique*, traduit de l'anglais par Françoise Pons (paris: Editions ouvrières, 1964); Shmuel Noah Eisenstadt, *The Political Systems of Empires* (London; New York: Free Press of Glencoe, 1963), and Alvin W. Gouldner, *Patterns of Industrial Bureaucracy* (Glencoe, IL: Free Press, 1954).

وقد صدر للكتابين الأخيرين طبعتان أخريان عام ١٩٦٧.

(١٢) Pierre Bourdieu, *Le Sens pratique*, le sens commun (Paris: Editions de Minuit, 1980), p. 33.

الفرد في مراكمة الثروات الاقتصادية أو مساهمته في الحياة المهنية، أو ربما أيضاً بالنظر إلى الأصل الإثني أو القومي أو الانتماء إلى مجموعات دينية أو اكتساب خبرة ثقافية في مجال ما، أو ربما بالنظر إلى نمط أو أنماط العلاقات السياسية القائمة. فلقد نبّهنا باريتو إلى الأبعاد السياسية للمكانة الاجتماعية وذلك من خلال تمييزه بين النخب السياسية الحاكمة وباقي الجماهير المتألفة من مجموعات متنوّعة.

وفي هذا الإطار، عامة ما تتداخل الثروة مع السلطة السياسية والهيبة الاجتماعية في تحديد الحراك والموقع في المراتبية الاجتماعية، لكنه ليس تداخلاً ميكانيكياً، بل إنه يختلف تبعاً للظروف والمحدّدات والوضعيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وكل ما يقترن بها.

وبناء على ما سبق يرتبط الحراك في جانب منه بأشكال التنظيم «السياسي» للمجتمع ابتداء من المِلَل (Les Castes) وصولاً إلى الطبقات الاجتماعية، فيغدو المَوْقع راجعاً للاكتساب لا للتحويل كالوراثة مثلاً. لكن هذا المكتسِب الصاعد إلى سدّة الحكم يسعى جاهداً للحفاظ على سلطته وإعادة إنتاجها. لكن تغير القدرات والكفاءات مع الزمن يسمح بحصول ما سمّاه باريتو، كما رأينا عند دراستنا لسوسيولوجية النخب، بدورة النخب التي توفر فرص التداول بينها، مما يؤدي أحياناً كثيرة إلى قبر نخب سابقة لتصعد أخرى. ألم يقرّر باريتو مثلاً بأن «التاريخ مقبرة للأرستقراطية»[١٣]؟ إذاً، ففكرة الحراك الاجتماعي يمكن أن تطرح نفسها داخل الأنساق السياسية الأكثر محافظة وتقليدية، كما يمكن أن تحظى بقيمة أكبر في إطار الأيديولوجيات المتجاوبة مع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، تبعاً لمبدأ المنافسة الحرة التي لا تحكم فقط النسق الاقتصادي بل الاجتماعي والسياسي أيضاً. أما إعادة إنتاج المواقع باعتبارها موروثاً فإنها تُعَدّ كابحاً لمسار التأقلم والتعديل الاقتصادي والاجتماعي، أي واحداً من تلك الحتميات الاجتماعية التي يمكن أن تعرقل مسار التحوّل الذي يقتضي ممارسة ديمقراطية تقوم على ضمان حدٍ أدنى من العدالة السياسية التي لا تتمثل في القضاء النهائي على التمايز الاقتصادي، بل في المساواة في حقوق المواطنة من خلال رفض شتى أشكال الامتيازات التي تعود إلى الميلاد والتي يتم تداولها بين الأجيال تبعاً لعلاقات القرابة، وبالتالي من خلال توفير حظوظ متساوية بين الأفراد في شروط الحصول على هذه المواقع والاعتراف بها بشكل يجعل المساواة السياسية غير منفصلة عن المساواة الاجتماعية، وهي ليست مساواة في

(١٣) Vilfredo Pareto, *Traité de sociologie générale*, 2 vols. (Lausanne; Paris: Payot and cie, 1917-1919), p. 2053.

المواقع نفسها بل مساواة في شروط الوصول إلى هذه المواقع[١٤]. فالمساواة في الحظوظ مرتبطة بالمساواة في الحراك الاجتماعي لأن توافر المساواة الأولى يساعد على تجسّد الثانية على أرض الواقع، بشكل يسمح للفرد الذي يبحث عن الصعود أن لا يعوّل على كفاءته وقدراته وخبراته، على قدم المساواة مع غيره في تحقيق انتقاله داخل الفضاء الاجتماعي على حد عبارة عالم الاجتماع سوروكين[١٥].

إن انخفاض حظوظ حصول حراك اجتماعي داخل بنية اجتماعية ما ينجرّ عنه كما يقول سوروكين ثورات اجتماعية وهزّات لهذه البنى، لأن الفرد، أو المجموعة، لا تقنعه مجرّد مقارنة بين المكانة التي يحتلها والمكانة التي كان يحتلّها أبوه، بل إنه يسعى كذلك إلى تحديد موقعه انطلاقاً من داخل البنية نفسها بواسطة ما سمّاه سوسيولوجيو الحراك بالمقارنة الجيلية بحثاً عن سبيل لتغيير المكانة. وهذه الإمكانية في التغيير ليست فقط رهينة إرادة الأفراد ورغبتهم، بل إنها كذلك رهينة البنى الاجتماعية التي تتم في إطارها عمليات التكوين واكتساب الخبرة النظرية والعملية التي تساهم في تحقيق التطور التقني بما يقصي بعض المهن ليدعّم أخرى بديلة في سلّم الأهمية[١٦] لتبرز بذلك شرعية جديدة صاعدة، ومن هنا تتأكد العلاقة بين ظاهرة الحراك والمجال السياسي كواحدة من الأرضيات التي يقوم عليها، فلقد تساءل علماء السياسة عن مدى حضور متغير الحراك في توجيه السلوك السياسي والمواقف المتخذة وما يعتريها من تبدّل بالنظر إلى الموقع الاجتماعي أي بإقامة علاقة بين الأصل والموقع الاجتماعي[١٧].

لقد أثبتت نتائج البحوث المجراة أن الأفراد الذين يغيّرون مواقعهم الاجتماعية فيتمكنون من الصعود، يبدون سلوكات ومواقف سياسية أقرب إلى الوسطيّة بين سلوكات مجموعاتهم الاجتماعية الأصلية وسلوكات مجموعات الانتماء، «فالإطارات» الذين يعيشون حالة حراك صاعد غالباً ما يصوّتون للحكومات التي تستحضر في الآن نفسه مصالح واعتبارات النخب والجماهير (أي اليسار بالغرب)، يصوّتون بنسبة أكبر مقارنة بمَنْ هم أبناء إطارات الذين يميلون إلى التصويت للحكومات اليمينية أو الأقرب إلى اليمين.

---

(١٤) Merllié et Prévot, *La Mobilité sociale*, p. 17.

(١٥) Pitirim Sorokin, *Social Mobility*, Harper's Social Science Series, 5th ed. (New York; London: Harper and Brothers, 1927).

(١٦) «La Sociologie de Pitirim Sorokin,» dans: Cazeneuve et Victoroff, dirs., *La Sociologie*, p. 414.

(١٧) Thélot, *Tel pére, tel fils?: Position sociale et origine familiale*, et Pierre Weiss, *La Mobilité sociale*, que sais-jé; 2266 (Paris: Presses universitaires de France, 1986), p. 103.

كما أن لظاهرة الحراك قاعدة تفسيرية تتجلّى في المؤسسة التعليمية حيث تتعضّى ظاهرة الحراك مع العملية التعليمية بشكل يمكن معه أن تقوم علاقة سبب بنتيجة بين هذا وذاك، حتى إن عالِمَيْ الاجتماع بينديكس (Bendix) وليبست (Lipset) عند دراستهما الحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية، انتهيا إلى وجود علاقة جليّة بين انتشار التعليم العالي في الولايات المتّحدة الأمريكية والحراك الذي عاشه ويعيشه الأفراد والمجموعات، إذ يمكن سوسيولوجيّاً أن يعدّ الثاني في جانب كبير منه نتاجاً للأوّل[١٨].

وانطلاقاً من المحاولة السابقة في تعريف الحراك الاجتماعي، يتأكد لدينا أن مقاربة هذه الظاهرة داخل أي مجتمع من المجتمعات لا بد أن يتم خلالها استحضار حقيقة التعضّي بين الحراك والعملية التعليمية والشرعية السياسية، إذ إن الاستثمار في الحقل المعرفي لتكوين رأسمال قابل للتداول خلال عملية الحراك في بعدها الاجتماعي، قابلة لأن تحدّد شكل الأداء السياسي للنخب ولمدى شرعية سلطتها.

ذلك ما يمكن أن نتبينه من خلال سيرورة البناء الوطني في إطار التجربة التونسية المعاصرة التي تزعّمتها نخب حديثة التكوين بفضل التعليم الذي تلقته في إطار الهياكل التعليمية التي أقامها المستعمر بما وفّر لها فرصاً واسعة لتعيش حراكاً صاعداً، وهو ما أكده الباحث ج. ألمان (J. Allman) الذي انتبه إلى أن المعطيات التي توافرت لديه مضافة إلى بعض المؤشرات الأخرى، تُنْبِئُ جميعُها بأن دور التعليم في مستوى كونه قناة أو سبيلاً للحراك الصاعد بتونس، غدت أكثر وضوحاً وبخاصة داخل بنية اقتصادية هي في الأساس فلاحية بما سيجعل التعلّم يمثل مفتاح ولوج المهن الراقية في القطاعات العصرية[١٩].

كما أن حكومة البناء الوطني اختارت التعليم رهاناً للخروج من وضع التخلّف فخصّصت لذلك اعتمادات فاقت في مجموعها ما خصّصته دول أخرى حديثة النشأة آنذاك للاستثمار في هذا المجال. كما وضعت هذه الحكومة لذلك مخططات وتوقّعات. والطريف أن الإنجاز فاق في بعض الأحيان توقّعات المخطط[٢٠]، خاصة إذا ما وضع

(١٨) Lipset et Bendix, *Social Mobility in Industrial Societies*, pp. 91-101.

(١٩) James Allman, *Social Mobility, Education and Development in Tunisia*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; 28 (Leiden: Brill, 1979), p. 152.

(٢٠) W. J. Gavin, «Effect of Population Change on the Attainment of Educational Goals in Developing Countries,» in: *Rapid Population Growth: Consequences and Policy Implications*, Prepared by a Study Committee of the Office of the Foreign Secretary, National Academy of Sciences with the Support of the Agency for International Development, Roger Revelle [et al.], p. 324.

نصْبَ أعين بناة الدولة الجديدة أهمّية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجماهير المتعلّمة في التحكّم في مسار التنمية في البلاد، إذ ترسّخ لديهم اقتناع مفاده أنه لا يمكن إرساء دعائم دولة حديثة متطورة إلا عبر نشر التعليم لتكوين الإطارات المؤهلة في شتى الميادين للنهوض بالبلاد وتحقيق جدوى أي فعل، اقتصادياً كان أم سياسياً أم ثقافياً.

كما يسمح ركوب هذا الرهان بتحقيق عملية إدماج واسعة ومأسسة تسمح بإحكام القبضة على شتّى المجالات والتعبئة من أجل إرساء النموذج التنموي المنشود في ظل نمط علائقي أكثر عدلاً في التوزيع.

وبذلك احتلّ رهان التعليم بعد الاستقلال موقع الصدارة في اهتمامات الدولة الفتيّة لأنه عُدّ الضمانة لمناعة الدولة وسيادتها وتأمين مستقبلها قبل ضمانة السلاح والقوة. يقول الحبيب بورقيبة: «. . . ولو أن هناك عدة مسائل تهمّ تدعيم الدولة، فالقوة والسلاح لها ما لمشكلة التعليم من الأولوية لكن هذه المشكلة أخذت مركزها في الطليعة لِما لها من الأهمّية في بناء الدولة وتدعيم النظام الجمهوري»[٢١].

ولقد تواصل هذا الاقتناع لدى بناة الدولة بأهمية هذا الرهان باعتباره محدّداً للمنوال التنموي بأكمله. فلقد ساد الاعتقاد بأن اختيار سياسة بطيئة في نشر التعليم يترتب عنه اختيار التخلّف، أو على الأقل القبول بتكريس التخلّف الاقتصادي والاجتماعي، وعلى عكس ذلك يمثّل تعميم التعليم أفقياً وتوسيعه عمودياً الشرط الأساسي لنجاح أي خطة لتغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد[٢٢].

---

(٢١) الحبيب بورقيبة، «انبعاثنا التربوي منذ الاستقلال،» (خطاب رئيس الدولة في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٨)، ص ٢٠.

(٢٢) «Perspective décennale de scolarisation, 1959/1960 - 1968/1969,» (secrétariat d'état à l'éducation national, ronéo, [s. d.]), p. 31; M. Messadi, «La Reforme de l'enseignement: Le Bilan: Interview avec le secrétaire d'Etat à l'éducation nationale,» pp. 13-18, et A. Ben Salah, «La Réforme de l'enseignement les difficultés à vaincre: Interview avec le secrétaire d'Etat au plan et à l'économie nationale,» pp. 19 et 22, *Servir*, no. 1 (juin 1967); A. Bouraoui, «Trente années d'éducation en Tunisie,» papier presenté à: *Le Développement en question: Dimension - bilan - perspectives: Actes du colloque: Tunis, 24-29 novembre 1986*, serie études sociologiques; no. 16 (Tunis: Centre d'étude et de recherche économique sociales, 1990), pp. 423-439; Mongi Bousnina, *Développement scolaire et disparités régionales en Tunisie*, faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, deuxiéme série, géographie; 26 (Tunis: Université de Tunis, 1991); M. Ouled-Taieb, «La Politique de l'enseignement supérieur en Tunisie,» *Cahiers de la Méditerranée*, nos. 20-21 (juin-decembre 1980), pp. 129-137;

أحمد بن صالح، تونس: **التنمية والمجتمع والسياسة** (بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٠)، ومحمد باشوش، «مساهمة في دراسة وظائف الجامعة التونسية،» **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، السنة ٢٢، العددان ٨٠-٨١ (١٩٨٥).

وبناءً عليه، تمّ الربط بين تخطيط التعليم وتنظيمه وبين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي عامة، فغدا نظام التعليم والتخطيط له لا ينفصل عن التخطيط للنظام الاقتصادي والاجتماعي بغية «إعداد أفراد قادرين على المساهمة إيجابياً في مجهود الإنتاج»، «وتنويع بنية التعليم بما يتماشى حجماً ونوعاً مع الاختيارات المعروفة والمحتملة للبلاد التونسية وحجم فرص الشغل ومدى استقرارها فتمّ ربط التعليم بالجدوى الاقتصادية أساساً[٢٣] ليهيمن بذلك هذا المبدأ خلال كامل مرحلتي السبعينيات والثمانينيات»[٢٤].

هذا التصور جعل العملية التعليمية عملية استثمارية لا للأفراد المتعلّمين وعائلاتهم فقط، بل للمجموعة الوطنية جميعها كما غدت الشهادة في الآن نفسه إنتاجاً يبرمج ويسوّق، وهو إنتاج مجدٍ يستجيب لاحتياجات السوق.

إلا أن هذا الربط بين التكوين والتشغيل كان ربطاً عقيماً لأنه كلّف الدولة جهداً لا تحتمله مهما تكن طاقاتها وإمكانياتها، فجاء المخطط الخامس محاولاً تجاوز هذا العقم اعتباراً، وأن مفتاح مشكل التشغيل لا يوجد بين ثنايا نظام التربية والتعليم خاصة، وأن التجارب السابقة كانت قد أثبتت أن اتخاذ النظام التعليمي مصنعاً لإنتاج الإطارات أدّى، ويؤدي، إلى تدعيم آليات الانتقاء التي تعرفها عملية الانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى، بإزاحة الأغلبية والاحتفاظ بالأقلية الجيّدة والمؤهّلة لأن تكون كفؤاً في حياتها المهنية. فكانت النتيجة بروز جيوش من المنقطعين عن التعليم في مراحل مختلفة، قليلٌ منها استطاع استعادة اندماجه في الحياة المهنية والتدارك، أما معظمها فعجز، ليندرج ضمن جحافل العاطلين أو المهمّشين الباحثين لأنفسهم عن مكان داخل الدورة، وبخاصة أن أبواب التشغيل المفتوحة آنذاك لم تكن على درجة من الوضوح والمأسسة، إذ لا باب الهجرة قادر على استيعابهم، لا بل إن هذا الباب سيغلق أو على الأقل سيرتدّ إلى أدناه، ولا القطاع الصناعي ـ خاصة المحدث منه بموجب قانونيْ نيسان/ أبريل ١٩٧٢ وآب/ أغسطس ١٩٧٤ قادر على توفير وضعية مهنية واضحة ومريحة. أما القطاع السياحي فلا يزال هشاً يبحث عن ذاته وكذا القطاع الثالثي عامة، وذلك في إطار تجربة تنموية فضّلت تعليماً سريعاً ومكثّفاً قبل أن يتمّ إرساء منوال تصنيعي قادر على مسايرة نسق نشر التعليم بما أفرز أيضاً، إضافة إلى الجحافل السابقة جملة من المتعلّمين الذين يواجهون صعوبة في إيجاد شغل داخل نسق اقتصادي ينمو بتؤدة.

---

(٢٣) انظر ما أكده محمد مزالي وزير التربية آنذاك في ندوته الصحافية بتاريخ ٧ أيار/ مايو ١٩٧٠.

(٢٤) «Rapport sur le Vème plan de l'éducation, 1982/1986,» (Ministère de l'education nationale, ronéo, [s. d.]), partie 1, p. 33 et partie 2, p. 3.

هذا الوضع سيؤدي مثلما أثبتت الوقائع إلى التشكيك في قيمة الشهادات العلمية، بعد أن ترسّخ في أذهان الناس أن شهادة ختم الدروس الابتدائية السابقة وفّرت خلال بدايات الاستقلال لحامليها فرصاً أفضل في التشغيل، وبالتالي الصعود من الفرص التي وفّرتها شهادة ختم الدروس الثانوية أو العالية التي شهدت تراجعاً في قيمتها، لا بل تشكيكاً في أهميتها، عبّر عنه الشعار الذي رفعه الشباب التلمذي والطالبي خلال إضرابات عقدي السبعينيات والثمانينيات، «تقرا ولا ما تقراش المستقبل ماثمّاش». وكانت نتيجة كل ذلك أن تنامى عدد القوة العاملة الحاملة لدرجة ما من التعليم والوعي وعدم الرّضى عن حظوظها، نقول هذا ونحن نستحضر معطىً سوسيولوجياً على درجة من الأهمية، وهو أن المدرسة في الأرياف ستواصل الدفع بالشباب المتعلّم من ذوي المستويات التعليمية غير المؤهِّلة إلى المدن بنسق أسرع مما كان عليه في نسقه العادي، وهذا ما سيعمّق أزمة التحضّر السريع ويدعّم اللامساواة بين الريف والمدينة لتكون النتيجة عكسية، إذ تنامى عدد طالبي الشغل مقابل تراجع طاقة التشغيل، فازداد عدد العاطلين والمهمّشين من المنقطعين مبكراً عن التعليم بشكل هدّد في أكثر من مرّة شرعية سلطة هذه النخب التي يبدو أنها بدأت تفقد مع الأيام توازنها[٢٥]، فكان من المنطقي أن ترى هذه النخب ضرورة مراجعة سياستها التعليمية لمرات متتالية في الأعوام: ١٩٦٧/ ١٩٧٠/ ١٩٧٢/ ١٩٧٧/ ١٩٧٩/ ١٩٨٠/ ١٩٨٢ من أجل إجراء التغييرات اللازمة على النظام التعليمي، وذلك للعلاقة الحميمة التي تربط هذا الأخير بالنظام السياسي. وهي مراجعة ترمي في نهاية المطاف إلى استعادة شرعية بدأت تترهّل وتتراجع، وإعادة شحذ خطاب بدأ يفقد طاقته التعبوية إثر خيبة الأمل في الشعارات التي كانت مطروحة ومنتظرة التحقق وإذا بها تتحّول إلى وهم(الغد الأفضل، العدالة في التوزيع، التقدم وما شاكلها).

وفي نهاية هذا القسم يغدو من الضروري التأكيد أنّ محاولتنا اعتبار العملية التعليمية تمثّل أرضية دراسة للحراك الاجتماعي بربط هذا بتلك تبقى نسبية، لأن رحابة الظاهرة الاجتماعية تأبى علينا مجرد ربط آلي بين ارتفاع نسب الحراك الاجتماعي وبين التوسّع العام لقاعدة المتعلمين ابتدائياً ثانوياً عالياً، واهتزاز شرعية السلطة القائمة، لأن هذا التفسير الأحادي تأباه المنهجية السوسيولوجية وتعتبره غير كافٍ لتفسير ظاهرة هي من التعقيد بدرجة مثل ظاهرة الحراك.

(٢٥) Abdelbaki Hermassi, *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study* (Berkeley, CA: University of California Press, 1972), p. 215.

القسم الثاني

النسق السياسي التونسي،
الخصائص البنائية وأنماط الأداء: محاولة في التفسير

تمهيد

«حُكِي أنّ الحجّاج أمر صاحب حراسته أن يطوف بالليل، فمن وجده بعد العشاء ضرب عنقه، فطاف ليلة فوجد ثلاثة صبيان يتمايلون وعليهم أثر الشّراب، فأحاط بهم وقال لهم من أنتم حتى خالفتم الأمير؟ فأجاب كل منهم بكلام شعري يظهر لأبيه مكانة لا يمتلكها حقيقة.

فلما أصبح رفع أمْرَهم إلى الحجّاج فأحْضَرَهُمْ وكشَف حالهم، فإذا الأول ابنُ حجّام والثاني ابنُ فوّال والثالث ابنُ حائك، فتعجّب من فصاحتهم وقال لجلسائه: علّموا أولادَكم الأدب فوالله لولا فصاحَتُهم لضربْتُ أعناقهم، ثم أطلقهم وأنشد:

كُـن ابـن مَـنْ شـئـت واكـتـسـب أدبـاً ... يُـغـنـيـك مَحْـمُـودُه عـن الـنّـسـبِ
إن الـفـتـى مـن يـقـول هـا أنـا ذا ... ليس الـفـتـى مَـن يـقـول كـان أبي[1]
لا تـقـلْ أصـلـي وفـصـلـي أبـداً ... إنـمـا أصـل الـفـتـى مـا قـد عـمـل
لا بـقـومـي شَـرُفـتُ بـل شـرفـوا بي ... وبـنـفـسـي فـخُـرتُ لا بـجـدودي

المؤسسة أداة للتحليل السوسيولوجي

إذا عدنا إلى **المنجد الصغير** *(Le Petit robert)* لوجدنا أنه من معاني لفظ (Institution) ما يلي: «جملة الأشكال والبنى الاجتماعية كما هي قائمة على أساس القانون والعادة»[2].

وفي الحقيقة فإن هذا اللّفظ يأخذ في بعده السوسيولوجي معنى الظاهرة الاجتماعية طبقاً للتصوّر الدوركهايمي من حيث الإلزام والاستقلالية. فالمؤسسة

(١) محمد دياب الأتليدي، **إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس** (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦). (بتصرف).

(٢) *Le Petit robert 1: Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française*, Rédaction dirigée par A. Rey et J. Rey-Debove (Paris: [Le Robert], 1977), matière «institution,» p. XI.

«شيء» اعتباراً، وأنها تمثّل في نهاية المطاف شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تحدد المواقع الاجتماعية للفاعلين وذلك بالنظر إلى معايير اجتماعية محدّدة، معايير تكون ذات بعد إلزامي بالنظر إلى مدى شرعية السلطة التي تمتلكها المؤسسة، وهي سلطة ليست فقط مادية، بل أيضاً هي سلطة معنوية[٣]. فيغدو بالنتيجة كل ما هو اجتماعي مؤسّسياً.

فمن منطلق أنّ «المؤسسة إلزامٌ اجتماعيٌّ فعّالٌ» مرادفٌ لكل ضبط اجتماعي، فإن هذه المؤسسة المجتمعية تسعى إلى فرض نواميسها وضوابطها استجابة لمقتضيات المراتبية وحفاظاً على التمايز في المواقع الاجتماعية وفي توزيع الدخول والمسؤوليات والحظ من الوجاهة بناء على الشرعية التي تمتلكها عبر مسار كامل من عمليات التمثّل والتنشئة الاجتماعية للفاعل فرداً، ثم مجموعة. ففي نطاق هذه المؤسسة تقوم نشاطات محكومة بتوقعات متبادلة، أي انتظارات منها ما هو مستقرّ ومنها ما هو غير مستقرّ، ويتمّ بموجبها منح دور للفاعل بكلّ ما يستتبع هذا الدور من سلطة يسعى الفاعل إلى الاستفادة منها سواء لحسابه الخاص أو لغيره بالنظر إلى المسؤولية التي يتحمّلها مقارنة بشركائه الذين يفوقهم مكانة ودوراً وأهلية.

فالمؤسسات الاجتماعية تمثّل سوسيولوجيا وحدات ضامنة لنظام الحياة الجماعية. إنّها هي التي تسمح للفاعلين بـ «الوجود معاً» في مستويات متعدّدة، من ذلك مثلاً عبر ضمان مسارات التنشئة وإعادة الإنتاج الاجتماعي (العائلة، المدرسة)، أو عبر معاقبة الانحرافات (القانون، البوليس) أو أيضاً من خلال تنظيم الحياة الاقتصادية (قانون السوق، النقابات)، أو من خلال توفير فرص الاتصال والتبادل (اللغة، وسائط الاتصال)، أو عبر توفير مرجعيات وعلامات موجّهة لعمليات الاندماج الأخلاقي(الدين).

وإذا ما رمنا الدقة نقول إن المؤسسات الاجتماعية والضوابط والمواضعات الاجتماعية ليست دائماً نتاجاً لاختيارات واعية وعقلانية، بل إنّ الدراسات السوسيولوجية تبيّن أنّ معظم هذه المؤسسات إنّما تأتي نتاجاً لمسارات تاريخية طويلة ومعقّدة وحتى مكلفة وممكنة الحصول في أي وقت.

وتركّز عدّة تيارات سوسيولوجية على العناصر التي تجعل من هذه المؤسسات والضوابط والمواضعات أنماطاً من الهيمنة، بالنظر خاصة إلى التعارض بين المصالح

(٣) M. Mauss, «*Institution*,» dans: *La Grande encyclopédie* (Paris: [Librairie larousse], 1888), vol. 7.

داخل المؤسسة نفسها على الهيمنة، على الهيئة التي تخلق داخلها تراتباً في مواقع الفاعلين استناداً إلى معيار الدخل أو المهنة أو الثقافة أو الدور أو نمط العيش. كما يتم التركيز من قبل هذه التيارات أو غيرها من التي اهتمت بسوسيولوجية المؤسسة على مظاهر التفاعل الاجتماعي، أي على علاقات التواصل البينذاتي (Intersubjective) التي هي علاقات «وجه لوجه» كما بيّنها روّاد التفاعلية الرّمزية ثمّ وبخاصة غوفمان (Goffman) حيث تقوم علاقات تفاعلية تبادلية تربط بين الأفراد في ما بينهم، كما بينهم وبين المجموعات عبر شبكات قابلة لأن تُدرَسَ في مستوى الشكل كما في مستوى الخصائص. كما يمكن أن تدرس مسارات التفاعل أيضاً في مستواها الذاتي بالنظر إلى الدوافع والمصالح والمواقف والقيم والمعتقدات التي يحملها الأفراد بالنظر إلى التمثلات الجماعية والذاكرة والمخيال الجماعيين، كما إلى النسق الرمزي والثقافات والأيديولوجيات السائدة.

وبناء عليه يمكن القول إن السوسيولوجيا قد نجحت في التركيز على العلاقات القائمة بين الحياة الشخصية المعيشة في بعدها الذاتي للفاعلين الاجتماعيين بشكل يكاد يكون تلقائياً وبين الإلزامات الهيكلية المتحكمة في اشتغال المؤسسة بشكل موضوعي ومستمرّ. هذه المراوحة بين الفردي والجماعي وبين الذاتي والموضوعي وبين الإلزامي الحتمي والاختياري الواعي هو ما انتبه إليه كل من بودون وبوريكو من خلال تعريفهما للمؤسسة في معجمهما النقدي[٤].

وفي هذا المضمار يلاحظ ج. لينسكي (G. Lenski) أنّ توزيع المواقع يختلف من مجتمع جداروقراطي إلى مجتمع تقليدي[٥]. فمعايير المستوى التعليمي والدخل والمهنة في بعدها العقلاني كافية لصعود الفرد في سلّم مراتبية المجتمع الجداروقراطي، أما داخل المجتمع التقليدي فإن الانتماء العائلي والأصل والمورث الرّمزي تلعب دوراً مهماً في عملية الصعود. وهو دور قد يتجلّى واضحاً للعيان وقد يتخفّى وراء ستائرَ رغم فعاليته أحياناً أخرى. هذه المعايير تحدّد شكل الحراك الاجتماعي ونسقه في إطار المراتبية القائمة تبعاً للنمط المجتمعي الذي تجري فيه عملية الحراك.

وفي الجملة يمكن القول بأن المؤسسة تبدو وكأنها الإطار الذي تنتظم في داخله مجموع البنى والمكونات تبعاً لمعايير وضوابط شرعية تحدّد موقع الفرد ومكانته وما

---

(٤) ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حدّاد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٤٨٣ ـ ٤٨٥.

(٥) Gerhard E. Lenski, «Status Crystallization: A Non-Vertical Dimension of Social Status,» *American Sociological Review*, vol. 19, no. 4 (August 1954).

يحصل عليه من رساميل متنوعة مادية ورمزية، أي إنها هي التي تسمح للفرد بأن يحقق القيمة المضافة التي تساعده في عملية الصعود. فعلى سبيل المثال تغدو المؤسسة التعليمية جملة البنى التي تسعى من خلال مسار اشتغالها والمعايير التي تَنْضبِط لها والشرعية التي تستند إليها في تحقيق القيمة المضافة للمتعلم من أجل الصعود في سلم المراتبية الاجتماعية، وكذا المؤسسة السياسية أو المجتمعية أو غيرها. وبذلك يغدو مفهوم المؤسسة أداة تحليل سوسيولوجي قادر على أن يساعدنا في مقاربة إشكاليتنا، اعتباراً أن التحولات التي يشهدها مجتمع دراستنا إنما هي تحولات تنجزها نخب فاعلة لغايات منها الظاهر ومنها الخفي، منها المُعلَنُ ومنها المسكوت عنه، في إطار مؤسسات متنوعة قائمة، منها المؤسسة المعرفية (التعلّم) ومنها السياسيّة ومنها الاجتماعية (العائلة، النسيج القيمي، الجمعيات وما يتفرّع عنها) على أنها تمثّل جميعاً وعاء تتفاعل في إطاره حظوظ صعود الفرد في سلم المراتبية الاجتماعية، وخاصة أن موضوعية معايير هذا الحراك الاجتماعي تُعَدّ من أهم العوامل المحددة لشرعية فعل النخب القائمة وبالتالي لشرعية المنظومات الاجتماعية والسياسية القائمة، مثلما تبين لنا في القسم النظري خلال محاولتنا تحديد سوسيولوجية النخبة.

هذه الأهمية التي تحظى بها المؤسسة باعتبارها أداة تحليل سوسيولوجي، سمحت لنا بأن نتخذها آلية تحليل لدراسة المنظومة السياسية التونسية في عمقها الاجتماعي، إذ سنحاول تبيّن شرعية فعل النخب التونسية وشرعية حراكها الصاعد بالنظر إلى موضوعية المعايير المعتمدة داخل حقل الفعل المعرفي، السياسي والاجتماعي، ومتفاعلة اعتباراً وأنّ:

أ ـ المؤسسة المعرفية تمثل جملة الأشكال والبنى المعرفية كما هي قائمة على أساس القانون والعادة، وهي بنىً تتحدّد على أساسها المواقع الاجتماعية للفاعلين بالنّظر إلى القيمة الرمزية لهذه المعارف الحاصلة ودورها في تحقيق القيمة المضافة للفرد والمجموعة من حيث الموقع في سلم المراتبية الاجتماعية وما يحصل عليه من رساميل متنوّعة مادّية ورمزية تتجسّد في سِلَعٍ تتغيّر قدسيّتها (Fétichisme) في الزمان والمكان ومن مجتمع إلى آخر.

ب ـ المؤسسة السياسية تغدو جملة الأشكال والبنى السياسية كما هي قائمة على أساس القانون والعادة في بعدهما العقلاني واللاعقلاني والمحددة لغائيات الفعل السياسي ومضامينه وأنماطه التي تمثّل جميعها أشكالاً تحدد في جانب كبير المواقع الاجتماعية للفاعلين، بالنظر إلى القيمة الرمزية لهذه الممارسة السياسية ودورها في تحقيق القيمة المضافة للفرد والمجموعة من حيث الموقع في سلّم المراتبية الاجتماعية، بكل ما يمكن أن يحقق ذلك من رساميل متنوعة منها المادي ومنها الرمزي. ألم يؤكد

فيبر أن لا ممارسة سياسية من أجل السياسة في ذاتها، إذ لا سياسي يعيش من أجل السياسة، بل إنه يعيش بالسياسة[٦].

ج ـ المؤسسة الاجتماعية كذلك تغدو جملة الأشكال والبنى الاجتماعية كما هي قائمة على أساس القانون والعادة في بعدهما العقلاني واللاعقلاني، والتي انطلاقاً منها تتحدّد المواقع الاجتماعية للفاعلين بالنظر إلى القيمة الرمزية لهذه العلاقات التي يمكن أن تتجلّى من خلال الممارسة الاجتماعية القادرة على تحقيق القيمة المضافة للفرد المجموعة من حيث الموقع في سلم المراتبية الاجتماعية موقعاً ومكانة، خاصة داخل مجتمع عربي إسلامي (تونس) تجذّر فيه معيار النسب وعلاقات القرابة والانتماء العائلي حضوراً ليمثل واحداً من أهم المعايير في توفير حظوظ الصعود مهما كانت درجة لا عقلانية ولا موضوعية هذا المعيار، إلى درجة ترسّبت معها، أو كادت، في عمق تركيبة الشخصية العربية الإسلامية، حتى غدت المعيار الأكثر حضوراً في تاريخ الفعل الاجتماعي عامة والسياسي على وجه الخصوص، بما يحول دون تمركز معيار الأهلية أو الكفاءة أو العلم من حيث هي معايير موضوعية في عمليات الانتداب والتّعيين وتقلّد الوظائف[٧]. فترسّبات هذه الممارسة موغلة في ثنايا تركيبة المجتمع العربي ذي الخلفيات القبلية، إذ بُنِيَ الولاءُ فيه على أساس القرابة، على أساس «أن صلة الرحم طبيعي في البشر» على حد عبارة ابن خلدون الذي يضيف «أن من صلتها النعرة على ذوي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هَلَكَةٌ»[٨]. واستمر فيه هذا المعيار يفعل فعله في مستوى الممارسة حتى في أشد المراحل تجريداً وقدسية. ألم يَرِدْ في كتاب الله سجلّ قائم من الألفاظ التي يجمعها الإحالة إلى حقل دلالي موحّد هو معنى القُربَى والنّسب من ذلك قوله تعالى: ﴿**وبالوالدين إحساناً وذي القربى**...﴾[٩] وقوله: ﴿**وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين**﴾[١٠] هذا وقد أحْصينا تكرار المعنى وإن تغيّر اللفظ لستّ

---

(٦) ماكس فيبر، **رجل العلم ورجل السياسة**، ترجمة نادر ذكرى (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٢)، ص ٥٥ ـ ٥٧.

(٧) Arnold H. Green, «The Tunisian Ulama, 1873-1915: Social Structure and Response to Ideological Currents,» (Ph. D. Dissertation, History, University of California, Los Angeles, 1973), p. 132; هشام جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، نقله إلى العربية المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤)، ومحمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠).

(٨) «أن العصبية إنما تكون من الالتحام بالنسب أو ما معناه». انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار الجيل، [د. ت.])، الفصل ٨، ص ١٤١.

(٩) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٨٣.

(١٠) المصدر نفسه، «سورة الأحزاب،» الآية ٦.

عشرة مرة (ذو القربى، الصِّهر، أولو الأرحام، الأقربون، النسب. . .) وهو ولاء أكّده تاريخ الفعل السياسي العربي الإسلامي. انظر مثلاً إلى حادثة السقيفة (أو معركة صفّين)[١١] تجدْ مِصْداق ما قلنا، إذ ليس الانقسام بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة حول أهلية خلافة الرسول (ﷺ) الذي لم يُقبر بعد، ليس سوى انقساماً وولاء على قاعدة القربى بالدم. ومهما يكن الأسلوب الذي حُسمت به المسألة فإنّها تخفي في باطنها هذا الاعتبار. صحيح أن أبا بكر صدّيق من أوائل المؤمنين بالرسالة ومساندِيها، وأنه ﴿**ثاني اثنين إذ هما في الغار**﴾[١٢] وأنه صاحب النبيّ وصفيّه، لكن يجب ألا ننسى أنه في الآن نفسه من المهاجرين من قبيلة تيْم الصغيرة التي لا يمكن أن تشكّل منافساً للقبائل القوية (قريش، الأوْس، الخزْرج. . .)، كما أنه صهر الرسول لعائشة. ألا يجوز لنا الحديث في مثل هذه الحال عن استثمار واعٍ أو غير واعٍ لهذه الورقة في الصعود سياسياً. وقِسْ على ذلك صعودُ عثمان، صحيح أنه ورعٌ دعّمَ الدعوة الإسلامية عند المحنة بجهده وماله، لكن يجب ألا ننسى أيضاً أنه قرَشيّ من الأعيان وصِهر الرسول لرقيّة. كما أنّ عثمان ذاته عُرف عنه تَوْلِية أقاربه عمّالاً، بما جلب له عدم الرّضى وتهديد شرعية حكمه في آخر تجربته.

هذا الاختيار في الأداء السياسي ساعد معاوية بن أبي سفيان على الصعود إلى سدّة الحكم، وهو ابن أخت عثمان بن عفان إثر معركة طاحنة مع علي بن أبي طالب. ومع معاوية سيتحوّل نظام الحكم إلى نظام ملكي وراثي صريح سيتواصل قروناً وإن اختلفت العائلات المالكة وصولاً إلى الحسينيين بتونس، فالوزير مصطفى خزندار لمّا تنبّأ لخير الدين بمستقبل سياسي باهر تقرّب منه وتعمّد تزويجَه ابنتَه[١٣] إلى غيرها من الشواهد التاريخية العديدة[١٤]، إلى أن نصل إلى الحبيب بورقيبة الذي رغم تكوينه الحديث وتحمّسه لنمط العلاقات القانونية العقلانية، فإنه عمد إلى الأخذ بعين الاعتبار هذا العامل، فهو لسبب أو لآخر عمَد إلى تطليق زوجته الفرنسية واختار الزواج من

---

(١١) يذكر الميداني في **مجمع الأمثال** «ويروى في حديث صفين أن معاوية لما بعث عمرو بن العاص حكماً مع أبي موسى الأشعري، جاء الأحنف بن قيس إلى أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه) فقال له إنك قد رميت بحجر الأرض فاِجعل معه ابن عبّاس فإنه لا يشدّ عقدة إلا حلّها، فأراد علي أن يفعل ذلك فأبت عليه اليمانيون إلا أن يكون أحد الحكمينْ منهم فبعث عند ذلك أبا موسى الأشعري». انظر: أبو الفضل احمد بن محمد الميداني، **مجمع الأمثال**، ص ١٧٤.

(١٢) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٤٠.

(١٣) أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٥).

(١٤) أبو العباس أحمد بن عمر بن أحمد بن نصر بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، ٨ ج (تونس: كتابة الدولة للثقافة والأخبار، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦).

وسيلة بن عمّار سليلة العائلة «البَلْديّه» المتنفذة. كما عمد إلى حث وزرائه أصيلي الساحل على مصاهرة «البَلْديه» أو العكس بمصاهرة وزراء «بلديّه» عبر زواجهم من ساحليّات وأمثلة ذلك عديدة، بما يسمح لنا بإيلاء هذه الخاصية المميّزة الاعتبار ولا نهملها كلياً لأنها قد تكون فاعلة وإن في الخفاء.

إذاً، انطلاقاً من أخذنا بعين الاعتبار هذه الآلية في التحليل في أطرافها الثلاثة (المؤسسات الثلاث)، يمكن الإقرار بأن نخب البناء الوطني كانت تتجاذبها وهي تروم الصعود ثلاثة رهانات تتمثل في الهم المعرفي الذي يتكامل مع الرهان السياسي، يضاف إليهما رهان اجتماعي يُعَدُّ في حالِ توفّره ورقة رابحة تكون مربحة لصاحبها، وليست قاعدة الجلب التي اعتمدها القائمون في اختيار الفاعلين سوى شاهدٍ حيٍّ، إذ غدا الساحل المنجَم المنتج للوزراء وكتّاب الدولة وكبار المسؤولين على حساب باقي جهات البلاد، بما كرّس لا مساواة في حظوظ الصعود ستمسّ في قادم الأيّام من شرعية النظام الحاكم. فما هي تجلّيات توزّع جهود النخب بين المؤسسات الثلاث؟

الفصل الثالث

النخب التونسية في ظل الدولة الحسينية: النشأة والهموم والأدوار(*)

لا تكمن قيمة المحاولة الخلدونية فقط في ما انتهت إليه من قوانين تحكم العمران البشري وتحدد آليات اشتغاله بما هو منظومة حضارية، بل إن هذا المشروع الخلدوني يقوم بحق شاهداً صارخاً على ما تعرفه وستعرفه المنطقة من تغييرات ذات اتجاه تراجعي في مستوى مختلف بناها الكلية، لا سياسياً فقط بل في مختلف المستويات. وهذا ما سيجعل من المحاولة الخلدونية هذه تأسيساً لمشروع مجتمعي جديد هو بمثابة الاستشراف لمستقبليات المنطقة. ويتخلّل هذا المشروع حضور واضح للهمّ المعرفي، فلقد ركّز في «مقدمته» على العلاقة الجدلية الطريفة بين المعرفة والسلطة القائمة تارة على الإقصاء والتردّد، وطوراً على الانجذاب والتودّد. فغالباً ما تعمد الثانية (أعني السلطة)

(*) لا بدّ من التأكيد هنا أنّني استفدت خلال هذا الفصل من أعمال كلّ من: Asma Larif-Béatrix, *Edification étatique et environnement culturel: Le Personnel politico-administratif dans la Tunisie contemporaine*, observatoire des sociétés (Paris: Publisud; [Alger]: O.P.U., 1988); Mahmoud Abdelmoula, «L'Université zaytounienne et la société tunisienne,» (Thèse de doctorat de 3ème cycle en sociologie, Tunis, 1971),

(وقد صدرت أيضاً عن المركز القومي للبحوث العلمية في باريس Center national de la recherche scientifique);

منور المليتي، «السلطة السياسية والدين في تونس دراسة تاريخية اجتماعية، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٦،» إشراف عبد الباقي الهرماسي، ٢ ج (شهادة التعمق في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٩٢-١٩٩٣)؛ علي الزيدي، **تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٥**، تقديم عبد الجليل التميمي (تونس: مركز البحوث في علوم المكتبات والمعلومات، المعهد الأعلى للتوثيق، ١٩٨٦)، وحسين الرّديفي، «الزيتونة والزيتونيون والظاهرة الاستعمارية وقضايا التحديث، ١٨٨١-١٩١٤،» (شهادة الكفاءة في البحث، قسم التاريخ، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٩١-١٩٩٢).

إلى إقصاء الأولى (المعرفة) نظراً لما تسبّبه لها من منافسة في احتكار مجالات النفوذ، إضافة إلى أنها تفقدها حريتها في الفعل أو تحدّ منها. إلا أنها تعمد أحياناً أخرى إلى إغرائها ساعية إلى احتوائها وطلب ودها بشتى الوسائل والأساليب. وبين هذا الإقصاء وذاك الإغراء تبقى الرغبة في الصعود الاجتماعي كامنة باعتبارها الغاية الخفيّة التي ترومُها مختلف الفئات سواء كانت قناتُها المُوصِلةُ السلطةَ أو المعرفةَ. وبناء على هذه الجدلية الطريفة يغدو فهم الآلية المعرفية غير منفصل عن فهم الآلية السياسية في علاقتهما بالمراتبية التي تبقى في معظم الأحيان غايةً خفيةً.

فإذا ما قبلنا بالفرضية القائلة بأن المجتمع التقليدي ينقسم إلى عامة وخاصة من حيث بنيته الاجتماعية الإجماليّة على اعتبار أن الخاصة تتألف من رجال الدولة والإدارة ورجال المعرفة والعلم، وأن الثانية (العامة) تتألف من مجموع المؤمنين، فإنّنا نكون قد قبلنا في حقيقة الأمر بتقسيم ذي أبعاد سياسية معرفية أكثر منه تقسيماً اجتماعياً. فهو تقسيم يتعارض مع ما انتهى إليه دارسو المجتمع الغربي عند استعمالهم مفهوم «النخبة الإقطاعية» التي تستمدّ جاهها ونفوذها من ملكية الأرض والمال عامة. أما النخبة داخل المجتمع العربي الإسلامي فإنها تستمد جاهها وحظوتها ممّا تلقاه داخل المجتمع من تكريم وتبجيل سواء في علاقتها بالخاصة أو بالعامة أو بكليْهما على حد سواء[1]. إلا أن المهم في هذا المضمار هو أن التفريق بين العلماء والنخبة الإقطاعية لم يقتصر على المعيار السابق، بل إن هناك ميزة أخرى ميّزت النخب في مجتمعاتنا تتمثل في اقتصار العلم على المستضعفين فقط من دون المترفين وأهل السلطان كما لاحظ ذلك ابن خلدون، إذ إن أهل العلم والمعرفة من مثل القضاة، والمفتين، والمدرّسين، والأئمة، والخطباء ومن شاكلهم، غالباً ما يعيشون الخصاصةَ وفي أحسن الأحوال الكفافَ لأن ثروتهم لا تعظم[2].

إذاً، هذه الخصوصية المميزة لتركيبة المجتمع العربي الإسلامي إلى حدود المرحلة الحسينية سواء ما قبل الحدث الاستعماري أو بعده، مضافة إلى هذه الجدلية الطريفة بين المؤسسة العلمية التعليمية والمؤسسة السياسية بكل ما تفرزه من آثار على توزيع المراتبية داخل الحقل المجتمعي العام، تدعونا جميعها إلى دراسة خصائص كل مؤسسة في علاقتها بنظيرتها وأثرهما معاً على المراتبية داخل المجتمع. فنحن كنا تأكدنا في

---

(١) انظر: الطاهر لبيب، «العالم والمثقف والإنتلجنسي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧)، ص ٧.

(٢) «إن القائمين بأمور الدين من القضاء والفتيا والتدريس والإمامة والخطابة والأذان ونحو ذلك لا تعظم ثروتهم في الغالب». انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار الجيل، [د. ت.])، الفصل ٧، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

القسم النظري من هذا البحث أن «لا رجلَ سياسة يمارس السياسة من أجل السياسة»، ولا رجل علم يتعلم من أجل العلم في ذاته، بل إن كليْهما إنّما يفعلان ذلك ويشقيان بغية تحقيق الصعود الاجتماعي مادياً ومعنوياً.

فما هي أولاً خصائص المؤسسة العلمية من حيث تركيبتُها والأدوار التي تضطلع بها والغايات التي ترمي إليها في علاقتها بالمؤسّستين السياسية والمجتمعية؟

أولاً: المؤسسة العلمية (التعليمية): الهمّ المعرفي

إذا كان للعلم والمعرفة حضورٌ واضح في المنظومة المعرفية الدينية، فإنّ هذا الحضور ارتبط على ما يبدو بأغراض عملية إجرائية. فالعلم إنّما يكون بأحكام الشريعة في الأصل. كما إن هذه المنظومة الفكرية لم تربط أغراض العلم بتأثيراته الإيجابية وما يمكن أن يجلبه لصاحبه من تبعات دنيوية على غرار الثروة والجاه مثلاً من دون معارضتها إن حصلت. وبناء عليه، سوف تراوح غائيات العملية التعليمية بين الإقدام عليها والإحجام عنها لأسباب في رأينا يتداخل فيها الدنيوي بالديني في الآن نفسه، هي دنيوية أوّلاً لأن صاحب العلم يوجّه «قواه الإنتاجية» في طلب العلم ممّا لا يوفّر له الفرصة السانحة لتحقيق الثروة المادية بمجهوده الخاص، ولكنها كذلك دينية لأنها ربما اقترنت بالتصوّر الصّوفي التزهّديّ، حيث طلب العلم بالمطلق يسمو بالإنسان بالنظر على أنه ذات متعلّمة عن مجرد الاستجابة لطلبات دنيوية زائلة. كما أنها أيضاً أسباب دينية حيث اقترنت بمعاني العفة وعدم الخضوع والاستقلالية المادية عن باقي المؤسسات وخاصة السياسية منها، وذلك حتى لا يَسقط العالِم في مزالقِ عمليةِ إضفاء شرعية على سلطةٍ تتعارض مع رؤاه ومبادئه.

لذا تراه في أحيان عديدة يفضّل قلّة ذات اليد مع ممارسة اقتناعه على الثّراء المشروط. وبالنظر إلى ذلك ينبري العالم يستمد من سيرة الأنبياء عزاءً له وتبريراً لاختياراته، هؤلاء الأنبياء والعلماء الّذين اتخذوا لأنفسهم حِرَفاً وصنائعَ تحقّق لهم الغلَبة والقوة على أمريْ الدنيا والآخرة، فتغنيهم في الدنيا عن مذلّة السؤال والانتظار، وتجنّبهم مزالق الوقوع في ما يعارض الشريعة خاصة تحت ضغط السلطة وإلزاماتها[٣]. لكن تبقى مع ذلك سيرة حياة بعض العلماء شاهداً على أنّ من العلماء من تمتّع ببعض عوائد الأحباس المقتطعة لهم والتي تعدّ بمثابة الميزة التي بها تميّزوا عن العامة وأعطوْا لعلاقتهم بالمؤسسة السياسية وجهاً جديداً

(٣) انظر: الحبيب الجنحاني، «المفكر والسلطة في التراث العربي الإسلامي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧)، ص ٢٢.

بكل ما حققه لهم من ميزات دنيوية سياسياً ومجتمعياً[٤].

إذاً، فالإقبال أو الإعراض عن استثمار رأس المال المعرفي لتحقيق الامتيازات المادية الدنيوية لا يكون لذاته، بل إنه في عمقه موقف من السلطة القائمة أو موقف من علاقة المعرفة بالسلطة، لذلك يتوجب علينا الإقرار بوجود تباين كبير داخل فئة العلماء، إذ تتقابل فئتان تقابلاً كلّياً **أولاهما** مقرّبة من السلطة تُسبغ عليها شرعية هي في أمسّ الحاجة إليها مع كل ما يمكن أن يجرّه لها ذلك من فوائد دنيوية، أما **ثانيتهما** فمغمورة قنوعة راضية بسكنى غرفة بإحدى مدارس العاصمة «مفضّلة ذلك على معصية الخالق» بطاعة مخلوق ليس أهلاً لذلك. وبناء عليه، فهي تؤْثِرَ السلامة وتنبري في بناء دولة «أفلاطونية» مثالية يقتصر وجودها على مخيالها فقط. أما الفئة الأولى، تلك التي اختارت المَقرُبَة من السلطة فإنها تجد شرعية اختيارها في ذلك المبدأ الذي انتهى إليه الفقيه ابن تيمية حيث «إتيان الشرّ الأصغر جائز ما دام يجنّبنا الشرّ الأكبر» لأن الظلم أفضل من الفتنة ولو بإعادة إنتاج النظام السياسي القائم مهما كان جائراً من أجل تجنب الوقوع في «الشرّ المطلق»[٥] حتى وإن اغتُصِب الحكمُ من «أصحاب الحق» فسِتونَ سنة من إمام جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان[٦]، لأنه كما يؤكد الإمام ابن حنبل «لا صحة للأمة بدون صحة السلطان»[٧]. وحتى قبل ابن تيمية كان للماوردي والغزالي مواقفُ متشابهة تبرز سياسة الأمر الواقع. فقد اختار الماوردي (ت عام ١٠٥٨م) صاحب **الأحكام السلطانية** إضفاء الشرعية على السلطة المطلقة للعباسيين في بداية «انحطاطهم». أما الفقيه أبو حامد الغزالي (١٠٥٨ ـ ١١١١ م) فقد اختار مساندة نظام السلاجقة الناشئ استناداً إلى القول المأثور المنسوب إلى عمرو بن العاص «سلطان عادل خير من سلطان ظالم، وسلطان غشومٌ خيرٌ من فتنة تدومُ»[٨]

---

(٤) أبو العباس أحمد بن عمر بن أحمد بن نصر بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، ٨ ج (تونس: كتابة الدولة للثقافة والأخبار، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦)، ص ٨٩ و٩٧.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ج ١: **تلخيص آراء بعض العلماء حول الموقف من الحاكم المستبد**، ص ٩ وما بعدها، وتقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، قدم له محمد المبارك، روائد الفكر الإسلامي؛ ١ (بيروت: دار الكتب العربية، ١٩٦٦).

(٦) تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٨)، ص ١٣٩.

(٧) انظر: أولريك هارمان، «نظرات مقارنة في الفكرين السياسيين الوسيطين الإسلامي والأوروبي،» **الاجتهاد**، السنة ٤، العدد ١٣ (خريف ١٩٩١)، ص ٩٩.

(٨) المثل لعمرو بن العاص قاله لولده في كلام طويل يقول فيه: «وال عادل خير من مطر وابل، وأسد حطوم خير من وال ظلوم، ووال ظلوم خير من فتنة تدوم، عثرة الرجل عظم يجبر، وعثرة اللسان لا تبقي ولا تذر...».

وذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار ووحدة الجماعة بالنظر إلى القول المنسوب إلى النبي الكريم (ﷺ) «إذا عدلوا فيكم فلهم الأجرُ وعليكم الشّكر، وإذا جاروا فعليهم الوِزْرُ وعليكم الصّبرُ»[٩]. ومن المعاصرين شدّد محمد عبده مثلاً على «مبدإ سيادة الشريعة وضرورة أن يتصرف الأمير بشكل يطابق القوانين الشرعية»، مثلُه الأعلى في السلطة أن يوجد أمير عادل وليس بالضرورة أمير ديمقراطي وهو ما يسمّيه عبده «بالمستبد العادل».

وبذلك تكون هذه الفئة قد أرست الأسس الشرعية لمكانتها الوسطية بين القاعدة الشعبية والسلطة، لأن السلطان مهما كانت درجة قوّته وقدراته في ممارسة نفوذه يبقى في حاجة إلى سلطة معنوية تحقّق له الاستقرار، وتمنحه شرعية الفعل السياسي، والعلماء هم وحدهم المؤهّلون للعب هذا الدور لأنهم يحتكرون تفسير كتاب الله، وهم وحدَهم المؤهّلون للفتوى بأن الحاكم مهما كان شكل ارتقائه سدة السلطةّ يحكم بما أنزل الله. فالعلماء تبعاً لهذا الصنف يحتلون، إذاً، ما سمّاه بورديو «بالوضعيْ المتناقضيْ للمهمّة الدينية»، أي تبرير وجود الطبقات الحاكمة في السلطة وفرض الاعتراف بشرعية السيطرة على المحكومين[١٠]. بين هذيْن القطبيْ المتعارضيْ تتنزل مجموعة عامة العلماء ذات الانحدارات «البَلديّة» عامة والمنتمية إلى ما يمكن أن نطلق عليه البرجوازية الصغرى. هذا الانتماء الاجتماعي بدوره يمكن أن يمثل رأسمال مجتمعي قابل للاستثمار لتحقيق الحظوة والصعود في سلم المراتبية، لأن هذه الرموز الثلاثة للعلماء الممثلة للأقطاب المتعارضة سوف ينتجها في حقيقة الأمر جامع الزيتونة بالنظر إلى أنّ منهم من وقع توظيفه في القضاء الديني مع مراقبتهم من طرف السلطة، ومنهم من رفض هذا التأطير الرسمي وبالتالي التوظيف والضغط. ومنهم من بقي خارج هامش السلطة لا إليها ولا عليها (المنزلة بين المنزلتيْ)، إذ إنها فئة سوف تستثمر ولاء القاعدة الشعبية لها من أجل تأكيد مكانتها الاجتماعية واكتساب القدرة والشرعية في النفوذ. هذه الوضعية كما هو معلوم سوف تتتابع متواترة على الدول الإسلامية وتتمّ إعادة إنتاجها بشكل منتظم في ظل مختلف الحكومات الإسلامية المتعاقبة[١١].

ومن هنا فإن العلماء في إطار المراتبية التقليدية يمثلون المكوّن الأساسي للخاصّة أي تلك النخبة ذات المسؤولية باعتبارها تمثل أهل العلم والحق ذوي

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٩٥-٩٦.

(١٠) Gilles Kepel, *Le Prophète et pharaon: Aux Sources des mouvements islamistes* (Paris: Seuil, 1993).

(١١) «Ulema - Alim,» in: *The Encyclopaedia of Islam* (Leiden: Brill, 1975), pp. 217 et 219.

الصلاحيات وأهل الدولة وذلك في مقابل العامّة المتمثلة أساساً في جِماع المؤمنين.

هذه الجدلية الطريفة التي تعرفها وضعية العالم باعتباره مثقفاً، ما بين مكتسباته المعرفية وموقعه إزاء مؤسسة السلطة السياسية وموقعه في إطار المراتبية المجتمعية سوف تمثّل الخاصّية المميّزة لهذه الفئة داخل إطار مجتمع عربي إسلامي تتداخل فيه المؤسسات الثلاث لتحدد طبيعة الحراك الذي يرمي إليه المثقف، إذ لا يمكن أن تنفصل عملية صعود مثقف ما في سلم المراتبية عن القدرات العلمية والمعرفية التي اكتسبها العالم، وفي الوقت ذاته أن تنفصل عن موقفه من المنظومة السياسية من زاوية مدى تساوق ممارستها بما هي فعل علمي سياسي مع المبادئ الشرعية العامة النابعة من أسس المتعالي، والخاضعة لأصول القانون السماويّ استناداً إلى مبدإ الالتزام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تمثّل فعليّاً وظيفة ثقافية من خلال إنجاز مهمة تفسير النص وتبليغه للعمل به[١٢]. لكن هذه الوظيفة التقنية البحْت تقتضي هامشاً من الاستقلالية ولو نسبياً يؤمّن لها صدقيتها لدى الرعيّة خاصّة. إلا أن هذا الحد الأدنى من الاستقلالية مثلما كشفت الواقعة التاريخية ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا تمكن العلماء من تحقيق شرطيْن أساسيين:

أ ـ الحفاظ على بعض المداخيل المالية المستقلة عن هبة الأمراء.

ب ـ الحفاظ على المراقبة الشاملة للسياق التعليمي ومؤسسة تكوين الطلاب الطامحين في الارتقاء لوضعيّة عالم[١٣].

ويمكن أن ينضاف إلى الشرطيْن السابقيْن عاملٌ مساعدٌ في تحقيق هذه الاستقلالية والصعود في سلّم المراتبية يتمثّل في الانحدار الاجتماعي للعالم ذاته، إذ إن انتسابه إلى مجال حضري مشعّ وإلى سلالة عائلية متجذرة ومتنفذة (بيوتات العلم) سواء بفضل علمها أو نسبها ذاته أو هما معاً، يمكن أن يسمح لهذا العالم بأن يكون فاعلاً داخل هامش أكبر من الاستقلالية والتعبير عن مواقفه، إذ إن نَسَبَهُ يمكن أن يمثل له سنداً معنوياً وربما مادياً أيضاً إن لزم الأمر بشكل يجلب له احترام السلطان أو لِنقُلْ التهيّبَ منه، تهيّباً يتأتى في ما يتأتى في جانبه الأكبر من طبيعة التكوين الذي

(١٢) انظر: محمد أركون، **الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد**، ترجمة وتعليق هاشم صالح (لندن: دار الساقي، ١٩٩٠)، ص ٦.

(١٣) Mohamed El Aziz Ben Achour, «Les Ulémas à Tunis aux XVIIIème et XIXème siècles,» (Thèse de doctorat, 3ème cycle, l'université paris-sorbonne, Paris IV, 1977), et Arnold H. Green, «Le Corps des ulama tunisois, 1873-1915: La Stratification et la mobilite sociales,» *Alif* (Tunis), no. 10 (hivers 1978).

يتلقاه العالم ذاته داخل أسوار «الزيتونة» مؤسسة العلم والتعليم التي اضطلعت بمهمة نشر علوم الدين من عبادات ومعاملات[١٤]، أي «كمنارة لنشر الدين الإسلامي بأفريقية»، كما تكفلت من أجل ذلك بمهمة تكوين الإطار المختصّ في عملية النشر هذه وذلك بالنظر إلى مضمون التكوين وغائياته داخل هذه المؤسسة التعليمية. لكنّ التحولات المعرفية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها المنطقة في مقابل ثبات طرق التكوين الزيتوني وغائياته سوف تتسبب حضارياً في خلق هوّة بين طبيعة التكوين الزيتوني ومتطلبات الواقع، بشكل برزت معه هزات تداولت على هذه المؤسّسة فتعاوَرَتْ عليها محاولات تهميش واحتواء قابلته في أحيان عديدة بمحاولات إصلاحية أكيدة «بريئة» أحياناً «ومضمّنة» أخرى، وذلك منذ المحاولة الأولى للمشير أحمد باي في النصف الأول من القرن التاسع عشر مَتْلوّة بمحاولة الصادق باي في بداية النصف الثاني من القرن نفسه تحت إمرة وزيره المصلح خير الدين. فأحمد باي على سبيل المثال نادى بتحسين وضع علماء الزيتونة مجرياً عليهم الرواتب ماحياً الامتيازات المذهبية أو الاجتماعية عامة بينهم، فقام مثلاً بتعيين أربعين مدرّساً نصفهم من الحنفية ونصفهم من المالكية ليحبس عليهم دخل بيت المال[١٥]، كما كلّف مجلساً علمياً بإعادة النظر في الجانب البيداغوجي[١٦]. وتأتي المحاولة الموالية إثر ثلاثة عقود لتثبت فشل سابقتها أو على الأقل محدوديتها. هذه المحاولة الجديدة جرت في إطار المشروع الإصلاحي خير الدين باشا، وقد جاءت لتعلن تغيير البرامج ودعم حضور العلوم الصحيحة وتطوير الأساليب البيداغوجية[١٧]، مع العناية بشؤون المدرّسين والطلبة وتحديد الرّتب العلمية ونظام الامتحانات.

ولكننا إذا ما حاولنا إجراء قراءة سوسيولوجية لهاتين المحاولتين الإصلاحيّتين اللّتين مثّلتا حقيقة منطلقاً لمحاولات أخرى موالية تمّ استلهامها من النص التاريخي الدّاخلي[١٨]، يتبيّن لنا أن هذه المحاولات ليست «بريئة» في عمقها إذ إنها لم تنجز لذاتها بل إنها كانت تضمر في داخلها محاولة احتواء خفيّ للمؤسسة الدينية من طرف

---

(١٤) انظر: محمد العزيز بن عاشور، «التعليم الزيتوني من ترتيب المشير أحمد باي إلى تأسيس مشيخة الجامع الأعظم وفروعه، ١٨٤٢ ـ ١٩٣٢،» **المجلة التاريخية المغاربية**، السنة ١٣، العددان ٤١ ـ ٤٢ (١٩٨٦).

(١٥) انظر: ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج ٥، ص ١١.

(١٦) Abdelmoula, «L'Université zaytounienne et la société tunisienne».

(١٧) ينصّ الفصل ١٢ من قانون ١٨٧٥ على أنّ «المدرّس يجب أن يضع نُصْب عينيه الهدف من العلم الذي يدرّسه وطريقة تلقينه».

(١٨) أعني بـ «الداخلي» ما كتبه أبناء الزيتونية أنفسهم عن إصلاح مؤسستهم. انظر: المصدر نفسه؛ ابن أبي الضياف، المصدر نفسه، وعبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تعريب حمادي الساحلي؛ مراجعة محمد العروسي المطوي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٤).

المؤسسة السياسية، لكي تضفي الأولى على الثانية الشرعية التي هي في أمسّ الحاجة إليها. فالمتأمل في طبيعة التركيبة الاجتماعية للجنة الإصلاح وفي الغرض الذي ترمي إليه العملية، يتبيّن بعض ما خفي منها. إذ النخبة تتألف من شيوخ الزيتونة ورجال الدولة[١٩]، وقد وضعت نصب عينيها وهي تخطط للعملية الإصلاحية هدفاً أساسياً يتمثل في تكوين نخبة قادرة على الاضطلاع بالوظائف الإدارية والسياسية، تكون ذات ثقافة دينية متنورة وقابلة للتلاؤم مع المشروع الإصلاحي لخير الدين حتى إن هذا الأخير سعى من خلال اللجنة لإيجاد الطرق الكفيلة بعملية مراقبة سير الدروس من طرف جهاز تابع للدولة.

ولم تترك المبادرة لرجل العلم في اتخاذ القرار الذي يختاره باستقلالية، بل إن جلباب السياسة شمل كامل العملية حتى وإن لم يبرز جلياً واضحاً، أفَيَجِبُ أن نذكّر هنا بأن العملية الإصلاحية تمّت تحت رقابة رجل السياسة متمثلاً في خير الدين نفسه، بما يسمح لنا بالإقرار بأن المحاولات الإصلاحية ليست سوى محاولات احتوائية لمؤسسة التعليم بتسخيرها لخدمة أغراض سياسة[٢٠] عبر إنتاج مثقف السلطان، أو قُلْ موظف السلطان في أحسن الحالات؟ أما خارج هذا الإطار بالذات فإنّ المؤسسة الزيتونية اقتصرت في وظيفتها على تكوين رجال مؤهَّلين للاضطلاع بوظائف شرعية بحتة، من مثل الإفتاء والتدريس والقضاء تبعاً للنظام المتبع في التدريس والرّامي من خلال مناهجه وغاياته إلى تخريج علماء هم أقرب إلى نموذج الموظف التقني المالك قدرات واسعة في عرْض المعلومات وتجميعها كمّياً[٢١] وترديدها بعيداً عن أي تعامل نقدي تحليلي معها.

هذه المضامين والمناهج الكلاسيكية حوّلت المؤسسة الزيتونية إلى جهاز لا يوفر لعالم المستقبل إلا الوسائل الأساسية لممارسة مهنة العدل أو التدريس أو القضاء. حتى لقد نُعِتَتْ الزيتونة وفروعها بـ «أنها مراكز تكوين مهني أكثر منها جامعات بحث وتجديد»، لا بل إنها مناهج ومضامين تسمح بتكوين نموذج العالم القابل لعملية الاحتواء واعياً أم غير واعٍ، اعتباراً للطابع الوظيفي الذي اتسم به التكوين الزيتوني. فعلى سبيل المثال نجد أنّ مسار تشكل التجربة الزيتونية اقترن لدى خير الدين مع

---

(١٩) انظر: محمد الطاهر بن عاشور، **أليس الصبح بقريب: التعليم العربي الإسلامي: دراسة تاريخية وآراء إصلاحية** (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦)، ص ١٥٠، و**الرائد التونسي** (٢٧ محرّم ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م).

(٢٠) ومتى خَلَتْ العملية التعليمية من الأغراض السياسية في عمقها؟ لأنك وأنت تعلّم إنما تمارس سياسة وتؤهل المتعلمين لممارسة سياسة عبر الولاء أو المعارضة.

(٢١) أركون، **الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد**، ص ٦.

إسناد مهمات سياسية لبعض خريجي الزيتونة نظراً لتجاوبهم مع الرؤى الإصلاحية الجديدة خاصة مع ما شهدته الحالة الاجتماعية والسياسية بالإيالة من تطورات. فهذا أحمد بن الخوجة يلعب دور المنظّر الفقهي «لثورة» خير الدين الإصلاحية، فهو الذي أوجد لها المستند الشرعي الذي قامت عليه: «فالأحكام الشرعية (آنذاك) تقتضي الأخذ بالتنظيمات التي تراعي أصولاً لم تجر تقاليدُ الحكومة الإسلامية بمراعاتها وهي غير مخالفة لقواعد الشريعة الإسلامية»[٢٢]، لا بل إن دور هذا الزيتوني (أحمد بن الخوجة) لم يقتصر على مجرّد التنظير بل كان أيضاً رجل فعل سياسي، فلقد كان في مقدمة العلماء الزيتونيين الذين اعتمد عليهم خير الدين في سبيل تحقيق برنامجه الإصلاحي. فهو مؤسس «جمعية الأوقاف» ورائد إصلاح التدريس وأحد أهم روّاد التأسيس للمدرسة الصادقية[٢٣]، كما أيّد قانون «عهد الأمان» على خلفية أنه نواة لدستور تونسي.

وكذا الشأن بالنسبة إلى الشيخ سالم بوحاجب الذي سيتبنّى المنطلق الفقهي نفسه الذي تبناه الشيخ أحمد بن الخوجة، إضافة إلى أنه سيتحمّس أيضاً للإصلاح الزيتوني، فرأى أن «تحقيق مصالح الأمة يستوجب التعاون بين رجال السياسة والعلماء». فانبرى بناء على ذلك يساعد خير الدين في تحرير مؤلّفه **أقْوَمُ المسالك في معرفة أحوال الممالك**، إضافة إلى مشاركته في وضع التصورات العامة والعملية للمسار الإصلاحي. كما كانت له كمدرّس بجامع الزيتونة طريقة خاصة في التدريس هي في الأساس نقدية غرضية تعتمد إعمال العقل أكثر مما تعتمد النقل، ممّا سَمَا بمكانته العلمية[٢٤] أخْذاً عن أستاذه المعروف الشيخ محمود قابادو الذي أنشأ جيلاً جديداً من المتعلمين يسعوْن:

أوّلاً، إلى تجاوز عيوب الأساليب النقلية نظراً إلى عقمها البيداغوجي، فلقد عفا عليها الزمن. وذلك من أجل » أن تستنير العقول وتتحرّر الأفكار»[٢٥].

ثانياً، إلى التأسيس لعلاقة جديدة بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية اعتباراً، وأن الأولى (الدينية) تتكفّل بشرعنة الثانية (السياسية) من أجل تحقيق المصلحة العليا للبلاد من دون الوقوع في عملية تغطية لبعض الممارسات السياسية غير الشرعية أو

(٢٢) محمد الفاضل بن عاشور، **تراجم الأعلام** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٠)، ص ٩٧.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٩٩.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.
(٢٥) محمد الفاضل بن عاشور، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢)، ص ٨٢.

تهميش بعض الأدوار السياسية[٢٦] وعدم إيلائها ما تستحق من الاهتمام.

وبذلك مثّل جامع الزيتونة بالفعل المُنجم الخصب لإنتاج هذه النماذج للمثقفين الجدد الذين توزّعوا في حقيقة الأمر بين قضاة ومفتين وعلماء وإكليرك (Clercs) وغيرهم، الذين يجمعون بين صورة المتعلّم وصورة السياسي، أي بين الدور المعرفي والدور السياسي، حيث المنصب جالب للنفوذ. وبذلك يكون خرّيج الزيتونة قد انتقل من وضع المثقف غير الممنوح إلى وضع المثقف الممنوح نفوذاً ومنصباً كأن يجمع مثقف متعلم عملياً بين دور الكتابة ودور الاستشارة لدى السلطان، هذا مع إمكانية الفشل في الجمع بين الدورين ومثاله الأوضح: مدرس مدرسة باردو الذي فشل في الجمع بين الدورين رغم كفاءته العالية في المجال العلمي، على ما ذكر ابن أبي الضياف في **الإتحاف**.

هذا المثقف الزيتوني الجديد تميّز بحمله شهادات عليا تزيد من درجة تأهيله للاضطلاع بالأدوار السياسية إلى جانب الأدوار العلمية، فلقد أحصى ل. س. براون (L. C. Brown) واحداً وثلاثين (٣١) إكليركاً ليجد من بينهم ٢٤ من ذوي التحصيل الجامعي، وأنّ ٢٣ من ضمن الـ ٢٤ هم من أصحاب الشهادات العليا للجامعة الزيتونية[٢٧].

كما أننا نقف في خلال المسيرة الإصلاحية للمؤسسة الزيتونية على متغيّر يبدو في رأينا مهماً في بحث نموذج المثقف الزيتوني بما سيكون له وزن في نجاح أو فشل التجارب الإصلاحية، يتمثل في أن تاريخ المؤسسة الزيتونية يؤكد لنا أن كل محاولة إصلاحية مع البايات تمّت معارضتُها من قِبَلِ «بيوتات العلم» التي تستمد نفوذها في الوقت ذاته من تكوينها المعرفي وانتمائها العائلي. هذه «البيوتات» إنما عارضت الإصلاحات المذكورة لأنها تمسّ من مصالحها في مستوى الميراث، والوظائف والمكانة الاجتماعية. لذا سيتكفّل هؤلاء المشائخ الممثلون لهذه الشريحة المجتمعية بعرقلة هذا المشروع من الداخل عبر فرض امتحان تمهيدي على المؤهّلين للتقدّم لامتحان التطويع، وتشدّدوا في ذلك، مما أثار غضب التلاميذ وبخاصة غير الناجحين منهم، فكان أن اعتصبوا عن الدّرس عام ١٩١٢[٢٨]. وفي الحقيقة فإن هؤلاء «المشائخ» لمّا

---

(٢٦) انظر في هذا المجال: Mohamed-Hédi Cherif, «Hommes de religion et pouvoir dans la Tunisie de l'époque moderne,» *Annales* (Paris), nos. 3-4 (1980), et Ben Achour, «Les Ulémas à Tunis aux XVIIIème et XIXème siècles».

(٢٧) Leon Carl Brown, *The Tunisia of Ahmad Bey, 1837-1855*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1974).

(٢٨) الطاهر الحداد، **التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في جامع الزيتونة**، تقديم وتحقيق محمد أنور بوسنينة (تونس: الدار التونسية، ١٩٨١)، ص ٥٨.

يمارسون التشدّد مع المؤهّلين المتقدمين لامتحان التطويع إنما هم ينجزون عملية انتقائية أساسها الانتماء الاجتماعي، حيث يُقْصَى من لم يكن سليل إحدى هذه «البيوتات»، كما إن التلاميذ لمّا يحتجّون إنما هم يحتجّون على معيار غير مصرّح به اعتمده مشائخهم في الاختيار وعلى حرمانهم بالتالي من حظّهم في الصعود في سلم المراتبية وبخاصة بالنسبة إلى تلميذ «آفاقي» ليس له من رأسمال يعّول عليه سوى التعلّم الذي راهن عليه من أجل تحقيق مبتغاه المتمثل في التمتع بحراك صاعد فردياً وجماعياً.

وإذ ثبت لدينا أن إصلاحات المؤسسة الزيتونية متعاقبةً لم تُحلْ في عمقها دون محاولة الاحتواء، رغم ظاهرها التحديثي، فهي محاولات وجدت أحد تجلياتها كذلك في المدرسة الحربية بباردو سنة ١٨٤٠ التي تحمّس لها أحمد باشا باي الذي رغم سعيه لإصلاح المؤسسة الزيتونية في مستوى برامجها ومناهجها، فإنه أيضاً تحمّس لقيام مؤسسة سياسية وعسكرية مستقلة تماماً عن الهياكل التقليدية، فكانت المدرسة الحربية سنة ١٨٣٨ الأداة المنتجة لنخبة مثقفة ذات معارف عصرية مغايرة لخرّيجي جامع الزيتونة[٢٩] تكويناً ووظائف تؤهلها لتسلّم أسمى الوظائف الإدارية والسياسية في الدولة، حتى تنجح البلاد في تحقيق الرهان التكنولوجي الذي يُعَدّ مفتاحاً لتقدم الأمم انطلاقاً من النموذج الأوروبي[٣٠]. إلا أن هذه التجربة الإصلاحية وجدت محدوديّتها في عدم امتدادها مع الزمن بما يسمح بإعطاء ثمارها والحكم لها أو عليها، لكنها شكّلت منطلقاً لتجربة إصلاحية موالية في صورة أكثر نضجاً تتمثل في «المدرسة الصادقية»، وذلك بإيعاز من «مهندس» الإصلاح آنذاك الوزير خير الدين. فهي مدرسة أنشأها صاحبها من أجل إنتاج نخبة مثقفة قادرة على تيْسِيرِ ترقّي البلاد وتهيئة تحرّرها الاجتماعي، أي بعبارة أخرى «جعل التونسيين في مستوى من النضج يسمح بتقبّل كل التشريعات التي من شأنها وضع البلاد في مصافّ الأمم المتحضرة».

ألا يمثل هذا المرمى من إنشاء الصادقية الهدف نفسه الذي من أجله تأسست المدرسة الحربية بباردو حتى وإن اختلفت المدرستان في الصبغة بين الحربية والمدنية، فهما مدرستان سُخّرتا لغرض خدمة الدولة، حيث يؤكد الفصل رقم ٦٨ من المرسوم المنشئ للمدرسة الصادقية مثلاً على أن المتحصلين على الدبلوم لهم امتيازات في الوظائف العمومية مع فتح آفاق للمتفوقين بالمدرسة العليا في فرنسا وإنكلترا تبعاً

(٢٩) يذكر الشيخ محمد الفاضل بن عاشور المواد التي يدرسها مرتادو هذه المدرسة: الرياضيات الهندسة، المساحة، اللغة الفرنسية الخ. انظر: بن عاشور، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٨.

للفصل رقم ٢٣ من المرسوم نفسه، وبخاصة أن الدولة آنذاك كانت في حاجة إلى موظفين لا يمكن المؤسسة الزيتونية أن توفّرهم، لأنها في حاجة إلى موظفين يجمعون بين ثقافة عربية معمّقة في مجالات حياتية أكثر التصاقاً بالإنسان، وبين ثقافة أجنبية ذات بال تسمح بإمكانية الانفتاح على ثقافة «العلم والتكنولوجيا» بُغية المُضِيِّ في مسار التحديث الذي تكفلت به الدولة مستعينة بأعوان ذوي تكوين لم يكن متوفّراً من قبل».

وبذلك لعب خرّيجو هذه المؤسسة دور موظف الدولة أو تقنِيّها المنفّذ لاختياراتها التابع لسلطتها المُعتبرة سلطة شرعية بكل ما يمكن أن يجرّه ذلك الدور من امتيازات مادية واجتماعية.

هذا التوزيع الجديد للتعليم داخل المؤسسة المراتبية سوف يجد تجلّياته على حد سواء مع التعليم التقليدي والعصري. فلقد أكد نور الدين سريّب[٣١] أنه إلى حدود الحرب العالمية الأولى لا تقبل المدرسة الصادقية إلا أبناء العائلات الكبرى: ٨٣ في المئة في سنة ١٩٠٠، ولكن بعد هذه الحرب سوف يتوسع انتشار التعليم أكثر إذ أحصى الباحث ما يلي:

الجدول رقم (٣ ـ ١)

التوزيع الجغرافي لانحدارات الـ ٧٧ حامل دبلوم خلال الفترة ١٩١١ ـ ١٩٣٠

	بلْدي	ساحلي	الوطن القبلي	الجنوب	الشمال الغربي	القيروان	المجموع
العدد	٢٤	٢٥	١٠	٧	٧	٤	٧٧
النسبة (في المئة)	٣١,١٧	٣٢,٤٦	١٢,٩٨	٩,١	٩,١	٥,١٩	١٠٠

المصدر: استند الباحث إلى المادة الإحصائية في: Noureddine Sraieb, «Enseignement, elites et systèmes de valeur: Le Collège sadiki de Tunis,» dans: M. Teitler [et al.], *Elites, pouvoir et légitimité au Maghreb* (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1973), p. 107 et suivantes.

فأوّل ما يجلب الانتباه في هذا التوزيع هو عدم تكافُئِه، إذ منطقة الساحل تستأثر وحدها بنصيب الأسد من الخريجين بما نسبته ٣٢,٤٦ في المئة وتضاهيها في ذلك أو تكاد العاصمة(من تطلق عليهم تسمية البلديه)، أما جلّ مناطق البلاد من المتبقية فلا تزيد نسبة خرّيجيها مجمّعة على٣٦,٣٧ في المئة.

(٣١) Noureddine Sraieb, «Enseignement, elites et systèmes de valeur: Le Collège sadiki de Tunis,» dans: M. Teitler [et al.], *Elites, pouvoir et légitimité au Maghreb* (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1973), p. 107 et suivantes.

وهو كذلك ما تجلّى مع التعليم الزيتوني الذي هو تعليم تقليدي، ففي عام ١٩٠٠ ومن بين ٣٨ حاصلاً على شهادة عليا من الجامعة الزيتونية، تأتي تونس في المقام الأول بـ ١٩ من ضمنهم ١٢ حاصلاً ينتمون إلى العائلات الكبرى، وفي عام ١٩٣٨ من بين ٥٤ حامل شهادة لا توفّر تونس إلا ٣ فقط، لا أحد منهم ينتمي إلى العائلات الكبرى.

هذا الصعود الاجتماعي كان، إذاً، في صالح البرجوازية الساحلية الصغرى التي كانت مسكونة بالهاجس المتمثل في ارتياد المدرسة على أنّها عملية استثمارية، فها هو على سبيل المثال الحبيب بورقيبة أصيل منطقة الساحل يرسم معالم العالم السوسيواقتصادي الذي دفعه إلى التعلم فيقول: «لقد كان المَوْرِدُ الوحيد لوالدي يتأتى من منحة التقاعد وما يوفّره له دوره كأمين فلاحي، كما إن أشقّائي كانوا يرسلون له كذلك نصيباً قليلاً، إذ كان أخي سي مُحْمّدْ يشغل خطة مترجم في القسم الأول بالوزارة، وشقيقي الثاني يعمل كمترجم في مراقبة سوق الأربعاء، وكانت الحوّالة البريدية كثيراً ما تتأخّر عن موعدها مما يحدث اضطراباً في ميزانية العائلة... وكان أبي ينصحني بضرورة العناية بالدراسة... وتمّ قبولي في مناظرة الدخول إلى المدرسة الصادقية كمقيم حاصل على حق السكن والكساء وحتى «الحمام» مجاناً، لكل خمسة عشر يوماً خلال ست سنوات كاملة التي معها تختم الدروس للحصول على شهادة ختم الدروس الثانوية. هذه الشهادة التي كانت تمثل أداة هامة تسمح بولوج وظيفة المترجم خاصة بفضل احتياج فرنسا آنذاك للمترجمين... لقد اطمأنت أمي أكثر على مستقبلي...»[٣٢].

وتبعاً للمنطق الجدلي، فإن هذا التوسع الذي يشهده التعليم إنما يعود في جانب كبير منه إلى الأزمة الهيكلية التي يتخبّط فيها التعليم الزيتوني نفسه، أزمة عجز عن الخروج منها على الرغم من تعدّد المحاولات الإصلاحية، وتعود محدودية فعاليتها إلى الاقتصار على العوامل الظاهرية في عملية التغيير والإصلاح بربط غائيات الإصلاح بأغراض إجرائية يمكن نعتها بالبرغماتية لأن منطلقاتها سياسية فقط. فمنذ محاولات خير الدين مثلما تبيّنا ذلك سابقاً في إصلاح التعليم الزيتوني، لم تحضر إلا خلفية أساسية واحدة اقتصرت في هدفها على تطوير التدريس من أجل تكوين نخبة مثقفة قادرة على تسلّم الوظائف الإدارية والسياسية، إلا أن البرامج التعليمية اقتصرت على تكوين رجال مؤهلين للاضطلاع بالوظائف الشرعية البحتة من مثل الإفتاء والتدريس والقضاء

(٣٢) الحبيب بورقيبة، «حياتي آرائي جهادي،» (المحاضرة الثانية للرئيس بورقيبة أمام طلبة معهد الصحافة وعلوم الأخبار في تونس بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، كتابة الدولة للإعلام، تونس، ١٩٧٨).

والإشهاد. ولقد كنا انتهينا عند دراستنا للمؤسسة التعليمية إلى حقيقة المفارقة الكامنة في عدم التساوق بين الغاية والوسيلة لهذا النمط التعليمي، إذْ أنّى لطالب زيتوني حصل على معارف في الفقه والتشريع واللغة وعلم الكلام أن ينجز دوراً إدارياً وسياسياً بدأ ينفتح على مبادئ العقلانية والبيروقراطية؟ هذا عامل علمي بيداغوجي تكويني له حضوره المهم في تعقيد الوضع الزيتوني، لكن ثمة عامل ثانٍ هو على درجة من الأهمية يمسّ البنية المراتبية للمجتمع التونسي آنذاك، فالمؤرخون للمؤسسة الزيتونية[٣٣] يؤكدون أن غالبية المحاولات الإصلاحية قد تعرضت إلى معارضة من طرف «بيوتات العلم»، معارضة تتخذ أحياناً وجهاً علنياً وأحياناً عديدة أخرى أوجهاً خفية، وهي معارضة تعود في جانبها الأهم إلى ما يمكن أن تسببه الإصلاحات من مسّ مصالح هذه العائلات وتهديد لمكانتها العلمية والاقتصادية والمجتمعية، لذلك سوف يسعى شيوخُ الزيتونة أنفسُهم إلى عرقلة هذا المشروع من الداخل بما يبرز الخلفيات السياسية والاجتماعية للعملية الإصلاحية. فلقد ذكر الطاهر الحداد أنّ هؤلاء المشائخ قد فرضوا كما رأينا آنفاً امتحاناً تمهيدياً بكل ما يمكن أن يلعبه هذا الامتحان التمهيدي من دور انتقائي للحفاظ على الجانب الأكبر من التوزيع الكلاسيكي للمراتبية المهنية والعائلية، لأن هذا الامتحان التمهيدي يمثل الوسيلة العملية التي تسمح لهؤلاء المشائخ بترشيح العدد الأكبر من أبناء العائلات الكبرى لامتحان التطويع على حساب باقي التلاميذ.

إذاً، فكأننا بالأزمة الزيتونية أزمة هيكلية تقاطع فيها العامل العلمي البيداغوجي في مستوى المضامين والأساليب، مع العامل السياسي المتجلي في الغايات السياسية والإدارية من الإصلاح، يُضاف إليهما عامل هو في طبقة أعمق يتمثل في الصراع حول المراتبية الاجتماعية التي هي بمثابة سلعة رمزية يقع التنافس حولها داخل السوق المجتمعية، مما سيجعل منها أزمة هيكلية رغم تواصل عمليات الإصلاح وتواليها[٣٤]، تدفعها درجة من الوعي تتنامى لدى الزيتونيين بضرورة تغيير الأساليب التعليمية ومضامينها[٣٥] من أجل مسايرة العصر حتى لا يحكم التاريخ بحكم الإقصاء على من لا يسايره[٣٦].

---

(٣٣) انظر: الزيدي، **تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٥**؛ الرّديفي، «الزيتونة والزيتونيون والظاهرة الاستعمارية وقضايا التحديث، ١٨٨١ ـ ١٩١٤،» و Abdelmoula, «L'Université zaytounienne et la société tunisienne».

(٣٤) التأم مجلس إصلاح التعليم الزيتوني خمس مرات ما بين ١٨٩٧-١٩٨٣.

(٣٥) محاولة إطلاع الزيتونيين على العلوم الحديثة من مثل الاقتصاد السياسي وعلم التاريخ، الجغرافيا، الفيزياء والكيمياء... وبخاصة مع توسع دور الجمعية الخلدونية على ما ذكر لنا الأستاذ حسيب بن عمار خلال المقابلة التي أجريناها معه.

(٣٦) انظر: **التونسي**، ١٤/ ٣/ ١٩١٠.

فالأزمة إذاً هيكلية، عمّقها أكثر ما تشهده الصادقية من توسّع وفعالية في دورها مما سيسمح لها بسحب البساط من تحت الزيتونة. إذ النّجباء من خريجي الصادقية يكافأون بالسماح لهم بمواصلة تعليمهم في أوروبا قصد تمكينهم من الاستعداد للدخول إلى الكليات والمدارس العليا[٣٧]. أما شهادات التعليم الزيتوني فإنها بقيت رغم إصلاحات عام ١٩٣٣ ذات طابع شرعي مقابل ثانوية أو تهميش التكوين العلمي سواء العالمية بأنواعها، أو التحصيل أو الأهلية ممّا لن يسمح لحاملي هذه الشهادات بالمشاركة في المناظرات[٣٨].

أما مجتمعياً فإن الوظائف الأساسية لجامع الزيتونة بقيت مهيمناً عليها من طرف العائلات الحضرية الكبرى المرتبطة بممارسة الوظائف الدينية وبعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى. فعائلة محمد تاج العارفين الكبرى بقيت تتداول على إمامة الجامع الأكبر على ما ذكر أحمد بن أبي الضياف في **الإتحاف**[٣٩] حوالى مائة ونيّف وتسعين سنة، ومنهم من تسلّمها عن جدارة وكفاءة ومنهم من تسلّمها لمجرّد انتمائه العائلي وهو لا يحسن الخطاب فضلاً عن القراءة والكتابة. كما إن مسألة الإمامة تتّخذ داخل المنظومة الزيتونية هالة القدسية وترتبط بأبعاد روحية، لكنها وعلى خلفيّة أنّها وظيفة دينية اجتماعية وسياسية قد احتُكِرت من طرف أهم العائلات العلمية التي هيمنت على وظائف التعليم والإفتاء، فأعضاء هيئة النظارة والمشائخ النظّار وأعضاء هيئة التدريس وحتى أعضاء لجان الإصلاح[٤٠]، ينحدرون جميعهم دائماً من عائلات دينية حضرية معروفة، نذكر منها فقط: عائلات بيرم النيفر والشريف، وبخاصة بالنسبة إلى أعضاء التدريس من الطبقة الأولى[٤١]. هذا الاحتكار العائلي للوظائف الزيتونية سوف يتسبّب، وبخاصة مع ما قابله من محاولات تسرّب من طرف بعض العناصر الآفاقية مستفيدة من مساعي الإصلاح إلى هيئات التدريس، في بروز علاقات جهوية بين التلاميذ والأساتذة، فالعديد من التلاميذ المنحدرين من الكاف على سبيل المثال كانوا يلازمون الشيخ صالح الكوّاش أصيل الجهة نفسها[٤٢]، مما يجعل من جامع الزيتونة معياراً دالاّ على تغلغل مقولة الانشطار بين «البلديّة» والآفاقيين داخل البناء

---

(٣٧) الثعالبي، **تونس الشهيدة**، ص ٦٢.

(٣٨) انظر: **صوت الطالب الزيتوني**، ١٣/ ٦/ ١٩٨١، ص ٢.

(٣٩) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج ٧، ص ٦٠.

(٤٠) إن النظر في تركيبة لجان الإصلاح يؤكد حضور عاملي النسب والانتماء المذهبي: بن عاشور والنيفر والشريف التي هي ثلاث عائلات حنفية.

(٤١) المليتي، «السلطة السياسية والدين في تونس دراسة تاريخية اجتماعية، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٦،» خاصة الجدول في ص ١٦٢-١٦٣.

(٤٢) ابن أبي الضياف، المصدر نفسه، ج ٥، ص ٤٤ و٥٨.

الاجتماعي التقليدي للمجتمع التونسي، أي بالنظر إلى مستند العراقة والانحدار السّلالي، حيث نجحت العائلات الحضرية العريقة في الحفاظ على حظوظها العلمية والاجتماعية إلى سنة ١٩٣٣ تاريخ ظهور قانون الإصلاح الذي جاء داعياً إلى ضرورة انتداب المدرّسين استناداً إلى معيار الكفاءة من دون النسب(٤٣). لكن لا بد أن نسجل هنا معارضة هذه العائلات المحتكرة لهذا الإصلاح الجديد متعلّلة ظاهرياً بالخوف من إمكانية الإخلال بالتوازن الوظيفي بين المذهبيْن المالكي والحنفي، وبالتالي إمكانية اضمحلال العلم من أحد المذهبين، لكنّ السبب الخفيّ لهذه المعارضة إنما يعود في حقيقة الأمر إلى خوف مضمَر من اضمحلالٍ ستتعرّض له هذه العائلات الأرستقراطية المحتكرة للمعارف العلمية والمذهبية (الحنفية والمالكية). فالمدرسون أصرّوا على ضرورة معارضة ما ورد في القانون الإصلاحي من مسّ بالتوزيع المذهبي في انتداب المدرّسين الزيتونيين، وفي ذلك تأكيد على سعيهم إلى الحفاظ على التوازن الوظيفي، وبخاصة مع وجود تماثل وظيفي بين الانتماء المذهبي والانتماء العائلي، فلقد ذكر منوّر المليتي «أن عائلة النيفر على سبيل المثال قابلت الوزير الأكبر لإبداء معارضتها لقرار يقضي بانتداب ٨٠ مدرساً بحسب نظام المناظرات الذي نصّ عليه قانون ٣٠ آذار/ مارس ١٩٣٣ متعللة بتدنيّ المستوى العلمي للطلبة، لكنه في الحقيقة موقف يخفي رفض العائلات الأرستقراطية لانتداب المدرسين الآفاقيين الذين بدأوا يتسلّلون إلى بعض الوظائف التي كانت حكراً على أبناء العائلات الحضرية سابقاً»(٤٤).

هذه التقاطعات بين عوامل ثلاثة تضافرت مساهماتُها في عرقلة المحاولات الإصلاحية للتعليم الزيتوني لتسمح لنا بأن نولي عامل الانتماء العائلي المكانة التي يجب أن يحظى بها في فهم هذه الأزمة الزيتونية. فهذه الإصلاحات جاءت في نهاية المطاف كما تمثّلتها العائلات المتنفذة لتستهدف حظوظ وامتيازات عائلات العلم الأرستقراطية، فكان من المنطقي أن تعمد هذه الأخيرة إما إلى عرقلة الإصلاحات بالإبقاء على الهيكل التقليدي للتعليم الزيتوني، من ذلك أن الزيتونيين رفضوا تدريس العلوم العصرية داخل الجامع الأعظم تحت تعلّات عديدة وغريبة أحياناً: «علوم الكفّار» . . . أو في أحسن الأحوال قبلوا بتدريسها لكن تحت مراقبة هيئة النظارة العلمية، أي تحت أنظار ممثلي هذه العائلات، أو أنّهم عمدوا إلى التماس تدخل السلطة السياسية رسمياً لوضع حدّ لانتشار الأفكار الإصلاحية وبخاصة في صفوف

(٤٣) انظر: عبد الجليل التميمي، «محاضر جلسات إصلاح التعليم الزيتوني في سنة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥،» **المجلة التاريخية المغاربية**، السنة ١٣، العددان ٤١ ـ ٤٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٦).

(٤٤) المليتي، «السلطة السياسية والدين في تونس دراسة تاريخية اجتماعية، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٦،» ص ١٦٩.

التلاميذ الذين ينحدرون في أغلبهم من أصول ريفية، وهذا ما سيجعل عملية الإصلاح الهيكلي تلزم حدوداً لا تتجاوزها في انتظار لحظة تسرّب العناصر الريفية واختراقها النسيج الأرستقراطي المهين على الوظائف، بأن تولّت بعض مناصب التدريس في منتصف القرن.

وخلاصة القول، فإن الاستناد إلى المؤسسات الثلاث أكد لنا التّداخل بينها، فلقد أفرز هذا السياق التعليمي نموذجيْن نخبويين لكل نموذج مشروعه الثقافي الحامل لموقف من ثنائية الأصالة/ المعاصرة تبعاً للمرجعية الفكرية التي تحكم كل طرف من حيث هي مرجعية تنحت معالمها وتتولى ترسيخها المؤسسة التعليمية المواتية. فالمؤسسة الزيتونية بما هي مؤسسة كلاسيكية تنتج نموذج «المثقف العالم» وتعدّ نفسها حامية العروبة والإسلام وقيم المجتمع العربي الإسلامي في مواجهة الغزو الثقافي الوافد(٤٥). أما المؤسسة التعليمية الحربية ثم الصادقية وما تفرع عنهما، فإنهما تعدّان مؤسستيْن تعليميتيْن مستحدثتيْن ترميان إلى إرساء نمط جديد في التعليم أكثر استجابة لمقتضيات الحياة الإدارية في مختلف المجالات وما عرفته من تحولات جوهرية بفعل «الحدث الاستعماري»، وما أفرزه من حاجات جديدة لم تكن مطروحة من قبل. ففي إطار دراسته خصائص التعليم خلال المرحلة الاستعمارية، تبين الباحث نور الدين سريّب أن هذا التعليم كان متنوّعاً، قائماً على تعدد الأنماط التعليمية، وبالتالي تعدّد المدارس المؤهلة للاضطلاع بهذا الدور لكل مدرسة برامجها إذ نقف على:

١ ـ المدارس الفرنسية التي لم تختلف في برامجها عن المتروبول (فرنسا) وهي عامة ما تكون مخصّصة للأوروبيين من الجاليات الأجنبية.

٢ ـ المدارس الفرنكو عربية التي كانت برامجها مزدوجة اللغةِ عربيةً وفرنسيةً، ويؤمّها عامة أبناء الفئات المتميزة من سكان المراكز الحضرية الكبرى.

٣ ـ المدارس القرآنية التي حددت أهدافها في تحفيظ القرآن للتلاميذ مثلما وقع تعلّمه عن السابقين، يضاف إلى القرآن بعض مبادئ علم التجويد والمبادئ الفقهية(٤٦).

هذا التنوع في أطر التكوين سيخلق من دون شك تنوّعاً في نموذج المثقف الذي تنتجه وتعيد إنتاجه المؤسسة التعليمية آنذاك على اختلاف أنماطها، وبالتالي صراعاً

(٤٥) Abdelmoula, «L'Université zaytounienne et la société tunisienne,» p. 10.

(٤٦) Noureddine Sraieb, «Politiques culturelles nationales et unité maghrébine,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1970* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, [1971]), pp. 101 et 103, et *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1977* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1978).

حول هامش الشرعية الاجتماعية بما هي تنافس حول مصادرها سواء شرعية الصعود في سلم المراتبية أو شرعية الفعل السياسي أو شرعية التمتّع بمصادر الثروة.

لكن هذا الصراع لن يتخذ الدرجة نفسها من الحدّة، بل إنه سيبدأ حاداً لتحدّ منه المحاولات الإصلاحية كمحاولات انفتاحية. هذا مع تسجيل امتداد الصراع بين الطرفين مع اقتراب حدث استقلال البلاد الذي سيكون حاسماً اعتباراً لتباين وجهات النظر ومرجعياتها الثقافية. فلقد سجّل على سبيل المثال الباحث هاريسون (Harrison) في إطار دراسته نموذج «العالم» عدم تسامح أبداه الزعماء التقليديون إزاء هامش سلطته. فالدينيون ينظرون إلى «العلمانيين» باعتبارهم أقلّ جدارة لممارسة سلطة سياسية، بل إنهم يمثلون تهديداً خطيراً للخط الديني[٤٧].

وبناء عليه انبرى أنصار هذا الخطّ يدافعون عن اختيارهم، ساعين إلى ترسيخ تكوين أكثر استجابة لمتطلبات العصر من حيث المضامين المقدمة والطرق البيداغوجية المعتمدة في التدريس «من أجل أن تستنير العقول وتتحرر الأفكار»، عبر إدخال العلوم الصحيحة التي لا تتعارض مع العلوم القرآنية والفقهية، بل هي تكمّلها بغية تأهيل خريجيها للتمتع بهامش أوسع من السلطة الإدارية والمدنية عامة، بما يوسّع من هامش محترميّة هذا الخرّيج مقارنة بخرّيجي المدارس العصرية المتمثلة في المدرسة الحربية ثم بخريجي الصادقية الذين يتمتّعون بامتيازات في الوظائف العمومية، وبفتح الآفاق أمامهم لمواصلة دراستهم والتهيؤ لتسلّم الوظائف الإدارية العليا، وللعب دور الوسيط بحكم تكوينهم المزدوج والمعمّق بين المستعمر القائم على المجال الإداري، وبين القاعدة الشعبية الموسعة، بشكل يثبت قدرتهم على مسايرة التغيرات الهيكلية التي تعرفها البنى المعرفية والمادية آنذاك إثر الحلول المباشر للاستعمار على خلفيّة أنه مشروع ثقافي.

فالطالب الزيتوني الذي كان تعلّم لمدة ثماني سنوات في الزيتونة سيحصل على شهادة التطويع ويدعى بموجب ذلك «شيخاً» وله أن يشتغل موظفاً (كاتباً). أما الطالب الحاصل على الأهلية فله أن يشتغل بالتدريس بالجامع الأعظم أو أحد فروعه، ولهؤلاء العلماء المدرسين أن يشتغلوا عدول إشهاد ليعدّوا بذلك ضمن الأعيان لكن التقليديين، كما يقع انتقاء القضاة من بين الأعيان السابقين، استناداً إلى مدى

(٤٧) Arnold H. Green, «The Tunisian Ulama, 1873-1915: Social Structure and Response to Ideological Currents,» (Ph. D. Dissertation, History, University of California, Los Angeles, 1973), and Emile Marmorstein, «Religious Opposition to Nationalism in the Middle East,» *International Affairs*, vol. 28, no. 3 (July 1952), pp. 344-359.

معرفتهم بالفقه وبالأحكام الشرعية، وتتم بمقتضى هرمية المراتبية العلمية مراقبة القاضي من قبل المفتي. والمفتي مع مجموع القضاة يؤلّفون المجلس الشرعي. وما يجب ملاحظته في هذا السياق هو أن نموذج «العالِم» يمكن أن يحصل على معارف واسعة، ويتبحّر في مجاله المعرفي، إلا أنه لم يكن مهيأً لإلقاء نظرة نقدية على الموروث المعرفي الذي قد يتعارض أحياناً مع مقتضيات واقعه من دون تردّد في تقديم النقلي على العقلي أو الشرعي على الواقعي. فالمتخرّج يقتصر على النظر إلى مجتمعه وحتى إلى العالم كله من زاوية المدرّس ذي المرجعية الفكرية المرتبطة بالمؤلفات الكلاسيكية التي تمثل مصادر لتكوينه الأصلي، أو من زاوية القاضي المطالب بإنجاز دور محدد يقتصر على سبل تطبيق الأحكام الشرعية تبعاً لاختلاف المذاهب المالكية والحنفية خاصة، وذلك في ما يتعلّق بمسائل الأحباس والميراث وملكية الأرض والعقارات التجارية داخل مجتمع تقليدي يتألف من صغار الملاك والحرفيين أو التجار، من الذين لم يكن لهم انتشار ورواج واسعيْن. أما على مستوى نشاط خرّيجي الزيتونة الكلاسيكيين فإنهم فكرياً وفقهياً يقتصرون على التّجميع والاستعراض لمختلف وجهات النظر المذهبية حول المسألة المطروحة، فهم بمثابة وسطاء في المعرفة يقتصر جهدهم الفكري كما أكدت ذلك لعريف «على الدفاع عن المعارف المكتملة متمثلة في الإسلام وعرضه وحمايته ونقله»[٤٨].

وهو ما عمّق توجه هذه المؤسسة أكثر فأكثر نحو الانطباع بطابع مهني على حساب الطابع البحثي الأكاديمي النقدي التجديدي[٤٩]. رغم توالي الإصلاحات وتعددها منذ عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩٢٤، إلا أنها إصلاحات في عمقها لم تمسّ جوهر «المشكلة الزيتونية»، بل على العكس فقد بقيت وضعية الزيتونة في تراجع مستمرّ بخاصة مع ما تعرفه المدرسة العصرية من تصاعد متزايد في الأهمية بإقبال الإدارة التونسية على خرّيجيها نظراً لتكوينهم «العصري» المزدوج اللغةِ عربيّها وفرنسيّها، في حين بقيت المؤسسة الزيتونية تتآكلها الانقسامات ولا يقبل عليها إلا أبناء الريف نظراً إلى التكلفة المرتفعة للدراسة بالمدرسة العصرية[٥٠].

وهذا ما سيدفع في المقابل خريجي الزيتونة إلى الشعور بالتهميش سواء في

---

(٤٨) Asma Larif-Béatrix, *Edification étatique et environnement culturel: Le Personnel politico-administratif dans la Tunisie contemporaine*, observatoire des sociétés (Paris: Publisud; [Alger]: O.P.U., 1988), pp. 96-113.

(٤٩) كنا انتهينا سابقاً إلى أن الجامعة الزيتونية قد تحولت إلى مراكز للتكوين المهني أكثر منها جامعة بحث وتجديد.

(٥٠) الزيدي، **تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٥**، ص ٤٣ ـ ٤٥.

مستوى نوعية التكوين منهجاً ومضموناً، أو في مستوى الآفاق، أي شرعية احتلال هامش ذي بال من الشرعية المجتمعية باحتلال مكانة «مرموقة» مهنياً واجتماعياً، تهميشاً ولّد لديهم شعوراً بخيبة أمل إزاء التوزيع الجاري به العمل في المراتبية، فكانت المحاولات الإصلاحية محاولات للخروج من هذه الوضعية، إلا أنها محاولات بقيت في نهاية المطاف محدودة الفعالية، نظراً إلى عوامل متضافرة منها الداخلي المرتبط بالبنى الداخلية للمجتمع، ومنها الخارجي الراجع إلى تأثيرات عملية الانفتاح على التجربة الغربية، عوامل انصهر فيها الاقتصادي بالثقافي والسياسي، وبخاصة أنها محاولات، كما رأينا، لم تكن بريئة، بل إنها كانت تُظهِر ما لا تُضْمِر في سياق يشهد تغيرات هيكلية عميقة ومتسارعة. إلا أنها مع كلّ ذلك تبقى إصلاحات قادرة على أن تقدم لهؤلاء الزيتونيين خدمة إذ تسمح لهم بالخروج من وضع التهميش الذي يعيشونه سواء عبر إعادة النظر في التعليم الزيتوني مناهج ومضموناً، أو عبر الاحتكاك والاستفادة من نموذج التعليم العصري.

فمن مظاهر تطور التدريس بجامع الزيتونة في إطار المطالبة بالإصلاح، أن برزت الشعبة العصرية الزيتونية في بداية الخمسينيات، فأُنْشِئ مثلاً سنة ١٩٥٣ التحصيل العصري الذي تجرى اختباراته لزاماً باللغة العربية، أما مضمون الامتحان فيشبه مضمون البكالوريا الفرنسية، حتى إن الباحث لويس (Louis) آنذاك نعته بالنموذج الذي ليس له شبيه في إطار التجربة التونسية المعاصرة، لأنها كانت تجربة مشجّعة في تعريب العلوم، فأدلى بشهادته قائلاً: «إنه يتم أيضاً دراسة هذه المسائل الجديدة بعقلية جديدة من طرف شباب يطمح لأن يجري اختباره في العلوم الصحيحة، وأن يتعوّد على ممارسة التفكير العقلاني وما يفترضه من توجّه نقدي»(٥١).

وفي هذا الإطار بالذات يتنزّل تأسيس الجمعية الخلدونية سنة ١٨٩٦، إذا تحمّس لها متعلمون متنوّرون من أمثال البشير صفر والشيوخ بيرم، بن عاشور، بوحاجب، المكي وغيرهم، ممِنْ آمنوا بضرورة إعادة المصالحة بين الماضي والحاضر، أي بين التراث والعلم بتنويع الدروس وإلقاء المحاضرات العلمية من قبل شيوخ ذوي تكوين ديني بالأساس. كما تُلقى المحاضرات التي لا تخلو من نفس ديني أيضاً من طرف بعض خرّيجي المدارس العصرية. كما أنشئت نشريّة باللغتين العربية والفرنسية لتعريف التونسيين بالحضارة الفرنسية وتعريف الفرنسيين بالحضارة العربية. وقد تمّ في هذا السياق تشجيع المتفوقين من أبناء المسلمين على إتمام دراستهم في الخارج، بشكل سوف

(٥١) André Louis, «La Jeunesse tunisienne et les études traditionnelles,» *Institut des belles lettres arabes (I. B. L. A.)*, vol. 19, no. 74 (1956), p. 135.

يجلب أنظار الشباب المؤهل للتعليم حتى من ذوي التكوين الزيتوني في الأصل، لذلك سوف يتوافدون بأعداد وافرة من أجل تحقيق النقلة النوعية بالتحول من نمط تعليمي ينتج نموذج المتعلّم المثقف في أحسن الأحوال، إلى نمط تعليمي ينتج نموذج المثقف الإنتيليجنسي الأكثر ارتباطاً بالقاعدة الشعبية ومعرفة باهتماماتها مع إتقان لغة العصر وقدرة على متابعة تحولاته، وهو ما يسمح لهذه النخب الجديدة بلعب دور الإنتيليجنسي الوطني المطالب بتعليم وطني[٥٢]، تعليم بعيد عن كل أشكال الاحتواء الثقافي من طرف المستعمر. وبذلك تكون «هذه النخب قد أعلنت نفسها حارسة يقِظة للعروبة والإسلام ولكل القيم الأساسية للمجتمع العربي الإسلامي» (في تونس) على حد عبارة علاّل الفاسي[٥٣]، وذلك من أجل عرقلة المشروع الاستعماري الذي ليس في نهاية المطاف سوى مشروع تعليمي ثقافي سياسي.

هذا التوجه الإصلاحي ساهم بشكلٍ واضح في تقريب الفجوة بين النمطين، إذ الرّهان التعليمي بما هو رأسمال قابل للاستثمار اجتماعياً وسياسياً، غدا القاسمَ المشتركَ بين التوجّهيْن وبخاصة بفضل الدور الذي لعبته الجمعية الخلدونية وقدماء الصادقية وصوت الطالب الزيتوني التي لم يقتصر دورها سوسيولوجياً على الفعل المطلبي كما قد يتبادر إلى الأذهان، بل إنها في عمقها تقريب لما تباين من وجهات النظر عبر مزيد التعريف بتوجهات الفكر الزيتوني ومراجعة ما يحتاج إلى مراجعة، وإن باحتشام من أجل إيجاد هامش مشترك أكبر بين التيارين. فكان إصلاح المؤسسة التعليمية الأرضية التي أقيم عليها هذا الهامش المشترك بدفع لا من الطلبة فقط، بل من الأساتذة أنفسهم الذين تحمّس عددٌ منهم لمشروع الإصلاح في خطوطه الكبرى، فمثّل إصلاح التعليم بذلك كلمة السّر التي تمّ تداولها بين الزيتونيين والصادقيين على حدّ سواء، وبخاصة في سياق حضاري إصلاحي انتبه فيه جل روّاد النهضة إلى أن الفعل الإصلاحي في المنطقة العربية الإسلامية كما يقول الباحث علي أومليل، انطلق ويجب أن ينطلق من فكرة إصلاح المجتمع بالمعرفة[٥٤]، وهم ربما يستندون في ذلك على حد سواء إلى أفكار روّاد النهضة الفكرية العربية.

وبناء عليه ستبرز عدة ضغوطات ومطالبات وطنية عنيفة من أجل إصلاح التعليم وإنشاء مؤسّسة جامعية وطنية لا تكون مجرّد أداة طيّعة في خدمة الأغراض

---

(٥٢) الحبيب ثامر، **هذه تونس** (القاهرة: [مكتب المغرب العربي]، ١٩٤٨).

(٥٣) علال الفاسي، **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى: محاضرات** (القاهرة: [جامعة الدول العربية]، ١٩٥٥)، ص ٣٨.

(٥٤) حول مشروع طه حسين الثقافي، انظر: علي أومليل، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية** (البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٥)، الفصل ٥.

الاستعمارية[٥٥]. وهي مطالبات وضغوطات سوف يقودها الشباب التونسي من خريجي الزيتونة والمعهد الصادقي وكذلك الحركة النقابية في آن، إيماناً منها باستراتيجية الخيار التعليمي، فعبد الجليل الزاوش من ناحية يعلن صراحة سنة ١٩٠٨ وفي معرض تناوله مسألة التعليم الأهلي، أن نجاح التونسيين في ولوج مجال التعليم بالدرجة نفسها التي عليها الفرنسيون يعني نهاية الوجود الاستعماري فيقول «. . . يومها ينجلي المستعمر نهائياً عن هذه البلاد لأن غزو الأرض مقترن بغزو العقول»[٥٦]. وها هو من ناحية أخرى الشيخ الفاضل بن عاشور يسجل بارتياح وانبهار هذا الانفتاح الشعبي على التعليم العصري باعتباره قيمة ثقافية فيقول: «وما الغاية التي توضع نصب أعين الطلبة وأوليائهم من يوم يدخلون معاهد التعليم الثانوي، إلا مواصلة التعليم العالي في كليات فرنسا، بعد الحصول على مفتاح التعليم العالي (البكالوريا)، فلا يقنع من يحصل على المفتاح من دون ولوج الأبواب التي هي أبواب الشرف القومي نظراً إلى المكانة السامية التي يحتلها خريجو التعليم العالي الفرنسي في حقول الكفاح الوطني، مما سيجعل البلاد تعيش حركية تعليمية لم تألفها من قبل، فتزايد عدد التلاميذ خلال الخمسينيات تزايداً كمياً هائلاً بعد أن غدا التعليم يمثل على حد عبارة م. كاللوس (M. Calleus): «قيمة رمزية في أذهان الناس»[٥٧]. فمرّ هذا العدد من ١١٣,٣٠١ في سنة ١٩٥٠ إلى ٢١٣,٣٦٤ سنة ١٩٥٥. هذا إضافة إلى ارتفاع نسبة تمدرس الفتيات تبعاً لما سجّله صاحب **تونس الشهيدة** إذ كان عدد الفتيات المزاولات تعليمهن بالمدارس سنة ١٩١٧ يناهز ١٠٥٠ تلميذة[٥٨]، بل إن بداية الخمسينيات سجّلت كما يؤكد م. ج. لولونغ (M. G. Lelong) دخول الفتاة التونسية إلى مؤسسات التعليم العالي سواء في تونس أو في فرنسا وبخاصة مع تنامي الرغبة في مواصلة التعليم بفرنسا[٥٩]. وهذا ما حدا

---

(٥٥) انظر في هذا المضمار: الثعالبي، **تونس الشهيدة**، ص ٥٧-٨٣؛ الطاهر الحداد: **التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في جامع الزيتونة**، و**امرأتنا في الشريعة والمجتمع؛ الصواب**، ٢٦/ ٤/ ١٩٢٩، و**الحاضرة**: (١٥ آذار/ مارس ١٩١٠)؛ (١٥ أيار/ مايو ١٩١١)، و(٣٠ أيار/ مايو ١٩١١).

(٥٦) Abdeljelil Zaouche, «En Tunisie les indigènes et l'instruction,» *Revue politique et parlementaire* (mai 1908), p. 15.

(٥٧) M. Calleus, «Conditions de vie matérielles et sociales de la jeunesse étudiante,» *I. B. L. A.*, vol. 19, no. 74 (1956), p. 125.

(٥٨) الثعالبي، **تونس الشهيدة**، ص ٧٧.

(٥٩) Michel Lelong, «La Jeunesse universitaire,» *I. B. L. A.,* vol. 19, no. 74 (1956), pp. 149-157. ولقد ذكر ديمونتيتي (H. de Montety) أن شيوخ الزيتونة أنفسهم من المنتمين إلى العائلات الكبرى كانوا يشجعون أبناءهم على ارتياد المدرسة العصرية الموصلة إلى التعليم بفرنسا على خلفيّة أنها مفتاح للشرف الاجتماعي والوطني تاركين التعليم الزيتوني لأبناء العامة خاصة من داخل البلاد. انظر: Henri de Montety, «Vieilles familles et nouvelle elite en Tunisie,» *Fascicule* (Mémoire C. H. E. A. M), no. 3 (1940), pp. 1-24.

بالزيتونيين إلى تقديم مطالبهم بغية مواصلة تعليمهم العالي بالشرق (سوريا، العراق، مصر بخاصة)، بعد أن تأكد لديهم أن تكوينهم وشهاداتهم الزيتونية ما عادت تؤهلهم للحصول على وظائف إدارية وسياسية ذات بال. وفي هذا السياق يذكر الباحث نور الدين سريّب أن ٥٢ طالباً زيتونياً تقدموا بمطالب للحكومة سنة ١٩٥٥-١٩٥٦، فسُمِح لـ ٣٥ منهم بمواصلة تعليمهم بالشرق. كما إن عدد الطلبة المرسّمين بالجامعات الفرنسية بلغ سنة ١٩٥٣، ٣٠٠ طالب ثم ارتقى إلى ٥٠٠ طالب سنة ١٩٥٦[٦٠].

وبذلك اتخذ التعليم في وعي النخب الوطنية زيتونيّها وصادقيّها صورة الرهان لا الثقافي فقط، بل السياسي والاجتماعي أساساً. فهي نخب ضمّنته محتوى سياسياً نضالياً تستعمله الحركة الوطنية لحماية الذات من الانصهار في الآخر الاستعماري عبر بعث وعي وطني وتكوين إطارات قادرة على حماية الذات من الاحتواء والتلاشي كما أكد لنا السيد بوبكر عزيّز خلال المقابلة المجراة معه. فانتهى الأمر بالزيتونيين إلى طرح التعليم كقضية وطنية أو منطلق لها، باعتباره يمسّ علاقة المجتمع التونسي بإرثه العربي الإسلامي، ويحدد موقفاً من الوجود الاستعماري. وهنا بالذات تكمن الأهمية السوسيولوجية للمؤسسة التعليمية التي مثّلت منطلقاً وأداة في الآن نفسه للنخب في تونس في سياق مسيرتها النضالية والبنائية[٦١]، كما كانت مؤشراً على تحولات اجتماعية أفرزتها التطورات الداخلية للمجتمع التونسي في علاقته بالنفوذ الاستعماري، لذلك لن يتوانى الصادقي نفسه خلال مساره النضالي سياسياً مثلما ذكر ش.دباش (CH. Debbasch) في تمجيد الموروث الثقافي والديني[٦٢]. فهؤلاء الزعماء الجدد إنما هم مرآة عاكسة للمجتمع التونسي في مختلف مكوناته الاجتماعية والثقافية، فهم زعماء ذوو تكوين عصري وتقليدي في ذات الوقت متمكّنون من لغة الشعب يجيدون التكلّم بها مثلما يتقنون لغة الإدارة ويجيدون التعامل بها. انحداراتهم الاجتماعية متنوعة وكذا مرجعياتهم الثقافية، شعارهم الذي يجمعهم هو التحرر

---

(٦٠) Noureddine Sraieb, *Colonisation, décolonisation et enseignement: L'Exemple tunisien*, Publications de l'institut national des sciences de l'éducation de Tunis (Tunis: Institut national des sciences de l'éducation, 1974), p. 66.

(٦١) وهو ما كنا تأكدنا منه في معرض تعريفنا بالنخب عامة والتونسية خاصة بالقسم النظري من هذا البحث من خلال أهم الأعمال التي تذكر منها على سبيل الذكر فقط: بوتومور، موسكا، براون، موور، الزغل، الهرماسي وبن سالم.

(٦٢) Charles Debbasch, «Les Elites maghrebines devant la bureaucratie,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1968* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1968), et *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1977*, p. 11.

الوطني المتّخذ شعاراً تعبوياً . . . لذا سيكونون محل جاذبية بفضل أسلوبهم في العمل السياسي والثقافي وانتقائيتهم ونضاليتهم السياسية، التي تسمح بمشاركة جماهيرية واسعة، أكثر منها بفضل أصالة خطابهم السياسي الذي سعى إلى «اصطناع» تأليفة ظاهرية بين مقتضيات الحداثة الليبرالية ومقتضيات التقليدية الدينية، فعلى سبيل المثال نجد أن بورقيبة الصادقي المنبهر بمقولات الحداثة لم يتوانَ في الدفاع عن الحجاب عام ١٩٢٨ باعتباره رمزاً للهوية التونسية، كما اتخذ من محاربة التجنيس منذ عام ١٩٢٣ محوراً من محاور عمله النضالي على اعتبار التجنيس مسّاً بالذات التونسية، إضافة إلى أن بورقيبة لم يتردّد في تبرير اختياراته وتوجهاته السياسية بمنطلقات ومبررات دينية تعبئة للجماهير من أجل دعم مشروعه المجتمعي، فكان بذلك خطاب الدستوريين الجدد خطاباً مسموعاً من طرف الجميع.

إذ إن كل طرف يجد فيه ضالته ومدعاة لاستقطابه، خطاباً رفعت لواءه بالأساس نخب تونسية مثّلت المدرسة الصادقية الرّحم الذي فيه نشأت وتكونّت مثلما بين لنا ذلك على سبيل المثال الباحث نور الدين سريب[٦٣]، حيث أكد إحصائياً بأنه «على المستوى السياسي نجد أن الصادقيين مثلوا النسبة الأكبر من أعضاء الهياكل الحزبية المناضلة من أجل الاستقلال»، وهو ما دفع بالباحث إلى التسليم بضرورة النظر في هذا الدّور الذي لعبته الصادقية وفي تجربتها التربوية من أجل ميلاد وتطور نخبة سياسية في تونس اقترنت بمسار إرساء أنساق قيمية جديدة خلال لحظات نضالية من التاريخ التونسي، وهي نضالية وإن بدت في الظاهر في علاقة تنافر مع القيم الجديدة التي مصدرها المستعمر ذاته، فإنها في عمقها نجحت في إقامة علاقة مصالحة وتكامل، فالصادقيون ذوو التكوين اللغوي والفكري المزدوج نجحوا في النهل من مبادئ وأيديولوجيا المستعمر عبر عملية «التثاقف» بما سمح لهم باحتلال المناصب الإدارية المهمة، بدفع من المستعمر نفسه، إلا أن هؤلاء الصادقيين أنفسهم نجحوا أيضاً في استثمار الأبعاد الإنسانية والحضارية للأيديولوجيا الغربية وأهم قيمها، وشعاراته التي منها العدالة، الحرية، والديمقراطية، خلال تجربتهم النضالية ضد المستعمر الذي «حاربوه» انطلاقاً من مقولاته ذاتها بعد محاولة مواءمتها مع الإرث القيمي التونسي الذي يمثّل مرجعية حضارية وتعبوية قابلة للانتقاء والاستثمار من أجل إثبات الهوية الوطنية والحفاظ على مقوماتها ثم تحقيق التحرر الوطني.

فكان الصادقي بالفعل نموذج الإنتيليجنسي الأقدر على التعبير على طموحات

(٦٣) Sraieb, «Enseignement, elites et systèmes de valeur: Le Collège sadiki de Tunis».

الشرائح الأوسع من المجتمع التونسي نظراً إلى ما يتمتع به من إلمام بالثقافتين الغربية والعربية[٦٤]، وبخاصة أنّ خرّيجي المعاهد الفرنسية يعيشون قطيعة ثقافية مع المحيط التونسي ومع التاريخ الوطني، أما خرّيجو الزيتونة فرغم محاولاتهم الإصلاحية فإنهم بقوا بدورهم في قطيعة مع التطورات الحديثة وعلومها العصرية نظراً إلى محدودية فعالية المحاولات الإصلاحية لعوامل ظاهرة أحياناً وخفية أخرى كما رأينا آنفاً.

إن نمط التعليم الصادقي لم يأتِ استجابة لرغبة السكان الأصليين ذاتهم، بل إنه جاء في الحقيقة تحت ضغط حاجة المستعمر نفسه، فالسلط الاستعمارية التي كانت عارضت انتشار التعليم داخل هذه الأوساط في البداية، قد اضطرت إلى السّماح بتعليم العديد من الفئات نظراً إلى حاجتها لوسطاء ذوي تكوين مزدوج يسمح بتحقيق التواصل بين المواطن والإدارة من أجل ضمان استمرار «اشتغال» المنظومة الاستعمارية، مع الحفاظ على علاقات التبعية الثقافية والاقتصادية، وخاصة أن المستعمر ظن في فترة ما أنه نجح في الحدّ من هامش مشاركة السكان الأصليين في الأداء الاقتصادي والسياسي للنسق القائم بشكل اقتنع معه أنه لا يمكن بأية حال لهؤلاء السكان امتلاك بعض مصادر الثروة في معناها السوسيولوجي الواسع بما يدعم تبعيتهم للمستعمر على أنّهم أعوان توزيع ووساطة لا أكثر، إضافة إلى انفصام وعيهم عن واقعهم بعد انفصالهم عنه، فما عادوا قادرين على إقامة أي شكل من أشكال التضامن الداخلي مع باقي المجموعات الاجتماعية.

لكن مقتضيات المنطق الجدلي ستؤسس لنشأة النقيض، أي لنشأة وعي وطني حامل لمشروع جديد ذي طابع دنيوي، نعم هو من ناحية مستمدّ من النسق القيمي الغربي وشعاراته التحديثية اجتماعياً، واقتصادياً، وقانونياً، لكنه أيضاً من ناحية أخرى متّسم بأصالة واضحة المعالم نظراً لاستفادته من النسق القيمي السائد عبر استعادة المقولات التعبوية وتوظيفها ومراعاة مستلزمات قيمية تمسّ مباشرة الشعور الديني والهوية الوطنية والبنية المجتمعية القائمة على مراتبية ذات معايير هي في جذورها تقليدية وذات خصوصيات مميزة. فعلى سبيل المثال تبقى إثارة مسألة الأصول الاجتماعية والانتماء، كما يرى الأستاذ الطاهر لبيب، من الأهمية بمكان من أجل تفسير مدى عضوية المثقف الذي هو هنا أيضاً وفي الآن نفسه فاعل سياسي، بعيداً عن الاقتصار على إرجاعها إلى طبيعة السلطة السياسية القائمة وضيق المجتمع في مواجهة الدولة ومؤسساتها الرسمية، على أهمية هذه العوامل مجتمعة، أي الاقتصار إذا

(٦٤) Michel Lelong, «Une Importance réalisation tunisienne: La Réforme de l'enseignement,» *I. B. L. A.*, vol. 21, no. 83 (1958), pp. 297-299.

جازت لنا الاستعارة من القاموس الدوركهايمي «على تفسير ما هو سياسي بما هو سياسي بحت، أو ما هو تعليمي بما هو تعليمي»، وذلك لما في هذا التمشي المنهجي من اختزالية وتعسّف تأبى رحابة الظاهرة القبول بهما.

فكل مؤسسة اجتماعية هي في نهاية المطاف انعكاس لخلفيات ثقافية اقتصادية وعائلية، لأنها ترتبط جميعها بالنظام الاجتماعي الشامل وهي التي تحدد توجهات المشروع الثقافي، فمؤسسة مثل الزيتونة مثلاً أو الصادقية ليستا بريئتينْ[٦٥] إذ متى انفصلت هاتان المؤسستان عن خلفيات طبقية واجتماعية قائمة آنذاك؟

ثانياً: المؤسسة السياسية: الرّهان السياسي

ونحن نقارب المؤسسة العلمية التعليمية وجدنا أنفسنا نتحدث عن الممارسة السياسية المصاحبة لها باعتبارها غاية ظاهرة أحياناً خفيّة في معظم الأحيان، بما يؤكد تمفصل المؤسسة الأولى (العلمية) مع الثانية (السياسية)، بشكل يغدو معه الفصل بينهما يقتصر على الغاية المنهجية الإجرائية. فالواقعة الاجتماعية أثبتت، ولا زالت تثبت، أننا ونحن نعلّم إنما نحن نمارس سياسة في معناها الأوسع والأشمل، أي نمارس سلطة، أو بالأحرى وبحسب العبارة الفيبرية «نعقلن الهيمنة ونُشَرْعِنُها» بخلق المؤسسات التي تتولى عملية تحويل النفوذ إلى سلطة، فتصبح علاقات القوة في أذهان الفاعلين علاقات طبيعية مقبولة وبالتالي شرعية.

يقول ج. واتربري (J. Waterbury) «منطقياً تتمّ ممارسة السلطة من خلال المؤسسات التي لا تمثل قوى الضغط سوى عنصر من عناصرها». ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار المؤسسات تأليفات بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعروفة الممتدة مع الزمان من ناحية أولى، وبين مسارات التفاعل السياسي المتجذّرة والمتوقعة. فالمؤسسة هي في الآن نفسه منهج وشيء[٦٦]، وهي شرعية لا تتحقق إلا بخلق الأعوان المنفّذين للفعل السياسي المقتنعين به المدافعين عنه وعن شرعيته، الناشرين له دعوةً وتعبئةً، هؤلاء الأعوان لا يمكن أن تنتجهم إلا المؤسسة التعليمية.

---

(٦٥) العبارة هنا للباحث المنصف ونّاس وذلك في إطار تنزيله للمشروع الوطني في تونس في سياقه الثقافي العام. انظر: المنصف ونّاس، **الدولة والمسألة الثقافية في تونس: بحث في السياسة الثقافية**، سلسلة المسألة الثقافية في المغرب العربي؛ الكتاب ١ (بيروت: دار الميثاق للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

(٦٦) John Waterbury, «La Légitimation du pouvoir au Maghreb: Tradition, protestation et répression,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1977*, pp. 411-422.

لكن المؤسسة التعليمية تتكفل أيضاً وبشكل موازٍ ومفارق بإنتاج من يضع هذه الشرعية رهن السؤال ويتسبّب في اهتزازها وبخاصة إذا ما حافظت المؤسسة السياسية على أساليب الهيمنة نفسها من دون محاولة تجديدها بغية الحفاظ على المواقع الاجتماعية القائمة(٦٧).

هذه الجدلية الطريفة التي حكمت العلاقة بين المؤسّستين من حيث هي علاقة قائمة على الائتلاف/ التنافر، وجدت أحد تجلياتها في ذلك التفاعل بين الفعل السياسي والمؤسسة التعليمية من خلال سيرة حياة العديد من الأعلام، إذ يكفي أن نذكر سيرة حياة عبد الرحمن بن خلدون العلمية والسياسية، فهو قد تعلّم لِيَلِجَ بحر السياسة إلا أنه رغم نجاحه الباهر عالماً ومعلّماً، فإنه فشل الفشل الذريع رجل سياسة وطالب سلطان(٦٨). وليست تلك النهاية التراجيدية لتجربته السياسية إلا دليلاً على جدلية الائتلاف/ التنافر التي ذكرنا. وغيرُ ابن خلدون كثيرٌ، فتجربة خير الدين في قصر البايات بتونس شاهد، وكذا تجربة أحمد بن أبي الضياف ومن سبقهم أو تلاهم، بحيث «يبدو التاريخ السياسي للعلماء من جهةٍ، تاريخَ إصرار من طرف الأمراء عبر مجهود متواصل يهدف إلى التقليل من شأنهم بإدراجهم ضمن(منطق الوظيفة الإدارية) وبالتالي إلى احتوائهم، ومن جهة أخرى هو تاريخ ردود فعل المعنيين بالأمر للتصدي أو الخضوع لمثل تلك السياسات الاحتوائية»(٦٩).

فالمؤسسة السياسية ما قبل الاستعمارية تمحورت حول مقولة الدولة التي مثلت فعليّاً محوراً للإصلاح مثلما بدا للروّاد في مستوى كوْنهم نخبة تميزت من حيث تكوينها السياسي الاقتصادي الفكري والاجتماعي بمرجعيتها الأوروبية الغربية، أيْن تمثّل الدولة «المصلحة العامة» وقطب الرّحى في اشتغال المنظومة السياسية. هذه الدولة الإصلاحية في القرن ١٩ في تونس بدت على حدّ عبارة م. كامو (M. Camau) دولة

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٤١٩؛ Bertrand Badie, «Etat et légitimité au Monde Musulman,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1989* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1991); «Elites, pouvoir et légitimité au Maghreb,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1971* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1973).

(٦٨) انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً**، عارضه بأصوله وعلق حواشيه محمد بن تاويت الطنجي (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١)، ومحمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢).

(٦٩) بدر الدين بن سعيد، «العلماء والإنتيليجنسيا والإسلاميون في تونس،» إشراف عبد الباقي الهرماسي (شهادة الكفاءة في البحث، قسم علم الاجتماع، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، ص ١٦.

جانيسيّة[٧٠] أو ذات وجهين[٧١] وهي الصفة المميّزة لها. والتي تأتّتْ من الخاصية نفسها التي اتسمت بها النخب آنذاك أي نخب جانيسية. إذ في تونس لا يمكن فصل تشكل الدولة عن تشكل جيل مثقّف من المصلحين. هذا الترابط بين الطّرفين مثّل خاصية ساعدت على إجراء العملية التفهمية على ظواهر متشابهة بنيوياً من حيث التكوين الحاصل والدور المنجز ومسار الإدماج المعيش المرتبط بمسار التنشئة ذاته، أي إنه يسمح في نهاية المطاف بفهم طبيعة العلاقة التي تقيمها المؤسسة السياسية مع هيكل العلماء لتحلّهم موقعاً يتراوح من النقيض إلى النقيض ما بين الإدماج والإقصاء.

لقد بيّن كل من عبد القادر الزغل[٧٢] وكامو[٧٣] بوضوح التطور أو بالأحرى التحوّل الذي أحرزه النظام السياسي، فدولة حسين بن علي الباتريمونيالية كانت منفصلة انفصالاً تاماً عن المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة[٧٤] وما التجاء البايات الحسينيين إلى القادة الأجانب من الإنكشاريين والتعويل عليهم في فرض النظام وتركيز دعائم السلطة المعرّضة للاهتزاز، إلا دليل واضح على اهتزاز العقد الذي تقوم عليه هذه الدولة. وبناء عليه، يجد الخضوع الذي يحكم علاقة الحاكم بمن حوله شرعيته في ما يوفّره من حماية للبلاد حتى لا تنتشر الفوضى التي تسعى الأمة إلى تجنّبها وحماية الأفراد منها بشتى الطرق. وبغضّ النظر عن الشرعية الفعلية عملاً بالقاعدة المذكورة آنفاً «سلطان غشوم خير من فتنة تدوم». فكان المسار الذي حكم علاقة المجتمع بالدولة مساراً قائماً على الإدماج، إدماج الدولة داخل المجتمع «مما

---

(٧٠) جانيسية: نسبة إلى جانوس (Janus) الإله الإيطالي الروماني. وهو إله يبدو ذا وجهين مجهول الأصل والطبيعة. يعدّ جانوس واحداً من أقدم الآلهة الرومانية وأكثرها ألوهية ويعتقد الرومان أنه حارس «الأبواب» ويتألف مبنى معبده من بابيْن يغلقان في حالات السّلم، أما في حالات الحرب فيفتحان لكي يكون الإله جانوس في نجدة الرومان، كما أنه هو الذي يفتتح السّنة(شهر كانون الثاني/ يناير) ويختمها، نقلاً عن: *Le Petit robert 2: Dictionnaire universel des noms propres, alphabétique et analogique*, sous la direction de Paul Robert; rédaction dirigée par Alain Rey (Paris XI; Canada: Le Robert, 1991), pp. 924-925.

(٧١) Michel Camau, «Etat, Espace public et développement: Le Cas Tunisien,» dans: Teitler [et al.], *Elites, pouvoir et légitimité au Maghreb*.

ونشرت هذة المقالة أيضاً في: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1987* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1989).

(٧٢) عبد القادر الزغل، «الإسلام والإنكشارية والدستور،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦).

(٧٣) Michel Camau: «Etat, Espace public et développement: Le Cas Tunisien,» et *Pouvoir et institutions au Maghreb*, horizon maghrébin (Tunis: Cérès productions, 1978).

(٧٤) انظر في هذا المضمار: ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج ٢، ص ١٠٣ و١٣١، و: Mohamed-Hédi Cherif, *Pouvoir et société dans la Tunisie de Husayn bin Ali: 1705-1740*, publications de l'université de Tunis, faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. Quatriéme série, histoire; v. 29, 2 vols. (Tunis: Université de Tunis, 1984-1986).

جعلها دولة هشّة قابلة للاهتزاز لأنها لا تستند إلى هياكل ومؤسسات واضحة وصلبة»[٧٥]. بما سيعرضها بنسق يكاد يكون دوريّاً للانفجار وبخاصة مع تنامي خطاب نزع الشرعية وحركات الرفض التي اتخذت لنفسها مستندات شرعية مغايرة تجمع بين مرجعيات متعدّدة إلى حدّ التباين أحياناً، وهو السبب نفسه الذي سيمثّل حافزاً للسعي نحو إصلاح هذا الهيكل الدولوي.

هذا الهمّ الدولوي وجَد كذلك أحد تمظهراته في تجربة خير الدين الإصلاحية مع لفيفٍ من خلاّنه الذين مثلوا أعضادَه وذلك تحت راية أحمد باي. إذ ستعتبر الدولة من حيث هي مقولة غيْرَ منفصلة عن المكونات الدستورية الليبرالية. ولقد بيّن براون كيف أن إصلاحات أحمد باي بحكم تناقضاتها وحدودها، قد زعزعت النظام السياسي القديم المتميّز بوجود دولة تتكفّل بإنجاز حدّ أدنى من الوظائف إزاء المجتمع وهي محتكرة عملياً من قبل طائفة متباينة عرقياً وثقافياً هي طائفة المماليك والأتراك المنفصلة عن بقية الشعب. ومن أهمّ ما يميز هذه الدولة أيضاً أنها في خلال مسار تشكّلها فتحت الطريق أمام نظام جديد قائم على:

ـ مشاركة الأعيان ذوي الأصل التونسي في السلطة.

ـ إصلاح الجهاز الحكومي بمعنى ملاءمة الدولة للمجتمع حتى لا تقصيه[٧٦]، لكن يبدو أنها إصلاحات لم تُؤتِ أكلها بل أفرزت نتائج عكسية وتراجعاً للوضع وجد أحد تمظهراته في التراجع عن دستور عام ١٨٦١ إثر فتنة عام ١٨٦٤ الذي يعد من زاوية تاريخية بحتة مجرّد حدث تراجع عن اختيار أنجز من أجل ضمان تواصل العدّ الكرونولوجي للزمن، أي من أجل ضمان تواصل اشتغال النسق السياسي مهما يكن شكل هذا الاشتغال. إلا أنه يعدّ من زاوية سوسيولوجية تراجعاً في علاقة الألفة والانسجام التي كانت قائمة بين طرَفيْ المعادلة: دولة مجتمع، لأن هذا الأخير يشكك في الدولة ويضع شرعيتها موضع السؤال، لا بل إنه يهدّدها في وجودها أصلاً، وذلك ليس فقط على خلفيّة أن المجتمع قد انغلق إزاء عقلية (فكرة) الإصلاح، بل أيضاً لأن الدولة تبرز في المخيال الجماعي على أنّها «جهاز نهب في خدمة الأجانب»[٧٧]، بما سيحوّل جهاز الدولة هذا إلى جهاز متأزم هو «أصل الداء الخروج من المأزق التاريخي»... وتُوصِلُ إلى حُسْن حال الأمة الإسلامية وتنمية أسباب تمدّنها

(٧٥) انظر: الزغل، «الإسلام والإنكشارية والدستور».

(٧٦) Brown, *The Tunisia of Ahmad Bey, 1837-1855*.

(٧٧) Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un Essai de synthése*, textes à l'appui (Paris: F. Maspero, 1970), p. 291.

بمثل توسيع دوائر العلوم والعرفان، وتمهيد طرق الثروة من الزراعة والتجارة وترويج سائر الصناعات ونفي أسباب البطالة، وأساس جميع ذلك حسن الإمارة المتولّد منه الأمن، المتولد منه الأمل، المتولّد منه إتقان العمل المشاهد في الممالك الأوروباوية بالأساس. . .»[٧٨]. بقي الهمّ النهضوي، إذاً، همّاً موزّعاً بين تلك الثنائية بطرفيها المتمثلين في الاستفادة من النظم الفكرية الغربية من ناحية أولى، والحفاظ على الهوية بخصوصياتها المميزة من ناحية ثانية، حتى وإن اختلف حول حدود نهاية «النحن» وبداية الآخر»، «هل نحن العرب المسلمون أم نحن المغاربة الأفريقيون أم نحن التونسيون»؟

إلا أنه مع ذلك يجوز الإقرار بأن روّاد النهضة والإصلاح سعوا إلى شحن مقولة «التوْنسة» بـ «مضمون يكون من جنس اللحظة التاريخية التي عاشتها البلاد وتحياها النخبة ذاتها»[٧٩].

ومن هنا ننتهي إلى أن المؤسسة السياسية قد عرفت مع البايات تحولاً جذرياً، فبعد أن كانت المنظومة السياسية قائمة على التداخل بين السياسي والديني تداخلاً يكاد يكون مطلقاً، إذ الحكم يكون باسم الإسلام وكذا المعارضة باسمه ولا شرعية إلا للنص المتعالي الذي يستمدّ استقلاليته من تعاليه، لكن مآل هذه الاستقلالية التراجعُ، إذ ستتم إقامة علاقات مع الأعيان «البلديّه» بما سيسمح في نهاية المطاف بتدجين (Domestication) المؤسسة الدينية عبر احتوائها راضية أو صاغرة ليتحوّل النظام السياسي بذلك إلى نظام ممركز ذي نمط باتريمونيالي: فإذا كانت حاشية الباي مكوّنة أساساً من المماليك الخاضعين لإرادة الأمير باعتباره حاكماً مستبداً، فإن الإدارة تكاد تفلت من إرادته وتأبى الخضوع لنزواته ورغباته العابرة. هذا التقاسم للأدوار بين المؤسستين سوف يقصي باقي مؤسسات المجتمع المدني.

يُضاف إلى ذلك اختلاف التوجهات بين المؤسستيْن القائمتيْن بما دفع إلى ولوج مسار التحديث، لكنه تحديث كما سيتبيّن للدارسين «مبتور» لأنه وقع تمثّله من دون مساهمة المجتمع المدني إن لم نقل ضد مشيئته، وبخاصة أن ظهور الفكر الإصلاحي خلال هذه الحقبة، كما ترى الباحثة أسماء لعريف، إنما كان نتيجة لضغوطات خارجية مُورِسَتْ بفضل توافر الظروف الملائمة لها، إذ إن السلم تحققت في أوروبا

(٧٨) خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تحليل النص وتحقيقه مع جداول وملحقات وفهارس للمنصف الشنوفي، ط ٢ (تونس: الدار التونسية، ١٩٨٦)، ص ٩٤.

(٧٩) مهدي مبروك، **هل نحن أمة؟: أزمة الإنتماء لدى النخبة التونسية**، تقديم عبد الباقي الهرماسي (تونس: دار البراق، ١٩٨٩)، ص ٢٤.

في عام ١٨١٥، وفي تونس مات حمودة باشا صانع قوّة تونس، بما سيكون سبباً في حلول منطق التراجع في التوازنات الاقتصادية، بارتفاع الواردات من أوروبا مقابل انخفاض الصادرات إليها خاصة داخل اقتصاد عاجز عن رفع تحدّي التصنيع والمنافسة»(٨٠). وإزاء هذه المعضلات الجديدة عجز رجل العلم على توفير الإجابة الرائدة والجريئة التي ستأتي عن طريق رجل السياسة بمشروعه النهضوي الذي لن يسلم من الانتقادات والهزّات رغم ما يكلفه لخزينة الدولة من عبء ويسبّبه لها من تفقير، يتجلى في تفقير السكان خاصة من «بلاد السيبا» أساساً، وذلك عبر الرفع في قيمة الضرائب والإتاوات بشكل يؤدي في نهاية المطاف إلى تهشيم أسّ العلاقة الرابطة بين المركز السياسي والمجتمع المدني، فتكون بذلك أولى الخطوات في مسار نزع الشرعية ففقدانها، وهو مسار وجد أحد أهم تجلياته في ثورة عام ١٨٦٤ كهزّة جرّت إلى إقامة علاقة جديدة بين المجتمع والدولة عمادها نمط جديد في علاقة النظام السياسي في المجتمع المدني، نمط يتخذ من الباتريمونيالية مرجعية سياسية وذلك في مستوى كوْنه كان موجّهاً بحسب التعريف الفيبري للباتريمونيالية «أساساً في اتجاه تقليدي وتمارس هذه السلطة بموجب حق شخصي مطلق»(٨١).

الباي كان يحتل دوراً مركزياً في إطار السلطة التي يمارسها على أساس الإدماج العمودي، وكل أمر من الباي يصدر وإليه يعود. هذه المركزية يمارسها رغم عدم امتلاكه لكاريزماتية دينية فعلية. وسيكون هذا النمط الاستبدادي حتماً على حساب سلطة باقي التشكيلات السياسيّة، وبالتالي على حساب المجتمع المدني الذي سيصبح تابعاً بأعيانه وعامّته للباي، وتقوم بذلك القطيعة في مستوى البنية المجتمعية بين الخاصة والعامة أو النخبة والجماهير. أما المؤسسة الدينية فإنها عرفت مصائر عدّة:

فمن العلماء والفقهاء من اختار التّجلبب بجلباب سياسي بعد نزع جلباب الفقيه العالم وهو نموذج الإكليرك، ولعل أحمد بن أبي الضياف يقوم خير نموذج ممثّل، فهو يمتلك نمطين من الكفاءة: معرفة التحرير ومعرفة الحساب، إلا أن مجال عمله لم يكن محدّداً بوضوح، بل كان موظفاً يقوم بكل ما يطلب منه، رغم أنه كان لكل إكليرك وظيفة معينة باعتباره من رجال الديوان، وهي وظيفة تتحدّد خلال كل مرحلة من مراحل حياته المهنية، بما يجعل نشاطه غير خاضع لمبدأ العقلانية

(٨٠) Larif-Bêatrix, *Edification étatique et environnement culturel: Le Personnel politico-administratif dans la Tunisie contemporaine*, pp. 107-112.

(٨١) ستمثل مقولة «الباتريمونيالية» أداة تحليل أساسية في قادم تحليلاتنا وسنحاول تعريفها بتفصيل أكثر. انظر: Max Weber, *Economie et société* (Paris: Plon, 1971), tome 1, p. 238.

البيروقراطية، لأنه انتدب من قبل السلطان وِفْقَ عَقْدٍ حرّ على أنه موظف حرّ يقيم مع «صاحب السلطان» علاقة احترام يتكفّل بموجبها هذا الموظف بإنجاز وظيفة، عامة ما تكون غير محددة بوضوح داخل قسم من أقسام الديوان، كما إن تدرّجهم في سلم المراتبيّة المهنية لا يخضع لعقلانية محددة، بل عامة ما تكون اعتباطية مرتبطة باعتبارات سياسية (أو مذهبية) أو نَسَبيّة، خاصة بالنسبة إلى فئة الكتبة المباشرين الذين بتسميتهم يتوسع هامش نفوذهم إلى حدود إمكانية التأثير في قرارات السلطان والاستفادة منها. ولكن عزلهم منتظر بين الفينة والأخرى.

أما بقية الإكليرك فإنهم يعرفون في حياتهم المهنية نوعاً من الاستقرار إذ يمكن الواحد منهم أن يأمل في حياة مهنية من دون مفاجآت فيكون له حظ في الارتقاء في السّلم المهني والحصول بانتظام على راتبه، وهو ما تجلّى في سيرة حياة ابن أبي الضياف الذي تنطبق عليه تسمية إكليرك، ولم يعرف اهتزازات تذكر بل بقي بمنأى عن الضجّات السياسية.

ومن العلماء أيضاً من اختار الحفاظ على عمامة العلم والتدريس مخلّياً بينه وبين السياسة نظراً وتطبيقاً، واختار اعتبار الإسلام عبادات من الواجب تبليغها إلى عامة المسلمين وتكوين من يتأهل لهذه العملية حتى تتواصل رسالة الإسلام، أمّا ما دون ذلك (أي السياسة) فمسكوت عنه.

ومنهم من لاذ بالزوايا زاهداً متعبّداً متصوّفاً باحثاً عن خلاص منشود أو عن عزاء لخيبة أمل أصابت العالم بعد حالة التهميش والإقصاء المعنوي والمادي التي يعرفها، فاختار لذلك أن يرابَط بمعزل عن المجموعة بغية النجاح في صنع عالمه المنشود وتحقيق خلاصه الفردي أوّلاً[٨٢].

كما يوجد أيضاً من بين العلماء من اختار الجهر ولو في حدود وبشكل فردي بعدم شرعية الممارسة السياسية للبايات من حيث هي ممارسة باتريمونيالية، فاتجه بناء على ذلك إلى تعبئة الجماهير وإنجاز «الرّسالة» أو ما يبدو له أنه كذلك، من أجل أن يكون هذا العالِم من بين الثلاثة الذين يظلّهم الله بظله يوم لا ظلّ إلا ظلّه»[٨٣] لكنه

(٨٢) انظر في هذا المضمار مثلاً: ف. كولونا، «مثقفون في الأطراف،» ورحمة بورقيّة، «العرف والعلماء والسلطة في القرن التاسع عشر (المغرب)،» في: محمد عابد الجابري [وآخرون]، **الإنتلجانسيا في المغرب العربي**، إشراف عبد القادر جغلول (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤).

(٨٣) انظر على سبيل المثال: الجنحاني، «المفكر والسلطة في التراث العربي الإسلامي؛» لبيب، «العالم والمثقف والإنتلجنسي،» وفهمي سعد، **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين** (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٣).

يبقى تحالفاً هشّاً قابلاً للاهتزاز، مما جعلها محاولة تستمد محدوديتها من انعزالها في الزمان والمكان.

وبذلك يمكن تصنيف العلماء انطلاقاً من نمط علاقتهم بالسلطة في إطار الدولة الحسينية إلى[٨٤]:

أ ـ علماء موالين إدارياً وسياسياً للدولة القائمة ومرتبطين بها وظيفياً. وتتمثل وظيفتهم الأساسية في إرساء دعائم شرعية الدولة بالاستناد إلى النص المتعالي، ويجاهرون بالدفاع عن سياسة الباي وخياراته. وقد قبلوا كل أشكال الرقابة مضحّين باستقلاليتهم مقابل علاقات خاصة بالسلطة وامتيازات اقتصادية وسياسية. فتحوّلوا إلى أدوات لتركيز نفوذ الدولة، رأسمالهم المستثمر لتحقيق هذه الامتيازات هو قدرتهم على المحافظة التي تمثل وظيفة ينجزها العالم تماماً كما ينجز أي موظف آخر وظيفته داخل المخزن، فهم كما قال عنهم المشير أول أحمد باي في مكتوبه «الأجلاّء الفضلاء الأعيان الثقاة المقربين سيوف صوْلتي ومظهر شوْكتي ومفخر دولتي وسور حمايتي في حضوري وغيْبتي وأعزّ خاصّتي»[٨٥]. وبذلك تنصهر السلطة الدينية ليتحوّل العالم إلى عنصر من عناصر الجهاز. وهو ما نبّهت إليه **مرشد الأمة** في عددها السادس في سياق حديثها عن هذا الصنف بقولها: «. . . إلا أن مواقف العلماء لم تكن دائماً مبدئية، إذ حرص بعض العلماء على التوفيق بين مصالحهم الشخصية والمبادئ الدينية بتأويل النصوص القرآنية على غير تأويلها، وهكذا كان موقع بعض العلماء محدّداً لموقفهم من السلطة التي احتوتها ووظفتهم بالتالي ضد اقتناعاتهم، ولذلك تخلوا عن دورهم الرئيسي وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأهملوا وظائفهم في الهيئة الاجتماعية. . .»[٨٦].

ب ـ علماء يساندون سلطة الباي السلطة المتعالية التي تمثّل تبعاً لذلك الضامن الوحيد للنظام وتجنب الفتنة. أمّا مَكْمَنُ الدّاء فيبقى في العمّال القائمين على شؤون العمالات وسياستهم القائمة على الفساد الأخلاقي والمالي والإداري[٨٧]. لذلك كان هذا الصنف من العلماء يَدْعُونَ للباي ويدْعَمُون شرعية سلطته ويفضحون سياسة

---

(٨٤) التصنيف هنا يعتمد العمل الذي قدمه منور المليتي، انظر: المليتي، «السلطة السياسية والدين في تونس دراسة تاريخية اجتماعية، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٦،» ص ٩٥-٩٧.

(٨٥) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ص ٩٥.

(٨٦) **مرشد الأمة**، ٦/ ٨/ ١٩٠٩.

(٨٧) انظر مثلاً: ابن أبي الضياف، المصدر نفسه، ج ٣. في معرض حديث الكاتب عن علاقة خير الدين بمصطفى خزندار، انظر: أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٥)، ص ١٥٠ و١٥٦.

العمّال وبهذا التوفيق يضمنون حدّاً أدنى من الرضّى من السلطة من ناحية، ومن الولاء القاعدي الذي توفّره الجماهير الواسعة من ناحية أخرى.

ج ـ علماء آفاقيون خارج المخزن، عامة ما يعارضون سلطة الباي وعمّاله، ولا يتوانون في فضح ما يسود المعيش الاجتماعي والسياسي من مظاهر فساد ولاشرعية، فهم متمسّكون بأن لا شرعية خارج المنطوق النصّي. وبذلك يكتسب العالم مكانته الاجتماعية ليؤدي وظيفة دينية تربوية في المجتمع تتعارض في غالب الأحيان مع النظام القائم، أو هي في أحسن الأحوال لا تخدم شرعيته. وبرغم ما يمكن أن يجلبه هذا الاختيار للعالم من مصاعب مادية تتجلّى في مظاهر عديدة، فإنه مع ذلك يفضّل الفكرة على المصلحة الذاتية. لكن سوسيولوجياً يمكن القول إن عجزهم إنما يعود في جانب منه إلى قلة عددهم مقارنة بحجم المهمّة المؤْكُولة إليهم، إضافة إلى استحالة كسب قاعدة اجتماعية وشعبية واسعة لتشكل أرضية «مشروعهم الحضاري»، مما يسهّل على السلطة إمّا عزلهم أو احتواءهم.

وانطلاقاً من هذا التنميط الذي يمكن أن تستجيب له المراتبية المهنية للعلماء في إطار المنظومة السياسية الحسينية، يمكن الإقرار ببروز بوادر فصل وإن محتشم وغير واع بين رجل الدولة ورجل العلم، فصلاً وجد أحد تجلّياته كذلك في استبدال سلطة الخليفة بسلطة الأمير (الباي). فإذا كان الخليفة يعتبر خليفة للرسول (ﷺ) بسلطته الدينية وسلطته الدنيوية، فإن الأمير (الباي) لا يمثل إلا السلطة الدنيوية، لتصبح بذلك الشريعة علاقة بين الله والأمة، أما العلماء فما عادوا ممثلين للخليفة في وظيفته الأساسية التي عهد بها الشرع إليه متمثّلة في «منع الشرّ وتأكيد الخير». ولقد اقتصرت وظيفة هؤلاء العلماء على مجرد تأويل الشريعة وتفسير النص إما تأويلاً براغماتياً يتماشى مع ما تحتاجه السلطة الرسمية، أو تأويلاً ينطلق من منطوق النص ذاته ودلالاته الحافة (Les Connotations) وبالنظر إلى مقتضيات الواقع باعتبارها عملية اجتهادية لا تستحضر مقتضيات شرعية السلطة. وبناء عليه لا يغدو «الخليفة» (الباي) حجر الزاوية للنظام السياسي الإسلامي، لأنه لا يمثل سلطته السياسية في علاقتها بالإسلام الرسمي الذي هو في واقع الأمر يجب أن يكون مصدراً من مصادر شرعيتها. وتصبح السلطة بالنتيجة عملية ثنائية تقوم على التبادل بين الأمير والعلماء، كما يرى غرين (Green)[٨٨]، حيث تنهض علاقة تآلف بين الأمير الذي يمارس السلطة بموجب قوّته العسكرية المستندة إلى المماليك وإلى القبائل، وبين هيكل العلماء

(٨٨) Arnold H. Green, «A Comparative Historical Analysis of the Ulama and the State in Egypt and Tunisia,» *Revue de l'occident musulman et de la mediterrane* (France), no. 29 (1980).

مفسّري النص الشرعي وحَفَظتِه الذين يستمدّون سلطتهم المعنوية من علويّة النص بما هي وظيفة دينية تشريعية تعليمية **أولاً**، ثم من موقعهم في سلّم المراتبية المجتمعية والاقتصادية **ثانياً**[٨٩]، إذ يستمدون نفوذهم الاقتصادي من مراقبة مداخيل الأوقاف التي يحبسها عليهم السلطان.

أما إسلام الهامش فإنه جموح يأبى الانصياع لإرادة الباي يلوذ «ببلاد السيبا» يحتمي بها ويفعل فيها فعله الذي يتجلّى في الحركات الصوفية وإسلام الزوايا والأولياء بكل ما يمتلكه من قدرات تعبوية هددت أكثر من مرة سلطة المخزن رغم هشاشة التحالف القائم بين هذا الإسلام والقاعدة الشعبية انطلاقاً من أن «فعل السلطان أنجع عامة من فعل القرآن»، «إذْ يُفعل بالسلطان أحياناً ما لا يُفعل بالقرآن».

لذا يبقى التحالف الأساسي والأكثر فعالية وإشعاعاً هو ذلك القائم بين السلطة السياسية والإسلام الرّسمي بكل ما يحمله من بوادر إجماع على ضرورة الإصلاح السياسي عبر تقاسم الأدوار بين المؤسستين السياسية والعلمية كل من جهته خدمة للمشروع الإصلاحي، وهو الشكل الذي سيمثّل منطلقاً للتأسيس لبوادر مجتمع بدأ ينفتح على المنجزات السياسية والفكرية للآخر الغربي، وبخاصة عبر إرهاصات الإصلاح التي بدأت تعتمل داخل «الذات التونسية» آنذاك في أذهان كل من رجل السياسة (أحمد باي، الصادق باي، خير الدين...)، أو مع رجل العلم (خير الدين، ابن أبي الضياف، سالم بوحاجب وأحمد بن الخوجة...)، إلا أن ما تجب ملاحظته في هذا السياق هو أن هذه الإرهاصات إنما كانت تعتمل في إطار يحكمه نظام الأبوية العربية الإسلامية في مستوى كوْنه إطاراً اجتماعياً سياسياً قائماً على إرادة الحاكم المطلقة التي لا تحدّها إلا مشيئة الله، أيْ بما هي إرادة تستمد شرعيتها من الحق الإلهي العلويّ وليس من رضى الرعية[٩٠]، فتتّخذ بذلك هذه العلاقة شكلاً عمودياً على حدّ عبارة هشام شرابي، «لأن إرادة الأب تبرز وكأنها هي الإرادة المطلقة»[٩١] إذ إن العلاقة ترتكز على

---

(٨٩) Brown, *The Tunisia of Ahmad Bey, 1837-1855*.

(٩٠) انظر: هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية محمود شريح (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ١٩٩٢)، ص ٢٠-٣٠. وذاك ما سيتعارض مع فكرة العقد الاجتماعي التي حكمت علاقة الحاكم بالمحكوم في السياق السياسي الغربي.. حول فكرة العقد الاجتماعي ودورها في بناء الدولة الحديثة بالغرب، انظر مثلاً: Yadh Ben Achour, «L'Etat nouveau et la philosophie politique et juridique occidentale,» (Thèse pour le doctorat d'etat, centre d'étude, de recherche et de publication, faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, Tunis, 1980).

(٩١) انظر: شرابي: المصدر نفسه، وهو ما ستشدّد عليه لاحقاً عند دراستنا المنظومة السياسية لما بعد عام ١٩٥٦.

السيطرة والتسلّط كما في علاقة الأب بالابن وعلاقة الراعي بالرّعية[٩٢].

هذا النموذج المجتمعي القائم على تصوّر أبوي للعلاقات التي تحكم «مؤسسات» المجتمع، هو الذي سيدفع ببعض العلماء إلى لعب دور مُسْبغ الشرعية على النظام القائم بغض النظر عن شرعيته وأهليته تجنباً للفوضى المهلكة أي الثورة. فغدت بذلك الممارسة الاجتماعية للفعل السياسي محكومة خلال كامل مراحلها بهذا التناقض بين طرفي الثنائية: الخضوع/ الانتفاضة، وهو في حقيقته عامل خفي نعم، ولكنه حكم تطور التجربة الإصلاحية التي بقيت تراوح بين هذا وذاك من دون أن تتوضح اختياراتها، بما سيزيد من هشاشتها، فأنّى لجنين غضّ أن يصمد أمام رياح الغزو الآتية من الغرب متحالفة مع اهتزازات الداخل في آن معاً، من أجل الانقضاض بعد طول تربّص. على الرغم من بوادر الوعي بالأزمة التي ولّدت إرهاصات مشروع تحديثي إصلاحي وقائي استهله أحمد باي ليؤسس له خير الدين وتأكدت ضرورته مع التدخل الاستعماري المباشر بكلّ ما سيحدثه من اهتزازات للبنى المختلفة، لأن المستعمر كما يرى بيرك لم يكتفِ بمجرد تفكيك البنية المجتمعية للمستعمرات، بل إنه أحدث نوعاً من الاختلال والتفكك البنيوي العنيف داخل الوحدة الثقافية لهذه المجتمعات[٩٣].

قام، إذاً، مشروع تحديثي تعاملت فيه الإنتيليجنسيا في تونس منذ خير الدين إلى بورقيبة مع المحلّي من منظور غربي ليبرالي راديكالي (فرنسي أساساً)، إذ كانت أبداً تستحضر مقولات التنظيمات الوطنية والشرعية والتنمية، والموروث الثقافي الموقف من الدين وغيرها من المقولات. هذا الاستحضار لمقولات وافدة سوف يسبب لها حالة من الوعي المنفصم بين طرفي نقيض، إذ تتجاذبه من ناحية رغبة في الاندراج ضمن تيار الحداثة والعقلانية الغربية والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة، ومن ناحية ثانية رغبة تعادل سابقتها قوة في المحافظة على الذات ودعم الهوية وتجنب الهيمنة الحضارية. فكيف السبيل إلى التوفيق بين رغبتيْن تبدُوَان أحياناً متنافرتيْن؟ وبالتالي هل من سبيل إلى خلق خطاب ثقافي سياسي متميّز يكون من جنس اللحظة المناسبة للسياق الذي تمرّ به البلاد يمكن أن يخلع على وجود هذا المثقف وصورته بعداً إنتليجنسياً، أي صورة المثقّف السياسي الفاعل؟

في الحقيقة إن النخب السياسية التونسية، لئن لم تفصح عن مثل هذه الرغبة جهرة، فإنه مع ذلك يمكن الإقرار باستبطانها هذه الرغبة وبالتالي استحضارها لها

---

(٩٢) هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

(٩٣) Jacques Berque, *Arabies: Entretiens avec Mirése Akar* (Paris: Stock, 1986), pp. 47-49.

خلال فعلها السياسي واختياراتها الأيديولوجية، «فالتوْنَسَةُ»، مثلاً كما يرى المهدي المبروك، «لم تكن وليدة النخبة الوطنية التي بنت الدولة الوطنية بتونس، وإنما كانت رؤية في العمل والإصلاح صاحبت روّاد النهضة والإصلاح وتسرّبت إلى الحركة الوطنية وعملت النخبة الوطنية، كما ذكرنا آنفاً، على ملئها بمحتوى يكون من «جنس اللحظة التاريخية التي عاشتها البلاد وتحياها النخبة نفسها»[٩٤].

وبذلك نشأ ما سيسمّى بالقومية القطرية ابتداءً من القرن الماضي مثلما سجّل ذلك المؤرخ توفيق البشروش الذي أكّد «أنّ هذه الظاهرة لئن تبدو جديدة فإنها ليست غريبة في ظرفية تأقلمت فيها الطبقة الحاكمة وتأثّر فيها بعض المثقفين بالأفكار الغربية»[٩٥]. وخلال هذه الفترة من النهضة التي مثّلت آنذاك مرحلة مواجهة مع التحدّي الغربي، تبلور أيضاً مفهوما «الشعب» و«المثقف». فبرزت نخب جديدة «فوق شعبية» ذات فكر تنويري إصلاحي ليبرالي أو راديكالي، وهو الفكر الذي سيجعلها خارج الوضع الذي كان للعالم في العامة. فتحدّي السلطة الاستعمارية ومواجهتُها بمسّ أو حتى تهديد شرعية وجودها من ناحية، والالتجاء إلى سلاحها الفكري نفسه من ناحية أخرى، إنما يمثّل مفارقة سوف تحدّد وضع المثقف التونسي الذي وُلِد حديثاً ويسعى جاهداً إلى اكتساب شرعية وجود مستمدّة من عضويته في سياق الفعل السياسي بخاصة، لكنها عضوية ستبقى مع ذلك نسبية الحضور لعوامل متداخلة ثقافياً وسياسياً وطبقياً ومجتمعياً، «فأغلب التحاليل والآراء تردّها إلى طبيعة التمايز الطبقي وعدم قدرته على إفراز المثقف العضوي، وإلى طبيعة السلطة السياسية وضيق المجتمع المدني في مواجهته الدولة ومؤسساتها الرسمية، بكلّ ما في ذلك من خنق لحرية الفكر والتعبير، ولا شك أن لهذه الأسباب مجتمعة دوراً أساسياً في الحدّ من قدرة المثقف الجديد على توثيق الصلة بالفئات الشعبية التي يتحدث خطابه عنها وباسمها وعوضاً عنها. وهو يعتقد أحياناً أنها تسمعه أو أنّ له تأثيراً عليها. ومع ذلك يبقى من المفيد إثارة مسألة الأصول الاجتماعية والانتماء الاجتماعي، والتساؤل عن حدود أهميتها في تفسير هذه الظاهرة»[٩٦].

---

(٩٤) مبروك، **هل نحن أمة؟: أزمة الانتماء لدى النخبة التونسية**، ص ٢٤.

(٩٥) توفيق بشروش، «القومية القطرية في تونس قبيل الحماية،» ورقة قدمت إلى: **الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع: أعمال الملتقى الذي نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس من ١٢ إلى ١٧ أفريل ١٩٧٨**، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، سلسلة الدراسات الاجتماعية؛ ٤ (تونس: الجامعة التونسية، ١٩٧٩).

(٩٦) عادل السالمي، «الإنتاج السوسيولوجي في تونس،» إشراف الطاهر لبيب (شهادة كفاءة في البحث، الجامعة التونسية، ١٩٩١)، ص ٦١.

هذا الخطاب الثقافي الجديد سوف يميّز على حدّ سواء النخب الليبرالية أو اليسار الماركسي أو حركة تونس الفتاة، خطاب يعود إلى الجذور نفسها الممتدة ارتجاعاً إلى القرن التاسع عشر والذي ترعرع وتدعّم في سياق تكويني تعليمي طرح من ضمن اختياراته ترسيخ هذا البعد.

إذ، سيقوم تحالف بين النزعتين التحررية والراديكالية، ممّا سيولّد حركة الشباب التونسي التي ستمهّد لظهور الاهتمام الجِدّي بالسياسة. وهو مطلب وضع نفسه موضع المطلب الملحّ على «شباب» بلغ سنّ الرّشد في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، أي بعد الحرب العالمية، شباب تأثر بعادات جنسه التي لها معقوليتها، كما تأثر في الآن نفسه بالمساجلات السياسية ذات الطابع الفرنسي، وأخيراً بالمداولات العالمية الأولى في شأن تحرر الشعوب[٩٧].

ولقد آمنت هذه النخب بضرورة التنسيق مع الجماهير والاتصال بها للتعويل عليها خلال المسار النضالي من أجل تحقيق التحرر الوطني وبخاصة مع تشكل الحزب الدستوري الجديد(عام ١٩٣٤) على أنقاض القديم، هذا الحزب الجديد سيسعى إلى تنظيم نفسه تنظيماً جماهيرياً، فاتصل أعضاؤه اتصالاً مباشراً في كل مكان بالأهالي مع مواصلة ربط الصّلة مع الحكومة الفرنسية، وجعَل لنفسه أهدافاً نضالية متمثّلة أساساً في تحرير البلاد ومنحها دستوراً قائماً يضمن لها الحفاظ على شخصيتها ويحقّق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة في شؤونها، وبخاصة في مواجهة إستراتيجية استعمارية وجدت نفسها في لحظة ما من سياق تطورها مثلما يؤكد الزعيم المغربي علاّل الفاسي بين خياريْن: «إما الاحتواء الكلّي الشامل للسّكان الأصليين داخل المنظومة الاستعمارية ثقافياً واجتماعياً ومعرفياً ورمزياً عبر تشجيع حركة التجنيس مثلاً، وهو ما حصل في الجزائر باعتباره اختياراً أول، أو عبر تهميش هوية السكّان الأصليين وتغييب شخصيتهم الجماعيّة في مستوى الانتماء في مرحلة أولى تمهيداً لعملية احتوائهم مستقبلاً، فكان الاختيار على الثانية»[٩٨]، وبخاصة أنه الاختيار الأقل عنفاً والأكثر فعالية لأنه يمسّ البنى المعرفية الثقافية الأعمق مقارنة بالبنى الاقتصادية والسياسية. فعلى سبيل المثال غدت اللغة الفرنسية اللغة الرّسمية أو شبه الرّسمية في الإدارة، في حين تقهقرت اللغة العربية إلى مرتبة دنيا لتحتلّ مكانها اللغة الأجنبية مع تكوين جيل جديد من المتعلّمين حاملٍ ثقافةً أجنبية بعيداً عن ثقافته الوطنية[٩٩].

---

(٩٧) Jacques Berque, *Le Maghreb entre deux guerres*, collection esprit (Paris: Seuil, 1962), p. 72.

(٩٨) الفاسي، **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى: محاضرات**، ص ٣٨.

(٩٩) وهو ما كنا حاولنا التوسع في إبرازه خلال دراستنا المؤسسة التعليمية خلال هذه الحقبة.

كما أن هذا الاختيار سيسمح بخلق ثنائية على مستوى الأجيال الحاملة للمشروع الثقافي مثلما تبينّا ذلك آنفاً. فلمن سيسلّم مشعل الزعامة؟ أيسلّم لجيل الزيتونيين ذوي التكوين الديني والوطنية التي لا يمكن أن نحافظ عليها من الاندثار إلا عبر العودة إلى الأصول الفكرية والثقافية التي يجب أن تُتّخذ آلية دفاع **أولاً** ثم رهانَ نهضة **ثانياً**؟ أم يسلّم المشعل إلى جيل من المتعلمين الجدد ذوي التكوين العصري ممّن تعلّموا تعليماً عصرياً واطلعوا على منجزات الحضارة الغربية فاقتنعوا بضرورتها مخرجاً من مأزق التخلّف والاستعمار باعتبار أنه لا يتمظهر فقط في صورة الغرب الاستعماري، بل إنه كذلك الآخر المبدع لمقولات إنسانية قابلة للتبني وذات جدوى؟

يمكن أن يجد هذا التناقض بين النخبتين العديد من تجلّياته في مستوى الفعل السياسي خلال هذه المرحلة. فعلى سبيل المثال رفض «صوت الطالب الزيتوني» إبّان دخول البلاد مرحلة التفاوض مع المستعمر عملية التفاوض وبخاصة أن المفاوضين من ممثلي الحزب الجديد كانوا لا يولون المسألة الزيتونية كبير أهمية، مما سيؤزّم العلاقة بين الطرفين وبخاصة بعد تراكم الاختلافات حول طرق وأغراض النضال الوطني و«نموذج الدولة البديل». فالطرف الأول يمثله خريجو مدرسة «مُفرْنَسَة» وهم أوفياء للتصور الغربي للتعليم الذي لا يتماشى وتصورات صوت الطالب الزيتوني، كما إن زعماء الدستور الجديد تجاهلوا على المستوى السياسي، بعْدَ تأزّم علاقتهم بالزعماء الزيتونيين للحزب الدستوري القديم، كلَّ شكلٍ للتنسيق يمكن أن يسمح بإبراز الزيتونيين في صورة الفاعل المؤثّر على الحقل السياسي. في حين أن صوت الطالب الزيتوني سعى إلى أن يبرز في صورة القوة الفاعلة ذات الوزن والمتمسكة باستقلاليتها وبتوجّهاتها العربية الإسلامية، والمصرّة على حمل مشعل النضال ضد الوجود الاستعماري والمستعدّة لتسيير دفّة الحكم إثر التحرر الوطني، وبخاصة أن الحس الديني المتجذّر داخل المجتمع يطرح نفسه رهاناً تعبوياً تبقى قابليته للاستثمار أقوى لدى النخب الزيتونية منه لدى النخب «اللائكية»، مما سيدفع بهذه الأخيرة إلى التأقلم مع هذه الخصوصية، إذ إن الدستور الجديد لم يكن له مذهب واضح واختيار أيديولوجي محدّد، بل إنه على العكس من ذلك كان يمتلك قدرة على «التلوّن» تبعاً لمقتضيات اللحظة، فهو مستعدّ ليعلن نفسه مدافعاً عن المقولات الإسلامية التي «يتبناها»، كما أنه مستعد للدفاع عن الشعارات والأفكار الوضعية من منطلق أنّه ممثل لها. فأعضاء الدستور الجديد كثيراً ما أعلنوا أنفسهم أوصياء على الإسلام بغرض استثمار القدرات التعبوية للشعور الديني لدى الجماهير، إلا أنهم هم أنفسهم لم يتردّدوا خارج البلاد في تبنّي أفكار «لائكية» لكسب رضى ومساندة الرأي العام العالمي وبخاصة الغربي منه.

هذا التعامل المزدوج مع المسائل الذي أبداه الدستور الجديد سوف يمثل نقطة احتراز من قِبَل الزيتونيين عامة الذين سيسْعوْن إلى فضح هذا الازدواج في إطار صراعهم مع الدستوريين الجدد صراعاً سينتهي ظاهرياً[١٠٠] لصالح الدستوريين الجدد الذين بدوْا أكثر فعالية وقدرة على المطارحة فكراً وعملاً في التعبير عن المطالب الأكثر التصاقاً بالواقع اليومي، فحقق لنفسه موطئ قدَم داخل الفئات الاجتماعية.

هذه الوصائية الجديدة التي سعى الدستور الجديد إلى أن يخلعها على نفسه، سوف تفرز في ما ستفرز تراجعاً على مستوى الفعل السياسي للنخب القديمة من مثل: الدستور القديم، حركة الشباب التونسي، صوت الطالب الزيتوني.. التي كانت إلى وقت قريب تمثّل السكان الأصليين وتتحدث باسمهم لدى المستعمر لكن أيّ سكّان أصليين؟ إنهم ذوو الانحدارات البرجوازية طبقياً والأهلية اجتماعياً، فحركة الشباب التونسي على سبيل المثال سعت منذ البدايات الأولى لفعلها السياسي وهي المنتمية في معظمها إلى برجوازية الحاضرة بخاصة والمتكوّنة في إطار الثقافة الفرنسية، إلى تحسين وضع منظوريها وأنصارها الموالين لها عبر التعليم والمتابعة بمختلف أشكالها، بهدف خلق نوع من التآلف والانسجام مع المستعمر من دون التفكير حتى في مجرد وضع الوجود الاستعماري رهن السؤال، بل إن زعماء هذه الحركة وأنصارهم يقرّون على العكس ببعض الجوانب الإيجابية للوجود الاستعماري واعتبروا أن محور نضالهم إنما يتمثل في فرض مشاركة سياسية فاعلة للسكان الأهليين داخل المنظومة الاستعمارية.

يتمثل دور النخبة المثقفة حِينَها في إبلاغ صوت السكان الأصليين إلى المستعمر وتوفير الإطار البشري المؤهل القادر على المشاركة في الفعل السياسي. يقول الباحث

---

(١٠٠) نقول ظاهرياً لأن الصراع تواصل خفياً متّخذاً أوجهاً أخرى خلال مرحلة البناء الوطني لدولة الاستقلال. ولعل في ما حصل من اختلافات دليلاً، وليس الخلاف اليوسفي البورقيبي سوى التجسيد الأصدق عنها كما تجلت من خلال ما حصل حول الدستور الجديد داخل المجلس التأسيسي. انظر: المليتي، «السلطة السياسية والدين في تونس دراسة تاريخية اجتماعية، ١٩٥٦ ـ ١٩٨٦،» ص ٢٣٠ ـ ٢٤١؛ «مناقشات المجلس القومي التأسيسي: أسئلة النوّاب وجواب الوزراء عنها،» **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**، الأعداد ١ ـ ١٥؛ عبد الجليل بوقرة، «المجلس القومي التأسيسي، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩،» إشراف علي المحجوبي (شهادة الكفاءة في البحث، قسم التاريخ، الجامعة التونسية، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)؛ H. Ben Salah, «Système politique et système religieux en Tunisie,» (Mémoire D.E.S en sciences politiques, Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, Tunis, 1973-1974); Charles Debbasch, «L'Assemblée nationale constituante tunisienne,» *Revue juridique et politique d'Outre-Mer*, no. 1 (janvier-mars 1959), pp. 32-54; Charles Debbasch et Michel Camau, *La Tunisie*, encyclopédie politique et constitutionnelle; série Afrique (Paris: Editions Berger-Levrault, 1973), and S. Mathlouthi, «L'Assemblée nationale constituante, 1956-1959,» *Servir*, vol. 2, nos. 15-16 (1974), pp. 95-107.

ر. أ. ماكين (R. A. Macken) في أطروحته حول ردّ فعل «البلْديّه» من سكان الحاضرة إزاء الوجود الاستعماري في تونس: «. . . ولقد كان الهدف خلال هذه المرحلة يتمثل في التوصّل إلى المشاركة مع الفرنسيين، إلا أنهم يسعوْن تدريجياً إلى جعلها مشاركة أكثر فعالية، بشكل يجعل رؤاهم تُؤخذ بعين الاعتبار. وبتعبير آخر، فإنّهم يرمون إلى انتزاع جانب من السلطة والمهابة التي كان الفرنسيون قد استأثروا بها»(١٠١).

لذا ستقتنع هذه النخبة بجدوى هذا الاندراج ضمن المنظومة الاستعمارية من منطلق أنه الحلّ الأمثل للخروج من وضع التخلّف، فلقد كتب محمد الأصرم على سبيل المثال غداة المؤتمر الاستعماري بمرسيليا ٢ قائلاً: «يمكن أن نؤكد من دون وجل من أن يتمّ تكذيبُنا بأنه لا يوجد أي تونسي أمضى بعض سنوات في معهد ثانوي أو في كلية لا يتحوّل بعدها إلى موظّف إداري مخلص لفرنسا ولمؤسّساتها ولعاداتها وآدابها وفتوحاتها العلمية، وكل ما يؤكد نبوغها وحضارتها السّاحرة. أما إذا كان للحماية أعداء فيجب البحث عنهم في أوساط المجتمع القديم الذي بقي بمعزل عن الحركة الفكرية العصرية. . .»(١٠٢).

كما سينسحب هذا التحليل المهادن للظاهرة الاستعمارية على قسم من «العلماء»، فلقد أكدت هاندل (Handal) في أطروحتها أنّ موقف هذه الشريحة بدا مهادناً، أي سلبياً، إذ إن هذا الصنف من العلماء لم يسعَ إلى النّضال في معارضته للوجود الاستعماري ولآثاره بل إنهم كما ترى الباحثة ذهبوا إلى أكثر من ذلك، إذ اعتبروا الجهاد باعتباره حرباً مقدسة لدى المؤمنين غير ذات جدوى آنذاك، كما إن العديد من الزعماء الدينيين استعملوا قدراتهم التأثيرية لحمل السكان على الخضوع سلميّاً «للغازي». وفي الحقيقة فإنهم في عديد الحالات يكونون مدفوعين بالرغبة في تجنّب إراقة الدم أكثر من الرغبة في الدفاع عن مصالح المستعمر(١٠٣).

ويفسّر غرين هذا «التسامح» الذي أبداه العلماء التونسيون بأنهم إنما لجأوا إلى ذلك في عديد الحالات في إطار نظرة بعيدة المدى بُغية عرقلة مشاريع المستعمر على

---

(١٠١) R. A. Macken, «The Indigenous Reaction to the French Protectorate in Tunisia, 1881-1900,» (Thesis, History Modern, Princeton University, 1973), p. 301.

(١٠٢) انظر: Larif-Béatrix, *Edification étatique et environnement culturel: Le Personnel politico-administratif dans la Tunisie contemporaine*, p. 476.

(١٠٣) Najoua Kefj Handal, «Islam and Political Development: The Tunisian Experience,» directed by Ramon Arango (Thesis, Political Sciences, Louisiana State University, Baton Rouge, 1989), and Arnold H. Green, *The Tunisian Ulama, 1873-1915: Social Structure and Response to Ideological Currents*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 22 (Leiden: Brill, 1978), p. 132.

خلفية أنّه «تكتيك على المدى البعيد» عبر مواجهة المبادرات الإصلاحية الفرنسية، وبخاصة أن هذا الاستعمار الفرنسي قد نجح ـ كما نبّه إلى ذلك ميكو (Micaud) ـ في تركيز دعائم بنية اقتصادية تتماشى ووضعية بلاد متطوّرة، أي دعائم بنية مفارقة لدعائم البنية الاقتصادية للمجتمع التونسي، وهو ما سعى إلى إبرازه الباحث الاقتصادي عزام محجوب في معرض تحليله التاريخي للتخلف في تونس على أنه ظاهرة ارتبطت بالوجود الاستعماري، وذلك عبر تتبّع جذور الوجود الاستعماري في مستوى كوْنه ممارسة اقتصادية أثّرت في الهياكل الاقتصادية القائمة آنذاك تأثيراً وجد تجلياته في سعي القوى العظمى إلى إدراج تونس ضمن المنظومة الرأسمالية بكلّ ما أفرزه ذلك من نتائج على مستوى البنية الاقتصادية سواء خلال مرحلة الأزمة أو ما بعدها. وبناء على هذا المنطلق التحليلي انتهى محجوب إلى أنه «تمّ التعبير عن عملية إرساء رأسمالية استعمارية بتونس من خلال تدمير أنماط الإنتاج المحلية»[١٠٤].

هذه الثنائية التي نجح المستعمر في إرسائها سيكون لها عظيم الأثر من دون شك في تحديد نمط تمثّل التونسي للحداثة ولعملية التحديث[١٠٥] التي هي في نهاية المطاف عقلية ستتعلّق بالرغبة في التعلّم الذي هو مفتاح للصعود في سلم المراتبية المهنية واكتساب القدرة والشرعيّة كلتيهما للصعود في سلم المراتبية الاجتماعية. فمن أحشاء هذه البنية الجديدة سوف يولد مثقف جديد شعاره أن «نجاح التونسيين في ولوج مجال التعليم بالدرجة نفسها التي عليها الفرنسيون، يعني نهاية الوجود الاستعماري».وبذلك يكون الاستعمار ذاته قد ولّد من أحشائه ذاتها بوادر حركة وطنية معارضة لوجوده، حركة بدأ وعيها يتشكل رويداً رويداً. يقول موور «لم تمرّ خمس سنوات على إرساء النظام الاستعماري حتى تجلّت بوادر مجتمع متطور محوره المستعمر مع تواصل وجود مجتمع تقليدي، رغم ما يعيشه من اضطراب غدا معه عاجزاً حتى عن تمثّل صائب للنظام الجديد. . . »[١٠٦] وبناءً على ذلك سجّل الباحث بروز توزيع طبقي جديد مع ظهور طبقات جديدة عاشت آنذاك اغتراباً على مستويَيْ سواء داخل المجتمع التقليدي أو المجتمع المستحدث، إذ نعثر على «النخبة المثقفة

(١٠٤) A. Mahjoub, «Analyse historique du sous développent en Tunisie (2ème partie): Le Capitalisme colonial du protectorat à la crise des années 30, ou la deuxième forme historique du sous-développement,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1981* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1983), pp. 509-522.

(١٠٥) Charles A. Micaud, Leon Carl Brown and Clement Henry Moore, *Tunisia: The Politics of Modernization* (New York: F. A. Praeger, 1964), p. 11.

(١٠٦) Clement Henry Moore, *Tunisia Since Independence; the Dynamics of One-Party Government* (Berkeley, CA: University of California Press, 1965), p. 25.

المعارضة، الطلبة، البروليتاريا الصناعية، الطبقة الإكليريكية وكذلك بروليتاريا ريفية متمثلة في العمّال الفلاحيين بضيْعات المستعمرين»[١٠٧]، كما سجّل الباحث عاملاً آخر حفز المستعمر على التزوّد «بالرأسمال التعليمي»، حافز تمثل في السعي إلى تكوين القوة الكافية التي تسمح لهذا المستعمر بشلّ مجهودات الحكومة الفرنسية في «الإصلاح» أو الحدّ منها على الأقل وذلك انطلاقاً من الخاصية الديالكتيكية للظاهرة الاستعمارية التي من أحشائها تولّد نقيضها.

وتأكيداً لهذا التمشّي التحليلي لنشأة وعي هذه النخب السياسية، سوف يكون معظم الزعماء الوطنيين من خريجي المعهد الصادقي أو من إنتيليجنسيا الجامع الأعظم، وهو ما أكده على سبيل المثال ل. لينغ (L. Ling) بقوله: «ينحدر جلّ الزعماء الوطنيين التونسيين الأوائل من المدرسة الصادقية ومن إنتيليجنسيا الجامع الأكبر (الزيتونة) بتونس»[١٠٨].

لكن أهم ما يسجّل في هذا السياق هو أن هؤلاء المحدثين لن يدخلوا ساحة الفعل السياسي ليجدوها «غضّة عذراء»، أي خالية من أي منافس أيديولوجي، بل على العكس، فشرعية السّبق التاريخي تتمتع بها قوى عديدة لعلّ أهمها الدستور القديم والزيتونيون عامة الذين سيعارضون مقولات مستحدثة من مثل العلمانية والليبرالية وقريناتها، انطلاقاً من أن مصدرها الغرب الاستعماري الحاقد أولاً ثم لأنها تتعارض مع المنطلقات الدينية الإسلامية التي يتأسس عليها المجتمع التونسي. . المجتمع المسلم. «فالعلمانيون لا يمتلكون بحسب الزعماء الدينيين أيّة شرعية لممارسة سياسة الحكم أو هم في أحسن الأحوال أقلّ جدارة منهم في ذلك، لأنهم في نهاية المطاف يمثّلون تهديداً خطيراً للخط الديني»[١٠٩].

هذا التمشي يمثّل في حقيقة الأمر مستوى ظاهراً أو واحداً من الطبقات المفسرة متمثلاً في العامل الأيديولوجي، لكن إذا ما حاولنا العبور إلى طبقة أعمق، فإننا نستحضر في أذهاننا حقيقة كنا انتهينا إليها في ما سبق من التحليل، حقيقة تتمثل في طبيعة الانحدارات الاجتماعية لكل طرف من طرفي الصراع الأيديولوجي، لنتأكد حينها أنّ خفايا الصراع مجتمعية. إذ هو صراع حول احتلال المواقع، ربما هو بين

---

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٠٨) سلوى زنقار، «الوطنيون التونسيون في الثلاثينات: الموقف تجاه السلطة واللغة والدين والثقافة،» في: الجابري [وآخرون]، **الإنتلجانسيا في المغرب العربي**، ص ١٨٧-٢١٧، و Dwight L. Ling, *Morocco and Tunisia, a Comparative History* (Washington, DC: University Press of America, 1979), p. 91.

(١٠٩) انظر: Marmorstein, «Religious Opposition to Nationalism in the Middle East,» pp. 344-359.

«بلديّه» وآفاقيين أو بين «حضر» و«بدو»، أو بين «برجوازية» قديمة تسعى إلى الدفاع عن مصالحها في المقام الأول ثم إلى حماية وجودها من الاندثار، وبين برجوازية صغرى صاعدة ستتخذ من التحالف مع البروليتاريا الناشئة وكل ضحايا الاختيارات الاقتصادية الاستعمارية دعامة شرعية لها، وخاصة أن فئة العلماء التي تمثّل النخبة الرائدة في ظل المنظومة الاستعمارية، قد مالت أكثر فأكثر نحو التعالي عن الواقع والتميّز بـ «إكليروسيتها» أي الاكتفاء بلعب دور الإكليروس بالمعنى السوسيولوجي للكلمة، فاقتصرت هذه الفئة على النظر إلى نفسها متعاليةً بكفاءتها في ميدان العقيدة والفقه والتربية بعيداً عن المشاركة في تسيير القوة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو حتى الاجتماعية أحياناً[١١٠].

أما الدستور الجديد فإنه سيسعى إلى استثمار مقولات أيديولوجية مغايرة في سياق تحليله الظاهرة الاستعمارية وتحديده رؤيا الاستقلال. فالغرب أنتج الظاهرة الاستعمارية وغذّاها بمنطلقات نظرية وشرّع لها بما هي اعتداء على حقوق الشعوب الأخرى، ومسّ من حضاراتها وتهديد لوجودها ذاته، لكن هذا الغرب نفسه أنتج في المقابل قيماً إنسانية عظيمة ذات بعد عالمي تُعَدُّ مسوّغاً للتأثّر به والنّسج على منواله، قيماً من مثل العقلانية والحرية وحقوق الإنسان والمساواة بين الأفراد والشعوب، وإرساء دولة القانون واعتماد إدارة عقلانية. وهي جميعها قيم حَرِيٌّ بكل إنسان مهما كان انتماؤه القومي أن يستفيد منها حتى ينجح في مسايرة مسار الحداثة الملزِم.

من هذا التناقض بالذات، إذاً، سيستفيد الدستوريون الجدد خلال مسار نضالهم الوطني، إذ إنهم سيكتسبون شرعية نضالهم في أوساط «العامة» انطلاقاً من اتهامهم المستعمِرَ الغربيَّ بعدم الوفاء للمبادئ والقيم التي رفعها شعارات لبناء حضارته، فالاستعمار يغدو فعلاً لا عقلانياً لا قانونياً، غير عادل، يتعارض مع الحق والحرية، وهو تجسيد للخيار الدكتاتوري بتغييب المؤسسات التمثيلية والحد من الحريات ومن حق المشاركة. يضاف إلى كل ذلك أن «هذه الدكتاتورية الإدارية الحديثة»[١١١] لا تتردّد في توظيف كل ما يمكن أن يخدم المصلحة الاقتصادية والثقافية للمستعمر مهما كانت درجة لا عقلانيته أي لا قانونيته، حتى غدت هذه القوة التي أنتجها ثقافة تنويرية تنشر قيماً تجهيلية ظلامية بتشجيع ما أسماه

(١١٠) انظر: Richard W. Bulliet, «The Shaikh al-Islam and Evolution of Islamic Society,» *Studia Islamica*, no. 35 (1972), p. 53.

(١١١) Clement Henry Moore, *Politics in North Africa: Algeria, Morocco, and Tunisia*, Little Brown Series in Comparative Politics. A Country Study (Boston, MA: Little, Brown, 1970), p. 108.

الهرماسي بـ «الأشكال الأكثر بدائية والأكثر ظلامية من الحياة الدينية»[١١٢].

إلا أن هؤلاء الدستوريين أنفسهم يكتسبون كذلك شرعية نضاليتهم إزاء الآخر الغربي ذاته انطلاقاً من إعلان علمانيّتهم وتحمّسهم للقيم الحضارية الغربية ثقافياً وسياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً، باعتبار أنها قيم إنسانية مشتركة. فعلى سبيل المثال مال البعد الوطني خلال كامل مرحلة النضال إلى التداخل مع البعد «الليبرالي» كما يرى الأستاذ هشام جعيط[١١٣]. كما إن الثقافة التونسية آنذاك بدأت تتأقلم تدريجياً عبر نخبها المثقفة مع مقولات العلمانية والحداثة. فجسّدت الحركة الوطنية التونسية عبر مناضلي الدستور الجديد وبخاصة الثقافة الدستورية بنجاحها في إقامة أرضيتها ضمنياً على المطالبة بدستور وحصولها على استقلالها تحت راية «حزب» يرفع شعار الحداثة.

إلا أن قولنا السابق لا يسمح لنا البتة بالتّسليم مطلقاً بحداثية هذا الدستور الجديد. فهذا الأخير كما أكّد ذلك موور لم يتخلص كلياً، بمجرد حلوله محل الدستور القديم من جذور الثقافة التقليدية وملاءمة ثقافة سياسية مُثْلَى خالية من عناصر ميّزت المسار التقليدي في معارضة الاستعمار، فلقد كان الحزب الدستوري الجديد آنذاك قد مثّل في الحقيقة بعض مبادئ الدستور القديم ومبادئ «الشباب التونسي»، إلا أنه نقل أيضاً بعض سمات الفلسفة السياسية لحركة الشباب التونسي، وهي فلسفة أسّست لمفهوم «الدولة والمجتمع» متغذّية من دون شك من مبادئ الدستورية الليبرالية وهي ليبرالية لا يعدّل منها إلا التوجه النخبوي. فإصلاح الدولة عبر المؤسسات ذات الطابع الليبرالي يجب ألا يكون مدعاة إلى ترك يد الدولة طولى (Laisser-faire) البتّة، بل على العكس، إذ يجب أن تمثل عامل تحوّل في المجتمع. كما إن مقولة إرساء دستور يحكم علاقة الدولة بالمجتمع قد لعبت دور كلمة السرّ في الفعل النّضالي وإستراتيجية التعبئة للدستوريين الجدد، وذلك بعد أن وقع تبنّيها من قبل الدستوريين القدامى[١١٤]، فلَطالَما نادى الدستوريون الجدد باتخاذ دستور عام ١٨٦١ مرجعاً لهم في مجرى مطالبتهم بإرساء تقاليد دستورية داخل المنظومة الاستعمارية[١١٥].

إذاً، ألا يبدو لنا الدستور الجديد في نهاية المطاف كأنما هو مزيج من تقليدية

---

(١١٢) Abdelbaki Hermassi, *Etat et société au Maghreb: Etude comparative* (Paris: Editions Anthropos, 1975), p. 80.

(١١٣) هشام جعيط، **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**، نقله إلى العربية المنجي الصيادي، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤).

(١١٤) انظر: Michel Camau, «Caractère et rôle du constitutionnalisme dans les etats maghrébins,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1977*, p. 389.

(١١٥) انظر مثلاً: الزغل، «الإسلام والإنكشارية والدستور».

وعلمانية أو هي تقليدية في إطار توجُّه علماني؟ وهو في واقع الأمر اختيار لم يأتِ اعتباطاً، بل إنه توجّه موظّف يستجيب لمقتضيات المرحلة لأنه سيسمح لأنصاره من الدستوريين الجدد بسحب البساط من تحت أرجل أنصار التيار التقليدي الذين يطرحون أنفسهم مدافعين عن التقاليد والموروث الديني، وبالتالي تحييد هذا التيار القادر على استثمار الشعور الديني في عملية التعبئة والنضال والإقناع الأيديولوجي، فكانت الدستورية بديلاً انصهرت فيه العروبة بالإسلام ليلعبا دوراً خصوصياً قائماً على فهم جديد لعلاقة الماضي بالحاضر. أما فكرة «العودة إلى العصر الذهبي» لتونس المتميزة بكل دواعي القوة آنذاك، فإنها كانت غريبة عن أذهان هؤلاء الزعماء الجدد نظراً إلى حلول فكرة العلمنة محلّها تجنباً لسيطرة التقاليد والموروث القديم الذي يمثّل توجّهاً حضارياً.

وبذلك نجح أنصار الدستور الجديد في تحييد الساحة وإفراغها من «التيّار التقليدي» عبر نجاحهم في تقديم أنفسهم على أنّهم المدافعون عن التقاليد في إطار ثقافة سياسية جديدة تحتل فيها الدستورية بما هي توجّه المكانة المحورية وهي ثقافة تتمفصل في إطارها عناصر ثلاثة:

أ ـ استمرار الوحدة التونسية (الأمة).

ب ـ إعادة تشبيب الدولة.

ج ـ إصلاح المجتمع في مستوى عقليته.

ولا يمكن أن يفهم استمرار «الوحدة التونسية» إلا باعتباره ترسيخاً لمعنى الوحدة الوطنية القطرية وبخاصة أن «دراسة النصوص السياسية المغربية تبين أن الوعي القومي العربي مال إلى الانصهار مع الوعي الخصوصي الوطني انصهاراً يفهم في جانب كبير منه في سياق مسار النضال من أجل التحرر الوطني ودور حركات الاستقلال، بالنظر خاصة إلى طبيعة الثقافة السياسية التي تحمل لواءها النخب القائدة لهذه الحركات آنذاك». فهذه النخب السياسية ذات الثقافة الجديدة لم تتوانَ، كما بيّنا آنفاً، في الدفاع عن الخصوصية اللغوية (التعريب) أو الدينية الحضارية (والتي أهمها التجنيس ـ الحجاب)، لكنها كذلك وفي الآن نفسه ما تردّدت في إرساء معالم ثقافة سياسية «علمانية» حتى إن بعض الملاحظين تبينوا هذه الثنائية، وبناء عليها نعتوا هذه الوطنية الصاعدة بالوطنية ذات المستويين (Deux paliers).

لكن ما يجب التأكيد عليه في هذا الإطار هو أن هذا التوجّه في الانفتاح على تجربة الغرب والاستفادة منها المنظور إليها على أنّها رغبة انتابت أذهان شق من رواد التحرر الوطني، قد اختلفت من حيث درجتها قوة وضعفاً. فلعلّ تجلّياتها الأكثر

«تطرّفاً» وإثارة وزعزعة للتجانس التقليدي هي تلك القائلة بأن «التاريخ التونسي يجب ألا ينحرف البتّة نحو القرن السابع وينشدّ إليه، فالبداية لم تكن مع المهلهل بل مع القدّيس أوغسطين والقرطاجنيّين، أمّا الأبعاد العربية الإسلامية فلا يمكن النظر إليها إلا في إطار خصوصية تاريخية، أي في مستوى كونها مشكلة خاصة»[١١٦].

فالجديد في هذه القراءة للهوية وللشخصية الوطنية يتمثل في محاولة إدماج الأبعاد المميزة للمجتمع التونسي في إطار نظرة جديدة للعالم انطلاقاً من قراءة مغايرة «للتاريخ التونسي»، قراءة لا تقنع بمجرد تمجيد الماضي الإسلامي على أنّه نظرة منغلقة على ذاتها تقصي الآخر وتنكر وجوده.

هذه القراءة التاريخية الجديدة المستندة إلى مقولة الخصوصية التونسية سوف تفرز في ما ستفرز:

أ ـ فكّاً للثنائية غرب/ شرق واستبدالها بعلاقة انسجام جديدة بين طرفي الثنائية.

ب ـ إعادة نظر في الماضي ومكوناته من أجل تخليصه من شوائب المسخ ومعالم الجمود، وذلك بغية إعادة التاريخ إلى «الخط القويم» بعد أن ضلّ وجهته عبر إعادة المصالحة بين التوجهات النخبوية والتطلعات الشعبية للجماهير، وبين مقتضيات المحافظة ومستلزمات التحديث.

ويمكن التسليم بالقول بأن الثقافة السياسية التي راهن عليها روّاد التحرر الوطني آنذاك كانت محكومة باقتناع مفاده بأن الوظيفة الفكرية تتنزّل ضمن مهمّة مثالية تتمثل في إبداء الموقف إزاء تعدد مصائر الشعوب وما تطمح إليه من أهداف مرجوّة. وهي وظيفة فكرية تتمفصل في إطارها النخب الحاكمة سواء كانت مسيرة أو تنظيمية حكومية أو تكنوبيروقراطية مع الجماهير من أجل إرساء نمط جديد في العلاقة بين الطرفين المتّخَذة قاعدة نضال، وفي هذا السياق بالذات يمكن سياسياً فهم انفصال سنة ١٩٣٤ من حيث هو حدث يعبر عن خصيصتين:

أ ـ الصراع بين الأجيال الذي بدأ يدبّ بين أفراد الحزب القديم خاصة بين القيادات.

ب ـ الحاجة إلى تجديد طرق النضال الوطني ودور القاعدة الشعبية في ذلك.

فمنذ عام ١٩٣٠ بدأت الاختلافات تدبّ داخل الحزب الدستوري خاصة إثر

(١١٦) Tahar Labib Djedidi, «Culture et société en Tunisie,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1973* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1974), p. 25.

عودة ثلة من العناصر الشابة من فرنسا بعد متابعة دراستهم العليا هناك، نذكر منهم الدكتور محمود الماطري والأستاذ الحبيب بورقيبة والبحري قيقة، الذين بادروا إلى عقد مؤتمر خارق للعادة في ٢ آذار/ مارس ١٩٣٤، والحال أنه لم تمر سنة على آخر مؤتمر عادي (أيار/ مايو ١٩٣٣) فتمّ بناءً عليه انتخاب مكتب جديد تأسس بموجبه الحزب الدستوري الجديد[١١٧].

بناء عليه دخل الساحة السياسية جيل جديد هو في ذات الوقت أكثر تمثيلية للمجتمع التونسي في شموليته سواء أيديولوجياً أو جغرافياً أو طبقياً[١١٨]: العاصمة وخارجها، ريف وحضر، أبناء برجوازية كبرى أو صغرى، وأبناء فلاحين صغار أو عمال فلاحيين أو صناعيين وأبناء عاطلين عن العمل وغيرهم. فكان من الطبيعي أن تؤمن هذه النخب السياسية الشّابة الصاعدة بأهمية دور القاعدة الشعبية على أنها خزين لطاقة نضالية كامنة قابلة للاستثمار إذا ما توافرت لها الأطر والمؤسسات التي توجهها في مسارها النضالي الجديد، ولعل أهم هذه الأطر وأولاها هي المؤسسة النقابية، إذ برزت المحاولات الاستقلالية الأولى بزعامة نقابيين واعين باستحالة التعامل مع النقابات الفرنسية مهما كانت درجة نضاليتها. فتأسس سنة ١٩٤٧ الاتحاد العام التونسي للشغل (U.G.T.T)، والقسم التونسي من جامعة عموم العملة (C.G.T) الذي تحوّل في ما بعد إلى الاتحاد النقابي لعمال تونس (U.S.T.T)، ثم كذلك الاتحاد العام لطلبة تونس (U.G.E.T)، وهي منظمات مالت جميعها إلى الحفاظ على استقلاليتها بالنسبة إلى نظيراتها الفرنسية[١١٩].

كما تُعَدّ المؤسسة السياسية الليبرالية من أهم الأطر المجسّمة لهذا التوجه السياسي الجديد، إذ سعت هذه النخب إلى إرساء مؤسسات سياسية على النمط

---

(١١٧) انظر في هذا المضمار دراسة الأستاذ مصطفى كريم: Moustapha Kraiem, «Déstructuration socio-culturelle et émergence du pluralisme politique en tunisie pendant la période coloniale,» papier presenté à: Pluralisme social, pluralisme politique et démocratie, Tunis, 12-17 mars 1990 (Actes du colloque).

ونشرت أيضاً في: *Les Cahier du CERES*, no. 19 (1991), pp. 107-124.

(١١٨) انظر: زنقار، «الوطنيون التونسيون في الثلاثينات: الموقف تجاه السلطة واللغة والدين والثقافة،» الجدول الخاص بالانحدارات السوسيومهنية لجيل الوطنيين، ص ١٩٠، ورضا بوكراع، «هوية المثقف والتكوين الاجتماعي المغربي: بضع فرضيات للعمل،» في: الجابري [وآخرون]، **الإنتلجانسيا في المغرب العربي**، ص ١٧٩ ـ ١٨٦.

(١١٩) انظر في هذا المضمار: Abdesselem Ben Hamida, «Le Syndicalisme tunisien de la deuxième Guerre mondiale à l'autonomie interne,» (Thèse de doctorat, 3ème cycle, faculté de lettres des sciences humaines de Tunis, 1978), and M. Kraiem, «C.G.T. et syndicalisme tunisien après la prise de la Tunisie par les alliés, 1943 à 1944,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, nos. 40-43 (numéro spécial) (1975).

الليبرالي، فوقع التشديد على أهمية إنشاء دستور جديد مستوحى من التجارب الدستورية السابقة من أجل ترسيخ سلوك سياسي جديد وثقافة دستورية جديدة عمادها المبدأ الانتخابي، وتكون جميعها مستوحاة من دستورية التجربة السياسية والثقافية الليبرالية الأوروبية[١٢٠].

ومثلما اهتدى هذا التوجه الجديد إلى ضرورة الاستفادة إيجابياً من منجزات التجربة الغربية الليبرالية، فإنه اهتدى أيضاً وفي الوقت ذاته إلى ضرورة الاستفادة من تناقضات النظام الاستعماري ومن التفاوت في بنى هذا النظام ذاته والقيم التي يمتلكها ويسعى إلى نشرها.

إذاً، هذا التوجه يبدو في الظاهر توحيدياً جامعاً لكنه في حقيقته متنافر متنوّع من حيث تباعد الرؤى المحددة للواقع السياسي وزاوية النظر إليه، حتى إن عبد الباقي الهرماسي لم يتحدث في بحثه حول الدولة عن نخبة بل عن نخب سياسية[١٢١]. ولقد تبيّن أن لديها «ثلاثة تعريفات مختلفة للواقع السياسي»، أي ثلاث رؤى أيديولوجية للمستقبل تتنافس داخل فضاء الفعل السياسي وهي:

أ ـ التيّار القوماني السكريبتورالي الذي يبقى تيّاراً متمحوراً حول فكرة إعادة تأكيد الهوية الثقافية الدينية والوطنية.

ب ـ تيّار التحديث «الليبرالي» الذي يُعدّ أنصارُه من المتأثرين بنموذج الثورات البرجوازية، وقد انقسم أنصاره إلى مجموعتين:

(١) المتمسّكون بالدستورية الليبرالية فكراً وممارسة والذين يغلب عليهم الطابع النخبوي.

(٢) الشعبويون (Populiste) الساعون إلى توطيد علاقاتهم بالجماهير الواسعة سعياً منهم لتجنب نخبوية المجموعة السابقة.

ج ـ تيّار راديكالي ينادي «بالتعبئة الشعبية» من أجل إدخال تغييرات بنيوية عميقة على المجتمع مع رفض جذري لكل أشكال الممارسة السياسية النخبوية[١٢٢]. ومن هذا المنطلق سوف تكون حركة التحرر الوطني في تونس رائدة في اختيار الخطّ

---

(١٢٠) Michel Camau, *Pouvoir et institutions au Maghreb*, horizon maghrébin (Tunis: Cérès productions, 1978), p. 14.

(١٢١) وهو ما كنا فصّلنا في ذكره خلال المدخل النظري عند تناولنا سوسيولوجية النخب التونسيّة لدى عبد الباقي الهرماسي.

(١٢٢) Hermassi, *Etat et société au Maghreb: Etude comparative*, pp. 104-109.

الليبرالي، إذ كانت من بين أُولَى الحركات في هذا المضمار، فاقترن مفهوم الدولة لديها بالدستورية الليبرالية، حتى إن كتاب **تونس الشهيدة** لعبد العزيز الثعالبي عُدّ بحقّ على حد عبارة المفكر هشام جعيط «تحفة الفكر القانوني المعاصر، تحفة أنتجها فكر زيتوني»، وذلك اعتباراً لأنه كتاب تضمّن مطالب تحمل سمات الدستورية الليبرالية. كما تضاف إلى هذا الكتاب كل تلك الشعارات وآليات العمل السياسي وأساليبه الجديدة التي ترمي جميعاً إلى تعبئة مختلف الشرائح الاجتماعية عبر العقلنة والتحديث والتنمية والاستفادة من الغرب. فهيمن بذلك في سياق مسار التحرر الوطني التونسي العامل السياسي على أنه العامل الحاسم مع تمجيدٍ ظاهرٍ للموروث الثقافي والديني[١٢٣].

هذه الهيمنة للسياسي ساهمت في بروز صراع بين المتمسّكين بالتقاليد والمنادين بالحداثة: فالمهيمِنُ يسعى إلى الحفاظ على هيمنته عبر المحافظة على توزيع المناصب والأدوار على حالتها الأصلية، أما المهيمَنُ عليه فإنه يسعى بواسطة النخبة الصاعدة إلى تنظيم نفسه تدريجياً تبعاً لمبادئ الحداثة ومقتضيات السيادة الوطنية والتنمية.

إلا أن الموروث المؤسّساتيّ والسّياق الاستعماري وبنية النخبة الوطنية، سوف تؤثر جميعها على الصراع بين الحركات الوطنية والنظام الاستعماري وعلى نضج واكتمال الثورة الاجتماعية وكذلك على قدرة الأمة المستقلة على ضمان تنمية مستقلة كما يرى الهرماسي[١٢٤].

فهذا النضال تميز اجتماعياً بالتركيز على القوى الحضرية والتعويل عليها بتعبئتها خدمة لمشروع الاستقلال من دون إهمال القوى الريفية لكن مع بقاء هذه الأخيرة في مقام ثانوي نظراً لما ساد الفضاء الريفي من فوضى في العلاقات القبلية واهتزاز في المراتبية التقليدية.

أما سياسياً فقد تميّز هذا النضال بـ:

ـ احتكار الأنشطة السياسية من قبل الإنتليجنسيا الحضرية.

ـ تهشيم نمط الدولة التقليدية القديمة أو إلحاقها بالسلطة الاستعمارية.

ـ ضعف البرجوازية الريفية والتجارية.

---

(١٢٣) Debbasch, «Les Elites maghrebines devant la bureaucratie,» et *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1977*, p. 11.

(١٢٤) Hermassi, Ibid., p. 103.

ـ غياب حقل للفعل السياسي المستقل نظراً إلى الضغط الذي تمارسه السلطة الاستعمارية.

كل هذه العوامل مجتمعة سوف تساهم في توفير الفرصة للإنتيليجنسيا للعب الأدوار الأكثر أهمية على الصعيد الوطني، وهو ما أكد عليه شيلز (Shils) من خلال ما تبيّنه لدى الأمم الأفريقية والآسيوية الجديدة، حيث يلعب المثقفون دور القائم على تكوين الأمم وبقائها في مواجهة مختلف التقلّبات. ويؤكد الباحث ذلك بتعبير جازم قائلا: «... فنحن لا نعثر خلال كامل تاريخ البشرية على نموذج مماثل لعب فيه المثقفون دوراً أكثر حيوية في بعث دولة ما»(١٢٥).

لذا تغدو دراسة الديناميكية المجتمعية غداة المرحلة الاستعمارية كما يرى الهرماسي رهينة دراسة توجّه كل نخبة **أولاً**، ثم تنظيم هذه النخبة وأهميتها الوظيفية في إطار كل منظومة سياسية **ثانياً**. وهو ما سيكون له حضور في دراسة تكوّن النخب الوطنية لما بعد الاستقلال خلال مرحلة البناء الوطني بعيداً عن قوالب جاهزة في التفسير خالية من كل بعد تمييزي، إذ يمكن أن ندرج تجربتيْ في التحرير الوطني في إطار الخانة التفسيرية نفسها من مثل مقولة التحرّر الوطني أو النخب العصرانية أو البرجوازية الصغرى المهيمنة من دون السعي إلى إدراك مقولات تحليلية تفسيرية مستمدة من كل تجربة على حدة، ما يسمح لنا، كما انتهى إلى ذلك الهرماسي، بالتمييز بين مختلف النخب وترتيبها بحسب معايير محدّدة وبأكثر دقّة.

هذا التمشي النظري في مقاربة نشأة النخب السياسية التونسية وتطور وعيها خلال المرحلة الاستعمارية، سوف يجد تجلياته واضحة على مستوى الفعل السياسي الوطني الذي تمثل منطلقه في فكرة الإدماج الجماعي داخل المؤسسة بالمعنى السوسيولوجي الواسع من مثل النوادي والجمعيات والأحزاب، حتى إن الوطنية التونسية غدت وطنية مؤسّسية اعتباراً لارتباطها بالمؤسسات الإدارية والسياسية السائدة إبّان الحماية والتي تمثل الإطار المؤسّسي والمرجعي للهوية الوطنية التي ستتضح معالمها تدريجياً بحكم اتضاح معالم الوعي بها من حيث محاور النضال. فلقد مثلت هذه الأخيرة وسيلة لدى النخب القائدة لمسار التحرّر الوطني هذا. ولعلّ أبرز النماذج المجسّدة لهذه النخب التحررية هم مناضلو الحزب الدستوري القديم أولاً ثم الجديد، هذا الأخير الذي تكامل مع إطارٍ مستحدث هو نتاج التطورات الاقتصادية

(١٢٥) E. Shils, «The Intellectuals in the Political Development of the New States,» in: *Political Change in Underdeveloped Countries; Nationalism and Communism*, Edited with an Original Essay by John H. Kautsky (New York: Wiley, 1962), pp. 195-234.

والاجتماعية التي تمرّ بها البنى المختلفة للمجتمع وأعني بذلك المؤسسة النقابية التي ستمثل الأداة الفعلية لعملية التعبئة الاجتماعية السياسية. فتمفصلت بذلك الوطنية التونسية حول محورَي العمل السياسي الدستوري والعمل النقابي الاجتماعي، أما استحضار العامل الديني فكان ذا صبغة إجرائية أو حتى براغماتية في غالب الأحيان، فهذا الوعي الديني كان على حدّ عبارة المؤرخ أحمد عبد السلام «حاضراً في كل المنعطفات التاريخية»(١٢٦).

لكن أي حضور هذا؟ إنه الحضور الذي لا يشكل تضادّاً على مستوى الفكر والممارسة والذي لا يهدّد بداية انتشار بعض مياسم «العلمانية» في أذهان بعض أنصار الدستور الجديد اعتباراً لاختلاف انتماءات الوطنيين ما بين أوساط تقليدية وأوساط تحديثية وهذا ما يدفع إلى طرح السؤال حول طبيعة العلاقة القائمة بين الانتماءين.

لئن حاول بعض المؤرخين للحركة الوطنية ـ وسايرهم في ذلك بعض سوسيولوجيّيها ـ إبراز هذه العلاقة الانسجامية، فإن هذه الصورة في حقيقة الأمر قد جانبت الحقيقة في نسبيّتها. فبعض الباحثين من المهتمّين بنشأة الوطنية في تونس اندفعوا نحو التسليم بقيام علاقة ألفة مطلقة بين الانتماء الوطني والانتماء الديني (الإسلامي) والانتماء الجغرافي (المغربي والأفريقي) والقومي (العربي). لكن هل علاقة الألفة المقامة بين هذه الانتماءات كانت من الوضوح بحيث يجوز التسليم بها مطلقا من دون وضعها على محكّ السؤال؟

في الحقيقة إن فهم طبيعة العلاقة الرابطة بين مختلف المكوّنات يجب أن يتمّ:

ـ بعيداً عن ضغوطات اللحظة الراهنة التي أعاقت المؤرخين معظمهم استجابة لإرادة سياسيّة موجِّهة تبحث عن توازن جديد لمنظومة ثقافية وسياسية تؤسس لشرعية بديلة داخل أوساط قاعدتِها العامة، وهي كذلك متديّنة إلا أنها تختلف في درجة هذا التديّن.

ـ من دون الاقتصار على قراءة رسمية للتاريخ قراءةً أحادية تسعى تكتيكياً إما إلى إقصاء منافسيها أو إلى تأجيل تفجير الخلاف في انتظار اللحظة المناسبة والأمثلة على ذلك عديدة في سياق تاريخ الحركة الوطنية لعلّ أجلاها للعيان الصراع البورقيبي اليوسفي الذي كان خلافاً كامناً تأجّل انفجاره إلى حدود اللحظة الحاسمة المتمثلة في

(١٢٦) أحمد عبد السلام، «الوطنية في التواريخ التونسية،» ورقة قدمت إلى: **الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع: أعمال الملتقى الذي نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس من ١٢ إلى ١٧ أفريل ١٩٧٨.**

الاستقلال الداخلي. فهو صراع لم يكن فقط حول غائيات النضال الوطني وطرقه وسبل تحقيقه في مستوى سياسة المراحل والقبول بالتفاوض المرحلي، بل إنه في صورته الخفيّة صراع يعود إلى تصور طبيعة علاقة تونس بالمكوّن العربي الإسلامي، فتاريخ تونس عند بورقيبة ليس فقط تاريخ العرب المسلمين، بل إنه قبل ذلك تاريخ الرومان والقرطاجنيين والمسلمين والمسيحيين وغيرهم، لذا يجب على تونس أن تبحث عن هويتها في هذا الإطار المتنوّع والمتداخل. أما عند صالح بن يوسف فتاريخ تونس هو في الأساس عربي إسلامي، أما باقي المكونات فثانوية عابرة وغير هذا المثال كثير فيمكن النظر في صراع يوسف الرويسي مع الديوان السياسي على أنّه صراع بدا أقرب إلى صراع مبادئ وتوجهات إستراتيجية منه إلى صراع تكتيكي[١٢٧]. وهو الصراع الذي سيكون أوضح خلال إشغال المجلس القومي التأسيسي بين قطبين متعارضين بالنظر إلى الخلفية النظرية والثقافية والسياسية التي يحملها كل قطب.

فلقد نبّهنا حافظ بن صالح[١٢٨] إلى أن القطب الأوّل يمثله الحبيب بورقيبة ذو الثقافة الحديثة والتكوين الصادقي ثم الغربي، وهو قطب متحمّس لقيم الحداثة يحمل مرجعية غربية عامة، وفرنسية بالتحديد، ويمثله داخل المجلس ٥٥ نائباً أي ما نسبته ٥٠,٩٢ في المئة، أما القطب الثاني فممثلوه من الزيتونيين ذوي الثقافة التقليدية والتكوين الزيتوني الكلاسيكي يستندون إلى مرجعية دينية تقليدية، وهو ممثل بـ: ٥٣ نائباً أي ما نسبته ٤٩,٠٨ في المئة. هذا الانشطار في تكوين أعضاء المجلس سيثير انتباه بورقيبة ليسعى إلى احتوائه قبل أن يستحيل إلى مدعاة لولوج باب الجدل النظري، فدعا إلى ضرورة الإسراع لاختيار منهاج ناجع في العمل بغية الإسراع في إنجاز الدستور بعيداً عن المهاترات المذهبيّة[١٢٩] حتى إنه رفض رفضاً قاطعا ما دعا إليه بعض التقليديين من تقديم للهوية الثقافية للدولة الجديدة على التحديد القانوني لها، فأصرّ على أسبقية البعد القانوني للكيان السياسي الجديد، لأن العروبة والإسلام ليسا سوى انتماء ثقافي ديني وليس سياسياً[١٣٠]، لا بل إن بورقيبة لم يكتفِ بذلك، بل إنه تقدم بمقترح للمجلس ينصّ على تأخير البعد الثقافي والانتمائي في هوية

---

(١٢٧) انظر: يوسف الرويسي، **مذكرات وكتابات المناضل يوسف الرويسي السياسية مع وثائق جديدة تنشر لأول مرة**، إعداد وجمع وتقديم عبد الجليل التميمي ([زغوان، تونس]: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، [١٩٩٥])، نقلاً عن: عبد الجليل التميمي، «من مذكرات مناضل المغرب العربي المرحوم يوسف الرويسي،» **المجلة التاريخية المغاربية**، العدد ٣٥-٣٦ (١٩٨٤).

(١٢٨) Ben Salah, «Système politique et système religieux en Tunisie,» p. 24.

(١٢٩) انظر: الحبيب بورقيبة، **خطب** (تونس: وزارة الإعلام، ١٩٨٢-؟)، ج ٢، خطاب ٨ نيسان/أبريل ١٩٥٦ أمام المجلس القومي التأسيسي.

(١٣٠) انظر: «مناقشات: تدخل بورقيبة،» **الرائد التونسي** (٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٧).

تونس إلى الفصل الثالث باعتبار الفصلين الأول والثاني يركزان على البعد القانوني للكيان الجديد[١٣١] اعتباراً، وأن العروبة والإسلام ليسا سوى صفتين للدولة يخضعان لرقابتها وإرادتها[١٣٢].

لكن القوى المحافظة سوف تجابه بقوة هذا المقترح لأنه يهمّش الهوية العربية الإسلامية. وقد أصرّت في المقابل على تخصيص الفصل الأول ذاته لتأكيد مسألة الهوية والانتماء لتونس الدولة العربية الإسلامية. لكن هشاشة هذا التيار المغاير وعدم تماسك مشروعه، إضافة إلى طبيعة توزيع النواب داخل المجلس مهنياً وجغرافياً وتكويناً علمياً، سوف تتضافر جميعها لتحسم لصالح مقترح بورقيبة، وإن جاء بصيغة مخفية في الفصل الأول أن » تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها»، بما أكد أولوية المكوّن القانوني على المكوّن الثقافي (الهوية).

وربما لعب السياق السياسي ذاته (المناخ العام) دوراً في تراجع هذا التيار المؤكد على أولوية مكوّن الهوية، إذ خشي التقليديون أن يؤوّل تمسّكهم بالعروبة والإسلام على أنه معارضة لحكومة بورقيبة ومساندة لتيار صالح بن يوسف الذي كان تحالف مع الزيتونيين. فكان التراجع ليصاغ وفقاً لمفهوم الشرعية القانونية ذات العقلانية الخاصة.

فكأنما بقي هذا التخارج النظري كامناً ينتظر لحظة انفجاره، وهو تخارج حكم العلاقة بين الوطنيين التونسيين. فالوطنيون المؤمنون بالفكر الاجتماعي السياسي المتأثرون بمبادئ العقلانية والعلمانية الأوروبية، رأوا في تركيا الكمالية منعرجاً تاريخياً في العالم العربي الإسلامي بالنزوع إلى الإصلاح الديني والاجتماعي الذي يمثّل أرضية انطلاق لمشروع الإصلاح الحضاري. فعمدوا أولاً إلى إزالة النزعة القدسية عن الخلافة وبالتالي عن بعض الممارسات الدنيوية، جرياً على ما انتهت إليه التجربة الكمالية في تركيا التي هزّت وعي هؤلاء الوطنيين الجدد، حتى إن بورقيبة لم يتوانَ عن أن يعلن جهرة افتتانه بهذه التجربة وبشخصية أتاتورك ذاته حين رأى فيه الملهم له قائلاً: «لّما أدركت سنّ الرجولة كنت أحمل في نفسي فكرة مثالية عن البطولة: مصطفى كمال هو الذي يجسّم تلك الفكرة بما اجتمع فيه من صفات القائد الموهوب الذي يسيطر على كل الطوارئ ويعرف كيف يفرض على شعبه التضحيات الكفيلة بتغيير مصيره، ويستطيع أن يبعث في وطنه الكليم روح النضال والعزم ويعيد

(١٣١) ورد ما يلي: المادة ١: تونس دولة مستقلة ذات سيادة، والمادة ٢: الشعب صاحب السيادة، السيادة تمارس دستورياً.

(١٣٢) انظر: بورقيبة، المصدر نفسه، ج ٢، خطاب ٨ نيسان/ أبريل ١٩٥٦ أمام المجلس القومي التأسيسي، ص ٥٦.

إلى أمّته العزّة والنّخوة»[١٣٣]. فأتاتورك مثّل بالنسبة إلى بورقيبة الشخصية الرّمز مصدر الإلهام أي الشخصية الكاريزماتية الحاملة قدرات ذاتية تسمح لها بالتعالي عن الواقع الآني من أجل التأثير في نسيج القيم السائدة والمبادئ والأفكار والسلوكات بغية تغييره[١٣٤]. والنضال السياسي لا يكون فقط في مواجهة المحتل، بل يكون كذلك في مواجهة التخلف والجهل ومصادره المختلفة التي من أهمها السلطة الدينية المتغذّية من المؤسسات التقليدية.

أما الوطنيون المنادون بفكرة الإصلاح الداخلي عبر التوفيق بين مبادئ العقل ومبادئ الشرع من دون انفتاح مبالغ فيه على الآخر الغربي هنا ضرورة، فقد رأوا في «تراثنا وتاريخنا وماضينا ما يسمح لنا بفهم حاضرنا وتغييره»، من دون قطيعة وليس «صوت الطالب الزيتوني» إلا المكوّن المعبّر عن هذا التوجّه الأيديولوجي على الرغم من أن منطلقات تأسيس الجمعية تعليمية بالأساس، وهو توجه يشدّد على أولوية الهوية الثقافية (التي تجد تعبيرها في العروبة والإسلام)، وأولوية رهان التعليم الزيتوني على اعتبار أنّه إطار تكويني يضمن الحفاظ على الهوية من خطر الانسلاخ والخضوع للمستعمر[١٣٥]، ولن يكون ذلك إلا بإصلاح هذا التعليم وإعادة النظر في مناهجه ومضامينه حتى تساير العصر بعيداً عن شعارات وافدة من إفراز فكر استعماري، وهي على درجة من العقلانية بحيث أدركت مرحلة العلمنة القائمة على إقصاء الدين عن مجال الفعل الدنيوي[١٣٦].

إذاً، فكأننا بالصراع ضد المستعمر اتخذ محوراً أساسياً هو الصراع بين عدة أيديولوجيات، أي بين مشاريع مجتمعية متعارضة استناداً إلى طبيعة فهمها مسألة الهوية التي أثارها المستعمر وجعلها كما قال بيرك «تراوح بين المغرب والمشرق»، حيث تسعى كل مجموعة إلى الدفاع عن طروحاتها المعارضة للبقية والمستندة إلى أرضية أيديولوجية قائمة تحدد موقفها من المستعمر ومن الهوية ونمط علاقتها بالقاعدة الشعبية.

---

(١٣٣) المصدر نفسه، ج ١٩، خطاب ألقاه في أنقرة في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٦٥، ص ٤٠.

(١٣٤) يحيلنا هذا النموذج بالضرورة إلى التصنيف الفيبري للنماذج الثلاثة للسلطة وممارسيها، أي ثلاثة أسس للشرعية: **السلطة التقليدية** التي تستمدّ شرعيتها من نفوذ الأمس الأزلي بمعنى نفوذ التقاليد المقدسة التي تجذّر احترامها لدى الإنسان؛ ثمّ **السلطة الكاريزماتية** التي تستمدّ شرعيتها من النفوذ القائم على سحر الشخص الملهَم لِما له من صفات خارقة ومثالية تجعل منه زعيماً. وأخيراً **السلطة العقلانية** التي تستمدّ شرعيتها من كفاءة مُمارِسِها وجدارته الموضوعية بها استناداً إلى معايير عقلانية. فالطاعةُ مرجعها الواجبُ ومقتضياته الموضوعية. انظر: ماكس فيبر، **رجل العلم ورجل السياسة**، ترجمة نادر ذكرى (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٢)، ص ٤٨.

(١٣٥) وهو ما حاولنا أن نتبينه خلال دراستنا المؤسسة التعليمية في هذا الفصل.

(١٣٦) Berque, *Le Maghreb entre deux guerres*, pp. 413-420.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: هل القاعدة الشعبية الممثلة للمجتمع المدني ستساهم في شد النخبة العصرانية إلى التوجّه التقليدي ومقتضياته، ودفعها بالتالي إلى مراجعة بعض مواقفها العصرانية بحثاً عن الألفة والانسجام؟

ليست الإجابة عن هذا التساؤل على درجة من اليسر لاعتبارات منهجية وتاريخية في الآن نفسه: هي منهجية **أولاً** لأن معايير وحدود العصرانية أو التقليدية غير واضحة، فنحن لا نعرف أين تنتهي التقليدية وتبدأ العصرانية وما معيار الحكم بالتقليدية أو بالعصرانية بالنظر إلى زئبقية ومعيارية هذيْن الحكميْن؛ ثم هي تاريخية **ثانياً** من حيث خضوع القراءة التاريخية ذاتها لاعتبارات ظرفية تستجيب للأيديولوجيا التعبوية، إذ إن هذه النخبة العصرانية قد مثلت التعبير الصادق في معظم الأحيان عن طموحات وتوجهات القاعدة الشعبية لأنها منها انبثقت وإليها تعود في اتخاذ مواقفها وتحديد اختياراتها ورؤاها الأيديولوجية، ولكنها في أحيان أخرى نخبة تتجلبَبُ بجلباب نخبوي بحت، رافعة لواء المبادئ العالمية مدافعة عن الشعارات الوافدة من دستورية وقانونية وعلمانية وما اقترن بها، بحيث لا تمثّل معها القاعدة الشعبية سوى أداة تقبّل وتنفيذ.

ولقد كنا في القسم النظري من هذا البحث تبينّا أن هذا التيّار التقليدي قد مثل موضوع مقاربة من قبل عديد الباحثين. فلقد اتفق مثلاً كل من موور والهرماسي وبراون على تسمية أنصار هذا التيار بممثلي مرحلة المناهضة التقليدية للمستعمر (موور)، أو ذوي التوجه القوماني السكريبتورالي (الهرماسي)، أو مقلّدي المستعمر (براون). ونعني بذلك النخبة السياسية الجديدة ممثلة في الحزب الحرّ الدستوري الذي يعدّ أنصاره من ذوي التعليم التقليدي والانحدارات الحضرية الداعية إلى الدستورية الليبرالية ضمن سياق نخبوي يتمحور اختياره الأيديولوجي حول فكرة التوفيق بين مبادئ الشرع على أنه أصل تشريعي ومبادئ الليبرالية المعاصرة.

وكذا الشأن بالنسبة إلى أنصار التيار التحديثي، أي أولئك الذين سمّاهم غيللنير (Gellner) «بالشيوخ الجدد» ذوي الانحدارات الأكثر شعبية طبقياً الذين اختاروا الاستفادة من منجزات الفكر الأوروبي لتنزيله ضمن سياق حضاري في حاجة إلى التجديد لاستعادة روحه الفاعلة، مع جعل النضال ضد المستعمر لا يقتصر على «الخيار» القانوني البحت الذي أثبت عجزه وعزلته عن القاعدة الشعبية الواسعة، بما جعله في حاجة إلى نفَسٍ راديكالي يربطه أكثر فأكثر بمختلف الشرائح الاجتماعية الموجودة، فكان زعماؤه صورة لواقعهم الذي عنه انبثقوا لغةً وانحداراً ووعياً وفعلاً نضالياً بشكل يسمح بمشاركة الجماهير الواسعة.

ومن هنا يستنتج الأستاذ رضا بوكراع في دراسته حول هوية المثقف والتكوين الاجتماعي المغربي[١٣٧] بأن الإنتيليجنسيا المغربية كانت متميزة نشأة وتكويناً ودوراً عن الإنتيليجنسيا الغربية من حيث إنها تحمل مشروعاً مزدوجاً: مشروع نهضة الأمة الإسلامية ومشروع ولادة الأمة الحديثة رغم تناقضهما. وبذلك برز نموذجان من المثقفين في المغرب العربي لكل نموذج مشروعه الثقافي:

مشروع ثقافي ذو منطلقات دينية تنتجها المؤسسة التربوية وتعيد إنتاجها فهي لذلك تنتج **محترفين** مختصين في هذه العملية الإنتاجية من مدرسين وعلماء، كما تنتج محترفين مختصّين في إضفاء الشرعية على العملية السياسية، وذلك من أجل مواجهة التحدّيات التاريخية.

مشروع ثقافي دنيوي يتخذ من الحداثة ومقولاتها الأساسية منطلق عمل وبناءً وطنياً، وتتولى المؤسسات المختصّة هذه العملية تربوياً، وثقافياً وحتى سياسيا عبر تحديث المؤسسة الدينية ذاتها.

هذان المشروعان الثقافيان اللذان تحملهما الإنتيليجنسيا التونسية إبان النضال من أجل التحرر الوطني يجب كما يؤكد ذلك الباحث فهمهما بتنزيلهما ضمن إطاريْن وجدا اجتماعياً في تونس وهما:

١ ـ **المؤسسة الزيتونية**، بما هي مؤسسة لإنتاج وإعادة إنتاج نموذج المثقف العالم المدرّس الذي يتراوح موقفه من النظام السياسي القائم ما بين القبول وإضفاء الشرعية الدينية عليه، وبين المعارضة مطلقاً على الرغم من ما يمكن أن تجرّه من تبعات، وبين هذا القبول وتلك المعارضة يقوم موقف «الحياد» سعياً إلى الحفاظ على الاستقلالية.

٢ ـ **المؤسسة الصادقية**، بما هي مؤسسة ستضطلع بمهمة إنتاج وإعادة إنتاج النموذج الدنيوي، إذ إنها أنتجت حَملة دبلومات (شهادات)[١٣٨] سيحلون محلّ شيوخ الزيتونة ليشكلوا «مجتمع الشيوخ الجدد»، فنافسوهم مكانتهم ونفوذهم وأدوارهم، ليتزعموا عملية البناء الوطني على حساب الإنتيليجنسيا الأصولية التي تنعت بأنّها إنتيليجنسيا تقليدية.

وبذلك بدأ هذا المشروع الدنيوي يكتسب شرعيته ليخلع على المجتمع التونسي تدريجياً الطابع الدنيوي. وهو مشروع تتمحور مقولاته الأساسية حول الوطنية

(١٣٧) بوكراع، «هوية المثقف والتكوين الاجتماعي المغربي: بضع فرضيات للعمل».
(١٣٨) هو ما سعينا إلى تبيّنه خلال دراستنا المؤسسة التعليمية في هذا الفصل.

والتحديث الاجتماعي التي مثلت شعارات سعى الصادقيون إلى تجسيدها إبّان وصولهم إلى سدة الحكم، وإرسائهم دعائم جديدة لمجتمع «مدني» يتمّ الفصل بين مكوناته الأساسية من قبل برجوازية صغيرة حضرية وريفية صاعدة، تسعى إلى إقامة تحالفات جديدة بين مكوّنات هذا المجتمع، بخاصة مع تراجع دور القبيلة في تحديد شرعية النظام القائم بعد أن تركت هذه الأخيرة الدور المذكور لصالح القوى الاجتماعية الصاعدة كما ستبيّن لنا دراستنا للمؤسسة المجتمعية في ما يلي.

ثالثاً: المؤسسة المراتبية (المجتمعية): الطموح الاجتماعي

بناء على تعريفنا السابق لمفهوم المؤسسة التي هي آلية لتحليل أساليب اشتغال منظومة المجتمع عامة، وانطلاقاً من تصنيفنا الأوّلي للمؤسسات الثلاث والعلاقة/ أو العلاقات القائمة أو التي يمكن أن تقوم بينها، تغدو المؤسسة المجتمعية الآلية التي تعدّ إفرازاً لاشتغال المؤسستين السابقتين (أعني التعليمية والسياسية) لتتفاعل معهما.

فالمراتبية الاجتماعية وتوزيع المراكز وإسناد الأدوار إنّما هي عملية تتمّ استناداً إلى رأس المال المعرفي لفرد في مستوى شهاداته العلمية وتكوينه وكفاءته وأهليته كفرد أولاً، لكن يمكن رأسماله السياسي المرتبط دوره السياسي وأهليّته في هذا المجال، أن يكسبه، أو أن يساعده على، احتلال موقع في إطار المراتبية الاجتماعية القائمة داخل المجتمع.

فكأننا بالمؤسستيْن السابقتيْن لّما تشتغلان إنما هما تحدّدان المؤسسة المجتمعية، أي تحدّدان نمط التراتب الاجتماعي ومعاييره وبالتالي شكل الحراك ومعاييره.

في هذا السياق النظري، إذاً، انتبه خير الدين باكراً إلى أن المجتمع التونسي ينقسم في مستوى بنيته الاجتماعية إلى ما سمّي بـ «بلْدِي» و«آفاقي»[١٣٩]، إذ نجد البلديّه يسيطرون على الأرض والملكيّة العقارية والمناصب الإدارية والسياسية والعلمية، أما الآفاقيون فيقْصَوْن عن مجال البلدية حتى لا ينافسوهم في ما استأثروا به لأنفسهم، وبالتالي تبقى مصالح هؤلاء الريفيين محدودة بآفاق ريفهم المفارق الذي لئن اتسع المجال فيه (الأرض)، فإنّ الحظوظ فيه قد ضاقت وانحصرت في حدود

(١٣٩) انظر التعريف الذي قدّمه محمد الهادي الشريف عن البلدي إذ حدّد أربعة معايير لهذا التعريف هي: أ ـ البلدي يسكن المدينة، ب ـ علاقة البلدي بالمدينة ممتدة في القدم كما إن مدينته راسخة في المخيال الجماعي، ج ـ البلدي يمتلك أراض فلاحية (شجر الزيتون بخاصة) في الأرياف القريبة، د ـ البلدي يستحوذ على مساحة في المقبرة تخصص لأفراد عائلته، في: Cherif, *Pouvoir et société dans la Tunisie de Husayn bin Ali: 1705-1740*.

فكأننا بالصفة البلدية المكسبة للوجاهة تعرف من خلال مناقضتها للصفة الريفية.

معلومة مسبقاً ومفروضة اجتماعياً، اللهمّ إلا من ذلك الهامش الضيّق المتوافّر لأهل الزوايا وسدَنتِها الروحيين، لذلك سيشدّد خير الدين التونسي على أهمية النسب والانتساب، أي علاقات النسب بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في الحفاظ على المصالح الاجتماعية سياسياً وعلمياً، المنظور إليْها على أنّها رساميل قابلة للاستثمار من أجل دعم الرصيد (الثروة) الاجتماعي وبخاصة أن العلاقة بين الطرفين البلديّه والآفاقيين، هي في عمقها علاقة تقابل تقوم على التنافس في احتلال حقول الفعل الاجتماعي.

إذاً، لدراسة المؤسسة المجتمعية بما هي دراسة للتراتب الاجتماعي ومعايير الحراك في إطار المجتمع الكلاسيكي، يغدو لزاماً دراسة مقولات أساسية في هذا المضمار لعل أهمها مقولات «الحسب والنسب» والأحباس (الأوقاف)، إضافة إلى دراسة تطور علاقة مجتمع «البلديه» بسلطة الباي.

ونحن وإن كنّا لا نروم التفصيل في هذا المجال فإننا نكتفي بالقول إن لفظيْ حسب ونسب يمثلان أنثروبولوجياً صيغة تقليدية تستعمل خلال حفل الخطبة من طرف أبوَيْ العروس لمدح ابنتهما. فالحسب مشتق من حسب يحسب بمعنى عدّ، فهو يحيل إلى كل ما هو مكتسب من موروث مادي أو معنوي. أما النسب فمشتق من نسب ينسب بمعنى أسند الحق، لذلك فهو يحيل إلى الزواج بما هو عملية إلحاق وترابط وتسلسل بناء على القرابة للأب خاصة. وانطلاقاً من ذلك تقوم عملية المصاهرة بين العائلتين ليتمّ الحديث عن بنت الحسب والنّسب الذي يعَدّ معياراً لإنجاز عملية الطلب والقبول بين العائلتين المتصاهرتين اللّتين تسعيان إلى استثمار هذا الرأسمال من أجل تحقيق غايات هي اجتماعية ولا شكّ، ولكنها أيضاً وفي عمقها اقتصادية وسياسية حيث الدور الاقتصادي والسياسي يحدد المكانة.

وبناء عليه يتأكد الدور لا المادي فقط بل أيضاً الرمزي الذي يلعبه النسب في توزيع الأدوار والمواقع وتحديد المراتبية الاجتماعية[١٤٠]. فعلى سبيل المثال ترتبط المكانة الاجتماعية للعائلات الكبرى في تونس (البلديّه) بامتلاك العقارات في المدينة أو في أطرافها الريفية. ولكي تحفظها من الاعتداء ومن تقلبات الوضع الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي، عامة ما تعمد هذه العائلات إلى استراتيجيّتيْن متكاملتيْن:

حَبْسُ جانب كبير من هذه الممتلكات بوقفها على بعض المؤسسات أو حبْسها

(١٤٠) L. Ben Salem, «Introduction à la l'analyse de la parenté et de l'alliance dans les sociétés arabo-musulmanes,» dans: Sophie Ferchiou, dir., *Hasab wa nasab: Parenté, alliance et patrimoine en Tunisie*, préf. de Françoise Héritier-Augé (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1992).

حُبْساً خاصاً وهو ما يسمى بالحُبُس الأهلي، وذلك حفاظاً عليها خاصة من اعتداءات البايات وأهل السلطان[١٤١]، بماَ جعل الحُبُسَ مؤشراً على المكانة الاجتماعية للعائلة وذلك إلى حدود تاريخ حلّ مؤسسة الأحباس في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٥٧ من طرف دولة الاستقلال.

ممارسة الزواج الداخلي الذي يتمّ بموجبه تزويج بنات العائلات المالكة للثروة المادية والمعنوية أي الحسب والنسب لأبناء العائلات المالكة للرأسمال ذاته، حفاظاً على الثروة من التلَفِ ودعماً لها (مراكمة)، لأن المتزوج الفاقد لهذه الثروة من حقّه أن «يطمع» في ثروة صهره وممتلكاته بموجب نظام الميراث الإسلامي الذي يسمح له عن طريق زوجته بالمطالبة بنصيبها، وهذا ما يكون سبباً في تشتّت الثروة. لذا يغدو من الأفضل تزويجها إما من قريب لها بالدم بالنظر النسب الأبوي خاصة زواجاً داخلياً حتى تتمّ عملية «دوران السلعة» داخلياً، أو على الأقل تزويجها من ابن حسب ونسب حتى لا يطمع بنصيبها فيطالب به.

هذه الخصيصة المميزة متمثلة في الزواج الداخلي سمحت للباحثة ليليا بن سالم بأن تدرس هذه الظاهرة داخل المجتمعات التقليدية موظفة في ذلك أدوات عالم الأنثروبولوجيا وآخر اكتشافاته لتتأكد من هذا الميل الواضح لدى المجتمعات العربية عامة لممارسة الزواج الداخلي، حتى وإن اتخذ في بعض الأحيان الأخرى تجليات مغايرة بناء على اعتبارات جغرافية وإثنية واجتماعية[١٤٢]، ويضاف إلى الاستراتيجيتيْن السابقتيْن اللتيْن تعمد إليهما العائلات للحفاظ على ممتلكاتها، وغالباً ما تلجأ العديد من هذه العائلات إلى تكتيك يساعدها في الحفاظ على هذه الممتلكات، تكتيك يتمثل في السعي إلى إقامة علاقات متميزة مع السلطة المركزية والعمل على مساعدتها عند الاحتياج. فنحن نلاحظ تاريخياً أنه كثيراً ما التجأ البايات إلى هذه العائلات من الأعيان نظراً:

ـ إلى أهليتهم وموهبتهم، ومن مثال ذلك الكاتب الكبير والمؤرخ حمودة بن عبد العزيز المتوفّى سنة ١٧٨٧ .

ـ إلى ثرواتهم، ومن مثال ذلك عائلتا جلولي وبن عياد المالكتان للضيعات الكبرى.

ـ إلى هيبتهم وقدرتهم في التأثير على المجتمع، ومثالهم الواضح العلماء

(١٤١) Mohamed El Aziz Ben Achour, «Le Habous ou waqf: L'Institution juridique et la pratique tunisoise,» dans: Ibid., pp. 51-77.

(١٤٢) Ben Salem, Ibid., pp. 30-81.

التقليديون والأولياء الصّالحون ورؤساء الطرق الذين سعى الحسينيون إلى كسب ولائهم.

ولقد تتبع المؤرخ محمد الهادي الشريف[١٤٣] تطور دور هذه العائلات بالنظر إلى جذورها الاجتماعية وانتماءاتها السوسيو ـ مهنية وما شهدته من حراك صاعد أو نازل، لينتهي إلى حصول تراجع جليّ لهامش سيطرة البلديّه على حقول الفعل وبالتالي تراجعاً للمكانة في سلم المراتبية وشرعيتها الاجتماعية.

ومن هنا سيُجمِع الدارسون المهتمون للموضوع على أن سيطرة «البلديّه» على حقول الفعل والتنافس لن تتواصل رغم امتدادها عميقاً في الزمان، لأن البلديّه سيواجهون منافسة تزداد مع الزمان حدّة من قبل الآفاقيين وبخاصة إثر ما شهدته المؤسسة العلمية من انفتاح تجلّى مثلاً في انفتاح المؤسسة الزيتونية في وجوه الآفاقيين، إضافة إلى تأسيس المدرسة الحربية بباردو ثم المدرسة الصادقية، والذي[١٤٤] غيّر معايير توزيع المراتب اجتماعياً أي معايير الحراك[١٤٥].

إذاً، تغدو المؤسسة المجتمعية في نهاية التحليل رهينة لعبة الأدوار والمراكز المحددة للمراتبية الاجتماعية حيث يتداخل رأس المال المعرفي المتمثل في الشهادة والكفاءة الفردية مع رأس المال السياسي المتجلي في المساهمة في الحقل السياسي ونمط العلاقة بصاحب السلطان، يضاف إلى كل ذلك لعبة الزواج والملكية أي الحسب والنسب مع الحُبُسِ.

تتداخل هذه المحددات جميعها لتصنع نظام الوجاهة الذي يغدو على حدّ عبارة الباحث أحمد خواجة «ذلك التعبير المجسّد لجدلية التكامل والتنافر بين فضاءَي الريف والمدينة بما هو صراع إدماجي، إذ إن الوجهاء هم أولئك الفاعلون الاجتماعيون الذين يتمتعون بهامش من حرية الفعل، إضافة إلى الكفاءة والثروة المادية التي يتوافرون عليها، لذلك ستلعب هذه الفئة خلال المرحلة الاستعمارية وما قبلها دور

(١٤٣) Mohamed Hédi Cherif, «Tunis de la fin du XVIIe siècle à 1956: Introduction historique,» dans: Ferchiou, dir., *Hasab wa nasab: Parenté, alliance et patrimoine en Tunisie*, pp. 31-37.

(١٤٤) لعبة التنافس والانفتاح سينتبه إليها بورقيبة في ما بعد ليحاول توجيهها واستثمارها لاحقاً بخاصة خلال مرحلة البناء الوطني كما سنرى في الفصل القادم.

(١٤٥) انظر في خصوص المنافسة والحراك على سبيل المثال أعمال كل من: Cherif, Ibid., pp. 27 et 50; Ben Achour, «Le Habous ou waqf: L'Institution juridique et la pratique tunisoise,» pp. 51 et 79; Sophie Ferchiou, «Structures de parenté et d'alliance d'une société arabe: les aylat de Tunis,» pp. 137-167, et Khedija Ben Mahmoud Cherif, «Familles tunisoises et mobilité sociale,» pp. 169 et 190, dans: Ferchiou, dir., Ibid., et Montety, «Vieilles familles et nouvelle elite en Tunisie».

الممثل النّاطق باسم منظوريهِ لدى مختلف السّلط المركزية، أي إنها كانت بمثابة ذلك الوسيط بين المجموعة المحلّية والمجموعة المركزية»[١٤٦].

ولتحقيق غايتها تلك، سعت هذه الفئة من الوجهاء إلى احتكار الحقل المعرفي القائم آنذاك متمثلاً أساساً في جامع الزيتونة باعتباره المؤسسة التي تعهدت بعملية إنتاج وإعادة إنتاج ممثلي «بيوتات العلم من أهل العلم والصلاح، والناطقين باسمهم وبخاصة أن هذه المؤسسة الزيتونية نُظّمت على شاكلة تسمح للمحترَم والمتنفّذ اجتماعياً بأن يستثمر رأسماله هذا لتحقيق القيمة الرمزية المضافة. وهي من ناحية أخرى فضاء يقطع على فاقدي هذه المحترمية سبُل امتلاكها، فاحْتُكِرَتْ هذه «السوق للمعرفة» من قبل عائلات معروفة واقتصرت شرعية الاستثمار فيها على مالكي هذا الصنف من رأس المال أساساً. لكن لا بد أن نسجّل أيضاً ما أحدثه الأتراك «الفاتحون» من استثناء وإن كان محدوداً كمّاً، استثناء يتمثل في محاولتهم مشاركة العائلات المتنفذة الوجيهة أي البلديّه هذا التميّز ومنافستهم فيه عبر إنشاء المؤسسات التعليمية ذات الطابع الديني ونسبتها إلى الباي الحاكم آنذاك، وإعادة فتحها وتشجيع العلوم الدينية إضافة إلى ميل بعض البايات وكبار أعضادهم إلى مصاهرة كبار العائلات بحثاً عن محترمية مفقودة مبدئياً بحكم أصولهم المتواضعة والمتنوّعة.

لكن إجمالاً تبقى الوظائف موزعة بين الأتراك في المجال العسكري، والمماليك في المجال السياسي، والسكان الأصليين في المجال العلمي بمعناه الأوسع. إلا أن بوادر الأزمة الزيتونية لن تكون مضاعفاتها علمية تعليمية فقط كما رأينا آنفاً، بل إنها ستجرّ إلى بوادر «أزمة» في مستوى نمط التراتب الاجتماعي ومعاييره، لأن في تراجع دور الزيتونة ومكانتها تراجعاً في دور البلديّه ومكانتهم الرّياديّة واحتكارهم حقل الفعل الاجتماعي، أو هو ما كنّا سميناه في المدخل النظري بالحَراك النازل. إذ البلديّه لّما يتحمّسوا لإصلاح المؤسسة الزيتونية إنما هم في حقيقة الأمر يتحمّسون لعملية إنقاذ مجد بدأ ينهار. فالشيخ محمّد الفاضل بن عاشور ابن الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، كان نموذجاً للعالم البلديّ المتحمّس لإجراء الإصلاحات الضرورية من أجل إنقاذ المؤسسة التعليمية نعم، ولكن أيضاً حفاظاً على رأسمال قد يتلف وبخاصة

(١٤٦) Ahmed Khouaja, «Système notabiliaire et changements sociaux dans les régions des petites villes du Sahel tunisien depuis 1987: Le Cas d'une famille d'entrepreneurs originaires de Boumerdès,» papier presenté à: Travaux du Séminaire du groupe de recherche sur les villes et les communautés locales (G. R. V. C. L.), institut de recherches sur le Maghreb contemporain (I. R. M. C), atelier notabilites locales au Maghreb conyemporain (faculté de lettres et des sciences humaines de tunis, Tunis, 1996).

أن حدّة المنافسة تزداد بما يضطرّ هؤلاء المتنفذين إلى التحرّك لمواجهة التحولات الجوهرية حتى لا يجدوا أنفسهم مقصيّين خارج مجال لعبة المنافسة، فكان سعيهم لمراكمة رأسمال جديد أكثر فعاليّة وقدرة على مجابهة المنافسين حفاظاً على المكتسب من المهابة والمحترمية. ولقد أكد الباحث محمد الهادي الشريف في هذا السياق، أن الحركية التي شهدتها الأصناف التعليمية المتنوّعة المتمثلة في التحول من النمط الزيتوني التقليدي إلى النمط الزيتوني العصري إلى النمط العصري الحربي، ثم إلى النمط الصادقي بما يسمح بالتعليم بفرنسا بالحظوظ نفسها بين مختلف شرائح المجتمع، قد ساهمت جميعاً في إعادة توزيع الأدوار داخل المجتمع، إذ سيتسرّب الآفاقيون تدريجياً نحو مراكز الريادة معرفياً واجتماعياً وسياسياً، واستشهد المؤرخ على صحة قوله بالأسماء: صالح فرحات، أحمد السافي، محمود الماطري، الحبيب بورقيبة وغيرهم كثير من أبناء داخل البلاد، الذين غدت مهابتهم ومكانتهم ونجاحهم الاجتماعي رهـن مواهبهم الفردية وقدرتهم على إرساء عملية تحديث هي على درجة من الأهمية آنذاك[١٤٧].

لكن الوضع الاستعماري سيعمّق الأزمة عبر خلق ثنائية ثقافية وبالتالي سياسية جديدة، مما سيكون له عظيم الأثر على آليات اشتغال المؤسسة المجتمعية، فمعظم العائلات البلديه قد عرفت تحولات واهتزازات ناتجة عن الوضع الاستعماري، إذ بعد دخول المستعمر وإعادة تنظيم السوق الاقتصادية من جديد برزت فئات اجتماعية جديدة، وبعد أن أصبح التعامل النقدي «أكثر» انتشاراً في المعاملات الاقتصادية، توافرت فرص صعود بعض الفئات على حساب فئات قديمة من مثل الماركنتلية، التجار الجدد من الأوروبيين، إضافة إلى شركائهم من اليهود وقسم ضئيل من البرجوازية التجارية التونسية، وبعض الفئات من كبار الملاك العقاريين أو أصحاب الضّيعات. فكانت التحولات جوهرية إثر انتقال السلطة من يدَي الباي ومَنْ حَوْلَهُ إلى يدي المستعمر، تحوّلات لم تقتصر على علاقة السكان بالأرض بل شملت المجال السياسي الثقافي، وبالتالي تغير نمط المراتبية الاجتماعية داخل «المجتمع المدني» ليختلّ التوازن الذي كان قائماً بين الإنسان والطبيعة، أعني نمط امتلاك الأرض وتوزيعها.

فالجماهير الريفية تعرّضت إلى عمليات تفقير وسلب للملكيات واسعة النطاق إثر إحلال قطاع عصري مُكْنَنٍ محل قطاع أصليّ عتيق، فبرزت البروليتاريا على هيْئة شريحة لم تكن مألوفة من قبل، والتي تتألف من قدماء الرعاة والفلاحين المبعدين عن

(١٤٧) Cherif, «Tunis de la fin du XVIIe siècle à 1956: Introduction historique,» p. 45.

أراضيهم أو حتى أولئك الذين تحوّلت وضعيّتهم من مالكي أراضٍ زراعية إلى متسوّغين لكن في وضعية قانونية غير واضحة، كما يمكن أن نعثر في مقابل ذلك على كبار مالكي أحسن الأراضي وأكثرها مردودية، إذ قرابة ٨٥٠ ألف هكتار من الأرض كانت تتقاسمها ٣ آلاف عائلة، أي ما يناهز ٢٥٠ هكتاراً للمستغلّ الواحد، في حين أن ٤٨٠ ألف عائلة تونسية لا تتوافر لها إلا ٣ ملايين هكتار أي ٦ هكتارات للمستغل الواحد.

وانطلاقاً من هذه التغييرات الهيكلية المسجلة، تنتهي الباحثة أسماء لعريف إلى تصنيف الفئات الاجتماعية المستفيدة من الوضع الاستعماري الجديد على النحو التالي:

١ ـ **رجال المخزن**، ويتمثلون في كبار موظفي الاستعمار من «البلديّه» الذين تكونوا في إطار دولة البايات لينتدبهم المستعمر من أجل القيام على شؤون ممتلكات البايات نظراً إلى تجربتهم السابقة وكفاءتهم وولائهم للسلطة الجديدة، وأبرز مثال يقوم شاهداً على هذه الفئة عائلة بوعتور أو عائلة الجلولي، فأفراد العائلتين تولّوا الوزارة مع البايات وحافظوا على وظائفهم خلال ربع قرن. ثم إنه سيقع استبدالهم في مرحلة موالية بخرّيجي المدارس العصرية الذين يفوقونهم في التكوين.

٢ ـ **المثقفون ذوو التكوين العصري**، ممن اختاروا المِهن الليبرالية والتعبير عن المطالب الوطنية وعددهم كبير. أما انحدارهم فيعود إما إلى «البرجوازية» أو «البرجوازية الصغرى». وهم سيحققون النجاح والشرف لأنفسهم على مستواهم الفردي، إذ إنهم سيرفعون شعارات مجتمع عصري سيكون موطن اختلافهم مع نخب دينية قديمة كانت تسعى إلى الحفاظ على مرتبتها الاجتماعية اعتماداً على رهانات أخرى من مثل هيبتها التقليدية داخل مجتمع مسلم، أو استقلاليتها ولو النسبيّة في وظائفها وموارد عيشها (الأوقاف التي تحبس لها). ومن بين هذه العائلات على سبيل الذكر عائلات: بيرم، بلخوجة، بن عاشور، بن مراد، النيفر، جعيّط.

٣ ـ **كبار الملاك العقاريون**، الذين نجحوا في تعصير طرق استغلال أراضيهم وتقاسموا مع الفرنسيين عوائد سوق فرنسية محمّية ممّا يضمن لهم الأرباح، ولكن عددَهم قليلٌ، إذ يقدرهم المؤرخون بما يناهز الألف على الأكثر سنة ١٩٥٠. أما من حيث انحداراتهم الاجتماعية فهم خليط، فإذا كانت النسبة الأكبر منهم تنتمي إلى العائلات الكبرى من البلديه: فرحات، بوسن، صفر وغيرهم، فإنّ البقية وهي الأغلبية ذات أصول ريفية أو من التخوم أو حتى أجنبية عن البلاد التونسية، فنحن نجد على سبيل المثال الشيخ الطيب رضوان سليل عائلة أصيلة سوسة، وهو مدرّس

في الجامع الأعظم وفي الوقت ذاته من أكبر الفلاحين آنذاك، حتى إنه كان يستعمل آنذاك الطائرة في ذرّ الأسمدة والأدوية، كما نجد الطاهر بن عمّار الذي هو أصيل طرابلس الغرب وكان استقر في تونس منذ القرن التاسع عشر ودرّس في المعهد الفرنسي بتونس، ثم خصص جهوده لاستغلال الأراضي العائلية الشاسعة فأصبح بذلك من أعيان البلاد يتحدّث باسم البلديه ويمثل مصالحهم داخل الهيئات الاستشارية الاستعمارية، هذا مع حضور النّفَس الوطني لديه بمساهمته في تأسيس الدستور القديم ثم بتولّيه منصب وزير مفاوض في إطار حكومة التفاوض في الأعوام ١٩٥٤ـ ١٩٥٦.

٤ ـ **رجال الأعمال التونسيون**، الذين يبقون أقل عدداً وحظاً من الفئات السابقة في الاستفادة من النظام الاستعماري. فرجل مثل عبد الجليل الزّاوش الحاصل على دبلوم من جامعة فرنسية، كان واحداً من مؤسسي جمعية الشبان التونسيين، وقد قام كذلك بإنشاء شركات صناعية، وبعث العديد من التعاونيات أو الشركات ذات الأسهم التونسية؛ أو رجل مثل محمد شنيق ذي الأصل الجربي درس الاقتصاد وبالتحديد المحاسبة، ثم دخل ميدان التجارة ثم البنوك فالصناعة في ظروف اقتصادية صعبة، ولئن نجح في مشاريعه الفردية فإن مشاريعه الجماعية منيت بالفشل، كما تولى أيضاً تمثيل البلديه في المؤسسات والهيئات العامة كما قام بدور الوسيط المفاوض بين السلط الاستعمارية والأصوات الوطنية من أجل المصالحة، إضافة إلى توليه الوزارة زمن الباي المصلح المنصف ثم زمن الحكومة التفاوضية الأولى عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١.

٥ ـ **طبقة التجار**، وهي في مرتبة أقل في درجة السلم وهي فئة بدأت تندمج تدريجياً داخل الدورة العصرية للتوزيع وتتألف من أبناء البرجوازية الوسطى الصغرى مِمّنْ استطاعوا الاندماج داخل المؤسسات العصرية بصفة موظفين صغار رضوا بمحدودية الدخل (الأجر)، مقابل ضمان المستقبل بالعمل في القطاع الحكومي وتحقيق التميز والحظوة داخل بنية مجتمعية قابلة أبداً للاهتزاز ومعرّضة للتأزم. وفي الموقع نفسه يمكن أن ندرج الطبقة العاملة من العَمَلة القارّين داخل المؤسسات العصرية والتي أفرزتها الرأسمالية الاستعمارية والمعرضة لنوع من الاستغلال والتمايز، لكنها مع ذلك تبقى أحسن حالاً مقارنة بضحايا النظام الاستعماري الذين لا يحصرهم عَدّ.

هؤلاء الضحايا إنما هم إفراز لمسار التحوّلات الهيكلية التي تعرفها مختلف البنى، ولعلّ أبرز مثال عليهم «الصنايعية» أعني الحرفيين العاملين في قطاع الصناعات التقليدية الذين يتعرض قطاعهم لتراجع خطير نظراً للمنافسة التي أوجدتها

الصناعات المُمَكْنَنَة على مستويي الجودة والثمن ممّا غيّب لدى هذه الفئات الأمل في تحسين الوضع[١٤٨].

كما يمكن أن ندرج ضمن ضحايا هذا النظام الجديد خرّيجي الجامع الأعظم الذين ستُهمّش الأدوار التي كانوا يضطلعون بها ليتحوّلوا إلى خَدَمَةٍ للمساجد والزوايا، إذا ما استثنينا أبناء العائلات المتنفذة طبعاً وبخاصة إثر فرْنسة الإدارة والقطاعات الحيوية بشكل سيسبّب لهم خيبة أمل.

إضافة إلى كل ذلك نجد مهمّشي الأرياف المفتكة أراضيهم بعد تهشيم البنية القبلية وانفجار النموّ الديمغرافي إذ سيضطرّهم ذلك إلى النزوح نحو العاصمة وبخاصة المراكز الحضرية عامة بأعداد تضخمت خلال الأربعينيات أساساً[١٤٩].

إذاً، فكأننا بالسلط الاستعمارية قد مالت إلى ممارسة ما يمكن تسميته بسياسة العائلات الكبرى بما أعاد توزيع المراتبية السائدة (المألوفة)[١٥٠] داخل المجتمع، فهي تكافئ هذه العائلات أو تعاقبها بالاحتواء أو بالإقصاء تبعاً لمدى ولائها لها أو ابتعادها عنها، وهو ما سجله ديمونتيتي (De Montety) لما لاحظ أن العقوبات التي لحقت، خلال الأشهر والأيام الأولى من إمضاء معاهدة باردو، العائلات الرّافضة للوجود الاستعماري جهرة، مقابل الامتيازات التي شملت العائلات التي لم تتوانَ في عرض خدماتها منذ الساعات الأولى على المستعمر، كلها كافية لإقناع المتردّدين. وهذا ما دفع بالبرجوازية البلديّه إلى الميل نحو الاحتراز رغم ما قدّم لها من امتيازات، فشريحة المماليك والأعيان مثلاً وجدت نفسها مضطرة إلى الاختيار بين التحول نحو ممارسة حِرَفٍ أخرى أو إلى ولوج مجالات أخرى مغايرة بكل ما يمكن أن يجرّه ذلك من تراجع في المكانة الاجتماعية والاقتصادية بخاصة مع ما شهدته الصناعات المُمَكْنَنَة من توسّع، فكان التوجّه نحو الوظائف الجديدة والمهن الليبرالية والرّضى بتراجع المكانة.

كما أن إدارة شؤون البلاد من طرف موظّفين كبار فرنسيين ساهم بقسط وافر

---

(١٤٨) انظر بحث هوبكنز (Hopkins) حول صناعة الجبّة وما تعرضت له من تهميش داخل منطقة تستور التي تعدّ آنذاك خير مثال على خلفية أنه تهميش يعود إلى توسع النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي:

Nicholas S. Hopkins, *Testour ou la transformation des campagnes maghrébines*, horizon maghrébin; 7 (Tunis: Cérés productions; Alger: Office des publications universitaires, 1983), et Jean Duvignaud, *Chebika, mutations dans un village du Maghreb* (Paris: Gallimard, 1968).

(١٤٩) Larif-Béatrix, *Edification étatique et environnement culturel: Le Personnel politico-administratif dans la Tunisie contemporaine*, pp. 109-115.

(١٥٠) Montety, «Vieilles familles et nouvelle elite en Tunisie».

في تراجع الإطارات التقليدية المحلية مكانة وهيبة ابتداءً من الباي نفسه، وبخاصة مع ما لعبه التعليم من دور في إعادة توزيع هذه المراتبية، حيث وفّر حظوظاً للفئات المتوسطة والفقيرة للصعود على حساب أبناء العائلات المتنفذة التي بدأت تتراجع في عددها بفعل لعبة التقاعد.

وبذلك عرف نظام التراتبية داخل المجتمع التونسي ديناميكية اجتماعية جديدة لم تكن مألوفة من قبل في مستوى هياكله الاجتماعية خلال هذه المرحلة الاستعمارية، فلقد تبين على سبيل المثال للمؤرخ يحيى الغول من خلال دراسته حول بروز نخبة جديدة بمنطقة نابل (الوطن القبلي) خلال هذه الفترة، أنه تقوم جملة من التقاطعات الحاصلة بين الوجاهة التي كان يحظى بها أهل المنطقة (نابل وما حولها)، والوجاهة المنافسة التي نجح ممثلو الاستعمار في امتلاكها عبر الوجاهة التي مارسوها على الهياكل السياسية خاصة من البلديّه، إضافة إلى ما تمتعوا به من تفضيل مقارنة بنظرائهم التونسيين.

ولعلّ المهم في هذا السياق هو محاولة تبين الوزن الذي مثلته هذه الوجاهة في مجملها، إذ انتهى الباحث إلى أن الوجاهة خلال هذه الفترة (نهاية القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠) مثلت «دولة» برغم ما عرفته من تناقضات واهتزازات، أو ربّما مثلت «شبه دولة» بالنظر إلى أنها مثلت هيكلاً قائم الذات له إمكانياته وأنصاره وشرعيته ومجال فعله ومصالحه ومصادر قوّته، وذلك اعتباراً لأن هذه الوجاهة كانت تساهم في ممارسة السلطة داخل النسق الدولوي القائم من دون أن تكون مسؤولة بصورة أو بأخرى عن تبعات القرارات عند تنفيذها، لأنها ليست جزءاً من الهياكل الرسمية، بل إنها أكثر من هذا تبدو في بعض الأحيان قادرة على عرقلة اختيارات الدولة حفاظاً على مصالحها الخاصة. لكن الدولة غالباً ما تتسامح معها لأنها في حقيقة الأمر تقدم لها خدمات في مناسبات عدة، وهي تستثمر في ذلك الثقل الذي تمثله مادياً واجتماعياً في تنفيذ القرارات، بما يحوّل هذه الوجاهة إلى هيكل حامل طاقةً قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي وخاصة بفضل استقلاليتها عن هيكل الدولة وتقلباته، إذ إنها تتمتع بضمان احتكار المكانة مقارنة بموظّفي الدولة المعرّضين أبداً للصعود أو النزول، الغياب أو الحضور. أمّا الوجهاء فإنهم يعوّلون في المقام الأوّل على مكتسباتهم وعلاقاتهم واستقلاليتهم عن الوظيفة العمومية[١٥١].

(١٥١) Yahya El Ghoul, «L'Emergence d'une nouvelle élite à Nabeul vers 1900,» papier presenté à: Travaux du Séminaire du groupe de recherche sur les villes et les communautés locales (G. R. V. C. L.), institut de recherches sur le Maghreb contemporain (I. R. M. C), atelier notabilites locales au Maghreb conyemporain (Faculté de lettres et des sciences humaines de tunis, Tunis, 1996), pp. 2-3.

لكن وعلى الرغم من هذه المحاولات في الحفاظ على المكانة عبر استثمار مكتسباتها، فإن هذه الفئات المتنفذة لن تنجو من الحراك النازل باستثناء البعض منها ممّن نجح في الحفاظ على نفوذه وهيبته، وبالتالي نجح في الحصول على بعض المناصب داخل المنظومة الاستعمارية بحكم نوعية التحصيل العلمي الذي حازه، وحاجة المستعمِر إلى وسيط بينه وبين المستعمَر وبخاصة بعد افتكاك الممتلكات والأحباس، فلم يبقَ إلا التعويل على الانتماء الاجتماعي لاستثماره في عملية التعلّم. ويأمل أفراد هذه الفئة من خلال ذلك في استرجاع حَسَبٍ افتُقِدَ، أي مهابة افتُكّتْ (مكانة اجتماعية)، ومن أمثالهم نجد عائلات كاهيةً، قايد السبسي، صاحب الطابع، زرّوق، لصرم، إذ هي عائلات ما عادت تمثل سوى مجموعة من البرجوازية الطيّبة (البلديّه) التي طوَتْها مجاهل الطبقات الوسطى[١٥٢].

فمنذ السنوات الأولى للقرن العشرين شهدت العديد من العائلات توجّهاً واسعاً نحو المجال الإداري، فنجد على سبيل المثال عدداً لا بأس به من أفراد عائلة بلخوجة قد غادروا مجال «العلماء» ليلجوا قطاع الوظيفة العمومية، أي إنه انتقال من قطاع العلم برأسماله المعرفي إلى قطاع المخزن وخدمة الباي برأسماله السياسي أو حتى المجال العسكري، فالفريق محمد بلخوجة مثلاً وهو ابن بشير بلخوجة تحوّل إلى موظّف في قصر الباي.

كما أن أهم ما ميّز توجه هذه العائلات هو ميلها إلى التعليم العصري الثانوي والعالي الذي عُدّ المفتاح الأكثر جدوى وقدرة على مسايرة تحولات العصر، فتعدّد أبناء هذه العائلات ممن يرتادون الجامعات الفرنسية في اختصاصات علمية وأدبية وقانونية، ومثاله أن عائلة ابن عاشور كانت حاضرة في المراتبية التقليدية من خلال أسماء محمد ومحمد الطاهر الأول ثم محمد الفاضل، إذ **الأول** نموذج العالم المستقلّ، و**الثاني** نموذج العالم القاضي ونقيب الأشراف، و**الثالث** عالم مدّرس ومفتٍ ثم عميد كلية. هذه العائلة ذاتها سيتواصل حضورها في المراتبية الجديدة نظراً إلى نجاحها في مسايرة التحولات بعد أن تكفّل المعهد الصادقي بتخريج حفيديْن للشيخ محمد الطاهر الذي كان يدرّس هناك، كما إن سعي هذه العائلة إلى مسايرة مقتضيات العصر تجلّى من خلال انخراط زين العابدين بن عاشور في صفوف الدستور الجديد ثم تبعه أخوه برهان.

وليست مسيرة عائلة ابن عاشور إلا تجسيداً لمسارات العديد من العائلات التي

(١٥٢) Cherif, «Tunis de la fin du XVIIe siècle à 1956: Introduction historique,» p. 29.

منها عائلات جعيّط والنيفر والرصّاع الذين توافرت الفرصُ لأبنائها من المتأخرين لمواصلة تعلّمهم في المعاهد العصرية والجامعات الفرنسية، بالتركيز على اختصاصات استراتيجية مثل الحقوق والآداب والطبّ والصيدلة أساساً. وطبيعيّ جداً أن يفرز هذا الاختيار الجديد أنشطة جديدة لأبناء هذه العائلات، فلم يكن من الغريب أن نرى على سبيل المثال ابنَيْ عائلة سليم المنجي وأخاه الطيب الحاصليْن على دبلومينْ من الجامعات الفرنسية، ينخرطان منذ عام ١٩٣٠ في النضال الوطني حتى أصبحا إثر الحرب العالمية الثانية عضويْن فاعليْن في الدستور الجديد، فلقد تولّى إثر الاستقلال المنجي سليم وهو أحد الزعماء التاريخيين للحزب منصبَ وزير ثم سفير. كما تولى أخوه الطيب مسؤوليّة عليا في إطار الدستور الجديد ثم عيّن سفيراً فوزيراً، وبخاصة أن المؤسسة التعليمية كما رأينا آنفاً مثلت الرّحم التي ستنصهر في داخلها علاقة جديدة بين البلديّه والأفاقيين، علاقة أكثر عقلانية معيار المكافأة فيها وتوزيع المراتب ليس الانحدار العائلي، بل هو الشهادة العلمية والقدرة على الفعل في مختلف مجالات الحياة.

لذلك لن نستغرب رؤية ظاهرة صعود بعض العائلات من الأفاقيين وقيام نمطٍ جديد من العلاقات بين هذه الفئات انطلاقاً من علاقات الأفراد لا العائلات، وبالنظر إلى مواهب الأفراد وكفاءتهم في إرساء عملية تحديث للمجتمع والدولة وتجاوز حالة «الطلاق» التي وصلا إليها. وليست علاقة محمود الماطري والحبيب بورقيبة بالأخوين سليم المنجي والطيب إلا نموذجاً حيّاً، لكن لا بدّ في هذا السياق من التأكيد على عدم مطلقية حكمنا السابق، فمثالنا السابق نفسه أعني علاقة بورقيبة بالمنجي سليم يؤكّد أن صراعاً خفياً حول الزعامة كان قائماً بين الطرفين، وسيجد تجلياته إثر الاستقلال خلال الممارسة الفعلية للحكم، كما نعثر على هذا الصراع الخفي من خلال تطور دور عائلة المستيري وحضورها في تاريخ تونس المعاصر، فحمّودة المستيري كان من مؤسسي الحزب الوطني وأمين ماله وابنه المنصف كان واحداً من الزعامات الدستورية، إضافة إلى أنه كان صحافياً سياسياً ذا قلم راقٍ جادّ وجريء في جريدة **الإرادة**، حتى إنه تجرّأ على معارضة الاستعمار ثم معارضة اختيارات الحزب الجديد. كما كان حفيده أحمد المتعلم بالجامعات الفرنسية، واحداً من أعضاء الدستور الجديد ثم وزيراً ثم أحد أبرز وجوه المعارضة ممّن لن يغفر لهم بورقيبة موقفهم الانفتاحي زمن الجمهورية.

هذا الحراك الذي جرّ إلى عملية إعادة توزيع المراتب الاجتماعية، كان قد اقترن ببروز أدوار جديدة جالبة للمكانة تولاها رجال جدد لم يكونوا معروفين من قبل، والذين سيتواصل صعودهم بفضل تكوينهم العلمي أولاً ثم طبيعة الدور الذي

سيتعهّدون بإنجازه للمستعمر، لذا سيتواصل صعودهم حتى إثر الاستقلال. لكن هذه الأدوار المنجزة كانت مثلما تأكدنا سابقاً عند دراستنا المؤسسة السياسية مزدوجة إذ بات من المسلّم به أن غالبية المناهضين للوجود الاستعماري في البلدان المستعمَرة قد تكوّنوا في ظل النظام الاستعماري[١٥٣].

لقد وقع اختيار هذه النخب من قبل السلط الاستعمارية استناداً إلى معايير متعدّدة منها: الانحدار الاجتماعي الرفيع لأبناء الأعيان أو أبناء الزعماء السابقين. وهي فئة تقوم بدور الوساطة بين المستعمر بسُلطِه المختلفة وبين عامة الشعب، ممّا يوفر لهذه الفئة المكانة المرموقة داخل المجتمع، يقول نور الدين سريّب في هذا المضمار: «لقد غدا التعليم الصادقي بالنسبة إلى كل الشرائح الاجتماعية المتنفذة، الوسيلة التي لا غنى عنها في النضال من أجل الحياة وبالتالي أداة للحراك الاجتماعي»[١٥٤]، ولكن بتغيير معايير الاختيار لتلاميذ الصادقية من معيار الأصل والانحدار الاجتماعي والتنفّذ إلى معيار المعدّل والإمكانيات والكفاءة، تمكنت بعض العائلات الفقيرة وغير المتنفذة ذات الأصول البرجوازية الصغرى والبروليتارية الحضرية والريفية، من إدماج أبنائها داخل هذا النسق الجديد وبخاصة بفضل إسناد المنح والإعانات الفردية للتلاميذ المقبولين، تسندها الإدارة أو المنظمات الخيرية، وهذا ما سيجعل من الصادقية الرّحم التي منها ستولد وفيها ستنشأ النخبة السياسية التي ستتزعّم هي عيْنُها معارضة الوجود الاستعماري. «فالدستور الجديد سوف تؤسّس له العناصر الأصغر سنّاً على الساحة السياسية متمثلة في جيل جديد هو في الوقت ذاته أكثر تمثيلية للمجتمع التونسي في شموليته جغرافياً واجتماعياً، في حين أن مسؤولي الدستور القديم كانوا أصيلي العاصمة في معظمهم، أما مسؤولو الحزب الجديد فينحدرون من مختلف المناطق التونسية ومن بينها القرى الكبرى لمنطقة الساحل التونسي[*] وجزيرتيْ قرقنة وجربة، كما إن البرجوازية الحضرية لتونس العاصمة قد تخلّت عن مكانها داخل أطر الحزب الجديد لصالح من سمّاهم بيرك «بالحضر

(١٥٣) Tom Bottomore, *Elites and Society*, Pelican Books (Baltimore, MD: Penguin Books, 1966), p. 179.

(١٥٤) Sraieb, «Enseignement, elites et systèmes de valeur: Le Collège sadiki de Tunis».

(*) كانت منطقة الساحل التونسي تشمل إدارياً آنذاك كامل ولايتيْ سوسة والمهدية يحدّها شمالاً تراب ولاية نابل، وغرباً تراب ولاية القيروان.كما تتاخم تراب ولاية صفاقس جنوباً. إلا أنه سيتمّ لاحقاً، مع قيام الدولة الوطنية، مراجعة التقسيم الإداري لهذه المنطقة فتتحوّل المنستير موطن ميلاد الحبيب بورقيبة بموجب ذلك من مجرّد معتمدية صغرى تابعة إدارياً لولاية سوسة إلى مركز ولاية قائمة الذات، سيتمّ استحثاث نسق تحضّرها (Urbanisation) وتزويدها بالمؤسسات والتجهيزات الضرورية، حيث نصّ القانون رقم ٧٤-٤٧ المؤرّخ في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٧٤ أن منطقة الساحل التونسي يُعْنَى ولايات سوسة والمنستير والمهدية.

القرويين». فخلَف بذلك أبناءُ الفلاحين والحرفيين الصغار العائلات البرجوازية»[١٥٥].

إذاً، هذا الفيض الجديد من المتعلمين كان موزّعاً توزيعاً اجتماعياً جديداً، فلقد أكد موور في دراسته أن «عائلات البرجوازية القديمة لم تكن تمثل في عهد الأمين باي إلا أقلية محدودة من بين هذه الجموع من المتعلمين (أقل من٢٠ في المئة)، على عكس الساحل وباقي مناطق تونس حيث إن الفئات الأكثر شعبية من حيث انحداراتها وانتماءاتها والأقل حضرية بالمعنى الحرْفيّ للكلمة، هي التي ستكوّن «النخب الجديدة» في مقابل «العائلات القديمة»، مع سعي هذه النخب الجديدة إلى الحفاظ على استقلاليتها إزاء الباي إلى تقليدية سلطته لأنه يمثل الماضي الذي يجب القطع معه ورفع شعارات بديلة عمادها الدستورية الليبرالية وتعبئة مختلف الشرائح الاجتماعية على اختلاف انتماءاتها والعقلنة والتحديث والتنمية والاستفادة من الغرب وغيرها من الشعارات التي سادت داخل الخطاب السياسي لتلك المرحلة[١٥٦].

فالمكانة الاجتماعية، إذاً، سترتبط في العمق بالعملية التعليمية التي ستمثل عاملاً من العوامل الحاسمة في خلق نمط جديد من التراتب الاجتماعي تشتغل على أساسه المنظومة الاجتماعية، فكأنما تقابلُ نخبتيْن وبالتالي موقفيْن سياسيّيْن، سيعيد توزيع المراتبية من خلال مسار تمّ على مرحلتين:

المرحلة الأولى، مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى والتي فيها تجسّمت سيطرة العائلات البرجوازية الكبرى انطلاقاً من الإنجازات التي حققتها والتي منها استمدت شرعيتها، لذا سيتواصل احتكار هذه العائلات المناصب العليا إدارياً بالسيطرة عليها رمزياً، لأن هذه العائلات هي التي تشرف وتسيّر وتسند الشرعية وتنزعها.

المرحلة الثانية، مرحلة التنافس حول هذه السيطرة وشرعيتها إذ نسجّل بداية صعود البرجوازية الصغرى وحتى بعض الأفراد من عامة الشعب نحو مراكز كانت حكراً إمّا على العائلات الكبرى، أو على السلط الاستعمارية وبخاصّة في المجال الإداري مع ما شهدته هذه الإدارة من تحولات هيكلية غدا معها التعليم التقليدي عاجزاً عن أن يجد له موقع قدم في «ساحة الفعل الإداري»، وهو السبب الأساسي الذي سيدفع بأفراد الشّريحتين كلتيْهما إلى الاتجاه نحو التعليم اللائكي على خلفيّة أنه منفذ جديد يمكن معه تجاوز حالة الانصدام (Blocage) التي يعيشها أفراد الشريحتين

---

(١٥٥) Lilia Ben Salem, «Développement et problèmes de cadres: Le Cas de la Tunisie: Un Exemple les cadres supérieurs de l'économie Tunisienne,» *Les Cahiers du CERES*, no. 3 (juin 1976), p. 13.

(١٥٦) وهو ما كنا حاولنا أن نتبينه سابقاً من خلال دراستنا المؤسسة السياسية وشعارات المشروع البديل التي رفعتها النخب الصاعدة. انظر: Moore, *Politics in North Africa: Algeria, Morocco, and Tunisia*.

المذكورتيْن، وهو ما كان نبّه إليه ديمونتيتي[١٥٧] في إطار دراسته حول العائلات العريقة والنخب الجديدة في تونس، إذ أكّد أن النخب الجديدة التي تتوسّع في هامش فعلها وتتزايد في عددها، هي أساساً ذات انحدارات شعبية، ولن يكون ذلك إلا على حساب العائلات العريقة رغم سعي هذه الأخيرة جاهدة إلى التأقلم مع مقتضيات الحضارة العصرية والمؤسسات الديمقراطية.

فلقد لاحظ ديمونتيتي أن ما يناهز ٥٠ في المئة من ذوي المستوى المعرفي العالي و٣٠ في المئة من الإطارات الاقتصادية، ينتمون إلى هذه البرجوازية الصغرى وذلك على حساب هذه العائلات الكبرى التي تشهد تراجعاً كمّياً ونوعياً في مجال فعلها وشرعيته باحتلالها نسبة محدودة من مراكز التسيير الاجتماعي[١٥٨].

هذه التحولات ستساهم من دون شك في خلق ديناميكية اجتماعية، أي توزيع جديد للمراتبية الاجتماعية التقليدية لعلّ أجلى مظاهرها في هذا الحدّ من التفاوت بين الفئات الاجتماعية بالتقريب بينها أكثر وخلق معايير جديدة في الصعود في سلم المراتبية الاجتماعية، معايير أكثر عقلانية تتلاءم أكثر فأكثر مع مقتضيات الوضع الاستعماري ونماذجه الجديدة بغية الحفاظ على تنظيم إداري يستجيب لطموحاته وأهدافه الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، وبخاصة أن التوزيع الجديد لملكية الأرض وبروز زراعات جديدة سوف يساهمان عن وعي أو عن غير وعي في إضعاف البرجوازية العتيقة، مما سيسمح بدوره ببروز شرائح اجتماعية جديدة أهمها النخبة المثقفة من البرجوازية الصغرى وجماهير بروليتارية لم تكن مألوفة من قبل. وهو ما أحدث حراكاً اجتماعياً مغايراً لم تشهده تونس من قبل، ساهم في إعادة توزيع موازين السلطة بين الفاعلين الاجتماعيين داخل مختلف حقول الفعل، بشكل أدى إلى إعادة صنع القدر السياسي لتونس المعاصرة بعد إعادة النظر سياسياً في مقومات النموذج الباتريمونيالي، من حيث هو نموذج تجميعي يقوم على مركزة السلط وتداخلها واحتكارها من قبل المستعمر، وبالتالي احتكار مصادر الثروة والمهابة وقنوات تبادلها مركزياً بغية الحفاظ على علاقات التبعية الاقتصادية والثقافية بشكل يحوّل هؤلاء الصاعدين الجدد إلى أعوان تابعين يقومون على حد عبارة الباحث آيزنشتاد (Eisenstadt) «بدور الوساطة والتوزيع»[١٥٩].

---

(١٥٧) هو من كبار الموظفين الاستعماريين في تونس في فترة ما بين الحربين.

(١٥٨) Montety, «Vieilles familles et nouvelle elite en Tunisie,» p. 18.

(١٥٩) Shmuel Noah Eisenstadt, *Traditional Patrimonialism and Modern Neopatrimonialism*, Studies in Comparative Modernization Series. Sage Research Papers in Social Sciences ser; no. 90-003 (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1973), p. 76.

هذا التوزيع الجديد خلق من دون شك توجهات متصارعة ومتنافسة حول مجال الفعل السياسي بين شريحتيْ ذواتي انحدارات متعارضة، صراع أفرز سيطرة متنامية لتلك الشريحة ذات الانحدارات الأكثر شعبية والأكثر تمثيلية للبنية الاجتماعية التونسية ولقيم الحضارة الغربية، فهي التي اختارت الاستفادة في الوقت ذاته من الإنجازات الفكرية والسياسية التي تعلّمتها في أوروبا ومن الموروث الاجتماعي والريفي «التقليدي» باستثمار طاقته التعبوية باعتباره رأسمالاً ثقافياً متميّزاً، فإثر مؤتمر قصر هلال عام ١٩٣٤ كما تبينا آنفاً، عصف الراديكاليون بالمحافظين ممثلي الحزب الدستوري لتأسيس حزب جديد ستنصهر في إطاره مقتضيات العقلانية والقانونية والدستورية، مع مقتضيات الموروث الديني حتى وإن اتخذ هذا اللجوء إلى الموروث الديني بعداً أيديولوجياً براغماتياً لدى زعماء الدستور الجديد، وذلك بغرض سحب البساط من تحت أقدام القُدامى. تقول أسماء لعريف في هذا المضمار: «لقد استعمل بورقيبة الدّين من أجل اختراق الدستور القديم وهزمه على ميدانه الخاصّ ولجعْل هذه العملية ذات جدوى يعمد بورقيبة في خطابه تبعاً لطبيعة محاوره، إلى توظيف قوى العقل أو العاطفة أو هما معاً بشكل يحقق له تجاوباً واسعاً رغم ضبابية هذا الخطاب»(١٦٠).

لقد كان بورقيبة صريحاً في موقفه من التعامل مع التراث، وذلك عبر إعلانه رفض القطيعة المطلقة مع الموروث الديني ومع العالم الإسلامي، كما رفض في الوقت نفسه القطيعة المطلقة مع منجزات الحضارة الغربية، فهو الذي أكد في عام ١٩٣١ بأن الوطنية (القومية) التونسية يمكن أن تتوسع لتصبح أكثر ثراءً بفضل حسن التمثل لمبادئ وأساليب الحضارة الفرنسية من أجل التوصل حتماً إلى التحقيق المرحلي للتحرر النهائي(١٦١).

هذا التوجه النضالي الجديد سيكون أكثر راديكالية وبخاصة بعد فشل الصوت القانوني البحت الذي كان الدستور القديم قد أعلنه، توجهُ نضالي سوف تدعمه في الوقت ذاته بروليتاريا يتزايد عددها وإنتيليجنسيا صاعدة ذات انحدارات أكثر شعبية وكلتاهما أُقصِيَتا أو عُزِلتا من قبل الدستور القديم.

---

(١٦٠) Larif-Béatrix, *Edification étatique et environnement culturel: Le Personnel politico-administratif dans la Tunisie contemporaine*, p. 136.

(١٦١) انظر ما صرح به بورقيبة في مقابلة أجراها سنة ١٩٥١ ومقالته الشهيرة بتاريخ ١٩٣١. انظر أيضاً: الحبيب بورقيبة، **بين تونس وفرنسا: كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون الحر** (تونس: المطبعة الرسمية، ١٩٥٧).

كما أن الموقع الذي ستحتله هذه الإنتيليجنسيا الصاعدة في إطار المراتبية الاجتماعية الجديدة سوف يسمح لها بلعب دور الوسيط بين الفئات المتعارضة، وبخاصة أنها لم تكن تمتلك مصالح مادية يمكن أن تهدّدها البرجوازية أو البروليتاريا مثلما انتهى إلى ذلك الباحث عبد القادر زغل إذ قال: «في ظل النظام الاستعماري لم تشعر البرجوازية التونسية الصغرى أن مصالحها مهددة لا من قبل الطبقة العمالية ولا من قبل البرجوازية التقليدية. لقد كانت نوعاً ما في حالة انسجام وتجاوب مع كامل الأمة التونسية، فمن خلال موقعها الاجتماعي وانحدارها الجغرافي، كانت البرجوازية تتهيأ لتعلب دور الخيط الرابط بين مختلف الشرائح الاجتماعية ومختلف الجهات التونسيّة»(١٦٢).

(١٦٢) Abdelkader Zghal, «Construction nationale et nouvelles classes sociales,» actes du 6ème colloque de l'association internationale des sociologues de langue française, *Revue de l'institut de sociologie*, nos. 2-3 (1967), pp. 130-131.

الفصل الرابع

نخب البناء الوطني في ظل دولة الاستقلال

أولاً: خصائص النسق السياسي التونسي وأنماط الأداء

إذا كانت الدولة قوية فإنها تسحقنا، أما إذا كانت ضعيفة فإنّ مآلنا الهلاك.

بول فاليري

خُذُوا، خُذُوا، فإنّ كلّ ذلك لا يكلّف شيئاً إنّه مال الدولة.

ماركيز بيساد

«حين يخدمون أنفسهم يخدمون غيرهم، وحين يخدمون غيرهم يخدمون أنفسهم»(١).

ب. بورديو

«. . . إذ الدولة في الحقيقة ليست مجرّد هيكل مؤسّساتي ذي وظيفة اقتصادية مستقلة منفصلة عن الأبعاد السوسيو سياسية والثقافية. . .»(٢)

عزّام محجوب

١ ـ نمط العلاقة بين المجتمع والدولة: الدولنة المكثفة، الرقابة المباشرة، الاحتواء

يعدّ التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي تمييزاً ذا بال في مختلف

(١) Pierre Bourdieu, «La Représentation politique: Eléments pour une théorie du champ politique,» *Actes de la recherche en sciences sociales*, nos. 36-37 (1981).

(٢) *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1987* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1989).

الأدبيات المعتنية بالموضوع ذات التوجهات النظرية المتنوعة ليبراليّها أو ماركسيّها[٣].

فنحن نقف في إطار المجتمع المدني على جملة المؤسسات التي تسمّى تداولاً مؤسسات خاصة لا بالمعنى الفردي بل بالمعنى القطاعي، من حيث هي مجالات فعل فنجد مؤسسة تخصّ العمال ومطالبهم النقابية، ومؤسسة تخص النسوة ومطالبهن، ومؤسسة تخص الطلبة، ومؤسسة تخص المهندسين، ومؤسسة تخص حقوق الإنسان وغيرها الذي يتنوّع بتنوّع مجالات الفعل. ومن هنا فنحن نتحدّث في إطار هذا المجتمع عن الأحزاب السياسية والمجموعات والقوى الهيكلية مثل الطبقات، أو الظرفية مثل الجماعات الضاغطة.

ويكون هذا المجتمع المدني نتاجاً خصوصيّاً مرتبطاً بآليات اقتصادية وسياسية تتميز بالحرية، بما يحوّل المجتمع ككل إلى فضاء مواطنة وحرّيات قائم أساساً على المشاركة الفاعلة في شتى المجالات، ولا تتأتى فعالية هذه المشاركة إلا عبر ترسيخ (تربية) سلوك ديمقراطي، وهو ما أشار إليه علي أومليل الذي ربط بين وجود المجتمع المدني وتوافر سلوك ديمقراطي مع ضرورة تحقق نمو اقتصادي واجتماعي يتميّز باستقلاليته عن القوى الخارجية[٤].

أما في إطار المجتمع السياسي فنعنى بالوظيفة القيادية تلك التي تعبّر عنها الدولة أو الحكومة القانونية[٥] المستعملة للإكراه من أجل المحافظة على النظام، إلا أنّ درجة الإكراه تتغيّر تبعاً لطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أي بحسب أهمية المجتمع المدني وفعاليته، فإذا كان هذا المجتمع نشيطاً وفاعلاً يتجسّد الإكراه من خلال الهيمنة السياسية ذات الشرعية القانونية، أما إذا كان ضعيفاً غير فاعل فإن الإكراه يتجسّد من خلال وسائل مادية من مثل العمل العسكري.

ويغدو من الأهمية بمكان هنا أن نشير إلى العلاقة العضوية بين المجتمعين التي تتغيّر تبعاً للأوضاع التاريخية ولفعل المثقفين. ولا شك أن الفضل في التمييز بين

---

(٣) انظر: Alexis de Tocqueville, *De la démocratie en Amérique*, 7ème ed. (Paris: Gallimard, 1951); Antonio Gramsci, *Gramsci dans le texte*, recueil réalisé sous la direction de François Ricci en collaboration avec Jean Bramant; textes traduits de l'italien par Jean Bramant [et al.] (Paris: Editions sociales, 1975); Karl Marx et Friedrich Engels, *L'Idéologie allemande*, traduction de Renée Cartelle et Gilbert Badia, classiques du marxisme, nouvelle éd. (Paris: Editions sociales, 1972), et Karl Marx, *Critique de la philosophie de l'état de Hegel* (Paris: Alfred Costes, 1948).

(٤) علي أومليل، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٥)، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٥) Gramsci, Ibid., p. 606.

المجتمعينْ السياسي والمدني يعود أساساً إلى هيغل الذي اعتبر أن المجتمع المدني ليس هو الدولة إلا أنه وبشكل مفارق لا يمكن أن يتجسّد إلا من خلالها. فالعلاقة بينهما علاقة وحدة معقدة من الصراع والتكامل. ولقد نظر هيغل إلى المجتمع في توزّعه إلى دوائر ثلاث لكلّ دائرة خاصيتها المميّزة والمعيار الذي يحكمها، فدائرة العائلة محكومة بقيمة الحبّ الذي يشدّ أفرادها بعضهم إلى بعض؛ أمّا دائرة المجتمع المدني فتسود داخلها قيمة التنافس الاقتصادي بين أفراد متباعدين؛ في حين أن دائرة المجتمع السياسي (الدولة) محكومة بقيم العقلانية التي توجّه سلوك الأفراد. لكنّ الأهم في علاقة هيغل بمفهوم المجتمع المدني هو أنه نظر إليه باعتباره «وحدة عاجزة» تحتاج بشكل مستمرّ إلى الرقابة من قِبَلِ الدولة.

ولئن تبنّى ماركس التعريف الهيغلي للمجتمع المدني، فإنّ نمط العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بدا مغايراً في تصوّر ماركس. وربّما يعود ذلك في المقام الأول إلى الحضور المكثف لمفهوم الصراع الطبقي الذي هيمن على التحليل السوسيوتاريخي للماركسية بحيث «همّش الصّراعُ الطبقيُّ مفهومَ المجتمعِ المدنيِّ». لكن الأهم في سياق هذه المساهمات تبقى مساهمة الإيطالي غرامشي (Gramsci) الذي فضّل القفز فوق الفكر الماركسي والعودة إلى هيغل مباشرة. فاعتبر أن المجتمع المدني يمثل مجالاً يضمّ في إطاره المؤسسات الخاصة والحرّة من مثل المدارس والكنائس والنقابات... وتضمّ الدولة هذا «الجسم الشبحي»، إلى جانب كونها جهاز قمع، ومؤسسات متنوعة تفصح عبرها الدولة عن وجودها وهي مؤسسات تتمتع بهامش من الحرية وتساهم في تكريس الأيديولوجيا السائدة ثقافياً وسياسياً واقتصادياً... بحيث تنجح هذه الدولة في ممارسة هيمنتها الأيديولوجية والسياسية[٦]، ذلك أن الدولة بحسب التصوّر الهيغلي هي فكرة مدنية تعاقدية[٧] قائمة على مؤسسات هي مؤسسات المجتمع المدني التي رأى فيها حمادي الرديسي «التربة الذهبية» التي تنمّي النخب والكفاءات[٨].

وفي الخلاصة، فإن المجتمع المدني يمثل المضمون الأخلاقي للدولة. وهو نمط من التنظيم، كما يقول برهان غليون، طابعه التعدّدُ والصدامُ، وفي إطاره تتحقق

---

(٦) يمكن العودة إلى: جون كاميت، **غرامشي حياته وأعماله**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤).

(٧) هربرت ماركيوز، **العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية**، ترجمة فؤاد زكريا (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)، ص ٩٢-٩٣.

(٨) حمادي الرديسي، «المثقف والسلطة، إشكالية واو العطف،» **الفكر العربي المعاصر** (بيروت)، العددان ٧٢-٧٣ (١٩٩٠)، ص ٧٣.

دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمعات[٩]. ومن هنا يكون غرامشي قد أحيا المفهوم وخلع عليه مضامين من جنس التحوّلات التي يشهدها المجتمع الليبرالي، وأين يقم تناقض جليّ بين قيم الفردانية في إطار اقتصاد السوق وبين القيم الجماعية لأي أمة، تقم الرغبة في التوفيق بين النمطينْ من القيم على الهيئة التي تحدّد في النهاية نمط العلاقة بين المجتمع المدني والدولة. كما تستوقفنا في هذا السياق مساهمة المفكر والديبلوماسي الفرنسي توكوفيل (Tocqueville) الذي أعْجِبَ إلى حدّ الافتتان بالقدرات الواسعة للمجتمع الأمريكي في خلق الجمعيات في مختلف مناحي الحياة. فلقد تبيّن لتوكوفيل أن الأمريكيين يتفنّنون في بعث الجمعيات التي تلعب دور الإطار الذي يسمح بالتعاضد بين الناس من أجل تحقيق أهداف مشتركة على خلاف الفرنسيين مثلاً الذين ينتظرون تدخّل الدولة لتحقيق هذه الأهداف، أو الإنكليز الذين ينتظرون تدخّل الرّجل الإقطاعيّ من أجل الأهداف نفسها. فالجمعيات طبقاً لما لاحظه ودوّنه توكوفيل في مؤلفه الضخم المذكور، هي إطار الفعل والمبادرة حتى الثقافية والأخلاقية. يقول في هذا المضمار «في البلدان الديمقراطية فنّ إنشاء الجمعيات هو أبو التقدّم، إذ إن التقدّم في كلّ المجالات منوط به». وبحثاً عن المبرّرات الموضوعية التي يمكن أن تساهم في تفسير هذا النزوع نحو الإعجاب بالممارسة الجمعياتية داخل هذا المجتمع، وجدها توكوفيل في آثار الثورة الديمقراطية وما أرسته من تعلّق بالمساواة ورفض نزوعات الهيمنة لدى الدولة ومنعهم من ممارسة حرّياتهم. فبعث الجمعيات الفاعلة يمثل إحدى الآليات الضرورية، إلى جانب مبدأ الفصل بين السلط كما أكد عليه مونتسكيو طبعاً، التي تمنع الدولة من ممارسة تجاوزات في حق المواطن وحرّياته. فللحدّ من مطلقية سلطة لا بدّ من وجود سلطة مكافئة لها.

ولقد اعتبر عبد الباقي الهرماسي في سياق مساهمته في هذه الندوة أن استعادة تداول مفهوم المجتمع المدني في القرن العشرين إنما يعود إلى عوامل متداخلة صنّفها كالتالي:

- الإخفاق الذي مرّت به دولة الرّفاه بكامل خصائصها التي تحدّث عنها كينز وتلاميذه.
- بروز الحركات الاجتماعية التي أحيت من جديد التنافس بين مكوّنات

(٩) برهان غليون، «بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٧٣٦.

المجتمع سعياً نحو إرساء قِيَم جديدة، وبالتالي إحداث حركية داخل مختلف مؤسسات المجتمع: الحركة الطلابية، والحركة النقابية، والحركة النسوية.

● تأثير التحوّلات التي شهدتها آنذاك الكتلة الاشتراكية على المجتمع المدني قوّةً وضعفًا بشكل سيخلخل الدولة الكلّيّانية[١٠].

إذاً، في هذا السياق النظري بالذات تنزّل هذا القسم من البحث، إذ انطلاقاً منه يجوز لنا أن نتساءل عن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي تبعاً لأوضاع تاريخية متغيرة في إطار التجربة العربية عامة[١١]، ثم تجربة تونس في البناء الوطني على وجه التخصيص.

لقد حاول وجيه كوثراني[١٢] ترصّد التجسيدات المؤكدة في ثنايا التجربة العربية الإسلامية في الحكم وحتى خلال الممارسة اليومية لوجود مجتمع مدني أو علامات دالة عليه، فانتبه إلى ما يسمّى في إطار التجربة العربية بمؤسسات المجتمع الأهلي التي بدت لوجيه كوثراني متمتعة بهامش واسع من الاستقلال عن الدولة، والأهم بحسب الباحث أنها استقلالية تضفي على هذه المؤسسات الإيجابية والدينامية الضروريتين رغم تسلطية الدولة السلطانية. ويربط كوثراني هذه المؤسسات ووجودها ونمط اشتغالها بأشكال التنظيم الاجتماعي المهني داخل المدينة العربية الإسلامية حيث نظام الحرف والأسواق وشيوخ الطوائف وسلطة رجال الصوفية وذوو السلطان الروحي عامة ومؤسسات الخدمة الاجتماعية والعلمية وبخاصة مؤسسة الوقف.

---

(١٠) عبد الباقي الهرماسي، «المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر إلى اليوم: دراسة مقارنة)،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٩٩-١٠٢.

(١١) في خصوص تعاطي الممارسة السياسية العربية مع مفهوم المجتمع المدني كإطار للفعل يمكن أن نذكر أعمالاً عديدة منها على سبيل المثال: عبد الحميد الأنصاري، «نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)؛ سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، كتاب الديمقراطية (القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، ١٩٩١)؛ عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)؛ حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)؛ جاد الكريم الجباعي، **المجتمع المدني وهوية الاختلاف** (دمشق: دار ترقا للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، و Tahar Labib, «Gramsci dans le discours des intellectuels arabes,» dans: *Gramsci dans le monde arabe*, ouvrage collectif sous la direction de Michele Brondino [et al.] (Tunis: Alif-les èd. de la Méditerranée, 1994), pp. 13-39, esp. 34-35.

(١٢) وجيه كوثراني، «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٢٣-١٢٧.

لكن، وفي سياق جدلي، يمكن أن نستحضر هنا مساهمة الطاهر لبيب في إطار الندوة نفسها[١٣] التي تميّزت بموسوعية البحث والتنقيب في المدوّنة العربية تراثيّها وحديثها. والطريف في هذه المقالة أن لبيب سيعلن صراحة أنّه تراجع عن القول بـ «أن المجتمع العربي قد عرف مجتمعاً مدنياً يبدو أكثر إشعاعاً وتسامحاً مما هو عليه الآن»، بالنظر إلى «أن لكل مجتمع مجتمعه المدني» يقول في هذا المضمار: «كنّا اقترحنا وجود ما قد يحيل إلى «مجتمع مدني» في لحظات ازدهار المجتمع العربي الإسلامي، وذهبنا إلى أنّ مناظراته ومؤسّساته «الأهلية» تدفع في هذا الاتجاه، ولكنّنا الآن أكثر احترازاً في ذلك»[١٤]، ليقرّ صراحة بصعوبة الحديث ولو في الحد الأدنى عن نواة لنشأة مجتمع مدني عربي إسلامي مؤكّداً أنّ «مفهوم المجتمع المدني عندنا بلا تاريخ»[١٥]. فكيف نبحث عن «مجتمع مدني في مجتمع ما قبل مدني؟»[١٦].

هذا ما جعل الباحث يحترز على شرعية الإقرار بوجوده في إطار تجربتنا العربية الإسلامية في الممارسة السياسية حيث يهيمن ما سمّاه بـ «براديغم الطاعة»، على الرغم من أن مرحلة الاستعمار تبدو كما لو أنها أتاحت لأول مرّة فرصة ظهور مجتمع مدني في مواجهة السلطة، لكنّه مستقطب بهدف تحقيق التحرّر الوطني لا بهدف الحرّية المدنية... إنّه في مواجهة السلطة الحاكمة باعتبارها دولة استعمارية بحيث قامت قطيعة واستمرّت ذهنيّاً بين المجتمع المدني والدولة، أي إن العلاقة كانت قائمة على الإقصاء المتبادل حتى اليوم، إنّه (المجتمع المدني) «فضاء الضدّية المقصاة»، بحيث لم تنشأ علاقة صراعية جدلية بينه وبين السلطة، بل قامت مسافة فراغية على حدّ عبارة الطاهر لبيب ذاته[١٧].

هذا النمط في العلاقة بين الطرفينْ سيتواصل مع دولة البناء الوطني، وإن في صيَغ جديدة، فلقد استعادت هذه الدولة حاجز العداوة فأقامته على هيكل تمثل في الحزب الواحد، إلى درجة استحالت فيها الدولة في وعي «المواطن» إلى كلّ ما هو آخر عدوّ. فكان من المنطقي أن يشحن خطاب المعارضة لما بعد الاستقلال بأوصاف التبعية

---

(١٣) الطاهر لبيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟: علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٣٣٩ ـ ٣٦٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩٥، الهامش رقم ٧٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(١٦) الطاهر لبيب، «غرامشي العرب،» **الشروق** (بيروت)، عدد ٢ (حزيران/ يونيو ١٩٩٩). يمكن العودة أيضاً إلى مساهمته الموسّعة في المؤلف الجماعي والمتعلق بتعاطي المفكرين العرب مع الفكر الغرامشوي. انظر: Labib, «Gramsci dans le discours des intellectuels arabes,» pp. 13-39.

(١٧) لبيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟: علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي،» ص ٩٥.

واللاوطنية وحتى الخيانة وما لفّ لفّها. لذا ستبدو أزمة المجتمع المدني العربي بحسب السيد يسين[١٨] أزمة ثقافية بالأساس تجد ترسّباتها المفسّرة في أزمة الشرعية وأزمة الهوية وأزمة العقلانية داخل دولة تسلطية ناشئة، وضمن هذا الحديث العربي عن المجتمع المدني يبرز الحديث في ما يرى علي الكنز[١٩] عن «اندحار الإعجاب بالدولة» لـ «صالح التجربة الاجتماعية وللفاعلين الجدد» بعد أن تراجعت الدولة الوطنية عن موقع الصدارة في الفعل نظراً لما منيت به من إخفاقات واهتزاز للشرعية لصالح فاعلين جدد من مثل الشباب من المتعلمين الجدد والمرأة التي دخلت مجال العمل المأجور واهتزاز ثقافة الأحادية (الحزب الواحد، الأيديولوجيا الوحيدة، التنظيم الأحادي...).

لذا سيحاول عبد الله ساعف من خلال مشاركته في الندوة نفسها[٢٠]، أن يشخّص العوائق التي حالت وتحول دون قيام مجتمع مدني عربي والتي يمكن اختزالها إذا ما أجزنا لأنفسنا ذلك في كونها عوائق مؤسسية وعوائق ثقافية نفسية سلوكية. فالدولة بما هي مؤسسة المؤسسات بدت لعبد الله ساعف وقد احتلت المشهد السياسي خطاباً وممارسة، وتتكفل بكل المهمات باعتبارها الفاعل المحوري الوحيد الذي لا يضاهيه فاعل والذي يعتبر نفسه الوحيد القادر على التعبير عن تطلعات الناس، فكانت دولنة (Etatisation) المجتمع لا بل حتى أزلمته (Clientélisation)، في حين أن مؤسسات الوساطة بين الدولة والمجتمع بدت غائبة أو تكاد. أما ثقافياً ونفسياً، فإن الثقافة السياسية السائدة ونزعات الأشخاص الفاعلين من خلال نمط الفعل الذي «يختارونه» تساهم جميعها في عرقلة المجتمع وإعاقته عن ممارسة فعله الحرّ.

وفي هذا الاتجاه التفسيري نفسه، لكن بالتركيز على التجربة المغربية[٢١] لما بعد الاستقلال، رأى عبد القادر الزّغل[٢٢] أنّ طرح مسألة المجتمع المدني جاء في سياق

---

(١٨) السيد يسين، «مستقبل المجتمع المدني: الأزمة الثقافية ومستقبل المجتمع المدني،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٧٨٣ ـ ٨٠١.

(١٩) علي الكنز، «من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٠٣ ـ ٢١٥.

(٢٠) عبد الله ساعف، «المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٢٢٧ ـ ٢٥٦.

(٢١) أعني بالمغربية، منطقة المغرب العربي الذي يضمّ ما كان يسمّى بالمغرب الأدنى والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى في آن أمّا إذا ما قصدت النسبة إلى المغرب الأقصى فقد استعملت عبارة المرّاكشية.

(٢٢) عبد القادر الزغل، «المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب العربي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٤٣١ ـ ٤٦٦.

لا تزال فيه الدولة مصرّة على التمسّك بالهامش الأوسع من مجال الفعل على الرغم من أنّها وبشكل مفارق تعترف بشرعية التعددية السياسية. لكنّ الممارسة تصرّ على مخاتلة الخطاب. وهو ما انتهى بالباحث إلى تثبيت استنتاج على درجة من الأهمية ومفاده أن نموذج الدولة الناشئة بالمغرب نجح من ناحية في تهشيم بنى العلاقات الاجتماعية التقليدية من دون النجاح في استبدالها بنموذج العلاقات الذي يحكم مجتمع الدولة الوطنية. فالمشروع النضالي السياسي حتى منذ نشأته الأولى كان محكوماً كما بدا للباحث بنظام الحزب الواحد الذي يحمله في رحمه، إضافة إلى انحصار أيديولوجيا بيروقراطية الدولة في البعد التقني البحت للسياسة بشكل يمنع كلّ جدل ثقافي يمكن أن يمهّد أو يؤسّس لنشأة نمط مجتمعي قابل للتنوّع والتعدّد والاختلاف[٢٣]، وهو ما سيتجلى خلال التجربة التونسية في هيمنة التحالف الدستوري النقابي على المشهد السياسي بمساندة من شبكة جمعياتية توجّهت في معظمها نحو دعم بورقيبة وحلفه على خلفية أولوية بناء دولة عصرية قادرة على إنجاز كل الانتظارات أي تلك الدولة التي سيسمّيها كامو لاحقاً بـ «الدولة الترجّى» التي قامت على دعوة ضمنية للتنازل والتضحية بالديمقراطية السياسية في مقابل الالتزام بتحقيق الرّفاه للجميع حتى وإن تجاوز قدراتها الواقعية.

النتيجة الأهم بحسب الزغل التي أفرزها هذا المسار هي خضوع منظمات المجتمع المدني لمنطق الدولة، فتحوّلت بموجب ذلك المنظمة النقابية، وهي المنظمة الأعتى آنذاك، إلى جهاز بيروقراطي لتأطير الجماهير، وكذا حصل لعدّة جمعيات. كما أكدت جلّ الدراسات المهتمة للموضوع في السياق نفسه، بأن هناك توجهاً من قبل الدولة الوطنية في تونس نحو هيمنة المجتمع السياسي مجسماً في الدولة على المجتمع المدني[٢٤] بواسطة حزب سياسي اكتسب شرعية وجوده خلال مرحلة النضال ضد

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٥٣.

(٢٤) على سبيل المثال نذكر: عبد القادر الزغل: «المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب العربي،» ص ٤٣١-٤٦٦، و«الإسلام والإنكشارية والدستور،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)؛ لبيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟: علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي،» ص ٣٣٩-٣٦٧؛ محمد كرو، «المثقفون والمجتمع المدني في تونس،» ورقة قدمت إلى: **الإنتلجنسيا العربية: أعمال ندوة الجمعية العربية لعلم الاجتماع المنعقدة بالقاهرة في ما بين ٢٨ و٣١ مارس ١٩٨٧** ([طرابلس، ليبيا]: الدار العربية للكتاب، [د.ت])، ص ٣١١- ٣٢٨؛ Lilia Ben Salem, «Développement et problèmes de cadres: Le Cas de la Tunisie: Un Exemple les cadres supérieurs de l'économie Tunisienne,» *Les Cahiers du CERES*, no. 3 (juin 1976), pp. 14-16; Abdelbaki Hermassi, *Etat et société au Maghreb: Etude comparative*, préf. de Maxime Rodinson (Paris: Editions Anthropos, 1975); Abdelkader Zghal, «Le Concept de la société civile et la transition vers le multipartisme,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1989* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1991); Michel =

الاستعمار الفرنسي وما كوّنه من رصيد نضالي وشعبية تخوّلانه تحقيق عملية تعبئة شاملة محورها شخصية بورقيبة الكاريزماتية، لا في أذهان الجماهير فقط بل حتى في أذهان النخبة من روّاد البناء الوطني ذاتها. فشخصية بورقيبة هي شخصية مشروع أو محور أو مرجع، كما صرّح لنا بذلك السيد الرّشيد إدريس أحد أعمدة البناء الوطني في مقابلة معه وأكده السيدان حسيب بن عمّار وأبو بكر عزيّز.

فما هي ملامح هذا المجتمع المدني؟ وما هي مراحل تطوره؟ وما هي آفاقه؟ وقبل كل ذلك، ما هي مرتكزاته النظرية والشرعية؟

للإجابة عن الأسئلة اخترنا منهج الرّصد التاريخي للظاهرة من خلال نشأتها ومسار تطورها(٢٥). فنحن إزاء ظاهرة تغيَّر تصوّرُها بتغيّر السّياق التاريخي ونمط الحكم. فإذا كانت مرحلة ما بعد عام ١٩٥٦ وإلى حدود بداية مرحلة التعاضد قد تميزت بضبابية المفاهيم وعمومية الشعارات نظراً لما يلعبه الزّخم العاطفي المتولد عن فرحة الاستقلال من دور في تغييب ضرورة تحديد المفاهيم والتصورات، فإن مرحلة التعاضد ستمثل نمطاً معيناً في العلاقة بين المجتمعين، سيجد «نهايته» مع ابتداء مرحلة «الانفتاح الاقتصادي» مع حكومة نويرة، ثم «الانفتاح السياسي» مع حكومة مزالي ودخول البلاد مرحلة المطلبية الثائرة وتوظيف الشارع للنداء بشرعية موازية.

لقد كان كامو محقّاً حين اعتبر أن الأساس السوسيولوجي الذي قامت عليه الدولة في المغرب العربي هو مبدأ الوحدانية، إذ تغدو الأحادية تحكم مختلف المجالات ثقافيّها واجتماعيّها ودينيّها وسياسيّها، محاولة لخلق وعي موحد، وهو ما سيدفع إلى الحديث عن شخصية وطنية موحدة تفكّر بالطريقة نفسها وتعمل بالأدوات والمناهج نفسها، وترمي إلى الأهداف نفسها في صفّ واحد بشكل تغدو معه مقولة الوحدة متجلية في مختلف الشعارات المرفوعة خلال كامل مرحلة الاستقلال من مثل التنمية ومقاومة التخلف، وتصفية مخلفات الاستعمار، والاستقلال التام وإرساء الاشتراكية، علامة على التوزيع العادل للثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية والحزب

Camau, *La Notion de démocratie dans la pensée des dirigeants maghrébins*, préf. de Charles Debbasch = (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1971); Asma Larif-Béatrix, «L'Evolution de l'etat tunisien,» *Maghreb-Machrek*, no. 116 (avril-juin 1987), et Stuart Schaar, «Le Jeu des forces politiques en Tunisie,» *Maghreb-Machrek*, no. 78 (octobre - décembre 1977).

(٢٥) في خصوص جذور العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في تونس ما قبل عام ١٩٥٦، انظر: الزغل: «المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب العربي،» ص ٤٣١-٤٦٦، و«الإسلام والإنكشارية والدستور،» و Camau, Ibid.

الواحد المسخّر في خدمة الشعارات السابقة، والحوار داخل الحزب الواحد[٢٦] حيث يقوم انسجام تام بين مسؤولي الحكومة ومسؤولي الحزب، وهو ما سجّله العديد من علماء الاجتماع والسياسة من دارسي النسق السياسي التونسي. ويكفي أن نذكر هنا فقط على سبيل المثال كلاً من عبد القادر الزغل، وعبد الباقي الهرماسي، وليليا بن سالم وزهير المظفّر، وكذا كل من دباش وأشفورد (Ashford) وكامو ورودیبیك (Rudebek) وغيرهم الذين أجمعوا على أن النسق السياسي التونسي يقوم أساساً على الحزب الواحد. فهذه الحقيقة تشكلت رسمياً منذ الاستقلال الداخلي (حزيران/ يونيو ١٩٥٥). فكان من مقتضيات منطق الأشياء أن يتحوّل رئيس الحزب منذ فجر الاستقلال إلى رئيس للمجلس ثم رئيساً للدولة بعد حلّ النظام الملكي في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٥٧. هذه الفترة الانتقالية تميّزت بالسّعي إلى تجميع السلط تحت أيدي الرئيس ثم أعضاده الوزراء بالاستعانة بالحزب، على اعتبار أنه الفاعل الأهمّ على ساحة الفعل السياسي وصاحب الشرعية التاريخية في هذا المجال، لذلك سيغدو الحزب إلى جانب الحكومة جسماً واحداً لا تنفصل أجزاؤه.

ولقد سجلت الأستاذة ليليا بن سالم هذا الانسجام الذي يكاد يكون كلياً بين مسؤولي الحكومة ومسؤولي الحزب رغم اختلاف الهيكليْن التنظيميّين لكل منهما إلى درجة أنه يصعب أحياناً التمييز بين هذه الصفة من تلك لمسؤول ما، فالحزب سبق الدولة ليحتويها في مرحلة نشأتها الأولى ثم ليتحوّل هذا الاحتواء إلى هيمنة، والأمثلة على هذا الاحتواء عديدة، إذ إن المسؤولين الجهويين الممثلين للسلطة المركزية يقع تعيينهم بالنظر إلى مدى مساهمتهم في الأنشطة الحزبية وحيويتهم لدعم اختيارات الحزب الحكومة[٢٧]. هذا الانسجام سيصل إلى قمّته سنة ١٩٦٣ لما قرّر الحزب بمعية الحكومة إسناد رئاسة لجان التنسيق الحزبي آلياً إلى الوالي، فأصبح بذلك الممثلُ الأوّلُ لرئيس الجمهورية وللحكومة جهوياً (نعني الوالي) هو نفسه الممثّل الأول للحزب. وفي سنة ١٩٦٤ وإثر مؤتمر بنزرت سوف يتشكل أول مكتب سياسي موسَّع أو لجنة مركزية تتألف من الأعضاء المنتخبين وكل كتّاب الدولة وكل الولاة كأعضاء ممثلين لها.

وبذلك تحولت العلاقة بين الحزب والدولة إلى علاقة تكامل ديالكتيكي، إذ

---

(٢٦) Camau, Ibid.; et Charles Debbasch, «Les Elites maghrebines devant la bureaucratie,» dans: Charles Debbasch [et al.], *Pouvoir et administration au Maghreb; Etudes sur les élites maghrébines*, collection du C. R. E. S. M. (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1970), et Lars Rudebeck, *Party and People: A Study of Political Change in Tunisia* (London: C. Hurst, 1969), p. 103.

(٢٧) الحبيب بورقيبة، **خطب** (تونس: وزارة الإعلام، ١٩٨٢ ـ ؟)، خطاب ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤.

تستمدّ الدولة قوّتها من الحزب بشعبيته وزخمه النضالي، وفي المقابل يسعى جهاز الدولة إلى مكافأة الحزب عبر إسناد المسؤوليات لأنصاره من دون غيرهم. فكأنما تكفّل الحزب بمسؤولية الدولة يقوم عليها ويرعاها باعتباره وصيّاً عليها، وهو ما أكده مؤتمر بنزرت ذاته سنة ١٩٦٤، إذ أكد الحبيب بورقيبة في خطابه الافتتاحي أن «الحزب تولّى مسؤولية الدولة»[٢٨].

كما أن اللجنة المركزية للحزب تعتبر هذا التداخل بين هيكلي الحزب والدولة، إنما هو مبادرة ترمي إلى التنسيق بين الهياكل الداخلية للحزب في مختلف المستويات لتنسجم مع هياكل الدولة بشكل يتحول معه الحزب المسؤول الوحيد عن السلطة والنفوذ. فهو الذي يسطّر سياسة الدولة، في حين أن الدولة هي المسؤول الوحيد عن التصرف في شؤون الأمة بعد أن تمّ استيعاب قسم كبير من المثقفين في إطارات إدارية لتسيير البلاد بشكل ضخّم الجهاز البيروقراطي للدولة.

هذا الالتجاء إلى الممارسة السياسية القائمة على الدولنة القصوى إنما يعود أساساً إلى الرغبة التي كانت تحدو المسؤولين وبخاصة الرئيس بورقيبة في ممارسة الرقابة على كل شيء، وليس قبول بورقيبة بالنظام التعاضدي، بعد أن كان رفضه سابقاً، إلا تعبيراً عن هذه الرغبة في ممارسة الرقابة نظراً إلى ما يوفّره من إمكانيات في ذلك عبر احتواء النخب وتعبئتها في خدمة مشروعه[٢٩]، وكذلك احتواء الجماهير الريفية التي كانت بعيدة عن رقابته، فالتعاضدية وسيلة لممارسة رقابة مباشرة على هذه الشرائح، يقول الباحث غالاغر (Gallagher) متحدثاً عن هذه الظاهرة المميزة للتجربة الاستقلالية في شمال أفريقيا وبخاصة في تونس: «الحزب والحكومة يشكّلان معاً فريقاً متجانساً يجمع أفراده تكوين متجانس وانحدار اجتماعي (أصل) مشترك وتجربة استقلال متشابهة وأنشطة اجتماعية وثقافية متقاربة، كما إن جوّاً دراسياً متشابهاً عامّة ما يسود بين أعضاء المؤسسة التعليمية ويوجد من بينهم من تجمعهم مواقف متشابهة إلى درجة قصوى».

ولقد أعدّ الباحث نفسه فصلاً بعنوان «التربية والنمو السياسي» وصف فيه صاحبه بالتفصيل خصائص النظام التربوي في تونس وشدّد من خلاله كما هو الحال في دراساته السابقة على أهمية دور الحزب في العملية التربوية وما أولاه من أهمية لهذه

---

(٢٨) مثلت محاولة احتواء الطلبة موضوع دراسة أنجزها ج. ب. إنتيليس (J. P. Entelis) انظر: John Entelis, «Ideological Change and an Emerging Counter-Culture in Tunisian Politics,» *Journal of Modern African Studies (JMAS)*, vol. 12, no. 4 (December 1974), pp. 553-568.

(٢٩) C. F. Gallagher, «Tunisia,» in: Gwendolen M. Carter, ed., *African One-Party States*, Contributors Charles F. Gallagher [et al.] (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1962), p. 56.

العملية وما قدمه لها من دعم إلى درجة أمكن معها الباحث أن يستنتج أن الحزب نجح في توظيف العملية التربوية على أنّها «نبراسٌ للثورة الاجتماعية المطروحة»[٣٠] وهو الاستنتاج الذي أكده تاونسند (Townsend) في مستوى الدور الطلائعي للحزب في توجيه العملية التربوية لأغراض حزبية من خلال حَمْلة واسعة ونشيطة قادها الحزب والحكومة في نشر التعليم داخل مختلف الأوساط الاجتماعية[٣١]، من أجل إعداد الإطارات المهيأة لإدارة شؤون الحزب وتدريبهم لتوليّ المهام الحكومية في إطار شرعية الزعامة البورقيبية بحيث ينتج الحزب الإطارات للحكومة[٣٢]. ولقد بيّن موور في إطار البحث نفسه الطريقة التي بها تمّ توظيف الشباب في عملية تعبئة الجماهير وذلك بغرض توسيع القدرة الرقابية للحزب على البلاد لا عن طريق المشاركة، بل باستثمار الطاقة التعبوية للزعامة البورقيبية، حتى إن بورقيبة اعْتُبِر آنذاك على حدّ عبارة موور «المعلّم الأكبر للجماهير»[٣٣].

وفي هذا السياق لعبت الشُعَب (جمع شعبة بمعنى خلية) الحزبية[٣٤] دوراً بالغ الأهمية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إذ مثلت أداة تربية وتعبئة لدعم الحكومة الراعي الأساسي للمشاريع، وذلك عبر إبراز أبعاد هذه المشاريع وآثارها. كما لعبت دور

---

(٣٠) C. F. Gallagher, «Tunisia,» in: James S. Coleman, ed., *Education and Political Development*, Contributors Jeremy S. Azrael [et al.], Studies in Political Development; 4 (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965), p. 68.

(٣١) E. J. Townsend, «Political Education in Tunisia,» (Thesis, American University, Washington DC, 1968).

(٣٢) Charles A. Micaud, Leon Carl Brown et Clement Henry Moore, *Tunisia: The Politics of Modernization* (New York: F. A. Praeger, 1964), p. 85.

(٣٣) Clement Henry Moore, «The Neo-Destour Party of Tunisia: A Structure for Democracy?,» *World Politics*, vol. 14, no. 3 (April 1962), p. 461.

(٣٤) الشعبة الدستورية مكوّن قاعدي من مكوّنات الهيكلة الحزبية للحزب الدستوري، إذ تتوزّع هياكل الحزب جغرافياً أو مهنياً فتضمّ ما لا يقلّ عن ٥٠ عضواً ويسيّرها مكتب يتألف من ٨ أو ١٠ أعضاء. ويشرف على مجموع الشعب داخل الولاية هيكل يسمّى الدائرة الحزبية، إذ تنقسم الجامعات الدستورية على مستوى لجان التنسيق الحزبي التي تلعب دور الوسيط بين القاعدة الحزبية وقمتها ويشرف عليها أمين عام يختاره الديوان السياسي. وهناك في مستوى أعلى اللجنة المركزية ثم الديوان السياسي الذي يلعب دوراً تنفيذياً يضاف إلى ذلك رئيس الحزب الذي هو رئيس الدولة خلال التجربة البورقيبية، ثم الأمين العام للحزب الذي هو في الآن نفسه الوزير الأول. والأهمّ هنا أن الحزب قد عوّل كثيراً على هذه الهياكل العليا أو القاعدية سواء خلال مرحلة النضال المباشر ضدّ الاستعمار أو خلال بناء الدولة واختيار نمط العلاقة بين المجتمع والدولة عبر ما وفرته للحزب من فرص واسعة للتعبئة السياسية والأيديولوجية. في خصوص هيكلة الحزب الدستوري الجديد وتطوّرها، انظر: Charles Debbasch et Michel Camau, *La Tunisie*, encyclopédie politique et constitutionnelle; série Afrique (Paris: Editions Berger-Levrault, 1973), pp. 41-43, et «Les Structures du parti,» *La Presse*, 5/9/1979.

المتكفّل بتدريب الإطارات على تحمّل المسؤوليات وتأهيلهم لذلك، إضافة إلى مساهمتها في التنمية على المستوى المحلي ببعث المشاريع المحلّية بل حتى بتوفير المأكل للعائلات المعوزة وبناء قاعات الدرس والإشراف على دروس محو الأمية وتعليم الكبار، كل هذا مُضَافاً إلى القيام بدور الوسيط بين السلطة المركزية والجماعات المحلية.

ومن أجل أن تحافظ العديد من الشعب الدستورية على مكانتها في المستوى المحلي، عمِدت إلى توفير الفرصة لغير ذوي المستوى التعليمي للّحاق بصفوف الحزب، ولِم لا تحمّل المسؤوليات في إطاره استناداً إلى مدى ولائهم وتحمّسهم للعمل الحزبي، وبَخاصة أن هياكل الحزب في المدن أساساً تعمد إلى إقامة حلقات تكوين للإطارات الحزبية حتى وإن لم يكونوا من ذوي المستوى التعليمي الذي يسمح لهم بتحمّل تلك المسؤوليات بشكل يوفّر لهم فرص الترقي الحزبي والإداري، وهي فرص ما كانت لتتوافر لولا هذا الولاء الحزبي. لكن ما مضمون هذه التربية الحزبية؟ إنها تعلّم الجماهير كلّهم مبادئ البورقيبية[٣٥] من أجل تأهيلهم ليصبحوا مواطنين وتربيتهم سياسياً من خلال مسار يقوم على المشاركة عبر قنوات تواصل بين الجماهير وحكومتهم التي يسيّرها حزب واحد جماهيري يمارس رقابة كاملة على كل القنوات، تقوده زعامة ملهَمة مسؤولة مباشرة[٣٦] على كل ما يجري حولها.

وتتجلى بعض مظاهر الرقابة التي مارسها الحزب على الشباب والسعي إلى احتوائه من خلال إنشاء أطر كفيلة بذلك أو توظيف الأطر الشبابية المتوافرة بعد إعادة هيكلتها، من ذلك أننا خلال المرحلة التعاضدية نجد الشبيبة الاشتراكية الدستورية التي تولّى كتابتها العامة سنة ١٩٦٥ عبد الحميد عمّار لتقوم بتكليف من لجنة مؤتمر بنزرت للحزب بمهمة تكوين الشّبان واقتراح الأشكال التنظيمية الممكنة لنشر تكوين سياسي ضروري في أوساط هؤلاء الشبان. وقد كان الهدف الأساسي لهذه المنظمة المحدثة يتمثل في «حماية الأطفال والشبان»، إضافة إلى نشر الثقافة الاشتراكية الدستورية تبعاً لمقتضيات المرحلة آنذاك[٣٧].

---

(٣٥) البورقيبية: هي الأيديولوجيا التي تمزج بين فلسفة أخلاقية ومبادئ سياسية حيوية ذات بعد تكتيكي ترمي إلى الحصول على الاستقلال والحفاظ عليه والنهوض بالبلاد في شتى المجالات. ولقد تكرر استعمالها من قبل المستجوبين المجراة معهم المقابلات في إطار بحثنا هذا.

(٣٦) هذه المسؤولية المباشرة سوف تسبّب إحراجات للزعيم خلال حصول أزمات لاحقاً، بما سيدعو إلى مراجعتها والحد منها لصالح الزعيم ذاته من خلال مراجعة دستور عام ١٩٥٩ وذلك سنة ١٩٧٦ وهو ما سنتبينه لاحقاً.

(٣٧) انظر: «تقرير حول منظمة الشبيبة التونسية،» (وثيقة مرقونة، الحزب الاشتراكي الدستوري، تونس، [د. ت.])، ص ٢.

ويرمي الحزب من خلال دعم هذه المنظمات وبعث الحيوية في هياكلها، إلى النهوض بأيديولوجيا الحكومة الاشتراكية آنئذٍ وضمان عوامل النجاح لها. فالشبيبة الاشتراكية الدستورية كانت تعمل بتنسيق مباشر مع الدستور الجديد، تتولّى دعم برامجه والدفاع عنها وتوضيحها للجماهير وترسيخ الثقافة الاشتراكية داخل مختلف الفئات العمرية لتأهيلهم لتحمّل المسؤوليات الحزبية والحكومية بمبادرة من الإطارات المتوافرة داخل الدائرة الحزبية مدناً وأريافاً، ويمثّل الإطار التعليمي (المعلم والأستاذ خاصة) المثالَ الأبرزَ.

كما تمّ إنشاء الشّعب المهنية التي تتولى الدور نفسه لكن مع فئة سوسيومهنية أخرى. إذ تقوم هذه الشعب باحتواء ذوي المستوى التعليمي المتوسط أو أولئك الذين لم يُتمّوا تعليمهم العالي ودخلوا مجال العمل في مختلف القاطاعات، وإدماجهم في المسار التنموي.

أما بالنسبة إلى فئة الطلبة، فقد اعتبر الاتحاد العام لطلبة تونس (U.G.E.T) هيكلاً دستورياً لا بد أن يسخّر لهذه المهمة حتى وإن أبدى بعض تَعَنُّتٍ أحياناً، فلقد كان مطروحاً عليه في إطار هذا المسار التعبوي الشامل أن يتحوّل إلى هيكل تأطيري يتلقى أعضاؤه تكويناً خاصاً يسمح لهم بتمثل برامج الحكومة وتوجّهاتها من خلال تنظيم الملتقيات والندوات، من أجل أن يضمن تواصل اهتمام هذه الفئة ودعمها لبرامج الحكومة الحزب بغاية تنمية تونس. ولقد عُدّ هذا الاتحاد القناة الرسمية أو «الطريق الوطنية» للتعبير عن الآراء المخالفة والانتقادات، وهو مراقب مباشرة من قبل الحزب ويمثل المحضنة التي ستنتج كودار الحزب ويعيد إنتاجها من بين مناضليه، حتى إن اثنين من أمنائه العامين الأوائل قد تحوّلا إلى عضويْن بالمكتب السياسي للحزب الدستوري وهما محمد الصياح وعبد المجيد شاكر.

ومن هنا يمكن القول إن الحزب الاشتراكي الدستوري سعى خلال هذه المرحلة إلى احتواء كل الفئات السوسيومهنية، وهو احتواء يرمي إلى توسيع مجال هيمنة الحزب على كل المنظمات خدمةً لبرامج الحكومة التي هي في البداية وفي النهاية برامج الحزب، ويعمل على ضمان النجاح لها عبر احتواء كل الفئات من الأطفال والشباب بمختلف فئاته، والعمال والموظفين والإطارات على الهيئة التي أعطت هذه المنظمات بعداً عملياً براغماتياً، إذ ارتبطت أنشطتها بأهدافٍ عمليةٍ تتمثّل في تحقيق المساهمة الفعلية في دفع المسار التنموي للبلاد مباشرة عبر التعاطي مع المسائل المطروحة بعيداً عن السّجالات المذهبية والدعاوى الجدلية غير المجدية.

وهذا الاختيار سمح للحزب بأن يمارس رقابة سياسية وثقافية على مختلف هذه

الفئات الاجتماعية «بعيداً عن المطارحات الفكرية والمجادلات المذهبية العقيمة»، وهو النمط في المشاركة الذي ارتآه الحزب آنذاك. لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المضمار هو: إلى أي مدى كانت هذه المشاركة ديمقراطية والحال أنها تجري في إطار غير تعددي؟

لقد أجاز موور لنفسه الحديث عن ممارسة ديمقراطية في إطار حكومة الحزب الواحد مشترطاً عدم فهم الديمقراطية كما في سياقها الأمريكي والغربي عامة، بل الاقتصار على فهمها على أنها «ضمان الفرصة لكل الأفراد والمواطنين ليصبح الواحد منهم عضواً داخل الحزب بما يؤهله للمشاركة في الحياة السياسية، باعتبار أن الحزب عمد إلى تمهيد الطريق لديمقراطية تونسية في المستقبل وذلك في مستوى:

١ ـ تشجيع الحوار العقلاني حول المشاغل الوطنية والمحلية.

٢ ـ ربط الجمهور بالقيم الديمقراطية والمشاكل الوطنية.

٣ ـ الحفاظ على الخاصية التمثيلية عن طريق السعي إلى خلق التوازن بين مصالح النخبة وتعبئة الجماهير عبر تحريك حماسهم نحو «المشروع الوطني».

٤ ـ تشجيع المشاركة العملية الواسعة في السياسة المحلية.

٥ ـ الحفاظ على أسلوب ديمقراطي في الانتخابات وعلى النقد الحرّ للسلطة[٣٨].

فهذا الميل إلى الاحتواء وممارسة الرقابة تجلّى من خلال أساليب الحزب في التعامل مع المنظمات الوطنية التي غدت مجرد أدوات في يد الحزب، يوظّفها في تحقيق التربية الحزبية التي لا تعني في نهاية المطاف سوى الانضباط الحزبي الممهّد لعمليات التعبئة لدعم مشاريع الحكومة عبر إبراز أبعاد هذه المشاريع والقرارات المتخذة لتبليغها للقاعدة، إضافة إلى نقل المشاغل القطاعية والمحلية عبر اتحاد الفلاحين واتحاد الصناعة والتجارة وغيرها من الهياكل إلى الحكومة والحزب، إضافة إلى لعبها دور المنجد الذي كما رأينا آنفاً، ينتج ويعيد إنتاج الإطارات المؤهلة للعب أدوار في صنع القرار وتنفيذه.

لكن ولئن ركز موور على تطور هياكل الحزب والأدوار التي أدتها هذه الهياكل ساعياً من خلال ذلك إلى فهم الديمقراطية والمشاركة في سياقها الأحادي، فإنه في خلال ذلك كاد يهمل الأساليب التي بها يحافظ الحزب على مساندة الجماهير، لذلك عمد الباحث أشفورد إلى تنبيهنا إلى دور الاختلافات الجيلية في خلق الهوّة بين الحزب

(٣٨) Moore, «The Neo-Destour Party of Tunisia: A Structure for Democracy?,» p. 486.

والجماهير. وبناء عليه، عمد هذا الباحث في دراسته إلى تقسيم النخب الحاكمة في تونس إلى أجيالٍ ثلاثة معتبراً الجيل الذي صنع الاستقلال وتحمّل أعباء الحكم بعد عام ١٩٥٦ لبناء الدولة الوطنية، يمثل الجيل الثاني. أما الجيل الثالث فيتألف من الفئات التي ما زالت على مقاعد الدراسة تتعلم، إضافة إلى الفئات التي تحتل مواقع حكومية صغرى ولم تساهم في صنع الاستقلال، بل هي حديثة الدخول في مجال الممارسة السياسية، ويُعرَف عن قدرة أكبر على تسيير عملية النمو بعيداً عن الشعاراتية واستثمار الماضي النضالي الزائد عن معظمها عدم الاقتناع بالخطوات المنجزة في مسار نموّ البلاد، لذلك فهي تشعر في داخلها بامتلاك قدرة أكبر على تسيير عملية النموّ بعيداً عن الشعاراتية والاستثمار الزائد عن اللزوم للماضي النضالي(٣٩). وخلال دراسته هذا الاختلاف الجيلي تبين أشفرد أنّ له نتائج عديدة تحدّد العلاقة بين الجيلين(جيل القيادة وجيل الشبان) خدمة لمسار التنمية. لكن السؤال الأهم الذي طرحه الباحث هو كيف يكون تعامل الحزب مع حالات عدم الرضى؟ وما هي «التقنيات» التي يستعملها في تجاوز مثل هذه الحالات؟

لقد تبين أشفورد أن الحزب يعمد في كل مرة يواجه فيها مثل هذه الحالات إلى «عرقلة مركز عدم الرضى في مرحلة أولى، ليمرّ في مرحلة ثانية إلى إفراغه من كل شحنة التزام بغرض تفريق القوى التي يمكن أن تتحالف معه، وذلك عبر التركيز على ما سمّاه الباحث بقائمات مساحات عدم الرضى (Areas of Discontent)، وبذلك نجح الحزب بقيادة زعيمه الكاريزماتي في إبداء قدرة عجيبة على تمثل الأفكار المعارضة واستيعابها وتوظيفها داخل الحزب ذاته(٤٠) بحيث بقيت المحاولات التعبيرية من حيث صداها وفعاليتها في شتى مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية محدودة، إذ تمكنت السلطة السياسية من فرض رقابتها الكلية على المجتمع وهمّشت كل ما هو غير «دولاني»، فغابت الثقافة السياسية النقدية وبرواج الثقافة الرّسمية وغياب المشاركة الفعلية زاد لاحقاً غضب عدة قطاعات وبرزت معارضة طلابية ستتنامى أساليبها في التعبير والاحتجاج، إضافة إلى ما سيعيشه الهيكل الطبقي للمجتمع من تململ(٤١).

---

(٣٩) Douglas Elliott Ashford, «Second and Third Generation Elites in the Maghreb,» in: Ira William Zartman, ed., *Man, State, and Society in the Contemporary Maghrib*, Man, State and Society (London: Pall Mall Press, 1973).

(٤٠) Douglas Elliott Ashford, «Neo-Destour Leadership and the «Confiscated Revolution»,» *World Politics*, vol. 17, no. 2 (January 1965), pp. 222-226.

(٤١) ظاهرة إعادة الهيكلة الطبقية هذه تحيلنا إلى البحث المهم الذي أنجزه محمود عبد الفضيل. انظر: محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

كلُّها عواملُ ستتضافر لِتُعجّل بإنهاء التجربة بعد أن اعتقد المثقف الدستوري الراديكالي بأنه بالإمكان التضحية بالديمقراطية من أجل الوحدة الوطنية(٤٢).

هذا عن علاقة الحزب بالمنظمات وما مارسه عليها من وصاية، فماذا عن علاقة السلطة التنفيذية ممثلة في الحزب الحاكم أساساً بالسلطة التشريعية؟

يمثل السياق التاريخي السياسي السابق الإطار الذي سيتحدّد فيه نمط العلاقة بين السلطتينْ المتمثلتينْ في مجلس النواب والحزب، وهي علاقة تقوم على الانسجام الذي يتجلى من خلال التركيبة الحزبية لمجلس النواب، فكل النواب يتمّ انتخابهم عبر قائمات موحدة أعدّها الحزب بعد استشارة هياكله القاعدية، أعضاء يترشحون باسم الحزب وتحت لواء الزعامة البورقيبية، وبناءً عليه لم يوجد داخل المجلس إلى نهاية الثمانينيات أي نائب ينتمي إلى حزب معارض، هذا إضافة إلى أن أعضاء الحكومة المنتمين إلى الحزب من حقهم الجمع بين صفتهم الحكومية التنفيذية وصفتهم البرلمانية التشريعية، بما يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلط كأحد مرتكزات الممارسة الديمقراطية المعاصرة.

وفي مثل هذه الحالة يكون من المنطقي جداً أن يساند النواب سياسة الحكومة التي هي حكومتُهم، وأن يدعموا تصورات الحزب الذي هو حزبُهم، بشكل يجعل التنفيذية والتشريعية تنطلقان من الأرضية نفسها وتتجهان الاتجاه ذاته وتنتهيان بالتالي إلى النتائج عينها(٤٣). إذ إن الحكومة في تونس تحظى بدعم جميع النواب البرلمانيين، كما إن من واجب النواب الاستجابة والتفاعل الإيجابي إلى درجة الخضوع لحكومتهم، أي لحزبهم، استناداً إلى مبدأ الانضباط الحزبي والبرلماني(٤٤).

وبناء على هذا الانسجام القائم بين الحزب وباقي المؤسسات(المنظمات والبرلمان تحديداً)، تتأكد لدينا هذه العلاقة الوطيدة بين الحزب والدولة بمؤسساتها المختلفة، يتجلى لنا ذلك واضحاً من خلال تولّي رئيس الدولة رئاسة الحزب في الآن نفسه، فهو يمثل حجر الزاوية للنظام كلّه، كما أنه يجسد الشرعية التاريخية والشرعية الحزبية.

---

(٤٢) Jean Poncet, *La Tunisie à la recherche de son avenir: Indépendance ou néocolonialismé*, notre temps/monde; 6 (Paris: Editions sociales, 1974), pp. 91-95.

(٤٣) انظر ما أكده الوزير الأول والأمين العام للحزب سابقاً الهادي نويرة في تقريره في المؤتمر الرابع للحزب في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ في: الهادي نويرة، **خطابات الهادي نويرة** ([تونس]: وزارة الإعلام، [د. ت.])، مج ٥، ص ١٦.

(٤٤) يصوّر الحبيب عاشور مشهد رفع الحصانة عن شخصه إثر حادثة الباخرة الحبيب من أجل محاكمته وكيف لم يقف معه إلا أحمد التليلي. انظر: Habib Achour, *Ma vie politique et syndicale: Enthousiasme et déceptions, 1944-1981* (Tunis: Alif, 1989), pp. 81-82.

ويبقى من مشمولاته أوّلاً تحديد التوجهات الكبرى للسياسة العامة، وكذلك إعطاء الدفع الضروري للحزب والدولة. إضافة إلى أن من مشمولاته اختيار الرّجال القادرين على وضع تصورات موضع القرار وتحديد التوجهات الكبرى واختيار نظرائهم من منفّذي البرامج المسطرة.

الحزب هو خالق أيديولوجيا الدولة، ومؤتمراتُه حاسمة في تحديد توجهات الدولة (مؤتمر بنزرت، مؤتمر المنستير يمثّلان التعبير الأوضح). وهو الذي يطبع فعل الفاعلين بطابع خاص ويساندهم ويعدّل مواقفهم أحياناً. أما الدولة فإن دورها يتمثل في إعداد وتنفيذ البرامج وأنماط التنظيم وأدوات التنفيذ القادرة على تحقيق الأهداف المحددة من قبل الحزب، وخلال كل ذلك يكون دور الحزب حاسماً. تتجلى أهمية هذا الدور في مستوى وضع التصورات وتفسيرها وإنجاز عملية التعبئة لإنجاح تنفيذها. لكنّ هذه الرغبة الجامحة في فرض وصاية على المنظمات وهياكل المجتمع المدني من طرف الحزب، وهذا الميل إلى خلق الانسجام والتناغم إلى درجة الانصهار بين التشريعية والتنفيذية تبعاً لمبدأ الانضباط الحزبي والبرلماني، ولّدا من ناحية **أولى** ـ مثلما أريد لهما ـ عملية تعبئة سياسية واسعة خدمة لمشروع التنمية، إلا أنهما من ناحية **ثانية** وعلى النقيض من ذلك، ولّدا مع مرّ السنين رد فعل مضادّ وبخاصة في أوساط الشباب من المتعلمين من داخل الحزب وخارجه، فها هو على سبيل المثال المناضل الطاهر بورخيص نائب رئيس الشعبة الدستورية لحمام سوسة، يعبّر للباحث أشفورد عن خيبة أمله إزاء ما شهده الحزب من إسناد للمسؤوليات لغير مستحقيها ممّن لم يساهموا في صنع الاستقلال، إذ هو وأمثاله يشعرون أن ليس لهم مكان لا في الحكومة ولا في الحزب الذي هو في الأصل حزبُهم، فهو شاب نشأ شبلاً وكشافاً وترقّى في سلم المراتبية الحزبية، لكنْ لم تقع مكافأته على هذا الوفاء بتوفير الفرصة له للمساهمة الفعلية في تنمية البلاد وبناء الجمهورية[٤٥].

هذا الصوت المعبّر عن عدم الرضى في أوساط جيل البناة ممن ساهموا مباشرة في إخراج المستعمر(الجيل الثاني)، يقوم في مقابل صوت نموذج الشاب المتعلم في ظل الاستقلال ممّن يتأتى عدم رضاه من شعوره بأن المناصب الإدارية والحزبية والحكومية تمّ احتكارها من قبل فئة سمحت لها الظروف التاريخية فقط بأن تسبق إليها، على الرغم من أنها لا تفوق الجيل الجديد مستوى علمياً إن لم تكن أقلّ منه. هذه الحالة من الكبت وعدم الرضى انتبه إليها بورقيبة نفسه منذ البداية، ففي عام ١٩٦٢ حاول معالجة الظاهرة عبر إقامة برامج مناسبة لإتاحة الفرصة لمشاركة أوسع للشباب

(٤٥) Ashford, «Second and Third Generation Elites in the Maghreb,» pp. 4-9.

في الحياة السياسية، لكنّ فشل هذه البرامج يعود إلى دواعٍ متنوعة لعل أهمها أن هذه البرامج لم تراعِ خصوصيات كل جيل، بل إنها تعاملتْ مع الشبان مثلاً على أنّهم رأسمال بشريَ لا يختلف في نوعية مساهمته وقيمتها عن الكهل، مما ولّد لدى الشاب حالة من الاغتراب لأن مهارته الذهنية والجسمية لم يقع استثمارها على الوجه الأكمل. هذا إضافة إلى أن المحاولة الاحتوائية التي مارسها الحزب، أدت إلى مأسسة قنوات الوصول إلى المشاركة في الحياة السياسية بخاصة، بما قد يتعارض مع التركيبة النفسية والوجدانية خلال مسار التنشئة الاجتماعية للشاب.

ومن هنا سوف تمثّل الحقيقة السابقة أحد أهم وأخطر التهديدات التي تحيق بنمط الممارسة السياسية، وبالتالي بالمسار التنموي للبلاد، وهي المتجلية في إعراض فئة الشباب وخاصة من بين طلبة الجامعة عن الأُطُر الحزبية. فمنذ السنوات الأولى لعشرية الستينيات ناضل شباب الجامعة مطالباً بالاستقلالية السياسية لمختلف هياكله، واضعاً في معظم الأحيان مقولة الانضباط الحزبي المفروضة من قبل الحزب الدستوري رهن السؤال، لا بل جَنَحَ إلى الانفصال، إلا أن محاولته الانفصالية في شباط/ فبراير ١٩٦١ ستمنى بالفشل بخاصة إزاء ما أبداه الحزب من صلابة تجاه هذه المحاولة(٤٦).

كما تجلت هذه الرغبة الانفصالية وامتلاك حق الاختلاف والتعبير عن الرأي داخل الأوساط الطلابية خلال ما جرى في عام ١٩٦٣ داخل مكتب باريس للاتحاد العام لطلبة تونس، حيث تبنّى المكتب المذكور بأعضائه الـ ٤٨٠ بياناً يشجب ما تعرض له الحزب الشيوعي التونسي من اتهامات وعدم اعتراف قانوني، إضافة إلى مناداة البيان بحرية الصحافة. إلا أن الطريقة التي عُولِجت بها الأزمة تعبّر عن أسلوب احتوائي يميّز تعامل الحزب مع كل رأي مخالف منذ الأزمة اليوسفية، إذ المشهد نفسه يتكرر وإن بتفاصيل أخرى، فلقد عمدت قيادات الاتحاد في تونس الموالية للحزب إلى النداء بإقصاء القيادات الباريسية «المشاغبة»، وضرورة إجراء انتخابات لقيادة جديدة لمكتب باريس، فانقسمت القاعدة بين مساند لهذا الشق ومساند لذاك، وإثر الانتخابات رجحت كفة قيادة باريس وإن بفارق ضئيل، فكان رد فعل الحزب سريعاً ومفاجئاً، إذ عمد إلى إجراء عملية تعديل على قانون الاتحاد لصالح الدستوريين من أجل تجاوز «انقلاب» مكتب باريس، حتى «يتفرغ الاتحاد لمهمته الأساسية الوطنية إلى جانب باقي المنظمات على واجهة واحدة في معركة التنمية والنهوض بالبلاد»، كما

(٤٦) Clement Henry Moore, *Tunisia Since Independence; the Dynamics of One-Party Government* (Berkeley, CA: University of California Press, 1965), p. 178, and Tahar Chegrouch, «Le Mouvement étudiant Tunisien (1961-1981): Genèse d'une intelligentsia,» (mémoire de D.E.A, histoire et civilisations, Paris VII, 1983).

صرحت بذلك جريدة *(L'Action)*[٤٧] «لأن المهاترات المذهبية والطروحات النقدية العقيمة لا تصدر إلا عن أصحاب النفوس المريضة والحشرات الضارة»[٤٨]. وبناء على هذا الاختيار كادت الجامعة ترتبط كلياً بالحكومة والحزب وهو ما أكده آنذاك الرئيس بورقيبة[٤٩] في معرض حديثه عن دور الجامعة في دول العالم الثالث، إذ هي بحسب رأيه تلعب ويجب أن تلعب دورَ المكمّل لعمل الحكومة والنظام القائم. ففي خطاب ألقاه بجامعة صوفيا كان الزعيم قد ركّز على البعد الاجتماعي الواقعي لدور الجامعة التي تستوجب منها المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها البلاد أن تتجنب كما رأينا آنفاً التهويمات النظرية المجردة والعقيمة التي لا تخدم المجتمع في مشاغله اليومية ومتطلباته الاستعجالية المتجددة في ظل واقع يتغيّر باستمرار[٥٠].

أما الخلاف فيجب ألا يتجاوز حدوده «المعقولة» في إطار الشرعية البورقيبية، لأن بورقيبة «أبو الجميع» فهو الذي تشمل خطبُه الجميع وتتميز بلهجتها الأبوية والأخلاقية القادرة على احتواء امتعاض هذه الفئة الشبابية، وذلك عبر تشجيع ظهور المنظمات الشبابية البديلة التي تتماشى أهدافها والاشتراكية الدستورية بشعاراتها المختلفة. إلا أنها في واقع الأمر لن تَجِدَ لها صدى داخل الأوساط المختلفة اعتباراً للأسلوب الإسقاطي المعتمد في تركيزها، بما يجعلها تعبر عن المنطق الوصائي نفسه الذي كانت هذه الفئات الاجتماعية ترفضه، بل إن الرغبة في الاستقلالية والتخلّص من رقابة الحزب ستنمو لتجد أحد تمظهراتها في الأزمة الطلابية إثر مؤتمر قربة الشهير عام ١٩٧١، إذ يعدّ التعبيرَ الأوضحَ عن رغبة عملية في رفض الوصاية الحزبية وتحقيق الاستقلالية، ومعه ستدخل الجامعة والحياة الطلابية مساراً تصاعدياً في العنف سيدرك أوْجَهُ بشكل لن يؤثر فقط على الحياة الدراسية، بأن تحولت الجامعة إلى مسرح لأعمال عنف بحكم الاختلافات المذهبية بين الدستوريين واللادستوريين، ثم بين مختلف الشرائح الطالبية، بل كذلك على النسق السياسي العام وطرق أدائه، خلال

---

(٤٧) *L'Action* (Tunisie) (3 avril 1968).

(٤٨) المصدر نفسه.

(٤٩) انظر خطابه المنشور في: *La Presse*, 9/7/1987.

(٥٠) هذه الوجهة في النظر التي يقدمها بورقيبة تتعارض مع ما ارتآه فريق البحث الفرنسي المتمثل في اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة انتفاضة الطلبة في فرنسا سنة ١٩٦٨، فلقد استنتجت اللجنة أن الجامعة ترفض أن تكون مجرد منشأة (Entreprise) لتخريج الإطارات التي يطلبها المجتمع. فالجامعة تميل إلى التعبير عن حاجاتها الخاصة كما تميل إلى التمتع بحرية اختيار مضامين برامجها الدراسية ومباحثها وأنشطتها التثقيفية، وأكثر من هذا فإن الجامعة تميل في جل الحالات إلى فرض مساهمتها في تحديد مستقبل المجموعة الوطنية من دون الاقتصار على مجرد وضع المخططات الاقتصادية للتنمية. فالتعليم العالي يجد سنده في ما ينجزه من دراسات مستقبلية انطلاقاً من هامش حريته في النقد. انظر: «L'Université après la révolution,» *Jeune Afrique* (24 juin 1968), p. 47.

حكومتيْ السبعينيات والنصف الأول للثمانينيات، خاصة لّما تعمّقت الرغبات المطلبية داخل الأوساط الطلابية وارتبطت أنشطة الحركة الطلابية أكثر فأكثر بالغايات السياسية، بحكم نجاحها في خلق شرعية موازية تنْبَني على اتهام الشرعية القائمة على خلفية أنها شرعية انبنت على مقولة الأحادية: رجل واحد، حزب واحد ورأي واحد وما رادفها. وهو ما سيعتبره بادي (Badie) أحد أهمّ الأسباب التي ساعدت على بروز ظاهرة الأصولية في مواجهة الحداثة المسقطة المميّزة للأنساق السياسية لما بعد الاستعمار(٥١).

ألا يمكن القول، إذاً، بأن المرحلة الأولى من البناء الوطني تأسست أولاً على توجّه يقوم على المزج الانسجام (الاندغام) بين الحزب والدولة بمختلف هياكلها ومؤسساتها، أي إنه قام أساساً على هيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني.والمسوّغ في ذلك أن مقاومة التخلف والتخلّص من مخلفات الاستعمار وبناء أمة جديدة، يقتضي أولاً رصّ الصفوف ولمِّ الشّمل وتجاوز الاختلافات «التي تذهب ريح الأمة»، فلا بد من التعبئة الشاملة والاستنفار.هذا الخطاب خلق خلال السنوات الأولى من الاستقلال نخبة متجانسة مدفوعة بالشحنة التي أفرزها حدث الاستقلال والتحمّس لبناء أمة عصرية مضاهية لأمم «العدّو» بشكل يعبّر عن رغبة في تعميق الشعور بلذة الانتصار.

جاءت التجربة البنصالحية لتعمّق أكثر هذا التوجّه التجميعي وتعطيه بعداً راديكالياً، وهو سيعطّل عملية انفتاح الحزب ثم تباعاً انفتاح باقي أجهزة الدولة على مكونات المجتمع، هذا الاتجاه في التطور سيجعل التجربة تحمل في أحشائها بوادر انهيارها العائدة أساساً إلى الأساليب المستعملة في فرض هذه الممارسة الوصائية التي يرمي المجتمع السياسي إلى تسليطها على المجتمع المدني(٥٢)، وبخاصة أن الحزب لن ينجح في معالجة ما سمّيناه الاختلافات الجيليّة رغم وعْيِهِ بها. وانتهت به محاولته هذه في احتواء بعض أصناف الفاعلين السياسيين الذين يأبون الانصياع إلى ممارسة الإقصاء عليهم، أي إلى توسيع ما كان قد سمّاه أشفورد بمساحات عدم الرضى،

---

(٥١) Bertrand Badie et R. Santucci, «Essai d'analyse de la contestation fondamentaliste et marxiste dans plusieurs pays islamiques,» papier presenté à: *Contestations en pays islamiques*, publications du CHEAM; [1, 10], 2 vols. (Paris: Centre de hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (C. H. E. A. M.), 1984-1987).

(٥٢) انظر: سعد الدين إبراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٠٣-٤٣١.

لتتخذ نهاية التجربة ذلك البعد المأساوي بتضافر عوامل سياسية واقتصادية وثقافية أخرى متداخلة. وبذلك تكون تجربة رقابية قد انفجرت لكن من دون أن تعمّر طويلاً، تجربة أفصحت في ظاهرها عن رغبة في تحقيق النموّ الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها أضمرت في باطنها رغبة في هيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني، لأنه لئن كان متأكداً من أن تونس خلال تلك الفترة تمتلك شكلياً برلماناً وصحافة «حرة» وتنظيمات سياسية، إلا أن هذه المؤسسات لا تساهم في الحد من سلطة الدولة بل على العكس، فإنها تعمل على دعمها، فالحزب الاشتراكي الدستوري ومنظماته التابعة له، يمتلك في المجالات السياسية والنقابية والثقافية هيكلاً قائماً من التنظيمات التي تكاد تنصهر كلياً مع مكوّنات الدولة، بشكل يذكّرنا بتجارب الدول الاشتراكية في المعسكر الشرقي آنذاك، حيث يُعْهَدُ إلى الحزب بمهمة المراقبة التامة والمطلقة والمستمرة للبيروقراطية بغرض ممارسة الرقابة على كامل المجتمع بمختلف مكوناته. وهو شكلٌ غدت معه الصفة الحزبية مصدراً للسلطة التي تمارس على كل المجتمع، حتى على البيروقراط والموظفين(٥٣).

لكنّ الذي يهمّنا من هذه النهاية الدرامية للتجربة البنصالحية ليس فقط هذه الممارسة الرقابية التي يطبّقها المجتمع السياسي على المجتمع المدني بفضل حزب ذي بعد «حديديّ»، بل يهمّنا أيضاً ونحن نترصّد الأبعاد النيوباتريموتيالية من خلال نمط الأداء السياسي، أن نتبين أسلوب تعامل الرئيس أعلى هرم السلطة مع هذه النهاية وطريقة تقديمها للجماهير. فبورقيبة في هذا الإطار سيعمد إلى التملّص من كل ما حصل وتبرئة نفسه اعتباراً، لعدم علمه بما يجري داخل البلاد بسبب مرضه وبُعْدِه عن البلاد للتداوي، وهو ما سيعبّر عنه عند أوّل حلول له من سويسرا(٥٤).

ولقد أدى انفجار التجربة التعاضدية إلى إعلان الانتقال إلى تجربة جديدة تقوم على الانفتاح على أنقاض تجربة الاقتصاد الموجَّه، حيث قانون السوق على قساوته هو قانون الواقع والحقيقة، أي قانون التقدّم(٥٥). فتمّ بناء على ذلك إعلان خطاب سياسي «جديد» يعلن في مستوى ملفوظه على الأقل التخلّي عن الأحادية اختياراً في الممارسة السياسية الأكثر ليبرالية، وبالتالي تمّ الانتقال إلى نمط جديد في الحكم، أي الانتقال من نمط مركزي يقوم على تجميع السلط إلى نمط أقرب إلى

(٥٣) E. van Buu, «Tunisie, Chronique juridique,» *dans: Annuaire de l'Afrique du Nord, 1990* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1991), pp. 864-873, spe. 870 -871.

(٥٤) انظر : *La Presse*, 15/1/1977.

(٥٥) انظر برنامج المحاضرة التي ألقاها الهادي نويرة بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠.

التعاقد يفترض نظرياً على الأقل تعددية الأطراف الاجتماعية «التي تسعى إلى نحْت معالم المشروع التنموي»[٥٦].

إلا أن هذا لا يعني ضرورة ولوج عالم الممارسة الديمقراطية، بل إننا أمام نموذج تداخلي غائم اختلفت داخله الآراء بين متحمّس إلى دمقرطة الحياة السياسية سواء من داخل الحزب أو من خارجه وتجنيبه أعباء الممارسة الرقابية التي طالما أثقلت كاهله، وبين متمسك بالممارسة الرقابية على الشاكلة المعهودة. لكننا إذا ما انطلقنا من الخطاب الشهير الذي افتتح به الرئيس مرحلة ما بعد التعاضد (خطاب ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٠)، فإننا نجد أن الرئيس بورقيبة آنذاك كان واعياً بموطن الداء. فهو يعطي أزمة التعاضد تفسيراً مؤسساتياً. كما تناول بالنقد مدى دستورية وديمقراطية دستور عام ١٩٥٩، إذ اعتبره ركيزة للممارسة الأحادية في الحكم، حيث تتجمع كل السلط حوله وهو ما يتعارض مع القدرات البشرية المحدودة للفرد مهما تكن واسعة، وذلك ما يعرّض نظام الحكم لمخاطر عديدة، وبناء عليه سيدعو إلى توزيع السلط والمسؤوليات في إطار التكامل بين الأدوار لتجنب الوقوع في الخطإ مثلما كان الشأن مع التجربة البنصالحية لّما كان الرئيس مثقلاً بالمسؤوليات، وهو الذي صنع الاستقلال ويطلب منه أن يصنع التنمية ويمارس الرقابة على كل المؤسسات خلال الستينيات مستنداً في ذلك إلى ثقة الشعب فيه وما يحظى به من إجماع.

لذلك لم يتردد في تهشيم كل المؤسسات المنافسة وتهميشها، وغدا شخصه مصدراً للشرعية عوض أن تكون القاعدة الجماهيرية مصدراً لشرعيته، فتحوّلت هذه الشرعية إلى شرعية نازلة سائرة نحو الترهّل بعد ما تعرضت له من هزّات، إضافة إلى النمط الذي أرساه في إسناد المسؤوليات نمطٍ مستمد من شخصانية طريقته في الحكم، فما عادت شرعية إسناد المسؤوليات، مستمدة من معايير موضوعية مثل الكفاءة والتكوين والقدرات، بل إنها مستمدة من ثقة الرئيس شخصياً في المكلَّفِ، فالشخص الذي يحصل له شرف إسناد المسؤولية بما هي تكليف أقرب إلى التشريف، يغدو وكأنه مالك لها يتصرف فيها من منطلق الوصاية، يوزّعها في حدود الهامش الذي يتمتع به على أنصاره وأتباعه الموالين له «المُستزلَمين» (Clients) تبعاً لمدى ولائهم لشخصه.

---

(٥٦) Clement Henry Moore, *Politics in North Africa: Algeria, Morocco, and Tunisia*, Little Brown Series in Comparative Politics. A Country Study (Boston, MA: Little, Brown, 1970); Sadok Chaabane, «Analyses des stratégies de gouvernement dans les sociétés en transition,» (thèse de Doctorat, université de Tunis, 1975), et «Chroniques politiques de la Tunisie de 1971 à 1980, » dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1982* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1984).

لكن لا بد من التأكيد أن كل اختيار أو قرار يبقى مرتبطاً بشخص الرئيس، لأنه الوحيد المؤهل لتوزيع أوراق اللعبة. إلا أن الرئيس كما هو معروف يعتمد استراتيجية بارعة في ممارسته، إذ غالباً ما يكون الرأي أو الموقف صادراً عنه، إلا أنه يتخفى وراء مسؤول عيّنه هو، ويتصرّف طبقاً لثقته فيه، بعد أن دفعه إلى مسرح الفعل السياسي بصورة تضمن للرئيس وضعية مريحة: هو المسيِّر غيرُ المعرَّض لأخطار التسيير كـ «السائق البعيد عن مخاطر السياقة». فيصبح بالتالي حلّ كل أزمة أو حالة انسداد سهلاً، وهو الحلّ المتمثّل في تغيير المسؤول الذي تصرف من دون علم الرئيس وإنقاذ المؤسسة.

هذا الأسلوب في الحكم لم تكن له مستنداته الدستورية تبعاً لدستور عام ١٩٥٩، لأن هذا الدستور يكلّف الرئيس مباشرة بكل المهام، فهو المسؤول عن الصواب وعن الخطإ أيضاً. لكن من المسؤول عن أزمة عام ١٩٦٩؟ دستورياً هو الرئيس بورقيبة لأنه هو مَنْ عَيَّنَ أحمد بن صالح وسانده في خلافه مع معارضيه من داخل الحزب. هذا وضعٌ محرجٌ لا سياسياً فقط بل دستورياً قبل ذلك، بالنسبة إلى زعيم كاريزماتي استمدّ شرعيته من تاريخه النضالي ومن «كفاءته العريضة» في اتخاذ القرارات الصائبة واختيار المناهج الموفّقة، لذا لا بد من إيجاد مخرج قانوني، لأن تصفية الحسابات لا تكفي ليسترد الزعيم شرعيته التي تعرضت إلى الاهتزاز، ولن يكون ذلك إلا بمراجعة الدستور من أجل إيجاد صيغة تسمح بممارسة التسيير من دون التزام مباشر في ظل ظروف متغيرة، إنه دستور عام ١٩٧٦ الذي جاء استجابة لهذه الرغبة، فمع هذا الدستور أصبح بإمكان الرئيس أن يمارس الحكم الفعلي لكن بواسطة حكومة في حالة الخطأ تتحمل وحدها المسؤولية. وهو ما حقق رغبة الرئيس الذي صُنِع الدستورُ «على مقاسه» على حد عبارة الأستاذ الصادق شعبان الشهيرة[٥٧]، فالرئيس بإمكانه أن يتخلص من بعض الأدوار وما تقتضيه من التزامات لكن من دون أن يخسر رقابته على الدولة[٥٨]، بفضل حكومةٍ خاصةٍ به هي ليست حكومة الأغلبية ولا حكومة برلمانية، هي حكومته التي تساعده على الحفاظ على رقابته وتتحمّل الخطأ في صورة حصوله حتى لا يكون الرئيس عرضة لمسّ شرعيته، لأنه في الحقيقة ليس رئيساً بل هو زعيم.

وفي الحقيقة فإن صدى الأزمة البنصالحية بنهايتها الدرامية لن يقتصر على

---

(٥٧) Sadok Chaabane, «Le Système constitutionnel tunisien à travers la réforme de 1976,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1977* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1978).

(٥٨) حول دور رئيس الجمهورية وعلاقته بحكومته وبباقي هياكل الدولة، انظر خاصة: الفصول ٥٠ (المادتان ١ و٢)، ٥١ و٦٠.

المستوى الدستوري فقط كما رأينا آنفاً، بل إنه سيتوسّع ليشمل نمط علاقة المجتمع السياسي بالمجتمع المدني وأساليب الأداء السياسي وأنماط علاقات التبادل بين الفاعلين، ولعل المثال الأوضح على ذلك هو الاختلاف حول مفهوم الانفتاح[٥٩] وهو في عمقه اختلاف أيديولوجي، فبعض الدستوريين «الأوفياء» أرادوا فهْمَه على أنه انفتاح الحزب الدستوري على باقي التشكيلات من أجل محاولة احتوائها داخل أطره؛ أما بعض الدستوريين المعارضين من الداخل أو غير الدستوريين فإنّهم فهموا الانفتاح على أنه ليس سوى انفتاح النظام السياسي على كل التيّارات السوسيو سياسية عن طريق التعددية أساساً وتنويع أنماط المشاركة.

فلقد فهم السيد الهادي نويرة الانفتاح في بعده الاقتصادي البحت اعتباراً لأولويةِ هذا القطاع واستعجالية حالته[٦٠]، ليسترد أنفاسه في أعقاب أزمة هيكلية هزّته لِما يقارب العشرية، بكل ما خلّفته التجربة التعاضدية من أعباء وجب تجاوزها بأقصى سرعة، وهو رهان يتطلب تعبئة كل الطاقات والقوى والإمكانيات بعيداً عن المطلبية الضيّقة والاختلافات الأيديولوجية غير المجدية، وهي مسوّغات وتبريرات تتكرّر وإن في سياق مخالف.

إلا أن بعض القوى من داخل الحزب ذاته وبخاصة تلك التي كانت عبّرت عن عدم رضاها عن الخيار التعاضدي[٦١]، سوف يعلو صوتها من جديد لتتخذ من الخطاب الرئاسي بتاريخ ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ منطلق شرعية جديدة عمادها نظام سياسي ينبني على المؤسسات والقانون، ويستمد شرعيته من ديمقراطيته. بناء عليه سيدعو أحمد المستيري إلى مزيد دمقْرطة الحياة السياسية داخل الحزب ثم خارجه انطلاقاً من قرارات المؤتمر الثاني ذاتها.

هذا الخلاف الجوهري سيكون الرئيس بورقيبة الفيصل فيه كالعادة. فلقد تدخل ليدعم سياسة الهادي نويرة، فينحصر الانفتاح في المجال الاقتصادي فقط، وبخاصة أنها تجربة ستستفيد بدرجة كبيرة من اختيار الاتحاد العام التونسي للشغل مساندتها

---

(٥٩) نظرية الانفتاح: تعني انفتاح المجتمع السياسي على المجتمع المدني عن طريق بعث ديناميكية داخل الهياكل وإدماج ممثلي الشرائح الاجتماعية الجديدة. انظر: I. Bendhiaf, «Chronique politique et constitutionnelle tunisienne,» dans: *Revue tunisienne de droit* (Tunis: Institut des hautes études de Tunis, 1980), p. 845 sqq.

(٦٠) انظر خطابْ السيد الهادي نويرة في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ ثم أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤.

(٦١) كان المثقف الليبرالي أحمد المستيري قد قدم استقالته سنة ١٩٦٨ احتجاجاً على تكثيف سياسة التعاضد. في حين أن مردّ احتجاج حسيب بن عمار هو النسق السريع في إرساء التعاضديات بحسب ما صرّح لنا.

لأسباب تكتيكية. فالاتحاد آنئذٍ كان في حاجة إلى من يشدّ أزْرَهُ بعد ما واجهه من حالة ركود وتهميش وسحب بساط، وبخاصة أن برامجه تحوّلت إلى برامج حكومة فلم يبقَ له من دور. ولاسترجاع أنفاسه ودوره، اختار إقامة علاقة تبادل الخدمة مع النظام الطّرف الأقوى على الساحة. . تبادل يقوم بموجبه الاتحاد بتوفير المساندة والدعم للحزب والحكومة وينتظر في المقابل الرضى وشد الأزر من قبل هذه الأخيرة، على اعتبار أن هذا الخيار يحقّق له وجوده من جديد ويعيد له أنفاسه. وهو ما تحقّق له فعلاً، إذ نجح في استثمار المجالات الفارغة التي تركها الحزب، من ذلك نجاحه في استقطاب الفئات الشابة من الفاعلين السياسيين الرافضين للأحادية والراغبين في الآن نفسه في ممارسة المشاركة السياسية. فتحول الاتحاد بذلك إلى طرف ذي وزن مهم قد ينافس الحزب ذاته الذي يعرف بداية ترهّل لشرعيته لأسباب متنوعة، لعل أهمها ما خلّفته الممارسة الرقابية الأحادية من حالات عدم رضى وصراع بين الأجيال داخله، إضافة إلى مخلّفات الهزة التعاضدية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والنفسية.

ومن هنا سيتحوّل الاتحاد إلى موضوع عدم رضى من قبل المسؤولين الحزبيين الذين نافسهم على الأرضية نفسها. فكانت محاولات سحب البساط من المنطلق ذاته ببعث ما سمّي بالشُّعَبِ المهنية خلايا موازية. إلا أن فشل هذه الخطة أدى إلى حصول المواجهة: الخميس الأسود في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ لتزيدها أحداث قفصة عمقاً في عام ١٩٨٠.

إلا أن الأهم أنّ صوت الدعوة الانفتاحية من داخل الحزب لن يُخْبُوَ باعتبار الانفتاح يمثل الضمانة لتجنب الوقوع في الأزمة من جديد، إلا أنها دعوة لم تجد لها صدى بل قوبلت بغضّ الطرف ثم الإقصاء. ويكفي هنا أن نذكّر باستقالة الحبيب بولعراس من منصبه كوزير للشؤون الثقافية والإعلام يوم ١٧ حزيران/ يونيو، ثم تلتها استقالة السيد أحمد المستيري التي قدمها للرئيس في ٢١ حزيران/ يونيو لكنها سترفض ليعاد إلى الحضيرة، وغيرهما من الوجوه المعروفة داخل الحزب. ولا بد أن نؤكد هنا أنه سيتم عزل أحمد المستيري من منصبه وزير للداخلية في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، وفي ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر سيجرّد من كل نشاط حزبي. هذا الإقصاء أدى إلى بقاء المسائل المطروحة من مثل الحل الدستوري لمسألة الخلافة، مسألة العلاقة بين الحزب والدولة، أنماط المشاركة السياسية وكثير غيرها، رغم استعجاليتها لاسترجاع شرعية بدأت تهتز فلا مؤتمرات الحزب ـ ابتداء من مؤتمر المنستير ـ نجحت في المهمة، ولا مجلس النواب ذو اللون الواحد امتلك من الفاعلية ما يؤهله لفرض حلّ، لتعلو أكثر أصوات المعارضة. فالمَقْصِيّون من داخل الحزب سيجدون في إقصائهم منطلقاً لبناء شرعية جديدة، عمادها مزيد من الحرية والديمقراطية داخل

الحياة السياسية المحتاجة إلى انفتاح سياسي فعليّ يخلّصها من أخطار العنف والإقصاء. ومن هذا المنطلق سيجتمع هؤلاء حول صحيفتين إحداهما بلسان عربي **الرأي**، والأخرى بلسان فرنسي: **ديموكراتي** *(Democratie)* للإفصاح عن التوجه الذي يحتاجه النظام ذاته. فها هي جريدة **الرأي** في السياق نفسه في عددها الأول تنزل رسالتها «رسالة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين»، ضمن «ساحة النضال من أجل احترام الحريات العامّة المضمونة دستورياً»، وذلك في صالح «كل توجّه سياسي يجري عمله في إطار الدستورية»، فكأننا بـ **الرأي** تعلن نفسها منتدى لكل باعثيها والمساهمين فيها بغرض تجميع مختلف التوجهات المعارضة حول مسألة الحريات، وشرعية النظام، أما باعث النظام فهو فوق كل تهديد أو تشكيك، بل إن الديمقراطيين الاشتراكيين عمدوا إلى إنجاز مشروع ميثاق وطني في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر، وعرضه أحمد المستيري على أنظار الرئيس بورقيبة خلال مقابلته في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر، وكان مسبوقاً بتوطئة مثلت اتهاماً مباشراً لا للنظام نفسه لأن النظام هو بورقيبة نفسه، بل ضد نظام الحزب الواحد.

لكن بورقيبة لن يغفر لهذه النخبة المعارضة من الداخل ذات الانحدارات البلديّه مبادرتها هذه، إلى درجة أنْ عُدّت هذه المبادرة بمثابة التنطّع والخروج عن الإجماع الوطني، وإن لم يفصح بورقيبة عن ذلك مباشرة، لكن من خلال طريقته في إقصائها عن هياكل الحزب والحكومة لاعتبارات يتداخل فيها الظاهر بالخفي والشكليّ باللاشكلي والدستوري باللّادستوري.

أما المثال الثاني المؤكد لهذا التوجه الانفتاحي الذي علت أصواته من الداخل، فيتجلّى من خلال تحمّس ثلة من المثقفين لمشروع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (L.T.D.H) التي أنشئت سنة ١٩٧٦ وحصلت على التأشيرة يوم ٧ أيار/ مايو ١٩٧٧ لتأكيد الانفتاح الفعلي الذي اختارته البلاد، فالميثاق ربط بين بروز الرابطة باعتبارها هيكلاً مدنياً، وبين طبيعة الانفتاح الذي تمرّ به البلاد[٦٢] والذي يجب أن يتدعّم من خلال المبادرة بإرساء مؤسسات شبيهة متخصّصة ترتبط بأساليب التسيير السياسي للبلاد[٦٣]، وهو ما يدعم مرتكزات المجتمع المدني الناشئ.

---

(٦٢) ولقد ورد بميثاق الرابطة أنها «جمعية مستقلة عن جميع الحكومات والأحزاب السياسية ومن أهدافها الأساسية الدفاع عن حريات الإنسان -الفردية منها والعامة- المنصوص عليها في الدستور التونسي وقوانين البلاد والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أنها تدافع عن ضحايا الظلم والتعسّف. انظر: «مواثيق حقوق الإنسان،» في: **ميثاق الرابطة** (تونس: مطبعة الاتحاد، ١٩٨٦)، ص ٤٨.

(٦٣) انظر المقابلة التي أجريت مع آي زمرلي (I. Zmerli) في: *Le Temps*, 8/6/1977.

لكن هذا الاختيار في التوجه نحو دعم الانفتاح السياسي بقي فقط على مستوى الخطاب لأنه في مواجهة هذه الأصوات الصاعدة المنادية بمزيد من دمقرطة الحياة السياسية، وإضافة إلى الإقصاء اختار النظام التأكيد على الانفتاح الاقتصادي مسوّغاً للتنازل عن مطلب الانفتاح السياسي عبر التشكيك في المجتمع المدني ومؤسساته، وزرع الريبة بين الشّعب والدولة كما يقول القانوني سليم اللغماني[٦٤]، من خلال توجه النظام نحو التعامل المتصلّب مع الوضع السياسي في مختلف محاولاته التعبيرية المستقلّة من اتحاد عام تونسي للشغل ورابطة حقوق الإنسان، وجامعة إلى غيرها، فعلى سبيل المثال لم يتوانَ النظام في انتظار الفرصة السانحة لضرب اتحاد الشغل (الاتحاد العام التونسي للشغل)، ضربة في العمق إثر ما أبداه من رغبة في لعب دوره النقابي، لا بل حتى السياسي في إطار الاستقلالية، بما هو مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني المنشود. ألم «يتجرّأ» الحبيب عاشور أمينه العام على الدعوة إلى فضح سوء التصرّف داخل هياكل الدولة باعتبار ذلك «واجبنا الوطني»؟ ثم تجرّأ ثانية فتدخّل مستثمراً شبكة علاقاته العالمية من أجل فضّ المسائل العالقة بين تونس وليبيا المتجلية مثلاً في الجرف القارّي وتحسين الأجر الأدنى للعامل الفلاحي المهاجر إلى ليبيا. لكنّ ذلك عدّ عليه لا له، فاتّهم بالخيانة والعمالة لأطراف أجنبية بما سيكون مرتكزاً قانونياً لمحاكمته إثر أحداث الخميس الأسود (٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨).

كما يتجلّى هذا التعامل المتصلّب مع مكونات المجتمع المدني التي قد تهدّد رقابة المجتمع السياسي من خلال هذا الميل الذي أبداه النظام في إحكام السيطرة على فئات الشباب، من خلال ما ورد مثلاً في قوانين الخدمة المدنية آنذاك (عام ١٩٧٨)؛ فالقانون الصادر في ٨ آذار/ مارس نصّ على دمقرطة الواجب العسكري باعتماد مبدأ التعيينات الفردية. إلا أن هذه الدمقرطة الظاهرية تحمل وراءها رغبة رقابية كامنة، لأن العملية في نهاية المطاف ترمي إلى شرعنة الرقابة التي يريد النظام الحفاظ عليها إزاء فئة الشباب الميّالة في مثل تلك المرحلة إلى الاندفاع وحبّ المغامرة، إذ بموجب هذا القانون المنظّم للخدمة العسكرية، غدا من حقّ المؤسسة العسكرية عبر الشرطة العسكرية الدخول إلى المؤسسة المدنية مثل الشركة والإدارة والمصنع، لمراقبة المواطنين الجنود. أما العاطلون تبعاً للقانون المكمّل للقانون السابق، فإنهم مطالبون بالالتحاق بحضائر الخدمة المدنية حتى لا يكونوا عرضة للتتبّعات الجزائية، ومبرّر ذلك «أن

(٦٤) سليم اللغماني، «حول عملية قفصة: دراسة قانونية،» (أطروحة تعمق في البحث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس، ١٩٨١)، ص ١٢.

العاطلين ميّالون بطبعهم إلى الفساد الأخلاقي ولا يمكن أن تحميهم منه إلا الخدمة المدنية». فنمت بذلك أجهزة الرقابة على حساب أجهزة الإقناع ويمكن أن تجد هذه الحقيقة مؤشرها في نموّ ميزانية وزارة الداخلية مقارنة بميزانية وزارة التربية والتعليم(٦٥).

كما سيتواصل التشديد على العلاقة الانسجامية بين الحزب والدولة، فالمؤتمر التاسع للحزب يشدّد من جديد على هذا النمط في العلاقة معتبراً أنه يجب أن يحافظ كل هيكل على هويته الخاصة التي تتحدد من خلال الطبيعة الخصوصيّة لوظائفه، إذ الدولة تعبير عن السلطة المنظمة، والحزب جامع للجماهير الممثلة للقاعدة. لكن لا بدّ من حسن تنظيم التفاعل الحاصل بين الهيكلين(٦٦). وتواصل تأكيد هذا الاحتواء الذي يمارسه الحزب على الدولة وعلى هياكل المجتمع المدني، وذلك على ألسنة كبار المسؤولين، فالأمين العام للحزب في خطابه بباجة، يؤكد من جديد على هذا الاحتواء معتبراً استقلالية هذا عن ذاك ضرورية لكنها غير قابلة للإنجاز عملياً، مستنده في ذلك أنه لا يمكن أن ننتظر دفاع الحكومة عن الحزب، أما العكس فهو ما نراه في الواقع، لأن ذلك مبدأ من مبادئ الحزب بما يجعل العمل الحكومي يستمد قوّته من مبادئ الحزب، أما الحزب فيستمد قوته من نضاليته ونضالية أنصاره واستعدادهم للعطاء والتضحية. هذا الحزب الذي له ماضيه المجيد وتاريخه وإنجازاته واختياراته الموفّقة(٦٧).

لذا يمكن القول إنه تواصل أداء النسق السياسي على النمط السابق، أما الانفتاح فاقتصادي يقوم على التوجه باقتصاد البلاد نحو التحرّر من رقابة الدولة وتشجيع المبادرة الخاصة والمنافسة، مع فتح الأبواب للاستثمارات الأجنبية لتحريك الدورة الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة التي تمثل عبئاً يرهق كاهل الدولة. إضافة إلى التعويل على فئة التكنوقراط الذين لا تحدوهم أغراض سياسية، ليحيط الهادي نويرة نفسه بثلة من التقنيين المتخصّصين كل في ميدانه بعيداً عن المهاترات السياسية والأيديولوجية، «ذلك أن العمل الذي ننجزه منذ أربعة أعوام وانعقاد مؤتمر المنستير في أيلول/ سبتمبر الماضي وجميع ما وضعناه، وضبطناه، ونفّذناه، كل ذلك سمح للبلاد بأن تتماسك سياسياً واقتصادياً فتتجنب المتاهات وتتغلّب

---

(٦٥) انظر: «قراءة في تطور ميزانية الدولة خلال عشرية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠،» **الرأي** (١ شباط/ فبراير ١٩٨٠).

(٦٦) انظر: خطاب الهادي نويرة في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، ص ٩.

(٦٧) انظر خطاب الهادي نويرة في اجتماع لجنة التنسيق والمسؤولين عن المنظمات الوطنية في ولاية باجة بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧: *La Presse*, 1/11/1977.

على المهاترات التي كادت في وقت من الأوقات أن تقضي على مكاسب الأمة»[٦٨].

هذا الانفتاح الاقتصادي سوف يحقق نسب نمو مهمة كمّياً. ولكنه جرّ في المقابل إلى فرقعة كلية للمجتمع التونسي، حيث ازدادت نسبة سكان المدن بسبب تسارع وتيرة التحضر ونمو ظاهرة النزوح، إضافة إلى النمو الديمغرافي الهائل. كل هذا اقترن بتضخّم الطبقة الوسطى[٦٩]، كما تطوّر وعي الطبقة العاملة وتنوّع، والذي وجد في هياكل الاتحاد المدعومة بإقبال فئات من المثقفين عليها لإحيائها ودفعها للعب دورها الريادي واستيعاب الطاقات الخلاقة الرّافضة للأحادية والاحتواء.

بناء على ما سبق يمكن القول إن المجتمع قد تنوع وتجدّد وبرز مثقفون ذوو وعي نقدي أرادوا تطوير مشروعية جديدة إزاء المشروعية الرسمية، إلا أن النظام السياسي لم يتطور، بل حافظ على طبيعته وعمّق أحاديته. وهذا ما لاحظه المعارضون وخاصة منهم الليبراليون المنشقون عن الحزب الدستوري منذ عام ١٩٧١ فأصدروا سنة ١٩٧٦ بياناً بمناسبة مُضِيّ عشرين سنة على الاستقلال، انتقدوا فيه الحزب الحاكم على خلفية أنه حزب عاجز عن تغيير نفسه، وطالبوا بتمكين المعارضة السياسية من حقها في التنظيم والتعبير[٧٠]، بما سيكون منطلقاً جديداً لطرح مسألة الدستورية وبالتالي مدى توافق تطور المؤسسات مع نمو المجتمع المدني أي تخلص المجتمع المدني، من هيمنة المجتمع السياسي تدريجياً[٧١]، وبخاصة أنه حصل وعي سياسي بأن نظام الحزب الواحد في تونس لم يعد ضرورياً، وذلك لفشل هذا النمط السياسي في تواصل ارتباطه بالجماهير. وانطلاقاً من ذلك كان لا بد من إيجاد صيغ أخرى وأساساً

---

(٦٨) انظر خطاب الهادي نويرة أمام مجلس النواب في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ بمناسبة تقديم مشروع الميزانية لسنة ١٩٧٥: الهادي نويرة، **تونس في طريق التحول الاقتصادي والاجتماعي: عرض مشروع الميزانية العامة** (تونس: كتابة الدولة للإعلام، ١٩٧٤)، ص ٦، وأحمد عياض الودرني، «العقلية التكنوقراطية والإنتلجنسيا في تونس،» ورقة قدمت إلى: **الإنتلجنسيا العربية: أعمال ندوة الجمعية العربية لعلم الاجتماع المنعقدة بالقاهرة في ما بين ٢٨ و٣١ مارس ١٩٨٧**، خاصة ص ٣٣١ ـ ٣٣٣.

(٦٩) Fredj Stambouli, «Système social et urbanisation: Aspects de la dynamique globale de l'urbanisation de la ville de Tunis,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, no. 27 (1971), pp. 31- 67; Abdelkader Zghal, «Construction nationale et nouvelles classes sociales,» Actes du 6ème colloque de l'association internationale des sociologues de langue française, *Revue de l'institut de sociologie*, nos. 2-3 (1967), pp. 307-319, et Abdelkader Zghal et Fredj Stambouli, «La Vie urbaine dans le Maghreb précolonial,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, nos. 36-39 (1974), pp. 221-242.

(٧٠) انظر: نص النداء الصادر بتاريخ ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٧٦، و *Le Monde,* 21-22/3/1976.

(٧١) Michel Camau, *Pouvoir et institutions au Maghreb*, horizon maghrébin (Tunis: Cérès productions, 1978), pp. 26 et 65.

تطوير نظام «الحرية المراقبة» الذي تعرفه التشكيلات السياسية اليوم[٧٢].

هذا الوضع جعل من الدولة مؤسسة تبتلع كل المجتمع حتى قبل أن تتأسس. فالدولة مسيّرة من قبل نخب أفرزها حزب واحد تمكن من السيطرة والسيادة على الحركة الوطنية، فوظّفها لأهدافه توظيفاً كاملاً. وهي دولة لم تنشأ كما هو الحال في أوروبا استجابة لحاجة فئات رأسمالية سابقة لها وتريد إثبات سلطتها وتركيزها، بل إنها دولة نشأت استجابة لحاجة مقاومة الوجود الاستعماري وإقامة البديل الوطني، أي دفاعاً عن وجود شعب كامل. أما النخب الحاكمة فإنها نشأت معها أو بعدها لا قبلها من أجل تجسيد البديل. ومن هنا سعت هذه الدولة إلى احتواء كل الأنشطة في شتى المجالات وغدت الإنتيليجنسيا أداة لإخضاع المجتمع المدني للدولة، وكل مثقف خارج هذا الدور هو خارج الدائرة الرسمية، مَقصِيّ لا يجد الفرص للممارسة الفاعلة ولا حتى لمجرد التعبير.

فالساحة السياسية والإدارية وحتى الثقافية تم احتكارها من قبل فئة التكنوقراط الذين لا تحدوهم أغراضٌ سياسية، ولقد وجدوا في حكومة الانفتاح الاقتصادي مَعْبَراً لولوج ميدان التسيير سواء في حضيرة الحكومة أو في حضيرة الحزب.

ولقد سيطر هذا التوجه التكنوقراطي لا فقط في مستوى الممارسة بل حتى في مستوى الخطاب، إذ تم الانتقال من شعارات التقدم، والإقلاع، والاشتراكية والعدالة... إلخ... إلى شعارات جديدة من مثل التصدير وتعديل الموازين الاقتصادية، وإحداث فرص الشغل، والمحافظة على الطاقة الشرائية للمواطن وما لفّ لفّها. وانطلاقاً من ذلك نجحت العقلية التكنوقراطية السائدة لدى النخب الحاكمة في تحويل الخطاب من خطاب سياسي إلى خطاب تسيير، إلى درجة تحوّلت معها الدولة إلى نسق من هياكل التسيير[٧٣]. أما باقي النخب فهي مُهمّشة خارج مجال اللعبة لا تتوفر لها طوعاً أو كرهاً أطر التعبير عن وجودها ومساهمتها نظراً إلى هشاشة مكونات المجتمع المدني وهياكله، بما أدى بهذه النخب إما إلى الاكتفاء بلعب دور الخبير (أو

---

(٧٢) Abdelfattah Amor, «Constitution et pluralisme politique en Tunisie: Le Cas du pluripartisme,» (Texte ronéo, 1985), p. 15.

(٧٣) الودرني، «العقلية التكنوقراطية والإنتلجنسيا في تونس،» ص ٣٣٤. يقول الأستاذان عبد القادر الزغل وأسماء العريف في السياق نفسه: «... وهي أيضاً المؤسسة التي تمكن من فرص توظيف المثقفين بصفتهم أصحاب خبرة ولئن تميزت الدولة بطابعها الزجري والقامع أحياناً، فإن ذلك نتيجة ما يتميز به دورها في إرادة التغيير الاجتماعي من فوقية يلعب فيها المثقف دور التصوّر والتوجيه والتنفيذ» نقلاً عن: عبد القادر الزغل وأسماء العريف، «سلطة المثقفين ومثقفو السلطة في تونس،» ورقة قدمت إلى: **الإنتلجنسيا العربية: أعمال ندوة الجمعية العربية لعلم الاجتماع المنعقدة بالقاهرة في ما بين ٢٨ و٣١ مارس ١٩٨٧**، ص ٣٠٥.

ربما واعظ السلطان)، أو إلى العجز عن تحقيق اجتماعيته وتاريخيته مكتفياً بالنّزعة التكنوقراطية بعرض خبرته في مجال اختصاصه على من يحتاجه منزلِقاً من حيث لا يدري في العقلية التكنوقراطية. ويضرب الأستاذ عياض الودرني على هذا النمط مثالاً يتجسّد في تجارب بعض الأساتذة الجامعيين ممّن انطلقوا معارضين لتتطوّر مواقعهم، فيجدون أنفسهم في مواضع مستقلة أو قريبة من النظام في ميادين اقتصادية وغيرها. فكأنما قبلت هذه الفئة ببراءة الجانب التكنوقراطي في عملية التنمية[٧٤].

إذاً، ما زال المجتمع السياسي يسعى إلى ممارسة رقابة تزيد أو تقل تبعاً لمقتضيات المرحلة، ولكن ما زال المجتمع المدني يبدي أيضاً تعنّتاً في القبول بهذه الوصاية، إذ عرفت عشرية السبعينيات بين الفينة والأخرى بعض الأصوات التي عَلَتْ معلنة بوادر مجتمع مدني مستقل، إذ صحيح أنه تمّ دستورياً فرض مراجعة الدستور في عام ١٩٧٦ ليكون على «المقاس»، ولكن المسائل التي طرحت ما زالت رهن السؤال معلقة، أي إنها ما زالت محلّ مطالبة من مثل مسألة الخلافة وعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية وأنماط المشاركة وحق المعارضة وقانون الجمعيات وغيرها. كما نشطت على المستوى الجمعياتي بعض الجمعيات المهمة لعل أهمها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وجمعية الأطباء وجمعية المحامين الشبان في عام ١٩٧٧، لا بل إن جمعية القضاة دخلت بدورها معمعة الاستقلالية، فعقدت في شهر نيسان/ أبريل ١٩٧٧ جلسة عامة عبّرت فيها عن عدم موافقتها على الانضمام للمحاكم غير الدستورية، مثل محكمة أمن الدولة، وعدم قبولها بتطبيق قوانين غير دستورية مثل قانون الجمعيات، وأنذرت بالإضراب. وهذا حدث مهم وخطير لأن التململ وصل إلى أجهزة الدولة (السلطة القضائية ثاني السلطات الثلاث)، وبخاصة أن القضاة سبق لهم أن قاطعوا افتتاح السنة القضائية ١٩٧٧/ ١٩٧٨ بحضور الوزراء والسلك الديبلوماسي، وذلك احتجاجاً على الإهانة التي تعرضت لها سلطة دستورية مستقلة قائمة الذات[٧٥]، كما سعت جمعية الصحافيين إلى الخروج عن فلك السلطة، فعقدت في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ جلسة عامة استثنائية طالبت فيها بحرّية الصحافة وبتمسّكها بالفصل الثامن من الدستور التونسي الذي يضمن حرية التفكير والرأي والصحافة.

أما حزبياً فلئن بقيت الأحزاب في جانب ما هامشية على الرغم من استقطابها عدداً من المثقفين، فإن حركة ناشئة بدأت تستقطب بعض الكوادر العليا والمتوسطة،

(٧٤) الودرني، المصدر نفسه، ص ٣٣٥-٣٣٧.

(٧٥) **الرأي** (آذار/ مارس ١٩٧٨).

إلا أن نخبويتها من ناحية، وعدم انطلاقها من أرضية أيديولوجية مغايرة، جعلها تكتفي بمجرد رفع شعارات عامة من مثل الحرية والديمقراطية والاشتراكية، بعيداً عن برنامج سياسي واقتصادي وثقافي بديل، إلا أنها لعبت دوراً ريادياً في حفز الأصوات المغايرة للتعبير والتمهيد لإرساء ممارسة ديمقراطية تعددية، فجريدتا هذه الحركة على سبيل المثال الحاملتان للعُنْوانين **الرأي** و**ديموكراتي** *(Democratie)* مثلتا فعلاً، كما رأينا آنفاً، منتدى للأصوات المستقلة والمخالفة. أما نقابياً فإن الاتحاد العام التونسي للشغل لئن كان فضّل في بداية السبعينيات الهدنة لأسباب كما رأينا تكتيكية، فإنه بعد أن شعر باسترداده أنفاسه سيسعى إلى لعب دور ريادي في نشأة المجتمع المدني.

الطبقة العاملة قد ازداد حجمها وبخاصة بفعل الانفتاح الاقتصادي، والنقابات الأساسية قد تجذّرت في قطاعات كبرى وخاصة النقل والبريد والتعليم والبنوك، من قِبَلِ مثقفين التجأوا إلى هذه الهياكل المحنّطة لبعث الروح فيها من جديد، واتخاذها قناة تعبير عن رغبة في مشاركة مخالفة، حتى غدا الاتحاد فعلاً: «معقلاً للرّافضين وناطقاً باسم الغاضبين، وبالتالي فإنه أضحى مجالاً للوعي النقدي وقطباً مهماً للمجتمع المدني الناشئ». وفي هذا السياق لعبت جريدة **الشعب** لسان حاله دوراً أساسياً، إذ فتحت صفحاتها للمثقفين المستقلين والمعارضين فاستقطبت أقلاماً بارعة.

ألا يمكن التسليم إذاً ببداية صعود مجتمع مدني ناشئ خلال هذه العشرية، أي بانكماش الدولة وهامش رقابتها؟ يبدو أن النظام ذاته شعر بهذه الحقيقة لذا سيختار أيْسر السبل متمثلاً في العنف اللفظي ثم المادي في مواجهة الجمعيات والصحف ثم الاتحاد. ولم تكن أحداث الخميس الأسود في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ إلا إفرازاً لهذا المسار، لأن لغة الحوار وصلت إلى الرّدب (Impasse) فكان الشارع أفضل وسيلة للتعبير ليُفصح المقصِيّون أساساً عن هامشية مواقعهم، زادتها أحداث قفصة عمقاً لتكشف عن أزمة ما عاد معها بالإمكان الإخفاء. ونتيجة لذلك علا صوت «الانفتاح السياسي» الذي سيلعب دور الشعار التعبوي للحكومة الموالية بعد تنحية نويرة، نظراً إلى عجزه الذي يبدو في الظاهر صحّياً لكنه في عمقه يمثل عجز منظومة سياسية «أرادت أن تسير على ساق واحدة فسقطت»، من زاوية أنها فهمت الانفتاح في بعده الاقتصادي فقط، فعجزت بذلك عن أن تساير تحولات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتسارعة. فكأنما وعى النظام بموطن العلّة وربما اضطرّ إلى أن يعيها، فاختار أو ربّما اضطر إلى أن يختار التوجّه نحو الممارسة التعددية وحق المشاركة وكلّ ما يقترن بها، وبالتالي إحداث تغييرات على النظام السياسي وأساليب عمله تبعاً لموازين القوى من داخل الحزب أو من خارجه. وبناءً عليه سوف تُدفع الحكومةُ

الجديدةُ نحو البحث عن نفَسٍ جديد لهذا الشعار بعد أن أُفرِغ من مضمونه السابق إفراغاً عبّر عنه الطيب البكوش عضو اللجنة النقابية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل بقوله: «هذا اللفظ أسيء استعماله من طرف المسؤولين السابقين وتمّ إفراغه من كل معنى»، ثم يضيف: «فهؤلاء المسيّرون لم ينفتحوا إلا على أنفسهم وعلى مصالحهم الذاتية الأنانية، فهم يتحدّثون عن الانفتاح ويمارسون في الآن نفسه أبشع أشكال الضغط وهو ما يفقد النظام جانبا هاماً من مصداقيته»(٧٦).

وانطلاقاً من ذلك سعت هذه الحكومة الصاعدة نحو تجديد شرعيّة النظام التي بدأت تترهل حيث تمثل أحداث عام ١٩٧٨وقفصة عام ١٩٨٠ إنذاريْن من ضمن إنذارات أخرى، وذلك بالمراهنة على ما سمّوه آنذاك بالمسار الديمقراطي(٧٧) المتمثّل في إحداث عدّة تحوّلات بغرض إعطاء نفسٍ جديد للانفتاح، تحوّلات لعلّ أهمها:

ـ القضاء على آثار ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ (الخميس الأسود)، وذلك بإنجاز المؤتمر الخارق للعادة للاتحاد العام التونسي للشغل.

ـ الاعتراف باستقلالية المركزية النقابية.

ـ عودة الحبيب عاشور على رأسها بصفة رئيس إلى جانب الطيب البكوش الأمين العام.

ـ إعادة الاعتراف بمبدإ التعددية الحزبية من قبل المؤتمر الخارق للعادة للحزب الاشتراكي الدستوري في ١٠ و١١ نيسان/ أبريل ١٩٨١.

ـ رفع الحضر عن الحزب الشيوعي التونسي.

ـ تنظيم انتخابات تشريعية سابقة لأوانها مع مشاركة القائمات المنافسة لقائمات الحزب الدستوري في انتخابات تعددية حرة ونزيهة.

لا بل إن الوزير الأول ذهب إلى أكثر من ذلك من خلال دعوته صراحة في خطابه بتاريخ ١٦ آب/ أغسطس ١٩٨٠ إلى ضرورة «تخليص النظام من كل ما يمكن أن يدنّس طهارته، إضافة إلى تخليصه من كل العناصر التي تحركها فقط منافعها». كما ستقترن حملته الانتخابية بدعوة صريحة إلى النزاهة ومقاومة كل أشكال التزوير «فكل تجاوز سيتمّ وضع حدّ له ومقاومته، فالإطار المشرف مدعوّ لإعطاء القدوة لتجسيد

---

(٧٦) انظر: *Le Temps*, 5/3/1981.

(٧٧) انظر خطاب الوزير الأول خلال عرضه مشروع الميزانية أمام مجلس النواب يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ في: *L'Action* (12 décembre 1981), pp. 4-10.

النزاهة والاستقامة». ولقد أقرّ المؤتمر الاستثنائي للحزب في نيسان/ أبريل ١٩٨١ مبدأ التعدّدية المشروطة بـ:

ـ الاعتراف بشرعية دستور البلاد.

ـ نبذ العنف.

ـ عدم الولاء مادياً أو تنظيمياً أو أيديولوجياً لأي جهة أجنبية.

ثم أضاف إليها الوزير الأول شرط الاعتراف بشرعية بورقيبة، فتم الاعتراف بأحمد المستيري وجماعته الديمقراطيين الاشتراكيين ومحمد بلحاج عمر وحركة الوحدة الشعبية، باعتبارهم مؤهلين إلى جانب الحزب الشيوعي في المشاركة في الانتخابات التشريعية الموعودة بالنزاهة والديمقراطية. هذا المسار الانفتاحي إلى جانب سياقه السياسي الذي يتنزّل فيه، فإنه يتنزّل كذلك ضمن إطار اقتصادي واجتماعي كانت تمرّ به البلاد[٧٨]، إذ يكفي أن نذكّر هنا بأن اللامساواة بين الفئات الاجتماعية تتجلّى بشكلٍ فاضح بما لا يقبل التسامح، فبحسب وثيقة رسمية صادرة عن وزارة التخطيط والماليّة نجد ما يلي:

ـ ٢٢,٥ في المئة من السكان هم تحت مستوى الحد الأدنى للفقر.

ـ ٢٠ في المئة من السكان يتقاسمون ٥٠ في المئة من الدخل الوطني في أعلى الهرم.

ـ ٢٠ في المئة من السكان يتقاسمون ٥ في المئة من الدخل في أسفل الهرم[٧٩].

وفي الوقت الذي كانت تزداد فيه الطلبات على الشغل كانت قائمة المسجّلين بنادي الأثرياء الذين منهم أعضاء الحكومة تزداد تميّزاً وضيقاً[٨٠].

---

(٧٨) انظر في هذا المضمار وعلى سبيل المثال فقط: **القضايا الراهنة للتشغيل والمداخيل في تونس** ([تونس]: وزارة التخطيط، ١٩٨٠)؛ Azzam Mahjoub et M. Boughzala, «Chronique économique: Tunisie,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1980* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1982); Asma Larif-Béatrix, «Chronique tunisienne,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1986* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1988), et Mahmoud Ben Romdhane, «Fondements et contenu des restructurations face à la crise économique en Tunisie: Une Analyse critique;» Azzam Mahjoub, «Etat: Secteur public et privatisation en Tunisie,» et Hassine Dimassi, «Le Désengagement de l'état tunisien de la reproduction de la force de travail,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1987* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1989).

(٧٩) «ملاحظات توجيهية حول العشرية الثالثة للتنمية والمخطط الرابع،» (وزارة التخطيط والمالية، تونس).

(٨٠) Mahjoub et Boughzala, Ibid., p. 665.

ولقد مرت البلاد في سنة ١٩٨٦ بأزمة خطيرة أو ربما هي الأخطر على مستوى المالية العمومية، إلى درجة اضطرت معها إلى طلب المعونة من صندوق النقد الدولي (F.M.I)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (B.I.R.D) وارتفعت المديونيّة بما لم يسبق له مثيل بشكل دفع الدولة إلى الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بفوائض مرتفعة ولمدة محدودة جداً (أسبوع أحياناً) حتى تتمكن من سداد ديونها وتمويل وارداتها. ينضاف إلى هذه الوضعية المالية الصعبة عامل اقتصادي خارجي تمثل في انخفاض سعر النفط بشكل مهول منذ سنة ١٩٨٦، إذ وصل إلى ٧٩ دينارا/ طن في عام ١٩٨٦ مقابل ١٥٣ ديناراً/ طن في عام ١٩٨٥، إلى جانب انخفاض مداخيل السياحة. مما أجبر الدولة على «تقليص تدخلها تدريجياً في الاقتصاد والتحرر من بعض التزاماتها»(٨١).

هذا التراجع ستكون له مضاعفاته على المستوى الاجتماعي، فالذي سيتحمل أعباء هذا التراجع هي الطبقات المتوسطة والفقيرة. أما الدولة فما عادت تقدّم إعاناتها للأغلبية مثلما كانت، بل غدت تحصر تدخلاتها في القطاعات ذات الأولوية الكبرى، وتفكر جدّياً في الحدّ من الارتفاع المتزايد للاعتمادات المخصّصة لصندوق التعويض الذي أصبح عبئاً على ميزانية الدولة بعد أن بلغ حجم الدعم سنة ١٩٨٤ ما قيمته ٢٤٦ مليوناً، والتدرّج مرحلياً نحو حقيقة الأسعار(٨٢).

وقد تضخّمت نسبة البطالة، فأدركت ١٥ في المئة في عام ١٩٨٦ مقابل ١١,٤ في المئة سنة ١٩٨٠ للأشخاص بين ١٥ و٥٩ سنة، وتزامنت مع العودة المهولة والفجائية للعمال المهاجرين من ليبيا بعدد يفوق ٣٠ ألفاً(٨٣). وقد ساعد على هذا التدهور إضافة إلى العوامل الاقتصادية المباشرة، عوامل أخرى منها سوء التصرّف والرّشوة التي مسّت عدداً كبيراً من المسؤولين السامين في الدولة، وتكاثرت قضايا الرشوة إلى درجة قرّر معها الرئيس بورقيبة في ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٧ إصدار قانون يجبر هؤلاء المسؤولين على التصريح بمصدر ثرواتهم، وذلك على الرغم من أن الإعلان الذي كان أصدره الحبيب عاشور الأمين العام للاتحاد على سبيل المثال والذي اعتبر فيه فضح سوء التصرف واجباً وطنياً، قد عُدّ آنذاك، وما بالعهد من قِدَم، خروجاً عن الإجماع الوطني ومسّاً من مرتكزات اللّحمة الوطنية كما رأينا آنفاً.ومِّن الطبيعي أن يؤدي هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردّي إلى تصاعد نسق الإضرابات وعودة

---

(٨١) Dimassi, «Le Désengagement de l'état tunisien de la reproduction de la force de travail,» p. 334.

(٨٢) François Burgat, *L'Islamisme au Maghreb: La Voix du sud (Tunisie, Algérie, Libye, Maroc)*, Les Afriques (Paris: Karthala, 1988), p. 135.

(٨٣) *Images économiques du monde* (Paris: Société d'édition d'enseignement supérieur, 1987).

المواجهة بين السلطة والمنظمة النقابية[٨٤]، تجلت في البداية في تصعيد لهجة الحوار بين الطرفين تصعيداً أدّى إلى انغلاق الباب، فاحتلت اللّجان النقابية المؤقتة في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ المقرّ المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل، ثم عقدت مؤتمراً استثنائياً في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٦ انتُخب خلاله قيادة جديدة موالية للسلطة[٨٥]، وحوكم الزعيم النقابي الحبيب عاشور في ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، وتمّ إيداعه السجن حتى يتسنّى القضاء على كل بُؤَرِ التوتر التي يمكن أن تهدّد المصالح القائمة وتسبّب متاعب في الاحتفاظ بالمناصب، وبخاصة أنّ محاور المواجهة متعدّدة داخل القصر وداخل الطبقة السياسية والشارع ذاته، هذا الأخير الذي غدت له وسائله في المسّ من شرعية الحكم خاصة إثر عام ١٩٨٤ لعلّ أجلاها إضافة إلى التظاهر في الشارع ما يعمد إليه من اعتماد لعبة الإشاعة ودورها في تأزيم الوضع. فلقد غدت على سبيل المثال أخبار القصر مادة يلوكها الشارع بكل تفاصيلها ما صحّ منها وما لم يصحّ في حبكة قصصية تبعد كل إمكانية في التشكيك فيها، مما يعمّق لدى المواطن فكرة انهيار الدولة وزوال شرعيتها. من ذلك ما روّجه البعضُ من أن النقص الكبير في المحاصيل الزراعية سنة ١٩٨٦[٨٦] يعود إلى التفسّخ الأخلاقي ومحاربة الدين.

إذاً، تعد تجربة الحكومة الثالثة محاولة في الانفتاح الموؤود أو وَعْداً بالانفتاح المُخْلَفِ(أُخْلِفَ) لأسباب متداخلة منها السياسي ومنها الاقتصادي والثقافي. لذلك لن تكون الاستجابة في مستوى الطموح لأنها كانت استجابة انتقائية لم تستحضر تلك الفئات المهمّشة الأكثر تضرّراً من كل ما يجري، أي تلك الفئات الخارجة عن الإطار التنظيمي، وهي التي تمثّل في الحقيقة أكبر تحدٍّ للحكومة، لأنها تحمل غضباً متزايداً بعد أن يئست من إمكانيات التشغيل، وليست أحداث الخبز إلا التعبير الأجلى عن حالة الغضب التي عليها هذه الفئات وما يعتمل في داخلها من مشاعر الغضب والنقمة والحسد والاستهزاء والجهل والتحطيم وفقدان الأمل، وشعور بعدم الانتماء إلى المجموعة الوطنية وانقطاع التواصل بين القيادة والقاعدة. كما تعد أحداث قفصة قبلها التعبير الأجلى عن هذه الوضعية التي يمرّ بها نسق سياسي عجز على إرساء أسلوب في الحكم أكثر فعالية وقدرة على استيعاب حالات الأزمة، لأن مَنْ تورّط في العملية المذكورة وغيرها أيضاً آنذاك، ليس سوى شباب يئس من البطالة وغلّقت الأبواب في

---

(٨٤) Larif-Béatrix, «Chronique tunisienne,» p. 797.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٧٩٧.

(٨٦) شهدت محاصيل الزراعة انخفاضاً كبيراً سنة ١٩٨٦ وصلت إلى النصف ٦ ملايين قنطار مقابل ١٢ مليون قنطار في المعدل، كما نشير إلى أن مداخيل السياحة انخفضت سنة ١٩٨٦ بنسبة ١٠ في المئة مما زاد في حدة الأزمة الاقتصادية. انظر: المصدر نفسه، ص ٨٠٢.

وجهه، فحمل السلاح بدعم خارجي وعجزت الهياكل السياسية عن توجيه هذه الفئة.

هذه الحالة من العجز عن توجيه الهياكل السياسية للجماهير وتكتيلها كان نبّه إليها أحمد المستيري إبان أحداث تالة (القصرين) عندما تظاهرت الجماهير احتجاجاً على تراجع الحكومة عن بناء مصنع للجير بالمنطقة(٨٧).

واضح أن الأزمة أعمق مما يتصور النظام، لأنها شملت المجتمع والنّظام كليْهما: المجتمع الذي طال انتظاره لكن لا من مجيب، فاضطرّ إلى اليأس «لأن الوعود إذا طال أمدها تستحيل سراباً» وحينها يصعب التحكم في ردود الفعل التي يفرزها، كما شملت النظام وطريقته في الأداء السياسي لأنْ لا أحد يريد تحمّل مسؤولية ما يجري بعد أن عجز الرئيس عن الحكم، وبخاصة أنه لا يسمح دستورياً للوزير الأول باتّخاذ المبادرة، «وبورقيبة يحكم لكنه لا يحكم»(٨٨) أو ربّما هو لا يحكم استناداً إلى حالته المرضية(٨٩). ووزيره الأول أضناه هاجس الخلافة فأنساه ما حوله وما كان يتبنّاه من شعارات رفعها في بداية حكمه. هذا إضافة إلى تواصل الرغبة لدى النخب الحاكمة في ممارسة الرّقابة المطلقة على المجتمع المدني، بما أفقد هذا النسق القدرة على خلق إجماع جديد لتتواصل الأزمة وتتعمّق بعد فشل محاولة المأسسة التي أعاقتها ممارسات باتريمونيالية إذ يكفي أن نذكّر هنا فقط بـ:

أ ـ هذا التداخل بين الشرعية الشخصية والشرعية العقلانية القانونية في التأسيس للميثاق الوطني، فلقد اشترط صانعوه على القوى الراغبة في المشاركة، الاعتراف المسبق بالشرعية البورقيبية إلى جانب الشرعية الدستورية.

---

(٨٧) انظر: **المستقبل**، ٢٨/ ٦/ ١٩٨٢.

(٨٨) انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١١٧، و Chaabane, «Le Système constitutionnel tunisien à travers la réforme de 1976,» p. 313.

(٨٩) يكفي أن نكشف هنا أن أول نوبة قلبية (Infarctus) انتابت الرئيس بورقيبة كانت سنة ١٩٦٧ وهي ناتجة عن احتشاء عضلة القلب، وقد عاودته هذه النّوبة سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٤، كما أنه أصيب خلال السنة نفسها ١٩٨٤ بالتهاب حمويّ في الكبد .(Hépatite virale) هذا إضافة إلى إصابته منذ سنوات بذهان هوسيّ اكتئابي (Syndrome maniaco-dépressif) نقلاً عن: **المعجم الطبي الموحد: انكليزي، عربي، فرنسي**= *The Unified Medical Dictionary: English-Arabic, French*, 2nd ed. (Switzerland: Medlevant AG, 1983), and Derek Hopwood, *Habib Bourguiba of Tunisia: The Tragedy of Longevity*, St. Antony's Macmillan Series (Basingstoke; Oxford: Macmillan; St Antony's College, 1992).

أما الحكم استناداً إلى الحالة المرضية فهي تذكرنا باقتران الشعور بالزعامة والتفوّق والرغبة في القيادة بممارسة السلطة لدى كبار الزعماء في العالم. يمكن العودة مثلاً إلى: Pierre Accoce et Pierre Rentchnick, *Ces Malades qui nous gouvernent* (Paris: Stock, 1976), et Hugh L'Etang, *The Pathology of Leadership* (London: Heinemann Medical, 1969).

ب ـ الطريقة التي جرت عليها أشغال المؤتمر الخارق للعادة للحزب والتي أثبتت تواصل انقسام المسيّرين السياسيين على أساس التحالف بين الجهات، أي على أساس الانتماء الجهوي.

ج ـ تواصل المحاولات الاحتوائية من طرف الحزب الدستوري على أهمّ مكّون من مكونات المجتمع المدني، وأساساً الاتحاد العام التونسي للشغل، وإن كان ذلك تحت أرْدِيَةْ جديدة، فلقد اتّخذت منه السلطة المُحَاوِرَ المميّز وجرّته إلى إقامة جبهة انتخابية مع الحزب الحاكم من خلال القائمات المُعدة في إطار الانتخابات التشريعية للفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١[٩٠]، ممّا يؤكد نفي الاستقلالية النقابية ويفتح الباب واسعاً للاختلاف حول مفهوم العمل النقابي ومفهوم الاستقلالية النقابية وحدود العلاقة بين السياسي (Le Politique)، والنقابي (Le Syndical) ومفهوم الحوار وحدود العلاقة بين طرفَي الحوار. فبالنظر إلى رغبته في الاستقلال وإلى تنوّع التوجهات السائدة داخله من ناحية أولى، وإلى رفضه استعراض العضلات وميله إلى الحوار من ناحية ثانية، يواصل الاتحاد العام التونسي للشغل المراوحة بين نزعته العمالية[٩١] ونزعته النقابية غير المسيّسة الاجتماعية التعاونية، أي إنه سيبقى يتأرجح بين نمطين مثاليين: نمط يبدو فيه على صورة القوة السوسيوسياسية الحاملة بدائل للحلول السياسية القائمة في المجال المهني البحت من دون طرح مسألة السلطة، ونمط يبدو فيه طارحاً مسألة السلطة وشرعيتها.

د ـ نتائج الانتخابات التشريعية ذاتها (عام ١٩٨١)، إذ إلى جانب تخيّر المنافسين وفرض التحالف على طرف، فإن النتائج كانت محلّ «إعادة نظر» من طرف النظام لتوجيهها طبقاً لرغبته وما تمليه مصلحته باعتباره صاحب حق في «معاملة خاصة».

هـ ـ الأساليب التي تم بها التعامل مع إشكالية «الخلافة». هذه الإشكالية التي أقضّت مضجع الجميع عبر الحكومات المختلفة، ولكنها وصلت إلى قمتها وبخاصة بعد أن بدأت تظهر على صحة الرئيس بعض علامات الإعياء أحياناً والمرض أحياناً أخرى. فمنذ الأزمة البنصالحية تمّ تكليف اللجنة العليا للحزب من أجل البتّ في المسألة وإنجاز الإصلاح الدستوري في حالة حصول الشغور في منصب الرئاسة، وهي نفسها اللجنة المكلفة آنذاك بالإعداد للمؤتمر الثامن للحزب. ولقد طرحت اللجنة على أنظار مجلس النواب مشروع قانون يقضي بتكليف رئيس مجلس النواب

(٩٠) Magda Mrabet, «Les Elections législatives anticipées de novembre 1981 en Tunisie,» (D. E. A en droit public, faculté de droit et des sciences politiques, université de Tunis, 1981-1982).

(٩١) انظر: Habib Boularès, «La Tentation travailliste,» *Jeune Afrique* (6 mai 1981), pp. 22-23.

بتسيير شؤون البلاد بعد حصول الشغور، وذلك لمدة تكون كافية لتنظيم انتخابات رئاسية، ولا يحق لهذا النائب رئيس المجلس أن يترشح للرئاسة. ولا بد أن نشير هنا إلى أنه عندما تمّ عرض مشروع القانون هذا على «المجاهد الأكبر» من طرف مقرّر اللجنة، أعلمه هذا الأخير كذلك أن من بين أعضاء المجلس من ارتأى الحلّ في أن إحداث منصب نائب رئيس للجمهورية يُنتخب مع انتخاب الرئيس، ويتولى هذا النائب رئاسة مجلس النواب ويكون المؤهل الأول للرئاسة عند حصول الشغور للمدة الرئاسيّة المتبقية، لكن الرئيس بورقيبة استهجن هذا الحل ليعلن صراحة: «لماذا أحدثنا الجمهورية، إذاً، إن لم يكن بغرض أن لا يكون خليفة الرئيس غير معروف مسبقاً، حتى لا يقضي حياته في انتظار حصول الشغور ليتولى المنصب»[٩٢]. لذلك سيتوقف هذا المشروع الإصلاحي الدستوري في خطوته الأولى نظراً لما جرّه من اختلافات وما فجّره من قضايا أخرى مثل العلاقة بين الحزب والحكومة ودور الحزب في اللعبة السياسية وحق المشاركة. وهي قضايا لا يريد النظام إثارتها من جديد لما فيها من إحراج أمام «مجتمع مدني» بدأ ينضج تدريجياً.

أما الحل الذي سيرتئيه النظام آنذاك فذاتي يستند فقط إلى مجرد كلمة أو خطاب شفوي توجه به الرئيس في لحظة ما إلى الوزير الأول الهادي نويرة: «إنني واثق أنه بفضل رئيس مثلك سوف تتمكن تونس من التغلّب على التخلّف». هذه الكلمة العرَضية مثلت حلاّ إلا أنه لا دستوري طبعاً، إذ عمّق ارتباط السلطة بالأشخاص، فبورقيبة «يهيم بالرئاسة ما حيي وإن مات يكلف بالرئاسة من يهيم بها»، لكن ماذا سيحصل لو أن الموصَى له فَنِيَ قبل حصول الشغور؟

إن الوضعية المتأزمة ستتعمق أكثر، فالصراع السياسي انحصر في ما يبدو داخل لعبة الخلافة التي غدت هاجساً يوجّه الفعل وفرضت على طالبيها البحث عن ثلة من الموالين الأوفياء لترجيح الكفة، ولِمَ لا حتى إحداث مناصب على المقاس استجابة لأغراض سياسية بحتة لترجيح كفة الأصوات داخل الحكومة في سبيل إنجاح الصراع مع الأحلاف المنافسة على الرئاسة، أما الأدوار الفنّية فقد تمّ إسنادها إلى فئة من التكنوقراط المحايدين ممّنْ لا تحدوهم أغراض سياسية.

أما دستورياً وقانونياً فإن المسائل عينها بقيت مطروحة من دون حلّ، فمسألة الخلافة معلقة اكتفت بكلمة نطق بها الرئيس في سياق معيّن لمدح وزيره الأول سابقاً. وكذا مسألة علاقة الحزب بجهاز الحكومة ودوره في الحياة السياسية وضرورة تجديد

(٩٢) انظر خطاب الرئيس بورقيبة في: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1970* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1971), p. 873.

هياكله وأساليب عمله التي ما عادت تستجيب لحاجيات ورغبات الأغلبية ولا تتماشى وتحوّلات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لتنصبّ الاهتمامات جلّها حول الصراع بين الأحلاف من أجل الخلافة داخل القصر الذي تعدّدت الأطراف الفاعلة فيه بما لا يمكن حصره، واستناداً إلى شرعيات متعددة من مثل القرابة والمصاهرة والدم والتبعية الشخصية. وبورقيبة في المقابل «يحكم ولا يحكم»، بما يعمّق هوّة التواصل بين الحاكم والمحكوم، هوة ستجد تجلياتها في عديد المظاهر. ويكفي أن نضرب مثالاً واحداً يعبّر عن عمق الهوة بين الطرفين، ففي إطار بحث ميداني أجراه الباحث التليلي حول دور الإذاعة المسموعة (الراديو) في حياة سكان الأرياف التونسية تبين أن ثلاثة أرباع (٣/ ٤) المستجوبين يستمعون بانتظام يومياً إلى الراديو. كما تبين من خلال البحث أن مستمعي الشمال الغربي والوسط الغربي للبلاد التونسية يستمعون إلى راديو الجزائر بقدر استماعهم إلى القناة الوطنية التونسية. أما بالنسبة إلى مستمعي الجنوب فيستمعون بانتظام إلى إذاعتيْ طرابلس والقاهرة، فهاتان المحطتان الإذاعيتان تحتلّان المكانة الأولى في قائمة المحطات الجهوية الوطنية والأجنبية المفضلة في أوساط الشبان (١٥ ـ ٣٠ سنة) المستمعين بالجنوب، بما يؤكد أن العلاقة باثّ ـ متلقٍّ ليست على ما يرام، إذ توجد حالة قلق أو حتى «توعّك» بدأت تصيب جهاز الراديو لتشمل في ما بعد العلاقات التي يقيمها المواطن مع الإدارة ومع السلطة السياسية[٩٣]، لتتحوّل مع الأيام إلى أزمة صدقية وهذا هو الأخطر الذي سيتجلّى فعلاً في تحركات الشارع، ويكفي أن نذكّر في هذا السياق ببعض تحركات الشارع خلال هذه العشرية، أحداث لئن بدت منفصلة وموزعة في الزمان فإنها في عمقها تعبّر عن الحقيقة عينها:

ـ في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ بقفصة جدّت أحداث تسببت في رجّة لا فقط في وعي الطبقة السياسية بأسرها، بل حتى في أوساط العامة، فلقد انهارت أسطورة دولة الاستقلال «المرصوصة البنيان» التي تسمو على الصراعات السياسية والاجتماعية، فها هي قد غدت دولة معرّضة للاهتزاز لأبسط محاولة.

ـ في شهر حزيران/ يونيو بمنزل بورقيبة، وإثر حريق هائل نشب بباخرة بصدد الإصلاح وكان عدد الضحايا كبيراً، جدت مظاهرات انتهت إلى مواجهات مع رجال الشرطة وقد رفعت فيها شعارات معادية للنظام[٩٤].

---

(٩٣) انظر في هذا المضمار للمقارنة: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1986*; *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1987*, et *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1981* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1983), pp. 954-957.

(٩٤) انظر: *Democratie* (- august 1981), p. 4.

ـ في أواسط تموز/ يوليو وفي قربة مثّل نادي البحر الأبيض المتوسط مسرحاً لمظاهرات ونهب بسبب سهرة وقع فيها التصفيق لاسم (إسرائيل) حين ذُكِر[٩٥].

ـ في ١٧ تموز/ يوليو وبمدينة مساكن يعمد أشخاص ينتسبون إلى التيار الإسلامي إلى تركيز إمام بالقوة بجامع جديد مكان الإمام المعين من طرف السلط[٩٦].

ـ خلال الخمْسِ الأوائل من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ حدثت الضّجة الكبرى في الشارع التونسي من الجنوب إلى الشمال بشكل اضطر معه النظام المدني إلى لعب ورقة الجيش من أجل استرجاع هدوء افتقد لأيام وكاد يطوّح بالنظام بأسره. هذا مع لعب ورقة الكاريزما البورقيبية لرتق شرعية خُرِقت.

ـ الأحداث الطالبية التي شهدتها الجامعة خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ وما أخذته من صدى لا فقط داخل أسوار الجامعة بل حتى خارجها وهي مسائل عولجت بطرق استعجالية وحلول اعتباطيّة آنية التي مثالها الأوضح تأجيل دورة الامتحانات، من دون محاولة الغوص في عمق المسألة، وحتى مشروع الإصلاح المقترَح آنذاك اكتفى بملامسة ظاهر المسألة فكانت حلوله المقترحة غير قابلة للتنفيذ.

ـ تطليق الرئيس زوجته في ١١ آب/ أغسطس ١٩٨٦ بحجة تجاوزها حدودها وعدم التزام الحياد السياسي واتخاذ موقف إزاء مجريات الأحداث.

فالقاسم المشترك بين هذه الأحداث هو أنها جميعاً تؤكد في نهاية المطاف أن هذا النسق السياسي فقد القدرة على خلق إجماع جديد لتتواصل الأزمة وتتعمق، ولن يحلّها لا عزل الوزير الأول بتلك الطريقة المسرحية، ولا محاولات تصفية الحسابات داخل القصر عبر التعيين والعزل والإبعاد والطلاق، بما سيكون أثره سلبياً على الأداء السياسي للحكومتيْن المواليتيْن اللتيْن وجدتا أيديهما مكبّلة لاتخاذ أي مبادرة، فالكاريزما البورقيبية من الأمام على ترهلها، والواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي ما عاد يحتمل الانتظار من الخلف، وما بين هذا وذاك ضغوطات من جماعات المصالح المتنفذة داخل القصر، وإذا كانت حكومة السيد رشيد صفر جاءت استجابة لضرورة اقتصادية في محاولة لإنقاذ البلاد من مغبّة الإفلاس، فإن تعكّر الوضع الأمني بما لا يحتمل الانتظار اقتضى صعود أهل الاختصاص لإنقاذ البلاد هذه المرة من دوّامة العنف وتهديم ما تحقق من منجزات مدنية.

إذاً، مع هذا النمط في العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي باعتبارها

---

(٩٥) انظر: *Le Temps*, 17/7/1981, p. 1.

(٩٦) *Democratie* (- august 1981), p. 5.

علاقة قائمة على الميل إلى ممارسة الرقابة المطلقة سواء خلال مرحلة التعاضد القائمة على التخطيط الموجّه أو خلال مرحلة الانفتاح «الاقتصادي» ثم «السياسي»، يمكن القول إنه لئن تغيّرت الأسماء فالمسمى واحد. صحيح أن الشعارات المرفوعة تغيّرت من مرحلة إلى أخرى لكن الممارسة حافظت على طابعها التقليدي القديم: إذ النظام يرفع في مستوى القول شعار التعددية السياسية لكنه في مستوى الفعل يكتفي بمجرد توزيع التأثيرات باحتشام، كما يرفع الحزب مبدأ استقلالية العمل النقابي لكنّه يأبى أن تُفْلت هذه المؤسسة من بين يديه وبخاصة أنه يمثل الحكومة حتى غدا بحسب أحد الباحثين عبارة عن «كتابة دولة للتعبئة الشعبية». كذلك هو حزب يقبل مضطراً لعبة الانتخابات التنافسية لكنه لا يرضى بقواعد اللعبة في حالة فشله. وهي كلها مؤشرات على باتريمونيالية نمط الحكم وأساليبه في الأداء السياسي كما يرى عبد الباقي الهرماسي[٩٧].

فالدولة تحوّلت إلى ربّ عمل قادر على تشغيل جميع المناضلين وتأهيلهم لتولّي المسؤوليات، لكن أيّ مناضلين؟ إنهم مناضلو الحزب الاشتراكي الدستوري فقط فهو القادر على إنتاج المسؤولين وإصدار القرارات وتحديد التوجهات في شتى المجالات، وبناء عليه مثلت مؤتمراته إطاراً لاتخاذ القرارات التي تخصّ الدولة، كما تولى هو تأطير المجتمع المدني ونشر التربية الدولتية الجديدة، إضافة إلى أنه شكّل بصورة خاصة مجالاً للصعود الاجتماعي، لذا لا بد أن يبقى بعيداً عن تهديدات ومخاطر المنافسة الخارجية ليصبح مالكاً حق معاملة خاصة على اعتبار أنه الحزب الذي يَحْكُمُ[٩٨]، أو هكذا بدا له.

وفي واقع الحال فقد أدى الاحتكار لحق الممارسة السياسية إلى عدم تسْييس المجتمع المدني، أي إلى عدم قيام مؤسسات مؤهلة لاحتواء الممارسة السياسية المتنوّعة لمختلف الأطراف الموجودة داخل الحقل الاجتماعي. فغابت بذلك الممارسة التنافسية النزيهة بما سيكون أثره عظيماً داخل باقي الهياكل الاجتماعية، إذ سيتم تسْييسُ المؤسسات الاجتماعية الموضوعة لغير ذلك في الأصل وخاصة المدرسة، الشركة، الجامع، وحتى مؤسسة الجيش، والأمثلة على ذلك عديدة. فالمعاهد الثانوية ورحاب المعاهد العليا والكليات، غدت مسرحاً لتظاهرات وأحداث وشعارات منطلقها

(٩٧) الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ص ١١٨. انظر لاحقاً القسم المخصص لإبراز الأبعاد الباتريمونيالية لنظام الحكم في تونس.

(٩٨) الهادي البكوش، «نحن في السلطة ولنا الحق في معاملة خاصة،» **إفريقيا الفتاة** (شباط/ فبراير ١٩٨٥)، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١١٨.

الظاهر مطالب قطاعية، إلا أنها في عمقها مدفوعة بأغراض سياسية بحتة، وقِسْ على ذلك الجامع الذي كاد في بعض الفترات يتحوّل إلى مركز تعبئة سياسية بحتة[٩٩]. وكذا المؤسسة العسكرية التي شملها التيار، وإن باحتشام.

إذاً، هذه الرقابة تجلت في التعبئة التي شملت النخب والجماهير كليْهما سواء خلال التجربة البنصالحية أو خلال تجربة الانفتاح ذاتها في بعده الاقتصادي أو السياسي. وإزاء هذه الرغبة التعبوية في كلتا المرحلتين هل نجد أنفسنا نردّد مع هدسون (Hudson) أن المجتمعات العربية يجب أن تحلل لا تبعاً لنموذج تحوّلي مرحلي يتم بموجبه الانتقال من مرحلة «تقليدية إلى مرحلة عصرية»، ولا كذلك تبعاً لنموذج «فسيفسائي» توجد في إطاره مكونات اجتماعية مختلفة، بل يجب تحليل هذه المجتمعات تبعاً لنموذج «التعبئة الاجتماعية» المتميّز بتسْييس الجماهير بكلّ ما تقتضيه العمليّة من أعباء متزايدة من مثل تزايد تجزّؤ النخب السياسية ونموّ بيروقراطية الدولة[١٠٠] التي ستتأكد أكثر فأكثر من خلال ميْل الحكومة القائمة مثلاً إلى اعتماد التكنوقراط من غير المُسيَّسين من أجل تفرّغ باقي أفراد الحلف لإجراء المواجهة مع المنافسين على الخلافة. ولن يكون ذلك إلا بفضل حزب واحد قوي غير معرّض لمنافسة جادة ذات وزن، بحيث يتكامل في إطاره دور نخب الدولة مع نخب الحزب[١٠١].

أفضل أفراد الحزب وفاعلوه النشيطون يتم «تصديرهم» إلى الدولة من أجل النجاح في «المهمّة» المتمثلة في معركة الخلافة أساساً وتوفير الفرص لهم لاحتلال مواقع الصدارة على مسرح الفعل السياسي، أما باقي المناصب التابعة للدولة فتُوكَلُ إلى الخبراء والنخب الفنية، وذلك في سياق ثقافي تعدّ فيه هيبة الخبير أكبر من هيبة المفكر أو رجل الدّين، أما البيروقراطي فيستفيد طبيعياً من هيبة الخبير. وهو السياق الذي أكد أن الاختلافات السياسية لا يمكن إلا أن تعيق عملية البناء الوطني، لذا لا بد من ترك مجال الكلمة للسياسيين، أما مجال الفعل فلا بد أن نخصّ به التكنوقراط.

---

(٩٩) انظر على سبيل المثال: خليل الزميطي، «الدولة . . . في بيت الله،» ص ١١ و«هل يمكن فصل المسجد عن السياسة؟،» **الحقائق** (٢٦ شباط/ فبراير ١٩٩٠).

(١٠٠) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven: Yale University Press, 1977), p. 13.

(١٠١) Charles Debbasch, «Les Elites maghrebines devant la bureaucratie,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1968* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1968), et *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1977*.

هذا المسار المتجه نحو بقرطة (Bureaucratization) الحياة السياسية سيكون واحداً من العلامات الدالة فعلاً على قوة الدولة أو ضعفها، فدراسة سلوك بيروقراطية الدولة التونسية يسمح لنا بالحكم على قدراتها في الأداء السياسي. فإذا جاز لنا الحكم على بيروقراطية الاستقلال بأنها حققت الاندماج وبالتالي الفاعلية في الأداء، فإن هذا الحكم لا يمكن أن ينسحب على بيروقراطيات الحكومات الموالية لأنها ما عادت محميّة فعلاً من التدخلات الأجنبية، إذ ما عادت محبوّة بعطف رجل السياسة بل إنها غدت خاضعة لرقابة تتزايد من حكومة إلى أخرى لتصل قمتها بموجب قانون ١٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٧ القاضي بمراقبة أملاك كبار المسؤولين، هذا إضافة إلى ما تميزت به مناصبها من ميل إلى عدم الاستقرار بصورة فيها من «الدراما» الشيء الكثير، وهذا ما سيدفع بها إلى الميل للبحث عن أحلاف أقوياء وعن مستزلمين (Clients) يعوّل عليهم من أجل الإفلات من تلك الرقابة بالدخول في عالم الممارسة الاستزلامية التي تمثّل فعلاً أحد المؤشرات المهمة على تأكد الممارسة النيوباتريمونيالية.

٢ ـ الأبعاد الباتريمونيالية أو النيوباتريمونيالية للدولة الوطنية في تونس

يُعَدّ ماكس فيبر (Max Weber)[١٠٢] بحقّ صاحب السّبق في إرساء مصطلح باتريمونيالية على خلفية أنها مقولة تحليلية.فلقد استعمل هذا المصطلح ليعني به التوسّعَ العسكريَّ والإداريَّ، للسلطة الأبوية وذلك في مستوى اختيار المسؤولين من المقرّبين الأوفياء لشخص الرئيس الممثّل الوحيد للسلطة، أو أباً أو إماماً لا يعتمد في عملية التسيير على مؤسسات رسمية وقنوات محدّدة، بل إنه يميل إلى الاعتماد على أساليب وقنوات لا شكلية أي غير رسمية تحدّ من إلزامية المسؤولية، ضمن إطار سياسي لا يؤدي فيه التنافس دوراً تجديدياً يستمد فيه الرئيس شرعيته من مساندة الجيش والسلطة الرمزية للعقيدة الرسمية المتمثلة في الدين[١٠٣] بشكل تغدو معه عملية شرعنة (Légitimation) السلطة وممارستها، تستند إلى معايير لا عقلانية لا رسمية تكون عامة

(١٠٢) Max Weber, *Economie et société* (Paris: Plon, 1971), tome 1, pp. 237 sqq., et Julien Freund, *Sociologie de Max Weber* (Paris: Presses universitaires de France, 1968), pp. 209-221.

(١٠٣) James A. Bill and Carl Leiden, «Patterns of Patrimonialism in the Middle East,» in: James A. Bill and Carl Leiden, *The Middle East: Politics and Power* (Boston,MA: Allyn and Bacon, 1974), pp. 104-122; Shmuel Noah Eisenstadt, *Traditional Patrimonialism and Modern Neopatrimonialism*, Studies in Comparative Modernization Series. Sage Research Papers in Social Sciences ser; no. 90-003 (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1973), and Jean Leca, «Réformes institutionnelles et légitimation du pouvoir au Maghreb,» dans: Jean Leca [et al.], *Développements politiques au Maghreb: Aménagements institutionnels et processus électoraux*, collection études de l'annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1979), p. 12.

عائلية مرتبطة بمظاهر التقليد، لكنها تمارس كما يقول فيبر بموجب حق شخصي مطلق[١٠٤].

ولما وسّع آيزنشتاد مصطلح الباتريمونياليّة، لاحظ أنه لا يشمل فقط المجال الإداري والعسكري بل يشمل أيضاً المجال التكنولوجيّ. وبذلك يكون الباحث قد أجاز لنفسه استعمال المصطلح ليسحبه على الدولة العصرية في إطار تجاربها العالمثالثية خاصة، وبناء عليه يتحدث عن النّيوباتريمونيالية.

انطلاقاً من هذه المحاولة في التعريف من حيث الخصائص المميزة للظاهرة، ألا تغدو الباتريمونيالية مرادفاً للتقليد؟

إن الإجابة عن السؤال تقتضي التعريف بالمجتمع أي المجتمعات التقليدية، لذا نلتجئ من جديد إلى آيزنشتاد للتعريف بالتقليدية التي تعنى لديه الخاصية المميزة للمجتمعات الميّالة لقبول حالة الثبات التي عليها بعض الأحداث والأنظمة أو الشخصيات التي تعود إلى الماضي الحقيقي أو الرمزي، فتتخذها مصادر أساسية منها تستلهم هويتها الجماعية، بما يحدد طبيعة أنظمتها الاجتماعية والثقافية فتسبغ على التغيّرات شرعيتها وتضع حدوداً لعمليات التجديد[١٠٥].

وتتخذ السلطة في إطار المجتمع التقليدي شكلاً باتريماركالياً باعتباره الشكل الأكثر بدائية، فأعضاء أجهزة الحكم والتسيير يتم اختيارهم من بين أعضاء العائلة الموسّعة للباتريارك، إلا أنه في حالة الميل إلى توسيع دائرة اختيار المسؤولين، تتحوّل الباتريماركالية إلى باتريمونيالية[١٠٦]، ويتوسّع هامش التبعية إذ تتّجه الحكومة الباتريمونيالية إلى تقليص استقلالية الأعيان والتجار وكل من يتمتع بسلطة في إطارها.

لكن ونحن نحاول تبين مظاهر الممارسة النيوباتريمونيالية من خلال نمط الأداء السياسي والاقتصادي للفاعلين، لا بد أن نلاحظ أنه منهجياً تقوم صعوبة في الفصل بين تجليات هذه الممارسة في مستوى الأداء السياسي، وتجلياتها في مستوى الأداء الاقتصادي، وذلك نظراً إلى التداخل عملياً بين هذا وذاك. ولكنّنا لغاية إجرائية فقط أجزنا لأنفسنا الحديث عن عملية فصل بينهما رغم أننا وجدنا أنفسنا في أكثر من مقام

---

(١٠٤) Weber, Ibid., p. 238.

(١٠٥) Shmuel Noah Eisenstadt, «Post-Traditional Societies and the Continuity and Reconstruction of Tradition,» *Daedalus*, vol. 102, no. 1 (Winter 1973), p. 5.

(١٠٦) هذا التحوّل من النمط الباتريماركالي إلى النمط الباتريمونيالي كان بيّنه بوضوح هشام شرابي. انظر: هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

وقد تخلل حديثَنا عن نمط الأداء السياسي حديثٌ عن ممارسة اقتصادية أو العكس، وخاصة أن تجليات إحداهما قد تكون في الأخرى.

لكن قبل تبين مظاهر هذه الممارسة واختبار المقولة لا بدّ أولاً من تبين تحديد مفاهيمي لمقولتيْ الاستزلام ـ التعزيب.

أ ـ مقولتا الاستزلام ـ التعزيب (Patronage - Clientélisme) أداة في التحليل(*)

ينطلق الباحث ميدارد (Medard)(١٠٧) من أن ظاهرة **الاستزلام**، تمثل نمطاً علائقياً موغلاً في القدم، اهتمّ له المؤرخون والأنثروبولوجيون ليؤكدوا أنه نمط يقوم أساساً على التبعية الشخصية، حتى استعملت هذه الأخيرة مرادفة للاستزلام. أما **التعزيب**، من حيث هو تابعة من توابع الاستزلام، فغالباً ما تستعمل في إطار علم الاجتماع السياسي في معناها الأضيق لتعني توزيع مواطن الشغل العمومية في مقابل خدمات مُسْدَاةٍ.

(*) لقد فضلنا الترجمة التالية: الاستزلام مرادفاً لـ (Clientélisme) والتعزيب مرادفاً لـ (Patronage). الاستزلام (Clientélisme): هو نمط العلاقات التبعية الشخصية التي تربط الزليم (Client) بالمعزّب (Patron) باعتباره سادناً يسبغ النعمة على من يشاء.

إذاً فالمرادف لـ (Client) هو زليم و(Clientélisme) استزلام و(clientéliste) استزلامي، وذلك لأن الزّلة في اللغة العربية هو الرجل الشبيه بالعبد من دون أن يكون كذلك المقطوع لزعيم، ولا يحصل إلا على القليل من الطعام. ويقال زلَمَ الرجل أي اقتطعه لنفسه ليمنع على غيره في تقديم الخدمة بموجب الولاء الشخصي بحكم مصلحة متبادلة ليتحول الولاء لاحتواء كامل استناداً إلى ضرورة الطاعة المطلقة بحثاً عن مرتبة ووجاهة جديدة وصعود اجتماعي. انظر خليل أحمد خليل، **العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٥)، ص ١٩٤. علماً أننا عمدنا إلى استعمال المرادف: علاقات التبعية الشخصية عند استعمال اللفظ اسم (Clientélisme)، أما لفظ الزبانة فملنا في معظم الأحيان إلى عدم استعماله لأنه أقرب إلى الترجمة الحرفية وهو في اللغة العربية قد لا يعبر عن معنى المقصود التعبير الأوفى، إلى جانب أن علاقة الزبانة نعم هي علاقة تبادل لكنه تبادل أقرب إلى التكافؤ، في حين أن الخاصية المميّزة لنمط التبادل في حقل دراستنا (الفعل السياسي) هي بالضرورة عدم التكافؤ. أما (Patronage) فاخترنا لها مرادفاً: التعزيب (Patron): والمعزّب (بكسر الزّاي) استناداً إلى ما ورد **في لسان العرب المحيط** هو من يقوم بتعزيب غيره ليقوم هذا الأخيرُ بأمور الأول. يقال «عازبة الرجل ومعزبته وربضه ومحصّنته وحاصنته وحاضنته وقابلته ولحافه ـ أي امرأته». وعزبته تعزّبه وعزّبته قامت بأموره... وفي نوادر الأعراب: فلان يعزّب فلاناً ويربضه ويربّضه: يكون له مثل الخازن ـ يقال «عزّب إبله وأعزبها: رعاها في المرعى قائماً عليها فهو معزّبها. كما وجدنا أنفسنا أمام مرادف عربي آخر لـ (Patron) هو السادن وجمعها سَدَنة، إذ إن «السادن يحجب وإذنه لنفسه». «قال أبو عبيد: سدانة الكعبة خدمتها وتولي أمرها وفتح بابها وإغلاقه». انظر: أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب المحيط: معجم لغوي علمي**، ٣ ج (بيروت: دار لسان العرب، [د. ت.])، ص ١٢٣ وج ٢، ص ٧٦٣، وخلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(١٠٧) Jean-François Médard, «Le Rapport de clientele,» *Revue française de science politique*, vol. 26, no. 1 (février 1976).

ولقد حاول الباحثان باكيه (Paquet) ووالللو[١٠٨] التمييز بين التعزيب ذي التوجه الأبوي (Patronage Paternaliste) والتعزيب السياسي، حيث يمثل **الأول** نمطاً من العلاقات الاجتماعية، أما **الثاني** فيمثّل نمطاً من العلاقات السياسية، وبناء عليه يمكن القول إن عماد هذه الظاهرة هو علاقات التبعية الشخصية التي لا تقتصر على معيار معيّن تقوم عليه مثل القرابة، النسب، المنفعة المادية أو الرمزية . . . بل تتعدد معاييرها وتتوزع بين مجالات مختلفة.

وهي ظاهرة تستند إلى مبدإ تبادل الامتيازات بين شخصين أي طرفين هما المعزّب والزليم، بما هما طرفان يتحكّمان في مصادر ومصالح غير متكافئة، يعد الأول مالكاً لها، والثاني طالبها في مقابل سلعة هي بمثابة مصلحة يمكن الثاني أن يوفرها للأول.

إلا أن أهم ما يميز عملية التبادل هذه هو أنها لا تتم بصورة عقلانية، بل إنها على العكس من ذلك تستند إلى الأبعاد الشخصية العاطفية لإجراء عملية التبادل غير المتكافئ بشكل يحوّلها إلى علاقة تبعية ذات بنية أفقية بالنظر إلى المنفعة المتبادلة، يقول كيني (Kenny) في ذلك: «الزليم هو ذلك الشخص الذي يضع نفسه في خدمة معزّب يكون على ذمته ويقيم معه علاقة منفعة متبادلة»[١٠٩].

ولا يرتكز الاستزلام من حيث هو علاقة على العامل الشعوري كعامل محرك في إقامة علاقات التبعية، بل إنه يرتكز أساساً إلى العامل الأداتي أي المنفعة المحقّقة والمتبادلة بين الفاعلين.

هذا المنطلق الذي يتخذه التحليل الاستزلامي يوسع من مجال تطبيقه. وفي هذا الإطار يعدّ فينغرود (Weingrod)[١١٠] بحقّ فاتح الباب في هذا المضمار، إذا طبّق هذا التحليل على الأحزاب السياسية التي يؤسسها رجال السياسة واضعاً نُصْبَ عينيه أن الاستزلام من حيث هو مصطلح أنثروبولوجي يلتقي مع التعزيب ولا ينفصلان خلال التحليل.

كما تعدّ محاولة بوويل (Powell) في تطبيق هذا التحليل ذات بال أيضاً، إذ سعى إلى تبيّن طبيعة العلاقات التي تقوم بين الجماعات وأساساً بين التنظيمات الريفية

---

(١٠٨) Gilles Paquet et Jean-Pierre Wallot, *Patronage et pouvoir dans le Bas-Canada, 1794-1812; un essai d'économie historique* (Montréal: Les Presses de l'université du Québec, 1973).

(١٠٩) Michael Kenny, «Patterns of Patronage in Spain,» *Anthropology Quarterly*, vol. 33, no. 1 (1960).

(١١٠) Alex Weingrod, «Patrons, Patronage and Political Parties,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 10, no. 4 (July 1968).

والإدارات المكلّفة بالمسألة الفلاحية، فظهر له أن نمط العلاقات يقوم على التبعية الشخصية والتبادل غير المتكافئ بين معزّب يقوم بدور السّادن الذي يوزّع مواطن الشغل، وزليم مستعدّ لإسداء الخدمات المطلوبة منه، أي يمارس التبعية بكل مقتضياتها في مختلف مؤسسات المجتمع.

وانطلاقا من ذلك وسّع بوويل وحدات التحليل المتمثلة في الفاعلين لتشمل الدول بما سمح له بالحديث عن الدولة الاستزلامية.

وها هو لومارشاند (Lemarchand)[١١١] يطبّق التحليل عينه في مقاربة العلاقة بين دول أفريقيا الاستوائية ومستعمريها السابقين، ليتبين أن هناك علاقة تبعية تربط هذه الدول بهؤلاء المستعمرين، وهي علاقة غير متكافئة في التبادل الذي لا يقتصر على مستواه المادي العقلاني، بل يتعداه إلى المستوى الرمزي اللاعقلاني. فتبعية الدول المستعمَرة (بفتح الميم) للدول المستعمِرة (بكسر الميم) تبعية معنوية بها تتمكن الدول المستزلَمة من تحقيق طلباتها من حيث إنها خدمات مطلوبة من الدول المعزّبة السّادنة للخدمات (تسدي الخدمات) في ضوء التبعية المعنوية على المستوى الجماعي.

ولقد ذهب الباحث إلى أبعد من هذا معتبراً أن العلاقات الفردية من حيث هي علاقات شخصية يمكن أن تدعم العلاقات الجماعية في التبعية، ويضرب لذلك مثالاً واضحاً مستمداً من الواقع السياسي الدولي، تجسّد في علاقات الاستزلام التي كانت قائمة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة. وهي علاقات تبعية تدعّمت بفضل العلاقات الشخصية التي كانت تربط رؤساء هذه الدول بالمسؤولين السياسيين الفرنسيين، وليس ديغول مثلاً سوى سادن لبعض رؤساء الدول الأفريقية.

ب ـ كيف تم تطبيق التحليل الاستزلامي في إطار المباحث السوسيوسياسية؟

يكاد يُجْمِع الباحثون على أن العالم الثالث يعدّ المجال الأكثر ملاءمة لتطبيق هذه المقاربة، وذلك نظراً لأنه يمكن في هذا الحقل الوقوف على أهمية العلاقات الشخصية ودورها في تحديد الفعل السياسي داخل مجتمعات سياسية غضّة حديثة العهد بالاستقلال ما زالت تسعى لإثبات وجودها وتبنّي قيم جديدة بعد تمثّلها، بغية إرساء العلاقات الموضوعية العقلانية التي يمكن أن تُحتذَى.

هذا الإقرار لا يعني البتة التسليم بالغياب المطلق والكلّي لعلاقات التبعية الشخصية خلال الممارسة السياسية للفاعلين في إطار المجتمعات المتقدّمة، بل يجب

(١١١) René Lemarchand, «Political Exchange, Clientelism and Development in Tropical Africa,» *Culture and Development* (1973).

أن نضع في اعتبارنا دائماً عند تحليلنا لهذه الأنظمة السياسية العصرية، أنه على الرغم من تطور قوانينها وعقلانية تشريعاتها وفعالية بيروقراطيتها وجدوى أيديولوجياتها السياسية، فإنها لم تُقصَ كلياً من اعتبارها وهي تمارس الفعل السياسي العلاقات الشخصية القائمة على التبعية، وذلك نظراً إلى دور الوساطة المهم الذي تلعبه في العلاقات الجماعية.

مهما يكن من أمر، فإن مثل هذه العلاقات الشخصية سواء كانت في العالم الثالث أو في العالم المُسَمّى متقدّماً تبقى لازمة الوجود، لأن وجودها لازَمَ وجود النّدرة (La Rareté) فأينما وُجدت النّدرة وُجدت التبعية، (Where There is Rarety there is Dependency)، مثلما بيّن ذلك ليغ (Legg)[١١٢]، حين لاحَظ أن النّدرة هي التي تحدد نوع المبادلات ودرجة التبعية فيها. وبالتالي هي التي تحدد علاقة الاستزلام بما هي علاقة تبعية شخصية، حتى إنه ربط بين ظهور أو زوال علاقات الاستزلام وبين ظهور أو زوال الندرة.

لكنّ ليغ سوف يلاحظ أن الفرق بين نمط استزلام هذه البلدان أو تلك، هو أن العلاقات الشخصية تقام في دول العالم الثالث من أجل ضمان مقومات العيش الضرورية ابتداءً من الأكل، والشغل والصحة والتعليم أساساً التي تبقى نادرة، أما في الدول المتقدمة فإنها لا تقام إلا في المجال السياسي، حيث تلجأ إلى ممارستها نخب ذات طموحات سياسية بالأساس لكنها نادرة مقارنة بعدد الراغبين فيها[١١٣]. ومن مواطن الأهمية في التحليل الاستزلامي هو أنه يسمح للباحث بالوقوف على ظواهر سياسية مهملة وخصائص مسكوت عنها إلى وقت قريب، على الرغم من أهميتها في تحديد معالم الفعل السياسي الذي لا يعدّ، مثلما أكدنا ذلك سابقاً، ظاهرة سياسية بحتة، إذ هو قبل ذلك ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها المحددات القانونية والتشريعية بالمحددات الاجتماعية في مستوى نمط العلاقات ونمط المراتبية ونمط التنشئة والنسيج القيمي والخزين الرمزي عامة.

وبناءً عليه تسمح لنا هذه المقاربة الاستزلامية من حيث هي مقاربة تعتمد الفاعل، لا الفرد، وحدةً للتحليل بتسليط الأضواء على جوانب جديدة من الظواهر السياسية المدروسة والآليات المتحكمة في عمليات اشتغالها، جوانب رمزية ترتبط «بالمعنى» بما

---

(١١٢) K. Legg, «Inter-personnal Relationship and comparative politics: Political Clientelism in Industrial Society,» (Unpublished Paper, University of Florida, 1972).

وردت في: Médard, «Le Rapport de clientele,» p. 123.

(١١٣) Médard, Ibid., p. 123.

هو هاجس فيبري[١١٤] ظواهر سياسية ليست فقط على الصعيد الداخلي بل كذلك على نظيره الخارجي:

(١) **الصعيد الداخلي**، إذ تتجلّى علاقات الاستزلام بين الفاعلين في الإطار الداخلي للدولة مثل الأفراد والجماعات والتنظيمات والأحزاب وغيرها.

(٢) **الصعيد الخارجي**، إذ تتجلى علاقات الاستزلام بين الدول بشكل يسمح لنا بالحديث عن دولة معزّبة (Etat-Patron) ودولة زليم (Etat-Client) حيث تقوم بينهما علاقات «تبادل سياسي وتبعية تتّخذ بناءً عمودياً». هذا مع غياب العلاقات الشخصية التي تمثل معياراً أساسياً للتبعية رغم إمكانية حضورها على خلفية أنها متغير تابع من مثل ذكاء ديغول مع رؤساء الدول الأفريقية، إذ بيّن ليغ كيف نجح هذا الرئيس في استثمار هذا النمط العلائقي في التبادل العمودي بتوفير الخدمات الضرورية من أجل تحقيق مصالح وضمان ولاء هؤلاء الرّؤساء خدمة لمصالح فرنسا عبر ضمان مصالحهم. وفي هذا السياق يؤكد آلان بلانتيه (Alain Plantey) العضو والرئيس السابق لمعهد فرنسا في إطار شهادته حول شخصية الجنرال ديغول، أن ذاكرة هذا الزعيم وما اختزنته من آمال (وحتى آلام) تؤكد الأهمية التي كان قد علّقها على » علاقات الصداقة الشخصية» التي ربطته برؤساء الدول الأفريقية. ويواصل بلانتيه شهادته قائلاً إن أحكام الزعيم (أي ديغول) على معظم هؤلاء الرّؤساء كانت بصيرة وفي محلها[١١٥].

ومن هنا يمكن القول إن هذا النمط من الاستزلام يمثل آلية من آليات الهيمنة على المستوى الدولي في إطار النظام العالمي، لا بما هو نظام اقتصادي فقط، بل أيضاً بما هو نظام سوسيوسياسي وثقافي.

ج ـ التحليل الاستزلامي مطبّقاً على تجارب البلدان المستقلة حديثاً

لقد تميزت الدراسات المهتمة بتجارب هذه البلدان اليوم وبخاصة تلك التي لا تستند إلى متن ماركسي بالإحالة إلى سجلّات مفاهيمية تنتمي إلى النسيج الباتريمونيالي حيث تجمع بين معجم العلوم السياسية بمفاهيمه واصطلاحاته وأدواته في التحليل، وبين معاجم باقي العلوم الاجتماعية من تاريخ

(١١٤) يقول فيبر (Weber): «إنه لدى المثقف ولديه فقط يتحوّل تصوّر العالم إلى مشكلة معنى (Problème de sens) انظر: Bruno Etienne, «Concurrence et transaction entre les clercs légitimes: Propositions pour une lecture théorique,» *Bulletin du CEDEJ*, no. 23 (1er semestre 1988), p. 184.

(١١٥) Alain Plantey, «L'Indépendance et la coopération (témoignages),» 25/2/2005, <http:// www.charles-de-gaulle.org>, et <http://www.de-gaulle-edu.net>.

وأنثروبولوجيا وإثنولوجيا وسوسيولوجيا وغيرها، بمفاهيمها واصطلاحاتها وأدوات تحليلها أيضاً. وتعد محاولة ماكس فيبر رائدة في هذا المضمار، إذ سعى إلى تصنيف أنماط السلطة بين تقليدية كاريزماتية وعقلانية قانونية. وقد نظر إليها على أنها أنماط تحيل إلى ثلاثة نماذج مثالية من الحكومات والتنظيمات في إطار المجتمع السياسي (Politea) هي:

(١) الحكومات ذات النفوذ الكاريزماتي، وهو نموذج يرتكز إلى التسليم بقداسة وبطولية ومثالية وتميّز شخص باعتباره فرداً استثنائياً وُهِب مناصب وصفات لا يتوافر عليها غيره، فغدا بذلك يمثل النموذج المثالي لإرساء النظام السياسي والنجاح في ذلك، مستنداً في اختياراته وممارساته إلى ما يبدو له أنه الأفضل والأسلم من دون الحاجة إلى قانون أو أي مؤسسة أخرى تحدّ من سلطته وتمنعه من إرساء النظام السياسي الذي اختاره وبدا له أنه الأفضل، والأمثلة على ذلك في التاريخ عديدة، إذ يكفي أن نذكر الأقرب منها إلينا: جمال عبد الناصر، الملك الحسن الثاني، الحبيب بورقيبة.

(٢) الحكومات ذات النفوذ التقليدي، هو نموذج يرتكز إلى الاعتقاد في قداسة بعض المؤسسات المتجذّرة في المجتمع وعلى شرعية مكانة ممثليها بالنظر إلى الماضي والموروث، والمثال الأوضح عليها المونارشيات. ففي إطار هذا النموذج تتأسس البنية السياسية على قوانين وعادات موروثة، أما الاعتبارات الأيديولوجية فتأتي في المقام الثاني لتكتفي بمجرد لعب دور إعطاء النفوذ أبعاده العقابية المتجلية في جملة مقتضيات الخضوع من حيث هي جملة من الحقوق والواجبات التي لا تستند إلى مرجعية واضحة لا يحكمها القانون، فما يجب أن نفعله وما لا يجب أن نفعله يتم التعرّف إليه انطلاقاً من العادة والعرف، أي كل ما يمثل المعرفة البراغماتية للسلطة السائدة في مجتمع ما.

(٣) الحكومات ذات السلطة القانونية العقلانية: تقوم على الاعتقاد في قانونية الأنظمة السياسية المرتكزة إلى معايير تعاقدية ضمنية من مثل الدستور، وإلى حق الأفراد الراغبين في امتلاك السلطة بإصدار الأوامر في إطار الحدود التي يسمح بها القانون الذي تسهر على تطبيقه مؤسسات رقابية مختلفة مما يحقق له علويته.

هذا النموذج يمثل التجسيد الحي للتصوّر العقلاني للمجتمع السياسي القائم على فكرة سلطة الشعب التي تمثّل المصدر الوحيد للشرعية التي يضمنها مبدأ علوية القانون، حيث لا مجال للحديث عن علوية الأفراد أو المجموعات، بشكل يضمن حقوق الأفراد والمجموعات في إطار مجتمع «مدني» يفرض ضمنياً على كل طرف

القيام بواجباته ويضمن له حقوقه باعتباره مواطناً «قادراً» على خلق القانون والمشاركة في الحياة السياسية[١١٦].

ولا بدّ أن نلاحظ في هذا السياق أن هذه النماذج المثالية الثلاثة للسلطة ليست خالصة مستقلة عن بعضها البعض، فالواقعة السياسية تؤكد لنا عبر العصور أنه لا يمكننا العثور على أي من هذه النماذج الثلاثة مجسّداً في الواقع بشكل خالص، بل على العكس، فإن هذه النماذج غالباً ما تتداخل خلال عملية ممارسة السلطة في إطار النظام السياسي نفسه الذي يمكن أن يجمع بين بصمات تقليدية وأخرى عقلانية.

وأهم ما يمكن أن نستنتجه من هذا التصنيف الذي أقامه فيبر لأنماط السلطة هو أنه تصنيف يسمح لنا بالإقرار بأن أساس التمييز بين هذا النموذج وذاك، هو معيار التراتب داخل المجتمع السياسي، فإذا كان معيار التراتب داخل النموذج القانوني العقلاني في الأساس معياراً سياسياً إذ لا أهمية ولا جدارة في الصعود سياسياً إلا الأهلية والجدارة السياسيتان أي القانونيتان العقلانيتان، فإن المراتبيّات القبلية داخل المجتمع التقليدي تتداخل مع المراتبيات العائلية والمراتبيات السياسية على الهيئة التي تجعل السياسي يتداخل مع الاجتماعي إلى حدّ الانصهار أحياناً لتحديد معايير الصعود السياسي. وفي ذلك تكمن أهمّ مياسم المجتمع التقليدي حيث نمط السلطة الباتريمونيالية من حيث هي سلطة سياسيّة ينمو تحت راية تعزيب سياسي من خلال علاقات تبعية شخصية غير متناظرة (Asymétriques) أي غير متكافئة، تقوم على تبادل الحماية مقابل الخدمات والولاء في إطار اقتناع قوامه الوفاء والإخلاص الشخصي.

وأهمّ ميزة تميّز هذه العلاقات هي الديمومة والاستمرارية. وهي علاقات تنحو نحو اتخاذ موقع لنفسها في مواجهة الأيديولوجيا الرّسمية للمجتمع، الدّاعية للشرعية القائمة بصورة تبدو معها كما لو أن هذا التعزيب ذاته واعٍ بلاشرعيته، لكنه متمسك بها رغم تعارضها مع الشرعية التي يطمح المجتمع إلى إقامتها.

كما تميل هذه التّعزيبية في مستوى كوْنها شبكة من العلاقات إلى إقامة شرعية موازية عبر التنظّم وإرساء قنوات خاصّة وأساليب تبادل وأطراف تبادل من الزليم إلى المعزّب، ونسيج قيمي ومعايير يتحوّل معها هذا النمط العلائقي إلى منظومة

(١١٦) Yadh Ben Achour, «L'Etat nouveau et la philosophie politique et juridique occidentale,» (thèse pour le doctorat d'etat, centre d'étude, de recherche et de publication, faculté de droit et des sciences politiques de Tunis; Tunis, 1980).

قائمة الذات لها شرعيتها الخاصة التي يكون أساسها أنماط هيمنة «**تقليدية**» و«**شخصية**» و«**لاعقلانية**» و«**بعدها التعاقدي محدود**» و«**طابعها المؤسساتي ضيّق**»[١١٧].

وتبعاً لهذه المقاربة يصبح تشكل المنظومة الاجتماعية رهن تشكل منظومة تعزيب سياسي تسيّرها سلطة شخصية قائمة على الولاء والتبعية وتبادل الخدمات بشكل ينأى بنا حتماً عن الاقتصار في تفسير السياسي بما هو سياسي عقلاني مؤسساتي بحت من قوانين الحقل السياسي وقوانين الحقل الإداري والأفعال والمبادلات والممارسات السياسية والأحزاب والانتخابات، مضافة إلى عمليات الانتداب الإداري ومعاييره من أسواق وتوزيع، وعقود تراخيص في المجالات الإدارية المختلفة وما شابهها[١١٨]. أي إنه يدفعنا في المقابل إلى محاولة استحضار التمفصلات بين الحقل السياسي والحقل الاجتماعي الرمزي الذي يحكم الممارسة اليومية للفاعل في شتّى تجلياتها، من فلاحة وتجارة داخلية واقتراض وريّ ومبادلات رمزية وزواج ونسب وتعليم وثقافة وانحدار اجتماعي، إلخ...

فالفاعل السياسي كما رأينا في القسم المخصص لما قبل الاستقلال كان واعياً بالتداخل بين ما أسمّيناه بالمؤسسات الثلاث، أي بأهمية العلاقات الرمزية والفعلية داخل المنظومة السياسية ودورها بما هي رأسمال قابل للاستثمار في تحقيق الصعود في سلم المراتبية السياسية والاجتماعية.

وقبل المرور لتطبيق هذا الجهاز المفاهيمي للنمط الباتريمونيالي في علاقته بمقولتَي الاستزلام ـ التعزيب ودورهما في تحقيق الصعود في سلم المراتبية على التجربة التونسية لِما بعد الاستقلال واختبار مدى صحته، نرى لزاماً أن نلاحظ أنه قد قامت عديد المحاولات النظرية لاتخاذ تجارب سياسية عربية خاصة على أنها حقل

---

(١١٧) J. Waterbury, «An Attempt to Put Patrons and Clients at their Place,» in: Ernest Gellner and John Waterbury, ed., *Patrons and Clients in Mediterranean Societies* (London: Duckworth; Hanover, NH: Center for Mediterranean Studies of the American Universities Field Staff, 1977), pp. 329-342.

وردت في: Abdallah Saaf, «Vers la décrépitude de l'Etat néopatrimonial,» dans: *Changements politiques au Maghreb: Extrait de l'annuaire de l'Afrique du Nord, 1989*, sous la direction de Michel Camau, collection etudes de l'annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1991).

(١١٨) Waterbury, Ibid., pp. 329-342, and Lawrence Rosen, «Social Identity and Points of Attachment,» in: Clifford Geertz, Hildred Geertz and Lawrence Rosen, *Meaning and Order in Moroccan Society: Three Essays in Cultural Analysis*, with a Photographic Essay by Paul Hyman (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979), pp. 19-122.

اختبار لمدى صلاحية هذا الجهاز المفاهيمي ومدى قدرته على الإحاطة العلمية بِبُنَى مجتمعات البحث، ولعلّ المحاولات التي عُنِيَتْ بدول المغرب العربي ذات بال وبخاصة بالنسبة إلى التجربة المراكشية حيث بدا جلّياً أنّ:

ـ نمط السلطة بعد الاستقلال اتّخذ طابعاً تقليدياً.

ـ العلاقات السوسيوسياسية بين مختلف الفاعلين داخل النسق السياسي قامت على أساس شخصي لا عقلاني قِوامُه الولاء.

ـ البعد التعاقدي لم يكتمل.

ـ دعم النخب الحاكمة على أساس علاقات الولاء الشخصي القائمة على التبادل بين الزليم والمعزّب.

ـ شبكات العلاقات الشخصية تبدو أهم من المؤسسات والمنظمات الرسمية من حيث الفعالية والجدوى.

ـ دعم غير معلن من قبل الزعيم لشبكات العلاقات اللاشكلية غير الرسمية بما يخلع عليها شرعيتها الموازية للشرعية الرسمية. وهو دعم يتأتّى أساساً من اطّلاع هذا الزعيم هو بنفسه على هذه الشبكات والقبول بإقامتها.

ـ تنظيمات الدولة وهياكلها وأساليبها في الحكم تستمد مرجعيتها وشرعيتها ودعمها من الولاءات العائلية والأبوية والدينية الرمزية عامة[١١٩].

وبناءً على ما سبق يقوم اليوم توجّه ذو بال في سياق النظرية الاجتماعية معرّفاً البنية السوسيوسياسية لمراكش المعاصرة انطلاقاً من استراتيجية تحديد الطابع التقليدي وإعادة إنتاجه على أنه نمط قائم عبر نشر الممارسة الاستزلامية باعتبارها علاقات تبعية شخصية، لتمثل النواة الصلبة التي تتمحور حولها الممارسة السياسية للدولة المعاصرة الباحثة عن شرعية تؤسس لها من خلال إرساء سلطة نيوباتريمونيالية في الإطار الإداري التقني والعسكري انطلاقاً من استثمار الولاءات المحلية والجهوية والشخصية والطاقات التعبوّية للمؤسسات الرمزية الثقافية الدينية، على الهيئة التي جعلت المؤسسة السياسية المراكشية كما استنتج واتربري (Waterbury)، ليست سوى ذلك التحالف بين النظام السياسي القائم هناك والنخب

(١١٩) Leca, «Réformes institutionnelles et légitimation du pouvoir au Maghreb,» p. 12, et Jean Leca et Yves Schemeil, «Clientélisme et patrimonialisme dans le monde arabe,» *Revue internationale de science politique*, vol. 4, no. 4 (1983), pp. 455-495.

المحلّية المتجلّيَيْنِ في نخب المخزن من ناحية، ونخب السيبا من ناحية أخرى[١٢٠].

هذه الخصوصية المميزة للمنظومة السياسية المراكشية تطرح مسائل متفرّعة عنها تتمثل في مكانة هذه النخب المحلية في سلم المراتبية السياسية الاجتماعية ودورها الفعلي والرمزي وطبيعتها الاجتماعية ومدى شرعية العلاقات التي تربطها بشبكات زلاميّتها، في إطار البنية الاجتماعية العامة ومدى قدرتها على إعادة إنتاج النسيج القيمي والرمزي والمعياري المحدد للمراتبية الاجتماعية.

هذه المتغيرات المفسّرة قادرة على أن تؤكد لنا استجابة النمط السياسي المراكشي للنموذج التحليلي الباتريمونيالي القائم على الاستزلام والتعزيب. وهي متغيرات لئن تجسّد بعضها خلال الممارسة الفعلية للسلطة في مرحلة الاستقلال، فإن العديد منها غاب، بما يسمح بالحديث عن نسبية استجابة مقولات هذه المقاربة للواقع المدروس رغم ما عرفته خلال العشريات الثلاث ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠ من انتشار وتوسّع باعتبارها مقولات تحليلية تطورت معها الأبحاث وتنوعت بشكلٍ جالب للأنظار[١٢١]، لكن التجربة العينية من خلال الممارسة تؤكد محدودية التطبيق. ففي نهاية تحاليلهما النموّ الديمغرافي والتحضّر والتمدرس صرّح الباحثان واتربري ولوفو (Leveau)، أنّ مثل هذه التغيّرات كانت على وشك هدم النموذج التحليلي القائم على مقولة الباتريمونيالية وتوابعها من استزلام تعزيب رغم ما مثّلته لهما في بداية تحاليلهما من أهمية لّما كانت بمثابة «قنّاصة الحقيقة»[١٢٢]، وبذلك ظهرت نسبية تطبيق هذا الجهاز المفاهيمي من حيث هو أداة للتحليل، خاصة في ضوء ما تعرفه البلاد من مظاهر تحديث سريع في مختلف بناها خلال عقد الستينيات وما تلاه. وهو مسار تحديث يتوازى معه إعادة إنتاج لمظاهر التقليد واستثمار الخزين الرمزي، لكن على الرغم ذلك يبقى متأكداً نسبية استجابة هذه المقولات لهذا النمط المجتمعي، وذلك لاعتبار مهم جدّاً رغم بديهيته، وهو أن هذا الجهاز المفاهيمي غير قادر على أن يأخذ بعين الاعتبار معطى التغيرات المتسارعة التي يشهدها حقل الدراسة في مستوى بناه

(١٢٠) John Waterbury, «La Légitimation du pouvoir au Maghreb: Tradition, protestation et répression,» dans: Leca [et al.], *Développements politiques au Maghreb: Aménagements institutionnels et processus électoraux*, p. 412.

(١٢١) Abdallah Saaf, *Images Politiques du Maroc* (Oranger, Rabat: Editions Okad, 1987), p. 81.

(١٢٢) John Waterbury, *Le Commandeur des croyants: La Monarchie marocaine et son élite*, traduit et adapté de l'anglais par Catherine Aubin, pays d'outre-mer, le série, études d'outre-mer; 11 (Paris: Presses universitaires de France, 1975), et Rémy Leveau, *Le Fellah marocain: Défenseur du trône*, cahiers de la fondation nationale des sciences politiques; 203 (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1976).

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال انتشار التعليم، ونسق التحضر، والتشريعات الإدارية، والتجهيزات الآلية وغيرها، إذ هي تؤثر جميعاً في نمط العلاقات القائم ومعايير الحراك الصاعد. فنحن نرى داخل الواقع نفسه بعض مياسم الاستزلام كما نرى نقيضها، إذ ما زالت نسبة مهمة من نخبة السلطة في المغرب ترى نفسها المالك الوحيد لجوهر الدولة، وهي المؤهل الوحيد لذلك، على خلاف الجماهير المحكومة التي ليس لها من دور سوى دعم هذه النخبة والالتفاف حولها، لأنها تمثل الوريث الشرعي للسلطة، وريثاً حقيقياً أو مجازياً.

لكن في مقابل ذلك، وفي إطار الحقل السوسيوسياسي نفسه، أدت الحاجة إلى تطوير القدرات التعبوية المتماشية مع النمو الديمغرافي وما تعرفه البنى الاجتماعية من تعقد وتداخل وما تشهده الأدوار من تحول نحو التوظيف بتحول الدّور إلى وظيفة، إلى جانب تزايد نسق الإنتاج وتحول شعاراته ودينامية إطاراته، فهي كلّها عوامل أدت إلى تراجع واضح لسلطة عدد كبير من الأعيان الذين كانوا يمثلون في ما سبق قاعدة السلطة المركزية، ليحلّ محلّهم موظفون سياسيون وحكوميون جدد على أنقاض تلك الأسماء الكبرى سابقاً ذات الانحدارات العائلية المتميزة. كلّ ذلك ساهم في تحقيق درجة من الاستقلالية للجهاز الإداري السياسي، إضافة إلى إرساء تركيبة اجتماعية جديدة لموظفي السلطة الجدد في مستوى الانحدارات العائلية والتكوين العلمي والسنّ والانحدار الجغرافي والإداري بين الريف/ المدينة، حيث نجحت البيروقراطية الجديدة في اختراق المناطق التي كانت في ما سبق حكراً على «المَلِكِ» وحاشيته، يتصرف فيها كشيء تابع له أي في ملكيته، خاضع لإرادته المطلقة باعتباره أداة مسخّرة لتنفيذ رغباته الفردية، اخترقها الموظفون الإداريون الجدد بشكل سمح لهم بالتّجرّؤ على التعامل مع «البلاط» والحاشية وشبكات علاقات الاستزلام بحزم متجاوزين مقتضيات هذا الاستزلام من مصالح متبادلة وتبعية قوامها الولاء، وذلك على الهيئة التي تسمح للعلاقات داخل مختلف الحقول الاجتماعية للفعل بأن تأخذ طابعاً أكثر عقلانية أساسه التنظيم القانوني الشكلاني من ناحية، والكفاءة المحققة للجدوى من ناحية أخرى.

هذه الفضاءات التي اخترقتها البيروقراطية تزداد أهميتها يوماً بعد يوم، لكن مسار انتشارها لا يأخذ نسقاً تصاعدياً ولا يستجيب دائماً لمعيار العالمية، فهو أحياناً يميل إلى الارتباط بالاعتبارات الخصوصية المحلية، إذ يمكن أن تتحوّل البيروقراطية الإدارية إلى مجرد شكلانية إدارية تعرقل مسار الأداء الإداري في إطار التجربة المراكشية وتجارب البلدان الحديثة العهد بالاستقلال عامة. فعلى سبيل المثال ألم تتحوّل البيروقراطية مع التجربة التعاضدية في تونس من ممارسة عقلانية في جوهرها إلى

شكلانية إدارية تنفّر المواطن من الإدارة، لأنها ما عادت تمثل شكلاً من الممارسة الإدارية العقلانية التي تسهّل على المواطن حلّ مشاكله المطروحة بجدوى أكثر، وأسرع وفعالية وإنجاز شؤونه الإدارية أكبر.

هذا الحكم لا ينطبق فقط على التجربة التونسية أو المراكشية، بل استحال حكماً شمل معظم التجارب البنائية الحديثة لما بعد الاستعمار، حتى لقد غدا حلّ المشاكل المطروحة يرتبط بطبيعة العلاقة التي يقيمها المواطن مع العون الإداري الذي أصبح يتمتع بهامش واسع من حرية الفعل المتأتي من اللامركزية الإدارية من دون مرجعية قانونية، فما عدنا نستغرب رؤية المشهد عينه يتكرر في بلدان عديدة وإن بِصُوَرٍ مختلفة، مشهد نقله الباحث باسكون (Pascon) من خلال سيرة حياة ذلك الفلاح المراكشي الذي يتخذ صورة الريفي المرتدي جلابية بيضاء وهو يحمل في الوعاء الخلفي لدراجته النارية دجاجة انتقاها من قُنِّ دجاجه، وذلك بغاية توفيرها إلى «الإدارة» (الموظف المكلف) حتى يتمكن من الحصول على قرض[١٢٣]. وكَمْ من نظير سياسي لهذا الفلاح في مثل هذه البلدان، كما إن سلعهم القابلة للتبادل متنوّعة ابتداء من رأس المال المادي إلى رأس المال الرمزي الديني أو العائلي القرابي، أو الولاء السياسي والتصويت الانتخابي وما شاكلها. وبذلك غدت البيروقراطية الجديدة في هذه البلدان في مواجهة مباشرة مع جملة من العراقيل تمنعها من الاتصاف بالطابع العقلاني، لأن أعوان السلطة في نهاية المطاف يتم تكوينهم عبر شبكات علائقية هي بمثابة القنوات تنشأ خلال عمليات تنفيذ المهام اليومية، وبخاصة أن مسار إرساء الممارسة البيروقراطية ونشرها عامة ما يقترنان بالشّخصنة (Personnalisation) في أجْلى صُوَرِها بشكل يطرح شرعية التساؤل:

هل نتحدّث عن نظام عقلاني تحكمه البيروقراطية أم نتحدّث عن نظام شخصاني في أبعاده الاستزلامية التعزيبية، أي باتريمونيالي؟ أو ربما هما معاً يتقاطعان ليجعلا من المنظومة السياسية الحديثة العهد منظومة ثنائية، أي على الصيغة التي لا تسمح بمقارنتها لا بالأنظمة البيروقراطية الصّرف ولا بالأنظمة الباتريمونيالية الصّرف من حيث هي أنظمة شخصانية يعمد من خلالها رجل السياسة مثلما رأينا عند محاولتنا التعريف بالخاصية الباتريمونيالية إلى اختيار أفراد حاشيته تبعاً لمعيار الولاء لا الكفاءة وفي إطار تحكمه العلاقات الشخصية باعتبار الزعيم قائداً أو «أباً» لا تحكم ممارساته السياسية مؤسسات، بل إنها ممارسات رهين اقتناعاته الشخصية على خلفية أنه فرد

(١٢٣) Paul Pascon, «La Formation de la société Marocaine,» *Bulletin economique et social du Maroc (BESM)*, nos. 120-121 (1970), pp. 1-25.

قادر على التحكم في الصراعات الجارية داخل الحقول المختلفة، وخاصة أنه يجد في وفاء العسكر خير سند له ولسلطته.

هذا هو، إذاً، الجهاز المفاهيمي المستعمل في تحليل البنى السياسية لعديد التجارب البنائية والمتألف من مقولات الباتريمونيالية وبخاصة في بعدها الجديد المرتبط بتجارب البناء الوطني المعاصرة، إذ يلعب الاستزلام التعزيب دوراً مهماً في تحقيق الصعود في المراتبية السياسية لأفراد النخبة ومعايير الصعود. فإلى أي مدى يمكن أن تساعدنا في مقاربة التجربة البنائية التونسية لما بعد الاستقلال، وفي تبين خصوصياتها المميزة وبالتالي اختبار مدى جدوى وفعالية هذا الجهاز المفاهيمي بكل ما فيه من مواطن جدة وطرافة ومواطن خلل كذلك؟ لقد حاولنا ذلك انطلاقاً من دراسة متغيّريْن مفسّريْن هما الممارسة الانتخابية في إطار التجربة التونسية التشريعية منها والبلديّة، ثم نمط علاقة صانع القرار بمنفّذية عامة في شتى مستوياته، ابتداء من رئيس الجمهورية وأعضاده الوزير الأول ووزراء حكومته وكل مَنْ وَالاهُم في سلّم التراتب.

لكن ونحن نحاول تبيّن مظاهر الممارسة الباتريمونيالية من خلال نمط الأداء السياسي والاقتصادي للفاعلين، نرى لزاماً أن نذكر بالتداخل بين التعبير السياسي لهذه الممارسة وتعبيرها الاقتصادي، وبأن فصلنا بين التعبيرتيْن لم يكن إلا لغاية منهجية إجرائية. وبناء عليه فضلنا في هذا السياق تبين مظاهر النيوباتريمونيالية من خلال نمط الأداء الاقتصادي، أي من خلال مجمل الخيارات الاقتصادية التي آثرتها نخب البناء من أجل إرساء بديلها التنموي، ثم مررنا لمحاولة تبين مظاهر هذه الممارسة من خلال نمط الأداء السياسي، أي من خلال مجمل الخيارات السياسية التي تبنتها هذه النخب بحثاً عن أسس لشرعية حُكْمِها ودعماً لنموذجها الذي تروم بناءه. فما هي مظاهر هذه الممارسة من خلال كل نمط في الأداء؟

٣ ـ مظاهر الممارسة النيوباتريمونيالية (الاستزلامية ـ التعزيبية) من خلال دراسة :

أ ـ نمط الأداء الاقتصادي

لقد أجاز بعض دارسي النسق الاقتصادي التونسي لأنفسهم الحديث عن ثلاث مراحل مرّت بها الممارسة الاقتصادية باعتبارها جملة من الاختيارات.

مرحلة أولى، الأعوام ١٩٥٦ ـ ١٩٦١ : مرحلة التردّد.

مرحلة ثانية، الأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٦٩ : مرحلة التعاضد.

مرحلة ثالثة، ابتداء من عام ١٩٧٠ : المرحلة الليبرالية.

وأهم ما ميّز المرحلة الأولى هي التردّد في إرساء اختيار واضح، خاصة بالنسبة إلى دولة فتيّة ما زالت تبحث عن ذاتها، صحيح أنها تعيش نشوة الاستقلال، لكنها تحمل أعباء ومخلفات المرحلة الاستعمارية ولا تدري أي مسلك تختار، إضافة إلى ما تعرفه البلاد من تراجع في نسبة النمو الاقتصادي مع ما تفرضه مجريات الواقع من حالات استعجالية ووضعيات لم تكن منتظرة. فلقد تميزت الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦١ باعتماد سياسة اقتصادية ليبرالية، لكن لا المبادرة ولا الاستثمارات الخاصة تجسّدت ولا حتى مؤشراتها، فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة الاستثمار نزلت من في المئة ١٩,٥ في عام ١٩٥٣ إلى ٧,٧ في المئة في عام ١٩٥٧ وذلك على الرغم من الإجراءات الاقتصادية الحمائية المتخذة آنذاك من مثل الحفاظ على قيمة العملة، وبعث شركات كبرى للتصدير والتوريد مع محاولات تعصير فلاحة الأرض. رغم كل ذلك ما فتئت الوضعية الاقتصادية تتراجع بما دفع بالرئيس بورقيبة وحزبه إلى عزل الوزير الليبرالي آنذاك باعتباره مسؤولاً عن هذا الفشل.

وهو إجراء لا يستغرب من قبل البورقيبية التي أثبتت منذ مرحلة النضال الوطني للتحرير قدرتها على التفاعل مع التغيرات والتأقلم مع مجريات الواقع، لتغدو سياسة متميزة ببراغماتيتها واعتماد المرحلية القائمة على المقايضة. إلا أن هذه البراغماتية ستكون محط انتقادات سليطة نظراً لخطورتها في حال اعتمادها داخل منظومة في مستوياتها المتعددة(سياسية واقتصادية وثقافية). فكان التردد وعدم الوضوح وحتى الارتجالية أحياناً حيث ترتبط القرارات بلحظتها حتى إن زرتمان (Zartman) سمّى أسلوب هذه النخب في الاختيار وفي مقاربة الواقعة الاقتصادية آنئذ بالمقاربة الحينيّة في الحكم (Ad-hoc approach to governing)[١٢٤] وخاصة أن الاختلافات كانت جلية بين مختلف النخب على المستوى الاقتصادي في تحديد الخيار ونموذجه التنظيمي المنشود لما بعد الاستعمار، بعد أن كانت خلافات كامنة، فللبرجوازية التقليدية توجّهها كما للنخب التحديثية تصورها، أما إطارات التنظيم النقابي المتأثرون بمقولات الحزب الدستوري فلهم كذلك رؤيتهم. وفي الحقيقة فإن الاختلافات بين هذه الأطراف الفاعلة لم تصل إلى درجة المذهبية، بل كانت أقرب إلى الاختلاف حول التوجّهات، إذ إن جل المثقفين التونسيين ما كانوا يثقون لا في المنظومة الرأسمالية ولا في المنظومة الاشتراكية في بعدها الماركسي[١٢٥]. لكن الخلاف يبقى قائماً مع ذلك

(١٢٤) Ira William Zartman, *Government and Politics in Northern Africa* (Westport, CT: Greenwood Press, 1977), p. 8.

(١٢٥) Abdelkader Zghal, «Décolonisation et nouvelle dynamique de la construction nationale en tunisie,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, vol. 4, no. 10 (août 1967), p. 82.

بين النخب العمّالية المتحمّسة للتعاضد والتخطيط الاقتصادي لإنقاذ الوضع الذي يتهدد البلاد، وبين النخب الرافضة لهذا التوجه نظراً لما يسبّبه من اهتزازات اقتصادية لا تتحملها البلاد، إضافة إلى جذوره الاشتراكية أي الشيوعية المتصلّبة. وهو خلاف سيبقى سجالاً لأن محاولة العماليين **الأولى** باءت بالفشل خلال السنوات الأولى، لكن محاولتهم **الثانية** ستصل بهم إلى سدّة القرار لتنفيذ مشروعهم، خاصة إذا ما نظرنا إلى السياق الاقتصادي والسياسي الذي ساعد على بروزه:

ـ وضع التردد بكل مخاطره مدعاة للتعجيل بتحديد خط السّير حتى لا يكون الوضع الكارثي الذي يستحيل معه الإصلاح.

ـ اشتداد عود الاتحاد العام التونسي للشغل الذي غدا يمثل قوة جماهيرية ذات بال، خاصة مع ارتفاع عدد منخرطيه يوماً بعد يوم بدفع من الحزب ذاته.

ـ قيام حالة من التجاوب والانسجام بين الاتحاد والحزب الدستوري تعود جذورها إلى مرحلة النضال ضد الوجود الاستعماري.

ـ توطد العلاقات وبخاصة بعد اختيار الاتحاد مناصرة الخط البورقيبي أيام الخلاف مع ابن يوسف.

ـ الرغبة في التحديث التي حَدَتْ نخب البناء الوطني، تحديث الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث اقترن التعاضد آنذاك بمزيد من عقلنة استثمار الموارد وتحقيق المردودية في الإنتاج والتوزيع وكلّ ما حَامَ حولها من شعارات رَدِيفَة.

ـ وربما يكون هذا الاختيار أيضاً ردّاً لجميل سابق على المناصرة، حتى إنه تمت مكافأة الاتحاد على مواقفه بتعيين أربعة وزراء هم أعضاء في الهيئة الإدارية للاتحاد[١٢٦]. وبذلك أمكن البلاد دخول مرحلة جديدة قوامها التخطيط وعقلنة عمليتَي الإنتاج والتوزيع، بما جعل اختيار التخطيط اختياراً فنياً، أي بغرض البحث عن تقنية تنموية تساعد على تحقيق هدف بناء «الأمة» عبر الحد من التباينات الاجتماعية والجهوية، التي إن تواصلت يمكن أن تعرّض السّلمَ الاجتماعي للاهتزاز.

---

(١٢٦) تم تعيين السادة: مصطفى الفيلالي (من مواليد ١٩٢١ في القيروان) على وزارة الفلاحة، الأمين الشابي ولد في توزر) على وزارة التربية والتعليم، محمود الخياري (من مواليد ١٩١١ في مدنين) على وزارة المواصلات التي كانت تسمى آنذاك وزارة البريد والبرق والهاتف وعز الدين العباسي (من مواليد ١٩٢٠ بتونس) على الأشغال العمومية.

فكان الوضع ملائماً لصعود نجم مهندس التعاضد أحمد بن صالح الذي تحوّل من أمين عام للاتحاد لم تكن علاقته ببورقيبة على ما يرام إلى وزير مكلف بالمسألة الاقتصادية عسى «قشّة النجاة» تكون بين يديه، وبخاصة بعد أن نجح في التخلّص من أهم ممثلي القطب المنافس في الحكومة، واندفع يوسع هامش رقابته بالإشراف على كتابات الدولة للتخطيط والمالية والتربية في الآن نفسه. هذا الخيار الجديد سيُنْعتُ بالتعاضدي اعتباراً، وإنه يقوم على تجميع القوى والإمكانيات والأرض خلال العملية الإنتاجية بهدف استعمالها الاستعمال الأمثل وبالتالي تحقيق المردودية، لأن ذلك وحده هو الذي يسمح بتضمين الشعارات المرفوعة آنذاك وبخاصة العقلانية، العدالة الاقتصادية، المساواة الاجتماعية، دولة الرفاه. . . مضامينها الفعلية وشحنها بطاقتها التعبوية.

هذا الشكل التجميعي الجديد سوف ينعت بالاشتراكي، لكنه اشتراكي من نوع خاص، لأنه مغاير للأنظمة الاشتراكية القائمة آنذاك في دول أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية، كما أنه مخالف للاشتراكية العربية والإسلامية. إنها فقط اشتراكية دستورية كما ورد في أشغال مؤتمر بنزرت للحزب الدستوري في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ الذي غدا معه الحزب حزباً اشتراكياً. وتقتصر هذه الاشتراكية على «هدم البنى التقليدية بإعادة توزيع الأراضي بعد إلغاء الحبُس، بشكل يرفع من مردوديتها ويُحسّن من توظيف اليد العاملة مع الترفيع من جودة اليد العاملة المختصة من أجل أن تحلّ محلّ الإطارات الاستعمارية المغادرة». هذا التعريف على المقاس للاشتراكية يؤكد ضمنياً ضرورة تجنب مقولات الصراع الطبقي وإلغاء الملكية الخاصة. فالأمر يقتصر على إجراء إصلاح زراعي وتأميم القطاعات الاقتصادية الحساسة وذلك عبر توسيع النظام التعاضدي مع ترك مجالات متميزة للمؤسسة الخاصة وللدولة في الآن نفسه.

كما يُضاف إلى ذلك احتكار هذه الأخيرة لهامش واسع من الرقابة على الفاعلين الاقتصاديين، لأن ذلك من مقتضيات الاشتراكية الدستورية الواعدة بتحقيق الإصلاحات الضرورية على مختلف هياكل المجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي في أسرع وقت ممكن على أساس خطي كما يقول كامو[١٢٧]، وهو خط أساسه السّير على خطى الدول الصناعية **عبر عملية تصنيعية تقنية تساهم في تحديث هياكل المجتمع برمّتها والتخلص من الهياكل التقليدية جذرياً**. ففي الأرياف سيتم إقامة عديد التعاضديات الفلاحية حول ضيعات استعمارية سابقة، وذلك بغرض إرساء نمط تنظيمي جديد

(١٢٧) Michel Camau, «Le Discours politique de légitimité des élites tunisiennes,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1971* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1973), p. 25.

يساعد على التخلص من الهياكل الاقتصادية وبخاصة الاجتماعية «الموروثة» عبر اعتماد التخطيط الموجّه بغرض:

ـ الزيادة في النموّ الاقتصادي.

ـ الحدّ من صلابة المراتبيات الاجتماعية القائمة.

ـ المساواة في الحظوظ الاقتصادية أمام جميع الفئات.

ـ الزيادة في حظوظ الحراك لأوسع الفئات.

ولتحقيق هذه الأهداف أي بناء «الأمة الاشتراكية»[١٢٨] تمّت تعبئة كل القوى وأوّلها الجهاز الحزبي الذي سيتحوّل إلى أداة للتعبئة الاشتراكية إضافة إلى إنشاء المؤسسات الجماعية القادرة على تمثيل مصالح الجهة إدارياً وتمثيلها لدى السلطة المركزية، هذا بعد إقصاء بعض العناصر المناوئة أو المحْترزة على هذا التوجّه حتى لا تهدد نجاح المخطط الوطني. فلِضمان نجاحها عوّلت التجربة التعاضدية على الجهاز الحزبي ودوره في عملية التعبئة الاشتراكية، كما عوّلت على جيل جديد من الفنيين والإداريّين الشبّان ممّن يعرفون أهمية التعاضد وجدواه اقتصادياً وسياسياً. وهم قد صعدوا إلى دفّة الحكم بالنظر إلى كفاءاتهم الفنية لا إلى ولائهم فقط، من حيث هم شباب من الجامعيين نشأوا في داخل الحزب أو هم من المنتمين إلى المنظمات الطالبيّة.

وتعدّ الآفاق العشرية ١٩٦٢ ـ ١٩٧١ التي أنجزها فريق من الاقتصاديين تحت إشراف أحمد بن صالح كاتب الدولة للتخطيط والمالية ثم التربية انعكاساً للبرنامج الاقتصادي الذي سبق أن اقترحه النقابيون، وهو برنامج كان قد ركّز على التشغيل أكثر مما ركّز على باقي المسائل الاقتصادية. ولعل أهم ما ميّز طموحات هذا المخطط هو أن يتوصّل في سنة ١٩٧٤ إلى ضمان دخل أدنى يقدّر بـ ٥٠ ديناراً للفرد الواحد في الطبقات الدنيا، وأن لا تتجاوز نسبة تدخل الاستثمارات الأجنبية الجديدة الـ ٥٠ في المئة وأن تتوصل البلاد في سنة ١٩٧١ إلى تحقيق نسبة مساهمة في الإنتاج القومي[١٢٩] الخام تقدر بـ ٢٦ في المئة ولا يمكن لكل هذا أن يتحقق،

(١٢٨) هذة العبارة وردت على ألسنة المؤتمرين في بنزرت في ١٩ ـ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤.

(١٢٩) القومي: صفة تطلق في إطار الخطاب السياسي السائد خلال هذه المرحلة على ما هو وطني. واختيار العبارة من قبل نخب تلك المرحلة إنّما يعكس خلفية أيديولوجية وموقفاً من الانتماء العربي لتونس ومن علاقة الوطني (القطري) بالقومي في إطار سجلّ اصطلاحي تغدو معه تونس أمة بذاتها تحمل بعداً قومياً قائماً ومستقلاً. فلقد تحدث المؤرّخ أحمد عبد السلام عن الوطنية التونسية في مقالة له بعنوان «الوطنية في التواريخ التونسية بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر». كذلك تحدث خليفة شاطر في مقالة له بالعنوان =

إلا إذا ما توصّلت المجموعة الوطنية إلى تحقيق نسبة نموّ بـ ٦ في المئة سنوياً.

ولئن لم تكن هذه الأهداف مستحيلة التحقيق فإنها تبقى مع ذلك صعبة المنال لأنها مشروطة بحجم استثمارات كبير يتجاوز الإمكانيات الاقتصادية الفعلية للبلاد. كما إن المساهمة الأجنبية في الاستثمار المقدرة بالنصف، تحدّ من حظوظ البلاد في إرساء منوال تنموي مستقل، فبقيت كل محاولة في الزيادة في الأجور أو تحسين المردودية أو دعم الاستثمار رهن الإعانات الأجنبية بشكل جعل الدولة:

ـ موَزّعة بين الرغبة في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والرغبة في دعم إمكانياتها الذاتية الضعيفة عبر المساهمة الأجنبية.

ـ موَزّعة بين الرغبة في ربح ثقة الجماهير الريفية والخوف من فقدان دعم مالكي الأرض الذين تبقى المجموعة الوطنية في أمسّ الحاجة إلى استثماراتهم، وبخاصة أن التجربة التعاضدية سوف تعوّل على القطاع الفلاحي بحكم محدودية الموارد الصناعية باستثناء منتوج البلاد من الفسفات رغم نقص جودته. هذا مع ضعف الاستثمار في المجال الصناعي عامة. لذا سيكون التعويل على الملكية الفلاحية، إذ إن الدولة عمدت إلى تحويل الملكيات الفلاحية المسترجعة من المستعمر في ١٢ أيار/ مايو ١٩٦٤ إلى تعاضديات جماعية تسعى إلى تعصير الفلاحة وشدّ العمال الفلاحيّين إلى أراضيهم. إذ التعاضدية تتألف ممّا يقارب ٢٠٠ هكتار يُجمَعُ إليها ما يناهز ٣٠٠ هكتار من القطع المحيطة بها لتشغّل ما يضاهي ٣٠ عائلة، وتكون الأولوية في التشغيل للعمّال الفلاحيين السابقين في الضيعة ثم لباقي الفلاّحين. وغرض هذا التجميع هو الوصول إلى استعمال أمثل للتجهيزات الفلاحية والأسمدة، وأساليب المناوبة الزراعية، هذا إضافة إلى إمكانية تجاوز حالة التشتّت بين النموذج الفلاحي المتوارَث والنموذج المستهدف إرساؤه.

لكن هذه التجربة بطموحاتها القريبة أو البعيدة المدى واجهت صعوبات

= نفسه عن «بروز الهوية القومية في تونس» إلى جانب ذلك استعمل سعد غراب ومحمد الطالبي ومحمد شبيل والبشير بن سلامة مصطلح «الشخصية التونسية»، على اعتبار أن «الروح التونسية هي العمود الفقري للتكوين الوطني» كما يقول محمد مزالي. يمكن العودة في هذا المضمار إلى أعمال متنوعة منها على سبيل المثال: مصطفى الفيلالي [وآخرون]، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)؛ مهدي مبروك، **هل نحن أمة؟: أزمة الانتماء لدى النخبة التونسية**، تقديم عبد الباقي الهرماسي (تونس: دار البراق، ١٩٨٩)، وتوفيق بشروش، «القومية القطرية في تونس قبيل الحماية،» ورقة قدمت إلى: **الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع: أعمال الملتقى الذي نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس من ١٢ إلى ١٧ أفريل ١٩٧٨**، سلسلة الدراسات الاجتماعية؛ ٤ (تونس: الجامعة التونسية، ١٩٧٩).

متنوعة، فإلى جانب الصعوبات الفنية والتمويلية في تنفيذ هذا الخيار، تقوم صعوبات إجرائية من حيث الأساليب المعتمدة في التنفيذ، فهو خيار تميّز في نهاية المطاف بفوقانيّته وبقي موضوع حوار بين المسؤولين والمشرفين، ولم يمثّل موضوع حوار مع المعنيين به مباشرة لمعرفة مدى تحمّسهم للمشروع، كما إن التسيير الفعلي كان بأيدي فنّيي الدولة تبعاً لمراتبيتهم الإدارية.

ولقد كان الاستثمار في المجال الصناعي أقرب إلى الاستثمار القسري إضافة إلى ضعف مردوديته رغم ارتفاع حجمه مقارنة بالعشرية السابقة، حتى إنه تضاعف ثلاث مرات فوصل إلى حدود ١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار خلال كامل العشرية. لكنّ الإنتاج لم يرتفع إلا بنسبة ٤ في المئة سنوياً عوض ٦ في المئة كما كان متوقعاً وذلك ربّما:

ـ بسبب عدم الكفاءة في التصرّف وفي الأساليب المعتمدة في إرساء التعاضد، حيث لم ينظر إليها على أنها مسار على المدى البعيد يرتبط بعمليات التنشئة التي تنجزها مؤسسات المجتمع وبخاصة المدرسة، ومختلف هياكل التأطير.

ـ بسبب المواقف المتذبذبة التي حملها المسيرون إزاء الطبقات المحظوظة لعلّ أكثرها تأثيراً هو ذلك الافتكاك القسري لبعض الملكيات.

ـ بسبب تبعية البلاد وخضوعها لرقابة أجنبية متقطعة ومشروطة.

ـ بسبب مسار التصنيع الجديد الذي أثبت أن بعض المشاريع جاءت قبل أوَانِها ومباغتة، إضافة إلى كونها مفروضة(١٣٠).

لذا لم تكن النتائج المحققة في المستوى المرجوّ، حيث عجزت التعاضدية على تحقيق المأمول منها في مستوى التشغيل وتوفير الدخل مع المردودية رغم التمويلات التي تطلّبتها بمساهمة من الدولة، إضافة إلى أن السياسة الاقتصادية المعتمدة عجزت عن جذب المستثمرين الخواص، حتى إن القائمين على المسار التعاضدي شعروا بمحدودية النتائج سواء في مستوى الإنتاج أو الدخل والتوزيع، ليجدوا أنفسهم إزاء

(١٣٠) انظر في هذا المضمار: أحمد بن صالح، **تونس، التنمية والمجتمع والسياسة: حوار مارك نرفان** (بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٠)؛ Ezzedine Makhlouf, «Structures agraires et modernisation de l'agriculture dans les plaines du Kef: Les Unités coopératives de production,» *Cahiers du CERES*, no. 1 (1968), série géographique; H. Sethom, «Modifications des structures agraires et industrialization,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, no. 6 (juin 1966), pp. 43-67; Abdelbaki Hermassi, «Elite et société en Tunisie: Intégration et mobilisation,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, vol. 6, no. 16 (mars 1969), et Abdelkader Zghal: «Changements de systèmes politiques et reformes des structures agraires en Tunisie,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, no. 12 (janvier 1968), pp. 9-32, et «L'Elite administrative et la paysannerie,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, vol. 6, no. 16 (mars 1969).

وضعية تقتضي منهم دفع مسار التعاضد إلى الأمام وتوسيع الإصلاح الزراعي وتعميمه على كامل البلاد من أجل الرفع في الإنتاج وتحقيق أهداف المخطط. لكن يبدو أن المجتمع دفع أكثر من اللازم سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً بشكل ما عاد معه النظام السياسي قادراً على امتصاص الضغوطات وحالات الغضب، وربما ما عاد قادراً على تجنب كارثة اقتصادية قد تهدد البلاد، لذلك ستكون هذه السياسة عرضة لانتقادات سليطة من قبل شرائح اجتماعية متنوعة[١٣١]، بما دفع إلى رفت أحمد بن صالح وجماعته بذلك الأسلوب المأساوي، إذ بعد مؤتمر الحزب في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ نظم أنصار بورقيبة حملة ضد أحمد بن صالح وخياره الاقتصادي معتبرين التقرير الاقتصادي والاجتماعي » شيوعية بعينها»، وهو تقرير يتهجّم على نظام بورقيبة. أما بورقيبة فقد تحدث آنذاك عن » جراثيم يجب التخلص منها» ليتم بعد ذلك نشر بلاغ العزل ثم الدعوة إلى المحاكمة. كما تمّ في مستوى الحكومة تغيير تركيبة النخبة الحاكمة لتدخل البلاد مرحلة ما بعد الستينيات.

المرحلة الثالثة التي تميزت أساساً بتوجّهها غير الدولوي من خلال مسار الخوْصَصة سواء في مستوى التشغيل أو في مستوى الإنتاج أو الاستثمار أو القدرة الشرائية أو التداين وتغطية الدين. فلقد تم رفع شعار فتح الباب أمام المنافسة الحرة والمبادرة الخاصة[١٣٢] بحثاً عن المردودية والجدوى حتى لا تتحمل الدولة وحدها تكاليف الاستثمار. فكانت مرحلة السبعينيات مرحلة الانفتاح الاقتصادي على المبادرة الخاصة أولاً، وعلى قوانين السوق، حتى إنّ الهادي نويرة أعلن في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ مع بداية عهده الليبرالي أنه «مطروح علينا إعادة إقامة اقتصاد يستجيب لقواعد الجدوى المردودية. فقانون السوق قانون قاس لكنه يبقى قانون الواقع قانون التقدم».

وفي النتيجة فلقد شهدت فترة السبعينيات في سنواتها الأولى خاصة منذ عام ١٩٧٣ فترة الطفرة البترولية عرف الاقتصاد معها انتعاشة ملموسة، وهو ما سينعكس خاصة على الفئات الغنية والطبقة الوسطى من حيث وفرة المداخيل. فالنخبة الليبرالية الصاعدة إثر عام ١٩٦٩ سعت إلى خلق طبقة من المشاريعيّين مقدّمة لهم مختلف أشكال الدعم المادي والتشريعي من قروض وإعفاءات من الضرائب وإعفاءات جمركية إلخ. . بما ساهم في تكديس ثروات هذه الفئات وبخاصة بفضل

---

(١٣١) Moncef Guen, *La Tunisie indépendante face à son économie; enseignements d'une expérience de développement*, nouv. éd. (Paris: Presses universitaires de France, 1961).

(١٣٢) Ben Romdhane, «Fondements et contenu des restructurations face à la crise économique en Tunisie: Une Analyse critique,» pp. 149-176.

الاحتكارات والمضاربات والالتجاء إلى القروض. فعمّق بالتالي الفجوة بين مداخيل هؤلاء المشاريعيين الجدد ومداخيل الأجراء، «فإذا كان نمو الدّخل القومي بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٨٠ يقدر بـ ٢٠٥ في المئة، فإن الجرايات الاسمية الخام (Les Salaires Nominaux) لم تَنْمُ إلا بنسبة ١٦٨ في المئة ومعنى ذلك أن نصيب الجرايات في الدخل القومي انخفض في الحقيقة من في ٥١ في المئة إلى ٤٥ في المئة[١٣٣]. ولقد أكد حسين الديماسي أن العبء الجبائي ازداد بين بداية ونهاية السبعينيات بنسبة ٤٨ في المئة على الموظفين ذوي الراتب الشهري القار في حين أنه لم يزدَدْ إلا بنسبة ٧ في المئة فقط على أصحاب المشاريع الحرّة[١٣٤].

وإجمالاً يمكن تحديد مظاهر انفتاح الاقتصاد التونسي خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات في العناصر التالية:

ـ العجز التجاري المتمثل في تنامي الواردات وتقلّص الصادرات.

ـ التفويت في عدد كبير من الأراضي الدولية لفائدة الخواص بدعوى ضعف مردوديتها، وقد زاد هذا الإجراء في تثبيت سياسة الاحتكار لدى كبار المالكين.

ـ إحداث إطار تشريعي ومؤسّسي لتشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية.

ـ ظهور النزعة الاستهلاكية وبخاصة في أوساط الفئات المترفّهة.

ويعد قانون عام ١٩٧٢ أهم قانون اقتصادي صدر في فترة السبعينيات وهو قانون يعطي امتيازات للصناعات المُعَدّة للتصدير ويشجع على استقطاب الرساميل الأجنبية.

لكن المنتفعين من هذا القانون فئة اقتصرت على كونها فئة اجتماعية محددة من دون غيرها، كما إن الجهات المقامة بها هذه الصناعات موجودة في المناطق الساحلية أساساً. وقد أكدت دراسة قام بها الاتحاد العام التونسي للشغل «أن ٩٠ في المئة من الشركات المحدثة بمقتضى قانون نيسان/ أبريل ١٩٧٢ تركّزت بالجهة الساحلية الأكثر تطوّراً على حساب المناطق الداخلية التي بقيت فقيرة»[١٣٥].

---

(١٣٣) Abdelbaki Hermassi, «La Société tunisienne au miroir islamiste,» *Maghreb-Machrek*, no. 103 (janvier-mars 1984), p. 28.

(١٣٤) Hassine Dimassi, «Enquête: Consommation et dépenses des ménages,» (Institut national de la statistique, 1975), pp. 930-933.

(١٣٥) Noureddine Sraieb, «Chroniques sociales et culturelles,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1976* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1977), p. 555.

ولئن عرف الاقتصاد التونسي في النصف الأول من فترة السبعينيات انتعاشة ونموّاً سريعيْن بحكم الظرفية العالمية الملائمة، فإن النصف الثاني من هذه العشرية شهد تقلّصاً في نسبة النموّ وكذلك في مستوى الاستثمارات والإنتاج، «كما أن الإنجازات المبرمجة لسنوات ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩ كانت دون توقّعات المخطط الخامس، إلى جانب أن نسبة نموّ الناتج الداخلي الخام (P.I.B) انخفضت من ٨,٩ في المئة في ١٩٧٨ إلى ٦,٩ في المئة سنة ١٩٧٩. وكذلك الشأن بالنسبة إلى لاستثمارات التي شهدت تقلصاً خفيفاً. وقد تميّزت سنة ١٩٧٩ أيضاً بجمود كامل في الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية على وجه التحديد. لذا تفاقمت البطالة إذ لم يقع إحداث إلا ٤٤ ألفاً من جملة ٥٥ ألفاً من مواطن الشغل المبرمجة في المخطط»[١٣٦].

وقد بيّنا سابقاً كيف أظهرت النتائج الأولية للتحقيق حول الاستهلاك بحسب وثيقة رسمية صادرة عن وزارة التخطيط والمالية في عام ١٩٨٠ «أن ٢٠ في المئة من التونسيين الأكثر ثراء هم الذين يتمتعون بـ ٥٠ في المئة من الدخل القومي، في حين أن ٢٠ في المئة من التونسيين الأكثر فقراً لا يتمتعون إلا بـ ٥ في المئة من الدخل القومي»[١٣٧] إلا أن أهم ما يجب التشديد عليه في هذا السياق الاقتصادي هو أن اختيار التوجه غير الدّوْلَوِيّ من خلال مسار الخوصصة والانفتاح الاقتصادي لم يسمح بتجاوز النمط العلائقي القائم على الاستزلام التعزيب. إذ لئن تميّزت عشريّتا السبعينيات والثمانينيات بالتوجه نحو نزع الدولنة لصالح القطاع الخاص، فإن درجة الاستزلام قد ارتفعت، إنها تبعية الدولة من حيث هي زليم إزاء القوى الخارجية التي تمثّل مصدراً للتمويلات الأجنبية[١٣٨]، وإزاء قوى داخلية تتحكم في شبكات التصرف المالي معتبرة المؤسسات الاقتصادية حقها الموروث، حتى إنها وسّعت من سلطاتها بما يسمح لها بممارسة رقابة على رأس مال الدولة وتوظيفه لمصلحتها بعيداً عن كل عقلانية. والحال أن هذه القوى الداخلية ليست سوى تلك البيروقراطية الإدارية والاقتصادية المستفيدة من الفضاء الدولوي وما يوفّره من امتيازات باحتلال موقع الصدارة وممارسة الرقابة على القرار الإداري وعلى قنوات التمويل وشبكات العلاقات، بشكل يسمح لها باقتناص الفرص الأفضل للاستثمار واحتلال جانب مهم من الأسواق العمومية.

---

(١٣٦) Mahjoub et Boughzala, «Chronique économique: Tunisie,» p. 653.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٦٦٥.

(١٣٨) حول تطور العلاقة بين تونس ومنظمتي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي عبر مختلف المراحل التنموية التي مرّت بها البلاد. انظر على سبيل المثال: Sophie Bessis, «Banque mondiale et FMI en Tunisie: Une Evolution sur trente ans,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1987*, pp. 135-148.

هذا المنطق في التعامل سيحكم عملية البناء الوطني التي حفّها سياق اقتصادي عرف عديد الصعوبات، في إطار خيار تحرّري منذ بداية السبعينيات على أنقاض تجربة تعاضدية صعبة التطبيق والنتائج، فلقد تميّزت المرحلة الجديدة ببروز عديد من الصعوبات، إذ تراجعت الموارد الاقتصادية وأساساً الريع البترولي، إضافة إلى تراجع أثمان مواد الفسفات والبترول، في مقابل تنامي طلبات سكان تضاعف عددهم إضافة إلى تزايد درجة تحضّرهم. كذلك تزايد نسبة البطالة خاصة بعد توقف بلدان الاستقبال عن قبول اليد العاملة غير المختصّة لتقتصر على استقبال اليد العاملة العالية الاختصاص، كما إن الموارد المالية المتأتية من المعاملات الخارجية أصبحت محدودة وبخاصة بعد توسع سوق المجموعة الاقتصادية الأوروبية، يضاف إلى كل ذلك الأعباء المكلّفة لالتزام الدولة بتحقيق الرفاه للجميع المرتبط بيوتوبيا الدولة الترجّي[١٣٩].

فهل سيكون الحل في العقلانية الاقتصادية والبحث عن مزيد الجدوى عبر الخوصصة والانفتاح على رأس المال الأجنبي؟

لتحقيق هذه الغاية، أي الخوصصة، عمدت الدولة التونسية إلى إرساء إطار قانوني لعلّ أهم تجلّياته:

ـ قانون نيسان/ أبريل ١٩٧٢ الرّامي إلى دعم الصناعات التصديرية.

ـ قانون آب/ أغسطس ١٩٧٤ وحزيران/ يونيو ١٩٨١ الرّاميان إلى دعم الصناعات المعملية.

ـ قرار عام ١٩٧٤ المتعلق بإنشاء صندوق النهوض ولا مركزية الصناعة.

ـ قانون عام ١٩٨١ المؤسس للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى.

ـ تقديم تسهيلات وهبات في أشكالٍ متنوعة مثل الإعفاء من الأداءات على الاستثمار وإقامة المشاريع، أو الإعفاء من أداءات التغطية الاجتماعية، هبات لدعم رأس المال، قروض معفيّة أو مخففة الفوائض، التعهد بإجراء الدراسات الفنية.

ـ تحمل الدولة أعباء دعم القطاع الخاص من خلال دورها الحمائي، وبخاصة عبر دعم أسعار المواد الغذائية الضرورية مع التدخل لتعديل الأجور.

---

(١٣٩) انظر في هذا المضمار التحليل المهم الذي قدّمه كامو (Camau) حول الدولة الترجي الضامنة للرفاه في: Michel Camau, «Tarajji ya dawla ou La force et l'espérance: Propos sur le désengagement de l'Etat en Tunisie,» *Bulletin du CEDEJ*, no. 23 (1er semestre 1988), pp. 81-108.

إلا أن كل هذه الإجراءات الحمائية تتعارض في حقيقة الأمر مع الخيار التنافسي الذي يمثّل أهم أسّ للخيار الليبرالي، بما يوجد ثنائية تؤكد من جديد استزلام الدولة من خلال ميلها إلى خدمة رأس المال الخاص وخدمة نظام التأجير.

وبذلك تحوّلت الدولة في نهاية المطاف إلى أداة لتحقيق وضمان مصالح القطاع الخاص.

والأهم أن هذا الخيار أفرز صعود فئة من المشاريعيين مدعومين من طرف الدولة الذين سعوا إلى إرساء سلوك استهلاكي جديد ونشر قيم استهلاكية جديدة ونمط عيش جديد، ابتداء من التغذية والسكن والنقل والعلاج الصحي. لكنها قيم ستكون مُكَلفة بالنسبة إلى دولة تكفّلت بعملية إعادة التوزيع، فهي التي تعهدت بتوفير القروض الموجهة للاستهلاك مثل شراء السيارات، والتغطية على المرض، والملكية العقارية وعديد الكماليّات الأخرى. هذا الالتزام من طرف الدولة إنما يتعارض في حقيقة الأمر مع خطاب إعلان التملّص (Désengagement) الذي ساد خلال كامل العشرية، فكان من مقتضيات الخطاب أن يُدِينَ الوزير الأول السيد الهادي نويرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ «أسطورة الدولة المتكفّلة وحدها بتوزيع الرفاه»، مُعْلِناً «أن الخطأ الأول الذي يجب أن نقاومه في داخلنا للقضاء على تخلّفنا هو هذا الاتجاه نحو الاعتماد على الدولة فقط»[١٤٠].

فهل هو تراجع فجائي عن شعار دولة الرفاه التي كانت تكفلت بالدور التوزيعي وضمان إعادة إنتاج قوة العمل؟

ربما يكون التردّد أهم سمة مميّزة لهذه المرحلة، إذ هي دولة توجهت نحو التملص من التزامات مُكلفة بالنّسبة إليها وبخاصة مع تراجع مردودية الريّع البترولي وتنامي المنافسة العالمية في قطاعات استراتيجية وخاصة الفسفات، والسياحة، كما ذكرنا آنفاً. لكن التردّد جعل من مسار الخوصصة مزدوجاً، إذ كلّفت الدولة نفسها أعباء تمويل ودعم بعض القطاعات التي يبدو أنها مرهقة مادياً وبالتالي سياسياً. فكأنما هي خوْصصة تحملت فيها الدولة أعباء الاستثمار في القطاعات الأكثر كلفة والأقل مردودية، إضافة إلى اضطرارها إلى المساهمة في تمويل المشاريع الخاصة ودعم الخوصصة التي تعدّ في جانب كبير منها نتاجاً لمبادرة الدولة وتدخلاتها[١٤١].

(١٤٠) انظر: خطاب الهادي نويرة أمام مجلس النواب في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥.

(١٤١) انظر: Mongi Safra, «Investissement et productivité en Tunisie durant les deux dernières décennies,» *Revue tunisienne d'économie*, no. 1 (1984), pp. 29-49.

وفي النتيجة برزت من جديد الترددات المميزة للخيار الاقتصادي لدى صانع القرار، فحتى المحاولات الإصلاحية الموالية لأزمتيْ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ و١٩٨٠ لم تنجُ من هذه التردّدات التي عبر عنها فعلياً وبكل جلاء القرار المفاجئ لرفع الدعم عن المواد الأساسية وما جرّه من مظاهرات حرّكت الشارع التونسي ومسّت شرعيّة الدولة القائمة، فكانت الخماسية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ أول خماسية يعرف فيها الاقتصاد التونسي عجزاً واضحاً بالنظر إلى الفارق بين حجم الديْن وحجم الاستثمارات الذي كان سلبياً بشكل يسمح بالقول بأن الديْن أصبح موجّهاً لتغطية الاستهلاك على صورة «تُنذر» ببوادر عجز متفاقم وبالتالي أزمة[١٤٢].

هذه التحولات الاقتصادية في مختلف مراحلها اقترنت من دون شك بإعادة توزيع المراتبية الاجتماعية منذ بداية عملية البناء الوطني.

أ ـ في **مرحلة أولى**، تمكن التجار من التحول إلى صناعيين، أما الفلاحون فقد توجّهوا نحو الاستثمار العقاري. كما انفتح التجار على القطاع الفلاحي باشترائهم لمزارع المستعمرين.

ب ـ في **مرحلة موالية**، عمد ثلة من المحامين والأطباء والصيادلة والمحاسبين، أي عامة العديد من أصحاب المهن الحرة إلى الانفتاح على القطاع الاقتصادي الخاص، إذ ما عادت تستهويهم الوظيفة العمومية وقطاعاتهم المهنية. ولقد نجح الرواد منهم خاصة في الإثراء السريع فتحوّلوا بين عشية وضحاها إلى مشاريعيين، مستثمرين في ذلك رساميلهم العلمية المعرفية والعلائقية وحتى الرمزية الاجتماعية. وهم الذين يطلق عليهم اسم «مشاريعيي الأحد». لكن سريعاً ما تمّت منافستهم من قبل الفلاحين الأصليين الذين مالوا إلى تصنيع فلاحتهم وتطويرها. فكان ذلك سبباً كافياً ليدفع هؤلاء المشاريعيين الجدد إلى الاستثمار في سلع غير متوافرة وغير معروفة لكنها محقّقة لأرباح طائلة في أقصر وقت ممكن، على اعتبار أنها تقوم على المردودية السريعة والتسويق المضمون وبالتالي الربح، من مثل الاستثمار في قطاع فلاحة الزهور وتجارتها التي لا تتطلب مساحات شاسعة، بما يكون له أثره على عقلية الفلاح العادي الذي سيتوجّه نحو مثل هذه الزراعات هو بدوره من أجل أن يمتلك تقنياتها بحثاً عن إنقاذ فلاحته وأرضه من الركود، وبالتالي التراجع الذي تشهده قيمة سلعته.

---

(١٤٢) Chedli Ayari, «Endettement: La Tunisie sur la corde raide,» *Jeune afrique* (novembre 1986), pp. 112-121, et Yves Gazzo, «Le Monde arabe face à l'endettement: Le Cas des pays du Maghreb,» *Maghreb-Machrek*, no. 114 (octobre-décembre 1986), pp. 30-43.

ج ـ أما **المرحلة الثالثة**، فقد تميّزت بقيام تحالف اقتصادي جديد بين رأسمال وفئات الشباب من الخريجين الجدد للمدارس المختصة في قطاعات اقتصادية متنوعة، وهي فئات لا تمتلك لا رأس المال القادر على المنافسة ولا الخبرة التجارية الكافية للنجاح، لكن ميزتها أنها قادرة على فتح مجالات استثمارية ليس في إمكان التجار والمشاريعيين الهواة وُلُوجَها والنجاح فيها. فكان في ذلك سرّ نجاح هذه الفئة المؤلفة من الخرّيجين الجُدُدِ وأصحاب رأس المال، نجاحاً تجلّى من خلال تحقّق الصعود لكليْهما، وبخاصة في سياق اقتصادي اختار فيه صانع القرار تشجيع المبادرة الخاصة في مواجهة حالة الركود الاقتصادي وتراجع الإنتاج وتزايد نسبة البطالة.

فنحن، إذاً، في هذه المرحلة إزاء نموذج دولوي عجز عن التحكم في مسار الالتزام لأنه مسار مكلف رغم ما يضمنه من تحقيق لرغبته في استزلام المجتمع، إلا أن هذا النموذج في المقابل عجز أيضاً عن إرساء خوصصة على وجهها الأكمل بما يحقق الجدوى الاقتصادية وبالتالي الاستقرار السياسي.

وفي واقع الحال فإن هذا التردّد بين النقيضين جعل كل حكومة لا تعيش وضع «أمان» خلال ممارستها للحكم، بشكل حوّل الدولة، كما سنرى لاحقاً عبر تبيّن مظاهر الممارسة النيوباتريمونيالية من خلال نمط الأداء السياسي، إلى جهاز عقيم عاجز عن تحقيق المردودية في الأداء لا الاقتصادي فقط، بل السياسي أيضاً، وبخاصة أن شكل توزيع التحالفات الاجتماعية سيعرف تغيرات هيكلية. فبعد أن كانت الدولة تعوّل في ضمان شرعيتها على تحالفها مع الطبقات الوسطى الواسعة بفضل ما تقدمه لها من خدمات مقابل توفير الدعم والشرعية، اضطرت إثر اختيارها مسار الخوصصة إلى تحميل حليفها السابق مخلّفات هذا الخيار عبر التملص من التزاماتها المكلفة. هذا الحليف هو من سيدفع الثمن خاصة مع بروز فئة «قادة التصنيع» الذين سيمثلون طبقة تسمّى «طبقة رجال الأعمال من دون قاعدة مالية» بحسب عبارة وزير اقتصاد تونسي سابق الذي يضيف: «هذه الطبقة الطفيلية... تحوّلت إلى أحد أهم تعبيرات الأزمة الاجتماعية التي نعيشها اليوم»[١٤٣].

لقد أحسنت هذه الطبقة الحليفة الجديدة استغلال مشكل التشغيل فاتخذت منه تعلّة لتحقيق أغراضها والتمتع بدعم الدولة بشكل رسّخ لديها أسطورة «الثّراء

(١٤٣) Hassine Dimassi et Hedi Zaiem, «L'Industrie: Mythe et strategies,»

وردت في: Camau, «Tarajji ya dawla ou La force et l'espérance: Propos sur le désengagement de l'Etat en Tunisie,» p. 95.

السّهل»، لأن جهاز الدولة تحوّل إلى أداة لخدمة مصالح هذه الفئة وحمايتها من المنافسة وتوفير حظوظ الرّبح لا بل حتى بالمساهمة المالية.

هذه الفئة الجدية الصاعدة سوف تميل إلى ما يسمّى بالسلوك الاستهلاكي التبجّحي في مستوى التمتع بالخدمات التي تغري جميع الفئات الاجتماعية، لكن لم تستفد منها إلا فئة قليلة تحوّلت إلى مجموعة هي بمثابة مرجعية «للعصرانية والتحديث». والأهم أن نموذجها السلوكي هذا نموذج مدان من قبل الفئات الأوسع لأنه صعب المنال.

لكنّ الإدانة في حقيقة الأمر لن تقتصر على هذه الفئات المتبجّحة بل ستشمل الدولة أوّلاً بمختلف مؤسساتها نظراً إلى عجزها عن تغطية النقص الحاصل في توفير الخدمات الجديدة للفئات المحرومة. يضاف إلى ذلك أنّ هذه الدولة غدت ضمنياً المسؤول الأول عن العجز الحاصل في ولوج مختلف الفئات الاجتماعية الحياة «العصرية»، لتتحوّل بذلك إلى جهاز ضعيف ألزم نفسه جملة من الالتزامات تفوق طاقته ومن دون مقابل، مما أدى به إلى جملة من الاختلالات الاقتصادية أولاً ثم الاجتماعية، اختلالات تواصل تعمقها رغم محاولة الإنقاذ عبر «برنامج الإصلاح الهيكلي» بإنجاز ودعم تمويلي من صندوق النقد الدولي الداعي إلى مزيد من تحرير الاقتصاد، لكنه تحرير يبقى في نهاية المطاف محاولة من الدولة للتخلص من دورها الحمائي المُكلف.

والمفارق في هذا البرنامج للإصلاح هو أن إنجازه يقتضي تدخل الدولة ذاتها، وهي التي كانت إلى وقت قريب ملتزمة مهيمنة على كل المجالات والأنشطة لتتحوّل بين عشية وضحاها إلى محامي دفاع عن المبادرة الخاصة. فدورها الجديد يقتضي منها السعي نحو فرض فكرة آليات السوق الحرة وقواعدها، تفرضها على طبقة المقاولين التي تشكلت وتطورت بفضل الإعانات والضمانات التي قدمتها الدولة ذاتها.

ومن هنا يجوز لنا القول إنه مشروع في الإصلاح الهيكلي هو مفارق إذ يتم من ناحية بناء على منطق السوق والمنافسة، لكنه من ناحية أخرى يتطلب تدخل الدولة لمراقبة الأجور وإعادة التوزيع والحدّ من فرص دخول الأنماط الاستهلاكية الجديدة على الطبقات الوسطى والصغرى الواسعة.

ولقد جعل هذا المشروع الإصلاحي المفارق الدولةَ ذاتَها تعيش وضعاً مفارقاً، فهي لا تدري هل تدعم المبادرة الخاصة وتحمي مبادرة أصحابها لأنهم يمثلون عماد المشروع الإصلاحي، أم تحمي الأجراء والعاطلين، أي مختلف شرائح الفئة التي تنتظر من الدولة الدفاع عن مصالحها؟

ويؤكد الوضع المتأرجح كما بدا في صورته السابقة بُعْداً من أبعاد النيوباتريمونيالية للتجربة البنائية التونسية. إذ يبدو أنها قد خسرت الطّرفين معاً أو لِنَقُلْ خسرت الجانب

الأكبرَ من الطرفينْ، فلا هي تستطيع حماية عدد كبير من الشركات الصغرى المعرّضة للتلاشي في صورة إزالة الحدود الجمركية، ولا هي تستطيع كذلك حماية مصالح الفئات المحرومة بضمان التعويضات لها. وليست تحرّكات الشارع سوى التعبير الأجلى عن خيبة أمل هذه الفئات لتكون بذلك نهاية ما سُمِّي بـ «يوتوبيا الرّفاه»[١٤٤].

إذاً، لن يقتصر هذا النمط في الأداء على المجال الاقتصادي، بل إنه سيستحيل إلى «منطق عام» يحكم علاقة الدولة بالمجتمع على أساس استزلام هذا الأخير(أعني المجتمع) للدولة كما رأينا آنفاً، إضافة إلى استزلام الدولة بدورها من طرف قوى خارجية وداخلية.

فنحن في نهاية المطاف أمام نموذج دولوي متردّد بين ممارسة الرقابة أو الانفتاح، وهو تردد أدى في الأخير إلى حالة تبعية، لأن السلعة في بعدها الرمزي هنا نادرة، والندرة تؤدي إلى الاحتياج لدعم الآخر ومساعدته الذي لن يكون سوى المجتمع. لكن الاحتياج والمساعدة يحدّان في آخر الأمر من القدرة التوزيعية للدولة[١٤٥] رغم سعيها الدائب لعدم التفريط في رقابتها على دواليب الاقتصاد وقنوات التمويل في مقابل أنّ الانفتاح يقتضي فرص المبادرة الحرّة.

وهو في حقيقة الأمر دور مزدوج سعت الدولة إلى لعبه، مما ساهم في عرقلة المبادرة الخاصة المعوّل عليها في تحقيق الجدوى، على الهيئة التي تؤكد من جديد هذا البعد النيوباتريمونيالي لأن ممارسات الدولة كما رأينا آنفاً تستمد صفتها تلك من تعارضها مع مختلف أشكال العقلانية الاقتصادية والإدارية كلتيهما، على خلفية أنها قاعدة في التعامل اختارتها نخب البناء الوطني وألزمت نفسها بالسير في نهجها والنّسج على منوالها في مختلف المجالات والسلط. لكن السيرورة التي مرت بها عملية إرساء هذا الخيار اضطرت الدولة من أجل مواجهة الهزات الناتجة عن التحولات الحاصلة إلى التوجه نحو ما كنّا سمّيناه بالترميق (Bricolage) بين تلك الأبعاد «الموروثة» وهذه الأبعاد «الوافدة» للسلوكات السياسية والاقتصادية على أنها أهم خاصية مميّزة للدولة النيوباتريمونيالية[١٤٦].

---

(١٤٤) انظر في هذا المضمار الرأي الذي عبّر عنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول برنامج الإصلاح الهيكلي في: *La Presse de Tunisie*, 11/1/1987.

(١٤٥) المصدر نفسه.

(١٤٦) Shmuel Noah Eisenstadt, «Post Traditional Societies,» p. 5, et Abdelkader Zghal, «The Reactivation of Tradition in a Post Traditional Society,» *Daedalus*, vol. 102, no. 1 (Winter 1973), et Lahouari Addi, «Forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1987*, pp. 79-97.

ب ـ نمط الأداء السياسي

تعدّ الممارسة السياسية الحقل الخصب الذي من خلاله تتجلى أو يمكن أن تتجلى النيوباتريمونيالية بما هي نمط في الأداء أي في التّعاطي مع الواقع، خاصة بالنسبة إلى أنظمة الحكم العالمثالثية من خلال تجاربها في البناء الوطني لما بعد الاستقلال.

وفي واقع الأمر، فإنه يمكن أن يتمّ إجرائياً تبيّن تجليات مثل هذه الممارسة داخل الحقل السياسي من خلال دراسة أنماط المشاركة السياسية وإرساء سلوك انتخابي بحثاً عن شرعية منشودة(١٤٧)، أو من خلال أنماط العلاقات القائمة بين الفاعلين السياسيين في مختلف مراتبهم. إذا كانت النيوباتريمونيالية هي الوضعية التي يميل فيها مركز الحكم إلى احتكار الرسالة التحديثية، وهي غاية لا تتحقق إلا بفضل إدامة حكم نخبة سياسية تحديثية تتكفل بعملية البناء الوطني والدولوي، وتحدّد نمط علاقتها بالأطراف باعتبارها هي المركز، كما تحدّد أساليب اختيار المسؤولين السياسيين ومعايير تعيينهم. فإن كلّ ذلك يسمح بالقول بأن المجتمع النيوباتريمونيالي هو مجتمع يبحث عن سبل التحديث والتخلّص من مظاهر التقليدية ممّا يؤدي به إلى ممارسة الخوصصة وشخصنة السلطة بغرض القضاء على مظاهر التقليد لصالح سلطة دولة تحديثية مجسّمة في شخص الرئيس.

فكأننا بالدولة النيوباتريمونيالية هي ذلك المسار في التحوّل الذي تمرّ به مجموعات تقليدية ساعية لتصبح دولة أمة عصرية تربطها في داخلها علاقات تضامن جديدة تحلّ محل الروابط القبلية والجهوية، وكأنما شخصنة السلطة وخوصصتها هي نتاج محاولة القضاء على نظام الزعامات والرئاسة التقليدية وتجاوز زعماء القبائل والأقليات الحاكمة، هذا من دون أن تتحوّل إلى دولة عصرية على النمط التمثيلي القائم على المشاركة بما هي مصدر للشرعية.

هذا النمط في الحكم وتصريف شؤون الدولة يحوّل العلاقات في مختلف مستوياتها إلى علاقات شخصانية خاصة، كما إن الشؤون العامة وإدارتها تصبح خاضعة لإرادة مفردة خاصة. كما تتحوّل السياسة والإدارة إلى مصدر امتيازات

---

(١٤٧) وهو ما حاول أن يتبيّنه الباحث كامو من خلال دراسته أنظمة المغرب ما بعد الاستعمار انظر خاصة: Michel Camau, «Démocratisation et changements des régimes au Maghreb,» papier presenté à: Table ronde: Elections participation et transition politique en Afrique du Nord, 10-12 mai 1990, Université autonome de Madrid, 1990, et Michel Camau, Fadila Amrani et Rafaâ Ben Achour, *Contrôle politique et régulations électorales en Tunisie: Les Elections législatives du 4 novembre 1979*, collection Maghreb contemporain. bibliothéque de droit, de sciences politiques et économiques; t. 5 ([Aix-en-Provence]: Edisud, 1981).

اقتصادية. ولقد اقترنت النيوباتريمونيالية بأيديولوجيا البناء الوطني، هذه الأيديولوجيا الواعدة بالقضاء على كل أشكال التمايز الاقتصادي والاجتماعي من أجل دعم الوحدة الوطنية وتحويل المجتمع والدولة إلى يد واحدة في مواجهة حروب التخلّف، بما يستدعي إسكات كل صوت مخالف. فتمّ احتكار مختلف السلط الاقتصادية منها والتشريعية والقانونية والعسكرية والنقابية والنقدية وكل ما يقترن بها، من قِبَل السلطة المركزية باسم «ثورة موهومة» لنقف على ما أسماه مامو في دراسته المهمة[١٤٨] بظاهرة دولنة المجتمع بما هي «ممارسة رقابة مباشرة من قبل البيروقراطية على مختلف المؤسسات الاجتماعية عبر قنوات شائعة ولا شكلية تتجاوز تخصّص الهياكل والإجراءات القانونية العقلانية».

ولقد كنا تبينا أن مسار نشأة وتطور التجربة السياسية في تونس قد قام على هاجس التحديث الذي يتخذ من مبادئ الليبرالية وقيمها أسساً للبناء الوطني. وهو هاجس صاحب كما كنّا رأينا آنفاً روّاد النهضة منذ خير الدين وابن أبي الضّياف ثم الثعالبي والطاهر الحداد وصولاً إلى بورقيبة وأنصار الحزب الجديد وبخاصة من ذوي التكوين العصري الذين يجمعهم كلّهم التحمّس لإرساء التنظيمات السياسية القائمة على دعائم العدل والمشورة على أنّها مفتاحٌ «لباب التقدّم». لذلك ستلعب شعارات الحرية، والعدل، والمساواة، والمشاركة، والتعددية . . . دوراً تعبوياً ذا بال لتمثّل محاور نضال ضد الوجود الاستعماري أولاً، ثم باعتبارها أسساً لمشروع سياسي بديل ترمي التجربة السياسية الجديدة إلى إرسائه. لذلك كان اختيارنا على هاتين الممارستين السياسيتين، إذ هما تؤشّران على مدى شرعية القول بصفة الباتريمونيالية التي افترضنا القول بانسحابها على النسق السياسي التونسي لما بعد الاستقلال، فإذا كانت الدراسات المهتمة بنمط أداء النسق السياسي التونسي تكاد تجمع على أن بناة هذا المشروع قد اختاروا الخط التحديثي نسجاً على المنوال الغربي في خطوطه الكبرى على الأقل، فإن مقولات عديدة تحتلّ موقعاً محورياً داخل هذا النسق، أي تغدو قادرة على أن تلعب دوراً أساسياً في تحديد شرعيته. ومن بين هذه المقولات نجد الممارسة الانتخابية وكذلك أنماط المشاركة السياسية في مختلف مستوياتها.

فلقد مثلت مقولة المشاركة السياسية محور نضال بدا أكثر جلاءً إثر الوجود الاستعماري، إذ رمت تحرّكات نُوَى المجتمع المدني الناشئة ومؤسساته، إلى اكتساب حق المشاركة في مختلف مستويات الفعل كل في مجاله(جمعية الشبان، صوت الطالب،

(١٤٨) Michel Camau, «Caractères et rôle du constitutionnalisme dans les Etats Maghrébins,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1977*, p. 406.

الحزب الدستوري القديم ثم الحزب الدستوري الجديد وغيرها)، باعتبار كل ذّلك يعَدّ مسوّغاً لتحقيق شرعية مرجوّة كنا حاولنا استجلاء بعض معالمها عند دراستنا المؤسسة السياسية لما قبل الاستعمار.

هذا الهاجس التحديثي سيتواصل حضوره في خطاب البناء الوطني لما بعد الاستعمار، وشاهد ذلك ما تخلل مداولات المجلس التأسيسي من جدال حول بنود الدستور ومضامين مواده وأولويتها، كما كنا تبينا ذلك سابقاً. حيث طُرِحت أسئلة محددة من مثل: هل يتقدم المحدد القانوني السياسي للبلاد أم يتقدم المحدّد الثقافي والديني؟ أي، هل تونس دستورياً دولة مستقلة ذات سيادة يحكمها القانون لغتها العربية ودينها الإسلام، أم تونس دولة عربية مسلمة ذات دستور قائم يحكمها القانون، أي إن البعد القانوني تمّ التنصيص عليه في المادة الثالثة[١٤٩]؟ وبناء على هذا الاختلاف عرفت المداولات انشطاراً ثقافياً بالنظر إلى طبيعة التكوين الذي تلقاه النواب وانحدارهم الجهوي وانتماؤهم المهني. وهي العوامل التي ستحدد في نهاية المطاف الصياغة النهائية للدستور. ولقد انتبه بورقيبة إلى التركيبة الشائكة للنواب جهوياً ومهنياً وتكوينياً، وهو ما قد يكون سبباً في قيام ما سماه هو نفسه «بمجادلات ومهاترات لا طائل من ورائها»[١٥٠].

لذلك سيعمد إلى دعوة النواب بأسلوب غير مباشر إلى ضرورة تجاوز ذلك من أجل الإسراع في صياغة الدستور من حيث هو أولوية من دونها لا يمكن تأسيس الدولة الجديدة الحديثة، ومبرّره في ذلك «ضرورة المحافظة على وحدة الأمة داخل المجلس»، فإن كل عضو منّا رغم انتخابه في منطقة معينة فهو يمثل الأمة جمعاء فلا يدافع عن مصالح خاصة ومصالح جهة من دون جهة أو مصالح طبقة من دون طبقة[١٥١].

لكن المشروع الذي تقدم به بورقيبة آنذاك هو مشروع انتصر فيه للخط التحديثي على حساب الخط ذي النفس العروبي الديني، إذ إنه حرص على إعطاء الدستور منذ البدء مفهوماً قانونياً حديثاً، كما حرص على أن يحدّ من القدرة التأثيرية للولاءات العروبية والدينية منذ اللّحظات الأولى. فلا نستغرب أن يتقدم بورقيبة إلى المجلس بمشروع مقترح للمواد الأولى للدستور ينصّ على أولوية التحديد القانوني السياسي

---

(١٤٩) حول أشغال المجلس القومي التأسيسي الذي ترأسّه جلولي فارس انظر: «مناقشات المجلس القومي التّأسيسي: أسئلة النوّاب وجواب الوزراء عنها،» **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** (٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٧).

(١٥٠) انظر: بورقيبة، **خطب**، ج ٢، خطاب ٨ نيسان/ أبريل ١٩٥٦ أمام المجلس التأسيسي، ص ٥٥.

(١٥١) المصدر نفسه، ج ٢.

لتونس قبل التحديد الثقافي والديني، فالدين واللغة صفتان لاَحِقَتَانِ للدولة تمارس عليهما رقابتها حتى لا يكون الحكم في البلاد عقائدياً.

وتحت ضغط السياق السياسي والثقافي الذي تمرّ به البلاد في مرحلتها الانتقالية، وتحت ضغوطات الخط الحداثي داخل المجلس، تمّ الحسم لصالح المقترح البورقيبي خاصة من قِبَلِ أولئك النواب الذين كانت تدفعهم انتماءاتهم الاجتماعية وثقافتهم العصرية وطبيعة نشاطاتهم المهنية إلى التشديد على مفهوم قانوني حديث للدولة، في تحديد ينسجم وخلفياتهم الانتمائية إذ نجد إن أكثر من ٥٠ في المئة من النواب ينتمون إلى المدن الكبرى (تونس، سوسة، صفاقس)، كما أنّ ٥٠ في المئة من النواب مرتبطون بالمهن الحرّة (محامون، موظفون، تجار، أساتذة...)[١٥٢].

ويؤكد التوزيع السوسيومهني لانتماءات النواب رجحان كفّة الخط التحديثي بشكل سيجعل الكلمة النهائية تؤول إلى هذا الخط، تحت ضغط السياق السياسي والثقافي الانتقالي الذي تمرّ به البلاد. إذ سيتمّ الحسم لصالح المقترح البورقيبي، خاصة من قبل أولئك النواب الذين كانت تدفعهم انتماءاتهم الاجتماعية وثقافتهم العصرية وطبيعة نشاطاتهم المهنية إلى التشديد على مفهوم قانوني حديث للدولة يتماشى معها. ويضاف إلى هذا عامل آخر ربّما بدا مسكوتاً عنه، لكنه حاضر في اعتبارات النواب عند تحديد استراتيجيات فعلهم، إنه الخوف من الاتهام بالولاء لليوسفية بجامع التأكيد على البعديْن العروبي والاسلامي في تحديد الهوية. فغدت بالتالي تونس دستورياً دولة مستقلة أوّلاً ثم لغتها العربية ودينها الإسلام.

وسيغدو هذا الانتصار للخط التحديثي ملزِماً للنخب موضوع الدراسة، إذ سيمثل منطلق حكم على مدى نجاح أو فشل تجربتها التحديثية. فروّاد هذه التجربة طرحوا على أنفسهم على سبيل المثال رهان المشاركة السياسية وسعوا إلى ضمانه دستورياً وقانونياً. فضمّنوه خطابهم ليستحيل إلى مسوّغ شرعية لنظام الحكم وفعله.

لكن وفي المقابل سعى فعل الدولة في الآن نفسه إلى ممارسة الرقابة على مختلف المؤسسات باسم الحداثة إلى درجة تدجينها، وهي رقابة وجدت أحد أهم تجسيداتها داخل المجلس التأسيسي، والحال أن التجربة التحديثية ما زالت في أولى خطواتها البنائية. فلقد عمدت حكومة بورقيبة بعد أن نجحت في فرض مشروعها حول بنود الدستور إلى الحدّ من سلطات المجلس إلى أدناها، وهو الذي يمثل نظرياً أعلى سلطة

(١٥٢) في خصوص نسب التوزيع داخل المجلس القومي التأسيسي، انظر: عبد الجليل بوقرة، «المجلس القومي التأسيسي، ١٩٥٦- ١٩٥٩،» إشراف علي المحجوبي (شهادة الكفاءة في البحث، قسم التاريخ، الجامعة التونسية، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٢٤.

تشريعية. وبرّر بورقيبة نفسُه ذلك بصعوبة المرحلة الانتقالية للبلاد. هذه المرحلة التي تقتضي تسخير كل القوى وطاقات البلاد لتجاوز الحالات الاستثنائية. ففي خطابه في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٥٦ قدّم بورقيبة تطمينات إلى النواب الذين تمّ الحد من سلطات مجلسهم مبرّراً ذلك بأنها حالات استعجالية استثنائية سيسمح تجاوزها في ما بعد بتوسيع صلاحيات المجلس لمحاسبة الحكومة وسحب الثقة منها. وهو خطاب طغى فيه المنطق التبريري الأخلاقي اللاعقلاني.

وفي واقع الحال فإن الازدواج في إرساء أولى لبنات مؤسسات المشاركة يؤكد ذاك التوجه النيوباتريمونيالي للدولة الناشئة، حيث تمارس الرقابة على مؤسسات المجتمع باسم الحداثة نفسها بشكل يحوّل هذه المؤسسات إلى أدوات مسخّرة في خدمة خيارات الحكومة بما يسمح بتدجين مؤسسات المجتمع كلها.

ومن الطبيعي طبقاً لمنطلقات تحليلنا أن يسبّب هذا التوجه النيوباتريمونيالي بتراً لمسار التحديث، بتراً يتمّ ولو بالالتجاء إلى إحياء الموروث التقليدي وتوظيفه في العملية التّبريرية، وهي الحقيقة التي انتبه إليها الباحث التركي كازانسيغيل (Kazancigil) في ما يخصّ مجتمعه «حيث إن النخب البيروقراطية أصبحت بعد أن ساهمت في إرساء مجتمع مدني، وإن كان هشّاً، تميل إلى منع هذا الأخير من الإفلات من رقابتها»[١٥٣]. ولقد كنا انتهينا من خلال دراستنا النسق السياسي التونسي وأنماط أدائه في القسم السابق إلى خاصية أساسية تمثلت أساساً في تجاوز الحزب دوره السياسي ليتولّى الدور الإداري والنقابي عبر السعي إلى احتواء التشكيلات التي حوله. ويبقى هو الضامن لمختلف المصالح والمطالب والحاجات، وهو الذي يستمدّ شرعيته من تاريخه النضالي خلال عقدين على الأقل، إضافة إلى أنه رمز للوحدة الوطنية، بحيث سيمثل كلّ ذلك مبرّراً لإحكام قبضته، باعتباره حزباً واحداً على مؤسسات المجتمع المدني حتى استحال لا فقط جهاز تعبئة سياسية بل أيضاً أعلى مركز قرار، بشكل دعّم مسار دولنة المجتمع إلى الحدّ الأقصى (Hyper Etatisation de la société) باسم تحديث هياكل المجتمع والقضاء على مكامن التخلّف تحت لواء التعاضد الاشتراكي.

لكنها رقابة ودولنة لا يمكن أن تستمرّا إلى ما لا نهاية، لأنه مسار مكلّف بالنسبة إلى الجهاز الدولوي. إذ يتطلب منه نفساً طويلاً وجهداً مضنياً لا يمكن أن تتحمله تجربة بنائية ما زالت غضّة تبحث لها عن أسس. لذلك لن تكون أزمة عام ١٩٦٩ إلا إفرازاً لهذا المسار في علاقة الدولة بالمجتمع، وهو ما سيدعو إلى ضرورة مراجعتها

(١٥٣) Ali Kazancigil, «La Participation et les élites dans un système politique en crise: Le Cas de la Turquie,» *Revue française de science politique*, vol. 23, issue 1 (1973), pp. 5-32.

لترتسم بذلك فجوة جديدة بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات السياسية. وتتعمق بالتالي في مستوى المؤسسات الاجتماعية التمايزات الأفقية ذات الأساس الاقتصادي «العصراني» من دون إلغاء التمايزات العمودية ذات الأساس العائلي الجهوي، في إطار تجربة تحديثية راهنت من أجل استكمال شرعيتها على مسار تصنيعي موسّع عبر إرساء تكنولوجيا حديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حتى ولو كان بدعم من التمويلات الأجنبية اعتباراً، وأن التصنيع وإدخال التكنولوجيا الحديثة، مثلما سادا في الخطاب الاقتصادي والسياسي التنموي آنذاك، يعدّان «الحصان الرابح» للدولة من أجل النجاح في الوفاء بالتزاماتها إزاء المجتمع، وبالتالي ضمان شرعيتها بفضل قطاع عمومي تديره إطارات تكنوقراطية مدنية تعوّل عليهم الدولة بغية ضمان شرعيتها وإحكام رقابتها بالتالي على باقي مؤسسات المجتمع(١٥٤).

بناءً على الخصائص التي حاولنا تبيّنها لنمط الأداء الاقتصادي يمكن القول إن السلطة السياسية والإدارية بقيت مجمّعة في قمة البناء الدولوي الذي يحتكره حزب واحد منذ الاستقلال سواء تحت لواء «التعاضد الاشتراكي» أو «الليبرالية»، إذ مَرْمَى كليْهما واحد حتى وإن اختلف الفاعلون وتنوّعت أغراضهم. فالدستور التونسي كما اختاره بورقيبة هو دستور يسعى إلى إرساء نموذج في الحكم عماده نظام رئاسي قوي يتخذ شكلاً هرمياً يحتل بموجبه الرئيس القمة باعتباره يجسد السلطة العليا وهو الذي يرسم معالم الطريق الواجب اتباعها مستنداً في ذلك إلى نظام في الإحاطة التامة الحاضرة عبر مختلف المراحل، يقول محرّر مجلة *(Afrique magazine)*(١٥٥) «. . . فمن الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تجد تونس نفسها ممسوكة من قبل حزب دولة يجمع في الآن نفسه بين المَرْكزية واللامحورية. كما أنها مسيّرة من قبل إدارة ناجعة نسبياً لم تغرق في الفساد. . .» بشكل جعل البنى السياسية قائمة على مبدأ مستمد من مشروع اندماجي يهدف إلى استئصال الاختلافات العمودية عبر خلق التكامل بين المصالح الأفقية، وتلك كانت الغاية الخفية من مراجعة الدستور في سنة ١٩٧٦(١٥٦).

---

(١٥٤) انظر: الزغل والعريف، «سلطة المثقفين ومثقفو السلطة في تونس،» والودرني، «العقلية التكنوقراطية والإنتلجنسيا في تونس».

(١٥٥) *Afrique magazine*, no. 229 (octobre 2004), p. 38.

(١٥٦) انظر قراءة للعملية وأبعادها ونتائجها في ما رأينا بالفصل السابق. وفي هذا المضمار قراءة قانونية للعملية من خلال دراسة الأستاذ الصادق شعبان حول النظام الدستوري التونسي من خلال إصلاحات (تنقيح) ١٩٧٦. إذ حاول الأستاذ الإجابة عن مسألتين: ما هي دواعي مراجعة دستور عام ١٩٥٩؟ وما هو الاتجاه الذي اتخذه هذا الإصلاح؟ ولقد انتهى الباحث إلى أن النظام السياسي القائم قد انتبه جاداً إلى ما تتميّز به سلطة بورقيبة من شخصنة وأحادية لا تعترف في مستوى الممارسة بالمشاركة الفعلية وبدور المؤسسات الدستورية في مراقبة السلطة التنفيذية المحتكرة للفعل السياسي حتى غدا البرلمان قاصراً، لأن التنفيذية هي التي تمثل «رأس =

فهل هي محاولة في إعادة المأسسة بحثاً عن شرعية واستقرار للنظام بعيداً عن شخص الرئيس بورقيبة؟

مهما تكن الإجابة عن السؤال السابق فإن هذه المراجعة تبقى في نهاية المطاف تغييراً تشريعياً حاصلاً، وإن في حدود، ليبرز على الساحة شكل «تعاقدي» جديد يحكم اشتغال النسق السياسي، إذ ستسعى الأحادية والمركزية السياسيتان إلى التعايش مع التعددية الاجتماعية التي عمادها الحوار والتشاور بين الأطراف الاجتماعية التي اقترنت:

ـ على المستوى الاقتصادي كما رأينا آنفاً، بالعودة إلى اقتصاد السوق والتحرير النسبي للأسعار والمبادرة الحرة في ما يخص الاستثمارات. ليتدعم بذلك أكثر فأكثر التوجه نحو الممارسة النيوباتريمونيالية التي كانت وجدت أول تجلّياتها من خلال إرساء مسار تصنيعي يعتمد تكنولوجيا حديثة مستوردة لنشرها في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية.

ـ على المستوى السياسي، بانفتاح سياسي سيجد أجلى تمظهراته في رفع خطاب التعددية ودولة المؤسسات، ولعل منح التأشيرة القانونية للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في ٧ أيار/ مايو ١٩٧٧ يتنزّل ضمن هذا السياق السياسي الانفتاحي. يضاف إلى ذلك الدور المهم الذي لعبته هذه الجمعية في التحسيس والتثقيف الحقوقي، مثلما أكدّ لنا أحد أهم أعمدتها السيد حسيب بن عمّار. كما يمكن أن يجد الانفتاح السياسي أحد أهم تجلياته من خلال الاعتراف بمبدإ التعددية عبر قانون الأحزاب وإرساء مبدأ التشاور من خلال ميثاق ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السّياق هو أساساً يخصّ درجة الانفتاح، أي بتحديد أكثر ما هو هامش استقلالية هذه التشكيلات عن الرقابة الدولوية وممارستها الوصائية؟

= الحرباء» في صنع القرار. وبناء على ذلك سعى الدستور الجديد عام ١٩٧٦ إلى الحد من الممارسة الشخصانية عبر إرساء حكومة تشارك رئيس الدولة الحكم أي مراقبة الدولة، إلا أنها حكومة لا تحمل صلاحيات الحكومة البرلمانية ولا حكومة الأغلبية، إنها فقط حكومة الرئيس، هو الذي يختارها يعيّنها، يكلفها ويعزلها. فكأنما جاء الدستور الجديد ليصنع تشريعات تتماشى مع مقاس النمط الذي يريده بورقيبة (sur mesure) أي تتماشى مع رغباته لأنه يريد في الآن نفسه أن يتخلص من أعباء وتبعات حكم «فردي» في حقيقته كلفه كثيراً خاصة إثر نكسة التعاضد ثم أن يفرض بصماته كقائد في كل المجالات والمؤسسات (في الحزب في البرلمان. . .) لا باعتباره رئيساً بل باعتباره زعيماً. انظر: Chaabane, «Le Système constitutionnel tunisien à travers la réforme de 1976,» pp. 311-343.

سؤال يُطرَح وهو على درجة من الأهمية لأنه سيحدّد في نهاية المطاف درجة شرعية النسق السياسي القائم وقدرته على الأداء وبخاصة في ظلّ عشرية تمّ فيها انتهاج سياسة «ليبرالية» أفرزت نموّاً للفوارق الاجتماعية والجهوية، وتدهوراً للطاقة الشرائية لضعفاء ومتوسطي الحال، في مقابل بروز نمط عيش بذِخ خاصّ بحياة أصحاب الثراء السّريع المستفيدين من تبعية الاقتصاد(١٥٧). هذا الوضعُ الجديد عجّل في تنامي الأزمة الاجتماعية التي اتخذت شكل إضرابات عمالية ثم طالبية بنسق متواصل ودوري، زادها غياب الحوار الفعلي عمقاً، فغدا ميثاق ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧ مفرغاً من محتواه، كما تعمّقت التناقضات داخل النسق ذاته بين نزعة التصلّب ونزعة الاعتدال في مواجهة الضغوطات العمالية، يضاف إلى ذلك استقالة دعاة نزعة المصالحة والحوار والانفتاح السياسي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ مع نشأة نواة لحركة معارضة سياسية حول «المجلس القومي للحريات» الذي بقي منذ قيامه في سنة ١٩٧٧ من دون ترخيص قانوني. لكن العرائض الصادرة عن المثقفين بدأت تبرز هنا وهناك، ونحن إذ نشير إليها فلأننا نعرف أنّها تمثّل الدّرجة الصفر (Le Degré Zéro) من التزام المثقفين.

ولقد شمل اهتزاز الشرعية المذكور وعي النخب عامة في البداية، إلا أنّه في مرحلة موالية سوف يجد تعبيره الأجلى في أوساط الرأي العام وبخاصة من المهمّشين خلال عقد الثمانينيات، نصفِه أو زِدْ عليه سنتيْن باعتباره «عقد كلّ المخاطر» على حد عبارة غريمو (Grimaud)(١٥٨). أليس هو العقد الذي استُهِلّ بعملية قفصة الشهيرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ لتتالى خلاله تحركات الشارع ليّنَة أحياناً عنيفةً أخرى، بشكل يكاد يكون دورياً ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ لتهّز من هيبة الدولة في أوساط العامّة، وهي إحدى العلامات القصوى لاهتزاز الشرعية، شرعية دولة كانت قطعت على نفسها وعد تحقيق الرفاه للجميع (بحبوحة العيش، وفرحة الحياة، والغد الأفضل)، لكنها عجزت، وبقيت متردّدة تراوح مكانَها. فكانت خيبة الأمل التي وجدت تعبيرها في التظاهر والهدم واستهداف مؤسسات الدولة وممتلكات الأثرياء.

لكن يبقى الأكيد أن محدودية الحوار والتشاور اجتماعياً وسياسياً إنما تتأتى من

---

(١٥٧) هذه الفئة من الأثرياء الجدد جديرة بدراسة خاصة من حيث هي نخبة صاعدة نجحت في اقتناص اللحظة المواتية من تطور المنظومة السياسية والاقتصادية لتونس البلد تابع مع نجاحها في استثمار رساميل جديدة (ليست معرفية أو اجتماعية) من أجل أن تحقق صعودها في سلم المراتبية السياسية والاجتماعية عامة. انظر على سبيل المثال: «Tunisie: La satellisation,» *Temps modernes*, no. 375 (1977).

(١٥٨) Nicole Grimaud, *La Tunisie á la recherche de sa sécurité*, perspectives internationals; 0243-2331 (Paris: Presses universitaires de France, 1995), p. 109.

عراقيل متنوّعة تعود إلى العقلية المهيمنة الموروثة، والتي تأبى التنازل عمّا اعتبرته حقّها الشرعي من خلال الهيمنة على شتى مؤسسات المجتمع، إضافة إلى أن الحوار والتشاور أخذا بُعْداً عاطفياً أكثر ممّا كانا عقلانيّيْنْ. هذا مع صعوبة امتصاص مخلفات تجربة الانفتاح. صحيح أن مختلف قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعين الثاني (II) والثالث (III) من صناعة معملية وتجارة وبنوك وتأمين وسياحة، وكل ما يدور في فلكها من أنشطة مكمّلة، قد عرفت توسّعاً هائلاً إضافة إلى ما عرفه مسار التحضّر والتوسع العمراني من زيادة ذات بال، لكنها جميعاً أدت من ناحية أخرى إلى تفاقم التباينات بين المجموعات الاجتماعية، فالبطالة الهيكلية في تزايد مطّرد، إضافة إلى تزايد البطالة في أوساط الشباب. وهو ما سيسبّب اهتزازات اجتماعية وحركة مطلبية في الأوساط العمالية وحركة فوضويّة في أوساط المهمّشين، اهتزازات سيكون لها أثر على نمط الحوار السائد وعلى نسق تحولات البنى السياسية، إذ بقي الرئيس المالك الوحيد لشرعية إدارة الحوار واحتواء المعارضات، فلا شرعية خارج الشرعية البورقيبية كما رأينا آنفاً.

وبناءً عليه، تواصل سعي الحزب إلى الاحتفاظ بسلطته الرقابية رافضاً بذلك استقلاليته عن جهاز الدولة أو استقلالها هي عنه. فالحزب في نهاية المطاف رفض أن يتحوّل إلى حزبٍ مؤسسةٍ قادر على تجميع واحتواء أصوات متعدّدة على أرضية حوار مشتركة. وفي الحقيقة فإن الأحداث المعروفة بأحداث ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ تتنزّل ضمن هذا السياق السوسيوسياسي بالذات[١٥٩]، إذ وَجد الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه في الواجهة على رُكْحِ الأحداث بمثابة القطب الذي تتجمّع حوله الأصوات المخالفة والقناة التي يتمّ منَ خلالها التعبير عن التطلّعات المختلفة، في ظل واقع يتغيّر باستمرار. فكان اللجوء إلى الإضراب تعبيراً عن هذه التطلعات، لكنه في المقابل مثّل بالنسبة إلى جهاز الحكم عملية تهديد لمكتسبات البناء الوطني. ومهما يكن من أمر، فإن هذا الإضراب يبقى في نهاية المطاف محاولة لوضع هيمنة الدولة موضع السؤال، من دون إرساء هيمنة جديدة.

كانت القطيعة مع التجربة «التعاضدية» ليتمّ السعي إلى احتواء الاتحاد و«إعطائه حجمه الحقيقي» وبالتالي محاولة الهيمنة عليه من طرف الدولة. وبذلك أخذت العلاقة بين الدولة والطبقات الوسطى بمختلف شرائحها بعد «الخميس الأسود» شكلاً جديداً قائماً على الإقصاء، أو الرضى بعلاقات التبعية الشخصية متمثلة في

(١٥٩) انظر: «Les Incertitudes tunisiennes demeurent,» *Maghreb-Machrek*, no. 80 (avril-juin 1978).

الاستزلام. وهو نمط علائقي سيحكم باقي مؤسسات المجتمع وعلاقات الفاعلين في ما بينهم، لعلّ أجلاها تجسّدت من خلال الممارسة الانتخابية أو من خلال «معركة» الخلافة. هذه المعضلة التي أقضّت مضجع الطبقة السياسية وبخاصة إثر حالات الاهتزاز التي تتعرض لها الشّرعية القائمة، إضافة إلى ما تعرّضت له الحالة الصحية للرئيس من توعك يتكرر بين الفينة والأخرى[١٦٠]، فكان التفكير في السبيل إلى خلافة زعيم ذي سلطة واسعة من قبل إطارات انحصرت لعبة الخلافة بينهم من دون غيرهم، أما الجماهير الواسعة فتمّ التعامل معها باعتبارها طرفاً مسيَّراً لا مشاركاً. لذلك ستكون ردة فعلها قويّة ومن دون حدود ولا تفسّر فقط بما أسمته السوسيولوجيا السياسية الأمريكية بهوّة الكبت (Frustration Gap)، أو ثورة الآمال الصاعدة (Revolution of Rising Expectations)، بل لا بد من اعتبار مثل هذه الهزات مهما تكن التسميات التي تتخذها، تعبيراً عن حالات السخط (Indignation) حيث يلتقي النفسي بالعقائدي بالمادي. لذلك وَعَتْ النخبُ الحاكمة أنّ استرجاع الشرعية، في كل مرة يتحرّك فيها الشارع، يكون بالتراجع وملامسة ما يجيش بخواطر الطالبين، لكن إثر ممارسة القوّة ضد الفاعلين وتصفية الفاعلين المتسببين حقيقيين كانوا أم أكباش فداء. فبعد أحداث قفصة أُقِرت «التعددية السياسية» وإثر أحداث الخبز (عام ١٩٨٤) تم التراجع في القرار من طرف الزعيم ودعيت الحكومة إلى مراجعة اختياراتها. وإثر تحركات الشارع بين عاميْ ١٩٨٥ و١٩٨٧ أعلنت حملة أخلاقية ودعيت المطاعم إلى الإغلاق خلال شهر رمضان والحد من عدد الحانات. وأعلنت عملية محاسبة كبار موظفي الدولة، وغيرها من الإجراءات.

هذا النمط في التعامل مع حالات الاهتزاز يتعارض فعلياً مع النمط الدولوي المراد إرساؤه منذ بداية عملية البناء، بما يدعونا:

أولاً، إلى أن نلاحظ أنه إذا ما استندنا إلى الأدبيات المهتمّة بخصائص النمط البنائي لما بعد الاستقلال نجد أنه نمط بنائي تحديثي عماده **الدولة الأمة**[١٦١]، وقد

---

(١٦٠) ذكرت سابقاً، وهي تعكس في جانب كبير منها حالة النّسق السياسي بالبلاد وأنماط أدائه، خاصة إذا ما تأكّدنا مما للكاريزما ورقيبية من ميل إلى شخصنة السلطة.

(١٦١) انظر مثلاً: سعيد بنسعيد، «مفهوما الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر،» ص ١٣٩-١٧١، وبهجت قرني، «وافدة، متغرّبة، ولكنّها باقية: تناقضات الدولة العربية القطرية،» ص ٤٩-٧٢ ورقتان قدمتا إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣٩-١٧١؛ برهان غليون، المحنة **العربية: الدولة ضد الأمة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ومحمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

اختار في مستوى الخطاب على الأقل العقلانية والقانونية والمؤسسات السياسية على خلفية أنها نمط مستلهم من النموذج الغربي للدولة القائم على تلك الجدلية الكانطية ما بين الحق والواجب، التي توضّح الحدود ما بين الفضاء الخاص والفضاء العام في ظل مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي في عملية إنتاج وإعادة إنتاج وسائل عيشه. إن الدولة العصرية هي النتاج المناقض للسوق الممتلكة لآليات التعديل الذاتي (Autorégulation). فهي التّشكّل الذي يسمح للمجموعة بأن تضمن الوحدة السياسية من خلال مؤسسات إعادة التوزيع والتعديل المتجدد للسلطات داخل البناء الاجتماعي الكلّي، وبين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في مستوى النفوذ الاقتصادي، والتنظيم النقابي، والانتخابات البرلمانية والبلدية، والعمل الجمعياتي.

ثانياً، بالنظر إلى هذا التعارض بين النمط الموجود والنمط المنشود فإنه يدفعنا إلى أن نطرح السؤال التالي: هل تجربة البناء الوطني التونسية اختارت فعلاً المسار التحديثي العصراني، إلا أنها عجزت عن التحكم في مضاعفاته ومخلفاته؟ أي عجزت عن التحكم في نظام خلقته واختارته هي، بما جعلها عاجزة عن التأقلم مع محيط سياسي جديد هي بنفسها التي كانت قد اختارت أن تغيّره؟[١٦٢].

إنه عجز قد يجد بعض تجلياته في اختيار السلطة لأساليب تعاملها مع المعارضة، فهي التي اختارت النظام الجمهوري القائم على التعددية، لكن الممارسة ظلت محكومة بالتردّد والحذر والتراجع والرغبة في الوصاية. وبخاصة أنها سلطة تسعى لإثبات جدارتها بعملية التحديث وإقناع المحيط الاجتماعي بجدواها. لذلك تراها ساعية بجدّ إلى عدم ترك الفراغات ومظاهر الخلل التي تعرقل مسار هذه العملية. كما يمكن أن يتجلّى هذا العجز من خلال تعاطي هذه الدولة مع المعيش اليومي وما يطرحه مسار التحديث من أسئلة تحتاج إلى إجابات فورية بشكل يضطرّها إلى اللّجوء إلى عمليات الترميق (Bricolage) بين «الموروث» و«الوافد»، بحثاً عن مخرج عملي، لذلك لا تتردّد في توظيف التراث الاجتماعي (وبخاصة الديني) في بعض مظاهره التقليدية إن كان ذلك يضمن المخرج، حتى وإن كان على حساب بعض الفاعلين السياسيين المنفّذين سياسة التحديث، لأن الفاعل باعتباره عضواً لا يحميه في نهاية المطاف من المفاجآت السياسية وتقلباتها لا موقعه السياسي، وزارة أو كتابة دولة، ولا تكوينه الخاص من حيث هو إطار للدولة من ذوي التكوين العالي، ولا كذلك خبرته العملية التي راكمها خلال مساره العملي (Carrière). بشكل يتحوّل معه إلى مجرد زليم حامل لأعطية يبغي

(١٦٢) أنظر في هذا المضمار: Michel Camau, «L'Etat Tunisien: De la tutelle au désengagement, » *Maghreb-Machrek*, no. 103 (janvier-mars 1984), pp. 8-38.

بها رضى جهاز الدولة عامة من أجل قبوله فاعلاً، بما يذكرنا بالصورة السابقة التي أوردها باسكون (Pascon)[١٦٣] عن سيرة حياة ذلك الفلاح المرّاكشي في أبعادها الدلالية. ومثل هذه الثنائية خلقت عراقيل متعدّدة تجلّى بعضها في:

ـ التداخل بين الاقتصادي والسياسي، إذ عجز هذا الأخير عن التحرّر من رِبْقة الأول وهو ما يتجلّى من خلال عمليات الختل (Prédation)[١٦٤] التي يمارسها السياسيون ضد الدولة، فهم يتعاملون معها باعتبارها حقاً موصى به إليهم، تحرّكهم في ذلك مراكمات اجتماعية تاريخية، على الهيئة التي ستسمح بقيام شبكات علاقات تبعية شخصية تتبادل المنافع.

ـ محدودية الأيديولوجية الوطنية الموروثة عن مرحلة النضال الوطني في عمليات التعبئة السياسية، وبخاصة أنها كلّفت نفسها أكثر ممّا تتحمل، معتمدة في ذلك خطاباً يغلب عليه الطابع الأخلاقي وليس القانوني العقلاني والمتجلي في الخطاب البورقيبي القائم على منطق أبوي وصائي يستمد شرعيته من الزّخم النضالي للزعيم. هذا الطابع الأخلاقي يحمي طرفي المبادلة السابقين (الزليم ـ المعزّب) من صرامة القانون وتدخلاته. فتتدعّم بذلك الشبكات الاستزلامية ويمتد مفعولها ليشمل مختلف مواقع القرار السياسي والإداري استناداً لشرعيات ومعايير ذات منحى جهوي أو قبَلي.

ـ توجه هذا النمط الدولوي (اختياراً أو ربما اضطراراً) إلى ممارسة ما كنّا سمّيناه بالترميق وذلك عبر تحديث الموروث والجمع بين طابعيْ متقابليْن (الموروث والوافد) من دون تردّد مثلاً في تبرير اختيار عقلاني بمسوّغات تراثية على المستوى الأيديولوجي. أما اقتصادياً فإنه تمّ اختيار المراهنة على مسار تصنيعي، كما رأينا سابقاً، مدعوم من مصادر تمويل عالمية، وذلك من أجل إرساء تكنولوجيا حديثة في مختلف القطاعات لأنها بدت الرّهان الرابح لإنجاح المسار التنموي.

مثل هذه العراقيل وغيرها تزيد من صعوبات عملية العقلنة وإرساء

---

(١٦٣) Pascon, «La Formation de la société Marocaine,» pp. 1-25.

(١٦٤) انظر: Jean-Pierre Olivier de Sardan, «L'Economie morale de la corruption en Afrique,» *Politique africaine*, no. 63 (octobre 1996); Giorgio Blundo et Jean-Pierre Olivier de Sardan, «La Corruption Quotidienne en Afrique de l'Ouest,» *Politique africaine*, no. 83 (octobre 2001), pp. 8-37; Jean Cartier-Bresson, «Corruption, libéralisation et démocratisation,» *Revue tiers monde*, vol. 41, no. 161 (janvier-mars 2000); John Waterbury, «Corruption, Political Stability and Development: Comparative Evidence from Egypt and Morocco,» *Government and Opposition*, vol. 11, no. 4 (autumn 1976), pp. 426-445, et Jean-François Médard: «Le Rapport de clientele,» et «Clientélisme politique et corruption,» *Revue tiers monde*, vol. 41, no. 161 (janvier-mars 2000).

استراتيجيات التحديث المعرّضة في كل حين لاهتزازات داخلية وتحوّلات مفاجئة على وتائر مختلفة، وذلك ما يعمّق أكثر فأكثر الميل نحو الشخصنة ودولنة المجتمع، وتائر ينمو معها الشعور لدى النخب التحديثية بأنها المالك الوحيد لجوهر الدولة والوصيّ على مسار التحديث للهياكل السياسية والاجتماعية، وارتفاع درجة البقرطة التي تخترق الجهاز الإداري والسياسي، والقائمة على شبكات علائقية تتعارض مع مقتضيات التنظيم الإداري (على الرغم من أن البيروقراطية في الأصل تقوم أساساً على العقلانية). بما يخوّل الدولة لعب دور الفاعل المحوري على الساحة السياسية والإدارية، فاعلٍ يتميّز من ناحية بالميل إلى العلمنة وتحويل السلط إلى وظائف، ونشر التعليم وتوسيع الاهتمامات التحديثية وتَسْييسِ مختلف الأوساط الاجتماعية وتنظيم الإدارة على أساس بيروقراطي عقلاني يبحث عن الجدوى في الأداء والكفاءة. لكنه فاعل من ناحية أخرى لا يتردّد في توظيف ممارسات تقليدية هي أقرب إلى الممارسات النيوباتريمونيالية التي تتخللها علاقات الاستزلام والتعزيب القائمة بين مختلف الفاعلين السياسيين أو الاجتماعيين أو الثقافيين الاقتصاديين.

الدولة لا تتردد في تسخير المجال الاقتصادي لتحقيق الجدوى السياسية والحدّ من هامش استقلالية المجتمع عبر تسخير نخب الاقتصاديين، بشكل يسمح بالحديث عن معيار نيوباتريمونيالي يحدّد سلوك الفاعلين الاقتصاديين، معيارٍ يتجلى في علاقات التبعية التي تحكم هذا السلوك. فيتحوّل بموجب ذلك القطاعُ العام إلى جملة من الاقتطاعات أو الإسنادات والامتيازات التي توهب على أنها أشياء خاصة، إلى البيروقراطية التقنية على أساس تبادلها مقابلاً لما تهبه أو توفّره من دعم للسلطة، وهي اقتطاعات في شكل مسؤوليات أو حقوق استثمار.

تؤدي هذه العمليّة بالنتيجة إلى دعم تبعية الفئة المذكورة للدولة ولكنّها عمليّة تسمح لها (أي للبيروقراطية الفنية) من ناحية أخرى بالتصرّف في ما اقتُطِعَ لها باعتباره موروثاً شرعياً، لتحتكر السلط المتعلقة بذلك وتمارس رقابة واسعة على رأس مال الدولة. فتوظّفه لصالحها عبر إقامة شبكات علاقات شخصية تتخذها مرتكزاً لإسناد الأدوار والمواقع والمسؤوليات. ولا شكّ أنّ هذه الأخيرة جميعها مصادر للثروة وحظوظ للصعود بين الواهب والموهوب قد تصل إلى درجة اعتماد شكل من أشكال التضامنيات غير الرسمية في عمليات التسيير، تحتكر مصادر القوة والثروة من خلال اعتراف ضمني أو صريح من طرف الدولة برؤساء معيّنين بالتحديد يتمتعون بتلك الشرعية.

لكن الأهم في هذا السياق هو أن هذا الميل إلى احتكار القرار والثروة يخلق ما سماه خلدون حسن النقيب في معْرِض دراسته المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة

العربية، بمُنْغَلَقَاتِ الحراك الاجتماعي (Mobility Closures)[١٦٥]، حيث استنتج أن هذه الأخيرة تؤدي بمرور الزمن إلى حالات السّخط وعدم الرضى بشكل خفيّ أحياناً، ظاهر أخرى. لأن التوظيف وتوزيع الأدوار وبالتالي توفير حظوظ الصعود، يتم في إطار ضيّق يقتصر على بعض الفئات من دون غيرها. وهي فئات تابعة تلعب دور الزليم لمعزِّبين متنفّذين. وقد جرّت إلى هذه تبعية درجة التنافس المتزايدة بين طالبي حق الصعود الطامحين بفعل انتشار التعليم وتحسّن مستوى المعيشة والدخل بين أبناء الطبقات الوسطى والدنيا.

التعويل على رأس المال المعرفي وحده ما عاد كافياً لتحقيق الصعود والنجاح في المنافسة. بل يتم اللجوء إلى علاقات التبعية الشخصيّة التي تتجلّ بخاصة في إطار التضامنيات غير الرسمية المذكورة آنفاً، والتي تكون العلاقات داخلها غير متكافئة بين القادة وعامة الأفراد لتتعمّق التبعية بين الزّلامَى والمُعزِّبين. وبالتالي تتعمق درجة الولاء للتضامنية على حساب الولاء للدولة من دون شك، لأن التضامنية قابلة لأن تتحول مع الزمن إلى «لوبي» أو أداة ضغط من أجل تحقيق بعض المكاسب والمصالح المادية وبخاصّة في غياب المؤسسات المدنية الصّلبة القادرة على المنافسة من مثل الأحزاب والحركات الاجتماعية، التي تكون قادرة على تحقيق الانصهار الوطني. فيصبح الولاء للتضامنية على أساس مصلحي نفعي بحت أساساً في أوساط أبناء الطبقات الوسطى والدنيا الحديثة من المتعلمين الجدد، باعتبارها طبقات باحثة عن الصعود مع فقدان رأس المال الاجتماعي حتى غدت تحت رحمة البيروقراطية الحكومية، بشكل يحيل إلى أزْلَمَةِ المجتمع واستقطاب المجموعات الاجتماعية من طرف الدولة المنتجة الموزّعة ومعيدة التوزيع كما يقول كامو[١٦٦].

إذاً، فهذا النسق الدولوي لمرحلة ما بعد الاستعمار عرف من حيث هو تجربة بنائية تحولات هيكلية في مستوى مختلف بناه، تحوّلات تجلت من خلال أنماط الأداء الاقتصادي والسياسي، مثلما تجلّت من خلال الأنماط العلائقية داخل مختلف مؤسسات المجتمع. وهي جميعاً تصبّ في مصبّ تأكيد البعد النيوباتريمونيالي الذي يمكن أن نستجليه من خلال الممارسة الانتخابية القائمة على جدلية المشاركة/

---

(١٦٥) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١٣٦-١٤١.

(١٦٦) Michel Camau, «Etat, Espace public et développement: Le Cas Tunisien,» dans: M. Teitler [et al.], *Elites, pouvoir et légitimité au Maghreb* (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1973).

ونشرت هذة المقالة أيضاً في: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1987* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1989).

الإقصاء، أو من خلال نمط علاقة بورقيبة بالنخبة السياسية وأساليب تسخيرها في خدمة النسق القائم انطلاقاً من جدلية التجنيد/ الإبعاد. بشكل يطرح السؤال حول درجة حضور المشاركة السياسية وبخاصة داخل نسق يمكن في إطاره الحديث سوسيولوجياً عما يسمّى «بالأغلبية الصّامتة».

(١) الممارسة الانتخابية والأبعاد الاستزلامية التعزيبية لنمط الأداء السياسي

إذا كان الانفتاح كما عرّفناه سابقاً في مستواه النظري هو انفتاح المجتمع السياسي على المجتمع المدني عن طريق محاولة بعث ديناميكية داخل البنى وإدماج ممثلي الشرائح الاجتماعية الجديدة[١٦٧]، فإن هذا المفهوم يجد أجلى تعبيراته من خلال الممارسة الانتخابية.

ولقد عرفت التجربة البنائية التونسية عديد المحاولات في إرساء ممارسة انتخابية سواء عبر الانتخابات التشريعية أو البلدية. فالأولى مثلاً تكرّرت بعد تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ في عام ١٩٦٤مروراً بالأعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤ وعام ١٩٧٩[١٦٨]، لكن بقي القاسم المشترك بينها جميعاً أنّ مرشّحي الحزب الاشتراكي الدستوري لم يواجهوا منافسين في ظل الأحادية الحزبية[١٦٩]، أي إن مفهوم الانفتاح قبل عام ١٩٨١ كان محلّ اختلاف بشكل مفارق. إذ تخارج مفهوم الانفتاح بين الدستوريين «الأوفياء» والدستوريين «المعارضين». فالأوائل فهموه، مثلما سبق أن تبيّنا، على أنه انفتاح الحزب الدستوري على التشكيلات الأخرى سعياً إلى استيعابها داخل أطره من أجل العمل جنباً إلى جنب خدمة للمشروع الوطني الذي يقتضي تسخير كل الطاقات. أما مخالفوهم فقد فهموه على أنه انفتاح النظام السياسي على كل التيارات السوسيوسياسية عن طريق التعددية السياسية أساساً، وهو ما شدّد عليه كل من السيديْن حسيب بن عمّار والباجي قائد السبسي خلال مقابلتهما كلا على حدة[١٧٠].

هذا التخارج النظري بين التيارين سيؤكد ذلك الازدواج الذي حكم السلوك

---

(١٦٧) Bendhiaf, «Chronique politique et constitutionnelle tunisienne,» p. 345 sqq.

(١٦٨) **الانتخابات التشريعية التونسية، ١٩٥٦ ـ ١٩٨١**، إعداد عبد الحميد العزوزي؛ مقدمة عبد الباقي الدالي (تونس: مركز التوثيق القومي، ١٩٨٢).

(١٦٩) M. R. Jenayah, «Les Elections législatives et présidentielles Tunisiennes du 3 novembre 1974,» (Mémoire de D.E.S, université de Tunis, 1975), et

محسن مطر الطاهري، «المجلة الانتخابية والانتخابات السابقة لأوانها: تعاليق، نتائج، ردود الفعل».

(١٧٠) يمكن العودة إلى الأعداد الأولى من جريدة **الرأي** التي حاولت نقل وجهة النظر هذه والدفاع عنها، وانظر مقتطفات من حديث مطوّل أجراه الباجي قائد مع صحيفة **الأولى** الصادرة بلندن في: **الإعلان** (٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣)، ص ١١.

الانتخابي المُمَيّز للمرحلة السابقة فعليّاً، والتي كانت إفرازاتها تراوح بين الرفض الصامت أو المعارضة من طرف أشخاص سواء داخل الحزب أو خارجه، وصولاً إلى أزمة عام ١٩٧٨ ثم عام ١٩٨٠، القطرة التي أفاضت الكأس وكانت النتيجة أن صعد خطاب جديد يعلن شعار الانفتاح السياسي الفعلي وإرساء التعدّدية السياسية والقبول باللعبة الانتخابية الحرة والنزيهة، فارتفع بالتالي خطاب داعٍ للمصالحة ومراجعة الاختيار الأحادي عبر السعي إلى إرساء التعددي في مستوًى كوْنه ممارسة فعلية ستتهيأ معها كل القوى السياسية لولوج مرحلة جديدة. لكن يبدو أن التناقضات التي تخترق التجربة غدت فاعلة منذ البداية، وهي تناقضات تمثل منطلقاً لبروز مفارقات تميّز الممارسة النيوباتريمونيالية، إذ هي انتخابات تميّزت بأنها:

من ناحية أولى حرة ونزيهة وتعددية لكنها من ناحية أخرى مشروطة لا فقط بشرعية الدستور ونبذ العنف وعدم الولاء للجهات الأجنبية، لأن هذه شروط موضوعية ومنطقية بل بشرط تمّت إضافته هو الاعتراف بشرعية بورقيبة على أنه زعيم.

من ناحية أنها حرّة وتعدّدية تشمل مختلف القوى حتى إنه تم إصدار قرار في العفو التشريعي بغرض تصفية المناخ السياسي في بداية أيلول/ سبتمبر ١٩٨١. لكن بعد ثلاثة أيام فقط سيعلِنُ النظام محاكمة الإسلاميين من أجل تخليص البلاد منهم على خلفية أنّهم عناصر غير مرغوب فيها ومغضوب عليها.

من ناحية تعلن النزاهة والتزام السلط القائمة الحياد عبر إنجاز دورها الرقابي بعيداً عن الوصاية والتوجيه، ولكن من ناحية أخرى تتمّ عمليات التزوير في النتائج بإشراف ودفع من هذه السلطة ذاتها[١٧١].

من ناحية أنها ديمقراطية ترفض الولاء للأشخاص لكنّها من ناحية أخرى تنطلق من كونها حملة انتخابية تتمّ تحت لواء شخص بورقيبة، إذ كانت حملة انتخابية مشخصنة اعتباراً، وأن الشخصنة كما يعرّفها كامو هي وضع مضمون الخطاب تحت وصاية شخص[١٧٢]. ولقد كانت حملة انتخابات عام ١٩٨١ مشخصنة على الواجهتيْن: فعلى واجهة الجبهة الوطنية تجلّت الشخصنة من خلال إظهار القائمة الحمراء على أنّها قائمة بورقيبة ذاته. وكذلك من خلال اعتماد خطاب سياسي ميّال إلى إدماج مشمولات الدولة مع مشمولات الحزب الاشتراكي ومشمولات الرئيس في الآن نفسه.

---

(١٧١) انظر: **البطل** (١٥ آذار/ مارس ١٩٨٩).

(١٧٢) Camau, «Le Discours politique de légitimité des élites tunisiennes,» p. 25.

أما على واجهة المعارضة فقد تجلت الشخصنة أولاً من خلال تبني المعارضة من دون احتراز لشرعية بورقيبة الشخص الرمز. فاتخذته مرجعية وصدّرته قائماتها الانتخابية. كما عمدت المعارضة أيضاً وفي الآن نفسه إلى شخصنة أحمد المستيري على أنه أيضاً زعيم لحملتها. فكأنما هي شخصنة مزدوجة إذ إن مرشحي المعارضة شخصنوا بورقيبة، أما المنتخِبون الذين صوّتوا للمعارضة فقد شَخْصَنُوا أحمد المستيري. وهي عملية تمثل تعويضاً لا شعورياً عن شخصنة بورقيبة التي غدت عرضة للتشكيك في شرعيتها إثر الهزات التي مرّت بها.

على سبيل المثال أكدت نتائج بحث ميداني حول الحملة الانتخابية عام ١٩٨١ داخل دائرة صفاقس، أن مساندة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والتصويت لمرشحيها لم يكن تصويت اقتناع بالحركة من حيث برامجها وتوجهاتها واختياراتها بقدر ما إنه تصويت لشخص أحمد المستيري، أي تعبير عن رغبة في التغيير واستبدال زعامة بدأت شرعيتها تترهّل بناء على أن «عدوّ عدوّي يكون صديقي»، لأنه إذا كان غرض الحملات الانتخابية في النظريات القانونية التقليدية والحديثة هو دعم شرعية السلطة القائمة أو الصاعدة وتحقيق عملية التعبئة السياسية للطاقات المتوافرة، فإن ردّ فعل المنتخبين خلال انتخابات عام ١٩٨١ إنما يؤكد هذا السعي للتعبير عن رغبة في الفضول والاطلاع على ما هو مخالف لما هو سائد، ثم إنه ردّ فعل على فردانية وشخصنة طال أمَدُهُما وحافَظَا على آليات اشتغالهما أكثر من اللّزوم. إذاً، ألا تستحيل بذلك هذه الحملة إلى عملية تعبئة مضادّة لا استناداً إلى برامج انتخابية مجتمعية وأيديولوجية واضحة حول تنظيم سياسي حزبي قائم الذات واضح الأساليب والطرق، بل استناداً إلى رد فعل انفعالي مضاد وعارم غرضه «الانتقام» و«العقاب»؟

فالممارسة الانتخابية التشريعية يمكن أن تمثل مؤشراً واضحاً على الميل إلى الممارسة النيوباتريمونيالية في إطار نمط أداء النسق السياسي التونسي لما بعد عام ١٩٥٦ بشكل يدفع إلى طرح السؤال حول مفهوم التشريعية من حيث هي سلطة من ناحية، وشرعية هذه السلطة من ناحية أخرى، وهو السؤال الذي كان طرحه الأستاذ زهير المظفر في معرض دراسته السلطة التشريعية بالمغرب العربي[١٧٣]، لأن تحديد مفهوم هذه السلطة في مستوى أسسها أدوارها وهامش سلطتها يحدّد فعاليتها. فالسؤال هو هل السلطة التشريعية هي المجالس النيابية فقط أم هي كذلك الهيئات

(١٧٣) Zouhir Mdhaffar, *Le Pouvoir législatif au Maghreb*, préface de Sadok Belaid, bibliothéque de droit, de sciences politiques et économiques; t. 11 (Tunis: Impr. Officielle de la république tunisienne, 1987).

التمثيلية المكلّفة بالتشريع وبمراقبة أعمال السلطة التنفيذية[١٧٤]؟ في سياق محاولته الإجابة عن هذا السؤال، استنتج الباحث من خلال أطروحته نقص تمثيلية هذه المجالس النيابية ليطرح السؤال حول إمكانية أن تكون هذه المجالس انعكاساً للمكونات السوسيوسياسية للمجتمع.

تبقى الإجابة عن هذا السؤال كما يرى الباحث رهن وجهات النظر المتعارضة. لكن مهما يكن من أمر فإن تدخّل الحزب الاشتراكي الدستوري فاعلاً في المجلس النيابي واضح. ومبرّر ذلك كما ورد على ألسنة المسؤولين التونسيين أن الحزب الاشتراكي هو حزب الشّعب كله لأنه الوعاء الذي يجمع ممثلي مختلف الشرائح الاجتماعية، فهو وإن كان يحظى بدعم الجماهير فإنه يحظى أيضاً بدعم البرجوازية التي توفّر له جانباً مهماً من مسيّريه. وهذا ما يبرّر فعلياً وجوده على أنّه حزب وحيد[١٧٥].

أما شرعية هذه السلطة فإنها نتاج منطقي للمسار الذي مرّت به (أي مرّ به فاعلوها) للوصول إلى سدّة الحكم على اعتبار أن الشرعية هي أساساً اعتراف المحكوم بأهلية المسؤول على إدارة شؤون الدولة والمجتمع بتوفير الأمن والاستقرار وحمل الناس على الالتزام بشكل إرادي، أو يكاد، على الالتزام بالواجب إزاء الدولة. يقول عبد الباقي الهرماسي معرّفاً الشرعية: «هي عقد بين الرعية والسائس ويستوجب هذا العقد لتحقيق الاستقرار شيئاً من التنازل من قبل الطرفيْن» فيكون احترام القانون والالتزام به نصّاً وروحاً[١٧٦].

لكن إلى أي مدى يمكن الإقرار بتمثيلية مرشّحي الحزب لمختلف الشرائح الاجتماعية؟ إن هذه التمثيلية كما استنتج زهير المظفر تبقى محل ريبة استناداً إلى أن تحليل المكونات السوسيولوجية للمجالس المتداولة تثبت بدرجات مختلفة أن الخطاب السياسي يتعارض مع معطيات الواقع، فالنواب لا يمكن أن يمثلوا تمثيلاً حقيقياً مختلف شرائح المجتمع من حيث السن والأصل الجغرافي والمستوى التعليمي وتمثيلية الجهات، حيث نلاحظ مثلاً هيمنة ذوي التكوين العالي، ونقص تمثيلية المرأة، تمثيلية زائدة لبعض الجهات على حساب جهات أخرى.

---

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٧٥) Charles Debbasch, «Du Néo-Destour au Parti Socialiste destourien,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1964* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1965), pp. 27-43.

(١٧٦) انظر ورقة عبد الباقي الهرماسي، «الدولة العربية بين الشرعيتين،» المقدمة إلى ندوة فكرية سياسية نشرت في: **الصباح**، ٣١/ ٧/ ١٩٩٢.

ولئن أمكن الحديث عن تواتر جيلي للفئات العمرية المؤلفة للمجالس النيابية، فإن الجيل **الأول**، تألّف من الأشخاص الذين ساهموا أو عايشوا المرحلة ما قبل الاستقلالية وكان لهم حضورهم في الفعل النّضالي في الثلاثينيات والأربعينيات. أما الجيل **الموالي**، فيتألف من الأشخاص الذين وَلَجُوا عالم الفعل السياسي مباشرة إثر الاستقلال وذلك لأسباب عمرية. ويليه الجيل **الثالث**، الذي ولد مع الاستقلال والذي استطاع احتلال هامش واسع داخل المجالس ساعدته في ذلك رغبة الحكومة آنذاك في إدماج الجيل الجديد من التكنوقراط داخل النظام السياسي بشكل دعّم أكثر فأكثر اقتران جهاز الدولة بجهاز الحزب، كما يقول أحمد عياض الودرني في دراسته المذكورة آنفاً(١٧٧).

لكن حلول هذا الفاعل الجديد لن يكون من دون منافسة، وبخاصّة مع ما يمكن أن يبديه في بعض الأحيان من تردّدات واحترازات وانتقادات لبعض الاختيارات والممارسات لأسباب جيلية أحياناً، حزبية أخرى. يضاف إلى ذلك أن الجيلَيْن السابقيْن وخاصة الأوّل منهما ما زالت تحدوه الرغبة في إنجاز دور التمثيل والاستمرار، لأن ذلك يعدّ بمثابة المكافأة لهم باعتبارهم رموزاً (أعياناً) للاستقلال أنجزوا دوراً تاريخياً عظيماً. وتوزيع النسب ما بين المجالس النيابية يؤكد ذلك إذ ضمّ المجلس التأسيسي نسبة٨١,١١ في المئة من أعيان الاستقلال في عام ١٩٥٩ أما في عام ١٩٦٤ فكانت نسبة أعيان الاستقلال ٦٦,٦٦ في المئة من هذا الجيل، في حين بلغت النسبة في عام ١٩٦٩ ما مقداره ٦٦,٠٤ في المئة بخاصة وأن القانون يسمح بالترشح لأكثر من دورة نيابية.

هذا الحضور المكثف لهذا الجيل أدى من دون شك إلى تهرّم العمر المتوسط للنواب، إذ ارتفع هذا المتوسط العمري من ٤٢ سنة في أول مجلس إلى ٤٧ سنة في الدورة الثالثة، بما سيكون حافزاً لرفع شعار التشبيب بعد إدراك ما يشبه حالة «الطلاق» بين السلطة والشباب «من حَمَلَةِ الشهادات الذين لم يعرفوا السّجون». لكن هل عملية التّشبيب تمت فقط بداع من الرغبة في تحقيق التمثيلية أي تمثيل فئة الشباب؟ لا يمكن التسليم بذلكً لأن التشبيب لم يكن اختيارياً بقدر ما كان اضطرارياً، إذ يجب ألا ننسى أن أعيان الاستقلال يمتلكون من الخبرة والتجربة في الممارسة السياسية عامّة زاداً ذا بال، لكن مقتضيات العصر وتحولاته غدت تستدعي إلى جانب ذلك، المستوى العلمي والتخصص المتوافر لدى فئات الشباب.

(١٧٧) انظر: الودرني، «العقلية التكنوقراطية والإنتلجنسيا في تونس،» ص ٣٣٢-٣٣٣.

كما إن ساحة الفعل السياسي تثبت يوماً بعد يوم أن جدوى هذا الفعل لا تتحقق فقط من خلال الولاء الحزبي والانضباط، بل إن التنوّع والتعدد يغدوان «نافعين» في اشتغال النسق. كما يتأتى الاضطرار إلى التشبيب من عامل داخلي يتمثل في ما تعرفه النخب الحاكمة في داخلها من انقسامات وتحالفات أدت إلى أزمات سياسية لا تجد حلّها إلا في انفتاح السلطة على جيل ما بعد الاستقلال في مختلف أجهزة الحكم والسلطة، من حكومة وإدارة عُليا وحزب ومجلس نوّاب وغيرها من المؤسسات. فكان التشبيب الشعارَ اللازمَ (Leitmotiv) ابتداءً من النصف الثاني للسبعينيات إذ دخل المجلس على سبيل المثال في عام ١٩٧٤ ما نسبته ٦٣,٣٩ في المئة من الجدد[١٧٨].

لكنّ المنافسة داخل المجالس النيابية لم تتمّ فقط على أساس جيلي، بل إن الانتماءات الاجتماعية والانحدارات الجغرافية كانت واضحة الحضور. فتحليل التركيبة الجغرافية للنواب يؤكد أن اختيارهم في هذا المستوى يبقى خاضعاً إلى اعتبارات ذاتية، أي إنه أقرب إلى «قاعدة الجلب» من منطلق قبلي، بالنظر إلى دور كل منطقة في الحركة الوطنية. فلقد عرفت المناطق التي مثلّت مرتعاً لأنشطة الحزب الدستوري الجديد، ظاهرة التمثيلية الزائدة ونعني بهذه المناطق أساساً الساحل التونسي[١٧٩]، الذي فيه نشأ الحزب الجديد عام ١٩٣٤ إثر مؤتمر قصر هلال ومنه ينحدر أهم أعضاده. لذلك بقي الساحل الحصن المنيع الذي إليه يلجأ الحزب دائماً، وحتى الأزمات التي مرّ بها النظام منذ الاستقلال لم تهزّ من علاقة بورقيبة بهذه المنطقة وأهلها. كما إن أهم أعضاء الحزب والحكومة يتم استجلابهم من هذه المنطقة، فالحكومة التي تشكلت إثر الانتخابات التشريعية لـ ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ كانت تعدّ ٢٢ وزيراً من بينهم ١٠ أصيلو الساحل[١٨٠].

لذلك لا نستغرب أن يزوّد الساحل المجلس بالعدد الأكبر من النواب. وهو حضور كان له ثقله منذ أول المجالس، وأعني المجلس التأسيسي الذي ضم ١٩ نائباً ساحلياً، أي ما نسبته ٢١,١٢ في المئة من النواب، على الرغم من أن نسبة سكان المنطقة لا تتجاوز آنذاك ١٢,٥ في المئة من العدد الجملي للسكان. وتواصل احتلال السّاحليين

---

(١٧٨) كل هذه النسب مأخوذة عن أطروحة زهير المظفر. انظر: Mdhaffar, *Le Pouvoir législatif au Maghreb*, pp. 153-154.

(١٧٩) يُعْنَى بالساحل التونسي طبقاً للقانون رقم (٧٤-٤٧) المؤرّخ في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٧٤ ولايات سوسة والمنستير والمهدية، كما ذكرنا آنفاً.

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ١٦٦، و«M. D. Jazi, «Les Origines des parlementaires en Tunisie, (thèse, faculté de droit et des sciences économiques, université de Paris, fevrier-mars 1971).

لرؤوس القائمات حتى بعد ٢٥ سنة من الاستقلال. ففي الانتخابات التشريعية الخامسة عام ١٩٧٩ حظي الساحل بـ ٢٤ نائباً أي ما تصل نسبته إلى ١٩,٢٣ في المئة من مجموع النواب. ومن بين مناطق الساحل تحتلّ المنستير موقع الصدارة، وهي البلدة الأصل للزعيم بورقيبة، فهي التي وفرت ١٤ نائباً للانتخابات الرّابعة في عام ١٩٧٤ أي ما نسبته في المئة ١٢,٥من مجموع النواب (مع ٦ من بينهم هم رؤساء قائمات) على الرغم من أن نسبة سكان هذه الولاية القرية بالنسبة إلى المجموع العام لا تتجاوز ٤ في المئة.

وفي عام ١٩٧٩ عدّ المجلس النيابي ١٣ نائباً مستيرياً أي ١٠,٧٤ في المئة من مجموع النواب، كما إن تونس العاصمة تجسّد هذه التمثيلية الزّائدة، إذ احتكرت في البداية النسبة الأكبر من النواب إلى جانب الساحل، لكنّ تمثيليتها الزّائدة ستتراجع لتصل إلى ١٦ نائباً أي ما نسبته ١٣,٢٥ في المئة من مجموع النواب، رغم أنها لا تمثل سوى ١٦,٩ في المئة من مجموع السكان، وربما يعود هذا التراجع إلى مغادرة أصيلي العاصمة للحزب إثر الحركة الاحتجاجية داخل الحزب للمناداة بمزيد من دمقرطة الحياة السياسية، وهي حركة اجتماعية تزعّمتها إطارات من النواب القدامى لتونس العاصمة (لعلّ أبرزهم أحمد المستيري، وباجي قائد السبسي، وحسيب بن عمّار وحبيب بولعراس وراضية حداد، ومنهم مَنْ لم نذكرْ). وستشهد تطورات[١٨١] وبخاصة أن بورقيبة لم يتسامح البتة مع نخب «البلديّة» بسبب سلوكها خلال المؤتمر الثامن للحزب المنعقد بالمنستير في عام ١٩٧١ .

النيابة البرلمانية، إذاً، تبقى رهن مناصرة النائب للنظام واختياراته وبخاصة أن الساحل يزخر بنموذج هذا المناضل الذي ساند بورقيبة منذ مرحلة التحرير، وتأسيس الحزب واختيار الخط التفاوضي. هذا النموذج هو الأهل الآن بهذه المكافأة حتى وإن كان ذلك على حساب المناطق الأخرى التي غالباً ما لا يمثلها أبناؤها، بل إن ممثّليها مسقطون (Parachutés) من طرف الحزب. فعلى سبيل المثال استنتج الهرماسي أن أبناء الساحل قد حلّوا محل أبناء العاصمة وذلك انطلاقاً من ملاحظة نِسَبِ تمثيلية النخب داخل المجالس النيابية تبعاً لنتائج الانتخابات التّشريعية بالنظر إلى متغيّر الانحدارات الجغرافية للنواب، مستمداً المعطيات من بحث جماعي أنجزه زارتمان وآخرون، لينتهي إلى الوقوف على تحوّل مهم يعرفه توزيع النخب تبعاً لانحداراتهم الجغرافية تحوّلاً يمكن تجسيمه في الشكل الموالي:

(١٨١) البعض من هؤلاء سوف يشكّلون حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي برزت على ساحة الفعل السياسي على أنّها حزب معارض شعاره التعبوي المحوري هو «مزيد دمقرطة الحياة السياسية».

الشكل رقم (٤ ـ ١)
نسب تمثيلية المجالس النيابية بحسب نتائج الانتخابات التشريعية تبعاً للانحدارات الجغرافية للنواب

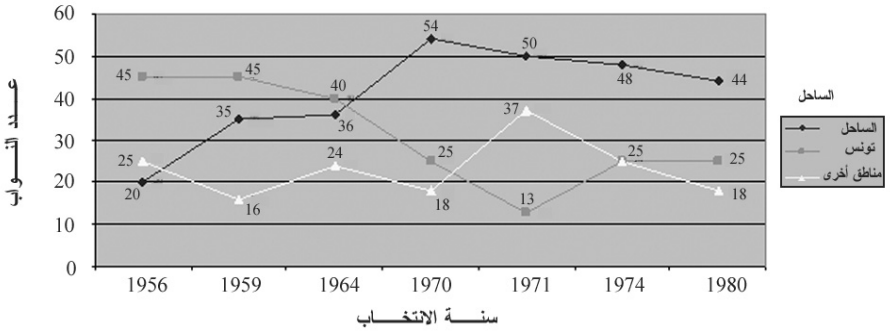

لكن هذه التمثيلية الزائدة (Sur-représentation) لمنطقة الساحل ستشهد تراجعاً وذلك لاعتبارات سياسية تكتيكية ترتبط بالأزمات التي مرّ بها النسق السياسي عامة، ليعمد إلى خلق مزيد من التوازن الجهوي في توزيع النواب والوزراء وكبار المسؤولين. فعلى سبيل المثال تمّت تسمية السيد الضاوي حنابلية أصيل الكاف وزيراً للداخلية، ومحمد جمعة أصيل قرقنة وزيراً للشؤون الاجتماعية سنة ١٩٧٩، وهي رغبة من بورقيبة في الانفتاح شملت مختلف مجالات الفعل السياسي (الوزارة، والإدارة، والنيابة البرلمانية)، ممّا سمح بالحديث عن ولاء لأبناء الجهة ذاتها. والمثال الواضح هو تقدم السيد محمد اليعلاوي أصيل جندوبة على رئيس القائمة محمد الصيّاح أصيل الساحل ومدير الحزب، وكذلك في قابس تقدم السيد عبد الحميد ساسي أصيل المنطقة على السيد الفرجاني بالحاج عمار أصيل تونس العاصمة، ورئيس اتحاد الفلاحين.

كما يحضر عامل الثراء والجاه في اختيار هؤلاء الممثلين المسقطين على المناطق الداخلية. فهؤلاء المسقطون هم عامة من الأثرياء ذوي الجاه الذين لم يجدوا لهم مكاناً في مناطقهم الأصليّة لوجود منافس رجحت كفّته فتتمّ مكافأتهم على حساب أبناء الجهات الداخلية.

كما حضرت في اختيار أفراد المجالس النيابية جدليّة النضال/ التعليم: هل يتمّ تقديم معيار النضالية على معيار المستوى التعليمي أم العكس؟ وهذا ما يحاول أن يوضحه هذا الرسم البياني المقارن لتطوّر عدد النواب تبعاً لمستواهم (جامعي أو ثانوي) خلال الدورات الانتخابية إلى حدود بداية الثمانينيات:

الشكل رقم (٤ ـ ٢)

تطور نسب تمثيلية النخب داخل مختلف المجالس النيابية طبقاً لمستواهم التعليمي

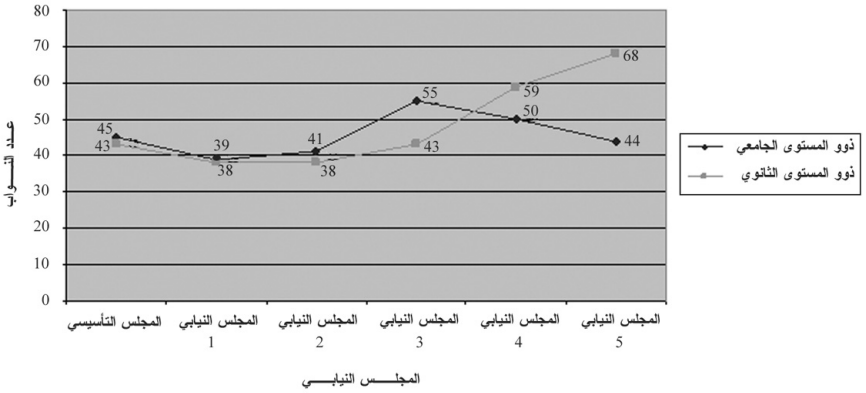

فهل هو انفتاح رجل السياسة على رجل العلم (الجامعي) أم انفتاح الجامعي على الفعل السياسي الذي أغراه أم هما معاً يتبادلان الغواية؟ يبدو أن رجل السياسة شعر بالحاجة المتزايدة إلى دعم شرعية سلطته باستثمار ما يمتلكه رجل العلم وبخاصة أنها سلطة ما عادت قادرة على الاكتفاء باستثمار الشحنة التعبوية شعارات الاستقلال التي بدأت تتآكل وتفقد طاقتها التجييشية لعوامل منها ما هو بنيوي ومنها ما هو ظرفي. وبناء عليه حصلت الطّفرة، بخاصة خلال الدورتين الانتخابيتين الخامسة والسادسة بالمرور من ٤٣ جامعياً إلى ٥٩ ثم إلى ٦٨ في مقابل تقهقر واضح لذوي التعليم الثانوي فمن ٥٥ إلى ٥٠ نائباً ثم إلى ٤٤ نائباً، ما جعل البَوْن يزداد اتساعاً بين الفئتين. لكن هل تمّ هذا الاتساع بدفع من رجل السياسة فقط؟

سوسيولوجياً لا يمكن قبول هذا التحليل الأحادي، فرجل العلم بدوره شعر بالحاجة إلى ولوج مجال الممارسة السلطوية وبخاصة السلطة التشريعية التي لها دواعي انجذابه إليها من خلال الممارسة التمثيلية التي توفر للمثقف موقعاً وسَطاً بين قطبين: هما الجماهير من ناحية التي تعيش حالة الانتظار، والسلطة الحاكمة من ناحية أخرى التي ترى في هِبَةِ التمثيلية مِنَّةً مَنَّتْ بها على هذا الطّرف الذي يجب عليه «الاعتراف بالفضل» بكل مقتضياته. وبين هذا وذاك تبقى لكل طرف غاياته وانتظاراته المعلنة والمسكوت عنها أيضاً واستراتيجياته، والتي حاولنا استجلاءها جميعاً مع تجربة المثقف سواء في أثناء حكم الدولة الحسينية أو بعدها. وتبقى نسبة نجاح الجامعي في ولوج هذا المجال أكبر من نجاح ذوي التعليم الثانوي أو الابتدائي، لأنه إذا كان هذان

الأخيران يعوّلان على نضاليتهما في كسب الأصوات وعلى ولائهما للحزب الحاكم ولشخص بورقيبة، فإنّ الجامعي قد يعوّل على ما سبق من رساميل وقد لا تحضر لديه لكنّه قادر على أن يعوّل على رأسماله المعرفي الذي يحظى بتقدير المنتخِبين أنفسهم حتى وإن غابت النّضالية أو الولاء.

كما يبقى السياق السياسي وما عرفه من تحولات إثر فشل تجربة التعاضد بكل مخلّفاتها على شتى المستويات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية حاضراً في هذا الاختيار، إذ إن دخول المرحلة الليبرالية والانفتاح الاقتصادي يقتضي تجنيد كفاءات أقرب إلى التخصّص في مجالات فعلها[١٨٢].

لذلك، عامةً ما يقع إعطاء صبغة وظائفية للنيابة البرلمانية: حيث يتم اختيار النواب من ضمن الموظّفين «خَدَمَةِ» الدولة، لأن هؤلاء يمثلون خير ضمانة لإخضاع المؤسسة التشريعية لخدْمة الدولة، وذلك على حساب الشرائح المهضومة. لذا غدت الوظيفة العمومية القناة الأهمّ للوصول إلى الترشّح للنيابة البرلمانية. فاختيار النواب البرلمانيين من بين إطارات الدولة[١٨٣]، كما لاحظ المظفّر، تتزايد من دورة نيابية إلى أخرى. وبذلك يمكن الحديث عن انفتاح أجهزة الدولة إجمالاً على جيل المتصرّفين[١٨٤]. هذه الفئة التي تتوفر على تكوين عصري وخبرة فنية مرتفعة، قد خدمت الدولة في المجال الإداري من دون أن تكون قد التزمت مع ذلك سياسياً. وهي خدمة ستوفّر لها فرصة الظهور في صورة نضالية تكسبها هيْبة، إذ كان لها شرف المساهمة في إرساء هياكل الدولة. وقد راهنت في ذلك على مقولتي الاقتدار والبراغماتية في ممارسة فعلها في المجالات المختلفة، بعيداً عن الأغراض السياسية الحينيّة والخلافات الأيديولوجية الضيقة التي أثبتت محدوديتها وعدم جدواها من خلال الأزمة البنصالحية وما خلقته من فراغ لا اقتصادي فقط بل سياسي وأيديولوجي، من بين تجلياته انسحاب الوجوه الدّاعية إلى الانفتاح الاقتصادي والسياسي من داخل هياكل الحزب من أمثال السادة الباهي الأدغم، ومحمد المصمودي، وأحمد المستيري، والباجي قائد السبسي، والحبيب بولعراس، وراضية الحداد وغيرهم. فاهتزّت بذلك علاقة «الألفة» التي كانت قائمة بين الحزب ومؤسسات الدولة. لكن في أي اتجاه حصل هذا الاهتزاز؟ صحيح أن أزمة التجربة

---

(١٨٢) هو ما حاول تعقبه كل من: الزغل والعريف، «سلطة المثقفين ومثقفو السلطة في تونس؛» الودرني، «العقلية التكنوقراطية والإنتلجنسيا في تونس،» وكرو، «المثقفون والمجتمع المدني في تونس».

(١٨٣) تضم فئة الموظفين هنا الإداريين والمعلمين وأساتذة الثانوي والعالي...

(١٨٤) Pierre-Albin Martel, «Tunisie: Le Temps des gestionnaires,» *Maghreb-Machrek*, no. 67 (janvier-mars 1975), p. 46.

البنصالحية أدت إلى رفع شعار الانفتاح، لكن ما مضمون هذا الانفتاح ومجاله؟ إنه انفتاح اقتصادي أساساً كما رأينا آنفاً خلال دراستنا خصائص النسق التونسي، إذ كانت الجدوى الاقتصادية وإرساء اقتصاد السوق منطلقاً وهدفاً.

أما علاقة الحزب بباقي هياكل الدولة فقد تدعمت وصائيتها. لذلك سيكون من المنطقي أن يتم اختيار النواب إجمالاً بناءً على انتمائهم الحزبي في قائمات موحّدة يعدها الحزب من دون أن يوجد نائب واحد ينتمي إلى المعارضة. كما إن أعضاء الحكومة الذين يكُونُون في معظمهم برلمانيين عامة ما ينتمون إلى الحزب، فالوزير الأوّل هو في الوقت نفسه الأمين العام للحزب وباقي الوزراء قد يمثلون مناطقهم بالمجلس.

وتبعاً لانتماء النواب للحزب نفسه سواء كانوا مسؤولين في جهاز الدولة أم لم يكونوا، من المنطقي جداً أن يساند النواب سياسة الحكومة بالنظر إلى الأرضية المشتركة التي تجمعهم[١٨٥]. فالحكومة تحظى بدعم كل النواب البرلمانيين، كما إن من واجب هؤلاء النواب الاستجابة والخضوع لحكومتهم وحزبهم في توجهاته واختياراته استناداً إلى مبدإ الانضباط الحزبي والبرلماني. وهو المبدأ الذي سيتواصل العمل به حتى إثر أزمة عام ١٩٧٨ ورفع شعار الانفتاح السياسي والتعددية، الذي حاولنا تبين خلفياته ودواعيه في الفصل السابق، حيث انتهينا إلى أن الممارسة الانتخابية بقيت ممارسة يحكمها الازدواج، إذ تجمع بين التّعيين والانتخاب بشكل طرح أمامنا سؤالاً على درجة من الأهمية، ألا وهو أن النخب البيروقراطية التونسية من خلال سعيها لإرساء دولة قد ساهمت في خلق مجتمع مدني، ولكنها من خلال سعيها إلى ممارسة الرقابة على هذا المجتمع عبر إحياء الموروث التقليدي ألا تكون بذلك قد ساهمت في الحطّ من قيمة تلك الدولة ذاتها؟ هذا السؤال الجوهري كان فعلاً محور أبحاث عدة سواء داخل التجربة التونسية موضوع بحثنا أو في إطار التجربة العربية عامة[١٨٦] حيث تختلف درجة حضور مفهوم المجتمع المدني في إطار الممارسة السياسية قوّة وضعفاً طبقاً لخصوصية كل تجربة بنائية وما عرفته من تحوّلات، كما طبقاً لطبيعة نشأة

(١٨٥) انظر ما أكده الوزير الأول والأمين العام للحزب السيد الهادي نويرة في تقريره في المؤتمر التاسع للحزب في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤، نويرة، **خطابات الهادي نويرة**، مج ٥، ص ١٦.

(١٨٦) يمكن العودة في هذا الموضوع إلى أعمال متنوعة منها ما ذكرنا آنفاً ومنها ما لم نذكرْ. وتبقى أعمال الندوة التي عقدها ونشرها مركز دراسات الوحدة العربية في عام ١٩٩٢ من أكثر الأعمال أهمية في ما يتعلق بالتجربة العربية عامة، لا فقط اعتباراً للعمق العلمي للأعمال المقدمة بل كذلك نظراً إلى المقاربة المعتمدة والقائمة على الإحاطة بالتجربة العربية في تنوّعها وثرائها بحثاً في الآن نفسه عن نقاط الالتقاء كما عن الخصوصيات المميزة لكل تجربة على حدة. انظر: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**.

النخب السياسية والسياق الذي تجري فيه عملية البناء وما عرفته من أحداث بشكل يجعل التجربة الفلسطينية ليست هي التجربة المصرية أو اللبنانية أو المراكشية أو التونسية، رغم نقاط التشابه الكثيرة القائمة بينها[١٨٧].

وإذا ما أردنا إجمال التشخيص لحالة المجتمع المدني يمكن التسليم مع حليم بركات بأنه مجتمع مدني في أزمة، أزمة لعل أهم تجلياتها بحسب الباحث «هيمنة الدولة والحاكم على المجتمع وتهميش الشعب والحد من مبادراته ومشاركته في عملية التغيير بحرمانه من حقوقه الإنسانية الأساسية. . . من خلال مؤسساته وجمعياته المهنية واتحاداته ونقاباته وأحزابه ومنظماته ومختلف الحركات الاجتماعية المستقلة التي يمكن العمل من خلالها على تغيير الواقع»[١٨٨]. إنه نمط في الممارسة الانتخابية على درجة من الإثارة بالنظر إلى نتائجه، إذ إن ممارسة «الاستشارة» تؤدي إلى بروز أرضيّة تهيئ لممارسة التحزّب في معناه الضيّق وإلى قيام علاقات الاستزلام اعتباراً، وإن السلط الجهوية من والٍ ولجنة تنسيق مكلفة بإعداد قوائم المرَشّحين المؤهلين لتحمّل مسؤوليات سواء في مجال السلطة التشريعية أو التنفيذية. ثم تخضع تلك القائمة الأولية لعملية انتقاء موالية في مستوى أرقى، أي المكتب السياسي الذي يعدّ قوائم تبعاً لمعايير الإشعاع والولاء والكفاءة في الأداء الحزبي. كما تخضع القائمة في مستوى ثالث إلى مصادقة رئيس الدولة من دون أن يتم التصريح بمعايير موضوعية في تعيين المرشحين، اللهم إلا زعامة رئيس الدولة ودرجة الوفاء لها.

ولقد أفرز الأسلوب المذكور في الانتخاب الأقرب إلى التعيين والتركيز، كما رأينا سابقاً، ظاهرة التمثيلية الزّائدة لبعض المناطق(تونس العاصمة، الساحل: المنستير بالتحديد) على حساب بعض المناطق الأخرى، إذ يفوق عدد المُرشّحين بكثير ما تتطلبه قائماتها. كما أفرز من ناحية أخرى ظاهرة تفوّق عدد المرشّحين بكثير لما تتطلبه قائمات هذه المناطق، بشكل جعل بعض الأشخاص يمثلون مناطق لا يقيمون فيها البتة أو مناطق ينشطون فيها سياسياً. يضاف إلى ذلك إمكانية اختيار الشخص استناداً إلى معيار «الموقع» في سلم المراتبية الاجتماعية، إذ تستحيل المحترمية والوجاهة إلى أهم

(١٨٧) نذكر من بين هذه الأعمال على سبيل المثال: لبيب، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟: علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي،» ص ٣٣٩- ٣٦٧؛ الزغل، «المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب العربي،» ص ٤٣١-٤٦٦، وحيدر إبراهيم علي، «المجتمع المدني في مصر والسودان،» ص ٥٠٣- ٥٣١؛ باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية،» ص ٥٦٥- ٥٨٧، وإبراهيم الدقاق، «مدخل إلى دراسة المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزّة،» ص ٦١٩- ٦٤٢ أوراق قدمت إلى: المصدر نفسه.

(١٨٨) بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، ص ٩٢٣.

مكونات (معايير) الاختيار[١٨٩]. فيتم هذا الاختيار بالنظر إلى الأدوار في سياق التقسيم الاجتماعي للعمل، وكذلك التقسيم السياسي. وتتمثل مراتبية الأدوار الاجتماعية في سلسلة من الأدوار تتراتب متوالية على أساس امتلاك رأسمال اقتصادي يكون بمثابة أرضية لامتلاك قدرات ووظيفة معينة. كما تتراتب على أساس امتلاك رأسمال اجتماعي ورمزي يسمح بالحصول على مهنة معينة وموقع اجتماعي جالب للمحترمية، ويدعَّم باحتلال موقع سياسي. بما يكسب هذا الفرد قدرة وكفاءة، أي وظيفة تضمن له عملية إعادة الإنتاج للمواقع والأدوار واحتكارها.

لكن لأيٍّ من الرأسماليْن (السياسي أو الاقتصادي) الأولوية؟ لقد أثبتت نتائج الانتخابات التشريعية لعشرية الثمانينيات انحسار عدد ممتهني السياسة بما هم أصحاب مشاريع يستثمرون في هذا المجال اعتباراً، لما تميّزت به بنية الأدوار السياسية من تجميع في درجته القصوى، على حساب النخب البيروقراطية التي شهدت انكفاء على ذاتها خلال عملية اختيار المرشحين. هذا الوضع هو السبب الأساسي في توسيع أدوار فئة الوسطاء من أصحاب القلم (أعني خاصة مدرِّسي الابتدائي والثانوي) الذين يقتصر اهتمامهم على الوساطة بين المبادرة والتنفيذ في مجال معينٍ.

وهو ما يسمح بالقول بأن النزوع نحو الوجاهة في اطراد عكسي مع الموقع في سلم مراتبية الأدوار الاجتماعية. ويبقى المشاريعيون المدنيون وحدهم مَنْ يحظون بثقة القائمين على الاختيار للترشح. وميزة هؤلاء المشاريعيين المدنيين أنهم لا يمثلون العناصر الأكثر حيوية من بين أصحاب رأس المال الاقتصادي، بل هم أساساً من الفلاحين والتجار من ذوي التعليم الابتدائي والثانوي[١٩٠] المتميزين بحيويتهم لا الاقتصادية بل السياسية قبل ذلك. هذه الخاصية وفّرت لهم فرص التقدم على حساب الخبراء الذين اختاروا الانكفاء على أنفسهم في ممارسة الفعل، ليكون دورهم أقرب إلى الدور التقني.

لذلك لن يعود عدم اختيارهم في القائمات المترشحة إلى توجّه فضّله القانون على وضع القائمات من قِبَلِ لجان التنسيق والمكتب السياسي ورئيس الدولة، بل إنه يعود إلى المعنيين أنفسهم بسبب إيثارهم الانكفاء على الذات والاقتصار على الأدوار الفنية، وبخاصّة في سياق مراتبية ابتلع فيها الدور السياسي الأدوار الاجتماعية والفنية. وبذلك يتأكد التداخل بين توزيع الأدوار الاجتماعية والأدوار السياسية.

---

(١٨٩) Camau, Amrani et Ben Achour, *Contrôle politique et régulations électorales en Tunisie: Les Elections législatives du 4 novembre 1979*, p. 314.

(١٩٠) انظر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٢١)، ص ٣٢٠.

فمختلف الفئات الاجتماعية تسعى إلى المراهنة على التمثيل السياسي من أجل احتكار عمليات إنتاج وفرض الفوائد السياسية القائمة. فتتوافر لأفرادها فرص فرض مصالح من وكّلوهم وفي ذات الوقت فرض مصالحهم من حيث هم وُكَلاء (Mandataire)[١٩١]، فكانت النتيجة أن تحوّلوا إلى محترفي سياسة يعيشون على حد عبارة فيبر الشهيرة المذكورة آنفاً بالسياسة ومن أجلها[١٩٢]. وتتوزع عملية التمثيل بين المستوى القطاعي والمستوى المحليّ، إذ إن الأوائل يعبّرون عن مصالح قطاعية (نقابية، اجتماعية وما شاكلها) وهم ليسوا من محترفي السياسة؛ أما الممثّلون المحلّيون فتراوح تمثيليتهم بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني على المستوى المحليّ.

يتولّى العملية هذه أعوان يحتلون مواقع مؤثّرة بفضل ماضيهم وانتمائهم العائلي، لأن ذلك لا شك يسمح لهم بالمساهمة في إدارة مشاغل ومصالح من يمثلونهم، كما يتولى هذه العملية أعوان يحتلون مواقع داخل المجتمع السياسي بفضل كفاءتهم في التمثيل. لكن هذين النموذجين من الفاعلين تتوافر لهما فرص دعم حظوظهما في الفعل بفضل التعاون مع أولئك المناضلين المشهود بنضاليتهم لتحقيق الشرعية. كما يتعاونون أيضاً مع أولئك الزّلامى الذين يقتصرون على مجرد الولاء لمحترف سياسة على أنه صاحب مشروع ليكونوا له دعماً مادياً (كمّياً). ولهم أن يتعاونوا مع التكنوقراطيين الذين لا يمتلكون سوى رأسمال علمي فني.

هذا التوزيع يؤكد أن رأس المال السياسي أدرك درجة من التجميع قصوى تدلّ على أن منظومة العلاقات المحقّقة للامتياز وحظوظ الصّعود التي تقوم بين بعض محترفي السياسة ومجموعة من الأعيان من ذوي السّند المحليّ، وأساساً مساندة هؤلاء الأعيان والمحترفين، إنما هي مساندة سياسية قبل أن تكون اجتماعية، وبخاصة أن الوجاهة الاجتماعية المحلية تُكتسب عبر تحمّل مسؤوليات محلية داخل المجتمع السياسي، أو عبر القدرة على التأثير السياسي. بشكل يؤكد من جديد أولوية السياسي على الاجتماعي. فعلى سبيل المثال لا يكتسب المشاريعي المدني أهلية التمثيل السياسي إلا عبر اندماجه داخل المجتمع السياسي قبل أن يتم النظر إلى دوره الاجتماعي على خلفية أن المجتمع السياسي هو الضامن للدور الاجتماعي.

---

(١٩١) Pierre Bourdieu: «La Représentation politique: Eléments pour une théorie du champ politique,» pp. 8-9, et *Propos sur le champ politique*, avec une introduction de Philippe Fritsch (Lyon: Presses universitaires de Lyon, 2000), et *Interventions, 1961-2001: Science sociale and action politique*, textes choisis et présentés par Franck Poupeau et Thierry Discepolo, contre-feux (Marseille: Agone; Montréal: Comeau et Nadeau, 2002).

(١٩٢) ماكس فيبر، **رجل العلم ورجل السياسة**، ترجمة نادر ذكرى (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٢).

ويؤكد هذا التداخل أن عمليات اختيار المرشحين تخضع لأسس متداخلة بين الاعتبارات الاجتماعية المختلفة مثل الوجاهة والدور والمكانة والمهنة، وإلى الاعتبارات السياسية المتعددة المتمثلة أساساً هنا في الولاء لمجموعة والانتماء لحزب والاستعداد للنضال والموقع داخل المجتمع السياسي والدور الذي يقتضيه ذلك الموقع. وهي اعتبارات ليست ظاهرية فقط، بل إنها خفية أيضاً يمكن أن نعثر على بعض تجسيداتها في ما سمّاه الباحثون كامو وعمراني وبن عاشور بالمحلية والنسب والاحتواء[١٩٣] التي يمكن تبينها من خلال اختيار المرشحين. فلقد لاحظ الباحثون أن الاختيار يخضع لاعتبار[١٩٤]:

أ ـ المحلية (Localisme)، التي تعني نمطاً من التضامن يتداخل فيه بلغة دوركهايم العضوي بالآلي، أي العلاقات الأولية من أرض ونسب ودم مع العلاقات التحديثية ذات الأسس الأكثر موضوعية في تحديد هياكل الدولة الأمة التي تتداخل في إطارها بالتالي حقول تضامن متعددة.

هذا التعايش بين النمطين في إطار الثقافة الواحدة أوجد لدى الأفراد شعوراً مفاده أن الانتماء إلى أمّة مصغّرة (Micro communauté)، أي مجموعة محلية، لا ينفي ضرورة الولاء للدولة، بل إنه يمثل واسطة أو قناة ضرورية لها. فالفرد لا يتمثل علاقته بالدولة الأمة إلا من خلال تلك الجماعة التي تبدو له وكأنها تحقق له هويته. وذاك ما أكدته عمليات اختيار المرشحين. فالمشرفون على عمليات الاختيار حتى وإن صرّحوا أنهم يعتمدون في عمليات اختيار المرشحين الاعتبارات العقلانية التحديثية التي بشرت بها الدولة الأمة، فإنهم من خلال ممارستهم الفعلية إنما يعيدون إحياء التحالفات معيار المحلية رغم أن المشروع الدولوي مُذْ قام نادى قولاً بالوقوف ضد الاعتبارات القبليّة[١٩٥].

لكننا نلاحظ ونحن نتتبّع العمليات الانتخابية منذ الاستقلال حضوراً مكثفاً للاختلافات «العروشية»، إذ في دائرة القصرين مثلاً بقي التقابل بين «الفراشيش» «وماجر» حيّاً يمثل معياراً مهماً وخفياً في اختيار المرشّحين، بل ربما مثّل في بعض

---

(١٩٣) الاحتواء بمعنى الانتماء الشعوري للجماعة (Affiliation) انتماء قد يصل حدّ التماهي.

(١٩٤) أريد أن أؤكد هنا أن التحليل المعتمد والمستند إلى هذه الاعتبارات إنما هو مستلهم من دراسة كامو (Camau)، أمراني (Amrani) وبن عاشور (Ben Achour). انظر: Camau, Amrani et Ben Achour, *Contrôle politique et régulations électorales en Tunisie: les élections législatives du 4 novembre 1979*.

(١٩٥) لقد سعى بورقيبة منذ بداية عملية البناء الوطني العصري إلى إزاحة المنطق القبلي (العروشي) وهو ما أكده في خطابه مثلاً أمام عرش بني زيد بحامة قابس بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ ليؤكد أن الحركة الوطنية قامت على الوحدة القومية لا على العروشية، انظر: بورقيبة، **خطب**، ج ٧، ص ٢٣٠-٢٣١.

اللّحظات أهم المعايير، إذ كانت تراعى ضرورةُ تمثيل كل عرش في أوساط المرشّحين بتعلّة تجنب كل أشكال الاحتجاج وردّ الفعل المتجلي في الإمساك الجماعي أو الانتخاب الموسّع لمرشح على حساب آخر، بما يجعل عملية الاختيار إنما هي عملية مُعَايَرَةٍ(قياس بمعيار) لمقدار حضور كل عرش تبعاً للثقل الذي يمثله.

ولا يقتصر الأخذ بعين الاعتبار عامل حضور الانتماء للعروش في اختيار المرشحين داخل الفضاءات الريفية فقط، بل يشمل حتى المناطق المدينية، ومثاله أنه في دائرة قفصة تم توزيع حضور عدد المرشّحين تبعاً لوزن مجموعتين تختلفان في الانتماء الدموي والفضائي أي اعتباراً للتقسيم القبلي، إذ تقابل بموجب ذلك ممثلو المتلوي والمظيلة، مع ممثلي أم لعرايس والرديف من جهة ثانية، بشكل جعل المحلّية ذات حضور مكثف في تحديد الأدوار وتوزيع المناصب، بمعنى أنها تسمح للمرشّح البرلماني بأن يستفيد من الوجاهة التي كانت القبيلة توفّرها لأعيانها، فغدت توفرها له لأنه الناطق باسمها والمعبّر عن مصالحها لدى السلطة المركزية. كذلك فإن رئاسة بلدية مدينة قابس(هي بوّابة الجنوب التونسي) يتمّ عملياً التداول عليها من دورة بلدية إلى أخرى طبقاً لمعيار المحلية ما بين مجموعتينْ تختلفان في الانتماء المجالي وربّما حتى النسبي على خلفية هي في عمقها عروشية (ما يسمّى المنزل جارة).

ب ـ النّسب (Filiation)، الذي يأخذ بعين الاعتبار أيضاً عند اختيار المرشحين أو عدم اختيارهم تبعاً لوضعيات تفرض نفسها بالنظر إلى الوجاهة والصيت[١٩٦] الذي تتمتع به عائلة المرشّح الذي سيلعب دور الوسيط والممثل النشيط لمصالح من رشّحوه أولاً ثم من انتخبوه ثانياً.

فبموجب اعتبار النسب يمكن اقتراح شخص تتمتع عائلته مثلاً بتأثير واسع لكن لا يتمّ إقرار ذلك الاختيار، ومبرّر ذلك اعتبارات سياسية قد تكون مُكْلِفة في إطار العملية الانتخابية. كما يمكن أن يكون العكس، إذ تميل السلطة من تلقاء نفسها إلى إدراج مرشّح ضمن القائمة المقترحة بالنظر إلى الاسم العائلي لهذا المرشّح ولو كان ذلك على حساب المرشّحين المقترحين من ذوي الانتماءات العائلية الوجيهة يُفْرَض عليهم عدم الترشّح، والأمثلة على ذلك عديدة. إذ غابت عن دائرة تونس الشمالية مثلاً بعض الأسماء المعروفة خلال العديد من الدورات الانتخابية لتمثيل «العائلات الكبرى». فالحزب الاشتراكي الدستوري كان يفتخر بحضور أبناء كبار المناضلين

(١٩٦) باعتبارهما شكلاً من أشكال الحصانة لا في معناها الديبلوماسي، بل في معناها الاجتماعي. انظر: أحمد صبور، **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٢٤-١٢٥.

ضمن قائماته ولو في غير جهاتها، فلئن ترشح أمحمد شاكر عن الدائرة الثانية لصفاقس الجهة الأصلية للمناضل الهادي شاكر، فإن نور الدين حشاد في المقابل كان من بين المرشحين عن دائرة تونس الجنوبية التي لا تربطها بعائلته علاقات انتماء دموي، ولكن حضر في الاعتبار الصيت الذي يتمتع به اسم فرحات حشاد الوجه الوطني النقابي المتميز، وبخاصة داخل منطقة تتميّز باتساع قاعدتها العمالية.

ج ـ الاحتواء (Affiliation)، إذ العملية الانتخابية هي عملية تنافسية بالأساس لذلك تشهد انقسامات وتحالفات تبدو ضرورية لكسب المساندة وضمان عوامل النجاح. فصاحب كل مشروع سياسي يسعى إلى إدراج أكبر عدد ممكن من الأشخاص تحت لوائه واحتوائهم بشكل يحدد دورهم باعتبارهم فاعلين سياسيين نجاحاً وفشلاً. إذ إنهم بفضل هذا الاحتواء ينجحون في مراكمة رأس مال سياسي رمزي ومادي وعلائقي بالتعويل على مقولات الشعبية أو العقلانية الاقتصادية أو الأصالة. . . من أجل توسيع مجال التأثير الشخصي سياسياً على البقية بغية ضمان المساندة وبالتالي تحقيق الشرعية، ومن هنا يستحيل صاحب المشروع السياسي إلى معزّب أي سادن[١٩٧] يمسك بشبكة من علاقات التبعية الشخصية مع زلامى، وهي علاقات تقوم على تبادل المنافع، إذ صاحب المشروع من حيث هو معزّب يضع على الذمة موارد سياسية لا حدود لها وتتجاوز إمكانيات الأشخاص العاديين بالصورة التي تسمح لهؤلاء الزلامى بالاستفادة من هذا الدّعم الذي يوفّره لهم المعزّب[١٩٨]، مقابل ما يوفّرونه له من مساندة ومناصرة وتحمّس لا مشروط لرؤاه واختياراته عبر الانتماء لحلفه بشكل يحدد بالنتيجة دورهم السياسي من حيث هم فاعلون اجتماعيون. أما ذلك الفرد الذي يأبى لعب دور الزليم وهو يدخل اللّعبة الانتخابية من دون امتلاك رأس مال يقدر على فرض اسمه به، فإنه سيجد نفسه في موقع المقصيّ مسبقاً من اللعبة التنافسية لأنه رفض دخول منظومة الاحتواءات (Affiliations).

هذه الآلية في ممارسة اللّعبة الانتخابية وقع الانتباه إليها من قِبل جُلّ الفاعلين الذين اقتنعوا بأن المعيار المحدّد في اختيار الترشحات إنّما يكمن في الانتماء (الولاء) إلى شخص، لأن كلّ مترشح يختار الانضواء تحت لواء صاحب مشروع سياسي ما. فلقد توزّعت الولاءات مثلاً خلال الانتخابات التشريعية لـ ١٩٧٩ بين قطبينْ يتمحْورَان حول شخصينْ هما الوزير الأول الأمين العام للحزب من ناحية، ومدير

(١٩٧) أي يهب لمن يشاء ويمسك عمّن يشاء، ويكون أمره بيده في تولي الأمر، كما إن السّدَنَ هو السترُ إذ السدانة هي أيضاً الستر والوقاية والحماية.

(١٩٨) Médard, «Le Rapport de clientele,» pp. 103-131.

الحزب آنذاك من ناحية أخرى. كما توزّعت الولاءات خلال المؤتمر الخامس للحزب بين الوزير الأول الهادي نويرة ومدير الحزب محمد الصياح، حتى إنه جرى الحديث داخل الحزب نفسه عن وجود قائمتيْن متعارضتيْن إحداهما موالية لنويرة، والأخرى موالية للصيّاح[١٩٩].

وبذلك غدا ضمان الترشح رهْن اعتبارات متنوّعة ومتداخلة إلى درجة قد تصل في بعض الأحيان إلى حد التسبّب في قيام صعوبات في عملية اختيار المرشحين، نظراً لتقاطع الولاء مع النّسب والاحتواء والكفاءة والمستوى التعليمي. لكن من الأكيد أن معيار الانتماء الجهوي أو المحلي يبقى مهماً، إذ هو الذي يميز تركيبة قائمات المرشحين التي يهيمن عليها الممثلون المحلّيون خلال مختلف الدورات الانتخابية، وبخاصة أن هذه الوجاهة المحلية تساعد على ممارسة رقابة فعلية ومباشرة على النسق السياسي.

لكن صاحب الوجاهة الصاعد، أي المرشّح، يجد نفسه في معظم الحالات محتاجاً من أجل ربح رهان المنافسة إلى مساندة من «فوق» تتأتّى من الولاء في إطار نمط علاقات استزلاميّة أفرزتها الممارسات النيوباتريمونيالية للمركز. إلا أنه لا بد من التأكيد في هذا السياق بأن حظوظ الترشيح أو الصعود لا تقتصر فقط على معايير المحلية والنسب والاستزلام، بل يضاف إليها معيار الاحتراف السياسي، إذ إن المتنافسين خلال العملية الانتخابية ليسوا فقط مجرد متنافسين انتخابياً في إطار عملية معلومة، بل إنهم أيضاً محترفو سياسة. وهذا ما يسمح بأن نؤكد، مثلما انتهى إلى ذلك كامو ودباش[٢٠٠]، بأن الممارسة الانتخابية التشريعية هنا تجسيد فِعْليّ لعلاقات التبعية، حيث تتداخل الاعتبارات العقلانية الموضوعية مع الاعتبارات اللاعقلانية واللاموضوعية. وهي تبعية لا تقتصر فقط على الولاء لمعزّب مباشر يلعب دور وليّ النعمة والضامن للترشح، بل إن مجال التبعية يتوسع ليصل إلى حدود هرم السلطة. فنواب الحزب الاشتراكي الدستوري يترشحون باسم بورقيبة ذاته وتحت لواء زعامته.

كما إن الحملات الانتخابية لا تفتأ تؤكد بأن انتخاب ممثلي الحزب في البرلمان واختيارهم هو انتخاب لبورقيبة ذاته واختيار له. وهو ما تؤكده البيانات الانتخابية التي يصدرها الحزب الاشتراكي الدستوري في الغرض خلال حملاته الانتخابية. فعلى سبيل المثال قام البيان الانتخابي لمرشّحي الحزب الاشتراكي الدستوري في انتخابات

---

(١٩٩) انظر: *Democratie* (9 octobre 1979), p. 1.

(٢٠٠) Charles Debbasch et Michel Camau, *La Tunisie*, encyclopédie politique et constitutionnelle; série Afrique (Paris: Editions Berger-Levrault, 1973).

عام ١٩٧٩ التشريعية على شعار لازم مفاده «زعيم واحد، حزب واحد، شعب واحد»[٢٠١]، فالأحادية هي الشعار الذي حكم جلّ البيانات الانتخابية، حتى إن الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٨١ رغم سعيها لإرساء تعددية فعلية لم تنجُ من هذه الشخصنة، عبر تعمّد إضافة شرط آخر على شروط المشاركة في المنافسة الانتخابية يتمثل في الاعتراف بالشرعية البورقيبية.

كما إن بورقيبة لم يفوّت فرصاً عديدة في التخلص من منافسيه الفعليين على سلطته على خلفية أنه حاكم يسلك سلوك المونارك. فبعد صالح بن يوسف، جاء دور الحزب الشيوعي في عام ١٩٦٣ ثم محمّد المصمودي ومجموعته الليبرالية التي لم تتوانَ في نقد اختيارات بورقيبة في عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦١ عام ١٩٦٣. كما إن وفاة الطيب المهيري وزير الخارجية في عام ١٩٦٥ مثلت للزعيم بورقيبة متنفّساً للتخلص من خط نقدي مقلق من الداخل، وبخاصة أنها زعامة موازية تتمتع بدعم أنصار الحزب في مستوى الجامعات الدستورية التابعة لتونس العاصمة وحتى لبعض الجهات الأخرى من مثل جهة قفصة في الجنوب الغربي التونسي[٢٠٢]. هذه الممارسة

---

(٢٠١) انظر ردود الفعل الحاصلة غداة عام ١٩٧٤ لما قدّم السيد الشاذلي زويتن ترشّحه لرئاسة الجمهورية، انظر: «الرئاسة أخلاق ونضال،» **العمل** (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤). حيث ورد ما يلي «أن المواطن التونسي لا يتصوّر ولا يقبل أن يتصوّر أن يكون هناك منافس للمجاهد الأكبر في الترشّح لرئاسة الدولة لا لأن جميع الشروط الدستورية والمدنية والأخلاقية والنضالية والفكرية تتوفّر فيه، ولكن لأنه الرّجل الذي صنع تاريخ تونس الحديثة ولا يجوز بأيّ وجه من الوجوه تجاه هذه المواهب أن يجرؤ أحد على التفكير فضلاً عن الإقدام على منافسة الحبيب بورقيبة في منصب رئاسة الجمهورية والتّساوي معه في الحظوظ والمؤهلات، ووضع الشعب أمام الاختيار بين هذه القيادة أو تلك، حتى لو قدّر لعابث أن يقتحم هذا المجال لمجرّد الظّهور في مظهر التحدّي للقيم الأخلاقية والمدنية، فإنه لا يجوز لمجتمعنا أن يترك مثل هذه الثغرة في الفصل الخاصّ بالترشّح لرئاسة الدولة إذ يجب المبادرة بوضع شروط لا بد من توفيرها. . .» انتهى كلام الصحيفة وبلّغت رسالتها التي ستجدها فعلياً في قرار الرئاسة مدى الحياة. وانظر أيضاً إلى صورة المعارض من خلال الخطاب البورقيبي وصورة كل معارض خارج عن صفّ الحزب، إذ كل من ينعزل عن الحزب ويخونه إنما ينعزل عن الوطن ويخونه. انظر بورقيبة، **خطب**، ج ١٥، خطاب ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٦٣؛ يمكن العودة في هذا المضمار إلى دراسات كلّ من: علية العلاني، «تباين مواقف النخبة التونسية من مسألة الدستور من خلال صحيفة لاكسيون ١٩٥٨،» ص ١٤٣-١٥٠، وعميرة علية الصغير، «صورة المعارض في الخطاب البورقيبي: الوجه والقفا،» ص ١٥١-١٦١ ورقتان قدمتا إلى: **السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية** (ندوة) ([د. م.]: مؤسسة كونارد أديناور؛ مؤسسة التميمي للبحث العلمي، ٢٠٠٣)، ص ١٤٣-١٥٠؛ *Le Nouvel état aux prises avec le complot youssefiste, 1956-1958*, textes réunis et commentés par Mohamed Sayah, histoire du mouvement national tunisien. Le Néo-Destour à l'épreuve du pouvoir, 3 vols. (Tunis: Dar el Amal, [1982-1983]), vol. 1, et M. Khadar, «Parti unique et violence politique en Tunisie,» (mémoire de D.E.S, Université de Paris I, 1971).

(٢٠٢) Clement Henry Moore, «Tunisia after Bourguiba: Liberalization of Political Degeneration?,» in: Ira William Zartman, ed., *Man, State, and Society in the Contemporary Maghrib*, Man, State and Society (London: Pall Mall Press, 1973), p. 271.

الاحتكارية جعلت العملية الانتخابية وحتى البلديّة تتّخذ بعداً كارنفاليّاً (احتفالياً)، إذ تتحوّل العملية الانتخابية إلى وسيلة لإثبات تناغم الرؤى بين الحزب والشعب. فالمصوّتون ليسوا في حاجة إلى النظر في شخصيات المترشحين[٢٠٣]، آرائِهم، ومواقِفِهم، وبرامجِهم، بل يكفيهم أن يتأكدوا أن هؤلاء المرشَّحين يمثلون الحزب، هو الذي اختارهم وخصّهم الزعيم بثقته. والمنتخِبون لمّا يصوّتوا لمرشّحي الحزب فهم يعلنون يمين ولاء للحركة الدستورية، ويؤكدون ثقتهم في حزبهم حزب بورقيبة صانع ملحمة الاستقلال، ورافع شعارات التنمية الشاملة والعدالة والتقدم والرفاه وكل ما يدور في فَلَكها من شعارات. وبناء عليه سيبدي مجلس النواب خلال مناقشاته تناغماً في آرائه ومواقفه المصرّح بها رغم ما يتخلّل مناقشاته الداخلية بين اللجان القطاعية المختصة من اختلافات، لكنها تبقى داخلية[٢٠٤].

أما خلال الجلسات العلنية فالتّفاهم سيّد الموقف ونقاط الاختلاف نادرة جداً، إن لم تكن منعدمة بما لا يفسد العلاقة بين التشريعية والتنفيذية[٢٠٥]. هذا النمط في المشاركة الانتخابية، أي السياسية، الداعي إلى التوحيد وتجميع القوى وتعبئة الطاقات بدعوى مواجهة التخلف وتحقيق «فرحة الحياة وبحبوحة العيش»، لن تستمرّ شرعيته إلى ما لا نهاية لأنه ليس في نهاية المطاف سوى ممارسة تشرّع للإقصاء الذي سيجد أجلى تعبيراته في تحركات الشارع منذ عام ١٩٧٨ لتتوالى تباعاً ما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٧، بشكل كاد يكون دورياً لتهديد المكاسب الوطنية المدنية بعد أن استوطن الاحتجاج في مناطق بعينها مثّلت مناجم لإنتاج حالات الرفض والاحتجاج وحتى السخط، وتصديرها بشكل كاد يكون دورياً كما بيّن الباحث غاليسو (Gallissot)[٢٠٦]، وبخاصة مع ظهور فئات جديدة وأنماط من الاستهلاك جديدة قائمة على التظاهر والتبجّح بكل تأثيراته النفسية والاجتماعية إلى جانب الاقتصادية طبعاً على الفرد كما على المجموعة. وتتم عملية الإقصاء عبر تكتيك تعتمده الدولة

(٢٠٣) الأوْلَى في إطار هذا النسق السياسي وطريقة اشتغاله أن نتحدّث عن مُرشّحين (بفتح الشين) لا عن مترشّحين (بكسر الشين) اعتباراً لغياب (أو تكاد) الاختيار والمبادرة الفردية عن العملية.

(٢٠٤) مما يذكر هنا أن الشيخ المستاوي النائب البرلماني كان قد طالب في إحدى مداخلاته في مداولات مجلس النواب لميزانية الوزارة الأولى بضرورة تطبيق أحكام الشريعة في السياسة التونسية. كما دعا مسؤولي الحزب إلى تجاوز عقلية الأحلاف و«الجهوية» التي حرّمها الإسلام. إذ الإسلام «يرفض كل أشكال العنصرية والقبلية». هذه المداخلة جلبت له التصفيق الحار من قبل الحاضرين وشجعتهم على إعادة إثارة الخطاب الإسلامي وتوجيهاته خلال مداخلاتهم، انظر: **الصباح**، ١٤/ ١٠/ ١٩٧١، ص ٣.

(٢٠٥) Debbasch et Camau, *La Tunisie*, p. 73.

(٢٠٦) René Gallissot, «Les Emeutes, phénomène cyclique au Maghreb: Rupture ou reconduction du système politique,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1989*, p. 34.

يتمثل في اتخاذ فئة من الموالين لها ممّن جعلوا السّلطة واجهة يحتمون بها بغية حماية مصالحهم وتحقيق أهدافهم الخفية، لذلك يعمدون إلى إقامة علاقات تبعية شخصية مع بعض «الزعماء» ويكونون مهيأين لتقبل عملية التعبئة السياسية خدمة لمشروع الدولنة. هذه الأخيرة التي تصل معها التعبئة إلى أقصاها، إلى حدّ أن العمل الحزبي غدا «رأس الحربة» للفعل السياسي والاجتماعي القائم آنذاك(٢٠٧)، بحيث ابتلعت الصفة الحزبية باقي الصفات المدنية لتهيمن على المشهد الاجتماعي، أغلبه. فيتمّ بناء على ذلك تصنيف الجماهير إلى مقصيين ومشاركين بالنظر إلى أن الأوائل هم الذين قبلوا قاعدة لعبة الانضواء على أساس علاقات التبعية الشخصية، أما المقصون فهم الذين رفضوا القاعدة السابقة أو لم تتوافر لهم فرصها ليعيشوا حالات التهميش والشعور بخيبة الأمل التي قد تجد تعبيرها في حالات السّخط كتعبير عن حدود استعمال القوة وممارسة الرقابة والضغط والكبت والإدانة.

في هذا السياق بالذات يجوز طرح السؤال حول دور الممارسة الانتخابية التشريعية أو حتى البَلَديّة وما الغرض من إعلانها تعددية نزيهة مع بداية عقد الثمانينيات بالذات؟ هل هي حبّة مسكّنة التجأ إليها النظام السياسي في انتظار تجاوز وضعية الرّدب التي وصل إليها؟ أم إنها أداة للتنفيس عن حالة الكبت والإقصاء بما يسمح للسلطة المركزية باختراق الثغرة الرّمزية داخل الأغلبية الصامتة المقصاة بغية تسييسها لكن تسييساً مؤقتاً وعلى المقاس (Sur mesure)؟ يمكن الكشف عن كل ذلك من خلال مؤشر المشاركة في العملية الانتخابية ومدى اتساعها(٢٠٨) مع التأكيد على أن الإجابة تقتضي استحضار عوامل متداخلة منها السياسي والثقافي والاجتماعي والإداري والرمزي، والتي ترتبط جميعها بالنسيج القيمي ومعايير الانحدار العائلي والجغرافي وشبكة العلاقات التي ينجح كل طرف في إقامتها واستثمارها في هذا الاتجاه. لكنها لا تنفصل أيضاً عن واقع تعليمي يتنامى يوماً بعد يوم كمّاً ونوعاً(٢٠٩) بما يكون أثره واضحاً في تحسين جودة التكوين ويزيد من كفاءة بعض الفاعلين الصاعدين التي منها يستمدّون شرعيّة فعلهم ومنافستهم، فكيف يكون ردّ فعلهم إذا

---

(٢٠٧) يمكن العودة هنا على سبيل المثال إلى: M. Filali, «Les Relations entre le parti unique et l'administration dans les états d'Afrique Francophone,» (Thèse pour le Doctorat d'Etat en Droit, Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis; Université de Tunis, 1979), pp. 5-18; Hélé Béji, *Désenchantement national: Essai sur la décolonisation*, cahiers libres; 368 (Paris: F. Maspero, 1982), et Nouri Boudali, *Etre et durer: La Vérité prévaut, la réalité domine* (Tunis: L'Auteur, 1995).

(٢٠٨) Camau, «Démocratisation et changements des régimes au Maghreb».

(٢٠٩) انظر: محمد عابد الجابري، **التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٩).

ما وجدوا أنفسهم في موضع المقصى الواعي بعملية إقصائه؟ وكيف يكون ردّ فعلهم إزاء التجاوزات الإدارية والقانونية عامة، وعلى وجه الخصوص تلك التجاوزات التي تتخلّل العملية الانتخابية؟ قد تختلف الإجابة لكن الأكيد أن هذا الشكل سيدفع بهؤلاء الفاعلين إلى «الترفيع» في درجة تسيّسهم الذي لن يقتصر على الحقل السياسي بل سيمسّ الحقل الرمزي(٢١٠).

والنتيجة الأهم في هذا المضمار هي توسع الرغبة في المشاركة التي ما عادت مطلباً نخبوياً، بل شمل الأوساط الأكثر بعداً في الظاهر عن اللعبة السياسية، إنها الأغلبية الصامتة التي بدأت تتحرّك وتزيل عنها غبار الصّمت. هي لا تتحرّك، أي لا تتظاهر ضد غلاء المعيشة والجوع مثلاً، بل تحرّكها كما بيّن المهتمون بالمسألة رغبة دفينة في المشاركة في أبعادها المتعددة. فنحن لا يمكن أن نحصر أسباب تلك الأحداث، التي عنى للبعض تسميتها انتفاضات شعبية، وللبعض الآخر فتنة أو انفجاراً فوضوياً أو غيرها من التسميات، في مطالب جزئية منفصلة عن بعضها البعض، لأنها في عمقها تحركات أبعد ما تكون عن مطالب اقتصادية حتى وإن سعت إلى إيهامنا بأنها كذلك. نحن نؤكد هذا لأنه لا أحد يستطيع أن يثبت أن المحرك الأساسي لهذه الأحداث هي الفئات الأكثر فقراً فقط، بل إن الفواعل الحقيقية تتخفّى وراء ركح الأحداث «لتحرّك الدمى» طبقاً لمشيئتها وأهدافها الخفية أيضاً(٢١١). فمثل هذه الأحداث تختار أن تبرز في كل مرّة في صورة «أكثر إثارة وجاذبية»، وكأنما هي تختار أن لا تتأجّج إلا في لحظات هدوء سياسي واجتماعي، أي لحظات تبدو فيها الدولة كأنما هي الأقدر على التحكم في مسار وقواعد اللعبة السياسية.

ألم يولّد مسار الدولنة القصوى هذا داخل النسق السياسي التونسي سواء خلال مرحلة التعاضد أو تجربة الانفتاح الاقتصادي ردّة فعل قوية فاجأت النخب السياسية آنذاك جميعها منذ الخميس الأسود عام ١٩٧٨ مروراً بأحداث قفصة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠ وصولاً إلى تحركات الشارع في الثمانينيات، ردة فعل كانت في عمقها إفرازاً لمسار سياسي قائم على الإقصاء ونفْيِ حق المشاركة الفعلية عن الآخر. فيكْفي

(٢١٠) فلقد قام حوار بين المثقفين حول المشاركة السياسية والتنافس الانتخابي من منطلق ديني. وهو حوار امتدّ منذ بداية الثمانينيات حتى أواخرها. انظر على سبيل المثال: M. Marzouki, «L'Erreur et la faute du M.T.I,» *Réalités*, no. 73 (juin 1985); R. Bouden, «Islam et société civile,» *Réalités*, no. 194 (mai 1989); Abdelbaki Hermassi, «Participation conflictuellé,» *Réalités*, no. 198 (juin 1989), et Khalil Zamiti: «Le Vote avec ou sans l'Islam?,» *Réalités*, no. 252 (juin 1990), et «Haro sur l'islamisme au nom de la rose,» *Réalités*, no. 192 (avril 1989).

(٢١١) انظر: عبد القادر الزغل، «الإسلام والإنكشارية والدستور،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦)، ص ٢٥.

أن نشير هنا إلى أنّه خلال كامل المسار الانتخابي في الأعوام ١٩٦٤، ١٩٦٩، ١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨١، ١٩٨٦ اتخذت الانتخابات شكلاً احتفالياً لأننا على حد عبارة الهرماسي لسنا أمام انتخابات تنافسية بل أمام عملية تزكية للون واحد مترشّح هو لون الحزب الحاكم، وهي تعددية كانت سنة ١٩٧٩ شكلية، لأنها اكتفت بتخيير الناخب بين قائمتين تنتميان لحزب واحد هو الحزب الحاكم. وحتى الوعد بالتعددية الفعلية والنزاهة خلال انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ لم يتعدّ مرحلة القول، لأن الرغبة الاحتكارية دفعت بالإدارة إلى الاستجابة لنداء التزوير، بُغْية إحكام القبضة التي تتعارض مع شتى أشكال المشاركة وبخاصة في ظل مشهد سياسي تغيب عنه تقريباً الهياكل التأطيرية الصلبة القادرة على احتواء جماهير تتزايد درجة تسيّسها يوماً بعد يوم، من دون أن تجد مؤسسات مدنية توجهها، فتغدو عرضة لشتى أشكال التهميش والشعور بالإقصاء والسّخط وبالتالي الاستعداد لردّ الفعل أي كان دافعه.

انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ هذه، هي أول انتخابات سابقة لأوانها جاءت في عهد شعاره الانفتاح السياسي والإصلاح «لذلك سيعلق عليها الشعب التونسي آمالاً عريضة»[٢١٢] بعد أن أُعلنت حكومة تلك المرحلة نفسها حكومة إصلاح وعهدها عهد ديمقراطية وتعدّدية حزبية ووعد بالنزاهة وحياد الإدارة خلال الممارسة الانتخابية، لكن هل جاء إخلاف الوعد استجابة لرغبة الرئيس الزعيم أم هي العادة التي استوطنت تمثلات الفاعلين فحكمت سلوكهم؟ ربّما هما الاثنان معاً منضافان إلى نمط في اشتغال النسق السياسي محكوم بتلك الرّغبة الفردية من ناحية وتلك التمثلات الجماعية من ناحية أخرى[٢١٣]. وحتى الانتخابات التكميلية لسدّ الشغور لم تسلم بدورها من التزوير على الرغم من أنها لا تهم إلا كرسياً واحداً. والأمر نفسه سيتكرّر في انتخابات عام ١٩٨٦ التي كان من المفترض أن تكون تنافسية نزيهة عساها ترتق الشروخ السابقة لكن ما حصل كان مفارقاً لما كان مأمولاً، إذ طغى عليها كالعادة لون واحد وأكد من جديد ذلك التشابك بين الجهاز الإداري والجهاز الحزبي، حيث يقوم بينهما تنسيق يسمح بردع كل منافس جدّي خلال عام ١٩٨٦[٢١٤]، وهو ما سمح للحزب باحتكار التمثيلية واحتكار اتخاذ القرارات الكبرى المحدّدة لمستقبل

(٢١٢) انظر: **البطل** (١٥ آذار/ مارس ١٩٨٩).

(٢١٣) المصدر نفسه، في محاولة تفسير هذه المراوحة بين الفدي والجماعي في ممارسة الفعل السياسي وحضور كاريزما الزعيم يمكن العودة إلى دراسة: Mohammed Arkoun, «Imaginaire social et leaders dans le monde musulman contemporain,» *Arabica*, vol. 35 (1988), fascicule 1, pp. 18-35.

(٢١٤) انظر: **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** (٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٥)، وFilali, «Les Relations entre le parti unique et l'administration dans les états d'Afrique Francophone,» pp. 40-123.

البلاد في إطار التخطيط. فعلى سبيل المثال نجد القرار المؤرخ في ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٥ المتعلّق بتنظيم إنجاز المخطط السابع للتنمية لا يسمح إلا للحزب الاشتراكي الدستوري بالمساهمة في أعمال اللجان الوطنية العامة المكلّفة بالتأليف بين المخططات القطاعية لوضع المخطط العام.

كما تواصل الحضور المكثف للحزب إدارياً في مختلف المستويات الإدارية، وطنياً جهوياً محلياً إلى حد الانصهار بحثاً عن مزيد الجدوى، ظاهراً لكن عن مزيد الرقابة في العمق، وليس إنشاء لجان التنسيق الحزبي إلا تحقيقاً لهذه الرغبة الرّقابية بتعميق التعاون التنسيقي بين الحزب والإدارة والمنظمات الوطنية، إضافة إلى تواصل التداخل بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة الأولى والأمانة العامة للحزب، بشكل قد يذكرنا في جانب كبير منه بتلك الوصاية التي يمارسها نموذج الأحزاب الحديدية سواء في تعبيراتها الغربية مثل الفاشية أو النازية أو الشيوعية، أو حتى العربية من مثل حزب البعث.

هذه الهيمنة عمّقت الشعور بخيبة الأمل في تجسيد المشاركة الفعلية بعد أن رفعت شعاراً، إنه حزب يأبى التنازل عن أي شيء مهما كان بسيطاً أو هكذا ارتسمت صورته في أذهان الجميع. فما الذي بقي إذاً؟ لم يبقَ إلا التظاهر لإخراج المكبوت من أجل أن تتمكن الأغلبية الصامتة والمهمّشة والمسيّسة على الوجه الأسوإ من التعبير عن سخطها والتي كانت تنتظر الشرارة القادحة لتجدها في رفع الدعم عن مشتقات الحبوب.

لكن أهم ميزة لهذه التظاهرات (الاضطرابات، الانتفاضات، الثورات أو سمّها ما شئت)، هو طابعها التلقائي الفوضوي العنيف والانتقامي الذي يخفي وراءه رغبة دفينة في الاقتصاص داخل أوساط اكتسبت تسيّسها من الشارع وبشكل فوضوي، أي إنه تسيّس سلبيّ هدّام (Politisation Passive) يرمي إلى ترسيخ القبول بالأدوار المفروضة من دون توفير الفرصة للمبادرة الشخصية منذ عمليات التنشئة الاجتماعية الأولى عبر مؤسسات العائلة والمدرسة والشارع، حيث تتمّ عمليات القبول والاستبطان بأساليب أقرب إلى العنف والأحادية أي التسلّط من أجل تأهيل الطفل في نهاية المطاف ليصبح «مواطناً صالحاً» يخدم النظام القائم[٢١٥]. هذا الأسلوب في

(٢١٥) انظر في هذا المضمار مقالة التي كتب فيها: «يجب أن يتمتع الطفل بإحاطة جيدة وتكوين وتربية تسمح له باتباع السبيل الأقوم لفرض نفسه حتى يكون مواطناً صالحاً أو بالأحرى عنصراً فاعلاً داخل المجتمع الذي يعيش فيه»، «L'Organisation tunisienne de l'enfant: Un Eventuel mais nécessaire acquis pour l'enfant de la société,» *Le Temps*, 29/1/1982.

التنشئة السياسية للأطفال ثم الشباب المدرسي من حيث هو أسلوب قائم على الفرض والعنف ولو الرمزي، لا يمكن أن يولد إلا صراعاً يتجلى في التقابل بين رغبة في الرقابة الكلية ورغبة مقابلة في الانعتاق من كل الأشكال التنظيمية حتى تلك التي تنتمي إلى هياكل المجتمع المدني، بعد أن يغدو النظر إليها على أنها من توابع المجتمع السياسي. فلم يبقَ من مؤهل لتسييس هذه الفئة سوى الشارع، لكنه تسييس يقوم كما قال عنه كامو نقيضاً للتسييس الفاعل البنّاء (Politisation Active)[٢١٦].

وفي الحقيقة فإن إشكال التنشئة السياسية في تونس على أهميته بقي مهمّشاً وبخاصة بالنسبة إلى الأطفال والشباب، إذ لم تقع العناية به في الأوساط العلمية والأكاديمية، واقتصر البحث في هذا المجال على بعض المقاربات الصحافية التي اقتصرت على التساؤل حول منظومة العلاقات التي تقوم بين مختلف عوامل التنشئة السياسية للأطفال وبخاصة العائلة والمدرسة والأصدقاء ووسائل الإعلام، من دون الانتباه إلى أن سيرورة التنشئة السياسية هذه تقوم أساساً على تصوّر قبْليّ لنمط العلاقات التي تكون إما علاقات موضوعية تستمد شرعيتها من الإجماع حولها، أو علاقات لا موضوعية تقوم على الاستزلام أي على التبعية الشخصية التي تستمد شرعيتها من العنف الذي تمارسه. وفي كلتا الحالتين فإنّ المشاركة باعتبارها ممارسة موضوعية غائبةٌ، إذ إنها تضيع بين الإقصاء أو الخضوع والتبعية. فلا يستغرب ردّ الفعل العنيف إذا ما توافرت فرصة التعبير عنه ولو عبر قنوات هامشية غير رسمية، بما يعرّض مؤسسات المجتمع المدني الهشّة إلى الاهتزاز.

كما أن أساليب معالجة حالات الاهتزاز هذه من قِبَل أصحاب القرار يساهم بدوره في ترسيخ حالات التبعية والتهميش، إذ غالباً ما تعمد السلطة إلى الحلّ الاستعجالي الأوّلي متمثلاً في الاستنجاد بالقوة العسكرية وإعلان حالة الطوارئ بحثاً عن هدوء مفروض، لتمرّ بعد ذلك إلى تصفية الحسابات سواء داخل السلطة أو خارجها بحثاً عن «كبش فداء» سواء داخل أوساط الأحلاف القائمة بين الأطراف الحاكمة، أو داخل الأوساط المعارضة، أو داخل تلك الفئات المهمّشة التي «تحرّكها أغراض دنيئة وأيادٍ خسيسة». أما عُمْق المشكلة الحقيقي فيترك جانباً بحيث لا تجرى محاولة إعادة النظر في قنوات التسييس وأنماط المشاركة.

إنه نسق سياسي، إذاً، يعاني أعراضاً خفية، كلّما تحركت أوجاعه التجأ إلى الممارسة الانتخابية لا بحثاً عن مشاركة فعلية لأنها تتعارض مع رغباته الاحتكارية،

---

(٢١٦) Michel Camau, «Propos sur l'enfant et l'environnement politique,» papier presenté à: L'Enfant, la famille et l'environnement, institut national de santé de l'enfance,Tunis, 9-10 mars 1984 .

بل بحثاً عن «حبّة مسكّنة» تهدئ من أوجاعه كلما حرّكها الشارع بفاعليّة المقصيّين المخيّرين بين الإقصاء أو الاحتواء، أي التبعية على النموذج الاستزلامي[٢١٧] هذا الأخير الذي لم يتردّد في توظيف المفارقات من أجل الحفاظ على سيطرته المحكمة على مجتمع ولم يعرف سوى الخضوع لرقابة جهاز الدولة بما يتجاوز طاقة تحمّله، لأنه كان محكوماً خلال مساره البنائي بتداخل جهاز الحزب مع مؤسسات الدولة، أي برقابة المجتمع السياسي على المجتمع المدني كما رأينا في الفصل السابق حيث لا شرعية خارج لشرعية البورقيبية[٢١٨]. وإذا كانت الممارسة الانتخابية خلال مسار كامل قد جسّدت هذا النمط العلائقي القائم على التبعية الشخصية، فإن نمط علاقة الرئيس بالنخبة السياسية وأساليب تسخيرها القائم على جدلية التجنيد/ الإبعاد يؤكد هذا النمط العلائقي. ونرى لزاماً أن نؤكد في هذا السياق أن المقاربة السوسيولوجية للنمط العلائقي الذي سعى بورقيبة (الزعيم) إلى إقامته مع أعضاده، لا تتم فقط من خلال دراسة المستوى القانوني المجسد في النص الدستوري والتشريعات، بل لا بد من تبين خصائص هذا النمط العلائقي من خلال تجسّداتها بين الفاعلين.

(٢) النمط العلائقي بين بورقيبة وأعضاده

يقول بورديو «. . . ومن دون شك فإن فيبر على صواب حين يذكّر بفظاظة مادية واضحة بأنه يمكن أن نعيش «لـ» السياسة و«من» السياسة ولكي نكون أكثر دقة قد يتوجّب القول بالأحرى إنه يمكن أن نعيش من السياسة شرط أن نعيش للسياسة. . . ويواصل فيبر تحديد علاقة الفاعلين السياسيين الممثلين بالحقل السياسي، ليؤكد أن العلاقة التي يقيمها البائعون الحرفيون للخدمات السياسية من سياسيين وممثلين برلمانيين. . إلخ. مع مستزليهم تتمّ دائماً بالواسطة، وتتحدّد تقريباً بالعلاقة التي يقيمونها مع منافسيهم، وهم يخدمون مصالح هؤلاء المستزلين (زبائنهم) في الإطار نفسه الذي يخدمون فيه أنفسهم، وخصوصاً أن موقعهم في بنية الحقل السياسي هو بالضبط ذلك الموقع الذي يتطابق مع موقع موكّليهم في بنية الحقل الاجتماعي. . .»[٢١٩].

تبقى، إذاً، العلاقة بين المحترفين السياسيين ومستزلَميهم بحسب بورديو علاقة غير مباشرة لأنهم لا يرتبطون مباشرة إلا بمنافسيهم ضمن الحقل السياسي، وهم

---

(٢١٧) Camau, «Tarajji ya dawla ou La force et l'espérance: Propos sur le désengagement de l'Etat en Tunisie,» p. 100.

(٢١٨) Hermassi, *Etat et société au Maghreb: Etude comparative*, p. 231.

(٢١٩) Pierre Bourdieu: «La Représentation politique: Eléments pour une théorie du champ politique,» pp. 8-9, et *Raisons pratiques: Sur la théorie de l'action* (Paris: Seuil, 1994).

يقدمون مصلحتهم الخاصة على مصلحة الآخرين حتى مستزليهم أحياناً، لأن التمثيل يقوم على تأمين مصلحة المحترفين في الحقل السياسي بالشكل الذي يتوافق مع موقع محدّد لموكّليهم في الحقل الاجتماعي[٢٢٠].

فهل يمكن أن نعثر انطلاقاً مما سبق على بعض تجلّيات هذه الحرفيّة في الأداء السياسي التونسي بالنظر إلى النمط العلائقي السائد داخل المجال السياسي القائم على التبادل والمنافسة؟

إذا ما نظرنا إلى الدستور التونسي الذي يمثّل أعلى سلطة، فإنّنا نجد أنّه يسند لرئيس الجمهوريّة الصلاحيّات التالية:

ـ يختار أعضاء حكومته الذين يعتبرون مسؤولين أمامه وحده.

ـ يشرف على تنفيذ القوانين.

ـ يقوم بالتسمية في الوظائف المدنية والعسكرية.

ـ يوقف سياسة حكومته ويعلم بذلك مجلس النواب سواء مباشرة أو عبر مراسلة.

ـ له أن يساهم في الوظيفة التشريعية إذ بإمكانه المبادرة بسَنّ القوانين وهو في ذلك ينافس أعضاء مجلس النواب.

ـ يمكنه اتخاذ قرارات قوانين (Décrets-Lois) سواء بموافقة مباشرة من مجلس النواب، أو خلال العطلة البرلمانية مع موافقة اللجنة البرلمانية الدائمة التي يعينها المجلس.

ـ يصدر القانون مع توافر الفرصة له بطلب إجراء قراءة ثانية من طرف المجلس.

ـ يحتفظ الرئيس في الظروف الاستثنائية بسُلط أكثر أهمية[٢٢١].

كما جاء القرار رقم ٦٩ ـ ٤٠٠ الصادر في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩ يقضي بتسمية وزير أوّل لكنّ مهمّته تنحصر في الإشراف على رئاسة الحكومة بكل ما تقتضيه من متابعة لمختلف المهام المعتادة، مع اقتراح أعضاء الحكومة على الرئيس الذي له القرار النهائي. لكنّ منصب الوزير الأول لم يكن مضموناً لا قانونياً ولا فعلياً، بل

---

(٢٢٠) علي سالم، «بيار بورديو (٤): عمل التفويض والتشيؤ: الشيء والمقدس،» **كتابات معاصرة: فنون وعلوم، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية**، السنة ٧، العدد ٢٧ (أيار/ مايو ١٩٩٦)، ص ٣٧-٤٦.

(٢٢١) انظر إعلان المجلس القومي التأسيسي للجمهورية في: **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** (١٦ تموز/ يوليو ١٩٥٧)؛ دستور ١ حزيران/ يونيو ١٩٥٩ بكل ما طرأ عليه من تنقيحات، و Debbasch et Camau, *La Tunisie*.

إنه منصب يسند بالتّعيين الاختياري من قِبَل الرئيس للشخص الذي يراه أهلاً له. فالمنصب هِبَة من الرئيس يمنّ بها على الوزير الأول الذي يمارس (أي الوزير الأول) مهامه باسمه ومن واجبه إطلاعه على كل قراراته.

لكن هذا المنصب في حقيقة الأمر أُحْدِث استجابة لرغبة رئيس الجمهورية ذاته، فالزعيم بعد عقديْن من النضال التحريري ومثلهما من النضال البنائيّ التنموي، ما عاد قادراً على لعب دور الفاعل الركيزة (Le Pivot) وبخاصة إثر الأزمة البنصالحية مع تدهور حالته الصحّية، فكيف السبيل إلى إعفائه من مقتضيات المتابعة اليومية من دون إفقاده سلطته الرقابية على المشهد؟ إن ذلك لا يكون إلا بإحداث منصب الوزير الأول الذي يختاره الزعيم بنفسه ليكون موطن ثقته وعضده الأيمن يدفع به إلى ركح الأحداث السياسية في الواجهة ليحكم انطلاقاً من ثقة الرئيس في شخصه، وهو يوفر لهذا الأخير وضعية آمنة: لأنه هو الذي يحكم لكن من دون تحمّل تبعات الأخطاء التي يتحملها الوزير الأول وأعضاده فقط على خلفية أن الزعيم هو صانع الاستقلال وباني الأمة، لذا فهو أسمى من ذلك وكل أزمة يتحمّلها الوزير الأول لتنجو بذلك مؤسسة الحكم من كل مسّ من شرعيتها.

ولقد جاء دستور عام ١٩٧٦ ليصنع «على المقاس»، أي ليؤسس لهذا الاختيار الجديد حيث ينص الفصل رقم ٥٠ في مادته الأولى على أن رئيس الجمهورية «يقوم بتعيين الوزير الأول وبناء على اقتراحات هذا الأخير، تتم تسمية أعضاء الحكومة». كما نصّ الفصل رقم ٥١ على أنه من صلاحيات رئيس الجمهورية أن «يضع حدّاً للحكومة أو لأحد أعضائها بمبادرة منه أو من وزيره الأول». كما إن النظام الرئاسي التونسي نظام برلماني، لكن البرلمان لا يراقب الحكومة، بل إنه كما نصّ على ذلك الدستور في فصله رقم ٦٢ ومادته الأولى يراقب تنفيذ الاختيارات السياسية من طرف الحكومة. أي إنه لا تتم مراقبة الرئيس الذي يختار السياسة مستعيناً بحزبه لا بحكومته[٢٢٢].

كما يمكن استجلاء هذا التضخم للدور الشخصي للرئيس من خلال كيفية صنع القرار، حيث يتماهى الوطني مع الشخصي[٢٢٣] فتغدو طموحات الرئيس

---

(٢٢٢) انظر: **دستور البلاد التونسية** المؤرخ في ١ حزيران/ يونيو ١٩٧٦، وChaabane, «Le Système constitutionnel tunisien à travers la réforme de 1976».

(٢٢٣) لم يكن من الغريب أن يجمع المشاركون بالبحث والنقاش في الندوة العلمية التي عقدت في عام ١٩٨٤ بالقاهرة حول صنع القرار في الوطن العربي على الدور المركزي الذي يلعبه القائد الفرد في الأقطار العربية في صنع القرار. انظر: **كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة**، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، عملية صنع القرار العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٩.

الشخصية وإرادته ونجاحه وفشله، هي طموحات الوطن وإرادته ونجاحه وفشله. وتبرز التجربة التونسية تضخمَ الدور الشخصي للرئيس، إذ على الرغم من أن النظام السياسي هو نظام جمهوري، إلا أن القرارات هي قرارات شخصية للرئيس. وعلى الرغم من توافر الهيئات المؤهلة قانونياً لصنع القرار، فإن الممارسة قد خاتلت الشكلي والقانوني من ذلك مثلاً:

● تعطيل دور الحزب ومجلس النواب والنقابات في صنع القرار تصوّراً وتنفيذاً على الرغم من ما تتمتع به هذه الهيئات من شرعية تاريخية واجتماعية تمّ تعطيلها تحت راية المعقولية وباسم صيانة وحدة البلاد ومكاسبها وضمان التحرير والتنمية، حتى عُدَّ تعدّد الآراء خطراً على الوحدة الوطنية.

● السعي إلى خلق حالة من الألفة والتناغم الكامل ووحدة الرأي بين مجلس النواب والحكومة، إلى حد أن النائب الذي يخرج عن الخط الذي رسمه الحزب يفقد ثقة الحزب فيه فيكون من «حق» لا بل من «واجب» مجلس النواب نزع الثقة عن النائب رغم ما في ذلك من مخالفة للدستور ولروح النيابة.

● إن مجلس الوزراء لا يجتمع على خلفية أنه هيئة قائمة لها صلاحياتها القانونية الملزمة دستورياً، بل إنه لم يعد سوى هيكل شكلي تديره مجموعات من الوزراء المتنفذين ممّنْ استأثروا بأفضلية الاجتماع برئيس الوزراء أو رئيس الدولة. كما إن عديد القرارات تنبثق إثر اجتماعات بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء، أو رئيس الدولة ومجموعة من الوزراء أو حتى بين رئيس الدولة ووزير معينّ، هذا إن لم يأت القرار مهما كان مصيرياً نتاجاً لمبادرة وإرادة شخصية للرئيس الزعيم بشكل قد يفاجئ أحياناً حتى الوزير الأول أو باقي الوزراء[٢٢٤]. أما الرأي العام فهو صامت متقبل لا يردّ الفعل إلا بشكل انفعالي. أما الرئيس فلهُ اليد الطولى في صنع القرار أو اختيار من يصنع القرار مستنده في ذلك أولاً الولاء الشخصي والثقة السابقينْ على الكفاءة والقدرة، وكل نجاح للمسؤول الذي حظي بثقة الرئيس هو نجاح للرئيس ذاته، لأنه ملهم في اختيار الأفضل بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، أما كل فشل فينسب إلى المسؤول وتقصيره الذي يجب أن يتحمّل نتيجة فشله وتلزم معاقبته في بعض الحالات[٢٢٥].

---

(٢٢٤) واضح هنا أن المثال المستحضر هو قرار الوحدة مع ليبيا الذي فاجأ به بورقيبة وزراءه الذين اصطحبهم معه إلى جربة في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ في ما يذكر على سبيل المثال الوزير السابق الطاهر بلخوجة في مذكراته. انظر: الطاهر بلخوجة، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم: شهادة على عصر**، ص ٢٣٧-٢٣٩.

(٢٢٥) انظر: **كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة**، ص ٣٥- ٣٨.

هذا النمط العلائقي الذي يربط رئيس الجمهورية بوزيره الأوّل وبباقي أعضاء الحكومة وباقي مؤسسات الدولة المدنية منها والعسكرية، أدى في نهاية المطاف إلى ترسيخ علاقات تقوم على الولاء والتبعية الشخصية لوليّ النّعمة، حيث المنافسات بين الفاعلين السياسيين لا تكون بالاعتماد على الكفاءة والقدرة، بل بالاعتماد على الولاء والوفاء. أي إن حظوظ الصعود تتوافر لذلك الفاعل الذي يكون أقدر على نسج شبكة علاقات تبعية شخصية محورها شخص الرئيس الذي يلعب دور المرجع والهادي والفيصل، أي الأب الذي تتجاوز سلطته سلطة المؤسسات، وبخاصة أنه مُحوطٌ بِثُلَّةٍ من المستزلَمين (الزبائن) الأوفياء. إلا أن هؤلاء المستزلَمين بقدر عنايتهم بأن يكون وفاؤهم لشخص الرئيس، بقدر لا مبالاتهم في تحمل مسؤولياتهم المدنية تجاه المجموعة.

كما إن صراعاتهم تحكمها موازنات هشّة يقيمها الرئيس بحثاً عن مصلحته العليا. فأحداث الخبز على سبيل المثال جرّت للوزير الأول آنئذ التثبيتَ في مركزه بحثاً عن توازن مفقود لا يراد للشارع أن يفرضه، لكنه توازن لن يدوم، إذ سيعمد الزعيم إلى إقامة توازن جديد بمحاكمة من تمّ تثبيته وما بالعهد من قِدَمٍ تغليباً لكفة حلف منافس داخل القصر.

ومهما يكن الحلف الصاعد والحلف الآفل، فإن آراء الرئيس هي المرجع وقراراته هي الأصوب لتمثل جميعها محور الخطاب التعبوي، بما يسمح باستجلاء بُعْدٍ آخر من الأبعاد النيوباتريمونيالية التي يتوافر عليها نمط الأداء السياسي في تونس حيث الازدواج في الممارسة والولاء الشخصي.

وفي حقيقة الأمر فإن هذه الممارسة تتعارض مع التركيبة السكانية لمجتمع شابّ تتجاوز فيه نسبة الشباب ممّن بلغوا ٢٠ سنة أو أقل ٥٦ في المئة تقريباً، وترتفع فيه نسبة التمدرس وتتحسّن كمّاً ونوعاً حتى وصلت إلى قمتها في عام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ حيث بلغت ٨٠ في المئة(٢٢٦).

إنه جمهور عريض من الشبان يعتقد جازماً أن سلطة الدولة وشرعيتها إنما هي رهن قدرتها على الاستجابة لطموحاتهم المتمثلة في توفير الرفاه الموعود. لكن ماذا سيحصل في حالة العجز؟ إن الإجابة يوفرها لنا الشارع وتحرّكاته، إذ ستهتزّ الشرعية رغم علويتها ورغم النسيج العلائقي من التحالفات التي سَيَّجَ بها النظام نفسه، نسيج

(٢٢٦) الجابري، **التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر**، ص ٩٦.

يتألف من ثلة من الزبائن المستزلَمين الذين يختارون في كل مرة يهتزّ فيها الشارع جهاز السلطة لموالاته ودعمه بحثاً عن المكافأة المادية أو الرمزية، لأنهم بمثابة نخب خواتم (Elites Tampons) وبخاصة داخل إطار تسوده التقليدية بالمعنى الذي حدده آيزنشتاد سابقاً.

وبذلك يكون النظام قد اكتفى بإقامة ما سمّاه عبد الله العروي باستراتيجيات إعادة نشر تقليدية متجلّية من خلال طرق تعيين/ عزل الوزراء وكبار المسؤولين من طرف سلطتين: الوزير الأول الذي يقترح إن كان ذا حظوة لدى الرئيس، وهذا الأخير الذي يزكّي ويثبت اعتباراً لأهليته من حيث هو زعيم وشرعيته **تاريخية** (صُنْعُ الاستقلال) و**دستورية** (بالاستناد إلى النص القانوني). لكن الاختيار والتعيين لا يستندان إلى أرضية قانونية ومعايير موضوعية، بل إن أساسهما الأول يتمثل في علاقات التبعية الشخصية التي يقيمها الفاعل: الوزير الأول، والوزير، وكاتب الدولة، أو أيّ من كبار المسؤولين الذين تعود بالنظر إلى الرئيس أو الوزير الأول، بشكل تصبح معه عملية فهم علاقات القوة وآليات السيطرة داخل النظام ترتبط بفهم آليات الانضمام إلى صفوف النخبة وآليات صنع السياسات انطلاقاً من فيض الأسئلة التي يمكن أن تطرح نفسها في هذا السياق:

كيف يصل الفرد إلى مواقع النخبة؟ كيف يساهم في صنع القرار؟ هل يصل على أساس عقلاني مؤسساتي أم على أساس الولاء لشخص والارتباط به بعلاقة «شخصية» تقوم على التبعية والوفاء والاعتراف بالأفضال وعدم الخروج عن الطوع وتنفيذ السياسات المسطرة والتزام الحياد الأيديولوجي؟ هل ما تعرفه النخبة السياسية من سعي إلى الحفاظ على المناصب باعتبارها حقاً مكتسباً مُوصَى به إليها، يسمح لها بتحقيق دوران داخلي يعدّ تأكيداً للممارسة الاستزلامية، وبخاصة مع ما يتعرّض له أفرادها بين الفينة والأخرى من عمليات إقصاء وإعادة للحضيرة بعد الرّضى والعفو، أو ما يتعرضون له من اتهام وتحويل إلى أكباش فداء يدفعون ثمن ولائهم، ويتحملون أخطاء نسق كامل بعد اتهامهم بحمل أغراض سياسية تنعت بالدنيئة منذ صالح بن يوسف وجماعته، مروراً بالبشير بن يحمد ومحمد المصمودي والشاذلي زويتن وأحمد المستيري وجماعته، وأحمد بن صالح وغيرهم كثير ممّنْ يفكر في مخالفة النظام ممثلاً في شخص بورقيبة وزعامته، متداخلة جميعها بالنظر إلى أن النظام اختزل في أنا بورقيبة وأنا بورقيبة هي أنا الزعيم الذي لا يخطئ ولا يستأمن على البلاد ومصلحتها إلا بين يديه. وكل محاولة لشق عصا الطاعة على الزعيم هي خيانة للوطن وللأمة؟

كلها أسئلة لا يمكن الإجابة عنها إلا في سياق فهم طبيعة سلطة الرئيس بورقيبة الزعيم الكاريزماتي وطبيعة علاقته بالنخبة السياسية ونمط تنظيم القوى القائمة. ألم

يبرز لنا من خلال دراستنا القانونية لسلطة رئيس الجمهورية دستورياً أنها سلطة تسمو فوق كل الضوابط الرسمية حتى القانون، وفوق الضوابط الإدارية التي يخضع لها المرؤوسون؟ كما يظل رئيس الجمهورية المصدر الوحيد لأية ابتكارات سياسية أو أيديولوجية، فضلاً على أنه المؤهل الوحيد الذي يملك حق تحديد قواعد اللعبة السياسية وشروط المشاركة السياسية وما يطرأ عليها من تغييرات. والواقع أن الرئاسة في تونس في ظل البورقيبية كما تأكدنا آنفاً لا تزال عبارة عن تركيز هائل للسلطة في يد واحدة تماماً وبالقدر نفسه منذ دستور عام ١٩٥٩ إلى دستور عام ١٩٧٦ وحتى بعد التجربة التعددية في الثمانينيات.

لقد تبيّنا سابقاً كيف أن الدستور التونسي حتى بعد مراجعة عام ١٩٧٦ ظل يخوّل رئيس الجمهورية تولّي السلطة التنفيذية وممارستها على الوجه المبيّن بالدستور، إذ هو الذي يرأس الجهاز التنفيذي بأكمله سياسياً وإدارياً، وهو الذي يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان معاً على تنفيذها. وهو الذي يعيّن كما رأينا الوزير الأوّل وأعضاء الحكومة وله الحق في إعفائهم من مناصبهم، وله الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد تحت رئاسته بحضور الوزير الأول نفسه، كما له حق طلب تقارير من وزرائه، كلّ في ميدانه. بل إن صلاحيات رئيس السلطة التنفيذية قد تجاوزت حدودها لتدخل مجال السلطة التشريعية ذاتها، حيث يحق للرئيس في حالات استعجالية لا تحتمل التأخير، إصدارَ قرارات يكون لها مفعول القانون يتمّ عرضها على مجلس النواب لتتحوّل إلى قانون ملزم، وفي حال عدم عرضها في الآجال على النواب يزول مفعولها الإلزامي بأثر رجعي. كما من حقه إعلان حالة الطوارئ إذا ما بدا له أن أمن البلاد معرّض للخطر(٢٢٧).

كل هذه الصلاحيات تسمح لشخص الرئيس بممارسة رقابة مطلقة على مختلف الأنشطة التنفيذية والتشريعية والقضائية أيضاً، إلى أن كادت سلطة الرئيس تبتلع باقي السلط، فرقابته شملت الجميع، وحتى أعضاده كانت له عليهم سلطة فردية تستمد شرعيتها وعلويتها من شخص الرئيس وكاريزميته التي لا تتجلّى فقط من خلال نمط علاقة الرئيس بوزرائه وبالمؤسسة السياسية، بل إنها تتجسّد أيضاً من خلال عملية صنع القرار داخل النسق والإطار المؤسسي لهذه العملية والقوى الفاعلة في هذه العملية، والمصادر التي تستمد منها المؤسسات والقوى الفاعلة سلطتها. حيث تطرح الأسئلة حول هوية واضع السياسة الحقيقيّ وكيفية تنفيذها ومن يصنع القرار: من

(٢٢٧) يمكن العودة إلى دستور البلاد التونسية الصادر في تونس في عام ١٩٧٦ باعتباره مراجعة للدستور الصادر في عام ١٩٥٩.

ينفذه؟ كيف يصنع القرار؟ كيف ينفذ؟ ما هي الدواعي المسكوت عنها في صنع القرار وتنفيذ/ عدم تنفيذه[٢٢٨]؟

في محاولتنا الإجابة عن الأسئلة السابقة نرى لزاماً الاهتداء بالمحاولة المهمة للباحثة المصرية ميْساء الجَمَل في دراستها النخبة السياسية لبلادها من حيث بنيتها ومصادر شرعيتها وديناميات قوتها[٢٢٩]. تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها لم تقتصر في محاولة تبيّن القوى الفاعلة في عملية صنع القرار على الإطار المؤسسي والمبادئ التي تحكمه في مستوى كوْنه إطاراً ظاهراً معلناً ورسمياً، بل إنها حاولت العبور إلى طبقة أعمق بالبحث عن القوى الخفية الفاعلة في عملية صنع القرار، والتي تمثّل ما أسمّته الباحثة بالعنصر الذاتي في هذه العملية، عنصر لا يقتصر على الأجهزة الرسمية للدولة بمختلف سلطاتها، بل يشمل أيضاً القوى الموجودة خارج الإطار الرسمي المؤسّسي.

وانطلاقاً من ذلك، انتهت الباحثة إلى تنبيهنا إلى استنتاج على درجة من الأهمية يخصّ النخبة السياسية المصرية بنيةً ومصادرَ شرعيةٍ وأنماطَ تجنيدٍ للأفراد ومشاركة في صُنع القرار وتنفيذه، استنتاج يتمثل في أن دور هذه النخبة يقتصر على مجال تنفيذ السياسات من دون صياغتها ووضع التصورات حولها (الصُّنْعُ) تقول مؤكّدة ذلك: «فرئيس الجمهورية هو الشخص الوحيد داخل هذه النخبة الذي يتمتع بامتياز صياغة السياسات العامة للبلاد بفضل صلاحياته الدستورية نعم، ولكن أيضاً بفضل سيطرته على أجهزة الدولة المؤهلة للمشاركة في عملية صنع القرار»[٢٣٠]. هذه المحورية لدور الرئيس (تتعدّد الأسماء والمسمّى واحد) في صنع القرار كان أجمع على استنتاجها الدارسون لصنع القرار في الأقطار العربية، حيث يلعب رأس السلطة دور الفاعل المحوري في العملية[٢٣١].

---

(٢٢٨) لا بد إذا ما رمنا الدقة هنا أن نشدّد على التمييز بين صنع القرار وتنفيذ السياسة: صنع القرار: تحديد التوجهات القابلة للتنفيذ في مرحلة قادمة بعد تبنيها على أنها سياسة انطلاقاً من شرعية معينة يمتلكها الصانع. تنفيذ القرار: تحويل تلك التوجهات المتبناة إلى سياسة مطبقة على أرض الواقع من قبل الأطراف والمؤسسات المكلفة بذلك ومن خلال هاتين العمليتين يتحدد نمط مشاركة النخب السياسية الحاكمة. ونسجل في هذا المضمار صدور مؤلفيْن مهمين عن مركز دراسات الوحدة العربية تناولا هذا الموضوع الشائك سواء من زاويته القانونية أو السوسيولوجية في معناها التعدّدي. انظر: **كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة**، ومايسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

(٢٢٩) الجمل، المصدر نفسه.

(٢٣٠) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٢٣١) **كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة**، ص ١٩.

إلا أنّ الميزة التي لاحظتها الباحثة هي أن الرئيس باعتباره الفاعل المحوري في عملية صنع القرار، لا يستحضر وهو يصنع القرار المسائل اليومية، بل إن توجيهاته تقتصر على تحديد شكل النظام بصفة عامة، بما يكون ذريعة لتغييب الوزراء ووكلائهم والسفراء وكبار المسؤولين البيروقراطيين عن عملية صنع القرار هذه. فهُمْ لا يحضرون فعلياً إلا خلال المرحلة الأخيرة أعنى مرحلة التنفيذ، تنفيذ السياسات التي صنعها القرار، مع سعي رئيس الجمهورية ذاته إلى الاستفادة من مُدْخَلات (Input) البيروقراطيين، أي خبراتهم الفنية في مجالاتهم.

وإذا كنا تأكدنا في ما يخص التجربة التونسية أن مؤسسة الرئاسة مجسّدة في شخص الرئيس سعت إلى إرساء ممارسة احتكارية عمادها رقابة موسّعة يمارسها الرئيس على مختلف الأجهزة التنفيذية والتشريعية، فإن السؤال الأخطر في هذا المضمار يتعلّق بهوية الذين يستند إليهم الرئيس في صنع القرار، أي ما مصدر معلومات الرئيس التي يستند إليها في صنع قراره؟ هل هم أهل الاختصاص أم أصحاب المآرب؟ إن ما سبق تبيّنُه في ما يخصّ الأداء السياسي للنسق التونسي والمتعلّق أساساً باحتكار عملية صنع القرار من قِبَلِ الرئيس أولاً، ثم أولئك الذين لا تربطهم به علاقة مؤسسية بل علاقة تبعية شخصية تختلف في مُسوّغاتها، من مثل أصحاب الحظوة لديْه الذين عامة ما يكونون من غير أهل الاختصاص كالمستشار الخاص، ومدير الديوان الرئاسي المكلف بمهمة خاصة وزوجته ومَن حوْلها، أي كل أولئك الذين تجمعهم به مصالح مشتركة أو علاقات مصاهرة أو قرابة. هذا الشكل اللامؤسّسي لصنع القرار يجعل غائياته ترتبط بمصالح فئوية ضيقة، وبالتالي يغدو عُرْضة للاهتزاز والتراجع والتقلّب، بشكل يؤكد بالنتيجة بُعْداً من أبعاد الأسلوب النيوباتريمونيالي في نظام الحكم، حيث تتداخل الشرعية القانونية المؤسّسية مع الشرعية الشخصية اللامؤسسية.

وفي هذا السياق بالذات يتم تحجيم الشبكة الرّسمية من طرف شبكة غير رسمية يتم تعيينها لتحل محل الأولى، استناداً إلى صلاحية الإعفاء التي يتمتع بها رئيس الدولة أولاً ثم وزيره الأول عبر الاقتراح. وهي صلاحية خوّلها الدستور وبخاصة في حالة التعارض بين أسلوب النخبة في تنفيذ السياسات وبين التوجهات العامة للرئيس. إذ من أجل ضمان درجة من الاتّساق والتجاوب بين عملية صنع القرار وعملية تنفيذه، يتم اختيار الأفراد وتنصيبهم ليحتلوا أدواراً لا وظائف بعد اختيارهم من دوائر مختلفة تبعاً لمقتضيات المرحلة. فعلى سبيل المثال سيعمد بورقيبة إلى عزل أصحاب التوجه الليبرالي أعني محمد المصمودي وجماعته بالنّظر إلى حالة العجز الاقتصادي الذي وصلت إليه البلاد، ثم يقوم بتبني برنامج الاتحاد العام التونسي للشغل، هذا البرنامج

التعاضدي الذي صاغه أحمد بن صالح ورفاقه مِمّنْ سيتم تجنيدهم من أجل إنجاح تنفيذ البرنامج، حتى وإن تم عبر دولنة المجتمع وإخضاع كل مؤسساته لهيمنة «الأفعى المتعددة الرؤوس» (الدولة)، مع ابتلاع الجهاز الحزبي لكل مؤسسات الدولة. وفي هذا السياق السياسي بالذات بدا للنخبة السياسية آنذاك وكأن عملية التداخل كانت ضرورية من أجل تحقيق الجدوى الاقتصادية المفقودة، أي الخروج من دائرة التخلف.

لكن مثل هذا الاختيار سوف يولّد ممارسة احتكارية للفعل السياسي ولحقّ المبادرة وحتى لحقّ التعيين تبعاً لمعيار الكفاءة. فمن خلال الواقعة التونسية يتبين أنه عامة ما يتم اختيار أعضاء الوزارة من خلال شبكات غير رسمية تعبّر عن نفسها إما في شكل «شِلَل»(=جمع شِلّةٍ)، أو دفعة دراسية واحدة أو علاقات منفعة متبادلة أو محسوبية تنشأ في دوائر العمل، والدليل مثلاً المبررات التي قدمها بورقيبة عند اختياره لشخص الهادي نويرة وزيراً أول اعتباراً لثقته الشخصية فيه **أولاً**، ثم نظراً إلى جديته وكفاءته ووطنيته ونضاليته التي تبقى كلها في المقام **الثاني**[٢٣٢]، أو كذلك عند اختياره لشخص الباهي الأدغم. فهو إثر فشل تجربة التعاضد اعتبر أن اختياره للسيد الباهي الأدغم في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩ وزيراً أول، إنما يعود **أولاً** إلى ما يمليه السياق الاقتصادي الذي يشهد تحولات هيكلية، ثم إن هذا المناضل **ثانياً** وبحسب بورقيبة يمثّل إلى حدود ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ أمين سرّ بورقيبة ومحط ثقته. وتمتد جذور هذا الولاء لشخص بورقيبة والوفاء له خلال كامل رحلة النضال الوطني وتجاربه الطويلة، إلى حدّ أن بورقيبة لم يتوانَ في أن يصرّح أمام حشد من ولايات مختلفة جاؤوا للمشاركة في حفل أداء يمين الوفاء للشهداء في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ متحدّثاً عن الأدغم «إنه رفيق دربي في النضال منذ أربعين سنة، ولقد كان من أوائل المناضلين الذين انضموا إليّ»[٢٣٣].

كما تتجلّى الممارسة نفسها من خلال ما يعمد إليه عامة الوزير الأول من اختيار لأعضاء حكومته وكبار المسؤولين من القطاع الأقرب لاختصاصه(مالية، قانون، تعليم...)، وهو توجه يسمح للجماعات الرسمية كما غير الرسمية، بأن تمارس نفوذاً وتأثيراً في عملية صنع القرار على أساس المنفعة المتبادلة، بشكل يجعل مصالح هذه الجماعات ممثّلة من خلال شبكات المنافع المتبادلة غير الرسمية.

---

(٢٣٢) لسنا ننفي هنا أهمية العامل الأيديولوجي في اختيار بورقيبة لنويرة عضداً أيمن، لكننا نريد فقط التشديد على أهمية العامل السوسيولوجي الذي طويلاً ما بقي مهملاً (الثقة الشخصية).

(٢٣٣) Foued Lakhoua, *Le Gouvernement Ladgham: 7 novembre 1969-2 novembre 1970*, préface Mohamed Ridha Ben Hammed, collection savoir (Tunis: Alif, 1990), p. 69.

لكن أهم ما يميز هذه الضغوطات هو أنها ترتبط بمنفعة شخصية أو هي مصالح شخصية وليست جماعية وتقوم بين أفراد الشلة الواحدة أو بين الشلل من دون أن تتخذ بعداً رسمياً منظماً.

ومن هنا يغدو طرح السؤال جائزاً حول مدى جدوى تطبيق التحليل الاستزلامي على النسق السياسي التونسي الذي يمثّل واحداً من الأنظمة العالمثالثية الحديثة العهد بالاستقلال. أي هل تعدّ ظاهرة الاستزلام فعلاً خصوصية مميّزة مقارنة بالأنظمة «المتطورة»؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد أن نضع في اعتبارنا أولاً ذلك الاستنتاج المهم الذي انتبه إليه الباحث واتربري، والذي يؤكد بمقتضاه أنْ لا شك في أنَّ كلّ الأنساق والحقول السياسية بما هي حلبات تنافس وصراع لا تخلو وإن بدرجة معينة من الاستزلام والتعزيب ولَوَاحِقِهِمَا، مهما كانت درجة عصرانيتها وعقلانيتها[٢٣٤].

والناظر في النظام السياسي الفرنسي أو الأمريكي يلاحظ أن علاقات المنفعة المتبادلة ترتكز على عملية التعبير عن المصالح التي تمارسها جماعات تقع خارج دائرة التنظيم الرّسمي المباشر. وتصل فعالية التأثير الذي تمارسه هذه الجماعات إلى الحد الذي يجعلها راعية ومساندة للنخبة السياسية.أما في مثل هذه الأنظمة العالمثالثية القائمة على علاقات التبعية الشخصية، فلا توجد مثل هذه الرّعاية أو المساندة من الخارج، بل إن علاقات المنفعة المتبادلة تصبح في الواقع علاقات معكوسة، إذ تكون الشخصيات المساندة أو الرّاعية موجودة داخل النخبة، ويتّضح تأثيرها من خلال قيامها بعمليات تجنيد أعضاء جدد في النخبة من داخل الشلّة نفسها أو الدفعة الدراسية التي تنتمي إليها. كما لا تخضع علاقات المنفعة المتبادلة باعتبارها أساساً يحكم عملية تجنيد أفراد النخبة وتحديد التوجهات السياسية، لأيّة ضغوطات تمارسها هذه الشّلل من أجل الحفاظ على مصالحها أو دعمها، مصالح متأتية من انضمام هؤلاء الأفراد إلى صفوف النخبة التي تمارس سلطتها في داخلها، والدليل على ذلك ما تعرفه هذه النخب سواء كانت شِلَلا أو جماعات ضاغطة، من دوران، إذ هي لا تتغيّر رغم تغيّر التوجهات السياسية والاقتصادية وتغير الحكومات والسياسات[٢٣٥].

وربما يعود هذا إلى طبيعة نظام الحكم الشخصي الذي يبقى نظاماً يمنع قيام

---

(٢٣٤) Waterbury, «An Attempt to Put Patrons and Clients at their Place,» p. 336.

(٢٣٥) انظر ما قدمه منير الشرفي من معطيات حول وزراء بورقيبة ونمط علاقتهم به كمثال قائم: منير الشرفي، **وزراء بورقيبة: دراسة ترسم ملامح الوزير التونسي في عهد الحكم الفردي**، تقديم الدالي الجازي (قرطاج: مطبعة تونس، [ـ ١٩٨؟]).

جماعات ضغط خارج الهيكل الرّسمي، وهو ما يؤثر بالنتيجة في أنماط تجنيد أفراد النخبة التي يبدأ أعضاؤها في الابتعاد تدريجياً عن جهاز الحكم وصدارة الفعل السياسي صنعاً وتوجيهاً وتنفيذاً. نقول هذا ونحن نستحضر في هذا السياق خطاباً كاملاً قام داخل النسق السياسي التونسي ليحكم العلاقات بين الفاعلين على الساحة ابتداءً من الخلاف اليوسفي البورقيبي الذي يبقى في عمقه تعبيراً عن خلافات تشق النخبة بقيت كامنة ثم انفجرت لحظة الاختيار، لتنقسم النخبة التونسية إلى مع/ ضد، وتتمّ التصفيات بناء على هذا المعيار، تصفيات تخصّ المواقف والأشخاص وحتى الأحلاف الضيقة أو الموسعة(٢٣٦).

كما تواصلت أيضاً الانسحابات من قبل أنصار الخط الليبرالي (محمد المصمودي، البشير ابن يحمد...)؛ ثم خلال التجربة البنصالحية حيث ستفرز نهايتها الدرامية عودة بعض من أعداء الأمس من دعاة الخيار الديمقراطي. لكن الجدلية ستتواصل ما بين الإقصاء والإعادة إلى الحضيرة إثر مؤتمر المنستير للحزب، إذ سيتم بصفة مباشرة أو غير مباشرة إقصاء أحمد المستيري وجماعته وتجريدهم من مسؤولياتهم الحزبية ثم الحكومية، نظراً إلى مناداتهم بمزيد دمقرطة الحياة السياسية. إلا أن البعض

---

(٢٣٦) إذا كانت الأحلاف الضيقة تعني الجماعات والشلل الموالية لطرف ما (صالح بن يوسف أو الحبيب بورقيبة هنا)، فإن الأحلاف الموسعة تعني ما لقيه هذا الطرف أو ذاك من ولاء من قِبَل بعض الجهات على أساس جهوي دموي أو قبَلي. فعلى سبيل المثال ألم ينقسم أقصى الجنوب الشرقي زمن الخلاف بين يوسفيين وبورقيبيين وقامت بينهما مناظرات وانقسامات وجدت صداها حتى في بعض المناظرات الشعرية التي اختزنتها الذاكرة الشعبية؟ ويمكن أن تمثل موضوع دراسة سوسيولوجية لها طرافتها العلمية. فعلى سبيل المثال نختار مقطعاً من مناظرة شعرية مما حفظته الذاكرة الجماعية من الشعر الشعبي وأجرته على لسانيْ امرأتيْن إحداهما ناطقة باسم قطب الولاء لليوسفية، والثانية ناطقة باسم قطب الولاء للبورقيبية بحيث تعمد كل واحدة من الاثنتين إلى تعيير الأخرى والقدح في شرعية زعامة قائدها. وهذه عينة منتقاة من المناظرة المذكورة:

ـ المرأة الأولى: ديري السويقة والحقي على جربيكم راهو هرب للشرق وخلّى بيكم.

ـ المرأة الثانية: يعطك لغم وادي الزاس يا بورقيبة ليك وللديوان وللشبيبة.

ـ المرأة الأولى: لغم وادي الزاس إن شاء الله يلطك يرفعك للسماء ويحطك.

فالأولى المعتبرة بورقيبية تعيّر الثانية المعتبرة يوسفية فتدعوها إلى إعداد السويق استعداداً للحاق ببن يوسف أصيل جزيرة جربة بعد أن هرب إلى الشرق (مصر) وتخلى عن أنصاره أو هكذا أرادت له الأولى وصوّرتْه، لكن الثانية تردّ باحتقان داعية على بورقيبة نفسه بأن يقع عليه لغم ألقته الجيوش الألمانية على وادي الزاس بالجنوب التونسي، فكان لفرط قوته مضرب الأمثال لدى أهالي المنطقة. ولم يقف الاحتقان عند شخص بورقيبة بل امتدّ ليشمل الديوان السياسي (جماعة بورقيبة سمّيت خلال الخلاف جماعة الديوان السياسي في مقابل جماعة بن يوسف التي هي جماعة الأمانة العامة) والشبيبة الدستورية. فيكون ردّ الأولى بالدرجة نفسها من الاحتقان داعية عليها أن يصفعها اللغم المذكور بقوّة من يُرْفَعُ إلى السماء ويقع. وتتواصل المناظرة الشعرية التي تخفي وراءها شحنات يتقاطع فيها القبَلي مع الأيديولوجي مع المجالي، ولم يقتصرْ على الجنوب التونسي بل شمل البلاد بكاملها ودونته الذاكرة بشكل أو بآخر.

منهم سيقبل لعبة العودة إلى الحضيرة (الحبيب بولعراس في أكثر من مرّة). كما مُورِست هذه الجدلية مع شخصيات أخرى لعلّ أجلاها مع السيد الهادي البكوش ثم السيد محمد الصياح، اللذيْن يُعَدّ مسارهما السياسي تجسيداً لتقلّبات هذه الجدلية. وقد شملت هذه الجدلية أيضاً كبار المسؤولين ورؤساء المنظمات الوطنية الذين أثبتت لهم الممارسة وتعاطيهم مع الحقل السياسي، أنْ شرط ضمان صعودهم سياسياً هو النجاح في إقامة علاقات تبعية شخصية مع القوى الفاعلة في ذلك الحقل، لذلك تراهم يراوحون بين الصعود إلى المركز المطلوب والإعفاء منه، أي إنهم يخضعون للجدلية ذاتها (الاحتواء/ الإعفاء) التي يخضع لها السياسيون، وليست تجربة السيد الحبيب عاشور إلا مثالاً واضحاً.

والمهم أنّ النمط المذكور في الأداء يجعل جلّ الهياكل من شلل وجماعات ضاغطة غير موظّفة لخدمة الهيكل التنظيمي العام، وبخاصة أنها لم تؤسس على علاقات صريحة ومصالح مشتركة كما هو الشأن في الأنظمة الديمقراطية، بل إنها تأسّست على علاقات المنفعة المتبادلة بين الأفراد، وليست التنظيمات سوى إطار لشرعنة هذه المنفعة المتبادلة.

وبالنتيجة، فإنه نمط من العلاقات وأسلوب في التسيير يمثل سبباً من أسباب غياب الجدوى والفعالية للفعل السياسي لدى النخبة التنفيذية التي بمجرد دخولها مجال الممارسة تشهد العلاقات غير الرّسمية التي أقامتها اهتزازاً وتخلخلاً، فتبرز بذلك أحلاف فرعية داخل النخبة على أسس قد تتعارض مع منطلقات العقلانية والقانونية. فلقد تبين لي من خلال المقابلات التي أجريتها مع بعض الشخصيات الفاعلة أنها كانت تخترقها انقسامات وتحالفات لم تكن من منطلق أيديولوجي حزبي، إذ تعمد بعض الشخصيات إلى كسب ولاء بعض الوزراء التبّع داخل الحكومة فتجمعهم علاقات منفعة متبادلة وتبادل المعونة (Entraide)، كما يعمد بعض أفراد هذه النخبة بهدف الحفاظ على مصالحهم، إلى إقامة علاقات محسوبية وتبعية شخصية مع رئيس الجمهورية. ففي غير ما مَوْضِع يكرّر بورقيبة كما ذكرنا آنفاً أنه ولىَّ السيد الهادي نويرة رئاسة الحكومة لثقته الشخصية فيه، أي استناداً إلى العلاقة الشخصية التي ربطته به أيام النضال الوطني، لكن كان هناك يقين داخلي مسكوت عنه يدفع بورقيبة إلى اختيار رفيق دربه وزيراً أوّل، هو أنه موطن ثقته عرف بوفائه له وجمعتهما قواسم مشتركة، إذ تعلّما معاً في فرنسا وناضلا معاً في صفوف الحزب هناك وكان بينهما تراسل زمن النضال، كما جمعهما تصوّر موحّد لمشروع البناء الوطني، ولكن قبل هذا كّله ألم يجمعهما انحدار جهوي واحد (المنستير)؟

وربّما ينطبق هذا التحليل على شخصيات سياسية أخرى فاعلة في إطار التجربة

التونسية موضوع الدراسة، والسيدان الباهي الأدغم ومحمد مزالي مثالان واضحان كل في مرحلته، فإذا كان الأول جسّد سواء من خلال خصاله وما عرف عن شخصيته من لِينٍ وقدرة على التجاوب مع طباع الزعيم واحتياجات الزعامة، أو من خلال مساره المهني وطريقة ممارسته الحكم باعتباره مثّل نموذج العضد الأيمن محل ثقة الرئيس[٢٣٧]؛ فإن محمد مزالي اختار نظراً إلى السّياق السياسي التنافسي الذي صعد فيه أن ينشدّ إلى شخص بورقيبة إلى درجة التّماهي معها وتعمّد استحضارها في كل خطاب أو تحليل أو تصريح يدلي به، فهو يستند إلى **قاعدة ولاء** مفادها أن ضمان تأييد الرئيس هو ضمان لنجاح الاختيارات السياسية وتنفيذها، وبالتالي ضمان استمرارية المنصب عبر إلْجَامِ أولئك المنافسين الذين كثر عددهم حول الرئيس، وكل يلعب دور طالب المنّة والفضل من الرئيس إثر عجزه عن تحقيقها موضوعياً، أي استناداً إلى كفاءته وخبرته، كما تتأكد قاعدة الولاء المذكورة من خلال حادثة تفضيل محمد مزالي على محمد الصيّاح في خلافة الهادي نويرة على الوزارة الأولى إثر التوعك الصحي الذي أصابه.

لقد ذكر الصياح نفسُه للمؤرخ علية العلاني ثمّ أكد ذلك الطاهر بلخوجة[٢٣٨] في مذكراته، أن الكفة رجحت لمزالي على حساب الصياح بتدخل من زوجة الرئيس آنذاك، ولم يتردّد الصياح في قبول قرار الزعيم مهما كان والتعبير عن الولاء لـ «المجاهد الأكبر» الذي هو النظام، لأن «الخِيرَةَ في ما يختارُه الزعيم دائماً»، إضافة إلى مقتضيات الانضباط الحزبي. هذا الأسلوب في الحصول على المنصب يُحيلنا في جانب كبير منه إلى صورة طالب المنّة والفضل من الله. فهذا الطّالب لما يشعر بصعوبة الاستجابة لطلبه من الله، يفضّل الالتجاء إلى الوليّ الصّالح الذي تربطه به علاقة روحية ليتوسط له عند الله اعتباراً لحظوته لديه بالصورة التي تجعل الخزين الروحي والرمزي وسيطاً في تحقيق الطِّلْبَةِ في إطار علاقة تقوم على تبادل المنفعة.

كما تجلّى الولاء لشخص الرئيس من خلال تجربة محمد مزالي في ارتقاء سلم المناصب، ونحن إذ نؤكد على مثال هذا الرجل فلأنّنا واعون بأن الرجل لئن اشترك مع سلفه نويرة في الانحدار والولاء الشخصي لبورقيبة، فإنه كان واعياً بأن حظوظ صعوده السياسي ما عادت رهن لعبة تنافسية تقتصر على بورقيبة ومن حوله ممّن تعنيهم مسألة الحكم قانونياً، بل إن دائرتها توسعت لتشمل زوجة الرئيس وصهرها وابن الرئيس ومدير ديوانه والمكلف بمهمة لديه، فلقد نجح مزالي في ما بين الأعوام

---

(٢٣٧) يمكن العودة إلى: Lakhoua, *Le Gouvernement Ladgham: 7 novembre 1969-2 novembre 1970.*

(٢٣٨) بلخوجة، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم: شهادة على عصر**، ص ٢٩٩.

١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ في إقناع رئيس الدولة بضرورة إبعاد بعض الوجوه السياسية المقرّبة من أمثال منصور معلّى، الطاهر بلخوجة، محمد الصياح، وفي عام ١٩٨٣ إدريس قيقة إثر أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤[٢٣٩] وعلالة لعويتي في عام ١٩٨٥ وبورقيبة الابن ثم زوجة الرئيس وسيلة بن عمار بطلاقها في عام ١٩٨٦.

لكن بورقيبة على عادته سيحافظ على منطق التوازنات الداخلية. ولن يترك الساحة خالية لمزالي وحده. فالزعيم سيسمح بصعود نجم مدير الديوان الرئاسي منصور السخيري الذي ما فتئ تأثيره يتوسع إلى درجة سيطر معها على واجهة الأحداث السياسية باجتماعه اليومي بالرئيس الذي يتم بثه بالصورة عند افتتاح كل شريط أنباء. كما إن التحالفات خفية بين أبناء الساحل وأبناء العاصمة.

فدائرة رهان الوزير الأول توسّعت بعد أن غدت معضلة الخلافة مطروحة بحدة أكثر لتمثل الهاجس الذي أقضّ مضجعه، وبخاصة أن الدستور التونسي كما رأينا آنفاً حتى بعد تنقيحه في سنة ١٩٧٦ من خلال تشريعاته التي «على المقاس»، تضمّن ثغرة قانونية قابلة للاستغلال، لأنه بسكوته عن الحسم في مسألة الخلافة يكون قد أقر ضمنياً بأن الأقرب إلى شخص بورقيبة والأكثر ولاء له بما يرضيه هو الخليفة الدستوري الوحيد لرئيس الدولة في حالات الشغور المتأكدة بحسب الفصل رقم ٥١ من الدستور الذي ينص على أن الوزير الأول هو الخليفة الدستوري الوحيد للرئيس في حالات الشغور.

هذا الحل الذي لا يستند إلا إلى رغبة الزعيم فقط، سيدفع بالوزير الأول في ما بعد إلى العمل الدؤوب ليس من أجل تحقيق برنامجه الوزاري وإنقاذ نسق سياسي بدأ يتهرّم بتهرّم زعيمه، وبالتالي إنقاذ هيكل دولة بدأ يفقد قداسته، بل على العكس سيدفعه إلى تكريس كل جهوده في خدمة شخص الرئيس وليّ نعمته بحثاً عن رضاه حتى يستمرّ في منصبه معتبراً نفسه في كل الحالات مجرّد منفذ لسياسة الرئيس على خلفية الطبيعة الرئاسية للنظام السياسي. فكم من مرّة صرّح مزالي بقوله «أنا لست سوى منفّذٍ لسياسة الرئيس. . . نحن في إطار نظام رئاسي»[٢٤٠] «نحن في إطار نظام رئاسي شخصاني. . نحن أعضاد بورقيبة»[٢٤١]. وهذا ما يجعل اهتماماته تنحصر في مسألة الخلافة على حساب اختياراته الكبرى وأعباء الحكومة، بشكل دفعه إلى حدّ التضحّية بأهمّ اختياراته (والتّعزيب مثالها الأوضح)، وإلى أن يَعْهَدَ بوزاراته إلى أوفيائه المستزلمين

(٢٣٩) انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٤-٣٢٥.

(٢٤٠) انظر: *Le Monde*, 8/1/1984, p. 3

(٢٤١) انظر: *Jeune afrique* (18 janvier 1984), p. 26.

بالنسبة إلى الحقائب الوزارية الحسّاسة المتمثلة في وزارات السيادة وبخاصة الداخلية والدفاع، أو للفنيين من التكنوقراط باعتبارهم موظّفين لدى الدولة ليس لهم من غرض سوى تحقيق الجدوى كلّ في ميدانه مع غياب الطموحات السياسية، فهو لم يتوانَ مثلاً عن أن يعلن في عام ١٩٨٦ أنه منذ مدة زمنية ما عاد يسيّر السياسة الاقتصادية التي تركها لأهل الاختصاص من وزرائه الفنيين وبخاصة منذ عام ١٩٨٤ «لقد دفعني هذا إلى ترك حرّية المبادرة لوزرائي الفنيين وخاصة للسيد رشيد صفر بشكل يكاد يكون كلياً عامة، لأنني واثق من أن أداء كل وزير يكون مراقباً عن قرب من طرف رئيس الدولة شخصياً. .»، وتفرّغ هو في المقابل لمعركة الخلافة التي ساحتها القصر ورهانها الرابح كسب رضى بورقيبة، فكان كل ذلك على حساب منظومة سياسية لا تبحث عن الحبات المسكّنة من الخطابات ووعود بالمشاركة والتعددية ووفاء للشرعية البورقيبية، لأن أوجاع النسق بلغت مرحلة ما عادت تجدي معها الحبّات المهدّئة!

هذه الثغرة الدستورية انتبهت إليها الطبقة السياسية آنذاك وطرحتها، لكن لا من مجيب، لأن أوراق اللعبة اختلطت إلى حد التداخل ولن يتمّ تجاوزها إلا إثر نهاية الحكم البورقيبي بتعديل الفصل السابع والخمسين[٢٤٢] حيث خوّل بموجبه الدستورُ المنقّحُ رئيس مجلس النواب تولّي مهام رئاسة الجمهورية بالنيابة لفترة انتقالية في حالات الشغور خلال مدة لا تتجاوز الأربعين يوماً يتم فيها تنظيم انتخابات موسّعة ليس من حق رئيس مجلس النواب الترشح إليها، بشكل يضمن حياده ويوفّر الفرصة للوزير الأول لكي يدخل الحياة التنفيذية من باب قانوني انتخابي من دون وصاية أو حاجة إلى الولاء لشخص الرئيس، أو من دون الحاجة أيضاً إلى التفكير في اللجوء إلى الأساليب غير الممأسسة.

كما تتجسّد علاقات التبعية الشخصية من خلال طريقة توزيع الموارد بين مختلف الوزارات، حيث إن الوزير الأقرب إلى رئيس الجمهورية هو الوزير الذي يضمن النسبة الأكبر من التمويلات مقارنة بالوزارات المنافسة، وبخاصة أن تدخلات مجلس النواب ومناقشاتهم في هذا المضمار تبقى صورية تتويجية، لأن الخلافات في هذا المضمار لم تكن تُسَوَّى عن طريق القنوات الرسمية للسلطتين التنفيذية والتشريعية، بل في غالب الأحيان عن طريق تدخل رئيس الجمهورية شخصياً بالنظر إلى طبيعة علاقاته بالوزراء. لكن ما يجب التأكيد عليه في هذا السياق هو أن درجة حدة

(٢٤٢) هذا الفصل شمله القانون الدستوري عدد ٣٧ لسنة ١٩٧٦ المنشور في: **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** (٩ نيسان/ أبريل ١٩٧٦)، ص ٩٧٢. كما شمله القانون الدستوري عدد ٨٨ المؤرّخ في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٨٨ المنشور في: **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** (٢٦ تموز/ يوليو ١٩٨٨)، ص ١٠٦٢.

النزاعات بين الوزراء وأحلافهم في ما بينهم مهما اشتدت لا يمكن أن تبلغ درجة تغدو معها «مفضوحة»، وبالتالي تتسبّب في خلق أحلاف وأجنحة قادرة على الانفصال عن النسق السياسي لتهديده من الخارج، بل بالعكس فهي نزاعات داخلية خفية تقتصر على السعي نحو المصلحة التي ارتآها الوزير ذاته. فالنزاع في نهاية المطاف ليس نزاع مشاريع بل نزاع رؤى شخصية لوزراء. كما إن إبعاد وزير من ذوي النفوذ عن الدائرة السياسية أو إعفاءه ليس نهائياً وبالكامل عن الدائرة النخبوية. كما أنه لا يعني إبعاد كل أتباعه من الوزارات الأخرى، بل إن الفرص تبقى مؤاتية لهؤلاء الأتباع لاتخاذ معزّب جديد هو بمثابة السادن للهبة (الواهب) داخل النخبة السياسية من أجل ضمان الاستمرار في المنصب بشرط ضمان سلامة العلاقة بالرئيس بالنظر إلى أنه ولي نعمة أكبر.

لكن حظوظ المحافظة على المنصب الوزاري تبقى أرفع بالنسبة إلى الوزير ذي السّمة البيروقراطية مقارنة بالوزير ذي السمة السياسية، ومثاله أن حظوظ بقاء السيد رشيد صفر في منصبه أرفع من حظوظ بقاء السيد البشير بن سلامة. فبمجرّد إعفاء محمد مزالي تمّ إعفاء بن سلامة، لكن رشيد صفر حافظ على مركزه في الحكومة بل توافرت له حظوظ الصعود بعد أن تداول على وزارات متعددة منذ حكومة نويرة وصولاً إلى حكومة الهادي البكوش بعد السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر.

ألا يجوز، إذاً، القول بأن الدخول إلى مصاف النخبة الفاعلة والصعود في مراتبها في إطار التجربة التونسية لا يقوم على الشرعية السياسية المستندة إلى التكوين العلمي والتجربة السياسية والنضالية للفاعل والكفاءة الفنية فحسب، بل إنها قبل كل ذلك تعود إلى عامل الولاء والتبعية الشخصية والوفاء مع مراعاة الموازنات الداخلية مثل الانحدار الجهوي والعائلي وغيرها، وبخاصّة في إطار نظام جمهوري رئاسي، اختار تعيين رئيس الحكومة من طرف رئيس الجمهورية من دون وضع حدود ومعايير الاختيار دستورياً. فكأنما هو نظام دستوري يدعو الوزراء والنخبة السياسية عامة إلى التزام مجموعة معينة من المؤيّدين بالولاء لمعزّب صاحب أفضال عليهم وبخاصة أن الفعل السياسي لا يستحضر المصلحة العامة، بل إنه في معظم الحالات يقتصر على استحضار المصلحة الشخصية التي قد تغيب أو تغيّب معها الانتماءات الطبقية وباقي التقاطعات، مثلما بيّنت ذلك الدراسات السوسيولوجية المعتنية بالتجربة التونسية وبنخب البناء الوطني على مستوى توزيعها الطبقي (بن سالم ـ الهرماسي ـ الزغل ـ موور أساساً)، إذ تبيّن أن عدم التجانس الطبقي حكم عملية توزيع هذه النخب الحاكمة، لأن الطبقة الوسطى ذات الأصول البرجوازية والصغرى «نجحت» في لعب دور الوسيط بين مختلف الطبقات الذي يبقى دوراً توفيقياً.

أما الانحدارات الاجتماعية فإنها عملت في تقاطع مع الولاء الشخصي على تحديد نمط اشتغال الهيكل السياسي، لأن الاشتراك بين المعزّب والزليم في الانحدار الاجتماعي قد يكون منطلقاً حافزاً وعاملاً مساعداً، أي أداة لقيام علاقة التبعية الشخصية بين الطرفين بحثاً عن تبادل الخدمات والمنفعة. وبذلك تغدو العلاقات غير الرسمية أرضية الدراسة التفهمية المراد إجراؤها على النظام السياسي التونسي لما بعد عام ١٩٥٦ وحتى قبله(٢٤٣)، وهي العلاقات التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة في عملية صنع القرار وتنفيذه خلال مسار البناء الوطني. هذه العلاقات في مستواها غير الرسمي تقوم في الحقيقة على تبادل المنفعة المادية أو الرمزية أو هما معاً، وتبقى عامة مسكوتاً عنها لا تلتزم بتمثيل جماعة معينة، وهو ما أكده سبرينغبورغ (Springborg) بقوله: «إن المنفعة التي ترتكز على علاقات عمودية لا تضع أيّة مبادئ تسير عليها العلاقات الأفقية ولا تفرض عليها أيّة قيود، ومن ثمّ قد تصبح النخبة في الأنظمة السياسية التي تتصف بخاصية «المنفعة»، سريعة التأثير والتقلّب نظراً لأن أفرادها يتسابقون لاحتلال المناصب غير مقيدين بأية التزامات نابعة من تمثيلهم لجماعة معينة»(٢٤٤).

ويمكننا أن نتبين تجلّيات هذه المنفعية وهذا التقلب وعدم الالتزام وكل المسكوت عنه في إطار الدائرة النخبوية الضيقة المحيطة بالرئيس والتي توصلت في فترات مهمة وحاسمة من مسار البناء الوطني إلى احتكار الباع الأكبر من عملية صنع القرار. لكن المهم هنا أن هذه الدائرة النخبوية بدورها كانت عرضة لتغيّرات فجائية هي نتاج تغيّر التوجهات السياسية الاقتصادية الناجمة عن حالة/ حالات الأزمة أو عن نجاح حلف مخالف بفضل توصله إلى إقناع الرئيس بضرورة العدول عن اختيار اقتصادي وسياسي سابق، وربما مثلت «دراما» التجربة البنصالحية تجسيماً فعلياً لهذه الآلية في العمل. فالصعوبات التي تمرّ بها التجربة لا يداخلها شك بما سيمثل مستندَ شرعيةٍ مخالفةٍ صاعدةٍ ستنجح في إقناع رئيس الجمهورية بتغيير التوجه والتخلّص (هذا الأخير له بالطبع درجات طبقاً للسياق السوسيوسياسي) من عبء مكلّف سياسياً واقتصادياً وبالتالي اجتماعياً، وبخاصة أن بورقيبة اختار تكتيكاً في العمل يقوم على خلق الموازنات داخل الحكومة عبر مجابهة الحلف بالحلف المناقض والنخبة بالنخبة المضادة، من أجل أن يحافظ هو على دور الوسيط المتعالي عن هذه الصراعات التي قد تمسّ هيبته

(٢٤٣) انظر: عبد الوهاب حفيظ، «صورة للحراك الاجتماعي والسياسي: حالة تونس خلال العهد الحسيني،» **الوحدة**، السنة ٥، العدد ٥٧ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩).

(٢٤٤) R. D. Springborg, *The Ties that Bind: Political Association and Policy: Making in Egypt* (Michigan: A.n.n. Arbor University Microfilms, 1974), p. 38.

وشرعيته. والحكومة آنذاك بقيادة أحمد بن صالح اختارت التوجه «الاشتراكي» التعاضدي اقتصادياً والأحادية الحزبية عبر دعم عملية دولنة المجتمع، نظراً إلى أولوية الجدوى الاقتصادية من إنتاج وتشغيل وتعليم وصحة، على الجدوى السياسية من ديمقراطية ومشاركة سياسية وتعددية حزبية. هذا الاختيار هو في الحقيقة مدعوم من طرف بورقيبة الذي كان واعياً آنذاك بأهمية البديل الذي اقترحته النخبة النقابية متمثلاً في البديل التعاضدي والذي وُضِعَتْ خطوطُه الكبرى في إطار الاتحاد العام التونسي للشغل، ولم يكن ابن صالح إلا واحداً من مهندسي هذا المشروع.

لكن النهاية التي آل إليها هذا المشروع والمخلّفات التي أفرزها، دفعت بورقيبة إلى التملّص[٢٤٥] ليضرب نخبة التعاضد بنخبة مضادة هي النخبة الليبرالية وروادها ابتداءً من السيد الباهي الأدغم مروراً برفيق الدّرب (سواء خلال مرحلة التكوين العلمي من المنستير إلى الصادقية تم إلى الحقوق الفرنسية، أو مرحلة النضال الوطني في سجن برج سان نيكولا بفرنسا، أو في إطار هياكل الحزب في فرنسا أو عند العودة) أعني الهادي نويرة الذي كان استأمنه على البنك المركزي منذ بداية توزيع المناصب إثر عام ١٩٥٦.

أهم ما يعرف عن هذا العضد هي توجهاته الليبرالية اقتصادياً، أما عملياً فلقد أثبتت التجربة ما يكنّه الرجل ونخبتُه من احتراز ضد الممارسة الديمقراطية التعددية والمشاركة السياسية المنفتحة فعلاً لا قولاً. فبقدر ما كانت مؤشرات النمو الاقتصادي جلية خلال تجربته، كانت مؤشرات الانفتاح السياسي غائبة[٢٤٦]. فهو في غير ما مناسبة أشاد بمقترحات مؤتمر المنستير معتبراً «أن رأي مناضلي الحزب ممثلاً للجميع مالكاً لشرعيته رغم أحاديته»، كما اعتبر أنه من حق مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري أن يلزم النواب بتوصيات مثل توصيات مؤتمر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ ويحدّد دور المجلس المتمثل أساساً في الالتزام بالمشاركة في تنفيذ السياسة التي وضعها رئيس الجمهورية، لا المساهمة في تشريعها ووضعها مع تزكية مقترح تنقيح الدستور الذي تقدّم به المؤتمرون في الحزب لإسناد رئاسة الجمهورية للحبيب بورقيبة مدى الحياة والبت في تراتيب الخلافة في حالة الشغور. وهذا ما جعل دور مجلس النواب

(٢٤٥) نقول هنا تملّصاً اعتباراً للطريقة التي اختارها بورقيبة في التخلص من التجربة وتصفية مخلفاتها التي وجدت قمة دراميتها في محاكمة مهندس التجربة أحمد بن صالح رغم محاولات الإقناع بالعدول والاعتراضات ثم «هربه» خفية من السجن.

(٢٤٦) انظر خطاب الهادي نويرة أمام مجلس النواب في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ بمناسبة تقديم مشروع الميزانية لسنة ١٩٧٥: نويرة، **تونس في طريق التحول الاقتصادي والاجتماعي: عرض مشروع الميزانية العامة.**

في نهاية المطاف دوراً رقابياً فقط لا تشريعياً بحجة إيجاد التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية حتى لا تطغى هذه الأخيرة على الأولى فتعطلها عن أداء دورها، ولذلك وزّع الأدوار على الشكل الذي صرح به كالتالي: «. . . **فرئيس الجمهورية صاحب السلطة التنفيذية، كان ـ وسيبقى ـ الممارس دون سواه، لمسؤولية ضبط السياسة العامة للأمة وهذه السياسة يتولى تطبيقها الوزير الأول وأعضاء الحكومة ويكون عملهم خاضعاً لرقابة مجلس الأمة**». وهو ما يجعل بالنتيجة الدور الأساسي للنواب دوراً رقابياً قبل أن يكون تشريعياً. وهي أيضاً رقابة لها حدود، أي إنها لا تؤدي إلى جعل الحكومة مسؤولة لدى مجلس الأمة. «فالوزير الأول وأعضاء الحكومة مسؤولون لدى رئيس الجمهورية من دون غيره، وإليه وحده يرجع تعيينهم وإقالتهم». حتى إنه في حالة قيام خلاف خطير أعطى الدستور رئيس الجمهورية صلاحية حلّ المجلس ليكون الرجوع إلى الناخبين. وهو خلال كامل خطابه لم يَنِ يؤكّد أهمية النجاعة الاقتصادية في شتى المجالات باعتبار أنّها الرهان للخروج من التخلف، مستعرضاً المؤشرات الدالّة على ذلك والتي هي أساساً مؤشرات اقتصادية لا بد على الدولة من مقاومة كل معوقاتها، ولعلّ أول هذه المعوقات الإضراب، حيث سجل ارتفاع عدد ساعات الإضراب الضائعة ٢٥٣ ألف ساعة في سنة ١٩٧٢، و٢٩٢ ألف ساعة عام ١٩٧٣، و٢٢٥ ألف ساعة خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة ١٩٧٤ والتي من واجب الجميع إدانتها واعتبارها غير شرعية تتعارض مع حق الإضراب الذي ضمنه الدستور لأنه يتسبب في أحداث الشغب ويؤدي إلى النَّيْل من المصالح الأساسية للبلاد وللعمّال المنتسبين إليها[٢٤٧].

وسوف تتخذ الحكومة الموالية من هذا الانغلاق السياسي الذي ميّز حكومة نويرة عبر ما مارسه الحزب من احتواء أجهزة الدولة وتغييب المشاركة الفاعلة، أرضيةَ عملٍ جديدة بحثاً عن شرعية بدأت تترهّل رغم بعض مؤشرات النمو الاقتصادي المحسوبة لحكومة نويرة. فكان شعار الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية والمشاركة السياسية الديمقراطية كلمات السرّ لحملة التعبئة التي ستقودها النخب الصاعدة إلى دفّة الفعل السياسي بحثاً عن استقرار سياسي بدأ يُفتقد.

لكن كل هذه الشعارات التعبوية بقيت أسيرة الرغبة الاحتكارية للحزب الاشتراكي الدستوري. لذلك لم تستطع أن تتحوّل إلى شعارات مجسّمة على أرض الواقع؛ فحتى الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها وُئِدَتْ في المَهْدِ وتحوّلت «الديمقراطية إلى ديمقراطية واجهة»، وتحوّل الحلْمُ إلى وَهْمٍ والمشاركةُ إلى خديعة طبقاً

(٢٤٧) انظر: المصدر نفسه، ص ١١٨.

لتصريحات أصوات معارضة آنذاك[٢٤٨]، لينقلب مفعول الممارسة الانتخابية عامة من المشاركة إلى الإقصاء ومن الاختيار إلى التزكية، عبر التزوير المفضوح الذي ليس له من مبرّر سوى إرادة رئيس الجمهورية شخصياً[٢٤٩]، لكن انعدام الجدوى والفعالية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ابتداء من الصعوبات الاقتصادية التي لم تشهدها الموازنات السابقة والاهتزازات الاجتماعية وتعقد الملفات السياسية، مضافة طبعاً إلى أسلوب التسيير السياسي والاقتصادي الذي اختاره الوزير الأول، أسلوب محكوم بهاجس الخلافة ويقوم على إثبات الولاء لشخص بورقيبة إلى حدّ التماهي واعتماد مستزلمين من النخبة السياسية مِمّنْ يُوَالُونَهُ استناداً إلى معايير جهوية وتعليمية وأيديولوجية، عبر إيجاد حلف في مواجهة مناوئيه داخل القصر. أما الملفات الاقتصادية والاجتماعية، أي الفنية، فأُوكِلَ أمرُها إلى فئة من التكنوقراط المتميزين أبداً بحيادهم السياسي.

هذا النمط في الأداء السياسي حَكمتْه بوضوح خاصية التعويل على علاقات التبعية الشخصية غير الرسمية بغاية تبادل المنفعة المادية والرمزية بين الزليم والمعزّب، على أنّها ضمانة لتحقيق النجاح السياسي في مجالات مختلفة، بحيث إنه «حين تتغير الأوضاع بسرعة لا يجد الفرد نفسه وحيداً من دون حليف واحد من بين هؤلاء الذين بدأ نجمهم في الصعود[٢٥٠]، بما يمكّننا أن نستنتج الخصوصيّات المميّزة لطريقة أداء النسق السياسي التونسي خلال ثلاثة عقود من الاستقلال والبناء الوطني من طرف نخبة سياسية لم تخلُ في ممارستها وتصوراتها لدورها واختياراتها من الأبعاد النيوباتريمونيالية كما رأينا سابقاً، وهو ما انتهى إليه باحثون عدة سابقون ولخّصه على سبيل المثال فريق العمل الثلاثي المتألف من كلّ من كامو وعمراني وبن عاشور (Ben Achour) خلال دراستهم التجربة الانتخابية التونسية[٢٥١]:

أ ـ الطبيعة الشخصّية لنظام الحكم السياسي إذ تجمّع السلط كلها بين يديْ رئيس

---

(٢٤٨) يمكن العودة في هذا المضمار إلى كلّ من: Mrabet, «Les Elections législatives anticipées de novembre 1981 en Tunisie,» et Mdhaffar, *Le Pouvoir législatif au Maghreb*.

(٢٤٩) أو هكذا برّر مزالي بعد تنحيته وقبله وزيره للداخلية إدريس قيقة تزويرهما للانتخابات التشريعية التعددية. وسيؤكد ذلك في رسالته المفتوحة إلى بورقيبة من باريس حين كتب يقول «باح لي قيقة في سنة ١٩٨١ أن الرئيس أمر بأن يكون انتصار قوائم الحزب انتصاراً تاماً... وأذكر تحوّل كومندوس إلى مقرّ ولاية تونس ليلة فرز الأصوات للتلاعب بالنتائج» انظر: بلخوجة، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم: شهادة على عصر**، ص ٢٩٩؛ Mohamed Mzali, *Lettre ouverte à Habib Bourguiba* (Paris: A. Moreau, 1987), et J. Lacouture, «Le Stratège prophètique,» *Le Monde*, 9/11/1987, pp. 1-4.

(٢٥٠) Robert Springborg, *Family, Power, and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei–his Clan, Clients, and Cohorts* (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 1982), p. 69.

(٢٥١) Camau, Amrani et Ben Achour, *Contrôle politique et régulations électorales en Tunisie: Les Elections législatives du 4 novembre 1979*.

الجمهورية الذي يحكم، أي يصنع القرار، ويوزّع السلط، ويعيّن الأشخاص، إستناداً إلى شبكة من العلاقات تعود إلى ما يَرْتئيه هو شخصيّاً، أي إنها غير رسمية تقوم على تبادل المنفعة بين الطرفين.

على الرغم من أن الدستور التونسي في جوهره نسخة منقولة عن الدساتير الغربية من حيث توجهاته وأهدافه وطابعه العقلاني الظاهر، إلا أنه من ناحية أخرى لا يتعارض في مبادئه وروحه مع ممارسة الحكم مدى الحياة القائمة على شخصنة الحاكم وربط شرعية الحكم بشرعية الحاكم، بشكل يجعل النظام السياسي مزيجاً من قانون سياسي تعاقدي مؤسساتي دستوري ذي شرعية عقلانية ومن موروث شخصاني لا شكلي يعود في جذوره إلى السّلطنة وحتى إلى الخلافة، من حيث هي نمط حكم يسمح لصاحب السلطان بالتحكم في هامش من السلطة واسع يصل إلى حدود إنتاج وإعادة إنتاج النماذج السياسية والقانونية والاقتصادية والرمزية المتمثلة في أهم القرارات، والتسميات، وعزل الوزراء، وحلّ البرلمان، وإصدار القوانين، باعتبارها ممارسة تتعارض مع القانونية والعقلانية التي كانت مثلت أرضية لشرعية فعل نخب الاستقلال. وهو ما كنا تبيناه من خلال ممارسة انتخابية حاولت فلم تستطع أن تكون تعددية، حرّة ونزيهة، مع السعي الخفي للحد من السلطة الفعلية للبرلمان وتجاوز الخيار المؤسساتي عامة. وفي النتيجة يتأكّد في جانب كبير ميل هذا النظام إلى إرساء سلوك هو أقرب إلى السلوك ذي السّمة النيوباتريمونيالية من حيث الازدواج في الممارسة والجمع بين الثنائيات المتناقضة أين يسود نمط العلاقات القائم على التبعية الشخصية لوليّ النعمة (المعزّب) من طرف الزليم الباحث عن الصعود، تبعية تجلت من خلال نمط العلاقات الذي ربط الوزراء برئيس الجمهورية أو الوزير الأول بوزرائه وبخاصة أن الدستور حتى بعد تنقيحه في عام ١٩٧٦ لم ينجح في الحد من هامش حريّة الرئيس في التعيين والعزل، وفي الحدّ من تبعية التشريعية للتنفيذية.

ب ـ هامشية الجهاز التنفيذي في عملية صنع القرار الذي يخطط له ويتمّ إعداده في إطار حلف ضيّق من المقرّبين دستورياً أي قانونياً أو دموياً أو علائقياً (اجتماعياً) للرئيس ممّنْ تربطهم به علاقات تبعية شخصية عمادها تبادل المنفعة الشخصية أو الجماعية.

ج ـ بقاء النخبة واستمرارها في الحكم رغم تداول الحكومات، وهذا جعلها نخبة تعيش ما سمّي بظاهرة دوران النخبة، وليس السيد الهادي البكوش سوى مثال واضح، بالنظر خاصة لما أثبته من قدرة على التأقلم مع كل مرحلة سياسية تمرّ بها البلاد، إذ إن مساره السياسي حكمته عوامل مشكّلة له لعلّ أهمّها مستواه التعليمي، وتجربته السياسية ورصيده النضالي إضافة إلى ولائه الحزبي وما اكتسبه من قدرة

تنظيمية. أما العوامل المسكوت عنها فربّما تمثلت في انحداره الجهوي ورصيده الرمزي إضافة إلى النسيج العلائقي الذي حبكه خلال مسيرته. فهي كلها عوامل ساهمت في تشكيل مسيرته السياسية واكتسابه القدرة على الاستمرارية. والمنطق نفسه ينطبق على تجارب متنوّعة لوزراء عديدين نذكر من بينهم الطاهر بلخوجة ومحمد الصياح والباجي قائد السبسي وغيرهم، ممّنْ بقوا يراوحون بين الرّضى والتعيين أو عدم الرضى والإبعاد.

لكن الاستمرارية أيضاً داخل منظومة الفعل السياسي قد تتأتى ممّا ميّز النخبة السياسية ذات التوجهات التكنوقراطية من حياد وغياب الطموح السياسي في ظل نظام اختار الرئاسة مدى الحياة، لأن الحياد وغياب الطموح يعدّان ضمانة للنخبة السياسية في غالبية أفرادها لإمكانية الصعود بتجنّب الوقوع في «مغبّة الاتهام بالأغراض السياسية المناوئة»، فكان مَيْلُهَا واضحاً للاتصاف بصفة البيروقراطية ولزومها الحياد وإيثارها تجنب المعارضة والمنافسة السياسيّتين فعليّاً، إذ اختارت الرضى بسيطرة البعد الشخصي القائم على التحالفات داخل الحياة السياسية وعلى الولاء لشخص المعزّب من طرف الزّليم. وهذا ما يجعل بقاء هذه النخبة واستمرار أدائها السياسي وكفاءتها في مواجهة التحديات التنموية كلّها محل شكّ وموضع سؤال وبخاصة أنها نخبة تؤدي عملها في إطار النسق السياسي، بالنظر إلى مسؤوليتها لا إزاء الجماهير، بل إزاء رئيس الجمهورية مباشرة، باعتباره المؤهّل الوحيد لمساءلتها ومحاسبتها وتعيينها أو عزلها، لذلك فهي تبقى بسبب علاقات المنفعة المتبادلة مسؤولة أمام راعي النظام بأسره، إن كانت نخبة وزارية أو أمام الوزير نفسه إن كان موظفاً سامياً. وقِسْ على هذا المراتبية التي تعرفها كل مؤسسة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية من جمعيات ومؤسسات وأحزاب وغيرها، حيث تقوم هذه العلاقة في التبادل بين المعزّب والزليم.

تُكْسِبُ الشبكةُ العلائقيةُ القائمةُ على تبادل المنافع بين الطرفين أفرادَ النخبة قدرةً على التأقلم مع التغيرات الطارئة بمختلف توجهاتها واختياراتها السياسية، لأن التجربة علّمَت الزليمَ أنْ يوفّر للمعزّب مهما كان توجهه مغايراً لمن سبقه، السلعةَ التي هو في حاجة إليها، وبخاصة إذا ما أضاف إلى ذلك حياداً سياسياً وانحداراً جهوياً مساعداً. كل هذه العوامل تساعد النخبة على الدوران في ظل واقع سياسي يرفض قيام مجموعات نخبوية مضادة أو منافسة بشكل مستقل وفاعل.

د ـ لا يمكن الحديث في إطار تجربة الحكم التونسي عن مفهوم المسؤولية الجماعية لفريق حكومي، لأن الرئيس وحده هو الذي يعمد إلى إجراء تحويرات وزارية حقيقية، بشكل جعل أساليب عمل الحكومات تتميّز بانقسامية تتحكّم في النخب الحاكمة بالنظر إلى علاقتها برئيس الدولة محور اللعبة السياسية. فكل فاعل

سياسي منجذب إلى هذا المحور المتمثل في الرئيس، منشدّ إليه بعلاقات ارتهان وولاء ووفاء وبخاصة أنه يمتلك حق الإعفاء من المهام الذي لم ينجُ منه حتى المقرّبون سياسياً أو دموياً. فلقد شمل حتى ابنَه وزوجتَه. وهو نمط علائقي زادته معضلة الخلافة تعميقاً نظراً إلى عدم الحسم فيها دستورياً، فغدا الولاء من «مقتضيات منطق الخلافة» على حد عبارة كامو، إذ لا يمكن الوزير الأول أن يكون إلا كذلك، أي زليماً تابعاً في حالة تعبير دائم عن ولائه حتى وإن كان ذلك على حساب اقتناعاته. كما إن خلافته للرئيس تحكمها الصدفة، أي مجرّد قرار حيني بالتعيين أو العزل من طرف رئيس الدولة الذي منه يستمد شرعية سلطته.

هذه الاستنتاجات المهمة المتعلقة بمآل المنظومة السياسية لما بعد الاستقلال منظومة رامت أن تكون دستورية قانونية عقلانية حديثة تدفعنا إلى طرح السؤال عن سبب انزياحها عن هدفها الأساسي الذي مثَّل فعلاً اقتناعاً حملته نخب البناء الوطني. أي، لماذا حاد الحزب الدستوري عن رسالته الحضارية من منطلق أنه حزب بناء وتبشير بمشروع، ليميل إلى ممارسة الرقابة على مكونات المشهد السياسي على أنه حزب أوحد يقصي شتّى أشكال المشاركة الفعلية وبالتالي شتى أشكال المأسسة تعبيراً عن الميل إلى الممارسة النيوباتريمونيالية؟

في الحقيقة، إن العوامل المفسّرة لهذا التوجه النيوباتريمونيالي تتداخل سوسيولوجياً، لأنه توجه لا يعود بكل بساطة «إلى الطبيعة الشريرة للسلوك الإنساني» أو إلى سوء اختيار أو عدم وعي النخب الحاكمة آنذاك، بل إنه توجه يعود في عمقه إلى عوامل قانونية شكلية ظاهرة نعم، ولكن أيضاً مجتمعية لا شكلية خفية أيضاً، مع تداخل هذه مع تلك. ولعلّ أهمها:

ـ سوسيولوجية التنظيمات حيث إن الحزب في مستوى كونه تنظيماً لا يميل إلى الاستقرار النهائي، مما يدفع بأنصاره الفاعلين إلى المسك بزمام مؤسّساته بقبضة حديدية، وذاك ما يجرّهم إلى الممارسة الاحتكارية للسلطة داخل الحزب ثم في مستوى مؤسسات الدولة.

ـ علم النفس الاجتماعي الذي يؤكد أن ممارسة الزعيم ذاته مسؤوليته تجرّ تغييرات لا مفرّ منها على المستوى الفردي أولاً ثمّ على المستوى الجماعي:

على **المستوى الفردي**، تؤدي صلابة التنظيم البيروقراطي والمراتبية في توزيع الأدوار إلى تصلب هذا التنظيم الذي ينزع إلى الثبات في الأدوار بغية ضمان تواصل اشتغال المؤسسة. إلا أن هذا يؤدي إلى الميل إلى احتكار الأدوار من طرف أفراد معينين (دوران النخبة كما رأينا سابقاً). فيتحوّل الزعيم ذاته من رجل محل ثقة إلى صاحب

مهمة خاصة تولاها مؤقتاً تتمثل في تصفية الاستعمار ثم القضاء على التخلف من أجل تحقيق الرفاه للجميع. ثم إلى نموذج السياسي المحترف. وهو التوجه نحو تعويض الرؤساء الظرفيين برؤساء محترفين التي تُعَدّ علامة على بداية نهاية الديمقراطية التي يتحول الأنصار بموجبها إلى مجرد أداة بين يدي الزّعيم.

على **المستوى الجماعي**، إذ سيكولوجية الجماعة وديناميكيتها تقتضيان إشباع حاجات مادية ورمزية أيضاً من أجل عملية التعبئة، لذلك يعوّل هؤلاء القادة باهتداء من زعيمهم على إشباع هذه الحاجات من مثل الحاجة الدينية التي تبقى أحد أهم مكونات النسيج الرمزي، كذلك المراهنة على الخصوصيات الجهوية والمحلية ومحاولة عمل موازنات بينها. وهو ما سمّاه محمد عابد الجابري أخذاً عن ريجيس دوبراي (Régis Debray) باللاشعور السياسي[٢٥٢] المحرك لعمليات البناء السياسي خلال التاريخ. ففي سياق محاولته لدراسة العقل السياسي العربي في مستوى محدداته وتجلياته، يسعى الجابري إلى إبراز العلاقة بين السياسي والقبلي، فاستعار لذلك مفهوم اللاشعور السياسي[٢٥٣] لدوبريه، إلا أنه أكّد اختلاف المفهوم لديه إذ إن «اللاشعور السياسي المؤسس للعقل السياسي العربي يجب أن لا ينظر إليه فقط على أنه «الديني» و«العشائري» اللذان يوجّهان من خلف الفعل السياسي، بل لا بد من النظر إليه أيضاً على أنه السياسي الذي يوجّه من خلف المذهب الديني والولاء القبلي»[٢٥٤]، ففي إطار تجربة الحضارة العربية الإسلامية يبدو أن الاجتماعي هو الذي يؤسس للسياسي، وأنّ السياسي هو الذي يؤسّس للأيديولوجي ليؤسس هذا الأخير للديني (التمذهب)[٢٥٥]. وبقدر ما يحاول المستويان الفردي والجماعي تفسير ظاهرة الميل نحو الممارسة النيوباتريمونيالية يؤكدان من خلال دراستنا نمط الأداء السياسي والعوامل المحددة له والآليات المحركة، بروز ما سمّاه كامو بالعلامات الثلاث لداء النيوباتريمونيالية[٢٥٦] التي يمكن تلخيصها كالتالي:

---

(٢٥٢) حيث يحدد هذا المفهوم بأنه «دراسة لشروط تنظيم الجماعات البشرية المستقرّة وعملها». انظر: محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠)، ص ٨-١٤، وريجيس دوبريه، **نقد العقل السياسي**، ترجمة عفيف دمشقية (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٦)، ص ٣٧.

(٢٥٣) الجابري، المصدر نفسه، ص ٨-١١.

(٢٥٤) المصدر نفسه، ص ١١.

(٢٥٥) المصدر نفسه، ص ١١.

(٢٥٦) Camau, «Etat, Espace public et développement: Le Cas Tunisien;» Addi, «Forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie,» pp. 79-84, et Leca et Schemeil, «Clientélisme et patrimonialisme dans le monde arabe,» pp. 455-494.

أ ـ **دولنة المجتمع**، التي تعني توسيع مجال رقابة الجهاز الدولوي (الدولة ـ الحزب) على الأفراد والمجموعات. وهي رقابة تعرقل تحرّر الفرد واستقلاليته عن المؤسسات الاجتماعية باعتبار أن هذا التحرر وهذه الاستقلالية تبقى قنوات أساسية لإثبات مُوَاطِنَيّتَهُ. وهذا ما سمح للدولة بأن تبرز على الساحة في صورة الفاعل الأساسي في عملية البناء المقترنة بجملة من التحولات التي تَمسّ مختلف البنى الاقتصادية والسياسية الاجتماعية والثقافية القيّمة والرمزية وكلّ ما يمكن أن يقترن بها. وتتجلى هذه الرقابة الدولوية على باقي الفاعلين من خلال العلاقات المضطربة التي جمعت الدولة الحزب في تونس بالاتحاد العام التونسي للشغل.

ب ـ **امتلاك الدولة وشخصنتها**، فالنخبة السياسية الحاكمة خلال المرحلة المدروسة تحمل في تصورها تمثلاً ذاتياً لنمط علاقتها بجهاز الدولة، تمثلاً هو أقرب إلى ما يسمّى في الألسنيّة المعاصرة بضلال المعاني الذاتية(Idiosyncraises) الذي يقوم على اعتبار النخبة نفسها المالك الشرعي الوحيد والممثل الذي لا يشاركه آخر في جوهر الدولة. إنّها نخبة ترى نفسَها وصيّاً على الدولة ومستأمنة عليها من طرف الشعب اعتباراً لعُلْويّتَها عن الجماهير ونضاليتها من أجل التحرر ومقاومة التخلف. لذلك مالت هذه النخبة إلى تكريس جهودها من أجل دعم قوة الدولة بتجميعها والتصرف فيها على أنها حق مكتسب شرعياً، حتى حصل ما يشبه التّماهي بين هذه النخبة وجهاز الدولة، فكأنما الدولة هي «النحن» النخبوية، أو هي بتحديد أكثر «الأنا» البورقيبية. ولعلّ تصريح بورقيبة بأن الدولة هي «أناه» (L'Etat c'est moi l'Etat) ما زالت تقرع الآذان[٢٥٧]، حتى إن هالة الباجي في معرض «هجومها» على ظاهرة الشخصنة التي حكمت النسق السياسي التونسي، صرحت بوضوح بأن «السلطة الشخصية تنتهي هي بدورها إلى أن لا ترى نفسها إلا رمزاً حياً للنمط اللاشخصي للدولة»[٢٥٨]. ويتداخل هنا الجانب النفسي مع الجانب الاجتماعي في إفراز ظاهرة عبادة الشخصية عند الرئيس، إذ الاستعدادات النرجسية التي تعود إلى طبيعة التركيبة النفسية لهذه الشخصية تتصلّب أكثر فأكثر في إطار ظروف اجتماعية مؤاتية التي منها الانبهار الجماعي أو الحاجة إلى تحقيق بعض الأهداف القريبة أو البعيدة[٢٥٩].

---

(٢٥٧) Jean Lacouture, *Quatre hommes et leurs peuples; sur-pouvoir et sous-développement*, l'histoire immédiate (Paris: Seuil, 1969).

(٢٥٨) انظر: **التضامن** (٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، التقرير، ص ١٦-١٧؛ **الصباح**، ١١/ ١١/ ١٩٨٧، ص ١-٣، و Béji, *Désenchantement national: Essai sur la décolonisation*, p. 69.

(٢٥٩) محمود الذوّادي، «أضواء على شخصية بورقيبة وعلاقتها المتوترة مع الإسلام والعروبة،» ورقة قدمت إلى: **السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية** (ندوة)، ص ٥٩-٦٨.

ج ـ **استزلام المجتمع**، إذ إن المجتمع ينظر إلى الدولة على أنها «هُـمْ» أي وحدة خارجة عنه (الدَّوْلَةْ دَوْلِتْهُمْ) مثلما تنظر الدولة إلى المجتمع على أنه مجرد تراكمات من الأفراد شبيهة بتلك الصورة التي كان ماركس استعارها ليطلقها على الطبقة التي لا تمتلك وعيها بذاتها ومن أجل ذاتها والتي تحمل صورة أكداس البطاطا المتراكمة.

انطلاقاً من هذه القطيعة لا تتمثّل الدولةُ علاقتَها بالمجتمع إلا من زاوية ما يحقق حفظ النظام وامتلاك القيم الاستعمالية المحققة لذلك، عبر تسخير بعض الأفراد لإدراك هذه الغاية من خلال تبادل الخدمة استناداً إلى المعادلة التالية: الولاء لشخص الحاكم مقابل توفير مصادر العيش الهنيء والاستقرار في المنصب لأطول مدة. وهو ما يعرّض المجموعات الاجتماعية لعمليات إخضاع بالتبعية من طرف الدولة المنتجة الموزعة ومعيدة التوزيع. وبذلك يغدو من المستحيل بروز مجال عمومي(Espace Public) تتنافس في إطاره الكفاءات أمام حَكَم محايد. وفي غياب هذا المجال تتراجع القدرات التوزيعية للدولة، وتبرز «شرعياتٌ» القوة في شتى تجسيداتها، فتحتل موقع الشرعيات المنافسة التي تفضّل القوة على التنافس والتعايش داخل المجال العمومي الذي يمثل في الأصل إطاراً يتمّ من خلاله التعبير عن التعايش بين مصالح وحريات فردية متعارضة وبخاصة في المجتمع المدني ذاته من ناحية، وبين المجتمع المدني والمجتمع السياسي من ناحية أخرى[٢٦٠].

هذا النمط من العلاقة يجعل عملية الفصل بين السياسي والاجتماعي عملية صعبة، لأن هذا النمط الدّولوي يتخارج مع نمط الدولة العصرية الحاملة في داخلها لآلياتها في التعديل الذاتي، لأنه نمط عقلاني يسمح للمجموعة، أي النخب المختلفة بضمان الوحدة السياسية من خلال مؤسسات إعادة التوزيع والتعديل المتجدد للسلطات داخل البناء الاجتماعي، وذلك بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني في مستوى النفوذ الاقتصادي، والعمل النقابي، والانتخابات البرلمانية والبلدية وغيرها، القائمة على التناقض والتنافس والتعديل الذاتي. وهي التي تجري كلها بين ما يسمّيه فيبر بالتجمعات المعدّلة التي تعطي المنافسة بعدها العقلاني الرامي إلى الزيادة في الإنتاج إلى الحدّ الأقصى في إطار اقتصاد خلاّق لا في إطار اقتصاد توزيعي. وبذلك يحقق المجال العمومي استقلاليته من حيث هو هيكل قائم الذات وإطار للتنافس والإبداع[٢٦١]. أما هم فيتعاملون مع مؤسسة الدولة باعتبارها حقّا موصى به إليهم.

---

(٢٦٠) Addi, «Forme néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie».

(٢٦١) انظر ما أكدناه سابقاً خلال التمهيد النظري من هذا الكتاب.

وتعود هذه المعاملة، كما يؤكد علم الاجتماع السياسي، إلى مراكمات اجتماعية وترسّبات عمليات التنشئة، قبل أن تعود إلى أسباب نفسية ضيقة المدى، وبخاصة أنها عمليات ختل تتم في سياق عجز فيه ما هو اقتصادي (الاقتصادي L'Economique) عن التحرر مما هو سياسي (السياسي Le Politique). فنقف انطلاقاً من ذلك على علاقات استزلام وتبادل الخدمة مع كل طرف قادر على ضمان أو استرداد الشرعية الخاصة إثر كل أزمة تمرّ بها البلاد. وذلك عبر آليات المساندة والولاء التي تكافأ عليها من خلال توسيع شبكات الربّح وإمكانياته لكل من وفّر المساندة. وهو توسيع يتمّ حتى ولو عبر التضحية بعديد الامتيازات الدولوية وبالتالي عبر التضحية بهذا المجال العمومي المعبّر عن عقلانية تربط المجتمع بالدولة في مستوى كوْنها علاقة عمادها التنافس الحر والتّعديل الذاتي التي تؤسس لممارسة ديمقراطية وبالتالي لمجتمع مدني.

أمّا ثاني هذه العراقيل فيتمثل في مفارقة الخطاب السياسي الممارسة المجسّدة في الواقع. فإذا كانت أيديولوجية البناء الوطني رفعت شعارات الحرّية والعدالة الاجتماعية والمساواة إزاء القانون المتميز بعلويته والمصلحة العامة والتنمية المشتركة والمشاركة السياسية التنافسية، فإنها على مستوى الواقعة السياسية الممارسة حدّت من هذا التنافس وهذه المشاركة، وسعت إلى نفي الانقسامات والصراعات داخل المجموعة السياسية. «فالجسم الاجتماعي وحدة صمّاء لا تتزعزع، بعيدة عن الانقسامات السياسية والاختلافات والتنوّع لأنها توهنه»، بل على العكس من ذلك فمقولات الوحدة والوحدانية والأحادية وما يتفرّع عنها، مثلت أرضية انطلاق للتأسيس لخطاب قائم الذات خلال كامل عملية البناء الوطني، إذ لا مصلحة للفرد أمام مصلحة المجموعة، ولا علوية للقانون أمام ما يراه بعض الأشخاص ويختارونه، على الرغم من أن شعار الانطلاق هو بناء دولة القانون في بعدها الدستوري بكل مقتضياته من تعددية، ومشاركة ودستورية قانونية.

لكن الممارسة أكدت أن هذه الدولة بأيديولوجيّتها الوطنية بنيت على تصورات ما قبل قانونية ليغدو بذلك جوهر القانون أخلاقياً لا قانونياً عقلانياً لأن الغرض من ذلك هو النجاح في تحويل المجتمع إلى جسم اجتماعي متماسك صلب تتكامل في إطاره المصالح المشتركة المتنوعة التي يكون قطب الرّحى فيها أيديولوجية أبويّة يغدو بمقتضاها «المواطنون» جميعهم إخوة وأخوات، لا يعيرون اهتماماً للرابط القانوني، بل إنهم يستندون إلى اعتبارات عائلية أو شبه عائلية. وكذا الوزراء والمسؤولون هم أبناء بورقيبة وأصفياؤه ممّنْ يحظون بثقته الشخصية ويقرّون بأبوية سلطته عليهم وتعنيهم شؤونه حتى الخاصة. فعلى سبيل المثال يذكر الوزير الطاهر بلخوجة في مذكراته أن بورقيبة استقدمه في شهر كانون الثاني/ يناير١٩٧٧ إلى المنستير بصحبة

بورقيبة الابن ومحمد الصياح ليشهدهم على رغباته الأخيرة طيلة ما يناهز الساعة على اعتبار أنهم بمثابة أبنائه الثلاثة الجديرين بثقته[٢٦٢]. كما إن الطاهر بلخوجة نفسه لم يتردد في أن يعتبر نفسه ابناً لبورقيبة ذاته ثم ابناً للنظام لاحقاً خلال تبريره لرفض تعيينه سفيراً بسويسرا في حزيران/ يونيو ١٩٨٣[٢٦٣]. ،إذاً فالخطاب البورقيبي تمثَّل القانونَ والسياسةَ تمثلاً أخلاقياً بحتاً، يقوم على اللّحمة والتّوحد. وهو لم يتوانَ، جرياً على عادته الأبوية، في توظيف جانب من التراث[٢٦٤] الذي يؤكد أن «الاختلاف فُرقة وضعف وعذاب»، أمّا «وحدة الكلمة فرحمة وقوّة وتقدّم». وهي المعادلة التي منها استلهم بورقيبة خطابه الذي تحوّلت معه تونس إلى «غابة زيتون فضّل(اختار) الشعبُ أن يستأمن عليها بورقيبة، فهل نتصوّر أن بورقيبة سيخون الأمانة؟ بالعكس فبورقيبة أمينٌ صاحبُ فضلٍ (وذلك من شِيَم الزعماء طبعاً)، لذا فهو سيرجعها إلى الشعب على حال أفضل مما كانت عليه»[٢٦٥].

ولقد ولّد الخطاب الأخلاقي المذكور في حقيقة الأمر انزياحاً يكاد يكون كلياً عن شعارات الانطلاق. ليبتلع بذلك المجتمع السياسي المجتمع المدني ويصهره وتستحيل القانونية والعقلانية وكلّ ما يمكن أن يتفرّع عنهما، إلى شعارات مفرغة لأن ساحة الفعل ملئت من طرف قوى أجنبية غريبة عن الميدان لا تمارس فعلها بِنَاء على كفاءتها أو جدارتها الموضوعية، بل بناء على سلطتها التي اكتسبتها بحكم ابتلاع المجتمع السياسي للمجتمع المدني. وانظر على سبيل المثال إلى علاقات القوة التي تمارس ضد القوى الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج، إذ بإمكان ضابط شرطة مثلاً أو عون أمن أو مراقب أسعار ابتزاز الإنتاج، الذي يكون سبباً في اختلال التوازن بين المجتمع

---

(٢٦٢) بلخوجة، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم: شهادة على عصر**، ص ٣٨.

(٢٦٣) المصدر نفسه، ص ٣١٥.

(٢٦٤) إن المُطّلِعَ على أحاديث بورقيبة وخطبه يقف على استعارات حسنة التوظيف من الموروث النصي المتعلق بمعاني التجميع وحدة الكلمة من دون استحضار للنص حرفياً بالضرورة. والأمثلة عديدة: ﴿**إنّ اللهَ يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنّهم بنيان مرصوصٌ**﴾ [**القرآن الكريم**، «سورة الصف،» الآية ٤]؛ «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثلُ الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمّى» (رواه مسلم، رقم ٤٦٨٥)، و«المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضا» (البخاري، رقم ٤٥٩ ومسلم رقم ٤٦٨٤ والترمذي رقم ١٨٥١)، نقلاً عن: موسوعة الحديث الشريف (قرص مضغوط في الروايات التسع). نؤكد في هذا السياق الحاجة العلمية لإجراء تحليل لمضامين الخطاب البورقيبي لاستكناه توجّهاته وتأكيد (أو نفي) بعض الاستنتاجات التي توصل إليها دارسو نمط الفعل السياسي البورقيبي والمهتمون بالنسق السياسي التونسي عامة.

(٢٦٥) انظر: الحبيب بورقيبة: «حياتي آرائي جهادي،» (سلسلة الخطب التي ألقاها بورقيبة أمام طلبة معهد الصحافة وعلوم الأخبار، كتابة الدولة للإعلام، تونس، ١٩٨٤)، و**الوحدة القومية أساس النهوض** (تونس: كتابة الدولة للشؤون الثقافية، ١٩٦٦).

السياسي والمجتمع المدني. وتتحدّد طاقة الابتزاز من خلال درجة السلطة التي يتمتع بها المبتزّ. وهي الطاقة التي كان ابن خلدون قد أطلق عليها اسم «الجاه» الذي يُعَدّ علامة على الملك. فدخْل الفرد لا يتحدّد من خلال إنتاجه الذي يمثل قيمة خاضعة للتقييم والمكافأة العقلانيّيْن، بل إن هذا الدخل يتألف من مجمل المواد المُنْتَشَلَةِ[٢٦٦] التي تتحدّد قيمتها بالمستوى المراتبي للوظيفة.

وإذا كان الخطاب السياسي لنخب بناء الدولة الوطنية جاء معلنا رفضه معيار الجاه في الصعود وتحقيق المصلحة الفردية، فإن الأخذ بهذا المعيار على مستوى الممارسة لم يزُلْ نهائياً وبقي يفعل، وإن في الخفاء، بما يمكن أن يحيي من جديد شبكات استزلامية تحمي طرفي المبادلة أعني الزليم والمعزّب، تحميهما من صرامة القانون وتدخّلاته المتعارضة مع مصالحها، أو أنها كذلك تشجع بعض المعزّبين على أنهم سَدَنَةٌ مالكون لحق الهبة والمنع في تحقيق مصالح سواء كانت ذاتية ضيقة أو تضامنية (Corporatives) ذات مرجعية جهوية أو قبَليّة.

ومهما تكن درجة صحّة هذا الاستنتاج من حيث انطباقه على التجربة التونسية نظراً إلى التداخل القانوني التشريعي العقلاني مع الممارسة العينية وتجسيدات الفعل الاقتصادي مع السياسي والمجتمعي والثقافي والرمزي، فإنه مع ذلك يجوز لنا القول بأن تدخّل الدولة ذاتها عبر مختلف مراحل البناء سياسياً واقتصادياً وثقافياً كان له مفعول عكسي، وذلك بسبب تلك الشبكات الاستزلامية الجديدة التي تُرْسِيهَا مع كل مرحلة جديدة. وهو ما يسمح بإقامة نمط من العلاقات غير المتكافئة في التبادل بشكل يجيز الحديث عن التأسيس لشرعية موازية، أي شرعية العلاقات الجديدة مع كل مرحلة جديدة يدخلها النمط التنموي، فتتداخل بالتالي الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الجهوية والقبَلية والاقتصادية.

هذا الوضع الاستثنائي ينأى بالقطاع العمومي عن لعب دوره الذي كان آل على نفسه إنجازه. فتكون خيبة الأمل متجلّية في تحرك الشارع بشرعيته الموازية تحت تعلّة

---

(٢٦٦) مسألة العلاقة الجدلية بين سلطة مال وسلطة الجاه كان ابن خلدون من الأوائل الذين نبّهوا إلى أهميتها وتأثيرها على استقرار الملك أي على اشتغال النسق السياسي وامتداده في الزّمان والمكان حيث خصّ هذه المسألة بفصل وَسَمَهُ بـ «أن الجاه مفيد للمال». انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار الجيل، [د. ت.])، الفصل ٥، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢. كما أحلنا سابقاً إلى مراجع مهمة حول علاقة الاستزلام ـ التعزيب بظاهرة الختل والانتشال والرشوة لا فقط لرأس المال المادي، بل حتى رأس المال الرمزي. انظر: Pascon, «La Formation de la société Marocaine,» pp. 1-25; De Sardan, «L'Economie morale de la corruption en Afrique;» Blundo et de Sardan, «La Corruption Quotidienne en Afrique de l'Ouest,» et Médard: «Le Rapport de clientele,» et «Clientélisme politique et corruption».

أو أخرى نقابية في عام ١٩٧٨، وسياسية في قفصة عام ١٩٨٠، واقتصادية في عام ١٩٨٤ (الخبز)، وحتى قِيمِيّة في بعض الحالات، ليغدو الشارع المسرح الأرحب للتّعبير والذي تعجز كامل الطبقة السياسية عن التحكّم فيه أو حتى محاولة الأخذ بيده تعبيراً تظاهرياً احتجاجياً يصل إلى حدّ الفوضى أحياناً، والتعبير عن الرغبات العدوانية الكامنة والتي لا تجد نهايتها إلا من خلال التراجع المفاجئ والحدّ من سلطان الدولة وكبح شهواتها التوسّعية الوصائية، وفتح أبواب المشاركة والصعود على أسس أكثر عقلانية وقانونية على مستوى الخطاب على الأقل. فنحن رأينا على سبيل المثال أنه إثر انهيار التجربة التعاضدية برزت رغبةٌ واضحةٌ في أوساط المجتمع المدني من أجل المشاركة السياسية المستقلة. فوجد النظام السياسي نفسه مضطرّاً إلى الاستجابة لهذه الرغبة بحثاً عن شرعية مهدورة وضماناً لإعادة إنتاج نفسه. لذلك اقترن هذا الانفتاح وهذه المشاركة بانفتاح اقتصادي بدا آنذاك قادراً على تصفية مخلفات تجربة التعاضد، لكن الواقعة السياسية أكدت حينها من خلال الممارسة بأن بورقيبة بقدر ما تحمّس للانفتاح الاقتصادي وأقرّه باعتباره «حصان طروادة» الذي سينقذ البلاد من أزمة خانقة قد تهدّد شرعيته هو ذاته، بقدر ما غضّ الطرف في المقابل عن ممارسة الانفتاح السياسي من أجل بناء نظام سياسي تعدّدي قائم على المشاركة. بل إنه أكثر من هذا لم يتردّد في عزل وإقصاء أنصار هذا التوجه من داخل الحزب إثر المؤتمر الثامن للحزب عام ١٩٧١.

وفي واقع الحال فإن هذا الاختيار سيجد مخلفاته وتعبيراته في تحركات الشارع بشكل يكاد يكون دورياً. هذا النمط في الممارسة السياسية سمح للأستاذ الهرماسي بأن يستنتج من خلال استعراضه لهذه الأحداث (وبخاصة الخبز في عام ١٩٨٤) ومخلفاتها، بأن النمط الباتريمونيالي في أسلوب الحكم ظل مستمرّاً على الأقل في مستوى أهم علاماته، على الرغم من التغيرات الحاصلة على الهيكل الاجتماعي أي في مستوى التعليم، والسكن، والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، والنمط العائلي وغيرها. إنّه أسلوب ظل يرفض إلى نهاية النصف الأول من الثمانينيات استقلال المجتمع المدني عن المجتمع السياسي واقعاً، رغم قبوله لا بل دعوته إلى هذه الاستقلالية خطاباً، فهو على سبيل المثال لا يني يردّد استقلالية الاتحاد العام التونسي للشغل عن رقابته خطاباً، لكنه لا يتردّد في كل مرة تحاول فيها النقابة التعبير عملياً عن استقلاليتها في إحكام احتوائها ومراقبتها[٢٦٧]. كما إن المنتمين إلى منظمات مدنية

(٢٦٧) Achour, *Ma vie politique et syndicale: Enthousiasme et déceptions, 1944-1981*, et Boubaker Letaief Azaiez, *Tels syndicalistes, tels syndicats, ou, les peìripeìties du mouvement syndical tunisien* (Tunis: Imp. Tunis-Carthage, [s. d.]).

أخرى كاتحاد الفلاحين واتحاد الصناعة والتجارة والاتحاد النسائي، هم بمثابة حَمَلَة برامج الحزب الدستوري والمدافعين عنها. والناظر إلى موقف هذه المنظمات خلال الممارسة الانتخابية والحلف الذي تختاره يتأكد من ذلك.

وهو أيضاً نظام سياسي يقبل، كما رأينا سابقاً، دخول لعبة الانتخابات التشريعية، لكنه يزوّرها إذا لم تكن لصالحه. كما إن التمثيلية ذاتها تؤكد هذه الرغبة في الرقابة المذكورة. إذ لئن بقي الفصل التاسع عشر من الدستور محايداً إزاء عملية التمثيل للحزب الدستوري الحاكم معتبراً أن عملية الانتخاب تتمّ عبر الاقتراع العام المباشر والسري طبقاً لمقتضيات القانون الانتخابي، فإنه على المستوى العملي سعى إلى احتكار عملية التمثيل، فالمرشحون يتمّ اختيارهم تبعاً لولائهم الحزبي. وكل مرشّح في ظل عملية انتخابية أحادية ذات لون واحد هو منتخَب آلياً. هذا المرشح المنتخَب آلياً سيظل من دون شك مَدِيناً كلياً وخلال كامل مسار تجربته في الفعل السياسي، لقيادة الحزب التي رشحته وللديوان السياسي الذي اختاره عبر لجان التنسيق الحزبي وبتزكية من رئيس الحزب ذاته الذي يحظى بالولاء المطلق من قِبَلِ الذين أسبغ عليهم نعمته، على أساس المبادلة الاستزلامية.

هذا الولاء والاعتراف بالنعمة نفسها يتجليان من خلال سلوك ومواقف النائب البرلماني أو الممثل البلدي لأن عضواً يقع اختياره عبر خلايا الحزب وتبعاً لآليات التثبت وروائز (Tests) الولاء الحزبي والوفاء والطاعة، لا يمكن أن يكون إلا عضواً تابعاً غير واثق من نفوذه الذي يوفره له دوره باعتباره نائباً برلمانياً أو عضواً بلدياً، فيتجنب الميل إلى الممارسة المطلبية ويتجه بالتالي أكثر نحو تلقي الأوامر وتنفيذها، لأنه يعطي نفسه صورة التابع في إطار تنظيم مراتبي. فعلى سبيل المثال يكفي أن تحادث عضواً بلدياً عن تصوّره لنمط علاقته بالأوامر الصادرة عن السلطة المركزية وعن مدى شرعية تجاوزه لها أو عدم تنفيذها بحذافيرها أو اختراقها ولو شفوياً، حتى ينبري هذا العضو يستنكر مثل هذا الخرق لأنه بمثابة العصيان الذي لا سبيل إليه وبخاصة إذا كان الأمر صادراً عن وزير الداخلية(٢٦٨).

والمُفَارِقُ أنّ هذا الميل نحو مركزة القرار البلَدي يتنزّل ضمن سياق سياسي حكمه شعار اللامركزية الذي مثل فعلياً كلمة سرّ حكمتْ مرحلة السبعينيات وما تلاها. ويُعَدّ هذا الشعار أحد تعبيرات الممارسة الديمقراطية التي تدعم اختيار

(٢٦٨) هذا على الرغم من أن وزير الداخلية أكد في غير ما موضع أن الهيكل البلدي ليس هيكلاً سياسياً بل إنه هيكل للتنمية في خدمة المواطنين، انظر: *JORT des débats*, no. 26 (mai 1975), cadre des débats des députés, p. 648.

أصحاب الكفاءة والمعرفة لإنجاز عملية التسيير وتمكينهم من سُلَطٍ تسمح لهم بأخذ المبادرة من دون انتظار الأوامر من السلطة المركزية واختبار مدى تجاوبها مع الواقع المحلي. وهو اختيار يعيد المصالحة بين المواطن والإدارة، ويحدّ من درجة الهيمنة الدولوية حيث المسؤول يعين على أساس ولائه الحزبي ورأسماله العلائقي وقدرته على خدمة أولياء نعمته في انتظار المكافأة. كلّ ذاك من أجل دعم الرقابة التي تمارسها الدولة على كامل مؤسسات المجتمع.

وبناء علي ما سبق لم يقع تمثّلُ الدائرة البلدية خليّة لوضع التّصورات وابتداع التشريعات واتخاذ المبادرة في ذلك، بل تمّ تصوّرُها كما رأينا سالفاً على أنها خلية تنفيذ تنتظر الأوامر والقرارات من المركز في ما هو من أخصّ مشمولاتها، إضافة إلى افتقادها كل سلطة رقابية محلية باستقلالية، لأن «الأفعى المتعددة الرؤوس»، أعني الدولة، قد احتكرت هذه السلطة رغم توافر التشريعات والقوانين المتعلقة بذلك والتي تسمح للهيكل البلدي بممارسة دوره التشريعي والرقابي باستقلالية خدمة لخصوصيات الجماعة المحلية التي قد تضيع أو تتعطل بسبب المركزة. وليس للدولة من دور سوى حماية هذا الهيكل من الاعتداءات.

لكن اللامركزية في تونس كانت لا مركزية على الطريقة التونسية أي نيوباتريمونيالية، بمعنى تجمع بين الثنائيات المتناقضة لغرض برغماتي يتمثل في البحث عن الحبّة المسكّنة. فكأننا بالخطاب يأبى دائماً إلا أن يخاتل الممارسة وخطاب السبعينيات وحتى الثمانينيات جاء ليدعم مقولة اللامركزية[٢٦٩]، لكن الممارسة خلال المرحلة عينها لم تتقدم خطوة في هذا الاتجاه، إن لم تمِلْ أكثر نحو المركزة التي ترتبط بمقتضيات المرحلة مع ما تعرضت له شرعية النظام من هزات وتهديدات.

اللامركزية قد تكون حصان النّجاة من وضع الرّدب (Une Situation d'impasse) ومن التهديدات التي تمسّ شرعية النظام، لكن هذا «الحصان» سيتعرض كغيره من السابقين إلى عملية تحويل وجهة، فيُحَوّل إلى مجرد حبة مسكِّنة كما هو الشأن مع الممارسة الانتخابية.

إذاً، في إطار هذا النسق السياسي المتميز ببعض علامات الممارسة النيوباتريمونيالية، تبقى الممارسة السياسية من خلال صنع القرار والمشاركة في تنفيذه

(٢٦٩) انظر الخطاب الشهير الذي افتتح به الرئيس بورقيبة مرحلة ما بعد التعاضد باعتبارها مرحلة «انفتاح» في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٠.

وتعيين المسؤولين ونمط العلاقات القائمة بينهم، محكومة بالخاصية الاستزلامية. فالانتخابات مثلاً كما رأينا آنفاً لم تكن تمثل في نهاية المطاف سوى «كارنفال» للتزكية أو رائز لاختبار مدى ولاء بعض الأشخاص، أما من حيث غائياتها فإنها لم تكن تمثل سوى مسكّن لأوجاع تهزّ، وبخاصة منذ قيام الخلاف اليوسفي البورقيبي، كيان نسق سياسي يبحث عن شرعيته لكنه يرفض المشاركة الفعلية القانونية والحرة التعددية بعيداً عن شتى أشكال الممارسة الوصائية التي عبّر الشارع أكثر من مرة عن رفضها وإن بأسلوب أقرب إلى التلميح منه إلى التصريح (من خلال الإضراب العام بسبب رفع ثمن مشتقات الحبوب مثلاً)، أو بأسلوب أقرب إلى «التعبير الصّامت» إذا ما جاز لنا استعمال تعبير خليل الزميطي في هذا السياق بالذات[٢٧٠].

ألا تجد بالتالي هذه الوصائية والميل إلى التجميع والتوحيد والاحتكار والشخصنة والاستزلام من طرف المعزّبين بما هي علامات أساسية على نموذج نيوباتريمونيالي في الممارسة السياسية بعضَ جذورها وترسّباتها المفسّرة في نمط التنشئة الاجتماعية التي ينجح المجتمع في تمريرها إلى وعي الفرد ولاوعيه، فتغدو جزءاً من سلوكه وتصوّراته وذلك عبر المؤسسة العائلية التي تمثل أحد أهم قنوات التنشئة الاجتماعية كما يرى علم الاجتماع؟

في الحقيقة إنّنا اتخذنا في ثنايا تحليلنا السوسيولوجي من هذا السؤال فكرة موجّهة دفعتنا إلى اتخاذ العائلة من حيث هي مؤسسة للتنشئة الاجتماعية متغيّراً قد تساعدنا دراسة بنية السلطة داخله في الوصول إلى تفسير جانب كبير من هذا الميل نحو هذه الممارسة التي حكمت النسق السياسي التونسي، وعجز مختاراً أو مكرهاً عن التخلّص منها. ونحن نسعى إلى إنجاز هذه المحاولة التفسيرية لا شك أننا نستحضر ذلك المنطلق النظري الذي كنا بناءً عليه اعتبرنا أن الظاهرة السياسية ليست إلا ظاهرة اجتماعية قابلة للتفسير السوسيولوجي بأدواته المتنوعة في التحليل.

---

(٢٧٠) تعبير استعمله الباحث خليل الزميطي لإبراز ظاهرة غياب التواصل بين الأب وابنه داخل الأسرة. وهي ظاهرة تجد ترسّباتها المفسّرة في ثنايا مسار التنشئة الاجتماعية كما سنرى لاحقاً من خلال دراسة بنية العائلة وأنماط اشتغالها انظر: Khalil Zamiti: «Rapport père-fils et structure sociale en Tunisie: Pour une anthropologie du silence,» papier presenté à: *Actes du colloque les relations interpersonnelles dans la famille maghrébine: Tunis 27-30 octobre 1986*, cahier du C.E.R.E.S., serie psychologie; no. 6 (Tunis: Université de Tunis, centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1988), et *Grève contre le père: Jeunesse rurale et formes de production paysanne: Histoire de vie* (Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, [s. d.]).

ثانياً: العائلة من وحدة للتفسير السوسيولوجي إلى أداة لتفسير سوسيولوجي

الإمام العادل كالأب الحاني على ولده[٢٧١].

ابن عبد ربّه

«. . . فقلت أسأل عنه(أي عن مصطفى سعيد) جدّي، فهو عليم بحسب كلّ أحد في البلد ونسبه، بل بأحساب وأنساب مبعثرة قِبْلي وبَحْري، أعلى النّهر وأسفله. لكن جدّي هزّ رأسه وقال إنه لا يعلم عنه سوى أنه من نواحي الخرطوم، وأنه جاء إلى البلد منذ نحو خمسة أعوام، واشترى أرضاً تفرّق وارثوها، ثم قبل أربعة أعوام زوّجه محمود إحدى بناته. قلت لجدّي: «أيّ بناته؟» فقال: «أظنها حسنة»، وهزّ جدي رأسه وقال: «تلك قبيلة لا يبالون لمن يزوّجون بناتهم»، لكنه أردف كأنه يعتذر: إنّ مصطفى طول إقامته في البلد، لم يبدُ منه شيء منفّر وإنه يحضر صلاة الجمعة في المسجد بانتظام وإنه يسارع «بذراعه وقدحه في الأفراح والأتراح». . . هكذا طريقة جدّي في الكلام»[٢٧٢].

الطيب صالح

من يحسن خِدْمة وطنه يستغني عن النّسب.

لافونتين

جرت العادة العلمية أن يتم اتخاذ العائلة وحدة للتفسير والدراسة السوسيولوجيين، إذ تدرس العائلة من حيث بناؤها، وظائفها وتوزيع الأدوار داخلها ونمط العلاقات بين أفرادها والإطار القانوني والاقتصادي الذي يحكم توزيع السلطة داخلها والنسيج القيمي الموجِّه لها[٢٧٣].

---

(٢٧١) أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه، «اللؤلؤة في وصف السلطان،» في: أبو عمر أحمد بن محمد ابن عبد ربه، **العقد الفريد**، ج ١، ص ٥.

(٢٧٢) الطيب صالح، **موسم الهجرة إلى الشمال**، تقديم توفيق بكار، عيون المعاصرة (تونس: دار الجنوب للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٣٣.

(٢٧٣) الدراسات المتعلقة بالعائلة يكاد لا يحصيها عدّ، فهذه المؤسسات هي واحدة من بين مؤسسات المجتمع التي استأثرت باهتمام واسع من زوايا متعددة. لكنّ الذي يهمّنا في هذا المضمار هو التركيز على بعديْن سوسيولوجيّيْنِ في مقاربة هذه المؤسسة: بنية السلطة وتوزيعها داخل العائلة، دور العائلة في التنشئة الاجتماعية والسياسية وأثر ذلك على اشتغال النسق السياسي القائم وأنماط الفعل السياسي. أما ما زاد على هذيْن المحوريْن فليس من مشاغلنا في هذا المقام رغم أهميته ولا شك. من المراجع التي يمكن ذكرها هنا على سبيل المثال: الطاهر لبيب، «الأسرة العربية: مقاربات نظرية،» ص ٧٩ ـ ١٠٢، ويعقوب قبانجي، «منظومة القيم العائلية في الوطن العربي: محاولة نقدية،» ص ١٠٣ ـ ١٢٨ **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٧٩ ـ ١٠٢؛ الفضل شلق، «العائلة البطريركية إلى أين؟؛» محمد مراد، =

لكنّ وجه التميّز في محاولتنا هذه، سعينا إلى اتخاذ العائلة بخصائصها التي راكمها السابقون من الباحثين في هذا المجال، وحدة مفسّرة لبناء سياسي عام بما هو بناء اجتماعي، فلقد سبق أن انطلقنا من «أن الظاهرة السياسية ليست سوى ظاهرة اجتماعية».

وبناءً عليه انطلقنا من أن هذه الوحدة تمثّل في التحليل السوسيولوجي وعاء لترسّبات تهمّ السلوكات، التمثلات والعلاقات التي يتم تمريرها وإكسابها شرعيتها عبر عمليات التنشئة الاجتماعية. ومن ذلك أنه يتم في جانب كبير ترسيخ وشرعنة نمط علاقات السلطة اعتماداً على هذه الوحدة بالصورة التي تجعل دراستها تسمح بالعثور على كتلة من عوامل أخرى مفسّرة لنمط العلاقات السياسية السائد داخل المجتمع، أي لأساليب الممارسة السياسية وبخاصة داخل نموذج المجتمعات التي ما زالت تبحث عن ذاتها، عن هويتها، عن نماذجها المنشودة.

وانطلاقاً من ذلك «تبرز أهمية دراسة العائلة التي تمثل المفتاح الفعلي لولوج عالم

= «العائلة وعلاقات القرابة والسلطة في المجتمع العربي،» ص ١٥ ـ ٥٣؛ عبد اللطيف الهرماسي، «العائلة والشباب والتغيّر الاجتماعي،» ص ١٦٣ ـ ١٧٦، ونادية أبو زهرة، «قانون الأحوال الشخصية التونسي: السياسة الوطنية لتشكيل السكان بشكل متجانس،» ترجمة نور محمد العامودي، ص ١٤٩ ـ ١٦٢ **الاجتهاد**، السنة ١٠، العددان ٣٩ ـ ٤٠ (صيف ـ خريف ١٩٩٨)؛ عباس مكي وزهير حطب، **السلطة الأبوية والشباب: دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها**، الدراسات الإنسانية، علم اجتماع الأسرة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨)؛ عبد المجيد شرف، «السلطة الأسروية وأسلوب اتخاذ القرار لدى الشباب المغربي،» ورقة قدمت إلى: **الشباب المغربي في أفق القرن الحادي والعشرين: أعمال المائدة المستديرة المنظمة بالرباط بتاريخ ١٩٩٦**، تنسيق مبارك ربيع (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٦)، ص ٨٥ ـ ١٠٧؛ Abdelwahab Bouhdiba, *Quêtes sociologiques: Continuités, et ruptures au Maghreb*, collection enjeux (Tunis: Cérès productions, 1995); Françoise Bourgeois, Andrée Kartchevsky-Bulport et Bruno Lautier, «La Famille et les sciences sociales: Socialisation et reproduction,» *Revue critique de l'économie politique*, no. 6 (1979), pp. 108-127; J. Carbonnier, «La Théorie des conflits de famille chez Proudhon,» dans: *Perspectives de la sociologie contemporaine*, hommage à George Gurvitch publié sous la direction de Georges Balandier [et al.], bibliothéque de sociologie contemporaine (Paris: Presses universitaires de France, 1968); François de Singly, *Sociologie de la famille contemporaine* (Paris: F. Nathan, 1993); Mohamed Kerrou et Mostafa Kharoufi, «Maghreb: Familles, valeurs et changements sociaux,» *Maghreb-Machrek*, no. 144 (avril-juin 1994); Aziz Krichen, «La Place du père,» papier presenté à: Actes du colloque: Famille et société en Tunisie, organisé par l'office national de la famille et de la population à Tunis le 10 décembre 1993; Camille Lacoste et Yves Lacoste, dirs., *L'Etat du Maghreb* (Paris: La Découverte, cop.; Tunis: Cérès productions, 1991); Edmond Marc et Dominique Picard, «Face à face: Les Relations interpersonnelles,» *Sciences humaines*, no. 33 (juin 2001), pp. 18-21; R. M'Baye, «Les Bases familiales de la cité islamique,» dans: *Les Différents aspects de la culture islamique: L'Individu et la société en islam* (Paris: Ed. de l'UNESCO, 2001), vol. 1; Andrée Michel, *Sociologie de la famille et du* =

المجتمع»[٢٧٤]، وبخاصة المجتمع السياسي، لرصد تغيراته وإجراء ما يسمى بالتحليل الداخلي، أي الفهم عبر إدراك المعنى الذي تحمله الظاهر وبالتالي إدراك التكتل السببي المفسّر، وبخاصّة بالنسبة إلى المجتمعات التي مثلت العائلة فيها ورقة رهان سيعوّل عليها بناة الدولة الجدد من أجل إحداث التغييرات المرجوّة على المجتمع، ونحت معالم المشروع المنشود من ناحية، ولكن أيضاً من أجل إحكام الرقابة على المجتمع من طرف الجهاز السياسي وتكريس الدولنة القصوى على المجتمع.

ولعلّ هذه الأولوية في الاهتمام التي حظيت بها المؤسّسة العائلية فاقت الأولوية التي حظيت بها المؤسسة السياسية ذاتها. يكفي أن نذكر في هذا السياق فقط أنه في تونس سبق إرساءُ مجلة **الأحوال الشخصية** إرساءَ الدستور ذاته، لا بل إن التبشير خلال كامل مراحل البناء الوطني بنموذج دولوي جديد اقترن بالتبشير بنموذج عائلي جديد[٢٧٥].

إذاً، فالعائلة يمكن أن تمثل فعلاً الحقل الحيّ الأكثر تمثيلية لتجسيدات النّمط العلائقي السائد داخل المجتمع، ومن ذلك المجتمع السياسي في إطار شبكة العلاقات القائمة بين العائلة والمجتمع بالنظر إلى متغير توزيع الأدوار داخل العائلة وداخل المجتمع وطبيعة العلاقات التي تربط الفاعلين في العائلة، وطبيعة العلاقات التي تربط الفاعلين في المجتمع.

فما هو تعريف العائلة سوسيولوجياً؟ وكيف يمكن أن تمثل أداة لتفسير الظاهرة السياسية أي نمط العلاقات السائدة داخل المجتمع السياسي؟

إن محاولة الإجابة عن السؤاليْن السابقين تقتضي منهجياً أن نلاحظ أن محاولة تعريف العائلة سوسيولوجياً ودراستها، تستدعي الأخذ بعين الاعتبار ذلك التداخل بين مجالات بحث متعدّدة ابتداءً من القانون وعلم الاقتصاد، مروراً بعلم

---

mariage, le sociologue; 28, 3ème éd. (Paris: Presses universitaires de France, 1986), p. 74; «Pouvoir, = identité, rles masculins,» *Sciences humaines*, no. 112 (janvier 2001); J. Sabran, «La Famille et l'école,» dans: Raymond Boudon, dir., *Traité de sociologie*, avec les contributions de J. Baechler [et al.] (Paris: Presses universitaires de France, 1992), pp. 166-189; Leila Blili Temime, *Histoire de familles, mariages, répudiations et vie quotidienne, Tunis, 1875-1930* (Tunis: Script, 1999), et Saadia Sabah,«The Interface between Family and State,» paper presented at: *The Political Economy of Morocco* (conference), edited by I. William Zartman, SAIS Study on Africa (New York: Praeger, 1987), pp. 117-140.

(٢٧٤) R. Descloitres et L. Debzi, «Systeme de parenté et structures familiales en Algerie,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord, 1963* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1965), p. 28.

(٢٧٥) الحبيب بورقيبة: **تقدم المرأة رهين القضاء على التقاليد البالية** (تونس: كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، ١٩٦٥)، و**المرأة في خدمة الأسرة والمجتمع** (تونس: كتابة الدولة للإعلام، ١٩٧٦).

النفس الاجتماعي والألسنيّة والفقه الديني، وصولاً إلى الأنثروبولوجيا والسياسة، بما يجعل العملية صعبة المراس، وبخاصة في واقع متغيّر ينعكس بثقله على العائلة التي تُعَدّ نواة للمجتمع وتشهد بدورها عمليّات الهدم وإعادة البناء في شكلها الضيّق.

ونحن إذا ما رمنا تعريف العائلة التونسية على خلفية أنها عائلة عربية، لا بدّ أن ندرجها أنثروبولوجياً ضمن دراسة نظام القرابة العربي من حيث الانحدار والانتساب والتقاطع.

وبناء عليه، سوف نعمد في **مرحلة أولى** من هذا الفصل إلى دراسة نظام القرابة العربي بخصائصه في حدود ما يقتضيه البحث؛ ونمرّ في **مرحلة ثانية** إلى محاولة تعريف العائلة العربية وخصائصها؛ ثم نحاول في **مرحلة ثالثة** التركيز على الخصوصيات المميزة للعائلة التونسية وأوجه تفسيرها للنمط العلائقي السائد داخل المجتمع السياسي في تجربة البناء الوطني.

١ ـ نظام القرابة العربي: الانحدار، الانتساب، التّقاطع[٢٧٦]

إن القرابة هي نتاج الاعتراف الاجتماعي بالعلاقات الخاصة بين أفراد تجمعهم علاقات نسب خطي مباشر أو غير مباشر، عبر إعلانهم الانحدار من جَدٍّ موحَّد.

إلا أن تعريف القرابة كما اتفق عليه الأنثروبولوجيون احتاج من هؤلاء إجراءَ عملية تمييز بين القرابة البيولوجية في مستوى الدم للأب أو للأم، والقرابة الاجتماعية المتأتية من نسب معترف بشرعيته اجتماعياً في بنية أو في أخرى.

فالدراسات الأنثروبولوجية الحديثة أثبتت أن مفهوم «القرابة» في المجتمعات البدائية لا يشمل علاقات الزواج وحدها، بل يشمل أيضاً تلك العلاقات التي تقوم بين الناس بسبب الجوار في المكان والاشتراك في الأعمال أو العلاقات السياسية التي تدخل في معنى القرابة. وهو ما يجعل التنظيم السياسي قابلاً لأن يقوم على سلسلة النسب للأب.

ومن هنا لا تغدو القرابة مجرّد علاقات نسب خطي (فلان بن فلان)، بل إنها في حقيقتها تستند إلى عملية التمثّل الجمعيّ لمكانة مجموعة ما، والتي منها يستمد الفرد

---

(٢٧٦) لا بدّ أن نؤكد هنا أن الاستفادة الأوسع جاءت من أطروحة الباحث صلاح الدين بن فرج سواء من قسمها النظري أو من القسم الميداني بنتائجه المهمة. انظر: صلاح الدين بن فرج، «العائلة والتحولات الاجتماعية في تونس،» إشراف خميّس طعم الله (شهادة التعمق في البحث، قسم علم الاجتماع، الجامعة التونسية، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣).

مكانته بالنظر إلى الأصل والانحدار الجهوي الذي قد يجد تعبيره في اللغة أو أي تعبير آخر. فعلى سبيل المثال خصّص ابن خلدون الفصل الثالث عشر لإبراز هذا التمثل الرّمزي للنّسب فجاء عنوان الفصل: «في أن البيت والشّرف بالأصالة، والحقيقة لأهل العصبية، ويكون لغيرهم بـ **المجاز** و**الشّبه**»[٢٧٧] فهو قد اعتبر أن الحسب والشرف يتجلّى في الخِلال(جمع خِلّة أي السلوك) التي تحصل عبر عملية التنشئة الاجتماعية أو ما سمّاه هو «بالبيت» والبيت يعني لديه: «أن يعدّ الّرجل في آبائه أشرافاً مذكورين يكون له بولادتهم إيّاه والانتساب إليهم تجلَّةٌ في أهل جِلْدَتِهِ لما وقر في نفوسهم من تجِلَّةِ سلفه وشرفهم بِخِلالِهِمْ»[٢٧٨].

فالمجموعة القرابيّة التي ينحدر منها فرد ما تمثّل عنصراً مهماً في حصول الانطباع الاجتماعي حوله. لكن لا بدّ أن نضيف هنا عناصر أخرى قد تكون مساعدة، مثل: الذكاء والنباهة والقوة البدنية أو التحصيل العلمي أو زواج ناجح. فكأنما هناك قرابة «معيشة» أو «ممارسة» تخالف القرابة «النظرية» المتمثلة في الدم والنسب، يقول بورديو: «لا يمكن أن نكون أقرباء على مساحة جينيالوجية متساوية إلا إذا لم تكن هناك مصلحة نرمي إلى تحقيقها، إضافة إلى كَوْنِ الأقرباء المعنيّين بهذه القرابة يكونون ذوي اعتبار»[٢٧٩].

تبدو القرابة، إذاً، وكأنما تقوم على تمثّل رمزي، أي على شرعية رمزية يعترف بموجبها المجتمع بقرابة مجموعة لمجموعة (قبيلة لقبيلة أو عائلة لعائلة) أو فرد لمجموعة، بما يتبعه اعتراف بحقّ هذا الفرد أو هذه العائلة أو القبيلة في التمتع بما يحظى به الطرف القريب من مكانة من دون أن تربط الطرفينْ ضرورة رابطة دموية قريبة وهو ما أكده كل من ميرللي وبريفو (Merllie et Prevot)[٢٨٠].

وتؤكد جلّ الدراسات المهتمة بالنظام الاجتماعي العربي الإسلامي أن هذا الأخير كان يتأسس على وحدة محورية هي القبيلة التي تمثل المفتاح المساعد على فكّ تركيبة هذا المجتمع لإدراك خصائصه وآليات اشتغاله. فالقبيلة مثلت الإطار المرجعي الأول للفرد من خلالها يحقّق وجوده، وفي إطارها يندمج وإليها يعود ومنها يستمدّ قوته ونصرته.

---

(٢٧٧) الإبراز تمّ من قِبَلِ المؤلف.

(٢٧٨) «في أن البيت والشرف بالأصالة، والحقيقة لأهل العصبية، ويكون لغيرهم بالمجاز والشبه،» انظر: ابن خلدون، **المقدمة**، ص ١٤٧.

(٢٧٩) Pierre Bourdieu, *Le Sens pratique*, le sens commun (Paris: Editions de Minuit, 1980), p. 33.

(٢٨٠) Dominique Merllié et Jean Prévot, *La Mobilité sociale*, repères; 99 (Paris: Ed. La Découverte, 1991), pp. 10-11.

هذه الوحدة الأساسية مثلت محور دراسات عديدة ومتنوعة لم تختلف فقط في النتائج بل في المنهج أيضاً. فالمقاربة الانقسامية للقبيلة مغايرة للمقاربة المستندة إلى المتن الماركسي، والمقاربة الوضعية مغايرة كذلك للمقاربة الأنثروبولوجية. والشأن نفسه مع التحليل الوظيفي البنيوي أو التحليل البنيوي النشوئي وصولاً حتى إلى التحاليل التأويلية من مثل المقاربة الإثنوميتودولوجية. لكن مهما تكن الاختلافات بين المقاربات في المنهج، فإن القبيلة تبقى مع ذلك كلّه وحدة يحكمها مبدأ الصّراع والانقسام إلى جانب الانصهار والاتحاد، إضافة إلى أنّها تمثّل الإطار الذي تتقابل فيه الخطوط القرابية في أعداد متساوية تبعاً لمعيار القرابة الدموية التي تمثل العامل المهدّئ للصراعات إذا ما هدّدت كيان القبيلة. أما المواجهات الخارجية فتمثل عاملاً مساعداً على التضامن والنّصرة، هذا العامل المحدد للعلاقات بين المجموعات والأفراد تبعاً للمبدإ الشهير القائل «أنا ضد أخي، أنا وأخي ضد ابن عمي، أنا وأخي وابن عمي ضد الغريب».

كما تنتظم القبيلة تبعاً للانحدار القرابي الذي يربط مختلف مستويات التكوين القبلي ابتداء من العائلة التي هي أصغر وحدة، وصولاً إلى القبيلة وحتى التحالف القبلي، إذ وحدة الدّم والأصل تجمع الأخوة داخل العائلة الواحدة. لكنّ اختلاف المصالح قد يؤدي إلى الصّراع في شتى تجلّياته مثل الصراع حول السلطة بين الأخ الأكبر باعتباره الوارث الشرعي، والأخ أو الأخوة الموالين الذين قد ينزعون إلى الاستقلالية وشق عصا الطاعة[٢٨١].

ويتدخّل عامل قرب أي وحدة من الوحدات السابقة أو بعدها عن السلطة المركزية في اختراق أو عدم اختراق بنية العلاقات القائمة داخل التركيبة القبلية أو العائلية عبر ثنائية الانقسام/ الانصهار، إذ تأكد أن قرْبَ أو بُعْدَ القبيلة عن السلطة المركزية محدّد في هذا المضمار[٢٨٢].

---

(٢٨١) R. Prison, «Destruction et restriction de la société Tunisienne: Du Groupe à la classe sociale,» *Cahiers internationaux de sociologie*, vol. 64 (1978), pp. 150-151.

(٢٨٢) في هذا المضمار، انظر: المختار الهراس، «التحليل الانقسامي للبنيات الاجتماعية في المغرب العربي: حصيلة نقدية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٥ (أيار/ مايو ١٩٨٥)، ص ٩٦-١١١؛ Hermassi, *Etat et société au Maghreb: Etude comparative*; Lilia Ben Salem, «Intérêt des analyses en termes de segmentarité pour l'étude des sociétés du Maghreb,» *Revue des mondes musulmans et de la méditerranée*, no. 33 (1982); Ernest Gellner, «Système tribal et changement social en Afrique du nord,» dans: *Annales marocaines de sociologie* (Rabat: Institut de sociologie, 1968); René Gallissot, «Au Maghreb, sociétés segmentaires et violence politique, critique des interprétations par la segmentarité: Rapports d'exploitation et reproduction,» *Cahiers de la Méditerranée* (septembre 1978), et Jean Cuisenier, *Economie et parenté: Leurs affinités de structure dans le domaine turc et dans le domaine arabe*, le monde d'outre-mer passé et présent. Première série études; 60 (Paris: Mouton, 1975).

لذا فإن التنظيم الاجتماعي والمعيشي والسياسي قام على وحدة القبيلة التي تتحدد في إطارها العلاقات بين الأفراد والجماعات على أساس علاقات الدم وخط النّسب. حيث تسيّر الأمور المعاشية والسياسية باستقلالية عن باقي التنظيمات. أما ذلك الفرد الذي يرفض قيم الانتماء التي تمليها قبيلته فإنه يتمّ إقصاؤه معنوياً ثم مادياً أي جسمياً ليعيش الصّعلكة والفتوّة، أو يتحوّل إلى «دَعِيٍّ» ينتسب إلى قبيلة أخرى تؤويه، لكنّ غياب النّسب عنه في إطاره الجديد يحط من مكانته ويكون سبباً في إذلاله وحرمانه من بعض حقوقه وبخاصة السياسية (الصعود في سلّم المراتبية).

والقبيلة من حيث هي وحدة إنّما تمثّل سوسيولوجياً تنظيماً قائم الذات له وحداته الصغرى ومراتبيته الداخلية المؤلفة له. فنحن ننتقل تصاعدياً من الأسرة والرهط إلى الفصيلة إلى الفخذ إلى البطن فالعمارة وصولاً إلى القبيلة التي يؤلف مجموعها الشّعب.

وتقوم العلاقات داخل القبيلة في شتى مستوياتها على الترابط وشد الأزر الذي يمثل أحد أشكال التضامن بين من تربطهم علاقات تقارب دموي ونسب أبوي. وهو تضامن تكمن أهميته في وظيفته الحيوية المتمثلة في تحقيق الالتحام لمواجهة الأخطار الخارجية. ولقد نبّهنا ابن خلدون إلى ذلك لما قال: «. . . بمعنى أن النسب إنما فائدته هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة أو النّعرة وما فوق ذلك مستغنى عنه. إذ النّسب أمر وهمي لا حقيقة له، ونفعه إنما هو في هذه الوصلة والالتحام»[٢٨٣]. كما نبّهنا أيضاً في الإطار نفسه إلى أهمية صفاء النّسب الذي لا يتأتّى إلا للعرب الرحّل لابتعادهم عن الخلطة وتداخل الأنساب بحيث يوفر لهم «فرص تبادل» الأزواج بحثاً عن مصلحة مشتركة أو تعبيراً عن إعلان سلم عبر القبول بتزويج البنت لقبيلة أخرى. كما إن الحلف والولاء أو الإجارة قد تكون عامل انتساب[٢٨٤]. فالقرابة الدموية، إذاً، تعدّ عامل اندماج للفرد داخل التركيبة القرابية العامة يحقق الفرد من خلالها وجوده ويعلن في الآن نفسه استعداده لخدمتها من دون شرط. كما يعلن ولاءه المطلق لها. إضافة إلى أنه مسؤول عن شرفها يحفظه في كل الظروف ومهما تعاور عليها من نكبات[٢٨٥].

---

(٢٨٣) ابن خلدون، **المقدمة**، الفصل ٨، ص ١٤١-١٤٢.

(٢٨٤) «في أن الصريح من النسب إنما يوجد للمتوحّشين في القفر من العرب ومن في معناهم. . .» انظر: المصدر نفسه، الفصل ٩، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٢٨٥) Descloitres et Debzi, «Systeme de parenté et structures familiales en Algerie,» p. 51.

واستكمالاً لهذه البنية الداخلية للقبيلة الأقرب إلى الانغلاق، يبرز نظام الزواج الدّاخلي القائم على رفض التبادل إلا في حالات استثنائية نادرة. ويعود اختيار الزواج من ابنة العم إلى عوامل متعددة منها المادي ومنها الرمزي. فربّما عاد إلى عوامل اقتصادية ترتبط بالرغبة في المحافظة على الميراث من الانقسام والتشتّت وبخاصة أن الإسلام جاء ليؤكد حق المرأة في الميراث والملكية وهو ما لم يقتنع به العرب ويستوعبوه كما يرى الأستاذ عبد الوهاب بوحديبة[٢٨٦]، لذلك عملوا جاهدين على حرمان المرأة من الميراث وتقييدها بزواج داخلي وسّع من حظوظ ابن العم في الزواج من ابنة عمه إذ له الأولوية و«حق الرفض» أو الكلمة الفصل كما يذهب إلى ذلك بيرك[٢٨٧]، وبخاصة أن عملية تهيئة الأبناء وتنشئتهم تتمّ عبر خطة ذكية تعتمد الترسيخ والمؤالفة لقبول هذه الحقيقة عبر التّسمية والوعد، حتى يغدو سلوكاً شرعياً لا يستمد شرعيته من عقلانيته بل من إلزاميته ومسوّغاته الرّمزية. فيحظى برضى المجتمع وقبول المعني بالأمر أي الطرفين معاً، وبخاصّة بالنسبة إلى الفتاة نفسها التي تجد في هذه الزّيجة ملاذاً لها من مهانة الاغتراب داخل قبيلة أخرى وبالتالي عائلة جديدة تهان فيها اعتباراً لأولوية الخط الأبوي وقيمة الذكورة، إنه اغتراب قد يصل إلى حد المهانة والذل[٢٨٨]، لتغدو غريبة في دار زوجها، في قبيلة غير قبيلتها بعد أن كان من الممكن أن تحتل موقع الزوجة ابنة العم المبجّلة المحبوبة المعزّزة في قبيلتها[٢٨٩].

---

(٢٨٦) Philippe Fargues, «Le Monde arabe: La Citadelle domestique,» dans: Patrick Beillevaire [et al.], *Histoire de la famille*, sous la direction de André Burguiére [et al.], 2 vols. (Paris: A. Colin, 1986), vol. 2: *Le Choc des modernités*, p. 349.

(٢٨٧) Beillevaire [et al.], Ibid., p. 349.

(٢٨٨) يمكن أن نعثر في المخيال الشعبي العربي المغربي ما يؤكد حالة الاغتراب هذه التي جسّدتها أفضل تجسيد شخصية سعدى بنت خليفة الزناتي (في قصص بني هلال) بعد مقتل أبيها وانتقالها بالزواج من ديار زناتة إلى ديار بني هلال، وقد تزوجت من عامر بن ذياب بن غانم (ابن عدو أبيها وقاتله)، فرغم وعده لها بأن تعيش حياة عزيزة كريمة، إلا أن المخيال الشعبي أصرّ على إخراجها في صورة من لزمت الصمت طوال مدة زواجها بعد قبولها الزواج في غير قبيلتها، ولا تقف الذاكرة الجماعية عند هذا الحدّ بل إنها تمعن في إبراز دواعي الاغتراب الذي شعرت به سعدى في ديار بني هلال بالنظر إلى أنّ زوجها المذكور (أي عامر بن ذياب بن غانم) لم يتصف ولو بخلّة من خِلالِ الرّجولة، لقد كان جباناً غير مقدام يلازم مجتمع النساء ويرضى بالدون ويأكل من فضلة الآخرين... فكيف لسعدى بنت خليفة الزناتي أن ترضى به؟ إلا أن ردّ فعلها تمثّل في الصمت التامّ الذي لن تخرجها منه سوى حكمة شيخ عارف جعلتها تبوح بكل تلك الأسباب التي ستكون كافية لكي يضرب ذياب بن غانم ابنه عامر ضربة تكون القاصمة، ثم يعيد سعدى إلى ديار زناتة معزّزة مكرّمة لتستعيد ذاتها من حالة الاغتراب، أو هكذا أراد لها المخيال الجماعي وقيمه. انظر: عبد الرحمن قيقة، **من أقاصيص بني هلال: مجموعة نصوص بالعربية الدارجة التونسية**، قدم لها ونقلها إلى العربية الفصحى الطاهر قيقة (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٦٨)، ص ٢١١-٢١٣.

(٢٨٩) انظر ما انتهت إليه الباحثة جرمان تييون وورد في: Michel, *Sociologie de la famille et du mariage*, p. 74.

في هذا الإطار يُطرح السؤال حول أساس نظام القرابة العربي هل هو اقتصادي بحت استناداً إلى فرضية إنغلز العامّة المرتبطة بتدنّي مستوى تقسيم العمل؟ في الحقيقة إن إنغلز وهو يدرس نظام القرابة أرجع هيمنة علاقات القرابة والدم على مستوى التنظيم الاجتماعي إلى تدنّي مستوى تقسيم العمل الاجتماعي، وهو يرى أنه نظام لا يعرف سلوكات لا معيارية لأنه يقوم على نسيج قيم وضوابط وتصورات ترسّخها عملية التنشئة الاجتماعية في مختلف المؤسسات الاجتماعية التي هي حقول للفعل. هذا التدني لدرجة تقسيم العمل وما يرتبط به من علاقات، هي في الأساس اقتصادية هو الذي يحدد نظام الزواج الداخلي. فيغدو الصراع محكوماً بآلية اقتصادية محورها المرعى والماء وما شابههما تبعاً لكل مرحلة تاريخية.

لكن يمكن أن نقف في هذا المضمار على أهمية العامل الثقافي وتعبيراته الرمزية في تحديد الآليات المحرّكة داخلياً للمؤسسة الزواجية. فاستحضار الشّرف والعفة وصفاء النسب والحفاظ على العلاقات الدموية وعلى استمرار الحياة وعلى التنوّع البشري، كلها تعدّ من غائيات العملية الزواجية في مستوى كوْنها عملية اجتماعية. كما إن لها غائيات أخرى غير مصرّح بها، إذ تعدّ هذه المؤسسة الاجتماعية فعلاً الحقل الأكثر خصوبة ووضوحاً في التعبير عن عمليات توزيع السلطة لا في إطارها الضيق فقط، بل حتى في إطار المجتمع ككل، أي تعبيراً عن المراتبية الاجتماعية العامة. وبناء على ذلك قدّمت الباحثة ليليا بن سالم[٢٩٠] مبرّرات عديدة للزواج الداخلي صنّفتها كالتالي:

ـ مبررات تعود إلى مقتضيات اقتصادية.

ـ مبررات تعود إلى مقتضيات سوسيوسياسية.

ـ مبررات تعود إلى مقتضيات نفسية اجتماعية أي شعورية.

ـ مبررات أخرى.

وهي إذ تعدّد هذه المبررات فإنها تعتبر أنّ الاقتصار على المبرّرات والدواعي الاقتصادية يعدّ تعسّفاً، لأنه يفسّر الظاهرة تفسيراً أحادياً. وتستشهد على رأيها بمِثَال حي أنجزه الباحث ج. ويل (G.Well) ليؤكد الأبعاد الثقافية والقيمية في عملية الزواج

(٢٩٠) L. Ben Salem, «Introduction à la l'analyse de la parenté et de l'alliance dans les sociétés arabo-musulmanes,» dans: Sophie Ferchiou, dir., *Hasab wa nasab: Parenté, alliance et patrimoine en Tunisie*, préf. de Françoise Héritier-Augé (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1992), pp. 93-94.

الداخلي وذلك انطلاقاً من دراسته التي أجراها داخل قرية مسيحية مارونية في لبنان حيث أكّد حقيقتيْن متكاملتيْن:

الحقيقة **الأولى**، أن النسبة الأعلى من الزواج الداخلي تنجزها العائلات التي تمتلك أرضاً أكثر من غيرها بشكل يسمح لها بالحفاظ على موروثها العقاري ودعمه وتجنّب تفتيت الملكية. فكأننا بالعائلات الأثرى هي العائلات الأمْيَل إلى ممارسة الزواج الداخلي. فهل هو زواج طبقي أكثر مما هو زواج سلاليّ؟

الحقيقة **الثانية**، أن المذهب الحنفي ينصح الآباء بعدم تزويج بناتهم إلا لمن يضاهونهنّ في المكانة الاجتماعية والدينية وفي الميلاد والنّسب والعراقة في اعتناق الدين الإسلامي، وكذا الشرف في المهنة والثروة.

هذا الاختيار يجعل الزواج الداخلي أيضاً زواج تبادل رمزي قيمي ثقافي. إلا أن السؤال الذي يُطرح هنا أيضاً هو: هل عملية التبادل الرمزي عبر الزواج الداخلي كانت متكافئة؟ أي هل المُعْطَى الواقعي كما عاشته العائلة في مختلف الفضاءات ريفية كانت أو حضرية قام على زواج بين طرفين أي عائلتين قبل أن يكونا فردين ينتميان إلى نفس المراتبية الاجتماعية ويحتلان هامشاً متساوياً من السلطة والمهابة الاجتماعية؟ لقد أثبت لنا المؤرخ محمد العزيز بن عاشور(٢٩١) في إطار مساهمته في أعمال الملتقى «حسب ونسب» من خلال الملاحظة الواقعية، أن هناك إمكانية لقيام تبادل بين مراتبيتيْن مختلفتيْن بحيث يسمح لأحد الطّرفين بالانتقال من مراتبية إلى أخرى عبر الزواج.

كما يمكن أن يتم التزاوُجُ بين عائلتين تختلفان من حيث الانتماء السوسيومهني بشكل يحوّل العملية الزواجية إلى استراتيجية قائمة الذات لها دور مهم في الحراك الاجتماعي تبعاً لتوزيع موازين القوى داخل المجتمع، إذ يمكن عائلة مالكة للمال والسلطة أن تحتل موقعاً أقل من عائلة تمتلك المهابة. ولقد بينت صوفية فيرشيو (Firchiou) كيف أن عائلات البكوش، وآغا، وسليم المخزنية، رغم امتلاكها السلطةَ والمالَ، فإن فقدانها النسب دفعها إلى اعتماد الاستراتيجيات الزواجية عبر الزواج الخارجي بحثاً عن رأس مال رمزي مفقود(٢٩٢).

---

(٢٩١) Mohamed El Aziz Ben Achour: «Les Aylat du corpus: Notes historiques,» dans: Ibid., pp. 109-110, et *Catégories de la société tunisoise dans la deuxiéme moitié du XIX^éme siécle: Les Elites musulmanes*, préface de Dominique Chevallier ([Tunis]: Ministére des affaires culturelles, institut national d'archéologie et d'art, 1989), pp. 123-169.

(٢٩٢) Sophie Ferchiou, «Structures de parenté et d'alliance d'une société arabe: Les Aylat de Tunis,» dans: Ferchiou, dir., Ibid., pp. 137-166, et Blili Temime, *Histoire de familles, mariages, répudiations et vie quotidienne à Tunis, 1875-1930*, pp. 193-199.

وبناءً عليه، ألا تستحيل العملية الزواجية إلى استراتيجية اجتماعية لامتلاك السلطة على خلفية أنها واحدة من الأغراض الخفية للعلاقات الاجتماعية؟ يبدو أن الممارسة العينية تؤكد هذا الاستنتاج بما يكشف لنا عن تكتل سببيّ خفيّ يفسّر لنا العلاقة بين المؤسسة السياسية والمؤسسة الاجتماعية.

لكن أهم ما يجب التشديد عليه في هذا السياق هو أن التجمعات القرابية في تونس شأنها شأن تجمعات باقي البلدان العربية، قد تعرّضت لاهتزازات كبرى خلال بداية القرن بسبب انحلال النظام القبلي، وذلك بالنظر إلى التحوّلات الثقافية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد خلال المرحلة الاستعمارية أساساً، والتي اقترنت، بخاصة، بحركة النزوح الواسعة وإعادة هيكلة أنظمة التعليم والتشغيل ونسق التحضّر عامّة، بكل ما جرّه من إعادة توزيع للفضاء وإعادة تركيب للعائلة ومراجعة أسس التضامن الاجتماعي ومعايير التراتب وتوزيع السلطة وشرعيتها داخل المجتمع.

ومن هنا تتبدّى لنا أهمية دراسة المجتمع التونسي انطلاقاً من نظام القرابة الأبوية الذي ساهم في هيكلة المؤسسات الاقتصادية والثقافية وحتى السياسية للجميع، وحدّد نمط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والوحدات القرابيّة. كما إن هذه الوحدات القرابية لعبت وظائف متنوعة لعلّ أهمها احتواء الأفراد وتحديد مرجعية لهم، إضافة إلى دعم السلطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه المجموعات، كما ساهمت في تحديد النماذج السلوكية والقيم الرمزية لهؤلاء الأفراد.

ومهما تكن التغييرات الحاصلة على هذه البنية الاجتماعية وما عرفته بعض العائلات من تراجع أو إهمال أو سحب بساط الهيبة والوجاهة والسّلطة الماديّة والسياسية، فإن النسيج الاجتماعي التقليدي لهذه المجموعات حافظ على بعض مَيَاسِمِهِ الأصلية، إذ ما زال يوجّه سلوك بعض المجموعات ويمثل مصدر شرعية سلطة بعض العائلات، منه تستمد قوتها وشرعيتها وهيبتها. فكأنما هو بالنسبة إليها إطار مرجعي للذاكرة الجماعية.

هذا الإطار المرجعيّ للفرد يقتضي منه الخضوع للأقربين من أبٍ وجدّ وأخ أكبر، ولكن أيضاً لكل كبير، خاصّة إذا كانت تربطه به علاقة قرابةٍ دموية (أي فعلية) أو حتى وهمية، فالتربية العائلية تؤهّل الطفل لكي يتّبع عند كهولته قواعد التبعية التي يفرضها التنظيم الاجتماعي الذي له معاييره في التراتب. فلقد نجحت مباحث الأنثروبولوجيا السياسية في أن تبيّن ذلك التداخل الواسع بين السياسي

والقرابي حيث يتم التبادل والتوزيع في المجالَيْن الاجتماعي والسياسي من هذا المنطلق، حتى إن سوثال (Southal) كان اقترح مفهوم «الدولة الانقسامية» في تعريف التشكيلات التي تضمّ في الآن نفسه سلطة مُمْرْكزة (Centralisé) وأقساماً قرابية متقابلة.

كما بيّنت أعمال تارديتس (Tardits) كيف تتدخل القرابة بشكل حاسم في اختيار الحاكم صاحب السلطة على خلفية أنّ السلطة تمثل رهان تنافس داخل خط القرابة للنسب الملكي، بحيث تغدو المجموعات القرابية كما بيّن إيفانز (Evans) وبريتشارد (Pritchard) وفورتيس (Fortes) مرتكزاً في أداء الأدوار السياسية. فلقد عرض هذان الباحثان كشفاً مقارناً لأشكال التنظيم السياسي أين يوجد شكلان من التنظيم السوسيوسياسي **أوّلهما** شكل «المجتمعات الدولوية (Etatiques)»، و**ثانيهما** شكل «المجتمعات الانقسامية (Segmentaires)». ولا تحقق هذه الأخيرة تعديلها عبر التنظيم الإداري القانوني أو العسكري، بل إنها تضمن هذا التعديل من خلال جملة العلاقات بين أقسام (Segment) تتحدّد من خلال معايير الانتماء المحلي والقرابة وخطّ النسب. كما طمح إلى دراسة قبائل النوير وهم منغرسون في ممارسة نمط معيشتهم الذي تحكمه جملة من المحددات الطبيعية، وكان هدفه من وراء هذه الدراسة تبيّن خاصية التداخل بين ما هو نسبي مع ما هو سياسي داخل حياة هذه القبائل التي تحكم «الفوضى المنظمةُ» نسقَها السياسيَّ على حدّ تعبيره هو نفسه(٢٩٣). ولقد خصّص سميث (Smith) مقالة طويلة لدراسة المجتمعات التي تنظّم حياتها الاجتماعية والسياسية على أساس القرابة وخط النسب، فانتهى إلى اعتبار الحياة السياسية «مظهراً» لكل حياة اجتماعية وليسب نتاجاً لوحدات أو بُنًى خاصة، لذلك رفض القبول بالتمييز الحدّي الصارم بين «مجتمعات ذات دولة» و«مجتمعات من دون دولة»(٢٩٤).

وفي الخلاصة، فإنه لا بد من الإقرار بثراء الأبحاث المتعلقة بأسس السلطة وتمثلاتها في علاقتها بأشكال التنظيم السياسي وبخاصة تلك التي لم تنفصلْ عن القرابة والنسب. إلا أنه لا بد من التأكيد في هذا المضمار في المقابل بأن الدراسات الأنثروبولوجية والإثنوغرافية الميدانية والتاريخية المعمّقة تشهد جميعاً على خصوصية

(٢٩٣) Edward Evan Evans-Pritchard, *Les Nuer, description des modes de vie et des institutions politiques d'un peuple nilote*, traduit de l'anglais par Louis Evrard; préface de Louis Dumont, bibliothéque des sciences humaines (Paris: Gallimard, 1994).

(٢٩٤) M. G. Smith, «On Segmentary Lineage Systems,» *Journal of the Royal Anthropological Institute*, vol. 86, no. 2 (1956).

نمط الدولة التي تعد على درجة من الثراء والتنوّع لذا لا يكفي نعتها بمجرّد كونها قرابية نسَبيّة أو قبَليّة أو عتيقة لا تستند إلى مؤسسات قائمة. ففي مثل هذه الأحكام نفي لثراء الظاهرة وتنوّعها سواء في مستوى أشكال التنظيم أو في مستوى سيرورات اتخاذ القرار وتنفيذه، أي ممارسة السلطة من قبل مالكها على اعتبار أن السلطة تصوّر غير منفصل عن الشخص وعن المجتمع أيضاً بالنظر إلى أن السلطة هي علاقة قوّة وعلاقة معنى في آنٍ. وبناءً عليه نجحت هذه الدراسات في أن تثبت أنه إلى جانب الدول العصرية ذات البناء المؤسسي المعلوم، توجد أنماط دولوية أخرى عديدة لها أشكالها في الحكم والفعل السياسي والصراع والديناميكا السياسية التي لها أسس شرعيتها أيضاً.

لكن السؤال الخطير الذي يطرح نفسه هنا هو: هل عامل القرابة لا يزال حاضراً خلال ممارسة الفعل الاجتماعي والسياسي بخاصة؟ أي بعبارة أخرى: هل ما زالت «العصبية» باعتبار أنها شكل من أشكال التضامن تفعل فعلها في ظل واقع عرف تراجعاً في الهيكلة القبلية وبخاصة خلال مرحلة ما بعد الاستقلال التي تزعمتها نخب تحديثية تبنت قيماً ونماذج وتصورات مغايرة؟

إنه سؤال مركزي طرحه عديد الدارسين في حقول بحث متعددة، فلقد طرحه على سبيل المثال الباحثان ديبزي وديسكلواتر (Debzi et Descloitres)[٢٩٥] حول المنظومة الجزائرية ليؤكدا أن العصبية من حيث هي عامل فاعل محكومة بجدلية الخفاء/ الجلاء، إذ العصبية بما هي طاقة محرّكة تحظى بالعناية وتحقق وحدة الأفراد داخل المجموعة، وبالتالي ما زالت تحافظ على أهميتها داخل الذاكرة الجماعية. صحيح أنها ما عادت تأخذ بفعل الزمن ذلك الشكل العنيف الدّاعي إلى الحرب مثلما كانت عليه في الحياة اليومية للعروش والأحلاف الرعوية إلى وقت قريب، ولكنها غدت تتجسّد في صورة أخرى وفي إطار مجموعة أضيق هي العائلة. فالفعل الذي ينجزه أفراد عائلة ما وكل ما يقومون به إنما يعبّر عن الجهد المبذول والمتواصل الرامي إلى ربح معركة تنافس من أجل القوة والثروة والفضل والمهابة... وهو الأمر الذي يجعل منها مواجهة كما يرى خلدون حسن النقيب بين «نحن» و«هُمْ» من أجل إثبات الوجود ودعم الوحدة[٢٩٦].

ويرى الجابري أن تجارب التحديث والبناء الوطني لما بعد الاستعمار تميزت

---

(٢٩٥) Descloitres et Debzi, «Systeme de parenté et structures familiales en Algerie,» p. 39.

(٢٩٦) انظر: خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٤-١٤.

أساساً بعدم قيام قطيعة كما هو الشأن في أوروبا بين الأمير والدولة، بل ظل «الأمير هو الدولة والدولة هي الأمير»[٢٩٧]، حيث يحتكر هذا الأخير المجال السياسي مستنداً في ذلك إلى شتّى الشرعيات المتوافرة أمامه مهما تكن درجة لاعقلانيتها. وهو لا يتوانى عن توظيف كامل المخيال الاجتماعي للحفاظ على ما يحتكر. ولا يستغرب أن يجد في الولاء القبليّ وإن في صوَرٍ خفية دعماً لسلطته ومسوّغاً للحفاظ عليها.

وبهذا يمكن أن نستنتج من كل ما سبق أن نظام القرابة العربي قام أساساً على مفهوم القبيلة. وهي ليست قرابة دموية فقط حقيقية أو وهمية، بل يمكن أن تستند إلى معيار الانتماء لجهة أو طائفة أو مدينة أو حزب. فالقرابة هي أقرب شيء إلى ما نسمّيه اليوم «بالعشائرية». حيث نتحدث عن طريقة في الحكم أو سلوك سياسي أو اجتماعي يعتمد على ذوي القربى «الأقارب منهم والأباعد»، بدل الاعتماد على ذوي الخبرة والكفاءة ممّن يتمتعون بثقة الناس واحترامهم، أو يكون لهم نوع ما من التمثيل الديمقراطي الحرّ. وهو ما يطرح السؤال الجوهري حول أثر هذا النمط العلائقي على علاقة الفرد بالمجتمع وعلاقته بالدولة. لقد بين هشام شرابي[٢٩٨] كيف أن الفرد يجد نفسه في إطار هذا النمط العلائقي ضائعاً بعد أن ينقطع عن عائلته وعشيرته أو جماعته، لأن الدولة لئن قامت مقام العائلة في توفير الشغل والدخل والصحة . . . فإنها مع ذلك تبقى عاجزة عن الحلول محل البنى المجتمعية الأولية التي توفر له الخدمات الرمزية والمرجعية النفسية بما يجنّبه الشعور بالاغتراب والاضطهاد (العائلة الممتدة، العشيرة، الطائفة، . . .).

هذا الغياب للمرجعية النفسية الرمزية يحوّل المجتمع إلى غابة لا يحظى فيها بالاحترام والتقدير إلا الأغنياء وذوو السلطة. وتتقاطب مكونات المجتمع إلى قطبينْ قطب يقع خارج البنى الأولية أي خارج العائلة وعلاقات القرابة، وقطب يقع داخل الأطر العائلية وعلاقات القرابة والذي يتكفل بتوفير المساعدة والحماية للفرد الذي يشارك أفراد عائلته وأقرباءه وأبناء عشيرته حياتهم بشكل يتسع ليشمل حتى هيكل الدولة ذاته، لأنه هيكل يبحث عن الولاء والسند فيجدهما لا في مصدر قانوني مؤسسي، بل في البنى المجتمعية الأولية التي تشده إليها استناداً إلى عصبية وعلاقات دموية تقتضي الولاء والمساندة. أما الدور التقني فتنجزه بيروقراطية مختصة. وبين هذا

---

(٢٩٧) الفكرة هنا مأخوذة عن: Bertrand Badie, *Les Deux etats: Pouvoir et société en occident et en terre d'islam*, l'espace du politique (Paris: Fayard, 1986).

(٢٩٨) هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية محمود شريح، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٨٠ ـ ٩١.

وذاك يبقى أساس شرعية السلطة معلقاً لا يجد له مرجعية باعتبار أنها سلطة تستمد أساسها من الولاء والمساندة وعلاقات الدم والقرابة التي توفرها جميعاً العشيرة أو العائلة بمقتضى رابطة الدم والقربى التي يجد فيها الفرد، كما الجماعة، برّ أمان في مواجهة منافسات لا تحكمها محددات موضوعية تكون محل إجماع. أما الدولة فتتحول إلى كيان خارجي مفروض على المجتمع على اعتبار أنها لا تشارك في إدارة شؤونه. وبناء عليه، لا يجد الفرد نفسه يلعب دور المواطن إزاء الدولة بالنظر إلى أنه يجد نفسه مسلوب الحقوق عملياً حتى وإن كانت هذه الحقوق مضمونة دستورياً، ومن ذلك يتأتى شعوره بالاغتراب والانعزال ليعود واعياً أو لاواعياً إلى البنى الاجتماعية الأولية بحثاً عن مرجعية موازية.

لكن الظاهرة الجالبة للنظر في ما ينبهنا إليه هشام شرابي باقتدار، هي ذلك التعايش المثير حتى للاستغراب بين مثالية الخطاب وواقعية الممارسة الاجتماعية. فالفرد قد يدّعي في مستوى خطابه إخلاصه المطلق للوطن ولشعارات وقيم الوحدة والتحرير والعدالة والمساواة والديمقراطية والعقلانية، لكنه في الآن نفسه يتمسّك بالأهداف الخاصة المرتبطة بالبنى الأولية، لتي تتناقض في عمقها مع ما رفعه من خلال خطابه من شعارات، فيكون الامتداد المفارق بين قطبيْ جذب متقابليْن: «مواطن» أو قلْ فرداً؟ لا يدري أهو ابن الدولة الوصية المتكفلة بكل طلباته المادية منها والرمزية، أم هو ابن القبيلة التي تؤويه من جَوْرِ دولة ظالمة. ففي هذا المضمار حاول خلدون حسن النقيب[٢٩٩] مثلاً النبش في الجذور العائلية لأفراد النخبة الحاكمة انطلاقاً من الانتماءات القبلية للأسر الحاكمة في أقطار الخليج والجزيرة العربية عبر التركيز على كيفية توزيع المناصب الوزارية (وبخاصة وزارات السيادة) استناداً إلى معيار العلاقات التي تربط كل وزير برأس السلطة (أمير، ملك، ولي عهد، رئيس). فهذا الأخير يحكم كما بين النقيب نفسه استناداً إلى التضامنيات غير الرسمية التي تعبّر عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم بواسطة رؤساء معيّنين تعترف بهم الدولة. ومن بين أهم التضامنيات عد الباحث، وبخاصة، المؤسسة القبلية إلى جانب التجار الكبار والمؤسسة الطائفية والمؤسسة الدينية. . . . التي مثلت إطاراً مرجعياً للفاعل يجد فيها الضمانة للنجاح والصعود الاجتماعي والسياسي عبر دعم رأسمالها العلمي المعرفي برأسمال علائقي رمزي يصنع الفارق داخل مسرح التنافس السياسي.

إلا أن قولنا السابق يجب على أيّة حال ألا يؤدي بنا إلى التّسليم مطلقاً بأن المجتمع السياسي ليس سوى تركيبة أو امتدادٍ للقرابة أو ما سمّيناه بالعشائرية، لأنه لا

(٢٩٩) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

شك في أن هناك قيماً عديدة تميّزت لتحلّ إلى جانب القرابة الدموية، قيماً ترتكز إلى مبدأ التعاقد والعقلانية والمشاركة حتى وإن اتخذت أشكالاً مختلفة. والإسلام في حقيقته كان قد شجّع هذا التحوّل الذي عرفته البنية القبلية، وهو السبب الرئيس الذي جعل مبدأ الدم والقرابة والنسب ينحسر داخل الإطار الأضيق، اعتباراً، لأن الإسلام يعتمد خطاباً توحيدياً عالمياً. لكن هذه الرغبة تجسّدت فقط في مستوى الخطاب لأن الواقعة السياسية أو ما سمّاه الجابري باللاشعور السياسي كان محكوماً خلال الممارسة ومنذ وفاة النبي (ﷺ) بثالث الثلاثة الآليات أعني **القبيلة** من بين العقيدة والغنيمة.

فهل سيكون للتراجع المذهل للهيكل القبلي أثر على اشتغال العقل السياسي، أم أن اللاشعور السياسي سيبقى مستبطناً النماذج السلوكية والأنماط العلائقية المتراكمة خلال مسار من التنشئة كامل؟ وفي مقابل هذا التراجع للقبيلة، ما هو الدور الذي ستضطلع به العائلة، هذه النواة المجتمعية الصاعدة داخل التنظيم السياسي؟

٢ ـ العائلة[٣٠٠] آلية للتحليل السوسيوسياسي: المورفولوجيا وبناء السلطة

كنا انطلقنا سابقاً من أن أنماط السلوك السياسي تجد ترسّباتها في أنماط السلوك الاجتماعي من خلال مسارات التنشئة الاجتماعية، واعتباراً لأن العائلة تمثل إحدى

---

(٣٠٠) نشداناً للدقة في الاستعمال نؤكد هنا أنّ من الدارسين من يستعمل لفظ عائلة مرادفاً للفظ أسرة من ذلك مثلاً حليم بركات في مؤلفه **المجتمع العربي المعاصر**. ولكن من الدارسين أيضاً مَنْ يميّز بين اللفظين لكن من منطلقات متغايرة من مثل الحجم والتركيبة أو السوسيونشأة. فالطاهر لبيب وليليا بن سالم يلتقيان مع زهير حطب في هذا التمييز، يقول زهير حطب: (كلمة أسرة تحمل في معناها صورة مصغّرة للحياة الاجتماعية في العصر الجاهلي، حينما كان الناس مرتبطين بالقبائل والعشائر والبطون... ومن هنا يبدو أن كلمة أسرة هي في نطاق معنى الفعل أَسَرَ، ولعلها صيغة أخرى للفعل أَزَرَ بمعنى ناصر وقوّى وشدَّدَ بتبديل السين بالزّاي وهذا أمر معروف وكثير الحدوث في اللغة العربية... أما كلمة عائلة فمستحدثة مشتقة من الفعل «عَالَ» وتكشف لنا عن المعنى المراد بها، كونها مجموعة الأفراد الذين يُعيلهم معيلٌ أو كاسبٌ) انظر: زهير حطب، **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، الدراسات الإنسانية، علم اجتماع الأسرة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦)، ص ٤٣. وبناء عليه يفضّل الطاهر لبيب استعمال لفظ أسرة للدلالة على أصغر تشكيلة أو جماعة قبَلية وأدناها في سلّم حساب النسب، أما استعمال كلمة عائلة فلا يكون من قبَله إلا في حالات الاستشهاد بنصوص تستعملها. انظر: لبيب، «الأسرة العربية: مقاربات نظرية». كذلك ميّزت ليليا بنسالم بين مستويَيْنْ في الاستعمال، ففي مستوى أوّل تمثل العائلة النووية أي الأسرة ـ بحسب الباحثة- مرجعاً في كل ما يتعلق بالحياة اليومية. أما في مستوى ثان فإن العائلة الممتدّة أي العائلة تمثل إطاراً محتضناً مطمْئناً قادراً على التدخّل كلما كانت هناك ضرورة لذلك. انظر: Lilia Ben Salem, «Structures familiales et changement social en Tunisie,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, no. 100 (1990), p. 174.

كذلك فضّل هشام شرابي استعمال لفظة عائلة للتعبير عما يحمله هذا البناء من معنى الاتساع في حديثه عن الباتريركالية، في حين رأى أن لفظة أسرة تحمل معنى صغر الحجم. انظر: شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ص ٤٨.

أهم قنوات ترسيخ القيم والضوابط والقوانين. أي إنجاز مسارات التنشئة، فإنه يغدو من المهم دراسة هذه الوحدة من حيث سوسيونشأتها وتطور أدوارها في علاقتها بالفرد ثم بالبناء الاجتماعي العام، عسى أن توفّر لنا تفسيراً سوسيولوجياً لا قانونياً فقط لأنماط الأداء السياسي لنخب الاستقلال.

لذلك سنحاول تنزيل مفهوم العائلة ضمن سياقه السوسيولوجي على خلفية أنها واحدة من الهياكل المجتمعية(مؤسسات المجتمع)، التي سعت لأن تحلّ محل نظام القرابة السابق الذي تراجع إلى حدوده الدنيا وانكفأ مع تطور محاولات تحديث هياكل المجتمع. ثم نمرّ في ما بعد إلى محاولة إدراك الخصوصيات المميّزة لبنية السلطة داخل العائلة التونسية لما بعد عام ١٩٥٦ عسى أن نجد في ذلك بعض الأسس المفسّرة لبنية السلطة القائمة داخل النسق السياسي المعاصر.

ولقد تعددت التعريفات في هذا المضمار وتنوعت تبعاً للمتن النظري (Le Paradigme) الذي تنطلق منه كل محاولة. فالعائلة أحياناً تعايش امرأة ورجل أو أكثر في إطار علاقات يقرّها المجتمع وتترتب عليها حقوق وواجبات لعل أكثرها بروزاً تربية الأطفال ورعايتهم وتوزيع السلطة بين الأطراف. إلا أن الوظيفيين نظروا إليها باعتبارها نسقاً قائماً يمثّل وحدة تُحوّل الإنجاب البيولوجي إلى إنجاب اجتماعي وثقافي[٣٠١]. أما البنيويون فإنهم تعاملوا مع العائلة باعتبارها وحدة أو مؤسّسة تتألف من مجموعة من العلاقات بين الزوجين والأبناء، علاقات تتنزّل ضمن إطار قيميّ يحكم تلك العلاقات ويمثل الأساس لعملية التّنشئة الاجتماعية.

ويمكن القول منهجياً إن معظم الدراسات حول الأسرة تتبع أسلوب «النموذج المثالي» بما هو بناء فرضي يقوم على محاولة تبيّن الخصائص المجرّدة وجمْعها. ومن أمثلة النماذج المثالية نجد الأبوّة، الأمومة، الأسرة النووية، الأسرة الممتدة، الجماعات الأوّلية، الجماعات الثانوية، المجتمع الريفي، المجتمع الحضري وغيرها. هذه النماذج المثالية تؤدي وظائف عديدة لعلّ أهمها الوظيفة المنهجية متمثلة في تسهيل إجراء عملية التحليل الداخلي بما هو عملية تفهّمية للبناء العائلي من دون الحاجة إلى الانطلاق من الوضع المقارن، كأن نحدد العائلة العربية مثلاً انطلاقاً من النموذج الغربي. كما أنها تسمح باتخاذ البناء العائلي أرضية لفهم البناء السياسي في جانبه أو جوانبه المسكوت عنها داخل المجتمع ككل.

---

(٣٠١) انظر في هذا المضمار على سبيل المثال: سناء الخولي، **الزواج والعلاقات الأسرية** (بيروت: دار النهضة العربية، [د. ت.]).

ولقد عرفت هذه المؤسسة الاجتماعية تطورات تبعاً لتطور السلوك البشري تمثّلت في تحوّلات جوهرية في مستوى البنية والقوانين والمراكز والمواقع والأدوار والعلاقات بين الأطراف داخلها، والمعايير وقيم الضّبط وبالتالي أشكال التفاعل بين الأفراد، بالنظر إلى أنها مؤسسة لتنشئة الفرد اجتماعياً من خلال مسار استبطان القيم والضوابط والقوانين المختلفة الذي يُعَدّ منطلقاً لشرعية قبول الفرد داخل المجموعة بالصورة التي تحقق له إنسانيته.

وفي سياق نشأة هذه المؤسسة نعثر على حقيقة مهمة تؤكد أن مصطلح العائلة حديث نسبياً بالنظر إلى مسار نشأة وتكوين المجتمع العربي الإسلامي. فالمتتبع يجد أن هذا المصطلح لم يُعْرَفْ في اللغة العربية القديمة، بل إنه من استحداث الجاحظ الذي ضمّنه معاني حافّة لا تخلو من سخرية. أما في جذوره فإن المصطلح يقترن بمعاني الامتلاك والتبعية والأخذ على العاتق والاستجابة لحاجة من يؤخذ على العاتق: عال يعول عيالة وعائلة.

فكأنما العيالة تغدو بمعنى الحماية بالنظر إلى معيار القرابة المستوْجِبة للكفالة وإيتاء المعروف إذ الأقربون أوْلَى به. ولقد جاء في القرآن الكريم ﴿**وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إن الله بكل شيء عليم**﴾[٣٠٢] وتستند هذه العيالة إلى علاقات الإلزام المتبادل المتمثلة في التبعية والمساعفة (Assistance).

ويتوزّع مصطلح العائلة بين ثلاثة مستويات تحدّده:

أ ـ الأساس القانوني للعلاقات بين الأبوين الذي يعبّر عن الحقوق والواجبات المستلهمة من القيم الدينية.

ب ـ تنظيم التجمع الذي يسيّره ذلك الشخص المدعوّ إلى تحمل مسؤولية باقي الأعضاء على أساس علاقات القرابة التي تجمعهم.

ج ـ الوحدة الاقتصادية للمجموعة التي يعبّر عنها احترام الواجبات بين الآباء.

هذه المحدّدات الثلاثة لمصطلح العائلة يسمح لنا بالقول بأن القرابة تمثل المستند الأساسي في العلاقات المشكّلة للعائلة سواء كانت قرابة حقيقية أو وهمية اجتماعية كما رأينا في النقطة السابقة.

إن التتبّع التاريخي لتطور بنى الأسرة العربية عبر مسار نشأتها انتهى بالباحث زهير حطب إلى أن يستنتج بأن القبيلة بدأت مع الإسلام تنتحى لصالح العشيرة وحتى

---

(٣٠٢) **القرآن الكريم**، «سورة الأنفال،» الآية ٧٥.

الأسرة بعد أن فقدت القبيلة قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية[٣٠٣] حتى إننا مع بروز الإسلام وبعده أصبحنا نتحدث عن الأسرة العشيرة. لكن عامل النسب والقرابة والدم لئن ضاقت حدوده فما زال هو المحدد للعلاقات داخل الأسرة، هذه المؤسسة الجديدة التي تميّزت بالخصائص التالية:

١ ـ سلطة الوالدين التي لا تنفصل عن سلطة الله، إذ ارتبط رضى الله برضاهما.

٢ ـ الطاعة التي تبقى واجباً على الزوجة للزوج وعلى الأبناء للوالدين.

٣ ـ تفاوت التقدير للجنسين: ليس الذكر كالأنثى بل للرجل القِوَامَةُ.

٤ ـ العلاقات بين أفراد الأسرة هي علاقات مُمأسَسة (Institutionnalisées) تحكمها تشريعات دينية صارمة للفصل في ما يمكن أن يحفّها من اختلافات من مثل التشريعات المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث والكفالة والنفقة وكل ما يمكن أن يتفرّع عنها.

إلا أن الباحث لم يكتف بمجرد تعداد الخصائص السابقة المميزة للمؤسسة الأسرية، بل إنه عبر إلى ما هو أعمق دلالياً، إذ أكد لنا أن واجب الطاعة العمياء لربّ الأسرة وهذه المراتبية الأسرية القائمة على تقابل الذكورة مع الأنوثة أو الأبوة مع البُنُوّة أدت إلى شيوع الحذر والشك وتوسّل الحيلة والاستجداء واختراق الشبكة الرّسمية للعلاقات نحو شبكة غير رسمية فاعلة ولكن بصمت[٣٠٤].

يضاف إلى ما سبق عامل حاسم آخر تسبب في إحداث التغييرات الهيكلية في بنية الأسرة ووظيفتها داخل المجتمع الذي تمثّل في الحدث الاستعماري. إذ سنقف على ما يمكن تسميته استناداً إلى القاموس الفيبري «بالتشابه البنيوي» بين الأسرة العربية ذات الجذور الإسلامية والأسرة الغربية بمكوناتها المختلفة وصولاً إلى مرحلة التصنيع. فلئن كان دوركهايم قد نبّهنا إلى أن الأسرة النووية تعد الخاصيّة المميزة للبناء المجتمعي الصناعي حيث التخصّص والتمايز المرتبطان بحركات التحضّر فإنه لا بدّ أن نضع في اعتبارنا أيضاً أن دوركهايم نفسه لم يبسط المسألة بجعل المجتمع مجرّد تجميع لنوى صغرى منعزلة عن بعضها البعض كما قد يتبادر إلى أذهاننا من أوّل وهلة، بل إنه أرسى مقولة المناطق الثانوية التي تقول بأن الأسرة الزواجية النووية تبقى دائماً

(٣٠٣) انظر: زهير حطب، **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، الدراسات الإنسانية، علم إجتماع الأسرة، ط ٢ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠).

(٣٠٤) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

منغمسة حتى الأعماق في شبكة علاقات أوسع وتصبح القطاع المركزي للعائلة بمعنى مجموعة الأسر التي ترتبط ببعضها بعلاقات القرابة والدم أو المصاهرة. فتحاط بمناطق ثانوية تكون رأسية صاعدة (Ascendants) أو نازلة (Descendants) أو متفرعة أفقية (Collatéraux) تُتَمِّمُهَا وتتابع لعب أدوارها إلا أنها تفقد سلطة فرضها(٣٠٥).

لكنّ التشابه المذكور يجب ألا يغيّب عنّا بأي حال التمايزات القائمة بين النمطين الأسريّين، تمايزات تتمحور جميعها حول نمط العلاقة بالحداثة والتعامل مع الموروث في إطار نموذجين مجتمعيين بقدر ما تجمعهما نقاط تشابه يحكمهما اختلاف جوهري في مستوى نشأتهما وتكوينهما الاجتماعي. **فأحد** النموذجينْ حكمه الحدث الاستعماري وترك فيه بصمات واضحة تجلّت في مستوى تركيبة العائلة ووظائفها وتوزيع السلطة داخلها ونسق القيم الذي يحكم العلاقات بين أفرادها.

أما النموذج **الثاني** فإنه قد عرف تحولات جوهرية في مستوى بنية العائلة وقوانين اشتغالها وهي تحولات لم تنفصل عن السياق السوسيو اقتصادي والسياسي الذي مرت به المجتمعات الغربية، وذلك عبر دراسة العلاقات التي أقيمت بين المجتمع من ناحية، والمجموعات الاجتماعية من ناحية أخرى، وكذلك دراسة العلاقة بين الأفراد في ما بينهم. فهي ستمثل جميعها مجال الدراسة السوسيولوجية التي استلهمت من أعمال الوجوديين آنذاك بعض توجهاتها الفكرية في مسلكها الإيبستيمولوجي، فعامة ما يتم إرجاع الأزمة التي يمرّ بها الفرد في علاقته بالآخر فرداً أو مجموعة إلى أزمة قيم إنسانية لمجتمع يعيش خيبة أمل بسبب هيمنة القيم المادية وانتشار العقلانية الجافة الخالية من الأبعاد العاطفية الروحية، والناتجة في جانب ما عن انتشار وتوسع القيم الرأسمالية وشعاراتها في اتجاه السّير نحو «الحداثة» بخطىً حثيثة إثر تهشم البنى الجماعية.

وهي عملية دامت طويلاً ولم تخلّف فقط آثاراً مادية، بل كانت تأثيراتها شاملة الاجتماعي والثقافي والرمزي والسياسي بما أفرز ما سمّاه دوركهايم آنذاك بحالة «الأنوميا» بسبب وجود أكثر من نمط عائلي وأكثر من نسيج قيمي. أنماط إن لم تكتفِ في ما بينها بالاختلاف فإنها تصل إلى التعارض الثنائي المفارق. كما لعبت العلمنة دوراً مهماً في هذا المضمار، إذ انتقلت بالعلاقات بين الأفراد والمجموعات من تعبيرها الكيفي إلى تعبيرها الكمي، ومن نمط العلاقات المباشرة والتابعة إلى نمط العلاقات البشرية التي تبقى علاقات شخصية حرة وعادلة على المستوى الشكلي على

(٣٠٥) انظر في هذا المجال: Emile Durkheim, *De la division du travail social*, 7ème ed. (Paris: Presses universitaires de France, 1960).

الأقل رغم أنها في حقيقتها علاقات غير مباشرة واغترابية على اعتبار ما يخترقها من نزعة تقديسية (Fétichisme) تحكم كل سلعة.

وسوف تكون لهذا المسار في النشأة بصماتُه في النموذج المجتمعي لما بعد الاستعمار، إلا أن لهذا النموذج الأخير أيضاً خصوصيات مميزة بحكم عديد العوامل متفاعلة منها التاريخي الثقافي، ومنها الاقتصادي والسياسي في إطار حقل اجتماعي مغاير محكوم بمورفولوجيا ثقافية واعتقادية دينية أدت إلى بروز علامات تحديثية مصحوبة بترسّبات تقليدية في سياق قيمي جمع بين التواصل مع ما كان قائماً من ناحية، والقطيعة معه في نواح أخرى. مما يولّد الأسئلة التالية تباعاً:

كيف سيتحدد نمط العلاقات القائم بين الفرد والمجموعة وبالتالي نمط العلاقات البشرية في السياق المجتمعي العربي بخصوصياته؟ وبالتالي، كيف ستتوزع السلطة بين هذه الأطراف؟ وانطلاقاً من ذلك النمط، هل يمكن الحديث عن علاقات أبوية بالنظر إلى سلوك الفرد داخل المجموعة؟ وما أثر هذا النمط من العلاقات على بنية السلطة السياسية في إطار المنظومة القائمة؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي الانطلاق من المقارنة بين النمط الأبوي الجماعي الموسّع الدّاعي إلى التمييز الجنسي للأدوار والمهام والفضاءات، ويقرّ بعلوية الذكورة ودونية الأنوثة نظراً إلى عجزها بشكل لا يمكن معه تصورها إلا تحت وصاية ما، وذلك حفاظاً على العرض والشرف، وبين النمط القائم على نموذج العائلة الزواجية المضيقة التي تتحدّد فيها العائلة على أنها علاقة بين فرديْن مستقلّيْن في مستوى المادّة (اقتصادياً) والسلطة، وتقوم فيها العلاقة بينهما على التبادل بشكل أكثر عدالة ومساواة، فيتم اتخاذ القرار بالنتيجة، سواء اختيار الزوج أو الطّلاق أو حق الولاية على الأبناء، بناء على وضعية فعلية ومضمون شعوري دافع، لا اعتباراً لدواعي المجموعة ومقتضياتها ومصالحها المادية والرمزية في آن. ليتحدّد من جديد مجال فردانية الفرد وعلاقته بالمجموعة وشبكة علاقاته البشرية في صورة مغامرة جديدة.

وخلاصة القول، إن المتتبّع لتطور نشأة هذه العائلة يلاحظ أساساً هذا السعي الدائب نحو شرعنة (Légitimation) الشكل النووي للعائلة المسمى أسرة من دون إقصاء كليّ للشكل الممتد المسمى عائلة. نلاحظ ذلك مع المحاولة الإسلامية إبان انتشار الدين الإسلامي، حيث سعت إلى التوفيق بين الشكلين الممتدّ والنووي: الممتد الذي مثل شكلاً نظامياً يستند إلى القرابة الدموية أو النسب على قاعدة «الأقربون أولى بالمعروف» كما رأينا في ما سبق، والنووي حيث سعى التشريع الإسلامي إلى المحافظة على الفرد كذات وعدم طمس هذا الوجود الفردي بما يضمن له حقوقه ويحدد بوضوح واجباته في إطار عائلة ضيّقة تخصّ الزوجة والأبناء مباشرة.

هذه بعض خصائص العائلة وتطور نشأتها من حيث هي وليد لنظام القرابة الذي سار تدريجياً نحو الانحلال فتغيّر بالتالي توزيع الأدوار بين الأفراد وأُعِيد النظرُ في مكانة الفرد وفردانيته وفي توزيع السلطة داخلها. فماذا عن العائلة التونسية وأوجه تميزها في هذا المضمار؟

٣ ـ العائلة التونسية: البناء وتوزيع السلطة داخلها

لئن قُدِّمت محاولاتٌ عِدة في تعريف العائلة التونسية فإن المتقدمة منها بخاصة بقيت محدودة وعمومية وتتمثل في الدراسات الاستعمارية أساساً نظراً لاعتمادها مبدأ المناظرة والبحث عن مواطن التشابه مع ما كنا سمّيناه سابقاً «بالنموذج المثالي» الغربي، لذلك تنبري هذه الدراسات تعرّف هذه المؤسسة مقارنة «بمثيلتها» الأوروبية وما عرفته من تحولات في بنيتها ووظائفها وتوزيع الأدوار داخلها وتوزيع السلطة بين أفرادها.

لكن هذا التوجّه في التّعريف والمقاربة تسبّب في إيجاد ثغرة منهجية تتمثل في أحادية النظرة وأرُومَرْكَزِيّتِهَا. إذ يغدو النموذج الأوروبي النموذج المثالي أو المعيار الذي به يحكم على باقي الأنماط، إلا أن عديد المحاولات المتأخرة من قبل قانونيين وعلماء نفس واجتماع، حاولت تجاوز هذه الثغرة عبر محاولة التركيز على الخصوصيات المميّزة واقعياً بعيداً عن تلك المماثلة التجريدية المبسّطة.

فهي محاولات وضعت في اعتبارها أن العائلة التونسية في مستوى نشأتها وتطور تركيبتها لا يمكن أن تنفصل عن نظام القرابة الذي كان سائداً في ظل دور مركزي تلعبه المؤسسة القبلية داخله. كما لا ينفصل في الآن نفسه عن الدور الذي لعبه انتشار العقيدة الإسلامية المعلنة بخطاب يدعم فردانية الفرد التي كانت القبيلة تطمسها، والمعلنة أيضاً لخطاب الوحدانية والتوحيد والولاء. كما يضاف إلى المعطيات السابقة ترسّبات خلّفها حلول النظام الاستعماري الذي ساهم في تسريع انحلال النظام القبلي ليُحِلَّ مَحَلَّهُ نمطاً علائقياً جديداً خاصاً بحكم توافر فرص الانفتاح على الأنماط الأخرى وحصول عمليات المثاقفة والاحتكاك. فتمّ انطلاقاً من ذلك التأسيس والشرعنة لنمط العائلة النووية، وبناء عليه تغيّرت العلاقات والأدوار والمواقع وتوزيع السلطة. هذه التحولات عمقتها أكثر فأكثر مسارات الانفتاح المتنوعة خلال مرحلة البناء الوطني بالنظر إلى متغيرات متعدّدة ابتداء من **العامل السياسي** وما مثلته إرادة بناة الدولة الوطنية من إحداث التحول في بنية العائلة ووظائفها وتوزيع السلطة داخلها، وهي عملية سبقت تاريخياً تغيير النظام السياسي وشكل العلاقات السياسية التي تقوم داخله، مروراً **بالعامل الاقتصادي** بالنظر إلى ما عرفته العائلة من نزوع نحو

الاستقلالية بخاصة بفضل ارتفاع نسق التحضر وانتشار التعليم وبخاصة تعليم المرأة وخروجها إلى العمل، إضافة إلى انتشار وسائل الاتصال والإعلام التي ستمثل القناة التي عبرها ستمرّر الأيديولوجيا القائمة نموذجها العائلي عبر عمليات التنشئة الاجتماعية الجماعية، وصولاً إلى **العامل القيمي الثقافي** إذ ستسعى بعض المجموعات إلى استثمار رأس المال الرمزي وكل تلك الترسّبات الموروثة عن الماضي والتي تجد شرعيتها في المخيال الجماعي. وهي عوامل جميعها سيساهم في ترسيخ هذا التوجه نحو الفردانية ونحو حصر مكونات العائلة بالاقتصار على زوج الإنجاب والأبناء وفي بعض الحالات يضاف أبَوَا الأبِ.

أ ـ العائلة التونسية: خصائص البناء

في الحقيقة إن التوجّه نحو الفردانية سيغيّر من عملية التبادل بين الفرد والعائلة، فنحن ما عُدْنا أمام علاقة أحادية تربط الفرد بالعائلة الموسّعة بشكل يوفّر للعائلة القوةَ والقدرةَ ويحميها مقابل ما تحقّقه له من حماية مادية ومعنوية، وتضمن له العيش الجماعي الذي يبقى شرطاً من شروط الوجود. بل إننا أصبحنا إزاء علاقة تبادل بين الطرفين، لأن العائلة في بنائها النووي المُتَجلّي في الأسرة تسمح للفرد بإثبات ذاته ووجوده من حيث هو فرد له استقلاليته وحضوره في الواقع ومرجعيّته واسمه الشرفي[٣٠٦]، متّخذاً في ذلك من المنظومة القيميّة مصدر شرعية وعامل ارتقاء في سلم المراتبية الاجتماعية على أنها قيم تمثل رأسمال اجتماعي ورمزي قابل للاستثمار في إطار نموذج تنظيمي خاص تعدّ فيه العلاقة بين الواجبات الدينية الاعتقادية والواجبات المجتمعية المرتبطة بالعادة والعرف ذات خصوصية، بحيث تبقى قابلة للتوظيف في عملية ترسيخها في الواقع اليومي.

ويُعَدّ الجرد الإجمالي الذي أجريناه حول مراحل تطوّر العائلة التونسية ضرورياً من أجل إدراج المحاولات التونسية في دراسة العائلة التونسية ضمنه باعتبارها محاولات انتهت فعلاً إلى ما كنّا سمّيناه بخصوصية التجربة التونسية في مسار نشأة العائلة سوسيولوجيّاً.

فالعائلة التونسية هنا تمثل نظام قرابة وهيكل إنتاج وفضاء فكرياً، وثقافياً وروحياً. وهي تمثل في شمال أفريقيا على حد عبارة عالم الاجتماع التونسي عبد الوهاب بوحديبة مؤسسة مجملة، متعددة الأبعاد، أي «ظاهرة اجتماعية كلّية» إذا

(٣٠٦) Joseph Chelhod, *Introduction à la sociologie de l'Islam; de l'animisme à l'universalisme*, islam d'hier et d'aujourd'hui; vol. 12 (Paris: [s. n.], 1958), p. 32.

ما جاز لنا استعمال عبارة موس (Mauss). فعبر العائلة يضيف بوحديبة «يمكن مقاربة كامل الحضارة العربية، لأنها تشكل الملتقى الذي تتقاطع وتتداخل فيه الاهتمامات الدينية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والجنسية، والشعورية، والجمالية»[٣٠٧].

ولكن قبل أن نحدّد الخصائص المميزة التي انتبه إليها عبد الوهاب بوحديبة في خصوص العائلة العربية عامة والتونسية بخاصة، من الضروري التذكير بأن هذا الباحث تبيّن للعائلة ثلاث وظائف أساسية:

ـ في مستوى **تبادل الشّركاء**، إذ هي تستجيب لحاجيات الرجال والنساء وتنظّم عملية إعادة إنتاج النّوع الإنساني، كما تسمح للجسم بتحقيق رغباته وإنجاز عملياته الجنسية في كَنَفِ المسؤولية مع توسيع القاعدة الديمغرافية للمجموعة.

ـ في مستوى **تبادل السّلع**، إذ هي التي تحوّل التراث إلى رأسمال مادي ينتقل عبر الأجيال تبعاً لقواعد تنظم عملية التقسيم بالاستناد إلى مسار تغيير مرتبطة بعلاقات القرابة. وتساهم الطريقة التي يتم بها تبادل السّلَع في ضمان دوام الهياكل القائمة مع توفير فرص تطورها.

ـ في **المستوى الثقافي**، تبقى قواعد تبادل ونقل التراث غير المادي مهمة أيضاً لأنه في هذا المستوى بالذات وجدت القاعدةُ الدينيةُ والرّوحيةُ للمجتمع العربي عامة

---

(٣٠٧) لقد كرّس بوحديبة جهوداً مهمة في دراسة هذه المسألة في أكثر من مقام وفي مستويات ومتنوعة وفي شتى تجلياتها وفضاءاتها المعيشة. فهل يكفي أن نذكر له: اهتمامه بالمسألة الجنسانية وكيفية تعامل الإسلام معها، انظر: Abdelwahab Bouhdiba: *La Sexualité en islam*, sociologie d'aujourd'hui (Paris: Presses universitaires de France, 1975), et «Dix contes pour les enfants,» (centre d'études et de recherches économiques et sociales)

كما اهتم ببنية العائلة وتوزيع الأدوار داخلها ودورها في تحقيق التنمية وما تعرفه من صعوبات وحالات اهتزاز، انظر: Abdelwahab Bouhdiba, «Point de vue sur la famille Tunisienne actuelle,» pp. 171-181; «Education sociale et développement,» pp. 183-206, et «De quelques aspects de la délinquance Juvénile en Tunisie,» pp. 227-249 dans: Abdelwahab Bouhdiba, *A la recherche des normes perdues* (Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1973).

ودورها في إرساء التصورات والنماذج المنشودة، انظر: Abdelwahab Bouhdiba, «La Jeunesse et les droits de l'homme,» dans: Abdelwahab Bouhdiba, *Culture et société*, publications de l'université de Tunis, faculté des lettres et sciences humaines de Tunis. Sixiéme série, philosophie-littérature; v. 12 (Tunis: Université de Tunis, 1978), pp. 161-175.

ثم توّج أبحاثه هذه بصدور كتابه *Quêtes sociologiques* حيث ضمّن فصله الثاني دراسات ذات بال، انظر: Abdelwahab Bouhdiba, «Refaire la famille,» dans: Bouhdiba, *Quêtes sociologiques: Continuités, et ruptures au Maghreb*, pp. 99-163.

الحِصْنَ الذي تلوذ به ضد كل التهديدات المكلّفة بالنسبة إليها، لكنه حصنٌ غدا يمثّل اليوم عبئاً وإشكالاً[٣٠٨].

ولقد سمح التحليل السابق للباحث عبد الوهاب بوحديبة بأن ينتبه إلى عديد الخصائص المميزة للعائلة التونسية على خلفية أنها عائلة مغربية عربية مسلمة ذات انتماء مشرقي. وهي خصائص يُنْظرُ إليها في مستوى ما تشهده العائلة من تحوّلات في مستوى توزيع الأدوار داخلها وهو المتغيّر الذي يهمّنا في بحثنا هذا. فلقد أكد بوحديبة «أن الأدوار داخل العائلة المعاصرة شهدت تحولات مهمة بشكل دفع الفردَ إلى أن يساهم في إدارة شؤون المدينة مباشرة باعتباره مواطناً، على الهيئة التي سمحت له بالتعبير ثقافياً عن مصالح الجماعات المحلّية أو الوطنية، وبالتالي سمحت له بالمساهمة في الأنشطة المادية». «فالتضامنيات على أساس الانتماء العائلي أو القبلي يمكن أن تكون قائمة إلى الآن وحاسمة، لكنها لئن كانت لا تزال في بعض الحالات مهمة فإنها ما عادت لا ضرورية ولا أصلية تحظى «بالأولوية»، بل غدا يُنْظَر إليها أساساً على أنها أمر بائد ومفروغ منه»[٣٠٩]

فهذه الوحدة السوسيولوجية إذا ما نظرنا إليها على أنها مؤسسة كلّية على المستوى السوسيولوجي والبسيكولوجي، نجد أنها لا تزال تحمل في أحشائها ترسّبات النموذج الموروث، كما رأينا أهم جوانبه سابقاً، فصورة الأب التسلّطي لا تزال حاضرة بشكل أو بآخر في الوعي الجماعي اعتباراً لترسّبات تراكمت في المخيال الجماعي عبر سيرورة كاملة تمتد في ثنايا التاريخ، ولعبت دوراً مهماً في ترسيخ هذه التمثلات المجسدة في نمط علاقة إبراهيم بإسحاق أو علاقة إبراهيم بإسماعيل أو علاقة يوسف بإخوته من ناحية، وبأبيه من ناحية أخرى[٣١٠]. والأهم أن هذه الاضطرابات التي تشهدها العائلة في مستوى بنيتها تنعكس أساساً على عمليات تنشئة الطفل، إذ أكد أن نظام التنشئة الاجتماعية نفسه مَكْلُومٌ في العمق، وهو ما تعبّر عنه بوضوح اضطرابات نظام المرجعية نفسه.

وبناءً على ذلك سمح بوحديبة لنفسه بأن ينعت النموذج العائلي لمنطقة المغرب

---

(٣٠٨) Abdelwahab Bouhdiba, «La Famille dans l'avenir,» dans: Bouhdiba, *Quêtes sociologiques: Continuités, et ruptures au Maghreb*, p. 101.

(٣٠٩) Abdelwahab Bouhdiba, «La Redistribution des rôles dans la famille,» dans: Ibid., p. 151.

(٣١٠) Abdelwahab Bouhdiba, «Pères maghrébins en quêtes de légitimation,» dans: Ibid., pp. 132-133, et Fawzi Mellah, «Individu, famille et politique au Maghreb: Le Chaînon manquant,» papier presenté à: *L'Individu au Maghreb: Actes du colloque international de Beit al-Hikma (Carthage 31 oct-2 nov 1991)*, orient/occident ([Tunis]: Editions TS, [1993]), pp. 137-144.

بأنه باتريباركالي، ممتدّ، تسلّطي وعلى درجة عليا من التراتب والاندماج. وهو نموذج يتم في إطاره لوقت طويل إنجاز المهام الأكثر تنوّعاً، مثل المهام التعليمية، التنشيئية، الاقتصادية، الإنتاجية، الدينية، الثقافية، الجمالية، الترفيهية، القانونية وغيرها[٣١١]. لكن هذه المهام تنجَز تبعاً لجدلية الموروث والوافد. وفي معرض مقارنته بين النموذجين المذكوريْن، انتبه الباحث إلى أن العائلة في تونس إضافة إلى أنها سلطوية، فإنها تميل إلى المركزة (La Centralisation)، كما أنها تقوم على وحدة المصالح الاقتصادية وعلى التضامن والتكامل في الأدوار، إضافة إلى كل ذلك فهي مجمع قيم التي هي قيم تميل في معظمها إلى شرعنة الميل إلى التسلط السياسي والديني والثقافي. إذ السلطة العائلية جزء من خط سلطوي أوسع ينحت الأفراد ويهيّئهم لشكل من الوجود قائم على التسليم للسلطة واعتبارها المرجع الوحيد والمصدر الفريد للشرعية، وذلك بالاستناد إلى متغيّر السنّ والذّكورة:

أ ـ فالعائلة باعتبارها تحمل مياسم الأبوية في مستوى تركيبتها تقوم على التسليم لرئيس العائلة استناداً إلى شرعية سنّه (الجدّ الأكبر، الجدّ، العم، الأب، الأخ الأكبر...) وهي مراتبية تقوم على التسليم والوفاء للسابقين ذوي الخبرة والتجربة. بما يقتضي احترامهم.

ب ـ كما إن هذا التسليم يتمّ للذكر، فالذكر يسود قانونياً والأنثى تابعة أبداً. وكل جنس مهيّأ للعب الأدوار المنوطة بعهدته من دون غيرها، أي إنه مهيّأ لولوج عالمه فقط والانضباط لنواميسه لأنّ لكل جنس عالَمه وأدوارَه وسلوكياتِه وضوابطِه يجب عدم تجاوزها. فللرّجال الحياة السياسية وشؤون العلم والمعرفة والمنافسة والتواصل مع العالم الخارجي، وللنساء المسكن والحِشْمة وتربية الأطفال وكل ما يهم الداخل.

ويستند الحكم على العائلة التونسية بالتقليدية إلى توفّرها على أهم الخصائص المميّزة للنموذج التقليدي عامة، حيث تقوم من حيث هي بناء على التكامل في الأدوار الذي هو مأتى استقرارها وحالة التوازن التي تعيشها، بالصورة التي تسمح لها بإنجاز أدوارها الاقتصادية والاجتماعية، حتى إن الزواج في هذا السياق يغدو شأناً لا فقط اجتماعياً بل اقتصادي وسياسي أيضاً، إضافة إلى أنه شأن جماعي أكثر منه فردياً، فهي تتدخّل في كلّ الشؤون المادية التي تخصّ الفرد ابتداءً من ملكية الأرض وصولاً إلى أقل الشؤون قيمة، فلقد مثلت للعضو منها على حدّ عبارة ج.س. ريفيردي (J.C.Reverdy) «بنكاً» بالنظر إلى أنها تقدم التمويلات لإقامة المشروع وتموّل الأفراح والمناسبات

(٣١١) Bouhdiba, «La Famille dans l'avenir,» dans: Bouhdiba, Ibid., p. 101.

ومصاريف الزواج والحجّ، وحتى المصاريف الأقل شأناً من مأكل وملبس. ولنا في هذا السياق أن نتصوّر درجة التبعية التي يعيشها الأفراد إزاء رئيس العائلة الذي تربطه بهم علاقة دموية، وبخاصة أن «قطرة دم أفضل من آلاف قطرات صداقة».

وانطلاقاً مما سبق، اعتبر الأستاذ بوحديبة أن أهم التغيرات التي مسّت العائلة في مستوى بنيتها ووظائفها، شملت أساساً بُعْدَيْهَا السّلطوي والاقتصادي. فالنموذج العائلي الجديد لما بعد الاستقلال غدا أكثر استقلالية وعقلانية وحرية في التصرّف الاقتصادي، وبالتالي أكثر انفتاحاً لأن مجلة **الأحوال الشخصية** على سبيل المثال، تؤكد أن الزواج عَقْدٌ بين شخصين لا بين مجموعتين، إضافة إلى عدم استحضار الاعتبارات المتعلقة بالأبويْن بالدرجة نفسها التي كانت عليها سابقاً. فالأبوان مشكوران على ما قدّما من خدمات لكنهما فقدا تلك القداسة التي كانا يتمتعان بها. كذلك على المستوى الاقتصادي تمّ حَلُّ الأحباس والملكيات الجماعية الكبرى ونابَتْها الملكيات الخاصة الصّغرى. كما يضاف إلى ذلك تصفية الوضع العقاري ونشر التعليم داخل الأوساط الفقيرة وفي الأماكن النائية، فكانت النتيجة أن فُتِحَتْ أبوابُ حظوظ جديدة للصعود الاجتماعي والمهني، وخلق وحدات اقتصادية جديدة أكثر عقلانية وحريةً. لكنَّ هذه التغييرات تبقى تبعاً لما أكده الباحث نفسه نسبية ومحدودة في امتدادها، إذ إنها لا تشمل مظاهر التسلّطية، كما إن التبعية الاقتصادية ما زالت تفعل فعلها في بعض الأوساط. فتكون النتيجة أن النموذج المجتمعي التونسي نموذج مراوح يجمع بين خصائص نموذجيْن متناقضيْن: أحدهما موجود يحمل سمات موروثة وآخر منشود له أبعاده الحديثة، وبين هذا وذاك عاشت العائلة التونسية وضع التأرْجُحِ (Pendulum) إذا ما جاز لنا استعارة عبارة غيللنر (Gellner)[٣١٢].

وإذا كانت الثنائية بما هي التقاء قطبين متعارضين تُجرّ إذا ما جاز لنا استعادة اللفظ الدوركهايمي إلى «حالة الأنوميا»، فإننا نعثر على بعض تجلّيات الثنائية في ما سمّاه خليل الزميطي «بالصّمت»[٣١٣] أي غياب التواصل بين الأب وابنه. وهو صمت وجد تعبيره من خلال حالات ثلاث أوردها الباحث:

ـ حالة **أولى**، قيام الابن التابع لأبيه مهنياً باختيار زوجته بصفة فردية محاولاً بذلك تجسيد استقلاليته في اتخاذ القرار.

---

(٣١٢) وإن كان غيللنر (Gellner) قد استعمل العبارة في غير هذا السياق. انظر: Ernest Gellner, «A Pendulum Swing Theory of Islam,» dans: *Annales marocaines de sociologie*, pp. 5-14.

(٣١٣) Zamiti, «Rapport père-fils et structure sociale en Tunisie: Pour une anthropologie du silence».

ـ حالة **ثانية**، اختيار الابن مجال عمله رغم إصرار الأب، الفلاح على أن يلج ابنه القطاع نفسه، لكن الابن سعى جاهداً إلى الاستفادة من مسار التحديث، فكان اشتغاله في المركب السياحي.

ـ حالة **ثالثة**، الطّلاق بين الزوجين يقترن بالصّمت والتكتّم مع السعي حتى بعد الطلاق إلى اتخاذ الابن من قبل أبيه أداة لممارسة وصايته، فيتحوّل له عيناً خفية تراقب سلوك الزوجة السابقة (الطليقة)، إلا أن الابن بدوره يعمد إلى سلوك تكتّمي إزاء الطرفين، فهو يتكتم أمام أمّه عن المهمّة التي كلّفه بها أبوه، ويتكتّم أمام أبيه عن كل العلاقات التي يمكن أن تقيمها أمه سواء كانت «بريئة» أم «محل شبهة».

إذاً، يتأكد البعد الباتريركالي في بنية العائلة من خلال مرفولوجية العائلة من ناحية أولى، كما من خلال نمط العلاقات الصّامتة داخل منظومة رمزيّة. فالأب الذي يسعى إلى ممارسة الوصاية على أفراد العائلة مستنداً إلى الشرعية الرمزية لهذه الوصاية، إنّما يدفع الموصَى به (أعني من تمارَس عليه الوصاية) إلى ردّ الفعل بالصّمت وبالتالي القطيعة بين طرفي الحوار. لكنه صمت لا يمكن أن يكون نهائياً، بل إنه في بحث دائب عن فرص التعبير إلا أنه تعبير انفجاري لا يمكن انتظاره أو توقعه أو تحديده أو الحدّ منه أو التحكّمُ فيه أو القضاء عليه.

كما نفهم الصمت المذكور «ضرورة في سياق السلوكات البشرية السائدة داخل العائلة» والمرتبطة أساساً بمكوّناتها الرمزية المتنوعة والمحدّدة للنمط السلطوي السائد، الذي يبدو وكأنه لا يمكن فهمه إلا استناداً إلى «أنثروبولوجية الصّمت». لكنّ سؤالنا الأساسي هنا هو: إلى أيّ مدى تنطبق «أنثروبولوجية الصمت» باعتبارها أداة تحليل للنمط السلطوي، على النسق السياسي القائم وتوزيع السلطة داخله؟ إن الإجابة عن السؤال السابق تعد فعلاً محور القضية ولا بدّ لكي نتمكن من الإجابة المقنعة من دراسة نمط السلطة داخل العائلة التونسية.

ب ـ العائلة التونسية: خصائص نمط السلطة

لقد انتهت الدراسات التي حاولت تفكيك بنية الأسرة التونسية لما بعد الاستعمار إلى استنتاج مهم مفاده أن هذه الأسرة النواتية ما زالت متضمنة في أحشائها رواسب وخصائص العائلة «التقليدية» الممتدة، فجمعت بذلك بين مظاهر «التقليدية» ومظاهر التجديد والانفتاح في الآن نفسه.

كما نبهتنا جلّ هذه الدراسات إلى ما حصل من تحوّلات جوهرية مرّت بها العائلة التونسية لتنتقل إلى نمط جديد ذي خصائص بنائية ووظائفيّة تحديثية بالأساس.

بشكل أدّى إلى إعادة توزيع الأدوار داخل المؤسسة الأسرية على مستوى النفوذ والسلطة، سواء بين الزوجين أو بين الأبوين أحدهما أو كليْهما، وبين الأبناء أنفسهم. وهي تحوّلات تؤكد في نهاية المطاف ذلك الازدواج أي تلك الثنائية. فلقد نجح الباحث صلاح الدين بن فرج[٣١٤] أن يبين من خلال نتائج بحث ميداني أجراه في تونس، أن المثقف في هذه الربوع ما زال يعيش صراعاً بين قيم الثقافة التحديثية بما هي ثقافة ديمقراطية في تعامل كل طرف مع الآخر عبر قبول حرية التفكير واستقلالية القرار والتنازل المتبادل والقرار المشترك في شؤون العائلة، وبين قيم الثقافة «التقليدية» متجلّية في المفهوم الموروث للرّجولة التي تمثل في النهاية محوراً للمجتمع الأبوي. هل هي مفارقة القول للفعل أم الموجود للمنشود؟ كما تتجلى هذه الثنائية المفارِقة مع الرّجل العادي الذي نراه من ناحية أولى رافضاً على زوجته التعليم والخروج والعمل، نظراً لما فيه من مسّ سلطته ورجولته، لكن مقتضيات الحياة وما يواجه من صعوبات مادية دفعته مُكْرَهاً إلى قبول خروج المرأة للعمل، أما قبوله لهذا الاختيار المفارق لرغبته وما يجرّه من تبعات فيبقى رهن اللحظة والإطار أي يراوح بين القبول والرفض.

كما تتجلّى أيضاً التحولات التي عرفتها العائلة وبنية السلطة داخلها من خلال دور العامل القرابي الذي مثّل كما رأينا آنفاً آلية محركة لاشتغال البناء ودوره وقوة تأثيره في صنع الفعل الاجتماعي، إذ يبدو أنه لئن سجّل تراجعاً في تأثيره، فإنّ ذلك يبقى ظاهرياً فقط، أما في حقيقته فإنه يبقى محكوماً على صورته الثنائية أيضاً بجدلية الخفاء والجلاء. إذ يختفي حين يكون الوضع عادياً لا يتطلب تدخلات أجنبية، إلا أنه يعود ليبرز عندما تستوجب الظروف ذلك في لحظات المواجهة اليومية من حيث هو رهان يعوّل عليه الباحث عن الصعود في تحقيق هدفه وتأكيد سلطته[٣١٥].

ففي إطار العائلة المدروسة تقوم العلاقة بين المرأة والرجل على تقابل عالمين متعارضين لا تتداخل بينهما الأدوار المتّفق عليها اجتماعياً، ويرتبط ذلك باهتمامات كل طرف حيث التقابل كما رأينا آنفاً بين عالم الداخل وعالم الخارج[٣١٦]. أما العلاقة بين الأب والأبناء فهي تجمع في الآن نفسه بين التعارض والتكامل[٣١٧]، تعارض بين جيليْن تربطهما علاقة عمودية تسلّطية عمادها السيطرة، يُفْرَض على الصغار

(٣١٤) ابن فرج، «العائلة والتحولات الاجتماعية في تونس،» ص ٤٦٠.

(٣١٥) انظر في هذا المضمار: «نظام القرابة العربي: الانحدار، الانتساب، التّقاطع» من هذا الفصل.

(٣١٦) انظر في هذا المضمار: Bouhdiba, «Point de vue sur la famille Tunisienne actuelle,» p. 173.

(٣١٧) Badra B'Chir, «Les Présupposés idéologiques liés à la notion de jeune appliqué à la société pré-industrielle,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, no. 68 (1982).

بموجبها الرّضى والقبول بالخضوع للأكبر سناً عبر إحكام الرقابة الاجتماعية من خلال عمليات التنشئة بمختلف مؤسساتها، التي أهمّها المدرسة وما ترسّخه في أذهان الناشئة من تصورات. وهو ما حاولت أن تبيّنه الباحثة بدرة بشير[٣١٨] من خلال ما يحصل للتلميذ المتعلم من تمثلات تقليدية ناتجة عن النصوص المعتمدة في العمليات التعلميّة والتي ترسخ عن العائلة التونسية صورة مغالطة أساسها المحافظة ونبذ الاختلافات وإخفاء التحولات والمحافظة على توزيع للأدوار تقليدي، إذ الأب غائب أبداً عن العائلة إما للعمل أو لنشاط آخر خارجي. أما الدور التربوي فهو شأن الأم وحدها. ولقد أكد الأب ديميرسمان (Demeersman) في السياق نفسه أن الأرضية التي قامت عليها الوحدة الاجتماعية القديمة هي السلطة الأبوية التي تجسّدت في صورة سلطة علوية تستمد علويتها من علوية الله. فالصّرح العائلي لا يمكن أن يقام إلا على أساس علوية سلطة الأب التي تقتضي الخضوع إجباراً، وبالتالي عدم المقاومة لا فقط خوفاً من العقاب، بل أيضاً استجابة لمقتضيات الوعي. **فالأب يوضع على قاعدة التمثال داخل الصّرح، العائلي**. مثلما أكد ذلك مستجوبو الباحث[٣١٩].

وتكون الأبوية طبعاً مصدراً للهيبة والحكم والقوة المعنوية ذات الشرعيّة الدينية، إذ الدين يحضّ على طاعة الوالدين وخدمتهما والإحسان إليهما واحترامهما والاعتراف لهما بالجميل، فما رضاء الله إلا برضاء الوالدين «يا رْضايَةِ الله ورْضَايَةِ الوَالْدِينْ»، لا بل إن كل ما يحصل لفرد من نجاح أو فشل يرتبط سببيّاً برضى الوالدين أو غضبهما حتى يقال «فلان لاَ دِينْ ولا وَالْدِينْ» فلقد خسر الاثنين[٣٢٠].

فحتى خلال مسار عمليات إرساء النماذج التشريعية الجديدة بقيت الترسبات المذكورة سارية المفعول، وبالتالي تواصل قيام التداخل نفسه. فلقد انتبه رجل القانون التونسي البشير الفرشيشي إلى استمرار الأهمية التي تحظى بها مسألة وصاية الأبوين على الابن الحدث المرتبطة بمفهوم حماية الابن، بقيت راسخة على الرغم من أن الهياكل القانونية والأطر التشريعية سعت إلى الحدّ من هذه الوصاية المطلقة بدعم الرقابة القانونية عليها، لكنّ الجذور التقليدية للحضانة بقيت سارية المفعول، إلى درجة أن خلّف هذا التداخل صعوبة في تحديد الخصائص المميّزة نظراً إلى الطابع الثنائي المفارق لهذه المؤسسة العائلية بالنظر إلى أن مصادر التشريع راوحت ما بين

(٣١٨) Badra B'Chir, «Eléments pour une sociologie de la culture: Etude des manuels de lecture de l'enseignement primaire en langue Arabe,» *Revue tunisienne de sciences sociales*, no. 64 (1981).

(٣١٩) André Demeerseman, *La Famille tunisienne et les temps nouveaux; essai de psychologie sociale*, préface de Jacques Berque, 2ème ed. ([Tunis]: Maison tunisienne de l'édition, 1972).

(٣٢٠) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

النص الديني من ناحية، والنص التشريعي الفرنسي الوضعي من ناحية أخرى[٣٢١].

وبناء على ذلك لن نستغرب النتائج التي انتهى إليها ميخائيل سليمان في ما يخصّ مواقف الشباب التونسي تجاه القيم الثقافية، إذ انتبه إلى أهمية قيمة طاعة الوالدين ومدى حضورها في تمثلات الشباب المدروس. ففي سؤال حول أسوأ خطأ يرتكبه الشاب، هل هو عصيان الوالدين أو المعلّم أو الشرطي؟ جاءت النسبة الساحقة ٨٢,٧ في المئة للوالدين و١٢,٧ في المئة للشرطي و٤,٥ في المئة للمعلم[٣٢٢]. وهو ما سمح للباحث بأن يستنتج بأن الرابطة العائلية لا تزال جدّ قوية، وأن الوالدْين ما زالا يمثّلان السلطة النهائية والمطلقة. والاحترام يكون أولاً للوالدين والأنسباء الأقربين المتقدمين في السنّ، التي تبقى قيماً تقليدية لم تستطع الحداثة تعويضها عن طريق قنوات التنشئة الاجتماعية من مثل التعليم الرسمي. كما ورد في الدراسة عينها أن ما نسبته ٨٢,٧ في المئة من الشباب المدروس يعتبر الوالدين المصدر الرئيسي للسلطة قبل المعلم والشرطي[٣٢٣].

أما التكامل فيتجلى في استعداد الكبار لتشريك الصغار (كل جنس داخل عالمه الخاص) في مهامهم وتأهيلهم لتحمل المسؤولية تعبيراً عن ثقتهم فيهم سواء خلال مرحلة التنشئة الأولى أو حتى في ما بعد حدث الزواج الذي يعبّر عن دخول مرحلة الاستقلالية الاجتماعية. لكن داخل نظام قرابة عربي قائم على ترسيخ العقلية الأسرية عبر تفضيل أقرب الأقارب الدمويين مثل الأبناء والأزواج والآباء والأخوة، في ظل عقلية عشائرية تنبذ الفرقة وتدعو إلى الالتحام والانصهار. وهو ما ينطبق على ما سمّاه موس «العائلة النووية الفعلية» التي سبقت في ظهورها العائلة النووية على المستوى التشريعي في الغرب.

لكن يبقى الاستناد إلى شرعية العامل القرابى الدموي ليس استناداً مطلقاً، بل يمكن أن يختلف من الريف إلى الحضر مثلاً أو من قطاع مهني إلى آخر. فلقد تبين الباحث عبد القادر الزغل على سبيل المثال أن الزواج يحافظ في إطار المجتمع التقليدي التونسي على نسق قائم الذات هو كالتالي: من بين ثلاثة أخوة ذكور يتزوج أحدهم ابنة عمه ويتزوج الثاني قريبة له من دون أن تكون ابنة عمه، في حين يتزوج الثالث فتاة من خارج العائلة. أما في المناطق الحضرية كالعاصمة مثلاً، فإن الزواج فيها

---

(٣٢١) B. Ferchichi, «La Tutelle des pères et mères sur leurs enfants mineurs dans les droits Marocain et Tunisien comparés,» (thèse pour le doctorat d'etat en droit, faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, université de Tunis, 1983), p. 633.

(٣٢٢) ميخائيل سليمان، «التوجهات السياسية لدى الشباب التونسي: تأثير الجنس،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٩ (آذار/ مارس ١٩٩٣)، ص ١١٥.

(٣٢٣) المصدر نفسه، ص ١١٥.

مرتبط بالسلّم الحرفي والمنصب الاجتماعي[٣٢٤]. لذلك استندت خديجة الشريف إلى ثلاثة اعتبارات في تبين خصائص الاستراتيجية الزواجية في أوساط العائلات التونسية وتتمثل هذه الاعتبارات في ما أطلقت عليه:

ـ المكانة السوسيومهنيّة.

ـ الأصل الإثني.

ـ الموقع الجغرافي.

وهي اعتبارات ثلاثة قد تتداخل أحياناً لتصنع الحدث الزواجي ذا الأهمية البالغة في الحفاظ على خطّ النّسب وصفائه. وبناء عليه يغدو الزواج من ابنة العم القريب[٣٢٥] (كما رأينا سالفاً في القسم المخصص لنظام القرابة العربي ولبنية العائلة) محبذاً بل مرغوباً فيه داخل الأوساط الاجتماعية الراقية، إذ هو الأكثر انتشاراً في الأوساط المذكورة. ولقد سجّله الباحث بيرك في مراكش ودمشق، وأكده آدم (Adam) في دراسته حول الدار البيضاء لينتهي إلى أن الميزة نفسها تسجل في دمشق وتونس وفاس[٣٢٦] وهي الميزة ذاتها التي سجلها هـ. غيرتس (H.Geertz) في مدينة سفرو (Sefrou) بمراكش حول عائلة تحتل مكانة عالية في المراتبية الاجتماعية للمدينة: «فمقارنة بمجموعات عائلية أخرى بمدينة سفرو فإن ناسْ عدْلون غالباً ما يتزوّجون من بين مجموعاتهم الخاصة. فالاسم العائلي لديهم يتصف بالشرف. كما إن مكانتهم عالية داخل المدينة وفي المنطقة عامة. وهم يعانون الكثير من أجل الحفاظ على وحدتهم تجاه باقي المجتمع»[٣٢٧].

وبذلك انتهت ليليا بن سالم إلى استنتاج مهم في هذا السياق، مفاده أن الأفراد في إطار هذه العائلات عامة ما يعمدون إلى البحث عن استراتيجيات خاصة في اختيار القرين[٣٢٨] بالنظر إلى الأوساط الاجتماعية المرجعية وبالنظر إلى الظروف

---

(٣٢٤) انظر في هذا المجال: Ferchiou, dir., *Hasab wa nasab: Parenté, alliance et patrimoine en Tunisie*.

(٣٢٥) أعني بالقرب المباشرة أي الأخ المباشر للأب.

(٣٢٦) Ben Salem, «Introduction à la l'analyse de la parenté et de l'alliance dans les sociétés arabo-musulmanes,» dans: Ibid., p. 88.

(٣٢٧) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٣٢٨) أو ما يُسمّى في إطار التحاليل السوسيولوجية بالاستراتيجيات الزواجية (Les Stratégies matrimoniales) انظر على سبيل المثال أعمال عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu: *Le Sens pratique*, esp. pp. 312-331, et *La Noblesse d'etat: Grandes écoles et esprit de corps*, le sens commun (Paris: Editions de Minuit, 1989), pp. 386-406.

وخاصة الفصل المتعلق باستراتيجيات إعادة الإنتاج.

التاريخية في علاقاتها بالمواقع الاجتماعية وتداول السلع[٣٢٩] بما يجعل محاولة عملية تفكيك التحالفات الزواجية عملية معقدة نظراً لهذا التداخل بين الاعتبارات المختلفة، إذ تحاول كل فئة من خلال هذه العملية الاجتماعية تأبِيد مكاسبها والحفاظ عليها. وقد سعت البرجوازية الحرفية إلى ترسيخ ما يمكن تسميته بتقاليد الزواج القطاعي. فالزواج يمكن أن يتم بين عائلات تمارس المهنة نفسها أو مِهَنًا أخرى تساويها في التوزيع الهرمي للحرف[٣٣٠] أما عائلات الطبقة الأرستقراطية ونعني بها عادة كبار القضاة ورجال الدين والسياسة، فإنهم يعتمدون مقاييس خاصة في الزواج، أهمها الأصل العائلي والمنصب الاجتماعي بغض النظر عن ضرورة التقارب الدموي أو المهني.

كما أنّ المسار الذي تمرّ به العملية الزواجية في مختلف مراحلها من الاختيار إلى المراسم والعلاقة بين الشريكين «يؤكد أيضاً البعد الأبوي للسلوك الاجتماعي من خلال الزواج»[٣٣١] وذلك استناداً إلى علاقة الوصاية التي رسّختها المنظومة «التقليدية» على أنها حق يمارسه الأب على الابن. فالأبناء أبداً قُصَّرٌ في حاجة مستمرة إلى الرعاية التي تستوجب الطاعة والرضى، حتى إن الإسلام ذاته ربط رضى الله برضى الوالدين، لكنه أيضاً احتفظ للابن بحق العصيان في حال مخالفة مقتضيات الطاعة للأحكام الإلهية إذ «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق». ومع تطور المجتمع العربي وما عرفه من تحولات، بقيت للأب المكانة العليا داخل الهيكل الأسري في إطار علاقة عمودية تقتضي الاحترام والطاعة المثالية في مختلف مراحل حياته، لأنه من علامات رضى الله على عبده، رضى الوالد على ولده. فكأنما جاء وجود الابن إرضاء لرغبة كامنة لدى الأب في التواصل، وهو ما عبّر عنه أحد الشبان التونسيين في ما ذكر هشام شرابي[٣٣٢].

كما تتجلّى هذه العقلية الأبوية أيضاً من خلال نمط علاقة الزوج بزوجته والمتجسّدة في ترسّبات العائلة التقليدية. فالفصل الثالث والعشرون(٢٣) من مجلة **الأحوال الشخصية** من حيث هي «ميثاق للزوجية» أو «دستور للأسرة الحديثة»، ينصّ على أنه «من واجب الزوج أن يعامل زوجته بالمعروف ويحسن عِشْرَتَهَا ويتجنّب إلحاق

---

(٣٢٩) Ben Salem, Ibid., p. 101.

(٣٣٠) Demeerseman, *La Famille tunisienne et les temps nouveaux; essai de psychologie sociale*.

(٣٣١) Prison, «Destruction et restriction de la société Tunisienne: Du Groupe à la classe sociale,» p. 157.

(٣٣٢) هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي** (بيروت: المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧)، ص ٣١.

الضّرر بها، وأن ينفق عليها وعلى أولاده منها على قدر حاله وحالها في عامة الشؤون المشمولة في حقيقة النفقة، والزوجة تساهم في الإنفاق إذا كان لها مال كما ينصّ الفصل عينه أيضاً، أنّه «على الزوجة أن تراعي زوجها باعتباره رئيس العائلة وتطيعه في ما يأمرها به في هذه الحقوق وتقوم بواجباتها الزوجية حسبما يقتضيه العرف والعادة». ويمكن القول بناءً عليه، إن هذا الفصل جاء يكرّس العقلية الأبويّة الموروثة عن المجتمع من خلال الدعوة الضمنيّة إلى تكريس سلطة الرّجال.

وفي واقع الحال فإن مبررات هذه الوصائية تعود إلى مستندات منطقية حجاجية ونصّية أيضاً لا تنفصل عن التمثلات السائدة داخل المجتمع ككلّ، إذ هي تمثلات في مجملها تنظر إلى المرأة كعرض يجب أن يصان وتكرّس بالتالي دونيتها وحاجتها الدائمة للرجل أباً وأخاً وزوجاً، وتستغرب مشابهة وضع المرأة العربية المسلمة بوضع أي امرأة أخرى في شتى بقاع العالم. فمسؤولية الرجل لا تنتهي ببلوغ ابنته وقدرتها على الكسب، بل تستمرّ هذه المسؤولية حتى بعد أن تتزوج. فإذا ما تزوجت انتقلت المسؤولية إلى الزوج فإذا ما توفي الزوج صارت المسؤولية إلى الابن. فالمهم إذاً هو أن المرأة يجب صيانتها وحمايتها من قبل الرّجل.

هذه الوصائية أو هذه المكانة التي يحتلها الرجل إزاء المرأة أباً، وأخاً، وزوجاً أو ابناً، تقتضي من المرأة في المقابل واجبات نحوه. فمن واجبات المرأة نحو زوجها مثلاً الطاعة وعدم الخروج إلا بإذنه والقناعة والحرص على ماله والاقتصاد والخدمة في المنزل والتزيّن والنظافة وحسن الخلق وحسن المعاشرة واحترام مشاعر الزوج والإحسان إلى أهل الزوج وتربية الأولاد والوفاء والعفّة والأمانة ومبدأ الطاعة، وهو ما كان قد أكده الفصل رقم ٢٣ من مجلة **الأحوال الشخصية**. فالطاعة مثلاً مدعّمة بنصّ شرعي فقد ورد في حديث عن أبي هريرة عن النبي الكريم (ﷺ) قال «لو كنت آمرا أحداً أن يسجد لأحد لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها». وعن أمّ سلمة قالت قال الرسول (ﷺ) «أيمّا امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنّة».

كما تتواصل هذه الوصائية مع النص القانوني ذاته الذي مثّل من ناحية ثورة فعلية في خصوص بعض المسائل من مثل تعدد الزوجات بخاصة. لكنه عجز من ناحية أخرى عن التخلص من بعض ترسّبات التصور المحافظ للعلاقات الزوجية، إذ المطّلع على مجلة **الأحوال الشخصية** في فصلها الثامن مثلاً يجد ما نصّه: «الولي هو العاصب بالنّسب ويجب أن يكون عاقلاً ذكراً رشيداً والقاصر ذكراً أو أنثى وليّه وجوباً أبوه أو من يُنِيبُه والحاكم وليّ من لا وليّ له». فهذا الفصل ينطق بذاته عن وصائية الذكر وصائية مطلقة، وهي في المقام الأول وصائية تعود إلى الأب أو الوليّ الذكر الذي يضاهي الحاكم أو أن الحاكم يضاهيه مكانة ودوراً، حتى إنه ترسّخ في أذهان

العامة أن «الحاكم أب الجميع». كما نستشفّ من بين فصول المجلة أن الأهلية الاجتماعية لا تكتسب قانونياً إلا بفضل وساطة الأب الذي بيده مفتاح هذه الأهلية.

لكن في مقابل هذه الترسّبات الموروثة، عرفت العائلة التونسية ما يشبه الثورة التحديثية استهلّتْها تشريعياً مجلة **الأحوال الشخصية** وما تجسّده من تغييرات على مستوى الأسرة بنية وأنشطة وأدواراً. فالتحول من نمط الاقتصاد الأسري إلى نمط الاقتصاد المأجور سيغيرّ من وظائف الأسرة ويزيد من تخصّصها بعد أن توقفت عن أن تلعب دور وحدة إنتاج اقتصادي، إذ العضو منها يعمد إلى ترك المنزل ليبحث عن مصدر رزق في سوق الشغل أينما كان، وتتفرّغ الأسرة لتغطية الحاجة العاطفية وإتمام عملية التنشئة الاجتماعية. وهو تحوّل في الأدوار سيسبّب حركية داخل الأسرة لم تكن مألوفة من قبل، حركية تجلّت في عمليات الانقسام والانعزال الذي يحدث في الأسرة النواة بسبب اضطرار أفرادها إلى الانتقال في المجال بحثاً عن فرص في العمل والأجر وتحقيق الدخل. إلا أنّ هذا الانقطاع أو الانعزال ليس كلّياً، بل إنه في جانب آخر يحافظ على علاقات القرابة ما أمكن. ففي كل عملية زواج جديدة تتأسس أسرة نواة جديدة مستقلة في فضائها واقتصادها ومطالبها المادية، هذا مع دوام شعورها برغبة جامحة في الحفاظ على علاقاتها القرابية التي تحقق لها حاجات عاطفية ورمزية. سوف تنتج الاستقلالية في الفضاء المذكورة حتماً استقلالية في اتخاذ القرار وبالتالي تراجع هامش سلطة الكبار في السن، هذه السلطة التي سحبت العائلةُ النوويةُ من تحتها البساطَ.

كما أن تنويع الوظائف وتغييرها داخل العائلة نفسها ساهم في تعميق عملية السحب المذكورة. فالأب الحرفي الذي كان يمارس سلطته المادية والمعنوية على ابنه طفلاً يدعم سلطته لمّا يُدْخِلُه لتعلّم حرفته فيمارس عليه بذلك سلطة «المعلّم» ثم لما يحين وقت زواجه يتكفل الأب بالإعداد المادي للعملية بما يدعم سلطته وواجب الطاعة له. إلا أن هذه السلطة قد تراجعت بالنظر إلى التحولات التي شهدتها بنية الأسرة ووظائفها تراجعاً كاد يكون كلياً ليقتصر على مرحلة الطفولة وما تقتضيه عمليات التنشئة الاجتماعية التي تجد حدّاً لها بمجرد استقلال الابن في وظيفته وبالتالي في اقتصادياته، فمن ذلك ينتقل من موقع التلقي للأوامر للتّنفيذ إلى موقع المساهم في إصدارها، ولِمَ لا المشارك في صنعها باعتباره طرفاً قائم الذات وحتى على حساب مجال سلطة الأبَ؟ فهل سيقبل هذا الأخير شريكاً له إن لم نقل منافساً في مقابل بعض المنافع المادية أم سيرفض مهما يكن المقابل؟

لا مراء أن التحليل السوسيولوجي يقتضي ملامسة عينية ميدانية على قواعد عمليّة للممارسة اليومية داخل حقل الدراسة، لأنّ اعتماد بعض المؤشرات الكمية عن

طريق الملاحظة العرضيّة غير العلمية لا يمكن بأي حال أن يمثل أساساً لبناء استنتاج علمي. وفي الحقيقة، فإن التحول الحاصل في بنية الأسرة وتوزيع الأدوار داخلها في مستوى كوْنها مؤسسة مجتمعية، لم يقتصر على متغير توزيع السلطة بل إنه توسع ليشمل دور الأسرة في تحمل مسؤولية الطفل وبخاصة في سن المراهقة على مستوى الإحاطة العاطفية. ولقد أوْكَلَتِ الأسرةُ هذه المهمّةَ في جانب كبير منها إلى العلاقات الخارجية التي توسعت لدى المراهق فأصبح ميّالاً أكثر فأكثر نحو تجسيد استقلاليته العاطفية والمادية، وهو في مثل هذه السنّ بما يوجد ما يسميه علماء الاجتماع بثغرة المراهقة (Adolescence-gap) التي تعبّر عن حالة يكون فيها الابن لم يتحرّر كلياً من العلاقات الأبوية المكثفة لسنوات حياته الأولى من دون أن يندمج كما يجب في وظائف الكبار فيمارس أدواراً مفكّكة تتسم بالتردد وردود الفعل العنيفة من خلال المجازفة والحب غير الواقعي لتوهم الأمان والجري وراء الموضة واللامبالاة والفتور والاندفاع الزائد في التجارب المنجزة والرغبة الانتقامية في حال توافر فرص التعبير. فكل هذه الخصال السلوكية تمثّل في واقع الحال تعبيرات عن تغييرات تحصل في مختلف البنى والتي نواتها الأولى العائلة(٣٣٣).

كما تتجلى استقلالية الابن في اتخاذ القرار على مستوى اختيار الزوجة، فبعد أن كان أساس اختيارها علاقات القرابة أوّلاً ويتولى ذلك الأب أو الأم بإيعاز من الأب، فإن استقلالية الابن دفعته إلى توسيع مجال الاختيار خارج الإطار القرابي بما يوسّع شبكة علاقات النّسب ويدّعم بالتالي التوجه نحو اعتماد أكبر على معايير أكثر عقلانية وموضوعية في عمليات التبادل الاجتماعي.

انطلاقاً من محاولاتنا السابقة في تحديد الخصائص المميّزة لبنية العلاقات الأسرية ونمط هذه العلاقات داخلها وتوزيع السلطة هل يمكن الحديث عن نموذج باتريباركالي داخل المجتمع التونسي؟

ج ـ العائلة التونسية والخاصية الباتريباركالية

إن الإجابة تقتضي أولاً تحديد مفهوم المجتمع من هذا الصنف. فنحن إذا ما انطلقنا من أعمال الباحث هشام شرابي ومحاولته في تحديد بنية السلطة داخل العائلة العربية باعتماد مقولة الباتريباركالية في التحليل، نجد أنه انطلق من اعتبار أن أي نظام لا يمكن نعته بالأبوي إلا إذا ما تميّز بازدواجيته النظرية، أي إنه قائم على وجود

(٣٣٣) انظر: *Adolescents-adolescentes: Actes des III[ème] journées enfant-famille-environnement, tenues à [Tunis] en octobre 1985* (Tunis: Editions Tunis-Carthage, 1988).

نموذجيْن مترابطيْن أحدهما قديم موروث والثاني حديث أو مستحدث. وهذا ما يجعل المجتمع الباتريباركالي (أي ذي البنية الأبوية) متمثلاً في ذلك النموذج الذي ليس من النمط «التقليدي» بالمعنى التراثي، كما أنه ليس «معاصراً» بالمعنى الحداثوي، بل هو خليط من قديم وحديث: أي غريب، حضارته مخضرمة بادعاء الجمع بين التراث والحداثة[٣٣٤].

ولقد لاحظ الباحث في هذا السياق أنه لا يمكن منهجياً تحليل هذا النظام وإدراك آليات اشتغاله من حيث هو نظام اجتماعي إلا من خلال دراسة نظام السلطة القائمة في بناه المختلفة ابتداءً من العائلة وصولاً إلى الدولة، وكذلك من خلال بناه الذهنية والنفسية المعرفية من مثل العقلية السائدة وأنماط الخطاب وأنماط الممارسة الفردية والجماعية. وهي بنى تكون على صنفيْن:

- بُنى كبرى: المجتمع، الدولة، الاقتصاد...
- بُنى صغرى: العائلة، الشخصية الفردية...

فمن خلال محاولته تحديد مسار تشكل الأبوية المستحدثة، وقف شرابي على علاقة العائلة بالقبيلة من حيث هي علاقة تحيل عبر امتدادها التاريخي إلى أصول وامتدادت قبلية في الأسرة العربية إحالة حافظت على استمراريتها داخل مجتمعات عربية توحي في الظاهر بأن المؤسسة القبَليّة قد استنفدت مبرّرات وجودها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. يقول شرابي «... البنية القَبليّة، وهي النوع القديم للتشكل الأبوي مستمرّة في كافة أنواع المجتمع الأبوي، بما في ذلك «الحديث» منها. والقبيلة خصوصية أساسية يستحيل بدونها فهم الطبيعة للأبوية العربية المستحدثة»[٣٣٥]. ورغم أن مياسم النووية بدأت تظهر على بناء العائلة العربية، فإن ذلك لم يكن كافياً لينفي العلاقة التفسيرية بين القبيلة والعائلة إذ كلّ طرف حاضر في تفسير الآخر. فمن ناحية يتأكد أن فهم الهيكل العشائري يستند إلى فهم طبيعة البناء العائلي، كذلك يتأكد في المقابل أن تشريح النظام الأبوي يرتكز إلى إدراك الخصوصيات البنائية للعائلة والعشيرة والطائفة: «تكمن أهمية العائلة الأبوية لفهم البنى الأبوية المستحدثة في علاقاتها الداخلية الأساسية، وفي المقام الأول في علاقات السلطة والهيمنة والتبعية. وهذه كلها تعكس بنية العلاقات الاجتماعية وتنعكس فيها»[٣٣٦].

---

(٣٣٤) هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية محمود شريح (بيروت: مركز دراسات الوحدة، ١٩٩٢)، ص ١٦ ـ ٢٠.

(٣٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٣٣٦) المصدر نفسه، ص ٦٠.

وإن تطبيق النظام الأبوي الذي مثل لدى الباحث «مقولة تحليلية أو نموذجاً مثالياً أو مبدأ تفسيرياً أو نظرية شكلية»[٣٣٧] في إطار حقل بحث كنا حاولنا تبين بعض خصائصه في ما سبق سمح لشرابي بأن يقف على نتائج جدّ مهمة تخصّ مجتمعاتنا لما بعد الاستعمار والمجتمع العربي أساساً. فلقد أكّد لنا أن بنى المجتمع الكبرى والصغرى كلتيْهما عرفت عملية تحديث تابع، أي مستمدّ في أصوله ومنطلقاته من التجربة الاستعمارية بكل ما لها وما عليها. حتى إن الباحث سمح لنفسه في هذا السياق بأن يحكم على التجربة التحديثية بأنها مقلوبة رأساً على عقب[٣٣٨] لأنها لم تستبدل بنى تقليدية بِبُنَى حديثة كما حصل في أوروبا، بل إنها اكتفت بخلق ثنائيات متنافرة من البنى المجتمعية والثقافية بشكل جعلها بنى هجينة (Hybrides) لا هي بالحديثة ولا هي بالتقليدية. يقول شرابي: «إن النظام الأبوي المستحدث ليس عصرياً أو تقليدياً لا من الوجهة الحداثية ولا من الوجهة الاتباعية. إنه وعلى سبيل المثال تشكّل اجتماعي يفتقر إلى الخصائص المشتركة التي تتحلى بها الجماعة وتعوزُه مظاهر الحداثة التي ينعم بها المجتمع». فالأبوية المستحدثة، إذاً، هي «تشكل اجتماعي مُهْدَرَةٌ طاقتُه ومتميّز بطبيعته الانتقالية وضروب شتّى من التخلف والتبعية من خلال اقتصاده وبنيته الطبقية وتنظيمه السياسي الاجتماعي والثقافي. وهو كذلك تشكّل غير مستقرّ أبداً تخترقه التناقضات والنزاعات الداخلية ويمزّقه الحنين والندم والحزن»، على حد تعبير عالم النفس اللبناني علي زيعور[٣٣٩].

وتمثل هيمنة الأب قطب الرّحى في عملية اشتغال هذا النموذج المجتمعي الأبوي، فالبطريرك هو المركز الذي تنتظم حوله العائلة بنمطيْها المدني والطبيعي، وتبعاً لذلك تكون كل علاقة سلطة علاقة عمودية من مثل علاقة أب/ ابن، حاكم/ محكوم، رجل/ امرأة[٣٤٠]، أي تكون هيمنة صاحب السلطة هيمنة مطلقة ويتأتّى الإجماع داخل العائلة أو داخل أي مؤسسة أخرى في مختلف مستوياتها من الإكراه وفرض العادة حتى وإن تعارض هذا الإجماع مع حقوق الفرد ورغباته. إلى درجة يتحول معها الفرد المذكور إلى أسير لإرادة صاحب السلطة ورهن إرادته.

ولكن إذا كانت السلطة درجات، فإن هذا الفرد سوف يعمد إلى تكتيك يتمثل

---

(٣٣٧) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٣٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٣، وعلي زيعور، **التحليل النفسي للذات العربية: أنماطها السلوكية والأسطورية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧).

(٣٤٠) شرابي، المصدر نفسه، ص ٤٨.

في الاحتماء من هيمنة مؤسسة الحكم السياسي التي تبغي الهيمنة على كل شيء باللجوء إلى ما يسمى بالمؤسسات المجتمعية الأوّلية مثل العائلة والقبيلة والطائفة، لأنه يتوهّم أنها تحميه من قمع «الأفعى المتعددة الرؤوس» إلا أنه سيكتشف أيضاً أن حاميه معتدٍ أيضاً.

لقد اكتشف شرابي، إذاً، أن هذه الطبقة البرجوازية الصغرى الصاعدة آمنت بقيم الحداثة على الشاكلة الأوروبية ورفعت لواءها وتحمست لشعاراتها، إلا أنها في الوقت ذاته استحضرت وهي تمارس الفعل التحديثي قيم الأبوية وعلاقات القربى والعشيرة والطائفة والجماعة الحرفية، التي تميزت بأن حداثتها كانت ضمنية، أي إنها حداثة لم تكن نتاجاً لممارسة نقدية بل نتاجٌ لمرجعية تحيل على نموذج أوروبي لا بد من قبوله والامتثال لاختياراته في شتى المجالات بممارسة الوصاية عليها وعلى المؤسسات التي تجسدها.

وفي واقع الأمر، فإن الازدواج المذكور جعل من عملية التحديث عملية مشوّهة، لأنها ثنائية. ودليل شرابي على هذا الازدواج أن المجتمع السياسي يتحدث عن علاقات موضوعية قانونية عقلانية، إلا أنه واقعاً يستحضر الرابطة القبلية التي اعتبرها الباحث خصيصة أساسية يستحيل من دونها فهم الطبيعة المميزة للأبوية العربية المستحدثة. وهي بنية لا تزال مستمرة حتى في المجتمع الأبوي الحديث وتقوم على رابطة الدم التي يفصل على أساسها بين القرابة/ اللاقرابة، الإسلام/ اللاإسلام العشيرة والعشيرة المعادية إلى غيرها، التي بقيت جميعها عناصر فاعلة في إطار المنظومة المستحدثة التي هدمت ظاهرياً على الأقل النسيج القيمي التقليدي وزعزعت المنظومة الاقتصادية التقليدية ووسّعت من هامش المجتمع الاستهلاكي، فنشأت العائلة النووية وتنامى الوعي الجماعي المدني (مقابل الوعي القبلي)، لكن المدينة (المخزن ـ الدولة) عجزت عن الحلول محل النموذج العشائري وهو بالنتيجة ما جعل صلة القربى والتجاذب الديني الخلفيّة الأساسية للولاء والتحالف[٣٤١].

ومهما قيل عن محاولة شرابي التفسيرية وبخاصة في مستوى بنيويتها التي تتحكم بصلابة في مكوّناتها نظراً إلى «لاتوليديتها» (Non Génétique) كما في مستوى جمعها بين التقليد والحداثة، إذ نجح القديم بترسّباته في الحفاظ على التحكم في الحديث رغم استحداثاته. فشرابي اختار الاستناد إلى ثنائية تقليد/ حداثة على نسبيتها[٣٤٢] إذ

(٣٤١) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٣٤٢) لا بدّ من الإقرار سوسيولوجياً بأن هذه الثنائية (تقليد/ حداثة) تبقى نسبية وحتى معيبة في بعض المقامات نظراً إلى عدم وضوح حدودها إذ متى ينتهي التقليدي ويبدأ الحديث؟ وما معيار/ معايير التقليد وبالتالي =

بقدر ما إنّ هذه الثنائية «تساعد على استيعاب الثابت فإنها لا تساعد على استيعاب المتغيّر، بشكل يجعلها أحياناً في مفارقة مع الأيديولوجيا التغييرية التي قد تكون لصاحبها»، في ما يؤكد الطاهر لبيب[٣٤٣]. فالأكيد أن التقاليد لازمت التغيّر إذ تظهر بظهوره، وبالتقليدي نقيس مسافات التطوّر والتغيّر والحداثة، بشكل يجعل من هذه الثنائية مرجعاً يستقطب الدارسين وبخاصة لموضوع العائلة العربية باعتبارها تكثيفاً للعلاقات في «أصغر وحدة اجتماعية» حيث التنشئة لا تنفصل عن التقاليد[٣٤٤].

انطلاقاً مما سبق يمكن الإقرار بأنّ فهم بنية المجتمع الأبوي المستحدث يقتضي منا أولاً فهم البنية المميزة للعائلة القائمة على الولاء لمراتبية عمودية تتسع سلطتها باتساع مجال امتدادها، فيغدو نموذج العائلة الممتدة النموذجَ المحبّذَ داخل المجتمع الأبوي المستحدث، الذي يعتبر انتشار نموذج العائلة النووية حدّاً من سلطته لأنها عائلة أكثر ديمقراطية وأقل عمودية في بنية علاقاتها ونسيج قيمها.

إلا أننا لما نستعمل لفظ انتشار يجب ألا يخلد في أذهاننا أنه انتشار مطلق بل إنه مزدوج، فلا علاقات الولاء القبلي والعشائري زالت كلياً لتحل محلها علاقات مدنية قانونية، ولا هي حافظت على مفعولها المطلق. إنها ثنائية مفارقة وانفصامية انطلاقاً من أن هذا المجتمع التونسي ما بعد الاستعماري لا هو نجح في حماية نفسه من رياح التغيير والتحديث الوافدة إليه، ولا هو كذلك نجح في التخلّص كلّياً من بقايا النموذج الموروث وتأثيراته، وهو ما كان استنتجه وأكده الباحث ديميرسمان في خصوص العائلة التونسية حيث نبّهنا في معرض رصده للتحولات التي عرفتها مورفولوجية السلطة في داخلها إلى أن هذه العائلة لم تدرك نموذجها المتطوّر الذي رامت إدراكه رغم تعلقها بالنمط الأسري الضيق، متخلية عن الأنماط السلوكية الأبوية. كما أنها لم تتخلّص كليّاً من ترسّبات الممارسة الأبوية، بشكل جعلها تعيش حالة انتقالية تجمع أُسَريّاً بين النمط النووي وبعض مؤشرات الممارسة التسلطية رغم

= معيار/ معايير الحديث؟ وهل كلّ ما هو تقليدي يقوم بالضرورة مقابلاً للحديث؟ إلى غيرها من الأسئلة التي تجعلنا نحترز في اعتماد هذه الثنائية مطلقاً من دون تشكيك ومراجعة وحاجة إلى المساءلة السوسيولوجية النقدية. صحيح أننا اعتمدنا خلال تقديمنا الأعمال السابقة وتناولنا موضوع الدراسة «علاقة الترابط السببي بين المؤسسة العائلية والمؤسسة السياسية» هذه الثنائية، لكنّه اعتماد لا يخلو من احتراز وانتباه إلى نسبيتها.

(٣٤٣) لبيب، «الأسرة العربية: مقاربات نظرية،» ص ٩١.

(٣٤٤) في خصوص التناول النقدي لمحاولة هشام شرابي التنظيرية، يمكن العودة إلى: المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩١ و٩٦ ـ ٩٧. كما إن هذه الدراسة مثلت جهداً نقدياً موسّعاً لأهم المقاربات للأسرة العربية بعد أن بوّب هذه المقاربات ضمن ثلاث رؤى، هي: الرّؤية التماسكية، الرؤية الرؤية البنيوية والرؤية التطورية. وتضمّ كل رؤية جملة من المقاربات: ١ ـ الرؤية التماسكية: أ/ المقاربة الدينية. ب/ المقاربة التنشيئية. ٢ ـ الرؤية البنيوية البطريركية. ٣ ـ الرؤية التطوّرية: أ/ المقاربة التاريخية الاجتماعية. ب/ المقاربة السوسيولوجية.

إرادة التحرّر[٣٤٥]. ولعل الأسرة تبقى الحقلَ المجسّدَ لهذا الازدواج الانفصامي على مستويات ثلاثة على الأقل:

(١) **اقتصادي**، إذ عرفت بنية الأسرة تحولات اقتصادية جوهرية وبخاصة بفضل ما توصّل إليه الأبناء من تحصيل علمي مرتفع سمح لهم بتحقيق درجة من الاستقلالية الاقتصادية إزاء سلطة الأب الذي اضطر إلى تغيير نمط معاملته لأبنائه.

(٢) **اجتماعي**، مرتبط عضوياً بالعامل السابق ويتمثل في ما أفرزه تعليم المرأة من توسيع لهامش التعامل معها تعاملاً مساواتياً ديمقراطياً، حَدَّ من تبعيتها للرجل. فما عادت أنوثة المرأة نقصاً طبيعياً.

(٣) **اجتماعي سياسي**، إذ غدت العلاقات الديمقراطية أساس التعامل بين أطراف الأسرة بعد أن كانت قائمة على الخضوع. وهي مساواة دفعت إليها تلك الاستقلالية الاقتصادية التي حدّت من سلطة الأب التي كانت تستند إلى أساس قبلي عشائري، لكن من دون أن تنفيها. إذاً، فهذا المجتمع الأبوي يتخذ من العائلة الأبوية حجر زاويته ومحتواه الأساسي وصورته المجسّدة لحقيقته وخصائصه في مستوى بنيته الداخلية. ومن أجل أن نتوصّل إلى فهْمه سوسيولوجياً (خاصة في إطار سوسيولوجيا السياسة) يجب دراسة العائلة الأبوية، إذ هذه الأخيرة تقوم على علاقات السلطة والهيمنة والتبعية، بما هي تجسيد لنمط من العلاقات الاجتماعية.

ولقد قام علي زيعور في تحليله العائلة الأبوية في المجتمع العربي يتناول المسألة من وجهة إنتاج الشخصية، فانطلق من فرضية مهمة وخطيرة مفادها أن الفرد «ضائع» في العائلة التي يهيمن عليها الأب. وهذا الأخير (الأب) ضائع في البنية المجتمعية الكبرى بشكل يمنع الفرد من تحقيق ذاته، يقول: «إذاً، العائلة شديدة الوطأة مما يهيئ الولد لأن يطيع في شبابه. فالكثير من وسائلنا التربوية التقليدية لا تُعِدّه لأن يقارع ويناقش بقدر ما تنمّي فيه الالتواء والازدواجية والاعتماد على الكبير أباً كان أو أخاً أكبر أو متنفّذاً في القبيلة أو رئيساً»[٣٤٦].

وفي النتيجة، فالأب يلعب دور أداة القمع الأساسية، يمتلك حق العقاب وحق الطاعة، أما الولد فهو أداةٌ لتنفيذ إرادة الأب مطيعاً، متأخّرٌ في الاطلاع على شؤون الجنس متفوّقٌ في ما نختار له نحن وإلا صار محلّ سخرية مقارنة بغيره، بما

---

(٣٤٥) Demeerseman, *La Famille tunisienne et les temps nouveaux; essai de psychologie sociale*, pp. 359, 377 et 395.

(٣٤٦) زيعور، **التحليل النفسي للذات العربية: أنماطها السلوكية والأسطورية**، ص ٣٤.

يقتل فيه طاقات الإبداع والانفتاح في مجالات أخرى، ليصبح سلبياً ميّالاً إلى الشعور بالذنب والرغبة في معاقبة النفس، ميّالاً إلى الخوف من السلطة وتهيّبها بالرضى بتبعيّتها[٣٤٧].

يتم استبطان هذه الصورة الأبوية من قِبَلِ الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية ليتم إعادة إنتاجها من طرف الابن الأب فيمارسها لا فقط في إطار العائلة المضيّقة، بل أيضاً في إطار المجتمع ككلّ من خلال بناه العميقة الكامنة. وبذلك تستمرّ العائلة في تغذية قيَم التبعية وما تقتضيه من مواقف وسلوكات إزاء الآخر سواء كان فرداً أو مجموعة أو سلطة سياسية، لأنّ الواقع أمامه يؤكد له الإمكانية الفعلية لقيام حَفْنَةٍ (شِلّةٍ) من الأفراد المحتكرين للنفوذ ولسلطة التّسيير والقيادة من دون غيرهم. لذلك سيكون ملاذ هذا الفرد «الانهزامي» في الرّكون إلى شلّة يحتمي بها بعد القبول بلعبة التبعية لها، تبعية يمكن أن تكون في مستوى **أول** للأب صاحب السلطة المطلقة والحل والعقد في مختلف مجالات الحياة من تعليم وشغل وميراث، كما يمكن أن تكون في مستوى **ثانٍ** للمجتمع بموالاة شلل ومجموعات. فالفرد يربّى على الولاء والتبعية: الولاء للأب، وللعائلة، وللعشيرة، وللقبيلة، وللسلطة المركزية، ولاء خالٍ من الاعتبارات العقلانية الموضوعية، بل إنه يستند إلى القرابة وعلاقات الدم أو أي أساس نفعي آخر، بشكل يجعل فكرة الوطن فكرة مجرّدة غائمة لا تتحدد إلا من خلال علاقات القرابة والدّم أو المنفعة. ويتم بمقتضاها تبادل المنفعة. إذ يقايض الولاء والتبعية بالرضى والحماية، لتستحيل العلاقة إلى علاقة تبادل بين زليم ومعزّب بالمعنى الذي حدّدناه في ما سلف.

في هذا الإطار تلعب الواسطة دوراً أساسياً في عملية التبادل وبخاصة تحقيق الرضى. ويتأكّد ذلك خاصة بالنظر إلى أن الواسطة في إطار العائلة لا تكتفي فقط بتهيئة الفرد لقبول سيادة السلطة عبر عملية التنشئة الاجتماعية، بل إنها أكثر من ذلك تدرّب الفرد على التعامل بهذه الواسطة حتى تصبحَ عملة ذات رواج (Convertible) في محيط الفرد منذ طفولته في مسار سعيه لتحقيق رغباته وأهدافه، مثلاً من خلال توسّط الأم أو العمّ أو قريب للعائلة فيكتشف الطفل منذ نشأته الأولى أنه وعلى الرغم من عجزه من حيث هو فرد، إلا أنه قادر على التحرّك في إطار نظام القوى القائم مستنداً إلى الواسطة لتحقيق أهدافه المختلفة. ويتوسع تمثله هذه الآلية ليشمل المجتمع

(٣٤٧) حول سلطة الأب المطلقة انظر: نجيب محفوظ: **بين القصرين** (القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٥٦)، خاصة ص ٦، ١٤، ١٩-٢٠، ٥٨ و١٤٠-١٤١، و**زقاق المدق**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٥٥)، خاصة ص ٥٨-٥٩ و٨٢.

الأوسع: فالفرد الذي يجد نفسه في مرتبة دنْيَا يمكنه أن يجد آذاناً صاغية لدى أصحاب الجاه والنفوذ بفضل توسّط بعض الأصدقاء أو الأقرباء أو أصدقاء الأصدقاء في شتى مستويات العلاقة. ولعل أهم ما يميّز هذا النمط من التبادل هو أنه يحقق الرّبح لأطرافه الثلاثة، **فالزليم** من حيث هو طالب للمعروف، و**المعزّب** باعتباره مسبغاً للمعروف و**الوسيط** كناقل للسلعة أو الخدمة. جميعُهم يجنون الربح لكن يبقى المعزب أكثرهم ربحاً نظراً إلى نمط توزيع موازين القوى في إطار هذه «اللعبة» فهو يحقق الشرعية لسلطته، شرعيةً لا يمكن له أن يحققها بأي مقابل مادي مهما كان.

أما الزليم فإنه يطلب الخدمة مقابل توفير شرعية للسلطة لأنه غدا مقتنعاً أن لجوءه إلى الدولة وقوانينها لا يضمن له العدالة أو الحماية. فلا بد من تخطي المؤسسات الشرعية لإرساء شرعية موازية لا تستمد قوتها وسلطانها من قانونيتها، بل تستمدها من القبول بها اجتماعياً عبر الاعتراف واقتناع الفرد بها، لأنه نشأ منذ صغره على أن الحقوق التي ينالها الابن ليست سوى نعمة أسبغها أبوه عليه بفضل رضاه عنه، وأنه في صورة غضبه عليه بسبب عصيان أوامره يصبح الابن عاجزاً ومسلوباً ومجرداً لا بد له من البحث عن واسطة لطلب رضى والده وغفرانه، فيترسّخ لديه الاقتناع أكثر فأكثر بأن كل حق إنما هو نعمة أسبغها عليه صاحب السلطة بفضل رضاه، فيغدو لزاماً عليه في سبيل تحقيق الحاجيات من طلب الرّضى والاقتناع بالخضوع والولاء. أما العصيان أو حتى المعارضة، بل حتى رفع الصوت، فيعدّ مجلبة للغضب وزوال النعمة.

ويسمح لنا التحليل السابق بأن نستنتج بأن الخطاب السائد داخل العائلة خطاب أحادي يرفض الخلاف في الرأي وينبذ التساؤل ويتصدّى للانحراف ولا يقرّ إلا بالحقيقة الواحدة المطلقة، كما أنه خطاب يجد تعبيراته في أشكال عدة، إذ الخطاب السائد في المنزل هو خطاب الأب، وفي قاعة الدرس خطاب المعلم، وفي المجتمع بمختلف مستوياته المؤسسية(القبيلة، العشيرة، العائلة) هو خطاب الشّيخ، وفي المؤسّسة الدّينية هو خطاب العالِم أو الشيخ، وفي المجتمع السياسي الأوسع هو خطاب الحاكم وهلمّ جرّاً. وهو خَطاب يستمدّ مغزاه الضّمني من بنية اللّغة نفسها، وهي بنية تعزز السلطة والتسلسل الهرمي وعلاقات التبعية من ناحية أولى، لكنها من ناحية أخرى أيضاً تعبّر عن موقف خفي يحمله صاحب الخطاب عن المتحدث عنه، موقفِ معارضة لا يصرّح به إلا في دوائر خاصة تعتمد القيل والقال وسرد الروايات المعارضة والطعن وشتى الأساليب الشرعية وغير الشرعية، بِمَنْأى عن أعين السلطة لا علنيّاً. وهو ما يحوّل الخطاب والخطاب المضاد كليْهِما إلى خطاب أيديولوجي بحت خالٍ من أي صبغة نقدية. وبالتالي لا يتحدّد نظام الكلام من خلال ما يسمح به هذا النظام بل من خلال ما يضطرّنا هذا النظام إلى قوله كما يقول رومان جاكبسون: «لا

يتوجّب تعريف نظام كلام ما بقدر ما يتيح لنا هذا النظام قوله، بل بقدر ما يضطرّنا هذا النظام إلى قوله». لذلك ترى الابن لا يتوانى على سبيل المثال عند كل فرصة مؤاتية في التعبير عن رغبات ضمنية كامنة في إطار ضيّق، رغبات يأبى الإفصاح عنها في الإطار الرسمي المتمثل في حضور الأب أو من يمثله. وهو ما يحيل العلاقة بين طرفي التواصل إلى علاقة صامتة على حدّ عبارة خليل الزميطي الآنفة الذكر، لأن هذا النظام الاجتماعي والقيمي لا يتيح القول، بل يضطر إلى القول باعتماد التضمين والإيحاء والتلويح أو الإشارة، وهو ما سيكون له انعكاسه على المؤسسة السياسية التي مثلت الحقل الفعلي لتجسيد هذا النمط العلائقي[٣٤٨] كما تبيّنا في الباب السابق. فالقبول بوضع التبعية والوصاية للفرد والاستجابة للتبادل غير المتكافئ بين الزليم والمعزب عبر الولاء المطلق، إضافة إلى الميل إلى الصمت وتضمين الخطاب ردودَ الفعل الفجائية العنيفة، كلها يتم تمثلها واكتسابها خلال مسارٍ كاملٍ في التنشئة الاجتماعية يجري داخل العائلة، ثم يتمّ تباعاً تمريرها إلى المؤسسة السياسية فيتخذ هذا السلوك بعداً أكثر رسمية بشكل يؤكد البعد المزدوج لهذه المؤسسة السياسية التي تستمد خاصيتها تلك من هذا الميل إلى الازدواج المميّز للمؤسسة العائلية.

نحن كما تبيّنا سابقاً أمام نموذج عائلي تونسي ثنائي. إذ لسنا أمام نموذج فرداني ولا أمام نموذج جماعي، ولا نحن أيضاً أمام نموذج موروث بحت ولا أمام نموذج وافد بتمامه. نقول هذا ونحن نستحضر أمامنا التغييرات الهيكلية التي شهدتها العائلة المسْلِمة سواء في مستوى هيكلتها أو في مستوى وظائفها من أجل أن تستجيب لمقتضيات الحياة العصرية. فلقد أكد الهرماسي أن هذه العائلة أصبحت نزّاعة أكثر فأكثر نحو النموذج النووي وتوفير فرص الاختيار الشخصي للشريك، والحد من عدد الأبناء التي اعتبرها ف.أيريز (Ph.Aries) جميعاً السّمةَ المميزةَ للعائلة الحديثة. كما إن هناك توجّهاً متزايداً نحو الاعتبار الفعلي للمرأة شخصاً اقتصادياً فتساهم بذلك مع الأيام في الحفاظ على الأسرة ودعم وجودها المؤثر.

لكن عبد الباقي الهرماسي لم يتردد في أن يلاحظ في هذا السياق بالذات بأن هذه التغييرات التي مسّت بنية العائلة ليست نهائية في مسار التحليل، إذ هي تغييرات

(٣٤٨) ففي سؤال حول تعريف الديمقراطية كما تفهمها الفئة الشبابية (٩ ـ ١٧ سنة) التي يدرسها ميخائيل سليمان تبين لهذا الأخير أن من بين التعريفات المقترحة فضّل الشباب تعريف الديمقراطية بأنها «تعني أن فرص التقدّم مفتوحة أمام الجميع» وهو تعريف فضّله ٦/ ١٠ من المستجوبين، أما التعريف الأقل قبولاً فهو أن الديمقراطية تعني «أن أي مواطن بوسعه انتقاد الحكومة دون أن يجابه مشاكل نتيجة النقد» إذ هو تعريف لا يفضّله سوى ٢٧,٤ في المئة. انظر: سليمان، «التوجهات السياسية لدى الشباب التونسي: تأثير الجنس،» ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

لم تقم نهائياً على أنقاض العادات القديمة في عملية التنشئة الاجتماعية. وذلك لأن الزّوج (Le Couple) ما زال مرتبطاً بشكل أو بآخر بشبكة علائقية أبوية أو شبه أبوية. ويستشهد على ذلك بالدراسات المتعلقة بالحراك الاجتماعي ونتائجها. حيث سجلت هذه الدراسات تمثّلاً جديداً لا يستجيب في شموليته إلى نموذج ما يسمى بالمجتمعات الفردانية (Individuelles) أو المُفرْدنَة (Individualisées) ولا كلياً إلى النموذج القديم[٣٤٩]. ويضرب الباحث على ذلك مثالاً نظرياً قابلاً لأن نراه في الواقع من خلال تجربة إنسان طموح يمكنه أن يقيم تحالفاً زواجياً يمكّنه من أن يحقق الصعود ويساعد في تحقيق أغراضه، إلا أن هذه المبادلات ليست نهائية، بل إنها تبقى دائماً قابلة للتفاوض والمراجعة. لذلك تتطلب جهداً دائباً يبذله هذا الطالب للصّعود وليست علاقات القرابة سوى قناة من ضمن قنوات عديدة تسمح بالحفاظ على الامتيازات والحصول على مواقع جديدة داخل مجتمعات هي في تغير دائب وفي صراع مستمر، بشكل ينطبق على ما سماه عبد الباقي الهرماسي بهذه النخب المسيّرة المهووسة (pseudo-élites) الاجتماعية لأغراض أيديولوجية، لأنه ثبت سوسيولوجياً أن هناك علاقة عميقة قد تبدو خفية أحياناً بين التنشئة والسلطة. فها هو ملتقى روين (ROUEN)[٣٥٠] يبادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ بطرح السؤال حول العلاقة على النحو التالي: هل التنشئة ضد السلطة أم هي مع السلطة ومن أجلها وفي خدمتها؟ ولعل أهم ما انتهى إليه الملتقى المذكور من استنتاجات هو أن المسكن والانتماء العائلي يمثّلان معاً الأداة الأقرب والأسهل لإنجاز عملية التنشئة الاجتماعية المثلى كما تراها الأيديولوجيا القائمة (الدولة) على الصورة التي تجعل عملية التنشئة مسخّرة لخدمة السلطة القائمة. ولقد لخّص يان توماس (Yan Thomas) المسألة في إطار هذا الملتقى نفسه بقوله: «تبدو عملية التنشئة، إذاً، مدفوعة من طرف سلطة ما أي بلغة أخرى تحتلّ فيها السلطة المكانة الأولى من حيث الأهمية. وبناءً عليه لا يمكن بأية حال دراسة التنشئة بمعزل عن متغير السلطة. فنحن ليس بإمكاننا أخذها بعين الاعتبار بعيداً عما هو سياسي بشكل يجعل المسألة تنحصر في دراسة العلاقة بين الأشكال السياسية وأشكال التنشئة الاجتماعية»[٣٥١].

---

(٣٤٩) Abdelbaki Hermassi, «Interrogation à propos du devenir de la famille,» papier presenté à: *Familles musulmanes et modernité: Le Défi des traditions* (conference), coordonnateurs Djamchid Behnam et Soukaina Bouraoui (Paris: Publisud, 1986).

(٣٥٠) Sociabilité, *pouvoirs et société: Actes du colloque de Rouen, 24-26 novembre 1983*, édité par F. Thelamon, publications de l'université de Rouen; no. 110 ([Rouen]: Université de Rouen, 1987).

(٣٥١) المصدر نفسه، ص ٣٨٥.

ويمكن القول إن ما سبق مثّل منطلقاً نظرياً للباحثة التونسية بدرة بشير لكي تؤكد لنا من خلال التجربة التونسية أن النماذج الثقافية المتعلقة بالعائلة مثلت إحدى أهم القنوات التي يتمّ عبرها تمرير الأيديولوجيا الرسمية للدولة التونسية، وذلك عبر استثمار المخيال الاجتماعي (L'imaginaire social) الذي حتى وإن بدا مستهجناً ومرفوضاً ظاهرياً باسم العقلانية والجدية والتفكير العلمي، فإنه في حقيقة الأمر بقي على المستوى الفعلي مؤثراً في الواقع ناحتاً لبنية العقلية القائمة وابتسميّتها السائدة[٣٥٢]. ولإثبات ذلك قامت الباحثة بتحليل عمليْن تمثيليّين متلفزين ربما كانا الأكثر انتشاراً في فترة ما من فترات تطور عملية البناء الوطني وتطور التمثيل التونسي، اللذيْن ساهما بالتالي في نحت معالم العلاقات الأسرية كما أرادتها أيديولوجيا الدولة الوطنية. هذان العملان هما «أمّي تَرَاكِي» و«هْنَانِي وخْمِيْدَاتُو» من حيث هما عملان يعكسان جوانب واسعة من مجتمع الستينيات والسبعينيات، إضافة إلى أنّ «أمّي تَراكِي» أُعيد بثّه خلال عام ١٩٨٦. ولقد حظي هذان العملان برضى وإعجاب واقتناع المسؤولين من أعلى مستوى. لذلك حاولت الباحثة تحليل العمليْن المذكوريْن معتمدة البنية النشوئية القائمة على البحث عن التشابه البنيوي بين بنية العمل ومضامينه وأغراضه، وبين البنية الاجتماعية والصورة التي تريدها عليها الأيديولوجيا القائمة.

إنها أيديولوجيا تريد أن ترسّخ في المخيال الجماعي التونسي للمتلقّي (في مستوى كوْنه مخيالاً ميّالاً إلى التسليم وغياب التلقي النقدي استناداً إلى قدسية جهاز التلفزة وقدسية المكتوب والمسموع والمشاهد) «صورةً نموذجيةً» للعائلة التونسية تقوم على علوية سلطة الرجل ودونية المرأة، والرجل الزوج في كلّ الأحوال رمزٌ للمعرفة والرصانة والتفكير المتّئد (حميداتو) يعلّم المرأة المندفعة التي تنقصها المعرفة والخبرة الاجتماعية (هناني) حتى وإن تميّزت المرأة بقوة شخصيتها وقدرتها على الفعل أمي تراكي، فإن قوة شخصيتها مع ذلك تؤدّي بها إلى الوقوع في الخطإ وظلم الآخرين، أي إنّها تبقى في حاجة أبدية إلى توجيهات زوجها الرصين العاقل العادل (عم صالح) وحتى الابن إن خالط أمه وربّته هي فإنه ينشأ على الاندفاع والوقوع في الخطإ ويكون محل سخرية (علي ولد أمّي تراكي). واستناداً إلى هذه الصورة يبقى الأب هو الفاعل الأساسي وهو رمز الحكمة والرّصانة وسداد الرأي، وغيره هباء،

(٣٥٢) Badra B'Chir, «*Contrôle social, famille et théâtre*,» papier presenté à: *Actes du colloque les relations interpersonnelles dans la famille maghrébine: Tunis 27-30 octobre 1986*, cahier du C.E.R.E.S., serie psychologie; no. 6 (Tunis: Université de Tunis, centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1988).

في حاجة أبدية إليه. إنها صورة تواصلت خلال كامل مراحل البناء الوطني حتى إن الباحث صلاح الدين بن فرج[٣٥٣] استنتج انطلاقاً من تحليل نتائج بحثه الميداني حول علاقات الجيليْن وحضور السلطة الأبوية داخل الأسرة التونسية الحديثة «أن الشابّ التونسي ما زال متأثراً إلى حد ما بنسق التنشئة الاجتماعية المؤسّس على الاحترام والتقدير وغير ذلك من القيم المشابهة، وهو يكرسها بدوره مع من هم دونه سناً أو من الجنس الآخر رغم رفضه المبدئي لها أحياناً. وتعد الأسرة الإطار الملائم لحصول هذه التنشئة الاجتماعية على هذا النمط».

وبذلك أمكن الباحث أن يؤكد الاستنتاج بأن ثقافة المجتمع الجديد «وإن بدت رمادية[٣٥٤] وغامضة فهي لا تحمل ضرورة سمات القطيعة النهائية مع الثقافة المْوروثة، لأنها صورة من وضع استعرنا له سابقاً لفظ التأرجح والاستقرار الذي يعيشه المجتمع التونسي وكل مجتمع في مرحلة التغيير»[٣٥٥]. ولعلّ صفة الرمادية، التي أطلقها الأستاذ بوحديبة، تعبّر أفضل تعبير عن هذا الازدواج وعدم الوضوح الذي تعيشه العائلة في مستوى بنيتها ووظائفها، حيث تتعايش على سبيل المثال بعض الوظائف الموروثة مع غيرها من الوظائف الوافدة، وذلك بالنظر إلى ما شهده البناء الأسري من تحولات على مستويات مختلفة لعل أهمها مستوى السلطة وتوزيع الأدوار وصنع القرار داخلها[٣٥٦]. لكنها ليست تحوّلات كلية وراديكالية بل فيها من مظاهر التجدد والاستحداث بقدر ما فيها من مظاهر المحافظة.

من مظاهر التحول على سبيل المثال أن المرأة ما عادت تستمد سلطتها من دورها الإنجابي، بل إنها تستمدها كذلك من دخلها المادي (تعلم خروج للعمل استقلال اقتصادي)، كما إن الابن ما عاد ذلك الطرف المتلقي للأوامر المستوجبة للطاعة، بل أصبح يساهم، وإن باحتشام، في صنع القرار داخل الأسرة عبر اقتراب الآباء من الأبناء أكثر مما حدّ من تعالي الأب وشدته في معاملة الابن ليلعب هذا الأخير أكثر، دور الشريك الفعلي داخل الأسرة بتأثيره في صنع القرار والاستئثار بهامش من السلطة، وبخاصة أنه أعلن منذ مدة ما سيسمّيه خليل الزميطي بالإضراب ضد الأب، أي الاحتجاج ضد الهيمنة المطلقة للأب الذي يسعى إلى الاستئثار لا بما هو

(٣٥٣) ابن فرج، «العائلة والتحولات الاجتماعية في تونس».

(٣٥٤) العبارة هنا لعبد الوهاب بوحديبة، «المسلمون والحداثة،» (محاضرة في منتدى الفكر السياسي، تنظيم التجمع الدستوري الديمقراطي، بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٢). نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٣٥٥) ابن فرج، المصدر نفسه، ص ٤٦٠.

(٣٥٦) Bouhdiba, *A la recherche des normes perdues*, p. 179.

مادي فقط من مثل الدخل والإنتاج، بل حتى بما هو رمزي أيضاً وبخاصة اختيار الزوجة[٣٥٧]. لكن إذا كان لكل إضراب حدود في الزمان والمكان والمردود، فإن هذا الإضراب أيضاً لن يشذ عن القاعدة إذ ستكون له حدوده في ظل وضع متميز يصعب معه إيجاد تعريف نهائي لمفهوم «الدور الاجتماعي»، وإلا كيف نفسر ما يجده المثقف من صعوبة في التوفيق بين صفات «الديمقراطية» بمقتضيات السلوك الديمقراطي المنفتح التحديثي الداعي إلى المشاركة التي من الواجب توافرها في الزوج المثقف، مثل القبول باستقلالية التفكير والتعبير، وحتى القرار والتنازل المشترك أو الأحادي، مع الاشتراك الفعلي بينه وبين زوجته في تحديد مستقبل الأسرة، وبين المفهوم التقليدي السائد «للرجولة» في مجتمع ما زالت جذور الأبوية فاعلة فيه؟ وإذا كان الحال كذلك مع المثقف فكيف سيكون الأمر مع الأزواج من العامة وبخاصة من ذوي المستويات التعليمية المحدودة؟ لقد كنا أشرنا في ما سبق من التحليل إلى أن قبول أفراد هذه الفئة خروج نسائهم إلى العمل لا يُعْزى إلى اقتناع يحملونه في داخلهم، بل على العكس فإنه يُعزى إلى الضرورة والحاجة. إذ إن ضعف الدخل المادي لهؤلاء الرجال وحاجتهم إلى دخل إضافي يجبرهم على قبول الأمر الواقع حتى وإن تعارض مع الاقتناع.

وفي مثل هذه التحولات التي تستمد شرعيتها من القانون أولاً ثم من الإلزام العرفي والقيمي، شهدت علاقات السلطة بين الأطراف العائلية بدورها تحولات، فما عاد يجوز لنا التسليم بعلاقات الخضوع المطلق للأب القائم على التسليم والرضى والاعتراف لرئيس العائلة، بل إننا أصبحنا نتحدّث عن تبعية متبادلة تزايدت درجتها، تبعية كل طرف للآخر حتى غدا جوهر السلطة قائماً على التبعية المتبادلة والتي تبدو في هذا السياق للطرفين كليهما ضرورية حفاظاً على توازن العائلة واستمرارها. ولا تأخذ السلطة هنا بعداً ديكتاتورياً، بل إنها تتمظهر بطابع أهلي (Domestique)، أي إن الاستجابة لقرارات رئيس العائلة لا تعني البتة الخضوع المطلق له لأنه يمارس فقط حق الرقابة على جميع الأنشطة العائلية.

لكن، هل رئيس العائلة يوزع الأدوار والسلط بين الأفراد على أساس المقدرة والكفاءة والجدارة، أم على أساس العلاقات الشخصية والإخلاص له وهو الذي كان وصل إلى منصبه استناداً إلى كفاءته وعلاقات القرابة التي يمتلكها؟ كنا تبيّنا أن حركة النّزوح الواسعة التي عرفها سكان المناطق الريفية إثر تهشيم البنية الاقتصادية القائمة على الفلاحة «التقليدية»، أدى إلى تزايد عدد العائلات الزواجية (الأسرة) المتجهة نحو

(٣٥٧) Zamiti, *Grève contre le père: Jeunesse rurale et formes de production paysanne: Histoire de vie*.

المدن وبخاصة مع انتشار التعليم كمّاً ونوعاً، إضافة إلى ممارسة باقي الأطراف العائلية من مثل الزوجة، الابن، البنت أو غيرهم نشاطاً اقتصادياً سواء في أوساط العائلات المستقرة بفضل تعليم أفرادها وما حصلوا عليه من شهادات تخوّلهم ذلك، أو في أوساط العائلات النازحة حيث الاضطرار للانقطاع المبكّر عن التعليم بحثاً عن شغل لا يتطلب تخصّصاً ولا شهادات، من أجل المساعدة في مواجهة صعوبات مادية تزايدت في ظل واقع مديني صعب «يضطر فيه النازح إلى أن يخلع ثوب البساطة»(٣٥٨).

هذا الواقع الجديد سيضعف من دون شك سلطة «رب العائلة» في صورتها المألوفة. فهو الذي سيفقد نفوذه على باقي الأطراف، مع دوام إيلاء أهمية للعلاقات الدموية بشكل أو بآخر رغم ما عرفته من تغييرات ومن تمظهرات جديدة. كما أنّ الاحتكاك الدوري بين النمطين العائليين، أعني العائلة الممتدة والعائلة النووية الحادثة، يلعب دوراً مهماً في حصول التغيير. فتبادل الزيارات بين النمطين العائليين يضفي درجة من العصْرنة (Modernisation) عبر الاحتكاك الثقافي داخل العائلة الممتدة، رغم ما يبديه الكبار من معارضة لكنّها محدودة في الزمان والمكان، لأن النجاح الاقتصادي للزوجة ثم للابن و/أو للبنت، أو أيّ فرد من الأسرة يمثّل المبرّر الشرعي لاستقلالية الوحدة الأسرية الجديدة.

ويضاف إلى العوامل السابقة عامل ثقافي قيمي سلوكي. فأخلاقيات الضيافة تقتضي من الريفي المضيّف لقريبه المقيم بالمدينة أن يحسن ضيافته، وذلك عبر إبداء التسامح إزاء ضيفه وما قد يأتيه من سلوكات تتعارض مع ما يراه هو ذاته، فالمسافر والغريب والزّائر يحظون بمعاملة خاصة وأولوية، إلا أنّ هذا التسامح ستكون تأثيراته على التقاليد السلوكية داخل العائلة الممتدة، وإن باحتشام(٣٥٩).

كما يجب ألا ننسى دور وسائل الإعلام في تغيير هذه التصورات ونمط العلاقات كما رأينا ذلك سابقاً. فالراديو ثم التلفزة والصحافة سوف تؤدّي جميعاً دوراً مهماً في نشر وعي مغاير قد لا يكون مقبولاً نهائياً لكنه قادر على فرض نفسه في إطار مجتمع تونسي كان فيه للرهان التعليمي دور الريادة على المستوى الكمّي باعتباره شمل أكثر العائلات انعزالاً وبعداً.

---

(٣٥٨) انظر على سبيل المثال: إسحق القطب، **التحضر في الوطن العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)؛ حافظ عبد الرحيم، «الدلالات الاجتماعية للتغيّر الحضري في مدينة قابس،» إشراف فرج إسطمبولي (شهادة الكفاءة في البحث، الجامعة التونسية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، و«التحضر في الوطن العربي (ملف)،» وجانيت أبو لغد، «التحضر والتغيير الاجتماعي في العالم العربي،» **الفكر العربي**، السنة ٧، العدد ٤٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦).

(٣٥٩) عبد الرحيم، المصدر نفسه.

٤ ـ نمط الأداء السياسي «انعكاس» لنمط العلاقات العائلية في مستوى البنية وتوزيع السلط وشكل العلاقات

انطلاقاً من هذه المياسم الكبرى التي حاولنا في ما سبق رسمها لبنية السلطة والنموذج العلائقي السائد داخل العائلة، يقوم السؤال الإشكالي حول مدى إمكانية إقامة علاقة تشابه بنيوي (Relation d'homologie structurale) بين الحقليْن العائلي والسياسي للفعل، وبخاصة بالنسبة إلى تجربة في البناء السياسي والاجتماعي راهنت نخبه على ما سُمّي في التراث العربي بالسلطان من أجل التغيير وإرساء النموذج المجتمعي الجديد. لذلك كان للعامل الأيديولوجي الوطني أهمية كذلك في هذا السياق، إذ لعب النضال الوطني دوراً في إرساء تقاليد تضامنية جديدة تقوم على المشاركة الجماعية في تحقيق هدف موحّد ذي بُعْد وطني سواء في أوساط النّخب أو حتى بين أفراد الشعب. لكنّ هذا الاستنتاج يبقى في حاجة إلى الدعم والإثبات من خلال المعاينة وربّما حتى التجربة الميدانية والإحصاء الكمّي، من أجل تبيّن مدى تأثير حركة النضال الوطني ودورها في إرساء نمط علاقات جديدة تتجاوز مختلف الأشكال التي يتجسّد من خلالها التضامن الدموي أو القرابيّ[٣٦٠]. صحيح أنّ بعض العائلات المتنفّذة تراجعت مكانتها وسلطتها في هذا السّياق الجديد، وصحيح أيضاً أن الحزب الدستوري الجديد سيلعب دور الإطار القانوني الجامع للفاعلين والموحّد لفعلهم وهدفهم الذي يتجاوز المصلحة العائلية بل الفرديّة، لكن هل يجوز التسليم بمطلقيّة هذا الاستنتاج؟

فالسؤال الخطير يتمثّل في مشروعيّة التّسليم بغياب التضامنيات العائلية وعدم حضور الاعتبارات القرابية عن هذا الإطار الجديد للفعل؟ أي هل العائلات، بعضها على الأقل، ما زالت تشعر أنها تمثل الإطار التجميعي الوحيد للفاعلين على أنّه إطار يسمو عن باقي الأطر من حزب ودولة ويتجاوزها؟

إن هذه الأسئلة هي بمثابة الملامسة الفعلية المحرّكة للمسكوت عنه، أما الإجابة عنها فتبقى صعبة. لكن يجب مع ذلك أن نضع في اعتبارنا أن الاعتراف بنموذج وطني يتجاوز العائلة ويكون قادراً على احتواء أفرادها من جديد على أساس لا قرابي لا دموي، إضافة إلى امتلاك شعور جديد بالانتماء هو الانتماء إلى الحزب باعتباره

(٣٦٠) لئن بدا لنا هذا الاستنتاج معبّراً عن واقعة تونسية قائمة لأنه منها استُمِدّ إلا أننا نقول مع ذلك إن تأكيده عبر الإحصاء الميداني يبقى ضرورياً. لكن ذلك يتطلب جهداً يتجاوز إمكانيات الباحث المفرد لأنه يقتضي جهداً كاملاً لسير حياة أفراد النخبة السياسية التونسية وتتبع مسارات نشأتهم اجتماعياً وتطور تجربتهم السياسية. أما الاقتصار على بعض التصريحات المحدودة، على أهميتها، لبعض الشخصيات فيبقى غير كافٍ في نهاية المطاف.

مرجعية اجتماعية، مثلما أنّها سياسية تؤدي بالمنتمي إلى التعبير عن الاستعداد للولاء، أي عن الاستعداد للدفاع عنه وعن اختياراته.

كل هذه المعطيات الجديدة سوف تهدّ المراتبية القيمية التي كانت سائدة وبالتالي تسحب من العائلة «التقليدية» أولويتها وعلويتها. لكن إلى أي مدى كان ذلك؟ السؤال نفسه يتكرر تقريباً ليفتح باب البحث واسعاً، وبخاصة أن الحزب لعب دوراً أيديولوجياً كان له أثره في إعادة توزيع المراتبية الاجتماعية. فالحزب الجديد سوف «يختار» أنصاره أو هم الذين سيختارونه من بين أبناء الطبقة المتوسطة أساساً، أو ربّما سوف يعدّ هؤلاء أحد أهم فاعليه رغم ما يبدو عليه في الظاهر من تنوّع فسيفسائي من حيث الانحدار الاجتماعي لأنصاره. إذ يتعايش في إطاره سليلو العائلات الكبرى ويعملون جنباً إلى جنب مع أبناء الطبقات الفقيرة. هذه النّضالية سوف ترفع من مكانة الابن المناضل وتوسع من هامش سلطته، حتى وإن كان ذلك على حساب سلطة أبيه، ومسوّغه في ذلك نضاليته التي تمثل اجتماعياً رأسمال قابل للاستثمار. لكن ما هي حدود امتداد هذه القابلية للاستثمار في الزمن؟ أي هل سيتمكن هذا المناضل من استثمار نضاليته لضمان مكانته داخل المجتمع؟

الإجابة فيها من النفي بقدر ما فيها من الإثبات وبخاصة في ظل نسق سياسي كما رأينا ما زال يجمع بين نمطين يحاولان التعايش رغم تناقضهما: نمط العلاقات العائلية الأبوية التراتبية؛ ونمط العلاقات «المدنية» بما هي علاقات مؤسّساتية جديدة مخالفة لمؤسسة العائلة.

في ظل هذا الوضع العائلي المتحول، ما هو النموذج الذي سيخلقه المجتمع عبر عملية التنشئة الاجتماعية؟ هل سيخلق فرداً يوالي أقرباء الدم والنسب، حتى وإن انتمى ظاهرياً إلى أطر حزبية قائمة، أم يخلق فرداً فاعلاً يوالي المواطن الذي يؤلف معه «المدينة الفاضلة»؟ إنها ثنائية مفارقة يعيشها هذا الفرد رغم انتشار التعليم وتطور المؤسسات شبه المدرسية (دور الشباب، دور الثقافة، نوادي الأطفال، وما شابهها). لكن أهم ما يجب التشديد عليه هنا في هذا السياق هو أن هذا التعليم اختار أن لا يكون محايداً بل أن يكون في خدمة أيديولوجية وطنية[٣٦١] هادفة إلى إرساء نموذج

(٣٦١) يمكن الرجوع إلى عديد الأعمال في هذا الشأن على سبيل المثال فقط نذكر: ابن صالح، **تونس، التنمية والمجتمع والسياسة: حوار مارك نرفان**؛ خطاب الهادي نويرة أمام مجلس النواب في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ بمناسبة تقديم مشروع الميزانية لسنة ١٩٧٥: نويرة، **تونس في طريق التحول الاقتصادي والاجتماعي: عرض مشروع الميزانية العامة**؛ محمد باشوش، «مساهمة في دراسة وظائف الجامعة التونسية،» **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**، السنة ٢٢، العددان ٨٠ ـ ٨١ (١٩٨٥)؛ M. Messadi, «La Reforme de l'enseignement: Le Bilan: Interview avec le secrétaire d'Etat à l'éducation nationale,» et A. Ben Salah, =

دولوي قائم، عماده المواطن المنتمي المتحمّس في ولائه من دون تردد، بما يحدّ من الولاء للعائلة التقليدية.

لكن لا النموذج الجديد استطاع الحلول كلّياً محلّ النموذج العائلي السابق، ولا هذا الأخير استطاع الصمود في إطار مجتمع يتحول، إذ إن الفرد في إطاره ما زال يجد في انتمائه العائلي جانباً من تحقيقه ذاته.

كل هذه الخصوصيات المميزة لشبكة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع التونسي المتحول سواء كانت خصوصيات ذات طبيعة اقتصادية أو جغرافية أو ثقافية أو سياسية، تؤكد هذا البعد الانفتاحي للمجتمع التونسي، بكل ما يتعرض له من حيث هو بناء مجتمعي منفتح من تأثيرات خارجية، بشكل يسهّل بروز صعود اجتماعي جديد عبر إعادة توزيع المراتبية على المستوى الفردي كما على المستوى الجماعي (العائلة)، إذ سنشهد بروز أطراف جديدة مفروضة ستحتلّ مواقع على حساب عائلات قديمة سواء وعت واقتنعت بالحراك النازل الذي عاشته أو لم تعِ ولم تقتنع. ويرتبط ذلك بالتراجع الواضح الذي شهدته معايير تحقيق المكانة من مثل التأصّل في المكان والعراقة والتخصّص الحرفي والأصل العائلي لتترك مكانها لمعايير أخرى أقرب إلى العقلانية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه من جديد هو: ما مدى شمولية هذا التحول؟ أي إلى أيّ حد يجوز لنا الإقرار باندحار المعايير القديمة وتعويضها بالمعايير الجديدة؟ فعلى سبيل المثال هل يجوز لنا القول بأن الفرد ما عاد يعتمد الإستراتيجيات الزّواجية من أجل تحقيق الصعود بموقعه الاجتماعي وهو الذي يمثّل الوحدة الأساسية المكوّنة للبنية الاجتماعية وكل تغيير يمسّه يشمل ضرورة البنية ككل كما يؤكّد ذلك ثيلوت (Thelot)[٣٦٢]، في ظل واقع اجتماعي ما زالت تتداخل فيه كما تؤكد ذلك خديجة الشريف، قنوات عديدة للصعود، من أهمّها المهنة والزواج والأصل الاجتماعي والانتماء العائلي، أي علاقات القرابة والنسب إلى جانب القناة الاقتصادية

= «La réforme de l'enseignement les difficultés à vaincre: Interview avec le secrétaire d'Etat au plan et à l'économie nationale,» pp. 19 et 22 *Servir*, no. 1 (Juin 1967); M. Ouled-Taieb, «La Politique de l'enseignement supérieur en Tunisie,» *Cahiers de la Méditerranée*, nos. 20-21 (juin-decembre 1980), et Abdelkader Zghal and Hachmi Karoui, «La Décolonisation et la recherche en sciences sociales: Le Cas de la Tunisie,» *Die Dritte Welt*, no. 2 (1975), et Mongi Bousnina, *Développement scolaire et disparités régionales en Tunisie*, faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, deuxiéme série, géographie; 26 (Tunis: Université de Tunis, 1991).

(٣٦٢) Claude Thélot, *Tel pére, tel fils?: Position sociale et origine familiale*, préface de Jean Fourastié, l'oeil économique. Série Référence (Paris: Dunod, 1982).

الموصلة[٣٦٣]، إلا أن هذه القنوات تغيّرت من حيث الصورة التي أصبحت عليها. فعلى سبيل المثال لم يعُدْ الزواج داخلياً مثلما هو الشأن غداة الاستعمار وقبله، بل إنه غدا زواجاً خارجياً يرمي من حيث استراتيجيته إلى الحد من مظاهر الحطّ من المكانة (Déclassement) التي تتعرض لها بعض العائلات المعتبرة سابقاً فيتحول الزواج الخارجي إلى عامل معدِّلٍ ومدمج لهذه العائلات. ويصبح بالتالي هذا النمط الزواجي «الجديد» عاملاً مثيراً لحراك اجتماعي يجرى داخل الحقل السوسيوثقافي والناتج عن سياسة التغيير التي اتّخذتها الدولة الوطنية، وقد تجلّى بخاصة في طريقة اختيار المرأة لزوجها في المرحلة المعاصرة، ففي معظم الحالات أصبح الزواج غير مفروض من طرف العائلة، أي إنه غدا نتاجاً لاختيار فردي، ويتم بين أفراد لا ينتمون إلى المحيط الاجتماعي نفسه، إلا أنه مع ذلك زواج يستجيب لحاجات شخصية على اعتبار أنّه ضمان لدعم أو تحسين الموقع الاجتماعي للأفراد الذين اختاروا هذا الشكل الزواجي، ويتحقق هذا الضمان عبر الوظيفة التي يحتلها القَرِينُ بفضل الوظيفة السياسية أو باعتباره موظفاً إدارياً كبيراً للدولة أو عبر المستوى العلمي الرّاقي الذي يمتلكه القرين. فيغدو النّسب انتساباً، لتتّخذ المراتبية الاجتماعية شكلاً جديداً يستند، كما رأينا، إلى علاقات الزواج الخارجي وتوزيع الأدوار المهنية وطرق اختيارها، من حيث الانتقال من نمط التوارث المهني عبر الوفاء لمهنة الأب، إلى نمط الاختيار الحرّ للمهنة باستقلالية عن التقليد العائلي داخل الحقل السوسيومهني، مع توسّع مجال انتشار التعليم ودور الشهادة العلمية في التحصيل المهني وإعادة توزيع سلّم التراتب التعليمي، إذ تراجع التعليم الديني لصالح التعليم العصري الأقرب إلى التعليم اللائكي عبر مسار كامل انطلق منذ المحاولة النهضوية لخير الدين مروراً بمختلف التجارب الإصلاحية التي وجدت قمّتها مع دولة الاستقلال. واستناداً إليه سوف تعوّل عديد العائلات على رهان التعليم إما:

● لإنقاذ نفسها مما تشهده من حراك نازل، بسبب تراجع مكانة التعليم الديني وتهميش خِرّيجيه إضافة إلى تراجع مكانة الحرفيين في ظل توسّع صناعي رأسمالي قائم على المنافسة، وكذلك حل الأحباس. هذا الوضع السوسيو اقتصادي الجديد جرّها إلى المبادرة بإدماج أبنائها في مجالات غير مجالاتها لتتخلّص من تبعات التقاليد العائلية المتوارثة ذات القوة الإلزامية.

● أو بتوفير الفرص للصعود بالنسبة إلى العائلات المحرومة من حظوظ الصعود

(٣٦٣) Khedija Ben Mahmoud Cherif, «Familles tunisoises et mobilité sociale,» dans: Ferchiou, dir., *Hasab wa nasab: Parenté, alliance et patrimoine en Tunisie*, et Merllié et Prévot, *La Mobilité sociale*.

سابقاً بتغيير معاييره في ظل ديناميكية اجتماعية تنصهر في إطارها تغيّرات ناتجة عن اختيار سياسي في التنمية تحكمه قيم وضوابط مناقضة في جانب كبير منها لتلك السائدة والتي تحكم التنظيم والترتيب الاجتماعي القديم.

لقد غدا الحراك وكأنه يشمل الفرد أكثر مما يشمل العائلة، فالذي سيصعد في سلّم المراتبية الاجتماعية هو الفرد الذي بادر بتحصيل علمي عصري يسمح له، مهما يكن انحداره الأصلي، بالاندماج ضمن نسق القيم العصري والحصول على مهن تتماشى ومقتضيات الحداثة من أجل الحفاظ على مكانة عائلته عبر حراك أفقي بشكل يسمح له بالحفاظ على المكانة الاجتماعية نفسها على الرغم من تغيير المهنة. فكأنما هناك استراتيجية استبدالٍ للمهن تتمثل في الحفاظ على المكانة الاجتماعية نفسها لكن في إطار بنية مخالفة. وهو ما تجلّى بخاصة مع عائلات العلماء التي تحوّل أفرادها مُعظمهم من نموذج المثقف «التقليدي» المتجلّي في صورة العالم كما وصفها بيرك وأوردناها في الفصل الأول، إلى نموذج المثقف «العصري» من خلال صورة الأستاذ المبرّز أو الطبيب المبرّز أو الجامعي. فكأنما غدا التعليم العنصر المحدد لمكانة الفرد وبالتالي العائلة للحفاظ على الموقع الاجتماعي وهامش السلطة السياسية من حيث أهلية المشاركة في ممارسة الفعل السياسي. وهو ما جعل بعض العائلات تشهد تراجعاً في مكانتها بعد أن عجزت بسبب ميولها المحافظة عن تبنّي «المفتاح الجديد للتّرقيّ» في السلّم المتمثّل في التعليم. فعاشت بذلك حراكاً نازلاً مقابل بعض العائلات الأخرى التي نجحت مبكراً في تبنّي تلك القيم، فاكتسبت الشهادات والوسائل الاقتصادية التي تساعدها على إنقاذ مكانتها من الاندثار بالنجاح في الاندماج ضمن سياق سوسيومهني مخالف لما كانت عليه سابقاً، فعاشت حراكا أفقياً. وتبعاً لذلك كله شهدت مؤسسات المجتمع عملية إعادة توزيع فانهار البعض منها من مثل الحُبُس والجامع والعائلة الممتدة؛ وحلتّ مؤسسات أخرى محلها مثل المدرسة العصرية الشهادة العلمية، الوظيفة المرتبطة بالمؤهل العلمي والكفاءة لا بالمؤهل العائلي والتوارث، والمهن الحرة العصرية. فأعيد بناءً على ذلك كله توزيع النفوذ داخل المجتمع تبعاً لمرجعيات نظرية واجتماعية جديدة.

لكن هل كان هذا التحوّل جذرياً؟ أي، إلى أي مدى يمكن الإقرار بالتخلص من النموذج الموروث في مختلف تجلّياته مقابل تبنّي النموذج «العصري» في مختلف تعبيراته؟ نطرح مثل هذا السؤال لأنه في سياق المعطى الاجتماعي المعيش يجوز لنا الحديث عن بقايا رأسمال اجتماعي موروث بقي قابلاً للاستثمار خلال عملية التحول ومعاييرها الجديدة المخالفة لما كان سائداً، وبخاصة أنه أمكن أبناء بعض المتنفّذين سواء من عائلات الحرفيّين أو التجار أو كبار الملاّك أو العلماء، استثمار بقايا رأسمال لم ينهرْ كلّياً بصفة

مفاجئة بل إنه زال تدريجياً مع الزمن. ثم هل يمكن الحديث فقط عن حراك أفقي بالنسبة إلى الفئات التي نجحت في الاندماج ضمن البنية الاجتماعية الجديدة؟ ألا يمكن الحديث عن حراك صاعد عرفته هذه الفئات وبخاصة تلك التي اتخذت لها السياسةَ حقل فعل ومجال رهان، أو تلك التي احتلت وظائف إدارية عالية في إطار عائلي تميز ببروز نمط العائلة النووية التي ما عاد مطروحاً عليها الحفاظ على هيْبة ومرتبة عائلة موسّعة، بل يكتفي الفرد فيها بأن يراهن على هيبتها ومكانتها ويستثمرهما، بما يسهّل عليه النجاح في رهانه على المستوى الفردي؟ كما يضاف إلى عامل تغيّر تركيبة بنية العائلة المتجهة نحو إثبات فردانية الفرد، نجد عاملاً آخر ذا بال لعب دوره في إحداث عملية إعادة توزيع المراتبية وتغيير معاييرها وهو عامل أيديولوجي.

لقد تميزت نخب البناء الوطني برغبة تحديثية جليّة كانت قد صاحبتها منذ نشأتها رغبة تجلّت كما رأينا آنفا في التعويل على المؤسسة العائلية لإجراء العملية التحديثية، فتغيّر بناء العائلة ونمط العلاقات بين أفرادها ودور المرأة ومكانتها داخل العائلة، ونمط العلاقة بين المؤسسة الدينية ومؤسّسات المجتمع المدني[٣٦٤] وحضور التشريع الوضعي بزعامة برجوازية صغرى صاعدة فرضت هذه الإصلاحات من فوق بحيث لم تأتِ هذه الأخيرة إفرازاً لتغيرات هيكلية عرفتها البنى الاجتماعية نفسها، بل إفرازاً لرغبة إصلاحية جامحة حدَتْ زعماءَ البناء الوطني آنذاك، بما جعل الدولة تتكفل بإجراء التغييرات المختلفة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. لكن هل بإمكانها تغيير النسيج القيمي من حيث هو منظومة رمزية؟

بناء على ما سبق، إذاً، تغدو العائلة تلك الوحدة الاجتماعية الأساسية التي يتجاوز دورُها داخل البناء الاجتماعي مجرد الاضطلاع بالوظيفة البيولوجية أو حتى الاجتماعية في بعدها الأضيق من مثل التربية والتأهيل، لتغدو الآلية المحرّكة خِفْيَة للبناء الاجتماعي العام في تعبيره السياسي بالنظر إلى أنها الخلية الأساسية في عملية التنشئة، فهي تقوم بتمرير النسيج القيمي وترسيخه في سلوكيات وتصورات واقتناعات الفرد والمجموعة، وتنحته على الشكل المراد إرساؤه عليه داخل حقل «اللعبة» السياسية التي هي في نهاية المطاف لعبة اجتماعية. فجميع أساليب التعامل مع الآخر والتواصل معه وطرق تحديد الأهداف والاستعداد للتبادل وأنماط التعبير والمشاركة وما يتفرّع عنها، كلّها يكتسبها الفرد من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية الأولية التي تضطلع بها العائلة ثم المدرسة والشارع. هذه الحقيقة نبّهت بناة الدولة

(٣٦٤) انظر خاصة: H. Ben Salah, «Système politique et système religieux en Tunisie,» (Mémoire D.E.S en sciences politiques, Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, Tunis, 1973-1974).

الوطنية (وكل دولة أيضاً) إلى أن من امتلك العائلة امتلك السّلطة. بشكل جعل كل عملية تنشئة مدفوعة من طرف السلطة كما أكد توماس[٣٦٥].

وبناءً عليه أمكننا منهجياً إقامة علاقة مشابهة بنائية بين الأشكال السياسية وأشكال التنشئة الاجتماعية لاستخراج أوجه التشابه والتنافر بين كل طرف في المقابلة، وتبيّن مدى تأثير هذا في ذاك. لكن لا بد أن نلاحظ في هذا السياق أن الحقيقة السوسيولوجية التي تحكم كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع هي التغيّر على مستوى شكل الاشتغال وقوانينه وأنماطه. وليست المؤسسة العائلية إلا مؤسّسة مجتمعية حكمتها هذه الحقيقة في مستوى بنية العلاقات داخلها ومعايير التراتب وتوزيع السلطة وأشكال التواصل وطبيعة علاقة الفرد بالمجموعة بدءاً من التّماهي في القبيلة وصولاً إلى الفردانية في إطار الأسرة.

لذلك حاولنا ونحن ندرس العلاقة بين المؤسّستين المذكورتين عبر إقامة علاقة المشابهة المذكورة، أن نساير التغيرات التي تعرفها كل مؤسسة منهما وأخذها بعين الاعتبار. فعلى سبيل المثال نجد أن طبيعة علاقة الأب بالابن طالتْها تغيرات ترتبط بالتحولات الاقتصادية والثقافية التي عرفها المجتمع، كما إن النّزوع نحو الفردانية وتأكيد الذات لم يبرز فجأة بل جاء نتاجاً لتطور مسار كامل من التنشئة عرف محطات كنا حاولنا تتبع أهمها في ما سبق لتجد هذه الفردانية أجلى تعبيراتها في اختيار الانفتاح الاقتصادي ثم السياسي.

هذه العلاقة السببية التي حاولنا إقامتها بين المؤسّستين عبر مسار نشأتها وتطورها، سمحت لنا بإماطة اللّثام عن جانب كان مسكوتاً عنه في تفسير هذا الميْل من قِبَل الفاعل/ الفاعلين السياسي/ السياسيين في سلوكه إلى ممارسة الرّقابة والوصاية والسعي لإرساء نمط علائقي استزلامي، والرّضى بموقع التبعية الشخصية والميل إلى الصّمت وعدم الاستعداد للتحاور والشخصنة وتقديم أصحاب الولاء على أصحاب الكفاءة، التي تمثل جميعاً بالنسبة إلى التحليل السوسيولوجي علامات مميزة لنمط الحكم النيوباتريمونيالي. صحيح أنّ مثل هذا الاختيار في الممارسة بميولاته المختلفة قد يجد تفسيره في الإطار القانوني والتشريعي الذي يتنزل فيه ويحكمه واقعياً، ولكن مثل هذا التفسير ـ على موضوعيته ـ غير كافٍ لأنه أحادي وتعميمي ينطبق على وقائع وحقائق شتى، «والمفتاح الذي يفتح كل الأبواب كما يقول الجابري لا يكون إلا أحد اثنين إما مزيّفاً أو مفتاح بوليس».

(٣٦٥) انظر ورقة توماس (Y. Thomas) المقدمة إلى: *Sociabilité, pouvoirs et société: Actes du colloque de Rouen, 24-26 novembre 1983*, p. 385.

فنحن إذا ما نظرنا إلى القانون والتشريع عامة نجد أنه ليس في نهاية المطاف سوى إفراز لسلوكيات الأفراد والمجموعات بعاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم ومخيالهم كاملاً، التي تبقى بمثابة تعبيرات تتميز جميعاً بطابعها الإلزامي والتي يتم تبريرها لشرعنتها وتمريرها عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي منها العائلة، باعتبارها إحدى أهم هذه الوسائط. فهي مؤسسة يجد فيها الفاعل مرجعيته الاجتماعية التي يستند إليها، كما يجد فيها منبعاً منه يستمد خزين قيمه ومعاييره من أجل الحفاظ على هامش سلطته ودعمه إذا كان مالكاً لهذا الهامش، أو التعويل عليها من أجل امتلاكه أو استرجاعه إن كان فاقداً له عبر الزواج أو النّسب والمصاهرة.

صحيح أن هذا النمط العائلي الموروث الذي نتحدث عنه لا يوجد بهذه الدرجة من الوضوح والاكتمال، ولكن الأخطر في هذا المضمار أن هذه المؤسسة العائلية دفعت إلى التخلي عن هذا النمط نحو نمط مستحدث، لكنها عجزت في الآن نفسه عن التخلص نهائياً من جذور النمط السابق، أي عجزت عن أن تُحِلّ النمط الجديد محلّ النمط القديم، فبقيت معلقة بين هذا وذاك، مما سمح لنا بالقول بأنها أقرب إلى النموذج الباتريماركالي كما فهمه هشام شرابي من حيث المزج بين خصائص ثنائية متناقضة تتمحور حول التقليد والحداثة[٣٦٦].

هذه الباتريماركالية ستجد تعبيرها طبعاً داخل حقل الممارسة السياسية متمثلاً في النزوع نحو السلطة النيوباتريمونيالية باعتبارها الامتداد الإداري والعسكري والتقني للدولة المعاصرة[٣٦٧].

ومستندنا في هذا الحكم تلك العلامات المميزة لكلتا المؤسستين معاً:

١ ـ تقريب رئيس كل مؤسسة لأوفياء من نفسه فتتألف دائرة المقرّبين من أصفيائه الذين وقع الاختيار عليهم لوفائهم لا لكفاءتهم، مثل الأب(التقليدي) الذي لا يقرّب إليه من أبنائه في عملية التسيير والإشراف إن احتاج إلا الوفيَّ المُطيعَ ثم الأكبر سنّاً أيضاً، أما الكفاءة فيمكن أن تكتسب عبر الممارسة[٣٦٨].

٢ ـ الشخصنة وإيلاء أهمية كبرى للعلاقات الشخصيّة بين الرئيس ومن حوله

---

(٣٦٦) شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٣٦٧) انظر في هذا المضمار: Weber, *Economie et société*, tome 1, pp. 237 sqq.; Freund, *Sociologie de Max Weber*, pp. 209-211; Camau, «Caractères et rôle du constitutionnalisme dans les Etats Maghrébins,» et Eisenstadt, «Post Traditional Societies,» p. 5.

(٣٦٨) شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، وحليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٧١ ـ ٢٢٤.

باعتبارها علاقات تبعية شخصية. إذ يمثّل لهم الرئيس «مرشداً» أو «أباً». وهي علاقات استزلام ـ تعزيب تتجسد من خلال علاقات الأفراد داخل أي مؤسسة (تنظيم نقابي، حزبي، جمعياتي في معناه المدني)[٣٦٩].

٣ ـ اعتماد القنوات اللاشكلية اللامؤسسية، إذ إن المؤسسات تحتلّ مقاماً ثانوياً اعتباراً لأولوية الولاء على الكفاءة، كما إن المسؤولية غير محددة بإطار قانوني أو تشريع تنظيمي فاعل بجدوى بما يسمح لكل مسؤول بالتملّص واللامبالاة تجاه المجتمع، يدفعه خفية نحو النجاح اقتناع لاعقلاني هو كسب رضى ولي نعمته سادنه الذي يقدّمه على القيام بالواجب.

(٣٦٩) انظر على سبيل المقارنة: Jean-Claude Santucci, «Les Associations régionales marocaines, un nouveau cadre pour le clientélismé,» dans: Lacoste et Lacoste, dirs., *L'Etat du Maghreb*, pp. 354-355.

خاتمـــــة

إذا كان لا بد من الختم مجاراة للمقتضيات الأكاديمية للبحث، فإنّنا سنعمد إلى خرق السّنَنِ المألوف في هذا المضمار، إذ لن نعود لتلخيص ما سبق وتضمينه في الخاتمة حتى لا نجد أنفسنا نجترّ كلاماً قلناه سابقاً، بل إننا سنحاول هنا أن نحدّد بعض الاستنتاجات التي ولّدتها التحليلات السابقة والتي بدت لنا مهمة، لا من حيث قطعيّتها أو مطلقيّتها، لأنّ من يحاول إدراك كل الحقيقة وبخاصة في العلوم الإنسانية يكون كالذي يحاول الإمساك بالزّئبق، كلما ظنّ أنه أدركه انفَلَت من بين أصابعه.

لذلك لن ندّعي هذا، بل إن عمَلَنا يبقى في نهاية المطاف مجرّد محاولة متواضعة في فتح «كوّة صغيرة» قد تؤدّي بنا إلى الكشف عن جوانب كان مسكوتاً عنها أو مُهْمَلة، تتخلل الممارسة السياسية وتساعد على فهمها بالمعنى الفيبري عبر مسار منهجي عماده الأساسي الإسناد السببي (L'Imputation causale) لعوامل متضافرة ومتداخلة، بحيث يتم تبادل الأدوار بين الأسباب والنتائج في إطار من التجانس البنيوي (L'Homologie structurale)، وذلك انطلاقاً من تجربة عينية لها أبعادها وخصائصها المشتركة وخصوصياتها المميزة وامتداداتها في الزمان والمكان، كما لها حدودها أيضاً كتجربة إنسانية خلاقة.

لقد وجّهَتنا خلال هذا البحث فكرة أساسية تتوزع على مستويينْ:

أ ـ **مستوى منهجي**، إذ الظاهرة السياسية هي أولاً ظاهرة اجتماعية نتعسف عليها حين نقتصر في تفسيرها على ما هو سياسي بَحْتٌ. فعلم الاجتماع السياسي على أنه واحد من العلوم المستحدثة ما فتئ يؤكد أن السلوك السياسي هو سلوك اجتماعي أصلاً وظاهرة اجتماعية، ما دام يتعلق بالإنسان وبعلاقة الحاكمين بالمحكومين. أما تفسير الظاهرة السياسية وفهمها استناداً إلى تعبيراتها القانونية التشريعية أي النظرية والشكلية عامة، فإنه تفسير بقدر واقعيته يبقى أحادياً ينظر إلى الظاهرة «بعين واحدة». وهو ما قد يُحيل السلوك السياسي إلى مجرّد سلوك أيديولوجي أو مُؤَدْلَج بحت.

فيستحيل التفسير بالتالي إلى مجرد عملية توزيع للصقات تصنيفية على الفاعلين بشكل يتعارض مع رحابة الظاهرة السياسية وخصوبتها.

ب ـ **مستوى مضموني**، إذ إن تجربة تونس في البناء الوطني من حيث هي تجربة عالمثالثية عربية لما بعد الاستعمار تُعَد فعلياً تجربة متميزة في مستوى الرّغبة التي حدت نخب البناء الوطني في إنجاز تجربة في التحديث اختلفت عن معظم التجارب البنائية التحديثية الأخرى(حتى وإن التقت معها في عديد الخصائص المشتركة)، ولا سيما داخل نمط مجتمعي يحمل في طيّاته موروثاً يمتد في العمق ليَمَسّ مختلف هياكله، بشكل طرح السؤال بإلحاح حول دواعي النّجاح وعوامل الفشل في إرساء مسار تحديثي لا سياسي فقط، بل اجتماعي عامّة. لذلك سمحت لنا العودة لدراسة نشأة النّخب التونسية خلال المرحلة الاستعمارية بأن نتبيّن بأنها نخب تعدّ إفرازاً حقيقياً لبنية مجتمعيّة مفارقة لأنها نشأت وانحدرت اجتماعياً من بنى وهياكل عائلية (أو حتى قبلية) حافظت على معاييرها اللاعقلانية في توزيع حظوظ الصّعود في سلّم المراتبية التي يحكمها نمط علائقي موروث، داخل المجتمع السياسي كما داخل المؤسسة المجتمعية ذاتها، والحال أنّها رفعت لواء العقلانية شعاراً تعبوياً وعلامة مميّزة، على اعتبار أنها هي ذاتها التي ستتمتّع بفرص الحصول على تكوين عصري داخل المؤسسة التي أنشأها المستعمر لتتمثّل معايير أخرى متخارجة مع الأولى في معظمها، معايير عمادها العقلانية والقانونية والدستورية، بما هي شعارات منشودة ستنادي بإحلالها وتتحمّس لها. لكن هل ستكون وفيّة لهذا النّموذج المنشود خلال ولوج محكّ الممارسة الذي يُعَدّ أفضل اختبار لمدى القدرة على تجاوز نمط علاقات التبعية الشخصية والتعزيب ومختلف أشكال الممارسة النيوباتريمونيالية، فيتطابق الموجود(الفعل) مع المنشود(القول)؟

بناء على ما سبق، سعينا لاختبار مدى وفاء هذه النخب البنائية لشعاراتها التي تحمّست لها ونادت بإرسائها بديلاً، وهي تمارس الفعل السياسي وتبني مُثُلَهَا وتنحت معالم مشروعها.

هذه المحاولة في الدراسة السوسيولوجية اقتضت منا السعي إلى النّبش في سلوكها السياسي بحثاً عن بعض ترسّباته الاجتماعية، فاتّخذنا لذلك متغيّرَيْن مفسّرَيْن قد يشكّلان حقل دراسة وبحث عن تجليات نمط علاقات التبعية بين الفاعلين، مجسّدة في الاستزلام ـ التعزيب التي تمثّل أحد أهم التعبيرات عن النمط الأبوي ـ النيوباتريمونيالي.

انطلقنا من افتراض إحالتهما إلى نمط علاقات التبعية الشخصية والتبادل غير

المتكافئ بين طرفيْ العملية التبادلية، متمثليْن في الزليم موفر المساندة والدعم غير المشروطيْن، لمعزب يستفيد من المساندة والدعم المذكوريْن للترقي وتوسيع مجال السلطة والفعل، ويوفر في المقابل خدمة لزليمه التابع له لكنها عامة ما تكون أقل قيمة من الخدمة التي حصل عليها وتتمثل في بعض حظوظ الصعود في سلم التراتب السياسي. هذا مع أن توزيع الأدوار في إطار هذه اللعبة يقوم على التداول والتبادل، فالمعزب في إطار لعبة ما قد يتحول طبقاً لمقتضيات اللعب إلى زليم في سياق توزيع آخر، والعكس يصحّ أيضاً طبقاً لمقتضيات السياق وأطراف اللعب واستراتيجياته وتكتيكاته. هذان المتغيران اللذان استندنا إليهما في استجلاء تمظهرات النمط العلائقي المذكور السائد داخل نسق الفعل السياسي موضوع الدراسة هما الممارسة الانتخابية ونمط علاقات رئيس الجمهورية بأعضاده.

لقد سمحت لنا دراسة الممارسة الانتخابية والتشريعية أساساً، بأن نتبين بأنها نظريّاً مثّلت التعبير الأرقى عن الرغبة التحديثية لدى هذه النخب، لكنها في مستوى الممارسة لم تستطع التخلّص من ترسبات السلوك الاحتكاري الاحتوائي الذي قد نجد جذوره في نمط التنشئة الاجتماعية داخل مجتمع صحيح أنه تعرّض لهزّة استعمارية في مختلف هياكله، لكنها ليست، ولا يمكن أن تكون، هزّة استبدال، أي إحلال بنية محلّ أخرى، بل هزة إرساء لبنية إلى جانب أخرى متخارجة معها. بما يخلق ثنائيات مفارقة تؤكد، كما رأينا، الأبعاد الباتريماركالية لمثل هذا المجتمع. وهو ما سمح لنا فعلياً بأن:

نتجاوز تلك التفسيرات التبسيطية التي ترجع مظاهر التراجع في الاختيار التحديثي من قبل البناة إلى مجرّد الرغبة في الهيمنة والميل إلى الاحتكار من طرفهم بشكل يجعل عملية التفسير للأداء السياسي مجرّد عملية توزيع ملصقات تصنيفية على أساس أيديولوجي بحت، بما يجعل جيل البناة يصنف إلى صنفيْن متقابليْن: فإما أنهم مجرّد شلّة من الفاعلين «الرّجعيّين» «اللاوطنيين» «الذين أغوتهم السلطة فحوّلتهم إلى احتكاريين مستبدّين»؛ أو أنهم في المقابل مجرّد «معارضين هدّامين لمكتسبات الاستقلال»، «تحدوهم أغراض دنيئة» «وتدفعهم مصالح ضيقة» و«توجههم أيديولوجيات غريبة»، بل على العكس، فلقد أثبتت دراستنا في القسم الثاني أن نشأة وتكوين أبناء هذا الجيل، أي ماضيهم وحاضرهم رسّخ لديهم تمثلاً واقتناعاً بشعارات الحرية والديمقراطية والعقلانية والدستورية، على أنها اقتناعات تمتد جذورها إلى أولى التجارب النهضوية مع خير الدين وابن أبي الضياف، وحتى الهزّة الاستعمارية لم تزدهم إلا اقتناعاً بجدوى هذه الشعارات وضرورتها في مستوى كوْنها حلاً للخروج من وضع التخلّف، لكن هكذا هو الفعل السياسي أبداً محكوم بحقيقة الاختلاف فيأبى

أن يتمظهر على وجه واحد ويصرّ على أن يكون متعدّد الأوجه والصور والتأويلات.

نتجاوز ما جرت به العادة في تفسير ما تعرّض له النظام السياسي في تونس منذ الاستقلال من اهتزازات مسّت شرعيته منذ الأزمة اليوسفية إلى أزمة التعاضد إلى الأزمة النقابية وأزمة قفصة وأزمة الخبز، بمجرّد ميولات حدَثْ هؤلاء الفاعلين في الاحتكار بشكل تسبّب في غياب التعددية والمشاركة الانتخابية الديمقراطية الحرّة والنزيهة. فهذه بحسب رأينا عوامل فاعلة ومؤثرة من دون شك، ولكن تبيّن لنا أيضاً أنه تترسّب وراء هذه العوامل عوامل أخرى ترتبط بغياب المعايير الموضوعية في الحراك الاجتماعي، وتوزيع حظوظ الصعود، وفي مسار كامل للتنشئة الاجتماعية يمرّ عبره الفاعل ابتداءً من المؤسسة العائلية حيث صورة الأب صاحب السلطة المطلقة «واليد الطّولى» الذي يحظى «بالاحترام» المطلق إلى درجة الخضوع السّالب أحياناً استناداً إلى وجوب طاعة أولي الأمر، وحيث الصّمت سيد الموقف، والتواصل لا يتحقق إلا عبر الوساطات التي تخفي غاياتها لمّا تتوسّط، وحيث علاقات التبعية الشخصية أساس النجاح في الفعل. فالابن الناجح هو الابن المطيع بمعنى الخاضع، وهو الأوْلَى بهبات أبيه بما هي هبات ليست بالضرورة مادية، بل هي قبل ذلك رمزية، أما الابن الميّال إلى الاختيار وحرية التفكير فهو ابن «آبِقٌ» لا بد من إقصائه عند توزيع الأُعْطِيات.

هذا النمط العلائقي سينعكس على سلوك الفاعلين السياسيين الراغبين في الصعود الذي سيجد بعض تجسيداته «على جدران المدينة» من خلال دراستنا نمط علاقة بورقيبة بأعضاده. فإذا كان هناك قاسم مشترك أجمع عليه المستجوَبُون جميعهُم، فهو إقرارهم جميعاً بأن بورقيبة لم يتخذ لديهم فقط صورة الفاعل ذي الشخصية العادية، بل على العكس فإنه مثّل لديهم نموذج الزّعيم في أبعاده اللّدُنيّة الملهَمة (Charismatique)، وهي الخاصّية التي أكّدتها دراستنا نمط علاقة بورقيبة بأعضاده سواء دستورياً قانونياً أو عملياً، وانظر على سبيل المثال قانونياً إلى العلاقة التي تربط رئيس الجمهورية (بورقيبة) بالوزير الأول في منصبه. فهذا الأخير عوّل على الكاريزما البورقيبية إلى حد التّماهي مع شخص بورقيبة ولم يتوانَ عن لعب دور الزّليم مع معزّبه من أجل تحقيق رغبته في الخلافة حتى ولو كان ذلك على حساب شؤون البلاد ومقتضيات مسؤولياته. وفي الحقيقة فإن القانون التونسي ذاته الموضوع «على المقاس»، جاء ليكرّس هذا النّمط من العلاقات من خلال عدم الحسم في الفصل الدّستوري المتعلق بمسألة الخلافة. كما يمكن النّظر في النمط العلائقي الذي ربط بورقيبة بباقي الوزراء وبخاصة الفاعلين منهم الذين حكمت مسيرتهم في التّعاطي مع حقل الفعل السياسي جدلية الخفاء/ الجلاء، فالوزير قد يعمد في كل مرة يتعرّض فيها

إلى الإبعاد إلى التعويل على الخدمة المقدّمة للزعيم وتعمد اختيار السلعة الرّمزية المناسبة مهما اختلفت الأشكال التي تجلت فيها.

وسيستحيل هذا النمط العلائقي في الحقيقة إلى سلوك عام يربط كل صاحب سلطة بأتباعه الذين لا يتوَانُونَ عن تقديم أعطياتهم إعلاناً للولاء مقابل الحصول على حظوظ الصعود الاجتماعي داخل مختلف مؤسسات المجتمع لا السياسية فقط، بل الاقتصادية والثقافية وحتى الدينية، لا الفردية فقط بل المؤسساتية أيضاً(وهو الأعمق) إذ سيتم احتواء مؤسسات المجتمع جميعاً من طرف المؤسسة السياسية لتغدو في حالة تبعية لها قد تصل حدّ التماهي وحيث الدولة «أفعى متعددة الرؤوس»، بحيث تكون الأولى في خدمة الثانية تطلب ودّها ولا وجود للأولى إلا بوجود الثانية، فيتم بالتالي استزلام المجتمع من طرف الدولة وهو الأخطر في مسار الشرعية. وذلك لا يجعلنا نستغرب ما تعرّضت له مؤسّسات الدولة من اهتزازات عنيفة ومفاجئة تأخذ بعداً انتقامياً، ولا يوقفها إلا تدخل العسكر في إطار نظام حُكْم اختار واعياً أن يكون مدنياً ورام ذلك صادقاً.

ومن هنا، ألا نكون قد وجدنا بعض ترسّبات السلوك السياسي في خلال مسار التنشئة الاجتماعية؟

نتجاوز تلك الثنائية المعيبة في بعدها الحَدّي المراوح بين «الحداثة» و«التقليد» في إطار المقاربة التطوّرية التي تتّخذ النموذج الغربي المثال المُحْتَذَى والنموذج الذي يجب أن تسير على منواله باقي التجارب البنائية لو أرادت النجاح. فتقطع خطواته باعتبارها متخلفة عنه تحتاج إلى من يَهْدِيَهَا. هذه التطوّرية الفجّة تتعارض فعليّاً مع مسار البناء الوطني في إطار التجربة التونسية، لأنها تجربة تزعّمتها نخب تحديثية تلقّت تكوينها وبنت اقتناعاتها في رحم التّجربة الاستعمارية، وهي بفضل تكوينها هذا بالذات سوف تقاوم المستعمر، متّخذة من هذا النسيج الشعاراتي مثل الحرية، والديمقراطية والعقلانية والقانونية والعدالة وما يقترن بها، مصدر إلهام ودعم لفعلها.

لكن مظاهر التراجع والإخلال التي تسرّبت في ثنايا المسار البنائي لا تجد تعليلاتها فقط في الرغبة الاحتكارية (على صحتها)، لكنّها تجدها أيضاً في سياق اجتماعي قائم يتم خلال سيرورة تمثل قيم المجتمع والتفاعل معها، والانشداد إليها، هذا الانشداد يساهم فعلياً بطريقة لاواعية في معظم الأحيان في وجود نمطيْن من الفعل في إطار نموذج واحد يَبْنِيه الفاعل في شتى مستويات ومجالات الفعل. فهو يؤمن أشدّ الإيمان بعدالة توزيع حظوظ الصعود الاجتماعي باعتبارها مصدراً من مصادر الشرعية الاجتماعية وبالتالي السياسية، لكنه لا يتردد في الآن نفسه وبشكل

مفارق في احتواء وتمييز من تربطه به علاقة تبعية شخصية، إذ يتبادل معه خدمة تقديم حظّ الصعود السياسي مقابل خدمة الولاء والمساندة اللامشروطين.

كما أنه يؤمن أيَّمَا إيمان بالعلاقات القانونية والمعايير العقلانية في توزيع المواقع والمراكز الاجتماعية، لكنه وبشكل مفارق أيضاً لم يتخلّص كلياً من التقاطعات الدمويّة حيث ما زالت العائلة (العرش، القبيلة) تمثل مرجعاً وملجأً للاحتماء وراءها بحثاً عن ولاء لم يستطع القانون نظراً لهشاشته ضمانه عملياً، لتكون العودة لولاء الانتماءات الأوّلية أين تلعب علاقات الدم والنّسب والقرابة... دور المعايير المستحضرة في المُوالاة وتقديم الخدمة، على حساب معايير الكفاءة والقدرة والتكوين والجدوى التي بقيت في واقع الأمر معاييرَ تحتل موقعاً ثانوياً. يقول عبد الباقي الهرماسي: «ومن هذه التجربة نشأت ظاهرة التمييز الذي يقيمه الناس بين عالم القرابة والنّسبة من ناحية وعالم الدولة ـ البيليك ـ من ناحية أخرى[1].

هذا التمثل المزدوج لأساس العلاقات، يخلق ازدواجاً في سلوك الفاعل الذي يعلن ولاءه جهْرة للقانون والمؤسسات، لكنّه يخفي على المستوى العملي ميولات لاعقلانية ينشدّ إليها لأنها أشدّ صلابة من القانون وأوضح حضوراً وأقدر على حماية شرعية سلطته والدفاع عنها.

هذا التخارج بين التصوّرين يخلق سلوكاً وممارسة مفارقيْن يؤكدان الأبعاد الباتريماركالية للنسق السياسي في الحكم، حيث يراوح بين وضعين متقابلين ليعيش ما كان غيللنر (Gellner) سمّاه وإن في سياق آخر بوضع التأرجح (Pendulum) باعتباره وضعاً ينفي عن الفعل عامة كل جدوى أو على الأقل يعرقله. فالاهتزازات والاختلالات التي يتعرّض لها مسار البناء الوطني وجدت أيضاً بعض تفسيراتها في النمط المجتمعيّ الذي لا يخلو من عديد خصائص النمط النيوباتريمونيالي الذي يقوم على توسّع السلطة الأبوية حتى تشمل التسيير الإداري والعسكري، وذلك في مستوى اختيار المسؤولين من المقرّبين والأوفياء لشخص المسؤول السياسي باعتبار المسؤول في هذا السياق ممثلاً وحيداً للسلطة أو «أباً» أو «إماماً» لا يعتمد في التسيير على مؤسسات رسمية وقنوات قانونية شكلية، بل يميل فعلياً إلى الاعتماد على أساليب وقنوات لاشكلية غير رسمية تحدّ من إلزامية السلطة وقدرتها على الأداء، ولا ترسي نمطاً تنافسياً قادراً على ضمان الجدوى والفعالية في الأداء.

---

(١) محمد عبد الباقي الهرماسي، «المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٨٢.

لكن هذه المحاولة في تفسير السلوك السّياسي لبناة الدولة الوطنية بالاستناد إلى ما هو اجتماعي (مسار التنشئة)، ألا تعدّ محاولة «جاءت متأخّرة» للدفاع عن جيل مضى وراح لحال سبيله بعد أن ترك بصماته؟ قد تكون الإجابة بالنفي أو بالإثبات محل اختلاف طبقاً لمستندات منها الموضوعي ومنها الذاتي أيضاً والمسكوت عنه، لكن يبقى الأكيد أيضاً أن مسار البناء الوطني موضوع الدراسة يمثل تجربة بكل ما في الكلمة من عمق بشري ينشد إلى حقيقة النجاح/ الفشل كلازمة للفعل الإنساني. إنها تجربة جيل من البناة حاول، وهو ليس في حاجة إلى من يدافع عنه لأن إنجازاته تكفيه مؤونة ذلك، لكنها تجربة تحتاج أكثر إلى من يحاول فهمها والبحث في دواعي النجاح و/ أو الفشل بالنظر إلى عوامل سوسيولوجية متداخلة منها ما هو فردي يعود إلى أنماط الفعل الفردي المرتبطة بطبيعة التركيبة النفسية الاجتماعية للفرد وتمثلاته لهذا الفعل؛ ومنها ما يعود إلى الثقافة السياسية السائدة وما ترسخه من نماذج للفعل ومن أنماط علائقية بين الفاعلين؛ كما إن منها ما يعود إلى السياق التاريخي الذي نشأ فيه هذا الفعل ومقولاته. فالدولة الوطنية عامة بما هي أيديولوجيا في البناء قامت على الاقتناع بأن مجرد القول ورفع الشعار يكفي لتحقيقه وإلغاء نقيضه، بحيث إن التحرّر يتحقق بمجرّد رفع شعار التحرّر والاقتناع به كضرورة من قبل الماسكين بزمام السلطة، وكذا باقي الشعارات والمقولات.

لكن دراستنا هذه التجربة في البناء من منطلق تفهّمي لمسألة السلطة أبَتْ علينا هذا التسليم بهذا القول التبسيطي، وأثبتت أن مجرّد رفع الشعار واتخاذه لازمة لا يعني بأي حال تحقيقه، بل لا بدّ أن يقترن القول بالفعل ويغدو هذا الأخير من لوازم التصوّر والممارسة في آنٍ، فيستحيل إلى اقتناع يغمر العقلية الاجتماعية وبالتالي يغدو ثقافة سائدة توجّه التمثلات والسلوكات اليومية. وهو بحسب رأينا ما لم تنتبهْ إليه ـ على الأقل في مستوى الممارسة، نخب البناء الوطني لا فقط في تونس، بل في معظم تجارب البناء الوطني عربية كانت أم غير عربية، أين ساد الاقتناع الجازم خطأ بأن رفع شعارات المساواة والعدالة والحرية والديمقراطية والتعددية والعقلانية... كافية لتتحوّل من نمط مجتمعي موجود إلى آخر منشود أي من الأيديولوجيا إلى الإيتوبيا.

وفي الحقيقة إن محاولتنا هذه، وهذا شأن كل محاولة أكاديمية، أبعد ما تكون عن مجرد التصنيف أو المحاكمة، لأن التاريخ وحده هو الكفيل بذلك. ونحن لسنا نرمي إلى تبرئة ساحة هؤلاء الفاعلين من محطّات اهتزاز الشرعية التي مرّت بها التجربة البنائية كما لا نرمي إلى إخراجهم في صورة ضحايا نظام قيمي ملزم وقاهر ينشئ الفرد على الخضوع والتبعية والصمت والولاء لذوي القربى، وعدم الثقة بالقانون الهش المعرّض أبداً للاختراق، بشكل يجعل المسؤول عمّا يجري لا الفاعل الفرد وما اختاره، بل

المجتمع بمنظومته القيمية الملزمة. إنها غاية أكبر من مجرّد التبرير أو الاتهام وإطلاق الأحكام والتصنيفات التي ليست من العمل السوسيولوجي بالمرة. فنحن في الحقيقة نسعى إلى إجراء مقاربة ثقافية لظاهرة الدولة، مقاربة ترتكز إلى إمكانية إقامة علاقة تفسير سببي مباشرة بين السلوك السياسي والسلوك الاجتماعي اعتباراً، وأن الأول إفراز لمسار قائم في التنشئة الاجتماعية. هذا الأخير الذي يمثل واحداً من أهم المباحث السوسيولوجية وهو يرتكز إلى مبدأ «إقامة علاقة مباشرة بين المعايير التي يستبطنها الأفراد، وبين بعض الظواهر الميكروسوسيولوجية كالتطور والتخلف السياسيين»[٢].

إن المهم في هذا السياق أن لا نعوّل في التفسير على التنشئة الاجتماعية وحدها وعلى المعايير والقيم الاجتماعية، لأن المعطيات العينيّة للوضع بأبعاده المختلفة تبقى مهمة ومؤثرة أيضاً. «فالثقافة تعدّل النظام السياسي، ولكنّ النظام السياسي نفسه يطبع في المقابل الثقافة أيضاً. أما أن نحمّل الثقافة مسؤولية صحّة أو سقم النظام السياسي، فهو في الحقيقة تحيّز للاختيار الذي يؤاخذ الشعب على تخلّفه وفي الوقت نفسه يمجّد النّخب الحاكمة التي تسوسه»[٣]. إذاً فغايتنا في التفسير أبعد ما تكون عن ذلك، وعالم الاجتماع أبعد ما يكون على أن يضطلع بعملية إطلاق الأحكام المعيارية والتصنيفية على الأفراد والمجموعات وما ينتجونه، لكنّها محاولة في إدراك التكتلات السببية المفسّرة للظاهرة السياسية المدروسة.

فمثلما أننا نرفض أن ننطلق من الأحكام الأيديولوجية المسبقة والضيقة اعتباراً، وأنّها تحدّ من رحابة الظاهرة السياسية وثرائها، وهي التي طويلاً ما اعتمدت كأحكام ذات منحى إقصائي، إذ تكتفي بجرّة قلم في الحكم على هؤلاء البناة بأنهم مجرّد بيادق للقوى الإمبريالية أو الرجعية أو عملاء للغرب الحاقد وغيره كثير، فإننا نرفض في الآن نفسه أن ننطلق من أنّهم مجرد فاعلين أبرياء من حيث إنهم لم يخطئوا، آمنوا بشعاراتهم وعملوا على تجسيدها في أرض الواقع، لكن النسيج القيمي وسيرورة التنشئة الاجتماعية التي ينتجها البناء الاجتماعي العام تمثل جميعاً السبب في كل ما حصل من إخلال. فلا هذا التوجّه يُقْنِعُنا ولا ذاك يساعدنا، لأن تنصيب أنفسنا محامي دفاع يجعل هؤلاء الفاعلين محلّ اتهام، في حين أنّهم أبعد ما يكونون عن ذلك، إذ وطنيّتهم لا يشوبها شكّ، ورغبتهم التحديثية أعمق ممّا قد نتصوّر أحياناً، فهم الذين قد اختاروا، كما رأينا آنفاً، أن يراهنوا على الورقة الأصعب (التحديث) وقدر كلّ مراهن على المألوف أن يربح في أحيان قد تكون عديدة، ولكن أن يخفق أحياناً أيضاً.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

إن غايتنا هي في نهاية المطاف أن نتبين بعض الترسّبات الاجتماعية التي انشدّت إلى قاع وعي هؤلاء البناة، فبقيت مؤثرة في تمثّلاتهم وتصوراتهم، بشكل جعلهم يراوحون في اختيارهم بين «الإبداع» و«الاتّباع» وبخاصة في إطار تجربة بنائية غضّة بقيت تبحث عن ذاتها وعن هويّتها، وكانت في حاجة إلى «أصابع منمّقة تحوّل تجربة التحديث إلى تحفة لا تستمدّ سرّها وقيمتها من جمالها البكر المتراكم بل من حسن إخراج ما توفّر من جمال»، بعد إزالة بعض ما علاه من غبار الزمان والتوارث وترسيخ القيم، فمجلة **الأحوال الشخصية** الصادرة آنذاك باعتبارها أوّل إنجاز أو لبنة في البناء تعدّ قانونياً وسوسيولوجياً، على علاتها ونواقصها، منارة فعليّة. وغيرها كثير من المنجزات المدنية وبخاصة على المستوى التشريعي التي جاءت نافية للتصورات الأبوية كإطار لممارسة الفعل السياسي من دستور ومجلات تشريعية في مجالات متعددة(شغل، انتخاب، صحافة، حقوق طفل...) وصولاً إلى البرامج التعليمية باعتبارها اختيارات تأسيسية على المدى المتوسط والبعيد. وتلك بحسب رأينا أول شروط فعل البناء الحضاري بما هو فعل قائم على الوعي والنّسبيّة والاستمراريّة في بذل الجهد والإبداع.

ومنتهى القول إنّنا نأمل في أن نكون قد وفّقنا ولو نسبيّاً في ما رميْنا إليه من مثل هذا العمل الأكاديمي الذي اقتضى منا الجهد والصّبر والمداومة والصّدق أيضاً والإخلاص.ونحن وإن كنّا لا ندّعي الإحاطة بتلابيب الموضوع لأنّ ذلك أبعد ما يكون عن جهد متواضع لشخص مفرد، فإنّنا نأمل صادقين أن يكون لنا شرف الإثارة ولو بالنّزر القليل، وأولى خطوات البناء هي إثارة السؤال ومحاولة فتح باب الإجابة مع إمكان إعادة طرحه توقاً إلى الأفضل في سياق البناء الحضاري الذي يواجه تحدّيات تتراكم مع الأيام في ظل ثورة تكنولوجية اتصالية(التقنيات الحديثة في الاتصال)، مسّت حتى أنماط الفعل التي منها نمط الفعل السياسي بحيث غدا جائزاً الحديث عن حكم عن بعد، وعن اقتراع عن بعد، وعن حكومة إلكترونية، بكل ما يمكن أن يجرّه ذلك من تأثيرات على صدقية الفعل ودرجة ديمقراطيته.. إنها تحديات فعلية تنتظر كل الفاعلين داخل ساحة قد توهم بأنها أكثر يسراً، إلا أنها في عمقها أكثر تشابكاً وتداخلاً وتعقيداً بحيث تطرح تحديات استراتيجية.

المراجـــــــع

١ ـ العربيـة

كتـب

إبراهيم، حسنين توفيق. **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٧)

إبراهيم، سعد الدين. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. القاهرة: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، ١٩٩١. (كتاب الديمقراطية)

ابن أبي الضياف، أبو العباس أحمد بن عمر بن أحمد بن نصر. **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**. تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار. تونس: كتابة الدولة للثقافة والأخبار، ١٩٦٣-١٩٦٦. ٨ ج.

ج ١: **تلخيص آراء بعض العلماء حول الموقف من الحاكم المستبد**.

ابن تيمية الحراني، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم. **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**. قدم له محمد المبارك. بيروت: دار الكتب العربية، ١٩٦٦. (روائد الفكر الإسلامي؛ ١)

ـــــ. ـــــ. بيروت: [د. ن.]، ١٩٨٨.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً**. عارضه بأصوله وعلق حواشيه محمد بن تاويت الطنجي. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١.

ـــــ. **شفاء السائل لتهذيب المسائل: مع دراسة تحليلية للعلاقة بين السلطان الروحي والسلطان السياسي**. تحقيق أبو يعرب المرزوقي. تونس؛ طرابلس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٩١.

ـــــ. **المقدمة**. بيروت: دار الجيل، [د. ت.].
ـــــ. **المقدمة**. بيروت: دار القلم، ١٩٧٨.
ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد. **العقد الفريد**.
ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم. **لسان العرب المحيط: معجم لغوي علمي**. بيروت: دار لسان العرب، [د. ت.]. ٣ ج.
الأتليدي، محمد دياب. **إعلام الناس بما وقع للبرامكة مع بني العباس**. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٦.
أركون، محمد. **الإسلام: الأخلاق والسياسة**. ترجمة هاشم صالح. بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٠.
ـــــ. **الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد**. ترجمة وتعليق هاشم صالح. لندن: دار الساقي، ١٩٩٠.
أمين، أحمد. **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٥.
ـــــ. ـــــ. بيروت: دار الكتاب العربي، [د. ت.].
الانتخابات البلدية: ملفات وثائقية. تونس: مركز التوثيق القومي، ١٩٩٥.
الانتخابات التشريعية التونسية، ١٩٥٦ـ١٩٨١. إعداد عبد الحميد العزوزي؛ مقدمة عبد الباقي الدالي. تونس: مركز التوثيق القومي، ١٩٨٢.
الأنصاري، محمد جابر. **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
أنماط تنشئة الطفل اجتماعياً. تعريب صالح البكاري. طرابلس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤. (سلسلة العلوم الاجتماعية)
أومليل، علي. **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٥.
بادي، برتران. **الدولتان: السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام**. ترجمة لطيف فرج. القاهرة؛ باريس: دار الفكر، ١٩٩٢.
بركات، حليم. **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
ـــــ. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
ـــــ. ـــــ. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

بشارة، عزمي. **المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

بلخوجة، الطاهر. **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم: شهادة على عصر**.

بن سالم، بلقاسم. **التعليم العصري و نظام التوجيه المدرسي في تونس: دراسة تاريخية مؤسسية اجتماعية**. تونس: الجامعة التونسية، مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٦. (سلسلة علوم التربية؛ ٢)

بن صالح، أحمد. **تونس، التنمية والمجتمع والسياسة: حوار مارك نرفان**. بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٠.

بن عاشور، محمد الطاهر. **أليس الصبح بقريب: التعليم العربي الإسلامي: دراسة تاريخية وآراء إصلاحية**. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦.

بن عاشور، محمد الفاضل. **تراجم الأعلام**. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٠.

ـــــ. **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢.

بنعبد العالي، عبد السلام [وآخرون]. **إشكاليات المناهج في الفكر العربي والعلوم** الإنسانية. الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٨٧. (معالم؛ ٥٣)

بوتول، غاستون. **علم الاجتماع السياسي**. ترجمة خليل الجر. بيروت: المنشورات العربية، ١٩٧٢.

بوتومور، توماس بيرتون. **الصفوة والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع السياسي**. ترجمة وتقديم محمد الجوهري [وآخرون]. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨.

ـــــ. **علم الاجتماع السياسي**. ترجمة وميض نظمي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٦.

ـــــ. **النخبة والمجتمع**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.

بوحديبة، عبد الوهاب. **الضمير الديني في المجتمع الحديث، ليلة القدر ٢٧ رمضان ١٣٨٥ هـ**. تونس: الدار التونسية، ١٩٦٨.

ـــــ. **لأفهم فصول عن المجتمع والدين**. تونس: الدار التونسية، ١٩٩٢. (موافقات)

بودون، ريمون وفرانسوا بوريكو. **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**. ترجمة سليم حدّاد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

بورقيبة، الحبيب. **بين تونس وفرنسا: كفاح مرير طيلة ربع قرن في سبيل التعاون الحر**. تونس: المطبعة الرسمية، ١٩٥٧.

ـــــ. **تقدم المرأة رهين القضاء على التقاليد البالية**. تونس: كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، ١٩٦٥.

ـــــ. **تمكين كل مواطن من دخل محترم: خطاب، ٢٨/ ١٢/ ١٩٧٧**. تونس: كتابة الدولة للإعلام، ١٩٧٨.

ـــــ. **دور الجامعة في بلدان العالم الثالث**. تونس: كتابة الدولة للشؤون الثقافية، ١٩٦٨.

ـــــ. **الرئيس يحدثكم**. تونس: كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، ١٩٥٧.

ـــــ. **للمثقف وظيفة اجتماعية: خطاب المنستير في اختتام المؤتمر الثامن للاتحاد العام لطلبة تونس، ١٣ أوت ١٩٦٠**. تونس: كتابة الدولة للإعلام، ١٩٧٥.

ـــــ. **المرأة في خدمة الأسرة والمجتمع**. تونس: كتابة الدولة للإعلام، ١٩٧٦.

ـــــ. **الوحدة القومية أساس النهوض**. تونس: كتابة الدولة للشؤون الثقافية، ١٩٦٦.

بورقية، رحمة. **الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب**. بيروت: دار الطباعة والنشر؛ دار الطليعة، ١٩٩١.

بوعلي، البشير. **مجلس النواب، ١٩٥٦-١٩٩٢**. تونس: مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ١٩٩٣.

التونسي، خير الدين. **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**. تحليل النص وتحقيقه مع جداول وملحقات وفهارس للمنصف الشنوفي. ط ٢. تونس: الدار التونسية، ١٩٨٦.

الثعالبي، عبد العزيز. **تونس الشهيدة**. تعريب حمادي الساحلي؛ مراجعة محمد العروسي المطوي. تونس: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٤.

الجابري، محمد عابد. **التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٩.

ـــــ. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**. ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

ـــــ. **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠. (نقد العقل العربي؛ ٣)

ـــــ. **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. ط ٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢.

ـــــ. **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

ـــــ. **وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

ـــــ [وآخرون]، **الإنتلجانسيا في المغرب العربي**. إشراف عبد القادر جغلول. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤.

الجباعي، جاد الكريم. **المجتمع المدني وهوية الاختلاف**. دمشق: دار ترقا للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.

جعيط، هشام. **الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي**. نقله إلى العربية المنجي الصيادي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤. (سلسلة السياسة والمجتمع)

الجمل، مايسة. **النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٢)

الحداد، الطاهر. **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**.

ـــــ. **التعليم الإسلامي وحركة الإصلاح في جامع الزيتونة**. تقديم وتحقيق محمد أنور بوسنينة. تونس: الدار التونسية، ١٩٨١.

حطب، زهير. **تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦. (الدراسات الإنسانية، علم اجتماع الأسرة)

ـــــ. ـــــ. ط ٢. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠. (الدراسات الإنسانية، علم إجتماع الأسرة)

خليل، خليل أحمد. **العرب والقيادة: بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٥.

الخولي، سناء. **التغير الاجتماعي والتحديث**. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

ـــــ. **الزواج والعلاقات الأسرية**. بيروت: دار النهضة العربية، [د. ت.].

الدجاني، أحمد صدقي [وآخرون]. **المثقف العربي: همومه وعطاؤه**. إعداد أنيس صايغ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٥.

دوبريه، ريجيس. **نقد العقل السياسي**. ترجمة عفيف دمشقية. بيروت: دار الآداب، ١٩٨٦.

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. **مواثيق حقوق الإنسان**. تونس: مطبعة الاتحاد، ١٩٨٦.

الرويسي، يوسف. **مذكرات وكتابات المناضل يوسف الرويسي السياسية مع وثائق جديدة تنشر لأول مرة**. إعداد وجمع وتقديم عبد الجليل التميمي. [زغوان، تونس]: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، [١٩٩٥].

الزيدي، علي. **تاريخ النظام التربوي للشعبة العصرية الزيتونية، ١٩٥١ـ١٩٦٥**. تقديم عبد الجليل التميمي. تونس: مركز البحوث في علوم المكتبات والمعلومات، المعهد الأعلى للتوثيق، ١٩٨٦.

زيعور، علي. **التحليل النفسي للذات العربية: أنماطها السلوكية والأسطورية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٧.

السالم، فيصل. **أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية مع دراسات ميدانية في بعض دول الخليج**. [الكويت]: جامعة الكويت، [د. ت.].

سعد، فهمي. **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين**. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

سعيد، إدوارد. **صور المثقف: محاضرات ريث سنة ١٩٩٣**. نقله إلى العربية غسان غصن؛ راجعه منى أنيس. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٦.

سلامة، غسان. **نحو عقد اجتماعي عربي جديد (بحث في الشرعية الدستورية)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

السيد، رضوان. **الأمة والجماعة والسلطة**. بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٤.

الشابي، منصف. **صالح بن يوسف**. تونس: دار الأقواس، ١٩٩٠.

شراب، ناجي صادق. **السياسة: دراسة سوسيولوجية**. العين: مكتبة الامارات، ١٩٨٤.

شرابي، هشام. **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**. بيروت: المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧.

ـــــ. **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**. نقله إلى العربية محمود شريح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

ـــــ. ـــــ. نقله إلى العربية محمود شريح. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

ـــــ. **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

الشرفي، منير. **وزراء بورقيبة: دراسة ترسم ملامح الوزير التونسي في عهد الحكم الفردي**. تقديم الدالي الجازي. قرطاج: مطبعة تونس، [ـ١٩٨؟].

شهادة أحمد بن صالح السياسية: إضاءات حول نضاله الوطني والدولي في ملتقى الذاكرة الوطنية. زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٢.

شهادة تميم الحمايدي في ملتقى الذاكرة الوطنية: المحاولة الانقلابية، ١٩٦٢. زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٢.

شهادة محمد حرمل: ملتقى الذاكرة الوطنية. زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٤.

شهادة محمد المصمودي: ملتقى الذاكرة الوطنية. زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٣.

صالح، الطيب. **موسم الهجرة إلى الشمال**. تقديم توفيق بكار. تونس: دار الجنوب للنشر والتوزيع، ١٩٨٩. (عيون المعاصرة)

صايغ، فايز. **حفنة من ضباب: بحث في مفاهيم البورقيبية وشعاراتها**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦. (سلسلة أبحاث فلسطينية؛ ١)

صبور، أمحمد. **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ١٩٩٢. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٨)

عبد الله، ثناء فؤاد. **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

عبد الله، الطاهر. **الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، ١٨٣٠-١٩٥٦**. ط ٢. سوسة: دار المعارف للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

عبد الرحمن، أسامة. **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٩)

عبد السلام، أحمد. **دراسات في مصطلح السياسة عند العرب**. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٨.

عبد الفضيل، محمود. **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

غليون، برهان. **مجتمع النخبة**. تونس: دار البراق، ١٩٨٩.

ـــــ. **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

الفاسي، علاّل. **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى: محاضرات**. القاهرة: [جامعة الدول العربية]، ١٩٥٥.

فيبر، ماكس. **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**. ترجمة محمد علي مقلد. بيروت: مركز الإنماء القومي، [د. ت.].

ـــــ. **رجل العلم ورجل السياسة**. ترجمة نادر ذكرى. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٢.

الفيلالي، مصطفى. **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

ـــــ [وآخرون]. **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨)

القطب، إسحق. **التحضر في الوطن العربي**. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

قيقة، عبد الرحمن. **من أقاصيص بني هلال: مجموعة نصوص بالعربية الدارجة التونسية**. قدم لها ونقلها إلى العربية الفصحى الطاهر قيقة. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٦٨.

كاميت، جون. **غرامشي حياته وأعماله**. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤.

الكرمي، حسن سعيد. **الهادي إلى لغة العرب: قاموس عربي ـ عربي**. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، ١٩٩١. ٤ ج.

كيبل، جيل ويان ريشان (معدان). **المثقف والمناضل في الإسلام المعاصر**. ترجمة بسام حجار. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤.

لبيب، الطاهر [وآخرون]. **الثقافة والمثقف في الوطن العربي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٠)

ماركيوز، هربرت. **العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية**. ترجمة فؤاد زكريا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.

مالكي، أمحمد. **الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٠)

مبروك، مهدي. **هل نحن أمة؟: أزمة الانتماء لدى النخبة التونسية**. تقديم عبد الباقي الهرماسي. تونس: دار البراق، ١٩٨٩.

محفوظ، نجيب. **بين القصرين**. القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٥٦.

ـــــ. **زقاق المدقّ**. ط ٢. القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٥٥.

مختارات من فكر غرامشي. جمعها كارلو سالنييارى وماريو سبينيلا؛ ترجمة تحسين الشيخ علي. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨.

المسعدي، محمود. **الأعمال الكاملة**. جمع وتقديم وبيبليوغرافيا محمود طرشونة. تونس: دار الجنوب، وزارة الثقافة والشباب والترفيه، ٢٠٠٥. ٣ مج.
مج ٣: **رسالة المثقف في المجتمع النامي**.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٣ مزيدة ومنقحة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

مكي، عباس وزهير حطب. **السلطة الأبوية والشباب: دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٨. (الدراسات الإنسانية، علم اجتماع الأسرة)

منتدى الفكر المعاصر: القضاء ومؤسسات الحكم وآليات التشريع في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية. زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ٢٠٠٣.

المؤدب، محمد علي. **الزعيم النقابي أحمد تليلي: كفاح ومواقف في سبيل الحركة النقابية والتحريرية بتونس وافريقيا**. تونس: [مطبعة أوميقا للنشر]، ١٩٩٧. (دراسات ثقافية)

ميثاق الرابطة. تونس: مطبعة الاتحاد، ١٩٨٦.

الميداني، أبو الفضل احمد بن محمد. **مجمع الأمثال**.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

ـــــ. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة)

نويرة، الهادي. **تونس في طريق التحول الاقتصادي والاجتماعي: عرض مشروع الميزانية العامة**. تونس: كتابة الدولة للإعلام، ١٩٧٤.

ـــــ. **خطابات الهادي نويرة**. [تونس]: وزارة الإعلام، [د. ت.].

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة)

ونّاس، المنصف. **الدولة والمسألة الثقافية في تونس: بحث في السياسة الثقافية**. بيروت: دار الميثاق للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨. (سلسلة المسألة الثقافية في المغرب العربي؛ الكتاب ١)

دوريـــات

أبراش، إبراهيم. «تساؤلات يواجهها الباحث في مجال علم الاجتماع السياسي.» **القدس العربي**: ٣٠/ ١/ ١٩٩٧.

إبراهيم، سعد الدين. «تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٦٤، حزيران/ يونيو ١٩٨٤.

أبو زهرة، نادية. «قانون الأحوال الشخصية التونسي: السياسة الوطنية لتشكيل السكان بشكل متجانس.» ترجمة نور محمد العامودي. **الاجتهاد**: السنة ١٠، العددان ٣٩-٤٠، صيف-خريف ١٩٩٨.

أبو لغد، جانيت. «التحضر والتغيير الاجتماعي في العالم العربي.» **الفكر العربي**: السنة ٧، العدد ٤٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

الأحمر، أحمد سالم. «المثقف العربي... واقعه ودوره.» **دراسات عربية**: السنة ٢٦، العدد ٧، أيار/ مايو ١٩٩٠.

أركون، محمد. «بعض مهام المثقف العربي اليوم.» **دفاتر المتوسط**: كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨.

الإعلان: ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣.

الأنصاري، عبد الحميد. «نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٤، العدد ٢٧٢، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١.

أومليل، علي. «هل للمثقفين العرب سلطة فكرية.» **الرأي العام**: ٣١/ ٨/ ١٩٩٣.

باسكون، بول. «التجزؤ والتراتب في المجتمع القروي المغربي.» ترجمة ياسين طعمة. **دراسات عربية**: السنة ٢٥، العدد ١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨.

باشوش، محمد. «مساهمة في دراسة وظائف الجامعة التونسية.» **المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية**: السنة ٢٢، العددان ٨٠-٨١، ١٩٨٥.

بدر الدين، إكرام. «النخبة السياسية: دراسة نظرية ومنهجية.» **الفكر العربي**: السنة ٦، العددان ٣٧-٣٨، كانون الثاني/ يناير- أيار/ مايو ١٩٨٥.

بركات، حليم. «الدين والسلطة في المجتمع العربي المعاصر.» **مواقف**: العددان ٥٩-٦٠، ١٩٨٩.

البطل: ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٩.

بن سلامة، البشير. «لا حرية للمبدع إلا مع وجود سلطة رابعة حقيقية.» **الصباح**: ٦/ ١٠/ ١٩٩٢.

بن عاشور، محمد العزيز. «التعليم الزيتوني من ترتيب المشير أحمد باي إلى تأسيس مشيخة الجامع الأعظم وفروعه، ١٨٤٢-١٩٣٢.» **المجلة التاريخية المغاربية**: السنة ١٣، العددان ٤١-٤٢، ١٩٨٦.

«بورديو بين كارل ماركس وماكس فيبر.» **الفكر العربي المعاصر**: العدد ٣٧، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥- كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

«التحضر في الوطن العربي (ملف).» **الفكر العربي**: السنة ٧، العدد ٤٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

التضامن: ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

التميمي، عبد الجليل. «محاضر جلسات إصلاح التعليم الزيتوني في سنة ١٩٢٤-١٩٢٥.» **المجلة التاريخية المغاربية**: السنة ١٣، العددان ٤١-٤٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٦.

ـــــ. «من مذكرات مناضل المغرب العربي المرحوم يوسف الرويسي.» **المجلة التاريخية المغاربية**: العددان ٣٥-٣٦، ١٩٨٤.

التميمي، عبد العزيز. «الأيديولوجيا والفكر السياسي: أزمة الأحزاب السياسية في تونس.» **الحقائق**: ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٩.

التونسي: ١٤/ ٣/ ١٩١٠.

التير، مصطفى عمر. «دور المثقف في تحديث المجتمع العربي.» **الوحدة**: السنة ٦، العدد ٦٦، آذار/ مارس ١٩٩٠.

الجابري، محمد عابد. «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

جعيط، هشام. «النهضة وحركات الإصلاح ومفهوم الثورة في العالم الاسلامي الحديث.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٨، نيسان/ أبريل ١٩٨٢.

الجنحاني، الحبيب. «المفكر والسلطة في التراث العربي الإسلامي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧.

الحاضرة: ١٥ آذار/ مارس ١٩١٠؛ ١٥ أيار/ مايو ١٩١١، و٣٠ أيار/ مايو ١٩١١.

حريق، إيليا. «السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥.

حفيظ، عبد الوهاب. «صورة للحراك الاجتماعي والسياسي: حالة تونس خلال العهد الحسيني.» **الوحدة**: السنة ٥، العدد ٥٧، حزيران/ يونيو ١٩٨٩.

ـــــ. «المثقف الغائب: مشكلة التنمية وهجرة الأدمغة في الوطن العربي.» **الوحدة**: السنة ٦، العدد ٦٦، آذار/ مارس ١٩٩٠.

دراسات عربية: السنة ٢٦، العدد ٧، أيار/ مايو ١٩٩٠.

الرأي: آذار/ مارس ١٩٧٨.

الرائد التونسي: ٢٧ محرّم ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م.

الرائد الرسمي للجمهورية التونسية: ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩؛ ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٧١؛ ٩ نيسان/ أبريل ١٩٧٦؛ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٥، و٢٦ تموز/ يوليو ١٩٨٨.

الربيعو، تركي علي. «مدخل إلى ظاهرة العنف في الخطاب السياسي السلطوي.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٨١، حزيران/ يونيو ١٩٩١.

الرديسي، حمادي. «المثقف والسلطة، إشكالية واو العطف.» **الفكر العربي المعاصر** (بيروت): العددان ٧٢-٧٣، ١٩٩٠.

«الرّئاسة أخلاق ونضال.» **العمل**: ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤.

الزغل، عبد القادر. «الإسلام والإنكشارية والدستور.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩١، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

زيادة، خالد. «ظهور المثقف العربي: قراءة في أعمال شرابي والعروي والجابري.» **الاجتهاد**: السنة ٢، العدد ٥، خريف ١٩٨٩.

سالم، علي. «بيار بورديو (٤): عمل التفويض والتشيؤ: الشيء والمقدس.» **كتابات معاصرة: فنون وعلوم، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية**: السنة ٧، العدد ٢٧، أيار/ مايو ١٩٩٦.

السبسي، الباجي قائد. «الباجي قائد السبسي في حديث دولي ومثير.» **الإعلان**: ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٣.

سليمان، ميخائيل. «التوجهات السياسية لدى الشباب التونسي: تأثير الجنس.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٩، آذار/ مارس ١٩٩٣.

شلق، الفضل. «العائلة البطريركية إلى أين؟.» **الاجتهاد**: السنة ١٠، العددان ٣٩-٤٠، صيف-خريف ١٩٩٨.

الصباح: ١٤/ ١٠/ ١٩٧١؛ ١١/ ١١/ ١٩٨٧ و٣١/ ٧/ ١٩٩٢.

الصواب: ٢٦/ ٤/ ١٩٢٩.

عمر، معن خليل. «المثقفون في المجتمع.» **دراسات عربية**: السنة ٢٦، العددان ٥-٦، [آذار/ مارس-نيسان/ أبريل] ١٩٩٠.

غليون، برهان. «الأنتلجنسيا والسياسة والمجتمع.» **الاجتهاد**: السنة ٢، العدد ٥، خريف ١٩٨٩.

فوكو، ميشيل. «المفرد والجمع: نحو نقد العقل السياسي.» ترجمة عبد اللطيف قطيش. **الفكر العربي**: السنة ١٠، العدد ٥٧، ١٩٨٩.

قبانجي، يعقوب. «منظومة القيم العائلية في الوطن العربي: محاولة نقدية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٨، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

«قراءة في تطور ميزانية الدولة خلال عشرية، ١٩٧٠-١٩٨٠.» **الرأي**: ١ شباط/ فبراير ١٩٨٠.

كرّو، أبو القاسم محمد. «أبو القاسم محمد كرّو يتذكر.» **الشروق**: ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.

لبيب، الطاهر. «الأسرة العربية: مقاربات نظرية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٨، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

ـــــ. «العالم والمثقف والإنتلجنسي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٤، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧.

ـــــ. «غرامشي العرب.» **الشروق** (بيروت): العدد ٢، حزيران/ يونيو ١٩٩٩.

لوتسو. «الطريق إلى الفضيلة.» تعريب علاء الديب. **أخبار الأدب**: ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٦.

ليفي ستراوس، كلود. «بنية الأساطير.» ترجمة مصطفى كمال. **بيت الحكمة**: السنة ١، العدد ٤، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.

مراد، محمد. «العائلة وعلاقات القرابة والسلطة في المجتمع العربي.» **الاجتهاد**: السنة ١٠، العددان ٣٩-٤٠، صيف-خريف ١٩٩٨.

مرشد الأمة: ٦/ ٨/ ١٩٠٩.

المستقبل: ٢٨/ ٦/ ١٩٨٢.

المسعدي، محمود. «ثقافتنا أمام تحديات العصر.» **الحياة الثقافية**: السنة ١، العدد ٢، تموز/ يوليو ١٩٧٥.

المشاط، عبد المنعم. «الصفوة السياسية والتنمية السياسية.» **الوحدة**: السنة ٦، العدد ٦٦، آذار/ مارس ١٩٩٠.

«مناقشات: تدخل بورقيبة.» **الرائد التونسي**: ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٧.

«مناقشات المجلس القومي التّأسيسي: أسئلة النوّاب وجواب الوزراء عنها.» **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية**: ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٧.

المنجي، واردة. «جذور الحركة اليوسفية.» **المجلة التاريخية المغاربية**: العددان ٧١-٧٢، ١٩٩٣.

المنصر، عدنان. «من معركة السيادة إلى معركة الخروج من التخلف: النخبة الوطنية وأعباء الاستقلال.» **المجلة التاريخية المغاربية**: العدد ١٠٤، ٢٠٠٢.

المولهي، الحبيب. «الوطن والصمود.» **الصباح**: ١٢/ ٨/ ١٩٩٣.

«ندوة المستقبل العربي: المثقف والسلطة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٧٤، نيسان/ أبريل ١٩٨٥.

النقيب، خلدون حسن. «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٧٩، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥.

«الهادي بكوش: سخّر حياته للوطن والشعب.» **الشروق**: ٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٣.

هارمان، أولريك. «نظرات مقارنة في الفكرين السياسيين الوسيطين الإسلامي والأوروبي.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العدد ١٣، خريف ١٩٩١.

الهراس، المختار. «التحليل الانقسامي للبنيات الاجتماعية في المغرب العربي: حصيلة نقدية.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٧٥، أيار/ مايو ١٩٨٥.

الهرماسي، عبد اللطيف. «العائلة والشباب والتغيّر الاجتماعي.» **الاجتهاد**: السنة ١٠، العددان ٣٩-٤٠، صيف-خريف ١٩٩٨.

الهرماسي، محمد عبد الباقي. «السياسة والثقافة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.

ـــــ. «علينا أن ننعي الأيديولوجيا.» **المغرب**: ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨.

ـــــ. «المغرب العربي المعاصر: الخصائص المؤسسية والأيديولوجية للبناء السياسي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٤، شباط/ فبراير ١٩٨٦.

هوبكنز، نيكولاس س. «الطبقة والدولة في المجتمعات العربية الريفية: دراسة حالات.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٩، آذار/ مارس ١٩٨٨.

الوحدة: السنة ٦، العدد ٦٦، آذار/ مارس ١٩٩٠.

ونّاس، المنصف. «التيارات الفكرية والمسألة الثقافية في تونس.» **دراسات عربية**: السنة ٢٣، العدد ١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦.

ـــــ. «المساهمات العربية المعاصرة في مسألة المثقف العرب: المغرب العربي مثالاً.» **دراسات عربية**: السنة ٢٥، العدد ١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

نـــدوات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي. تحرير غسان سلامة [وآخرون]. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

الإنتلجنسيا العربية: أعمال ندوة الجمعية العربية لعلم الاجتماع المنعقدة بالقاهرة في ما بين ٢٨ و٣١ مارس ١٩٨٧. [طرابلس، ليبيا]: الدار العربية للكتاب، [د.ت].

الثقافة والمجتمع في المغرب العربي. الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٩٢. (سلسلة الندوات؛ ٧)

الذاتية العربية بين الوحدة والتنوع: أعمال الملتقى الذي نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس من ١٢ إلى ١٧ أفريل ١٩٧٨. تونس: الجامعة التونسية، ١٩٧٩. (سلسلة الدراسات الاجتماعية؛ ٤)

الشباب المغربي في أفق القرن الحادي والعشرين: أعمال المائدة المستديرة المنظمة بالرباط بتاريخ ١٩٩٦. تنسيق مبارك ربيع. الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٦.

الشباب والتغير الاجتماعي: أشغال ملتقى تونس، ٨-١٤ نوفمبر ١٩٨٢. تونس: الجامعة التونسية، ١٩٨٣. (سلسلة الدراسات الاجتماعية؛ ١٠)

كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة، عملية صنع القرار العربي)

المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٢.

ندوة الفكر السياسي لمهرجان قابس الدولي، ١٣-١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٠.

رسائل، أطروحات

ابن سعيد، بدر الدين. «العلماء والإنتيليجنسيا والإسلاميون في تونس.» إشراف عبد الباقي الهرماسي. (شهادة الكفاءة في البحث، قسم علم الاجتماع، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٩٠-١٩٩١).

ابن فرج، صلاح الدين. «العائلة والتحولات الاجتماعية في تونس.» إشراف خميّس طعم الله. (شهادة التعمق في البحث، قسم علم الاجتماع، الجامعة التونسية، ١٩٩٢-١٩٩٣).

الباردي، محمد رجب. «شخص المثقف في الرواية العربية المعاصرة: صور ومواقف.» إشراف توفيق بكار. (شهادة التعمق في البحث، قسم العربية، الجامعة التونسية، ١٩٨١-١٩٨٢).

بوقرة، عبد الجليل. «المجلس القومي التأسيسي، ١٩٥٦- ١٩٥٩.» إشراف علي المحجوبي. (شهادة الكفاءة في البحث، قسم التاريخ، الجامعة التونسية، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦).

الرّديفي، حسين. «الزيتونة والزيتونيون والظاهرة الاستعمارية وقضايا التحديث، ١٨٨١-١٩١٤.» (شهادة الكفاءة في البحث، قسم التاريخ، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٩١-١٩٩٢).

الزيادي، عبد الحميد. «القضية الثقافية في فكر برهان غليون من خلال «اغتيال العقل» و«مجتمع النخبة».» إشراف عبد المجيد البدوي. (جامعة تونس I، منوبة، تونس، ١٩٩١-١٩٩٢).

الزيدي، المنجي. «الأصول الاجتماعية للكتّاب التونسيين اليوم: دراسة ميدانية.» إشراف الطاهر لبيب. (شهادة الكفاءة في البحث، الجامعة التونسية، ١٩٨٩).

السالمي، عادل. «الإنتاج السوسيولوجي في تونس.» إشراف الطاهر لبيب. (شهادة كفاءة في البحث، الجامعة التونسية، ١٩٩١).

عبد الرحيم، حافظ. «الدلالات الاجتماعية للتغيّر الحضري في مدينة قابس.» إشراف فرج إسطمبولي. (شهادة الكفاءة في البحث، الجامعة التونسية، ١٩٩٠-١٩٩١).

العلاني، علية. «حركة الاتجاه الإسلامي بتونس، ١٩٧٠-١٩٨٧.» إشراف محمد الهادي الشريف. (شهادة التعمق في البحث، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٩٣).

العلوي، نور الدين. «عملية قفصة ١٩٨٠: وجهة نظر سوسيولوجية.» إشراف عبد الباقي الهرماسي. (شهادة الكفاءة في البحث، قسم علم الاجتماع، الجامعة التونسية، [د. ت.]).

العيوطي، علا عيسى. «نظام الحزب الواحد في تونس.» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١).

الغول، لطيفة الأخضر. «الإسلام الطرقي والتحولات السياسية والاجتماعية بتونس في العهد الاستعماري، ١٨٨١-١٩٣٤.» إشراف علي المحجوبي. (شهادة التعمق في البحث، قسم التاريخ، الجامعة التونسية، ١٩٨٩-١٩٩٠).

اللغماني، سليم. «حول عملية قفصة: دراسة قانونية.» (أطروحة تعمق في البحث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس، ١٩٨١).

المليتي، منور. «السلطة السياسية والدين في تونس دراسة تاريخية اجتماعية، ١٩٥٦-١٩٨٦.» إشراف عبد الباقي الهرماسي. ٢ ج. (شهادة التعمق في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة التونسية، تونس، ١٩٩٢-١٩٩٣).

متكيس، هدى حافظ. «النخبة السياسية في تونس، ١٩٥٦-١٩٧٠.» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨١).

المنقعي، العروسي. «الصادقية وأثرها في الحياة الفكرية في تونس، ١٨٧٥-١٩٥٦.» إشراف علي المحجوبي. (شهادة التعمق في البحث، الجامعة التونسية، ١٩٧٨-١٩٧٩).

وثائــق

«تقرير حول منظمة الشبيبة التونسية.» (وثيقة مرقونة، الحزب الاشتراكي الدستوري، تونس، [د. ت.]).

«ملاحظات توجيهية حول العشرية الثالثة للتنمية والمخطط الرابع.» (وزارة التخطيط والمالية، تونس).

نويرة، الهادي. «تونس في طريق التحول الاقتصادي والاجتماعي: عرض مشروع الميزانية العامة.» (عام ١٩٧٥).

الطاهري، محسن مطر. «المجلة الانتخابية والانتخابات السابقة لأوانها: تعاليق، نتائج وردود الفعل».

٢ ـ الأجنبيــة

Books

Abdel Malek, Anouar. *Egypte, société militaire*. Paris: Seuil, 1962.

Abu-Lughod, Ibrahim A. *Arab Rediscovery of Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963. (Oriental Studies Series; no. 22)

Accoce, Pierre et Pierre Rentchnick. *Ces Malades qui nous gouvernement*. Paris: Stock, 1976.

Achour, Habib. *Ma vie politique et syndicale: Enthousiasme et déceptions, 1944-1981*. Tunis: Alif, 1989.

Alaya, Hachemi. *L'Economie tunisienne: Réalités et voies pour l'avenir*. Tunis: Afkar wa Ich'haar; 1989. (Collection «nouveaux regards»)

Albertoni, Ettore A. *Doctrine de la classe politique et theorie des elites*. Paris: Librairie des meridiens; Meridiens Klincksieck, 1987. (sociétés; M/R)

Al-Bishri, T. [et al.]. *Les Intellectuels et le pouvoir: Syrie, Egypte, Tunisie, Algérie*. Le Caire: Centre d'études et de documentation économique, juridique et sociale, 1986. (Dossier; 3)

Alford, Robert R. and Roger Friedland. *Powers of Theory: Capitalism, the State, and Democracy*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1985.

Allman, James. *Social Mobility, Education and Development in Tunisia*. Leiden: Brill, 1979. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; 28)

Amin, Samir [et al.]. *Le Grand tumulté: Les Mouvements sociaux dans l'économie-monde*. Trad. de l'anglais par Yves Benot. Paris: La Découverte, 1991. (Textes á l'appui, série économie)

Annales marocaines de sociologie. Rabat: Institut de sociologie, 1968.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1963. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1965.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1964. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1965.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1968. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1968.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1970. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1971.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1971. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1973.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1973. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1974.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1975. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1976.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1976. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1977.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1977. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1978.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1979. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1981.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1980. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1982.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1981. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1983.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1982. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1984.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1983. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1985.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1986. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1988.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1987. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1989.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1989. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1991.

Annuaire de l'Afrique du Nord, 1990. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1991.

Anthropologie du politique. Sous la direction de Marc Abélès, Henri-Pierre Jeudy ; réalisé par les membres du Laboratoire d'anthropologie des institutions et des organisations sociales (LAIOS-CNRS). Paris: Armand Colin, 1997. (U; 363)

Apter, David E. *The Politics of Modernization*. Chicago, IL; London: University of Chicago Press, 1969.

Aron, Raymond. *Les Etapes de la pensée sociologique, Montesquieu, Comte, Marx. Tocqueville, Durkheim, Pareto, Weber*. [Paris]: Gallimard, 1967.

_____. *L'Opium des intellectuels*. Paris: Calmann-Lévy, 1955. (Liberté de l'esprit)

Ayadi, Taoufik. *Mouvement réformiste et mouvements populaires á Tunis: 1906-1912*. [Tunis]: Université de Tunis, 1986. (Publications de l'université de Tunis, faculté des lettres et sciences humaines de Tunis, quatrième série, histoire; v. 30)

Azaiez, Boubaker Letaief. *Mon fils...!*. Tunis: impr. d'Afrique, [s. d.].

_____. *Tels syndicalistes, tels syndicats, ou, les péripéties du mouvement syndical tunisien*. Tunis: Imp. Tunis-Carthage, [s. d.].

Badie, Bertrand. *Culture et politique*. Paris: Economica, 1986. (Collection Politique comparée)

_____. *Les Deux etats: Pouvoir et société en occident et en terre d'islam*. Paris: Fayard, 1986. (L'Espace du politique)

Balandier, Georges. *Sens et puissance; les dynamiques sociales*. Paris: Presses universitaires de France, 1971. (Bibliothèque de sociologie contemporaine)

Bangura, Yusuf. *Intellectuals, Economic Reform and Social Change: Constraints and Opportunities in the Formation of a Nigerian Technocracy*. [Dakar]: Codesria, 1994. (Codesria Monograph Series; 1/94)

Banks, J. A. (ed.). *The Elite in the Welfare State*. Translated from the Dutch by J. E. Bingham. London: Faber and Faber, 1966. (Society Today and Tomorrow)

Barrouhi, Abdelaziz. *Demain, la democratié: Communication and politique sous Bourguiba*. Tunis: Afkar wa Ich'haar, 1990. (Collection «nouveaux regards»)

Bégué, Camille. *Le Message de Bourguiba; une politique de l'homme*. [Paris]: Hachette, [1972].

Beillevaire, Patrick [et al.]. *Histoire de la famille*. Sous la direction de André Burguière [et al.]. Paris: A. Colin, 1986. 2 vols.

vol. 2: *Le Choc des modernités*.

Béji, Hélé. *Désenchantement national: Essai sur la décolonisation*. Paris: F. Maspero, 1982. (Cahiers libres; 368)

Belkhir, Jean. *Les Intellectuels et le pouvoir: Essai sur la domination des manuels par les intellectuels*. Paris: Anthropos, 1981.

Belkhodja, Tahar. *Les Trois décennies Bourguiba: Témoignage*. [Paris]: Publisud; Arcantères, 2001. (Les Témoins de l'histoire)

Ben Achour, Mohamed El Aziz. *Catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIX*^{ème} *siècle: Les Elites musulmanes*. Préface de Dominique Chevallier. [Tunis]: Ministère des affaires culturelles, institut national d'archéologie et d'art, 1989.

Berger, Peter L. et Thomas Luckmann. *La Construction sociale de la réalité*. Trad. de l'américain par Pierre Taminiaux; préf. de Michel Maffesoli. 2ème ed. Paris: A. Colin, 1996. (Références; sociologie)

Berque, Jacques. *Arabies: Entretiens avec Mirèse Akar*. Paris: Stock, 1986.

_____. *L'Idée de classes dans l'histoire contemporaine des arabes*. [Paris]: PUF, 1965.

_____. *Le Maghreb entre deux guerres*. Paris: Seuil, 1962. (Collection esprit)

Berrady, Lhachmi [et al.]. *La Formation des élites politiques maghrébines*. Avant propos de Charles Debbasch. Paris: Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1973. (Bibliothèque africaine et malgache; t. 19)

Bill, James A. and Carl Leiden. *The Middle East: Politics and Power*. Boston, MA: Allyn and Bacon, 1974.

Birnbaum, Pierre. *La Fin du politique*. Paris: Seuil, [1975]. (Collection sociologie politique)

Blili Temime, Leila. *Histoire de familles, mariages, répudiations et vie quotidienne á Tunis, 1875-1930*. Tunis: Script, 1999

Borrmans, Maurice. *Statut personnel et famille au Maghreb: De 1940 à nos jours*. Paris; La Haye: Mouton, 1977. (Interaction)

Bottomore, Tom. *Elites and Society*. Baltimore, MD: Penguin Books, 1966. (Pelican Books)

Boudali, Nouri. *Etre et durer: La Vérité prévaut, la réalité domine*. Tunis: L'Auteur, 1995.

Boudon, Raymond. *L'Inégalité des chances; la mobilité sociale dans les sociétés industrielles*. Paris: A. Colin, 1973. (Collection U. Série sociologie)

_____. _____. Paris: Reed, 1979.

_____ (dir.). *Traité de sociologie*. Avec les contributions de J. Baechler [et al.]. Paris: Presses universitaires de France, 1992.

Bouhdiba, Abdelwahab. *Culture et société*. Tunis: Université de Tunis, 1978. (Publications de l'Université de Tunis, faculté des lettres et sciences humaines de Tunis, sixième série, philosophie-littérature; v. 12)

_____. *A la recherche des normes perdues*. Tunis: Maison tunisienne de l'édition, 1973.

_____. *Dialogue et politique: Le P.S.D á travers les congrès des ses cellules*. Tunisie: Dar Elamel éditions, 1979.

_____. *Quêtes sociologiques: Continuités, et ruptures au Maghreb*. Tunis: Cérès productions, 1995. (Collection enjeux)

Boularès, Habib. *L'Islam: La Peur et l'espérance*. Paris: J. C. Lattès, 1983.

Bourdieu, Pierre. *Choses dites*. Paris: Editions de Minuit, 1987. (Le Sens commun)

_____. *La Distinction: Critique sociale du jugement*. Paris: Editions de Minuit, 1979. (Le Sens commun)

_____. *Interventions, 1961-2001: Science sociale and action politique*. Textes choisis et présentés par Franck Poupeau et Thierry Discepolo. Marseille: Agone; Montréal: Comeau et Nadeau, 2002. (Contre-feux)

_____. *La Noblesse d'etat: Grandes écoles et esprit de corps*. Paris: Editions de Minuit, 1989. (Le Sens commun)

_____. *Propos sur le champ politique*. Avec une introduction de Philippe Fritsch. Lyon: Presses universitaires de Lyon, 2000.

_____. *Questions de sociologie*. Paris: Minuit, 1980. (Documents)

_____. *Raisons pratiques: Sur la théorie de l'action*. Paris: Seuil, 1994.

_____. *Réponses: Pour une anthropologie réflexive*. Avec la présentation, les notes et la bibliographie de Loïc J. D. Wacquant. Paris: Seuil, 1992.

_____. *Le Sens pratique*. Paris: Editions de Minuit, 1980. (Le Sens commun)

_____ et Jean-Claude Passeron. *Les Etudiants et leurs études*, avec la collaboration de Michel Eliard. Paris; La Haye: Mouton, 1964. (Cahiers du centre de sociologie Européenne. Sociologie de l'éducation; 1)

_____ et _____. *Les Héritiers, les étudiants et la culture*. Paris: Editions de Minuit, 1964. (Le Sens commun)

_____ et _____. Paris: Editions de Minuit, 1979. (Le Sens commun)

_____ et _____. *La Reproduction; éléments pour une théorie du système d'enseignement*. Paris: Editions de Minuit, 1979. (Le Sens commun)

_____ et _____ et Monique de Saint Martin. *Rapport pédagogique et communication*. Paris; La Haye: Mouton et Cie, 1965. (Ecole pratique des hautes études, cahiers de centre de sociologie européenne, sociologie de l'éducation; 2)

Bourqia, R. et N. Hopkins (eds.). *Le Maghreb: Approches des mécanismes d'articultation*. Casablanca: Al Kalam, 1991.

Bousnina, Mongi. *Développement scolaire et disparités régionales en Tunisie*. Tunis: Université de Tunis, 1991. (Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, deuxième série, Géographie; 26)

Braud, Philippe. *Sociologie politique*. 2ème ed. Paris: LGDJ, 1994. (Manuel)

Brown, Leon Carl. *The Tunisia of Ahmad Bey, 1837-1855*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1974. (Princeton Studies on the Near East)

Burdeau, Georges. *L'Etat*. Nouvelle ed. Paris: Seuil, 1980. (Points, politique; 35)

Burgat, Franois. *L'Islamisme au Maghreb: La Voix du sud (Tunisie, Algérie, Libye, Maroc)*. Paris: Karthala, 1988. (Les Afriques)

Burke, Edmund et Ira M. Lapidus (eds.). *Islam, Politics, and Social Movements*. London: Tauris, 1988.

Camau, Michel. *La Notion de démocratie dans la pensée des dirigeants maghrébins*. Préf. de Charles Debbasch. Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1971.

_____. *Pouvoir et institutions au Maghreb*. Tunis: Cérès productions, 1978. (Horizon maghrébin)

_____, Fadila Amrani et Rafaâ Ben Achour. *Contrôle politique et régulations électorales en Tunisie: Les Elections législatives du 4 novembre 1979*. [Aix-en-Provence]: Edisud, 1981. (Collection Maghreb contemporain. bibliothèque de droit, de sciences politiques et économiques; t. 5)

Camilleri, Carmel. *Jeunesse, famille et développement; essai sur le changement socio-culturel dans un pays du tiers-monde (Tunisie)*. Préf. de Otto Klineberg. Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1973. (Collection du C.R.E.S.M.)

Carré, Olivier (dir.). *L'Islam et l'etat dans le monde d'aujourd'hui*. Avec la participation de F. Aubin [et al.]. Paris: Presses universitaires de France, 1982. (Politique d'aujourd'hui)

Carter, Gwendolen M. (ed.). *African One-Party States*. Contributors Charles F. Gallagher [et al.]. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1962.

Cazeneuve, Jean et David Victoroff (dirs.). *La Sociologie*. Paris: Centre d'étude et de promotion de la lecture, 1970.

Changements politiques au Maghreb: Extrait de l'annuaire de l'Afrique du Nord, 1989. Sous la direction de Michel Camau. Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1991. (Collection etudes de l'annuaire de l'Afrique du Nord)

Charney, Jean-Paul. *Sociologie religieuse de l'islam: Préliminaires*. Paris: Sindbad, 1977. (La Bibliothèque de l'islam)

Chelhod, Joseph. *Introduction à la sociologie de l'Islam; de l'animisme à l'universalisme*. Paris: [s. n.], 1958. (Islam d'hier et d'aujourd'hui; vol. 12)

Cherif, Mohamed-Hédi. *Pouvoir et société dans la Tunisie de Husayn bin Ali: 1705-1740*. Tunis: Université de Tunis, 1984-1986. 2 vols. (Publications de l'université de Tunis, faculté des lettres et sciences humaines de Tunis, quatrième série, histoire; v. 29)

Class and Class Conflict in an Industrial Society. Translated, Revised and Expanded by Ralf Dahrendorf. London: Routledge and Kegan Paul, 1959.

Cohen, Bernard. *Habib Bourguiba: Le Pouvoir d'un seul*. [Paris]: Flammarion, 1986. (Collection grandes figures propitious)

Coleman, James S. (ed.). *Education and Political Development*. Contributors Jeremy S. Azrael [et al.]. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965. (Studies in Political Development; 4)

Cooper, David. *Mort de la famille*. Trad. de l'anglais par Ferial Drosso-Bellivier. Paris: Seuil, 1972. (Combats)

Corm, Georges. *L'Europe et l'Orient: De la balkanisation à la libanisation: Histoire d'une modernité inaccomplie*. Paris: La Découverte, 1989. (Textes á l'appui, série histoire contemporaine)

Coser, Lewis A. *Men of Ideas; a Sociologist's View*. New York: Free Press, 1965.

Crozier, Michel. *Le Phénomène bureaucratique: Essai sur les tendances bureaucratiques des systèmes d'organisation modernes et sur leurs relations en France avec le système social et culturel*. Paris: Seuil, 1963.

Cudsi, Alexander S. and Ali E. Hillal Dessouki (eds.). *Islam and Power*. London: [Croom Helm], 1981. (Croom Helm Series on the Arab World)

Cuisenier, Jean. *Economie et parenté: Leurs affinités de structure dans le domaine turc et dans le domaine arabe*. Paris: Mouton, 1975. (Le Monde d'outre-mer passé et présent. Première série études; 60)

La Culture, clef du developpement. Paris: Unesco, 1983.

Daniel, Jean. *Voyage au bout de la nation*. Paris: Seuil, 1995.

Debbasch, Charles et Michel Camau. *La Tunisie*. Paris: Editions Berger-Levrault, 1973. (Encyclopédie politique et constitutionnelle; série Afrique).

_____. [et al.]. *Pouvoir et administration au Maghreb; études sur les élites maghrébines*. Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1970. (Collection du C. R. E. S. M.)

Déloye, Yves et Bernard Voutat (dirs.). *Faire de la science politique: Pour une analyse socio-historique du politique*. [contributions] Aurélie Billebault [et al.]. Paris: Belin, 2002. (Socio-histoires; 1270-914X)

Demeerseman, André. *La Famille tunisienne et les temps nouveaux; essai de psychologie sociale*. Préface de Jacques Berque. 2ème ed. [Tunis]: Maison tunisienne de l'édition, 1972.

Dermenghem, Emile. *Le Culte des saints dans l'islam maghrébin*. 5ème ed. [Paris]: Gallimard, 1954. (L'Espèce humaine; 10)

Derradji, Abdelhamid. *Lexique du vocabulaire politique et social, francais-arabe*. [Alger]: Entreprise nationale du livre, 1985.

Les Différents aspects de la culture islamique: L'Individu et la société en islam. Paris: Ed. de l'UNESCO, 2001.

La Dimension culturelle du développement: Vers une approche pratique. Réd. par Claude Fabrizio. Paris: Unesco, 1994. (Collection culture et développement)

Djait, Hichem. *La Personnalité et le devenir arabo-islamiques*. Paris: Seuil, 1974. (Collection esprit. La Condition humaine)

Dumont, Louis. *Essais sur l'individualisme: Une perspective anthropologique sur l'idéologie moderne*. Paris: Seuil, 1983. (Collection esprit)

_____. *Homo hierarchicus: Le Système des castes et ses implications*. Paris: Gallimard, 1966. (Collection tel)

Durkheim, Emile. *De la division du travail social*. 7ème ed. Paris: Presses universitaires de France, 1960.

Duvignaud, Jean. *Chebika, mutations dans un village du Maghreb*. Paris: Gallimard, 1968.

Eisenstadt, Shmuel Noah. *The Political Systems of Empires*. London; New York: Free Press of Glencoe, 1963.

_____. _____. London; New York: Free Press of Glencoe, 1967.

_____. *Traditional Patrimonialism and Modern Neopatrimonialism*. Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1973. (Studies in Comparative Modernization Series. Sage Research Papers in Social Sciences ser; no. 90-003)

Ellis, Stephen et Yves-A. Fauré (dirs.). *Entreprises et entrepreneurs africains*. Paris: Editions Karthala; Editions de l'ORSTOM, 1995. (Collection «hommes et sociétés»)

The Encyclopaedia of Islam. Leiden: Brill, 1975.

Encyclopaedia universalis. Nouv. ed. Paris: Encyclopaedia universalis, 1985.

L'Etang, Hugh. *The Pathology of Leadership*. London: Heinemann Medical, 1969.

Evans-Pritchard, Edward Evan. *Les Nuer, description des modes de vie et des institutions politiques d'un peuple nilote*. Traduit de l'anglais par Louis Evrard; préface de Louis Dumont. Paris: Gallimard, 1994. (Bibliothèque des sciences humaines)

Ferchiou, Sophie (dir.). *Hasab wa nasab: Parenté, alliance et patrimoine en Tunisie*. Préf. de Françoise Héritier-Augé. Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1992.

Foucart, George. *Histoire des religions et méthode comparative*. Paris: A. Picard, 1912. (Bibliothèque d'histoire religieuse)

Freund, Julien. *Sociologie de Max Weber*. Paris: Presse universitaires de France, 1968.

Geertz, Clifford, Hildred Geertz and Lawrence Rosen. *Meaning and Order in Moroccan Society: Three Essays in Cultural Analysis*. With a Photographic Essay by Paul Hyman. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979.

Gellner, Ernest. *The Devil in Modern Philosophy*. Edited with a Preface by I. C. Jarvie and Joseph Agassi. London; Boston, MA: Routledge and Kegan Paul, 1974.

_____ and John Waterbury (eds.). *Patrons and Clients in Mediterranean Societies*. London: Duckworth; Hanover, NH: Center for Mediterranean Studies of the American universities Field Staff, 1977.

Girod, Roger [et al.]. *Inégalité - inégalités: Analyse de la mobilité sociale*. Paris: Presses Universitaires de France, 1977. (Sociologie d'aujourd'hui)

Gouldner, Alvin W. *The Future of Intellectuals and the Rise of the New Class: A Frame of Reference, Theses, Conjectures, Arguments, and an Historical Perspective on the Role of Intellectuals and Intelligentsia in the International Class Contest of the Modern Era*. New York: Macmillan, 1979. (Critical Social Studies)

_____. *Patterns of Industrial Bureaucracy*. Glencoe, IL: Free Press, 1954.

_____. _____. Glencoe, IL: Free Press, 1967.

Graham, Keith. *The Battle of Democracy: Conflict, Consensus, and the Individual*. Brighton, Sussex: Wheatsheaf Books, 1986.

Gramsci, Antonio. *Cahiers de prison*. Avant-propos, notices et notes de Robert Paris; traductions de l'italien par Monique Aymard et Paolo Fulchignoni. [Paris]: Gallimard, 1978-1996. 5 vols. (Bibliothèque de philosophie)

_____. *Gramsci dans le texte*. Recueil réalisé sous la direction de Francois Ricci en collaboration avec Jean Bramant; textes traduits de l'italien par Jean Bramant [et al.]. Paris: Editions sociales, 1975.

Gramsci dans le monde arabe. Ouvrage collectif sous la direction de Michele Brondino [et al.]. Tunis: Alif-les Ed. de la Méditerranée, 1994.

Le Grand Maghreb: Données socio-politiques et facteurs d'intégration des etats du Maghreb. Etudes réunies par Alain Claisse et Gérard Conac; préface de Jean Leca. Paris: Economica, 1988. (Collection politique comparée)

La Grande encyclopédie. Paris: [Librairie larousse], 1888.

_____. Paris: Librairie larousse, [1971-1976]. 60 vols.

Green, Arnold H. *The Tunisian Ulama, 1873-1915: Social Structure and Response to Ideological Currents*. Leiden: Brill, 1978. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 22)

Grimaud, Nicole. *La Tunisie à la recherche de sa sécurité*. Paris: Presses universitaires de France, 1995. (Perspectives internationals; 0243-2331)

Guen, Moncef. *La Tunisie indépendante face à son économie; enseignements d'une expérience de développement*. Nouv. éd. Paris: Presses universitaires de France, 1961.

Habermas, Jürgen. *Après l'état-nation: Une nouvelle constellation politique*. Trad. de l'allemand par Rainer Rochlitz. Paris: Fayard, 2000.

Hardt, Michael et Antonio Negri. *Empire*. Trad. de l'américain par Denis-Armand Canal. Paris: Exils, 2000. (Essais)

Hermassi, Abdelbaki. *Etat et société au Maghreb: Etude comparative*. Préf. de Maxime Rodinson. Paris: Editions Anthropos, 1975.

_____. _____. Paris: Editions Anthropos, 1978.

_____. *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study*. Berkeley, CA: University of California Press, 1972.

Hiérarchies et classes sociales. Textes réunis par Roger Cornu et Janina Lagneau. Paris: A. Colin, [1969]. (Collection U2, 79)

Hirschman, Albert O. *Stratégie du développement économique*. Traduit de l'anglais par Françoise Pons. Paris: Editions ouvrières, 1964.

Hopkins, Nicholas S. *Testour ou la transformation des campagnes maghrébines*. Tunis: Cérès productions; Alger: Office des publications universitaires, 1983. (Horizon maghrébin; 7)

Hopwood, Derek. *Habib Bourguiba of Tunisia: The Tragedy of Longevity*. Basingstoke; Oxford: Macmillan; St Antony's College, 1992. (St. Antony's Macmillan Series)

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven, CT: Yale University Press, 1977.

Images économiques du monde. Paris: Société d'édition d'enseignement supérieur, 1987.

Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman. *Le Maroc actuel: Une Modernisation au miroir de la tradition?*. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1992. (Connaissance du monde arabe)

Jamous, Raymond. *Honneur et baraka: Les Structures sociales traditionnelles dans le Rif*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press; Paris: Editions de la Maison des sciences de l'homme, 1981. (Atelier d'anthropologie sociale)

Kepel, Gilles. *Le Prophète et pharaon: Aux Sources des mouvements islamistes*. Paris: Seuil, 1993.

Konrad, György et Ivan Szelényi. *La Marche au pouvoir des intellectuels: Le Cas des pays de l'Est*. Traduit du hongrois par Georges Kassai et Pierre Kende. Paris: Seuil, 1979. (Sociologie politique)

Kraeïm, Mustapha. *Nationalisme et syndicalisme en Tunisie: 1918-1929*. Tunis: Union générale tunisienne du travail, 1976.

Krichen, Aziz. *Le Syndrome Bourguiba*. Tunis: Cérès productions, 1992. (Collection enjeux)

Lacoste, Camille et Yves Lacoste (dirs.). *L'Etat du Maghreb*. Paris: La Découverte; Tunis: Cérès productions, 1991.

Lacouture, Jean. *Quatre hommes et leurs peuples; sur-pouvoir et sous-développement*. Paris: Seuil, 1969. (L'Histoire immédiate)

Lakhoua, Foued. *Le Gouvernement Ladgham: 7 novembre 1969-2 novembre 1970*. Préface Mohamed Ridha Ben Hammed. Tunis: Alif, 1990. (Collection savoir)

Larif-Béatrix, Asma. *Edification étatique et environnement culturel: Le Personnel politico-administratif dans la Tunisie contemporaine*. Paris: Publisud; [Alger]: O.P.U., 1988. (Observatoire des sociétés)

Laroui, Abdallah. *La Crise des intellectuels arabes: Traditionalisme ou historicismé*. Paris: F. Maspero, 1974. (Textes á l'appui. Série philosophie)

_____. *L'Histoire du Maghreb: Un Essai de synthèse*. Paris: F. Maspero, 1970. (textes à l'appui)

_____. *L'Idéologie arabe contemporaine*. Préface de Maxime Rodinson. Paris: F. Maspero, 1967. (Fondations)

Lasswell, Harold Dwight. *Politics: Who Gets What, When How*. New York: Meridian Books, [1958]. (Meridian Book; M58)

Leca, Jean [et al.]. *Développements politiques au Maghreb: Aménagements institutionnels et processus électoraux*. Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1979. (Collection études de l'annuaire de l'Afrique du Nord)

Leclercq, Claude. *Sociologie politique*. 2ème ed. Paris: Economica, 1998.

Leveau, Rémy. *Le Fellah marocain: Défenseur du trône*. Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1976. (Cahiers de la fondation nationale des sciences politiques; 203)

Ling, Dwight L. *Morocco and Tunisia, a Comparative History*. Washington, DC: University Press of America, 1979.

Lipset, Seymour Martin and Reinhard Bendix. *Social Mobility in Industrial Societies*. Berkeley, CA; Los Angeles: University of California Press, 1959.

Lowy, Michael. *Pour une sociologie des intellectuels révolutionnaires: L'Evolution politique de Lukacs, 1909-1929*. Paris: Presses universitaires de France, 1976. (Sociologie d'aujourd'hui)

Macciocchi, Maria-Antonietta. *Pour Gramsci*. Paris: Seuil, 1975. (Points; 68. Sciences humaines)

El Machat, Samya. *Les Etats-Unis et la Tunisie: De l'ambiguité á l'entente, 1945-1959*. Paris; Montréal: L'Harmattan, 1997. (Histoire et perspectives méditerranéennes)

Le Maghreb musulman en 1979. Sous la direction de Christiane Souriau; avec la participation de Paul Pascon [et al.]. Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1983. (Collection études de l'annuaire de l'Afrique du Nord)

Mannheim, Karl. *Essays on the Sociology of Culture*. Edited by Ernest Manheim in Cooperation with Paul Kecskemeti. London: Routledge and Kegan Paul, 1956. (International Library of Sociology and Social Reconstruction)

_____. *Ideology and Utopia; an Introduction to the Sociology of Knowledge*. With a Preface by Louis Wirth; Translated from the German by Louis Wirth and Edward Shils. London: Kegan Paul, Trench, Trubner and Co.; New York: Harcourt, Brace and Company, 1936. (International Library of Psychology, Philosophy and Scientific Method)

Marx, Karl. *Critique de la philosophie de l'état de Hegel*. Paris: Alfred Costes, 1948.

_____. et Friedrich Engels. *L'Idéologie allemande*. Traduction de Renée Cartelle et Gilbert Badia. Nouvelle éd. Paris: Editions sociales, 1972. (Classiques du marxisme)

Mdhaffar, Zouhir. *Le Pouvoir législatif au Maghreb*. Préface de Sadok Belaid. Tunis: Impr. officielle de la république tunisienne, 1987. (Bibliothèque de droit, de sciences politiques et économiques; t. 11)

Merton, Robert K. *Eléments de théorie et de méthode sociologique*. Traduits de l'américain et adaptés par Henri Mendras. Paris: Plon, 1965.

_____. *Social Theory and Social Structure*. New York: Free Press, [1968].

Merlin, Samuel. *Guerre et paix au Moyen-Orient: Le Défi du président Bourguiba, histoire de la campagne du président Bourguiba en faveur d'une paix négociée entre Israël et les ètats arabes*. Traduit de l'anglais par Paul Chwat. Paris: Denoël, 1970.

Merllié, Dominique et Jean Prévot. *La Mobilité sociale*. Paris: Ed. la Découverte, 1991. (repères; 99)

Micaud, Charles A., Leon Carl Brown and Clement Henry Moore. *Tunisia: The Politics of Modernization*. New York: F. A. Praeger, 1964.

Michel, Andrée. *Sociologie de la famille et du mariage*. 3ème éd. Paris: Presses universitaires de France, 1986. (Le Sociologue; 28)

Michelat, Guy et Michel Simon. *Classe, religion et comportement politique*. Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques; Editions sociales, 1977.

Michels, Robert Willy Eduard. *Les Partis politiques; essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*. Traduit par le docteur S. Jankelevitch [et al.]. Paris: Flammarion, 1971. (Science)

Mills, Charles Wright. *L'Elite du pouvoir*. Traduit de l'américain par André Chassigneux. Paris: F. Maspero, 1969. (Textes á l'appui)

_____. *Power, Politics and People*. New York: Ballantine, 1939.

_____. *Power, Politics and People: Collected Essays*. Edited by Irving Louis Horowitz. London: Oxford University Press, 1967.

Mizruchi, Ephraim H. (ed.). *The Substance of Sociology; Codes, Conduct, and Consequences*. 2nd ed. New York: Appleton-Century-Croft, 1967. (Sociology Series)

Moore, Clement Henry. *Politics in North Africa: Algeria, Morocco, and Tunisia*. Boston, MA: Little, Brown, 1970. (Little Brown Series in Comparative Politics. A Country Study)

_____. *Tunisia Since Independence; the Dynamics of One-Party Government*. Berkeley, CA: University of California Press, 1965.

Mzali, Mohamed. *Lettre ouverte à Habib Bourguiba*. Paris: A. Moreau, 1987.

Le Nouvel état aux prises avec le complot youssefiste, 1956-1958. Textes réunis et commentés par Mohamed Sayah. Tunis: Dar el Amal, [1982-1983]. 3 vols. (Histoire du mouvement national tunisien. Le Néo-Destour à l'épreuve du pouvoir)

Paquet, Gilles et Jean-Pierre Wallot. *Patronage et pouvoir dans le Bas-Canada, 1794-1812; un essai d'économie historique*. Montréal: Les Presses de l'université du Québec, 1973.

Pareto, Vilfredo. *Traité de sociologie générale*. Lausanne; Paris: Payot and cie, 1917-1919. 2 vols.

Parry, Geraint. *Political Elites*. London: Allen and Unwin, 1976. (Studies in Political Science; 5)

Perspectives de la sociologie contemporaine. Hommage à George Gurvitch publié sous la direction de Georges Balandier [et al.]. Paris: Presses universitaires de France, 1968. (Bibliothèque de sociologie contemporaine)

Le Petit robert 1: Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française. Rédaction dirigée par A. Rey et J. Rey-Debove. Paris: [Le Robert], 1977.

Le Petit robert 2: Dictionnaire universel des noms propres, alphabétique et analogique. Sous la direction de Paul Robert; rédaction dirigée par Alain Rey. Paris XI; Canada: Le Robert, 1991.

Political Change in Underdeveloped Countries; Nationalism and Communism. Edited with an Original Essay by John H. Kautsky. New York: Wiley, 1962.

Poncet, Jean. *La Tunisie à la recherche de son avenir: Indépendance ou néocolonialismé*. Paris: Editions sociales, 1974. (notre temps/monde; 6)

Provizer, Norman W. (ed.). *Analyzing the Third World: Essays from Comparative Politics*. Cambridge, MA: Schenkman Pub., 1978.

Rapid Population Growth: Consequences and Policy Implications. Prepared by a Study Committee of the Office of the Foreign Secretary, National Academy of Sciences with the Support of the Agency for International Development, Roger Revelle [et al.].

Revue tunisienne de droit. Tunis: Institut des hautes études de Tunis, 1970.

_____. Tunis: Institut des hautes études de Tunis, 1980.

Rossi, Pierre. *La Tunisie de Bourguiba*. Tunis: Kahia, 1967.

Rous, Jean. *Habib Bourguiba*. Paris: J. Didier, 1961. 2 vols.

Rudebeck, Lars. *Party and People: A Study of Political Change in Tunisia*. London: C. Hurst, 1969.

Saaf, Abdallah. *Images politiques du Maroc*. Oranger, Rabat: Editions Okad, 1987.

Sachchidananda and A. K. Lal (eds.). *Elite and Development*. New Delhi: Concept, 1980.

Santucci, Jean-Claude et Habib El Malki (dirs.). *Etat et développement dans le monde arabe: Crises et mutations au Maghreb*. Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1990. (Etudes de l'Annuaire de l'Afrique du Nord)

Shaw, George Bernard. *Major Barbara: A Screen Version*. Harmondsworth, UK: Penguin Books, 1960. (Penguin Books; no. 500)

Singly, François de. *Sociologie de la famille contemporaine*. Paris: F. Nathan, 1993.

Sorokin, Pitirim. *Social and Cultural Mobility*. New York: Free Press of Glencoe; London: Collier-Macmillan, 1964.

_____. *Social Mobility*. 5th ed. New York; London: Harper and Brothers, 1927. (Harper's Social Science Series)

Spinoza, Benedictus de. *Traité Politique*.

Springborg, Robert. *Family, Power, and Politics in Egypt: Sayed Bey Marei–his Clan, Clients, and Cohorts*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982.

_____. *The Ties that Bind: Political Association and Policy: Making in Egypt*. Michigan: A.n.n. Arbor University Microfilms, 1974.

Sraieb, Noureddine. *Colonisation, décolonisation et enseignement: L'Exemple tunisien*. Tunis: Institut national des sciences de l'éducation, 1974. (Publications de l'institut national des sciences de l'éducation de Tunis)

Teitler, M. [et al.]. *Elites, pouvoir et légitimité au Maghreb*. Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1973.

Thélot, Claude. *Tel père, tel fils?: Position sociale et origine familiale*. Préface de Jean Fourastié. Paris: Dunod, 1982. (L'Oeil économique. Série Référence)

Theodorson, George A. and Achilles G. Theodorson. *A Modern Dictionary of Sociology*. [New York: Crowell], 1969.

Tocqueville, Alexis de. *De la démocratie en Amérique*. 7ème ed. Paris: Gallimard, 1951.

Toumi, Mohsen. *Tunisie, pouvoirs et lutes*. Paris: Le Sycomore, 1978.

Touraine, Alain. *Le Retour de l'acteur: Essai de sociologie*. Paris: Fayard, 1984. (Mouvements; 3)

_____. *Sociologie de l'action*. Paris: Seuil, 1965.

The Unified Medical Dictionary: = المعجم الطبي الموحد: انكليزي، عربي، فرنسي *English-Arabic, French*. 2nd ed. (Switzerland: Medlevant AG, 1983).

Wagner, Peter. *A Sociology of Modernity: Liberty and Discipline*. London; New York: Routledge, 1994.

Waterbury, John. *Le Commandeur des croyants: La Monarchie marocaine et son élite*. Traduit et adapté de l'anglais par Catherine Aubin. Paris: Presses universitaires de France, 1975. (Pays d'outre-mer, le série, études d'outre-mer; 11)

Weber, Max. *Economie et société*. Paris: Plon, 1971.

_____. *L'Ethique protestante et l'esprit du capitalisme: Suivi d'un autre essai*. Traduits de l'allemand par Jacques Chavy. Paris: Plon, 1964. (Recherches en sciences humaines; 17)

_____. *Max Weber: Essais sur la théorie de la science*. Traduits de l'allemand et introduits par Julien Freund. Paris: Plon, [1965].

Weiss, Pierre. *La Mobilité sociale*. Paris: Presses universitaires de France, 1986. (Que sais-jé; 2266)

Young, Michael F. D. (ed.). *Knowledge and Control: New Directions for the Sociology of Education*. London: Collier Macmillan, 1971. (Open University Set Book)

Zghal, Abdelkader [et al.]. *Les Classes moyennes au Maghreb: Ouvrage collectif*. Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1980. (Les Cahiers du C.R.E.S.M.; 11)

Zamiti, Khalil. *Grève contre le père: Jeunesse rurale et formes de production paysanne: Histoire de vie*. Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, [s. d.].

Zartman, Ira William. *Government and Politics in Northern Africa*. Westport, CT: Greenwood Press, 1977.

_____ (ed.). *Man, State, and Society in the Contemporary Maghrib*. London: Pall Mall Press, 1973. (Man, State and Society)

Periodicals

Abun-Nasr, Jamil M. «The Tunisian State in the Eighteenth Century.» *Revue de l'occident musulman et de la méditerranée*: no. 33, 1982.

«A Chacun son empreinte Habib Bourguiba Junior.» *Jeune afrique l'intelligent*: 4 avril 2004.

L'Action (Tunisie): 3 avril 1968.

Afrique magazine: no. 229, octobre 2004.

Arkoun, Mohammed. «Imaginaire social et leaders dans le monde musulman contemporain.» *Arabica*: vol. 35, 1988.

Aron, Raymond. «Classe sociale, classe politique et classe dirigeante.» *Archives européennes de sociologie*: tome 1, no. 2, 1960.

_____. «Social Structure and the Ruling Class.» *British Journal of Sociology*: vol. 1, no. 1, March 1950.

Ashford, Douglas Elliott. «Neo-Destour Leadership and the «Confiscated Revolution».» *World Politics*: vol. 17, no. 2, January 1965.

Ayari, Chedli. «Endettement: La Tunisie sur la corde raide.» *Jeune afrique*: novembre 1986.

Bachrouch, T. «Niveaux de fortunes et stratification sociale dans la région du Cap-Bon en 1867.» *Les Cahiers de Tunisie*: nos. 129-130, 1984.

Badie, Bertrand. «Démocratie et religion: Logiques culturelles et logiques de l'action.» *Revue internationale des sciences sociales*: vol. 43, no. 129, août 1991.

_____. «Le Transfert de technologie politique dans le monde arabe, de l'importation á l'innovation.» *Bulletin du CEDEJ*: no. 23, 1er semestre 1988.

B'Chir, Badra. «Eléments pour une sociologie de la culture: Etude des manuels de lecture de l'enseignement primaire en langue Arabe.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: no. 64, 1981.

_____. «Les Présupposés idéologiques liés á la notion de jeune appliqué á la société pré-industrielle.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: no. 68, 1982.

_____. «Réflexions sur le concept d'elite chez le sociologue arabe.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: no. 53, 1978.

_____. «Système d'enseignement et système socio-politique: Lecture a travers quelques résultats de la faculté de médecine et de pharmacie de Tunis.» *Les Cahiers du CERES*: no. 3, 1992.

Ben Marzouka, T. «Le Rôle économique de l'etat en Tunisie.» *Revue tunisienne d'économie*: no. 7, 1996.

Ben Salah, A. «La Réforme de l'enseignement les difficultés á vaincre: Interview avec le secrétaire d'Etat au plan et á l'économie nationale.» *Servir*: no. 1, juin 1967.

Ben Salem, lilia. «Les Cadres de l'économie locale en Tunisie.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: vol. 6, no. 16, mars 1969.

_____. «Démocratisation de l'enseignement en Tunisie: Essai d'analyse du milieu d'origine des étudiants tunisiens.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: vol. 6, no. 16, mars 1969.

_____. «Développement et problèmes de cadres: Le Cas de la Tunisie: Un Exemple les cadres supérieurs de l'économie Tunisienne.» *Les Cahiers du CERES*: no. 3, juin 1976.

_____. «Intérêt des analyses en termes de segmentarité pour l'étude des sociétés du Maghreb.» *Revue des mondes musulmans et de la méditerranée*: no. 33, 1982.

_____. «Le Phénomène de mobilité sociale et ses incidences sur le milieu familial.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: no. 11, octobre 1967.

_____. «Structures familiales et changement social en Tunisie.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: no. 100, 1990.

Berque, Jacques. «L'Idée de classes dans l'histoire contemporaine des arabes.» *Cahiers internationaux de sociologie*: vol. 12, no. 38, janvier-juin 1965.

Bertaux, Daniel. «Mobilité sociale biographique: Une Critique de l'approche transversale.» *Revue française de sociologie*: vol. 15, no. 3, mars 1974.

_____. «Sur l'analyse des tables de mobilité sociale.» *Revue francaise de sociologie*: vol. 10, no. 4, octobre - décembre 1969.

Birnbaum, P. «Mobilisations, structures sociales et types d'état.» *Revue Française de sociologie*: vol. 24, no. 3, 1983.

Blundo, Giorgio et Jean-Pierre Olivier de Sardan. «La Corruption quotidienne en afrique de l'ouest.» *Politique africaine*: no. 83, octobre 2001.

Bolleme, Geneviève. «Récits pour vivre.» *Revue des sciences humaines:* vol. 62, no. 191, juillet-septembre 1983.

Bouden, R. «Islam et société civile.» *Réalités*: no. 194, mai 1989.

Boukraa, Ridha. «Industrialisation et industrialité: Les Attitudes des cadres supérieurs de la nouvelle industrie tunisienne.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: vol. 11, nos. 36-39, 1974.

Boularès, Habib. «La Tentation travailliste.» *Jeune afrique*: 6 mai 1981.

Bouraoui, Abdelhamid. «Les Cadres en Tunisie.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: vol. 10, nos. 32-35, 1973.

Bourdieu, Pierre. «Le Capital social.» *Actes de la recherche en sciences sociales*: no. 31, 1980.

_____. «La Représentation politique: Eléments pour une théorie du champ politique.» *Actes de la recherche en sciences sociales*: nos. 36-37, 1981.

_____. «Les Trois états du capital culturel.» *Actes de la recherche en sciences sociales*: no. 30, 1979.

Bourgeois, Françoise, Andrée Kartchevsky-Bulport et Bruno Lautier. «La Famille et les sciences sociales: Socialisation et reproduction.» *Critiques de l'économie politique*: no. 6, janvier-mars 1979.

Bulliet, Richard W. «The Shaikh al-Islam and Evolution of Islamic Society.» *Studia Islamica*: no. 35, 1972.

Les Cahier du CERES: no. 19, 1991.

Calleus, M. «Conditions de vie matérielles et sociales de la jeunesse étudiante.» *I. B. L. A.*: vol. 19, no. 74, 1956.

Camau, Michel. «L'Evolution du système de rémunérations de la fonction publique tunisienne depuis l'indépendance: Modes de développement national et transformation d'un système hérité.» *Servir*: nos. 21-22, 1978.

_____. «Tarajji ya dawla ou La force et l'espérance: Propos sur le désengagement de l'Etat en Tunisie.» *Bulletin du CEDEJ*: no. 23, 1er semestre, 1988.

Cartier-Bresson, Jean. «Corruption, libéralisation et démocratisation.» *Revue tiers monde*: vol. 41, no. 161, janvier-mars 2000.

Charnay, Jean-Paul. «L'Intellectuel arabe entre le pouvoir et la Culture.» *Diogène* (Paris): no. 83, 1973.

Charrad, Mounira. «Les Cadres politiques au niveau en tunisie.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: vol. 6, no. 16, mars 1969.

Chazel, François. «Pouvoir, structure et domination.» *Revue française de sociologie*: vol. 24, 1983.

Cherif, M. H. «Hommes de religion et pouvoir dans la Tunisie de l'époque moderne.» *Annales* (Paris): nos. 3-4, 1980.

Debbasch, Charles. «L'Assemblée nationale constituante tunisienne.» *Revue juridique et politique d'Outre-Mer*: no. 1, janvier-mars 1959.

Democratie: 9 octobre 1979.

De Sardan, Jean-Pierre Olivier. «L'Economie morale de la corruption en Afrique.» *Politique africaine*: no. 63, octobre 1996.

Duvingnaud, J. «Classes et conscience de classe dans un pays du Maghreb: La Tunisie.» *Cahiers internationaux de sociologie*: vol. 12, no. 38, janvier-juin 1965.

Eisenstadt, Shmuel Noah. «Analyse comparée de la formation de l'ètat selon le contexte historique.» *Revue internationale des sciences sociales*: vol. 32, no. 4, 1980.

_____. «Post-Traditional Societies and the Continuity and Reconstruction of Tradition.» *Daedalus*: vol. 102, no. 1, Winter 1973.

Entelis, John. «Ideological Change and an Emerging Counter-Culture in Tunisian Politics.» *Journal of Modern African Studies (JMAS)*: vol. 12, no. 4, December 1974.

Etienne, Bruno. «Concurrence et transaction entre les clercs légitimes: Propositions pour une lecture théorique.» *Bulletin du CEDEJ*: no. 23, 1er semestre, 1988.

Favre, Pierre. «La Connaissance politique comme savoir légitime et savoir éclaté: Les Enseignements á objets politiques dans les facultés françaises á la fin des années 70.» *Revue française de sociologie*: vol. 24, 1983.

Fukai, Shigeko N. and Haruhiro Fukui. «Elite Recruitment and Political Leadership.» *Political Science and Politics* (Washington): vol. 25, no. 1, March 1992.

Gabrielli, F. «Propos d'un Arabisant.» *Diogène*: no. 83, 1973.

Gallissot, René. «Au Maghreb, sociétés segmentaires et violence politique, critique des interprétations par la segmentarité: Rapports d'exploitation et reproduction.» *Cahiers de la méditerranée*: septembre 1978.

Gautart, Laurent M. «Récits de vie, récits de mort.» *Revue des sciences humaines:* vol. 62, no. 191, juillet-septembre 1983.

Gazzo, Yves. «Le Monde arabe face á l'endettement: Le Cas des pays du Maghreb.» *Maghreb-Machrek*: no. 114, octobre-décembre 1986.

Geffray, C. «Etat, richesse et criminels.» *Mondes en développement*: tome 28, no. 110, 2000.

Gellner, E. «La Société civile dans une perspective historique.» *Revue internationale des sciences sociales*: vol. 43, no. 129, août 1991.

Godelier, M. «Le Concept de tribu: Crise d'un concept ou crise des fondements empiriques de l'anthropologié.» *Diogène*: no. 81, 1973.

Green, Arnold H. «A Comparative Historical analysis of the Ulama and the State in Egypt and Tunisia.» *Revue de l'occident musulman et de la mediterrane* (France): no. 29, 1980.

_____. «Le Corps des ulama tunisois, 1873-1915: La Stratification et la mobilite sociales.» *Alif* (Tunis): no. 10, hivers 1978.

Hampartzoumian, Stéphane. «Anamnèse ou l'histoire tumultueuse de la sociologie.» *Sociétés*: no. 54, 1997.

Hermassi, Abdelbaki. «Elite et société en Tunisie: Intégration et mobilization.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: vol. 6, no. 16, mars 1969.

_____. «Participation conflictuellé.» *Réalités*: no. 198, juin 1989.

_____. «La Société tunisienne au miroir islamiste.» *Maghreb-Machrek*: no. 103, janvier-mars 1984.

Hermassi, Ph. «La Tunisie á l'heure de la libéralisation.» *Le Monde*: 3/8/1971.

«Les Incertitudes tunisiennes demeurent.» *Maghreb-Machrek*: no. 80, avril-juin 1978.

Jeune afrique: 18 janvier 1984.

JORT des débats: no. 26, mai 1975.

Kazancigil, Ali. «La Participation et les élites dans un système politique en crise: Le Cas de la Turquie.» *Revue française de science politique*: vol. 23, issue 1, 1973.

Kenny, Michael. «Patterns of Patronage in Spain.» *Anthropology Quarterly*: vol. 33, no. 1, 1960.

Kerrou, Mohamed et Mostafa Kharoufi. «Maghreb: Familles, valeurs et changements sociaux.» *Maghreb-Machrek*: no. 144, avril-juin 1994.

Khalaf, Samir. «La Crise de croissance des intellectuels arabes.» *Diogène*: no. 54, avril-juin 1966.

Kraiem, M. «C.G.T. et syndicalisme tunisien après la prise de la Tunisie par les alliés, 1943 á 1944.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: nos. 40-43 (numéro spécial), 1975.

Lacouture, J. «Le Stratège prophètique.» *Le Monde*: 9/11/1987.

Larif-Béatrix, Asma. «L'Evolution de l'etat tunisien.» *Maghreb-Machrek*: no. 116, avril-juin 1987.

Leca, Jean et Yves Schemeil. «Clientélisme et patrimonialisme dans le monde arabe.» *Revue internationale de science politique*: vol. 4, no. 4, 1983.

Lelong, Michel. «Une Importance réalisation tunisienne: La Réforme de l'enseignement.» *I. B. L. A.*: vol. 21, no. 83, 1958.

_____. «La Jeunesse universitaire.» *I. B. L. A.*: vol. 19, no. 74, 1956.

Lemarchand, René and Keith Legg, «Political Clientelism and Development: A Preliminary Analysis.» *Comparative Politics*: vol. 4, no. 2, January 1972.

Lenski, Gerhard E. «Status Crystallization: A Non-Vertical Dimension of Social Status.» *American Sociological Review*: vol. 19, no. 4, August 1954.

Louis, André. «La Jeunesse tunisienne et les études traditionnelles.» *Institut des belles lettres arabes (I. B. L. A.)*: vol. 19, no. 74, 1956.

Makhlouf, Ezzedine. «Structures agraires et modernisation de l'agriculture dans les plaines du Kef: Les Unités coopératives de production.» *Le Cahiers du CERES*: no. 1, 1968.

Manoubi, K. «Education salaire et productivité en Tunisie: Note de synthèse.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: vol. 10, nos. 32-35, 1973.

Marc, Edmond et Dominique Picard. «Face á face: Les Relations interpersonnelles.» *Sciences humaines*: no. 33, juin 2001.

Marmorstein, Emile. «Religious Opposition to Nationalism in the Middle East.» *International Affairs*: vol. 28, no. 3, July 1952.

Martel, Pierre-Albin. «Tunisie: Le Temps des gestionnaires.» *Maghreb-Machrek*: no. 67, janvier-mars 1975.

Marzouki, M. «L'Erreur et la faute du M.T.I.» *Réalités*: no. 73, juin 1985.

Mathlouthi, S. «L'Assemblée nationale constituante, 1956-1959.» *Servir*: vol. 2, nos. 15-16, 1974.

Médard, Jean-François. «Clientélisme politique et corruption.» *Revue tiers monde*: vol. 41, no. 161, janvier-mars 2000.

_____. «Le Rapport de clientele.» *Revue française de science politique*: vol. 26, no. 1, février 1976.

Messadi, M. «La Reforme de l'enseignement: Le Bilan: Interview avec le secrétaire d'Etat á l'éducation Nationale.» *Servir*: no. 1, juin 1967.

Mezoughi, A. «Le Sept novembre a t-il enfanté une nouvelle classe politique.» *Le Maghreb*: novembre 1989.

Le Monde: 21-22/3/1976, et 8/1/1984

Montety, Henri de. «Vieilles familles et nouvelle elite en Tunisie.» *Fascicule* (mémoire C. H. E. A. M): no. 3, 1940.

Moore, Clement Henry. «The Neo-Destour Party of Tunisia: A Structure for Democracy?.» *World Politics*: vol. 14, no. 3, April 1962.

Nadel, S. F. «La Notion d'élite sociale.» *Bulletin international des sciences socials*: vol. 7, 1956.

«L'Organisation tunisienne de l'enfant: Un Eventuel mais nécessaire acquis pour l'enfant de la société.» *Le Temps*: 29/1/1982.

Ouled-Taieb, M. «La Politique de l'enseignement supérieur en Tunisie.» *Cahiers de la Méditerranée*: nos. 20-21, juin-décembre 1980.

Pascon, Paul. «La Formation de la société Marocaine.» *Bulletin economique et social du Maroc (BESM)*: nos. 120-121, 1970.

«Pouvoir, identité, rôles masculins.» *Sciences humaines*: no. 112, janvier 2001.

Powell, John Duncan. «Peasant Society and Clientelistic Politics.» *American Political Science Review*: vol. 64, no. 2, June 1970.

La Presse: 1/11/1977, et 9/7/1987.

La Presse de Tunisie: 11/1/1987.

Prison, R. «Destruction et restriction de la société Tunisienne: Du Groupe á la classe sociale.» *Cahiers internationaux de sociologie*: vol. 64, 1978.

Roy, Olivier. «L'Echec de l'islam politique.» *Esprit*: no. 184, août-septembre 1987.

_____. «Fondamentalisme, intégrisme, islamisme.» *Esprit*: no. 100, avril 1985.

Sabour, M'hammed. «La Lutte pour le pouvoir et la respectabilité dans le champ universitaire arabe.» *Revue internationale des sciences sociales* (Paris): vol. 45, no. 135, février 1993.

Schaar, Stuart. «Creation of Mass Political Culture in Tunisia after WWI,» *Maghreb Review*: vol. 18, nos. 1-2, 1993.

_____. «Le Jeu des forces politiques en Tunisie.» *Maghreb-Machrek*: no. 78, octobre-décembre 1977.

Scott, James C. «Corruption, Machine Politics, and Political Change.» *American Political Science Review*: vol. 63, no. 4, December 1969.

Skik, Hichem. «L'Enseignement au Maghreb.» *Maghreb-Machrek*: no. 78, octobre-décembre 1977.

Smith, M. G. «On Segmentary Lineage Systems.» *Journal of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland*: vol. 86, no. 2, 1956.

Stambouli, Fredj. «Système social et urbanisation: Aspects de la dynamique globale de l'urbanisation de la ville de Tunis.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: no. 27, 1971.

«Les Structures du parti.» *La Presse*: 5/9/1979.

Taguieff, P.A. «Le Populisme et la science politique du mariage conceptuel aux vrais problèmes.» *Vingtième siècle*: no. 56, octobre-décembre 1997.

Le Temps: 8/6/1977; 5/3/1981, et 3/1/1982.

Troger, Vincent. «Bourdieu et l'école: La Démocratisation désenchantée.» *Sciences humaines*: no. 1, numéro spécial: «L'Oeuvre de Bourdieu: Sociologie bilan critique quel héritagé», 2002.

«Tunisie: La Satellisation.» *Temps modernes*: no. 375, 1977.

«L'Université après la révolution.» *Jeune afrique*: 24 juin 1968.

Waterbury, John. «Corruption, Political Stability and Development: Comparative Evidence from Egypt and Morocco.» *Government and Opposition*: vol. 11, no. 4, Autumn 1976.

_____. «Régime foncier et classe rurale en Egypte: Contribution á l'étude de la nature de classe du régime Nassérien.» *Maghreb-Machrek*: no. 102, octobre-décembre 1983.

Weingrod, Alex, «Patrons, Patronage and Political Parties.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 10, no. 4, July 1968.

Zamiti, Khalil. «Haro sur l'islamisme au nom de la rose.» *Réalités*: no. 192, avril 1989.

_____. «Structures sociales et idéologie dominante: Le Thème de l'authenticité dans le nationalisme arabe.» *Revue tunisienne de sciences socials*: no. 63, 1980.

_____. «Le Vote avec ou sans l'Islam?.» *Réalités*: no. 252, juin 1990.

Zaouche, Abdeljelil. «En Tunisie les indigènes et l'instruction.» *Revue politique et parlementaire*: mai 1908.

Zghal, Abdelkader. «Changements de systèmes politiques et reformes des structures agraires en Tunisie.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: no. 12, janvier 1968.

_____. «La Circulation des femmes dans le commerce politique,» *Revue tunisienne de sciences sociales*: nos. 88-89, 1987.

_____. «Construction nationale et nouvelles classes sociales.» Actes du 6ème colloque de l'association internationale des sociologues de langue française. *Revue de l'institut de sociologie*: nos. 2-3, 1967.

_____. «Décolonisation et nouvelle dynamique de la construction nationale en tunisie.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: vol. 4, no. 10, août 1967.

_____. «L'Edification nationale au Maghreb.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: no. 27, décembre 1971.

_____. «Les Effets de la modernisation de l'agriculture sur la stratification sociale dans les campagnes Tunisienne.» *Cahiers internationaux de sociologie*: vol. 12, no. 38, janvier-juin 1965.

_____. «L'Elite administrative et la paysannerie.» *Revue tunisienne de sciences sociales:* vol. 6, no. 16, mars 1969.

_____. «La Participation de la paysannerie Maghrébine á la construction nationale.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: no. 22, juillet 1970.

_____. «The Reactivation of Tradition in a Post Traditional Society.» *Daedalus*: vol. 102, no. 1, Winter 1973.

_____. «Système de parenté et système coopératif dans les campagnes tunisiennes.» *Revue tunisienne de sciences sociales*: no. 11, octobre 1967.

_____ et Hachmi Karoui. «La Décolonisation et la recherche en sciences sociales: Le Cas de la Tunisie.» *Die Dritte Welt*: no. 2, 1975.

Conferences

Actes du colloque: Famille et société en Tunisie. Organisé par l'office national de la famille et de la population á Tunis le 10 décembre 1993.

Actes du colloque les relations interpersonnelles dans la famille maghrébine: Tunis 27-30 octobre 1986. Tunis: Université de Tunis, centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1988. (Cahier du CERES, serie psychologie; no. 6)

Adolescents-adolescentes: Actes des IIIème journées enfant-famille-environnement, tenues á [Tunis] en octobre 1985. Tunis: Editions Tunis-Carthage, 1988.

Le Clientélisme politique dans les sociétés contemporaines. Sous la direction de Jean-Louis Briquet et Frédéric Sawicki; postface de Jean-Francois Médard. Paris: Presses universitaires de France, 1998. (Politique d'aujourd'hui)

Colloque de l'institut de monde arabe, Groupe de sociologie politique et morale (centre national de la recherche scientifique, 1990).

Contestations en pays islamiques. Paris: Centre de hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (C. H. E. A. M.), 1984-1987. 2 vols. (Publications du CHEAM; [1, 10])

Le Développement en question: Dimension - bilan - perspectives: Actes du colloque: Tunis, 24-29 novembre 1986. Tunis: Centre d'étude et de recherche économique sociales, 1990. (Serie études sociologiques; no. 16)

Elites et pouvoir dans le monde arabe pendant la période moderne et contemporaine: Actes du congrés d'histoire, Tunis, 4-9 décembre 1989. Tunis: Université de Tunis, Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1992. (Cahier de CERES, série histoire; no. 5)

L'Enfant, la famille et l'environnement institut national de santé de l'enfance, Tunis, 9-10 mars 1984.

Familles musulmanes et modernité: Le Défi des traditions. Djamchid Behnam et Soukaina Bouraoui (coordonnateurs). Paris: Publisud, 1986.

L'Individu au Maghreb: Actes du colloque international de Beit al-Hikma (Carthage 31 oct-2 nov 1991). [Tunis]: Editions TS, [1993]. (Orient/occident)

Islam et politique au Maghreb: Table ronde du CRESM, Aix, juin 1979. Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1981. (Collection «recherches sur les sociétés méditerranéennes»)

Leadership and Development in Arab Society. Edited by Fuad I. Khuri. [Beirut]: Center for Arab and Middle East Studies, Faculty of Arts and Sciences, American University of Beirut, 1981.

Pluralisme social, pluralisme politique et démocratie, Tunis, 12-17 mars 1990.

The Political Economy of Morocco. Edited by I. William Zartman. New York: Praeger, 1987. (SAIS Study on Africa)

Problèmes de stratification sociale: Actes du colloque international, Paris, 19-21 décembre 1966. Publiés par Roland Mousnier. Paris: Presses universitaires de France, 1968. (Publications de la faculté des lettres et sciences humaines de Paris-Sorbonne, série recherches; 43. Travaux du centre de recherches sur la civilisation de l'Europe moderne; 5)

Réactions à l'occupation francaise de la Tunisie en 1881: Actes du 1ère séminaire d'histoire du mouvement social, 29, 30 et 31 mai 1981, Sidi Bou Said, Tunisie. [Tunis]: Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, centre national universitaire de documentation scientifique et technique, 1983. (Publications scientifiques tunisiennes, série histoire du mouvement national; no. 1)

Sociabilité, pouvoirs et société: Actes du colloque de Rouen, 24-26 novembre 1983. Edité par F. Thelamon. [Rouen]: Université de Rouen, 1987. (Publications de l'université de Rouen; no. 110)

Société civile, genre et développement durable. Sous la direction de Moha Ennaji. Fès: Association Fès-Saïss; concours de FLAD, 2004.

Sociologie de la «construction nationale» dans les nouveaux états, VIe colloque de l'association internationale des sociologues de langue francaise, Royaumont, 28-29-30 octobre, 1965. Bruxelles: Editions de l'institut de sociologie de l'université libre de Bruxelles, 1967.

Table ronde: Elections participation et transition politique en Afrique du Nord, 10-12 mai 1990 (Université autonome de Madrid, 1990).

Travaux du séminaire du groupe de recherche sur les villes et les communautés locales (G. R. V. C. L.), institut de recherches sur le Maghreb contemporain (I. R. M. C), atelier notabilites locales au Maghreb conyemporain (Faculté de lettres et des sciences humaines de tunis, Tunis, 1996).

L'Université et les transformations sociales: Actes du colloque, Tunis, 14-19 mai 1990. Tunis: Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1992. (Cahier du CERES, série sciences de l'education; no. 3)

Theses

Abdelmoula, Mahmoud. «L'Université zaytounienne et la société tunisienne.» (Thèse de doctorat de 3ème cycle en sociologie, Tunis, 1971).

Amor, Abdelfattah. «Le Régime politique tunisien.» (Thèse droit, Paris II, 1973).

Beji, M. «Enquête sur les classes sociales en Tunisie: Les Prolétaires.» (Licence en sociologie, Université de Tunis, 1967).

Ben Achour, Mohamed El Aziz. «Les Ulémas á Tunis aux XVIIIème et XIXème siècles.» (Thèse de doctorat, 3ème cycle, L'université Paris-Sorbonne, Paris IV, 1977).

Ben Achour, Yadh. «L'Etat nouveau et la philosophie politique et juridique occidentale.» (Thèse pour le doctorat d'etat, centre d'étude, de recherche et de publication, faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, Tunis, 1980).

Ben Hamida, Abdesselem. «Le Syndicalisme tunisien de la Deuxième Guerre mondiale á l'autonomie interne.» (Thèse de doctorat, 3ème cycle, Faculté de lettres des sciences humaines de Tunis, 1978).

Ben Salah, H. «Système politique et système religieux en Tunisie.» (Mémoire D.E.S en sciences politiques, Faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, Tunis, 1973-1974).

Ben Sedrine, S. «Scolarisations et entrée dans la vie active en Tunisie.» (Thèse pour le diplôme, sciences économiques et juridiques et politiques, 3ème cycle, université de Paris-Sorbonne, Paris, 1977).

Boughzala, B. «La Mobilité sociale: Cas des agents STEG.» (C.A.R, université de Tunis, 1985).

Chaabane, Sadok. «Analyses des stratégies de gouvernement dans les sociétés en transition.» (Thèse de doctorat, université de Tunis, 1975).

Chaabouni, H. «Pour une approche sociologique du problème de la classe moyenne en Tunisie.» Sous la direction de Abdelbaki Hermassi. (C.A.R, université de Tunis, 1983-1984).

Chabbi, B. «La Crise Yossefiste et l'évolution du régime politique Tunisien.» (Mémoire de D.E.S, sciences politiques, Paris, 1963).

Chegrouch, Tahar. «Le Mouvement étudiant Tunisien (1961-1981): Genèse d'une intelligentsia.» (Mémoire de D.E.A, histoire et civilisations, Paris VII, 1983).

Debauvais, M. V. «Solidarité et hiérarchie au sein de Ahl sidi MAHMÛD: Essai d'anthropologie historique d'une confédération tribale Mauritanienne aux XVIII et XX siècles.» (Thèse en anthropologie sociale et ethnologie, ecole des hautes études en sciences sociales, Paris, 1995).

Dewit, W. G. «Tunisian Heroism: Islam and Politics in a Process of Nation Building.» (Thesis, Cultural Anthropology, Free University, Amsterdam, 1984).

Ferchichi, B. «La tutelle des pères et mères sur leurs enfants mineurs dans les droits Marocain et Tunisien comparés.» (Thèse pour le doctorat d'etat en droit, faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, université de Tunis, 1983).

Filali, M. «Les Relations entre le parti unique et l'administration dans les états d'Afrique Francophone.» (Thèse pour le doctorat d'etat en droit, faculté de droit et des sciences politiques de Tunis, université de Tunis, 1979).

Gazbar, B. «Morale traditionnelle et morale moderniste á travers les discours de Bourguiba: Contribution á la sociologie politique en Tunisie.» Sous la direction de Paul Sebag. (C.A.R, Faculté de lettres des sciences humaines de Tunis, université de Tunis, 1974).

Green, Arnold H. «The Tunisian Ulama, 1873-1915: Social Structure and Response to Ideological Currents.» (Ph. D. Dissertaion, History, University of California, Los Angeles, 1973)

Harithi, A. «Essai d'approche de l'etat dans les sociétés dépendantes: Le Cas du Maroc contemporain.» (Thèse de doctorat, 3ème cycle, sciences économiques système d'information et de programmation économiques, 1983).

Jazi, M. D. «Les Origines des parlementaires en Tunisie.» (Thèse, faculté de droit et des sciences économiques, université de Paris, février-mars 1971).

Jenayah, M. R. «Les Elections législatives et présidentielles Tunisiennes du 3 novembre 1974.» (Mémoire de D.E.S, université de Tunis, 1975).

Karrou, M. «La Fondation du nouvel état en Tunisie.» (Thèse, sciences politiques, université des sciences sociales de Toulouse, 1987).

Kefj Handal, Najoua. «Islam and Political Development: The Tunisian Experience.» Directed by Ramon Arango. (Thesis, Political Sciences, Louisiana State University, Baton Rouge, 1989).

Khadar, M. «Parti unique et violence politique en Tunisie.» (Mémoire de D.E.S, université de Paris I, 1971).

Lelong, M. «Le Patrimoine musulman dans l'enseignement tunisien après l'indépendance.» (Thèse, université de Provence I, France, 1971).

Macken, R. A. «The Indigenous Reaction to the French Protectorate in Tunisia, 1881-1900.» (Thesis, History Modern, Princeton University, 1973).

Meister, David. «Tunisia: The Role of the Mass Party in Modernization.» (Thesis, Political Science, Howard University, Washignton, DC, 1972).

Mrabet, Magda. «Les Elections législatives anticipées de novembre 1981 en Tunisie.» (D. E. A en droit public, faculté de droit et des sciences politiques, université de Tunis, 1981-1982).

Sack, R. «Education and Modernization in Tunisia: A Study on Relationship between Education and other Variables and Attitudinal Modernity.» (Thesis, Stanford University, United State of America, 1972).

Smith, S. L. «Nation Building in Tunisia: The Impact of Education and Socialization.» (Thesis, Louisiana State University, New Orleans, 1974).

Tessler, M. A. «The Nature of Modernity in Transitional Society: The Case of Tunisia.» (Thesis, Political Sciences, North-Western University, 1969).

Toumi, A. «La Politique industrielle Tunisienne durant la IIème décennie 1970 - 1980: Essai d'analyse critique.» (Thèse, Faculty of Economics and Management of Sfax, Tunisie, 1984-1985).

Townsend, E. J. «Political Education in Tunisia.» (Thesis, American University, Washington, DC, 1968).

Documents

Amor, Abdelfattah. «Constitution et pluralisme politique en Tunisie: Le Cas du pluripartisme.» (Texte ronéo, 1985).

Bouhdiba, Abdelwahab. «Dix contes pour les enfants.» (Centre d'études et de recherches économiques et sociales).

Debiesse, J. «Projet de réforme de l'enseignement en Tunisie.» (Tunis, janvier 1958).

Hermassi, Abdelbaki et A. M. H'MED. «Le Divorce dans la région de Tunis: Evolution des aspects psycho-sociologiques.» (Union nationale de la femme tunisienne, L'Alliance des femmes de carrières juridiques, institut el amouri de psychologie appliquée, Tunis, mai 1983).

«Perspective décennale de scolarisation, 1959/1960 - 1968/1969.» (Secrétariat d'état á l'éducation national, Ronéo, [s. d.]).

«Rapport sur le Vème plan de l'éducation, 1982/1986.» (Ministère de l'Education Nationale, Ronéo, [s. d.]).

Tessler, M. «Some Lessons from the Study of Political and Social Attitude Change in Tunisia.» (Centre d'étude Maghrebines en Tunisie, [n. d.]).

_____. «Tunisia's New Beginning.» (Centre d'étude Maghrebines en Tunisie, [n. d.]).

Zamiti, Khalil. «Grève contre le père: Jeunesse rurale et formes de production paysanne: Histoire de vie.» (Centre d'étude et de recherche économique et sociales, [s. d.]).

فهـــرس

ـ أ ـ

آيزنشتاد، شموئيل نوح: ٢١٢، ٢٦٠، ٣٣٣
ابن باجة، أبو بكر محمد بن يحيى: ٨٣
ابن تيمية الحراني، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم: ١٤٤، ٤٣١
ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ٥٤، ٦٣، ٧٢، ٧٥، ٨٣، ١٣٧، ١٤٢، ١٦٧، ٣٥٦-٣٥٧، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٨، ٤٣١، ٤٣٤
ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد: ٣٦٢، ٤٣٢
أبو هريرة: ١١٥، ٣٩٥
الاتحاد العام التونسي للشغل (U.G.T.T.): ١٨٨، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٧-٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٧٥، ٢٨١، ٢٩٧، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٥٨
الاتحاد العام لطلبة تونس (U.G.E.T.): ١٨٨، ٢٢٨، ٢٣٣، ٤٣٤
الاتحاد النقابي لعمال تونس (U.S.T.T.): ١٨٨
الأحادية الحزبية: ٣٠٣، ٣٤٦
أحداث الخبز (١٩٨٤) (تونس): ٤٩، ٦٤، ١١٤، ٣٤٢
أحداث الخميس الأسود (١٩٧٨) (تونس): ١١٤، ٢٤٢، ٢٤٧-٢٤٨
أحداث قفصة (١٩٨٠): ١١٤، ٣٥٨
أحمد (باي تونس): ١٤٦-١٤٧، ١٥١، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٥-١٧٦، ٤٤١
إدريس، الرشيد: ٧
الأدغم، الباهي: ٣١٢، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٤٦
أرون، ريمون: ٧٩، ١٠٣
الاستزلام: ١٠، ١٤، ١٦-١٧، ٢٩، ٣١، ٣٧، ٤٥-٤٧، ٥٨-٥٩، ٦٤، ٩٠، ٢٥٩-٢٦٥، ٢٦٨-٢٧٣، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٨، ٣٠٠-٣٠١، ٣٠٣، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٢٧-٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٥٤-٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٥
الاستقرار السياسي: ٢٠٧، ٢٨٦
الاستقلالية الاقتصادية: ٢٧، ٢٧٨، ٤٠٢
استقلالية العمل النقابي: ٢٥٧
الإسلام: ٩٢، ١١٣-١١٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٦١، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤-١٧٥، ١٧٩، ١٨٥-١٨٦،

١٩٣-١٩٤، ٢٢٢-٢٢٣، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٥٣، ٣٦٩، ٣٧٧-٣٨٠، ٣٩٤، ٤٠٠، ٤٣٨، ٤٤٢، ٤٤٦
الاشتراكية: ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٧-٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٧٤-٢٧٧
أشفورد، دوغلاس إليوت: ٢٢٤، ٢٢٩-٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٥
الأصرم، محمد: ١٨١
الإصلاح الاجتماعي: ١٩٤
إصلاح التعليم: ١٠٧، ١٥٣-١٥٥، ١٦١، ٤٤١
إصلاح التعليم الزيتوني: ١٠٧، ١٥٣-١٥٥، ٤٤١
الإصلاح الحضاري: ١٩٤
الإصلاح الدستوري: ٢٥٣
الإصلاح الديني: ١٩٤
الإصلاح الزراعي: ٢٧٦، ٢٨٠
الإصلاح السياسي: ١٧٥
الإصلاح الهيكلي: ١٥٧، ٢٨٧-٢٨٨
الاقتصاد الأسري: ٣٩٦
الاقتصاد التونسي: ٢٨١-٢٨٢، ٢٨٥-٢٨٦
اقتصاد السوق: ٢١٨، ٢٩٥، ٣١٣
الاقتصاد المأجور: ٣٩٦
ألمان، جيمس: ١٢٧
الأمين (باي تونس): ٢١١
الانتخابات التشريعية التونسية (١٩٧٩): ٣٠٩
الانتماء الاجتماعي: ١١٩، ١٤٥، ١٥١، ١٧٧، ٢٠٨
الانتماء الأيديولوجي: ١٩، ٨٢
الانتماء الجغرافي: ١٠٤، ١٩٢
الانتماء الجهوي: ١٢، ١٤، ١٦، ٤٢، ٤٧، ٩٤، ٢٥٣، ٣٢٠
الانتماء الديني: ١٦، ١٩٢
الانتماء الطبقي: ٨٩-٩٠، ٩٤
الانتماء العائلي: ١٨، ٥٩، ٧٢، ١٣٥، ١٣٧، ١٥٦، ٣٨٦، ٤٠٦، ٤١٣
الانتماء العرقي: ٨٢، ١١٩
الانتماء الفكري: ١٩
الانتماء القبلي: ١٦
الانتماء المذهبي: ١٥٥-١٥٦
الانتماء الوطني: ١٩٢
الإنتيليجنسيا: ٧٠، ٧٥، ٨٩-٩٠، ١٦٧، ١٧٦، ١٨٣، ١٩١، ١٩٧، ٢١٣-٢١٤، ٢٤٥، ٤٤٥
الإنتيليجنسيا التونسية: ١٧٦، ١٩٧
الإنتيليجنسيا الغربية: ١٩٧
الإنتيليجنسيا المغربية: ١٩٧
أندرسون، أ.: ١٢٠
الأنظمة الباتريماركالية: ١٧، ٣٢، ٤٥، ٥٩، ٢٦٠، ٣٧٧، ٣٩٧، ٤١٨، ٤٢٣، ٤٢٦
الأنظمة الباتريمونيالية: ١٠، ١٧، ٢١-٢٢، ٢٤، ٢٩، ٤٦، ١٦٨، ١٧١-١٧٢، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٦٧، ٢٦٩-٢٧٠، ٢٧٢-٢٧٣، ٢٨٦-٢٩٠، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٤-٣٠٥، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٤٨-٣٤٩، ٣٥١-٣٥٢، ٣٦٠، ٤١٨، ٤٢٢
الأنظمة العالمثالثية: ٤٦، ٣٣٨
الأنظمة النيوباتريمونيالية: ١٠، ١٧، ٢١-٢٢، ٢٤، ٤٦، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٨٦-٢٩٠، ٢٩٥،

٣٠١، ٣٠٤-٣٠٥، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٤٨-٣٤٩، ٣٥١-٣٥٢، ٣٦٠، ٤١٨، ٤٢٢
إنغلز، فريدريك: ٧٢، ٣٧٠
الانفتاح الاقتصادي: ١١٣، ٢٢٣، ٢٤٢-٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣١٢-٣١٣، ٣٢٤، ٣٥٨، ٤١٧
الانفتاح السياسي: ١١٣، ٢٢٣، ٢٤١-٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥٨، ٢٩٥-٢٩٦، ٣٠٤، ٣١٢-٣١٣، ٣٢٥، ٣٤٦-٣٤٧، ٣٥٨، ٤١٧
أوملیل، علي: ١٦١، ٢١٦
أيريز، ف.: ٤٠٥
إيفانز ـ بريتشارد، إدوارد إيفان: ٣٧٣

ـ ب ـ

الباجي، هالة: ٣٥٣
بادي، برتراند: ٢٣٥
باري، جرانت: ٧٤
باريتو، فيلفريدو: ٧٠-٧١، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٨٢، ٨٩، ١٢٥
باسكون، بول: ٣١، ٢٧٢، ٣٠٠، ٤٤٠
باسيرون، جان كلود: ١٢٠
باكيه، جيل: ٢٦٢
بالحاج عمار، الفرجاني: ٣١٠
بانك، ج. أ.: ٧٤
براون، ليون كارل: ٩٠، ٩٤، ٩٩، ١٠١-١٠٣، ١١٥، ١٥٠، ١٦٩، ١٩٦
البرجوازية: ٤٢، ٧٢، ٨٩، ٩١-٩٢، ١٠٤، ١٠٧، ١٤٥، ١٥٣، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٨-١٩١، ١٩٨، ٢٠٣-٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٠-٢١٢، ٢١٤، ٢٧٤، ٣٠٦، ٣٤٤، ٣٩٤، ٤٠٠، ٤١٦
البرجوازية الصغرى: ٧٢، ٩١-٩٢، ١٤٥، ١٩١، ٢٠٤، ٢١٠-٢١٢، ٤٠٠
برغر، بيتر ل.: ٧٢
برنارد شو، جورج: ٦٩
برنامج الإصلاح الهيكلي: ٢٨٧-٢٨٨
البروليتاريا: ٧٢، ١٨٣-١٨٤، ٢٠٣، ٢١٣-٢١٤
بريفو، جان: ٣٦٦
بشير، بدرة: ٨٨، ٣٩١، ٤٠٧
البطالة: ٢٥١، ٢٨٢-٢٨٣، ٢٩٧
البكوش، الطيب: ٢٤٨
البكوش، الهادي: ٢٥٧، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٩
بلانتيه، آلان: ٢٦٥
بلحاج عمر، محمد: ٢٤٩
بلخوجة، بن بشير: ٢٠٨
بلخوجة، الطاهر: ٣٣١، ٣٤١-٣٤٢، ٣٥٠، ٣٥٥-٣٥٦
بلخوجة، محمد: ٢٠٨
بلعيد، الصادق: ٥٥
بن الخوجة، أحمد: ١٤٩، ١٧٥
بن سالم، ليليا: ٩٤، ١٠٣-١٠٤، ١٠٨، ١١٦، ١٦٣، ٢٠٠، ٢٢٤، ٣٤٤، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٩٣، ٤٣٣
بن سلامة، البشير: ٢٧٨، ٣٤٤، ٤٤٠
بن صالح، أحمد: ٩٧، ١٢٨، ٢٣٨، ٢٧٦-٢٧٨، ٢٨٠، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٤٦، ٤٣٦

بن صالح، حافظ: ١٩٣
بن عاشور، زين العابدين: ٢٠٨
بن عاشور، عياض: ٥٥
بن عاشور، محمد الطاهر: ٥٤، ١٤٧، ٢٠٢، ٢٠٨، ٤٣٣
بن عاشور، محمد العزيز: ١٤٦، ٣٧١
بن عاشور، محمد الفاضل: ١٤٨-١٥٠، ١٦٢، ٢٠٢، ٢٠٨، ٤٣٣
بن عبد العزيز، حمودة: ٢٠٠
بن علي، حسين: ١٦٨
بن عمار، حسيب: ٧، ١٥٤، ٢٣٩
بن فرج، صلاح الدين: ٣٦٣، ٣٩٠، ٤٠٨
بن يوسف، صالح: ١٩٣-١٩٤، ٢٧٥، ٣٢١، ٣٣٣، ٣٣٨-٣٣٩، ٤٣٦
البنك الدولي: ٢٥٠
بوتومور، توم: ٧٤-٧٧، ٨٢، ١٦٣، ٤٣٣
بوحاجب، سالم: ١٤٩، ١٧٥
بوحديبة، عبد الوهاب: ٢٨، ٣٦٩، ٣٨٥-٣٨٦، ٤٠٦
بودون، ريموند: ٧٢-٧٣، ٧٧، ٧٩، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢-١٢٣، ١٣٤-١٣٥
بورخيص، الطاهر: ٢٣٢
بوردیو، بیار: ٣٩، ٤١-٤٢، ٤٥-٤٦، ٥٣، ٧٣، ٧٥، ٨٨، ١١٧-١٢١، ١٢٤، ١٤٥، ٢١٤-٢١٥، ٣١٥، ٣٢٨، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٩٢، ٤٤١-٤٤٢، ٤٥١، ٤٦٤، ٤٦٨
بورقيبة (الابن)، الحبيب: ٣٤٢، ٣٥٦
بورقيبة، الحبيب: ٢١-٢٣، ٢٩-٣١، ٩٧، ١٠١، ١٠٦، ١٠٨، ١٢٧-١٢٨، ١٣٨، ١٥٢-١٥٣، ١٦٤، ١٧٦، ١٨٨، ١٩٣-١٩٥، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٩-٢١٠، ٢١٣، ٢٢٢-٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦-٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٩-٢٥٠، ٢٥٢-٢٥٥، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٩٠-٢٩٥، ٣٠٣-٣٠٥، ٣٠٨-٣١٠، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢٠-٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٠-٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٥-٣٤٣، ٣٤٥-٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٣-٣٥٦، ٣٥٨-٣٥٩، ٤٢٤، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٣
بوريكو، فرانسوا: ٧٢-٧٣، ٧٧، ٧٩، ١٣٤-١٣٥، ٤٣٣
بوكراع، رضا: ١٨٨، ١٩٧
بولعراس، الحبيب: ٢٤٠، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٤٠
بوللیم، جنیفییف: ٥٦
بوويل، جون دونكان: ٢٦٢-٢٦٣
بيرتو، دانييل: ١١٩
بيرك، جاك: ٨١، ٨٤، ٩٨، ١٠٧، ١٧٦، ١٩٥، ٢١٠، ٣٩٣، ٤١٥
بيرنبم، ب: ٧٦
البيروقراطية: ٢١، ٧٢، ٨٥-٨٦، ٩٠، ١١٢، ١١٩، ١٢٣، ١٥٤، ١٧٢، ١٨٧، ٢٢٢، ٢٣٦، ٢٥٨-٢٥٩، ٢٧١-٢٧٢، ٢٨٢، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٠١-٣٠٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٧٥
البيروقراطية التقنية: ٣٠١
بيروقراطية الدولة: ٢٢٢، ٢٥٨-٢٥٩
بيرين: ٨٢

بيساد، ماركيز: ٢١٥
بينديكس: ١٢٧

- ت -

تارديتس: ٣٧٣
تأميم القطاعات الاقتصادية: ٢٧٦
تاونسند، إ. ج.: ٢٢٦
التبعية الاقتصادية: ٢١٢، ٢٩٦، ٣٨٨
التبعية الشخصية: ١٦، ٢٣، ٣٠، ٥٨، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٣، ٣٢٧-٣٢٨، ٣٣٢، ٣٤٤-٣٤٥، ٣٤٩، ٤١٧
التخلف السياسي: ٣٣، ٤٢٨
تداول السلطة: ٧٧
التطور السياسي: ٣٣، ٤٢٨
التعددية الاجتماعية: ٢٩٥
التعددية الحزبية: ٢٤٨، ٣٤٦-٣٤٧
التعددية السياسية: ٥١، ٦٤، ٢٢٢، ٢٥٧، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٤٦
التعزيب: ١٦-١٧، ٢٩، ٣٧، ٤٥-٤٦، ٥٩، ٢٦٠-٢٦٢، ٢٦٧-٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٣، ٣٠١، ٣٣٨، ٣٥٧، ٤١٩، ٤٢٢
التعليم الثانوي: ٣١١
التعليم الديني: ٤١٤
التعليم الزيتوني: ١٠٧، ١٤٦، ١٥٣-١٥٦، ١٦٠، ١٦٢، ١٩٥، ٤٤١
التعليم الصادقي: ١٦٥، ٢١٠
تعليم الكبار: ٢٢٧
التعليم اللائكي: ٢١١، ٤١٤
التقنوبيروقراطية: ٨٦، ٩٠
التليلي: ٢٥٥
تورين، آلان: ٥٠
توكفيل، ألكسيس دو: ٢١٨
توماس، يان: ٤٠٦
التونسي، خير الدين: ١٤٧، ١٦٩، ١٩٩

- ث -

الثعالبي، عبد العزيز: ٥٤، ٩٥، ١٤٧، ١٥٤، ١٦١-١٦٢، ١٩٠، ٢٩٠، ٤٣٤
الثقافة الاشتراكية: ٢٢٧-٢٢٨
الثقافة الأوروبية: ١٠١
الثقافة التحديثية: ٣٩٠
الثقافة التونسية: ١٨٥
الثقافة الديمقراطية: ٣٩٠
الثقافة السياسية: ٣٣، ١٨٥-١٨٧، ٢٢١، ٢٣٠، ٤٢٧
الثقافة العربية الإسلامية: ٨٥
ثورة علي بن غذاهم: ١١٣
ثيلوت، كلود: ١١٨، ٤١٣

- ج -

الجابري، محمد عابد: ٢٥، ١٧٢، ١٨٣، ١٨٨، ٣٥٢، ٣٧٤، ٣٧٧، ٤١٧
الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر: ٣٧٩
جاكبسون، رومان: ٤٠٤
الجامعة الزيتونية: ١٥٠، ١٥٣، ١٥٩
جامعة عموم العملة (C.G.T.) (تونس): ١٨٨
جعيط، هشام: ٨٨، ١٣٧، ١٨٥، ١٩٠

جمعية الأطباء (تونس): ٢٤٦
الجمعية الخلدونية (تونس): ١٥٤، ١٦٠-١٦١
جمعية الشبان التونسيين: ٢٠٥، ٢٩٠
جمعية القضاة (تونس): ٢٤٦
جمعية المحامين الشبان (تونس): ٢٤٦

- ح -

الحامي، محمد علي: ٩٧
الحبابي، محمد العزيز: ٨٨، ٩٣
الحداثة: ٥٣، ٦٠، ٨٦، ٩٩، ١٠١، ١٠٣-١٠٤، ١١٥، ١٦٤، ١٧٦، ١٨٢، ١٨٤، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٧، ٢٣٥، ٢٩٢-٢٩٣، ٣٨١، ٣٩٢، ٣٩٩-٤٠٠، ٤١٥
حداد، راضية: ٣٠٩
الحداد، الطاهر: ٥٤، ٩٧، ١٥٠، ١٥٤، ١٦١، ٢٩٠
الحراك الاجتماعي: ٩، ١٣-١٥، ١٨-١٩، ٣٠، ٣٧، ٤٧، ٥٣-٥٤، ٥٩، ٦١، ٨٢، ٩٤، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، ١١٨-١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥-١٢٧، ١٣٠، ١٣٥-١٣٦، ٢١٠، ٣٠٢، ٣٤٣، ٣٧١، ٤٠٦، ٤٢٤، ٤٤١
الحراك الفردي: ٨٢
حركة التحرر الوطني التونسية: ١٨٩
حركة تونس الفتاة: ١٧٨
حركة شباب تركيا: ٩٥
حركة الوحدة الشعبية (تونس): ٢٤٩
الحركة الوطنية التونسية: ١٠٥، ١٨٥، ٤٣٧
حرية التفكير: ٣٠، ٢٤٦، ٣٩٠، ٤٢٤
حرية الرأي: ٢٤٦
حرية الصحافة: ٢٣٣، ٢٤٦
حريق، إيليا: ٨٨، ٩٣
الحزب الاشتراكي الدستوري (تونس): ٢١، ٢٢٧-٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٨، ٢٥٧، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٤٦-٣٤٧، ٤٤٧
حزب البعث العربي الإشتراكي: ٣٢٦
الحزب الحر الدستوري التونسي: ٩٥، ١٠٥، ١٧٨-١٧٩، ١٨٥، ١٨٧-١٨٨، ١٩١، ٢١٣، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٧٤-٢٧٦، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٠٨، ٣٥١، ٣٥٩، ٤١١
الحزب الدستوري الجديد (تونس): ٩٥، ١٠٥، ١٧٨، ١٨٥، ١٨٨، ٢٢٦، ٢٩١، ٣٠٨، ٤١١
الحزب الدستوري القديم (تونس): ١٧٩، ١٩١، ٢٩١
الحزب الشيوعي التونسي: ٢٣٣، ٢٤٨
حشاد، فرحات: ٩٧، ٣١٩
حشاد، نور الدين: ٣١٩
الحضارة العربية: ٨٣، ١٦٠، ٣٥٢، ٣٨٥
الحضارة العربية الإسلامية: ٨٣، ٣٥٢
الحضارة الغربية: ٩٥، ١٧٩، ٢١٣
حطب، زهير: ٣٦٣، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٩، ٤٣٩
حقوق الإنسان: ١٨٤، ٢١٦، ٢٤١-٢٤٢، ٢٤٦، ٢٩٥، ٤٣٥
حقوق الطفل: ٣٤، ٤٢٩
حقوق المواطنة: ١٩، ١٢٥

- خ -

خزندار، مصطفى: ١٣٨، ١٧٣
الخصوصية التونسية: ١٨٧
الخطاب البورقيبي: ٣٠٠، ٣٢١، ٣٥٦
الخوصصة: ٢٨٢-٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٩

- د -

داهرندورف، ر.: ٩٠، ١١٩
دباش، شارل: ٥٥، ١٦٣، ٢٢٤
الدستور التونسي: ٢٢، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٩٤، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٤٢، ٣٤٩
دمقرطة الحياة السياسية: ٢٣٧، ٢٤٢، ٣٠٩، ٣٣٩
دوبريه، ريجيس: ٢٥، ٣٥٢
دوركهايم، إميل: ٤٠، ٤٥، ٥٢، ١٣٣، ١٦٦، ٣١٧، ٣٨٠-٣٨١، ٣٨٨
دولة الرفاه: ٢٧٦، ٢٨٤
دولنة المجتمع: ٢١، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٠١، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٥٣
ديبزي: ٣٧٤
ديسكلواتر: ٣٧٤
ديغول، شارل: ٢٦٣، ٢٦٥
الديمقراطية: ٢٦-٢٧، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٣٨، ٦٤، ٧٧، ٨٠، ٨٢، ٨٨، ١٠٤، ١٠٨، ١٢٥، ١٦٤، ٢١٢، ٢١٨-٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٤٩، ٣٠٤، ٣١٣، ٣٢٥، ٣٤٠، ٣٤٦-٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٩، ٣٧٦، ٣٩٠، ٤٠١-٤٠٢، ٤٠٩، ٤٢٣-٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٤١، ٤٤٥
ديمقراطية التعليم: ١٠٤، ١٠٨
الديمقراطية السياسية: ٢٢٢
ديميرسمان (الأب): ٣٩١

- ر -

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان: ٢٤١، ٢٤٦، ٢٩٥، ٤٣٥
الرأسمال التعليمي: ١٨٣
الرجعية العربية: ٥٠
الرديسي، حمادي: ٢١٧
رضوان، الطيب: ٢٠٤
الرفاه: ٢٨٣، ٢٩٦، ٣٢٢، ٣٣٢، ٣٥٢
الركود الاقتصادي: ٢٨٦
روديبيك، لارس: ٢٢٤
الرويسي، يوسف: ١٩٢-١٩٣، ٤٣٥، ٤٤١
الريع البترولي: ٢٨٣
ريفيردي، ج.س.: ٣٨٧

- ز -

الزاوش، عبد الجليل: ١٦٢
زرتمان، إيرا وليم: ٢٧٤
الزغل، عبد القادر: ١٠٩-١١٠، ١١٢، ١١٤، ١١٦، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٤٥، ٢٩٣، ٣٠٩، ٣٤٤، ٣٩٢
الزميطي، خليل: ٢٥٧، ٣٦٠-٣٦١، ٣٨٨، ٤٠٥، ٤٠٨
الزواج القطاعي: ٣٩٤
زيادة، خالد: ٨٤-٨٥
زيعور، علي: ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٢

- س -

ساسي، عبد الحميد: ٣١٠
ساعف، عبد الله: ٢٢١
السافي، أحمد: ٢٠٣
سبرينغبورغ، روبرت: ٣٤٥
السبسي، الباجي قائد: ٧، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٥٠، ٤٤٢
سبينوزا، بنديكتوس: ٣٥
السخيري، منصور: ٣٤٢
سريب، نور الدين: ١٦٤
سقيفة بني ساعدة: ١٣٨
السلاجقة: ١٤٤
السلطة الأبوية: ١٧، ٣٣، ٢٥٩، ٣٦٣، ٣٩١، ٤٠٨، ٤٢٦، ٤٣٩
السلوك الاجتماعي: ٢٦، ٣٣، ٣٧٧، ٣٩٤، ٤٢٨
السلوك الاستهلاكي: ٢٨٧
السلوك السياسي: ١٩، ٢٦، ٢٩، ٣١، ٣٣، ٤٠، ١١٩، ١٢٦، ٣٧٧، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٨
سليم، المنجي: ٢٠٩
سليمان، ميخائيل: ٣٩٠، ٣٩٢، ٤٠٢
سميث، م. ج.: ٣٧٣
سوثال: ٣٧٣
سوروكين، بيتيريم: ١١٨، ١٢٣، ١٢٦
سيغنور: ٧٦

- ش -

شارنيه، جان بول: ٨٦-٨٧
شاكر، أحمد: ٣١٩
شاكر، عبد المجيد: ٢٢٨
شاكر، الهادي: ٣١٩
الشبيبة الاشتراكية الدستورية (تونس): ٢٢٧-٢٢٨
الشخصنة: ١٧، ٢٨٩، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٤-٣٠٥، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٦١، ٤١٧-٤١٨
شرابي، هشام: ٢٦، ٧٢، ٨٤، ٣٧٦-٣٧٧، ٣٩٧-٤٠٠، ٤١٨، ٤٤٢
الشريف، خديجة: ٣٩٣، ٤١٣
الشريف، محمد الهادي: ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٣، ٤٤٦
شعبان، الصادق: ٥٥، ٢٣٨، ٢٩٤
الشعبويون: ١٨٩
شنيق، محمد: ٢٠٥
شومبيتر، جوزيف: ٧٦، ٨٢
شيلز، إ.: ١٩١

- ص -

الصادق (باي تونس): ١٤٧، ١٧٥
صالح، الطيب: ٣٦٢
صبور، أمحمد: ٨٤، ٨٩-٩٠، ٣١٨
الصراع الطبقي: ٧١، ٩٠، ٢١٧، ٢٧٦
صفر، البشير: ١٦٠
صفر، رشيد: ٢٥٦، ٣٤٣-٣٤٤
صندوق النقد الدولي: ٢٥٠، ٢٨٢، ٢٨٧
الصياح، محمد: ٢٢٨، ٣٢٠، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٥٠، ٣٥٦

- ض -

الضاوي، السيد: ٣١٠

ـ ط ـ

الطبقات الاجتماعية: ١٩، ٧١، ١١٢، ١١٩، ١٢٥
الطبقات الوسطى: ٨١، ١١٩، ٢٠٨، ٢٤٤، ٢٨٠، ٢٨٦-٢٨٧، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٤٤
الطبقة العاملة: ٢٠٥، ٢٤٤، ٢٤٧
الطبقة الوسطى الجديدة: ٨١

ـ ع ـ

عاشور، الحبيب: ٩٧، ٢٣١، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٠-٢٥١، ٣٤٠
العائلة الأبوية: ٢٨، ٥٥، ٣٩٨، ٤٠٢
العائلة التونسية: ١٠، ٢٧-٢٨، ٥٥، ٦٠، ٣٦٥، ٣٧٨، ٣٨٣-٣٨٤، ٣٨٦-٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٦-٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٧
عبد السلام، أحمد: ١٩١-١٩٢، ٢٧٧
عبد الملك، أنور: ٨٨-٨٩، ٩٣
عثمان بن عفان: ١٣٨
العدالة الاجتماعية: ١١٤، ٢٢٣، ٣٥٥
العدالة الاقتصادية: ٢٧٦
العدالة السياسية: ١٢٥
العروبة: ١٥٧، ١٦١، ١٨٦، ١٩٣-١٩٥
العروي، عبد الله: ٨٤، ٩٠-٩٣، ٣٣٣، ٤٤٢
عزيز، بو بكر: ٧
العشائرية: ٢٦، ٣٧٥-٣٧٦، ٣٩٢
العصبية: ١٣٧، ١٦٧، ٣٧٤-٣٧٥، ٤٣٤
العقلانية: ١٥-١٨، ٢٠-٢١، ٢٣، ٢٦، ٣٢، ٣٧-٣٨، ٤١-٤٣، ٤٦-٤٧، ٥٠، ٥٤، ٥٩، ٦٣، ٨٩، ١٠٤، ١٠٨، ١١١، ١٣٤، ١٣٧-١٣٨، ١٥٤، ١٧١-١٧٢، ١٧٦، ١٨٤، ١٩٤-١٩٥، ٢٠٩، ٢١٢-٢١٣، ٢١٧، ٢٢١، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٢-٢٦٤، ٢٦٦-٢٦٨، ٢٧١-٢٧٢، ٢٧٦، ٢٨٢-٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠١، ٣١٧، ٣١٩-٣٢٠، ٣٤٠، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٥-٣٥٦، ٣٥٨، ٣٧٦-٣٧٧، ٣٨١، ٣٨٨، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٧، ٤١٣، ٤٢٢-٤٢٣، ٤٢٥-٤٢٧
العقلنة: ٥٩، ٨٤، ١٩٠، ٢١١، ٢٧٥، ٣٠٠
العلاقات الاجتماعية: ٢٨، ١١٩، ١٣٤، ٢٢٢، ٢٦٢، ٣٧٢، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤١٣
العلاقات الأسرية: ٣٧٧، ٣٩٧، ٤٠٧، ٤٣٥
علاقات التبعية: ١٤، ٢١-٢٢، ٢٩-٣٠، ٣٨، ١٦٥، ٢١٢، ٢٦١-٢٦٣، ٢٩٧، ٣٠١-٣٠٢، ٣١٩-٣٢٠، ٣٢٣، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤٣، ٣٤٨، ٤٠٤، ٤٢٢، ٤٢٤
العلاقات الزوجية: ٣٩٥
علم الاجتماع السياسي: ١١، ٣٩-٤٠، ٤٨، ٦١، ٧٥، ٧٨، ٢٦١، ٣٥٥، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٤٠
علم الاجتماع العام: ٧٩
علم السياسة: ٧٩

علم النفس الاجتماعي: ٢٤، ٧٨، ٣٥١، ٣٦٥
العلمانية: ١٥، ٤٢، ٨٤، ٩٨، ١٠٣، ١١٤، ١٨٣، ١٨٥-١٨٦، ١٩٢، ١٩٤-١٩٦، ٣٠١، ٣٨١
علي بن أبي طالب: ١٣٨
عمراني، فاضلة: ٢٩٧، ٣١٧، ٣٤٨
عمرو بن العاص: ١٣٧، ١٤٤
العنف الرمزي: ٦١
العولمة الاقتصادية: ٦٥

- غ -

غاليسو، رينيه: ٣٢٢
غرامشي، أنطونيو: ٩٧، ٢١٦-٢١٨، ٢٢٠، ٤٣٨، ٤٤٣
غريمو، نيكول: ٢٩٦
غرين، أرنولد هـ.: ١٧٤، ١٨١
الغزالي، أبو حامد محمد بن أحمد: ١٤٤
الغزو الثقافي: ١٥٧
غورفيتش: ٢٤، ٤٥
غوفمان: ١٣٥
الغول، يحيى: ٢٠٧
غولدنر، أ.: ٨٩
غيرتس، هـ.: ٣٩٣
غيللنر، إرنست: ٣٢، ٣٨٥، ٣٨٨، ٤٢٦

- ف -

الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد: ٨٣، ٤٣٨
الفاسي، علال: ١٦١
فاليري، بول: ٢١٥
فرحات، صالح: ٢٠٣
الفرشيشي، البشير: ٣٩١
فورتيس: ٣٧٣
فيبر، ماكس: ١٤، ١٧، ٤٤، ٥٢، ١٣٧، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٦-٢٦٧، ٣١٦، ٣٢٨، ٣٥٤
فيرشيو، صوفية: ٣٧١
الفيلالي، مصطفى: ٧، ٥٥، ٢٧٤، ٢٧٨
فينغرود، أليكس: ٢٦٢

- ق -

القبيلة: ٢٦، ٩٠، ١١٢، ١٣٨، ١٩٨، ٣١٨، ٣٦٢، ٣٦٦-٣٦٩، ٣٧٦-٣٧٧، ٣٧٩-٣٨٠، ٣٨٣، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤١٧
القطاع الاقتصادي الخاص: ٢٨٥
القطاع الخاص: ٢٨٢-٢٨٤
القطاع الفلاحي: ٢٧٨، ٢٨٥
قيقة، البحري: ١٨٨

- ك -

كازانسيغيل، آلي: ٢٩٣
كاللوس، م.: ١٦٢
كامو، ميشال: ٥٥، ١٦٧، ٢٢٢-٢٢٤، ٢٨٢، ٢٨٨، ٣٠٤، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٤٨، ٣٥٢
كمال، مصطفى (أتاتورك): ١٩٤-١٩٥، ٤٤٣
الكنز، علي: ٢٢١
كوثراني، وجيه: ٢١٩
كوزر، ل. أ.: ٩٠
كولابينسكي: ٨٢

كينز، جون ماينرد: ٢١٨
كيني، مايكل: ٢٦٢

- ل -

لاسويل، هارولد دوايت: ٧٤
لافونتين، جان دي: ٣٦٢
اللامركزية: ٢٧٢، ٣٥٩-٣٦٠
اللامركزية الإدارية: ٢٧٢
اللامساواة الاجتماعية: ٦٩، ١٢١، ١٢٣
اللامساواة في المعارف: ٦٩
اللانخبة: ٨٢
لبيب، الطاهر: ١٤١، ١٦٥، ١٧٧، ٢١٩-٢٢٠، ٣٦٢، ٣٧٣، ٣٧٥، ٤٠١، ٤٤٦
اللغماني، سليم: ٢٤١-٢٤٢
لوفو، ريمي: ٢٧٠
لولونغ، م.ج.: ١٦٢
لومارشاند، رينيه: ٢٦٣
الليبرالية: ٩٥، ١٠١، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٨-١٩٠، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١١، ٢٣٦، ٢٧٣-٢٧٤، ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣١٢، ٣٢١، ٣٤٦
ليبست، سيمور مارتن: ٧٦، ١٢٧
ليغ، ك.: ٢٦٤-٢٦٥
ليكا، جان: ٥٥
لينسكي، غيرهارد إ.: ١٣٥
لينغ، ل.: ١٨٣

- م -

ماركس، كارل: ٤٦، ٩١، ٢١٧، ٣٥٤، ٤٤١
الماركسية: ٥٩، ٧١، ٨٨، ٩١، ١١٣-١١٤، ٢١٧
الماطري، محمود: ١٨٨، ٢٠٣، ٢٠٩
مانهايم، كارل: ٧٠، ٧٥
الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد: ١٤٤
مبدأ التعاقد: ٢٦، ٣٧٧
مبدأ الفصل بين السلط: ٣٨، ٢١٨، ٢٣١
المبروك، المهدي: ١٧٧
المثقف الزيتوني: ١٥٠
مثقفوقراطية الدولة: ٩٠
المجتمع الاستهلاكي: ٤٠٠
المجتمع الأبوي: ٢٧، ٣٩٠، ٣٩٨، ٤٠٠-٤٠٢
المجتمع المدني: ٣٨، ١٠٣، ١١٤-١١٥، ١٦٨، ١٧٠-١٧١، ١٧٧، ١٩٦، ٢٠٣، ٢١٥-٢٢٣، ٢٣٢، ٢٣٥-٢٣٦، ٢٣٨-٢٣٩، ٢٤١-٢٤٧، ٢٥٢-٢٥٣، ٢٥٦-٢٥٧، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣١٢-٣١٤، ٣١٦، ٣٢٧-٣٢٨، ٣٥٤، ٣٥٦-٣٥٨، ٤١٦، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤٠-٤٤١، ٤٤٥
المجموعة الاقتصادية الأوروبية: ٢٨٣
محجوب، عزام: ١٨٢
محو الأمية: ٢٢٧
المدرسة الصادقية: ١٨، ٢٠، ١٠٦، ١٤٩، ١٥١-١٥٣، ١٦٤، ١٨٣، ٢٠١
المذهب الحنفي: ١٥٩، ٣٧١
المذهب المالكي: ١٥٩

مركز دراسات الوحدة العربية: ٣-٤، ٣٩، ٤٤، ٥١، ٦١، ٨٤، ٩٥، ١٧٦، ٢١٨-٢١٩، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٥٢، ٢٦٠-٢٦١، ٢٧٨، ٢٩٨، ٣١٣، ٣١٨، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٧١، ٤١٨، ٤٣١-٤٣٩، ٤٤٥
مزالي، محمد: ١٢٨، ٢٢٣، ٣٤١-٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٨
المساواة الاجتماعية: ١٩، ٦٩، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ٢٧٦
المساواة السياسية: ١٩، ١٢٥
المستيري، أحمد: ٢٣٩-٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٢، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٢، ٣٣٣، ٣٣٩
المسعدي، محمود: ٥١
المشاركة الانتخابية: ٣٠، ٣٢٢، ٤٢٤
المشاركة السياسية: ٢٢، ٤٩، ٥١، ١٨٠، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٦٧، ٢٨٩-٢٩٠، ٢٩٢، ٣٠٣، ٣٢٣، ٣٣٤، ٣٤٦-٣٤٧، ٣٥٥، ٣٥٨
المصلح المنصف (الباي): ٢٠٥
المصمودي، محمد: ٣١٢، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٩، ٤٣٧
المظفر: ٣٠٥-٣٠٦
المعارضة السياسية: ٢٤٤
معاهدة باردو: ٢٠٦
معاوية بن أبي سفيان: ١٣٨
ملتقى روين (١٩٨٣): ٢٧، ٤٠٦
الملكية الخاصة: ٢٧٦
المليتي، منور: ١٤١، ١٧٢
المنجي، سليم: ١٣٧، ١٨٥، ٢٠٩، ٤٣٥، ٤٤٤، ٤٤٦
المنجي، الطيب: ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٤٨، ٣٢١، ٣٦٢
المهلهل: ١٨٧
المهيري، الطيب: ٣٢١
مؤتمر بنزرت (١٩٦٤): ٢٢٤-٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٧٦
مؤتمر قربة (١٩٧١): ٢٣٤
موس، م.: ٣٩٢
المؤسسة الزيتونية: ١٨، ١٤٨، ١٥٠-١٥٢، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٩٧، ٢٠١-٢٠٢
المؤسسة السياسية: ١٣، ٢٠، ٣١، ٤٧، ٦٢، ١٣٦، ١٤٢-١٤٣، ١٤٨-١٤٩، ١٦٦-١٦٨، ١٧٠، ١٨٨، ٢١٠-٢١١، ٢٦٩، ٢٩١، ٣٣٤، ٣٦٤، ٣٧٢، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٢٥
المؤسسة الصادقية: ١٩٧
المؤسسة العائلية: ١٣، ٢٩-٣٠، ٦٢، ٣٦١، ٣٩١، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤١٦-٤١٨، ٤٢٤
موسكا، ج.: ٧١، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٨٠-٨٢
مونتسكيو: ٢١٨
موور، كليمنت هنري: ٩٠، ٩٤-٩٦، ١٠٢، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٦، ٢١١، ٢٢٦، ٢٢٩، ٣٤٤
ميثاق الدم: ٥٢
ميدارد، جان فرانسوا: ٢٦١
ميرتون، روبير ك.: ٧٢
ميرللي، دومينيك: ٣٦٦
ميسل: ٧٦
ميشالز، روبرت ويلي إدوارد: ٧٠-٧١، ٧٦

ميكو، تشارلز أ.: ١٨٢
ميلز، تشارلز رايت: ١٣، ٣٦، ٨٠، ٩٠

- ن -

النخب الإدارية التونسية: ١٠٤
النخب السياسية التونسية: ١٢-١٣، ٣٦-٣٧، ٤٣، ٤٧-٤٨، ٥١، ٥٣، ٥٩، ٨٩، ٩٤، ١٠٠، ١٠٣-١٠٤، ١٢٥، ١٧٦، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٩١، ٢٥٨، ٣١٤، ٣٢٤، ٣٣٥
النخبة: ٤، ٩، ١٣-١٥، ١٨، ٢٢-٢٤، ٣٦-٣٧، ٤٢-٤٣، ٥٢-٥٣، ٥٥، ٥٧-٥٩، ٦١-٦٣، ٧٠-٨٥، ٨٧-٩٦، ٩٩، ١٠٢-١٠٣، ١٠٥-١١٠، ١١٣، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٨، ١٥١، ١٥٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٠-١٧١، ١٧٦-١٧٧، ١٨٠-١٨٢، ١٨٤، ١٨٩-١٩١، ١٩٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠٣، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٥-٣٤٠، ٣٤٤-٣٤٦، ٣٤٨-٣٥١، ٣٥٣، ٣٧٦، ٤١٠، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٤، ٤٤٧
النخبة الاجتماعية: ٧٩
النخبة الاقتصادية: ٧٣، ٧٩
النخبة التونسية: ١٠٥، ١٧٠، ١٧٦، ٢٧٨، ٣٢١، ٣٣٩، ٤٣٨
النخبة الحاكمة: ٥٢، ٨١-٨٢، ٨٨، ٢٨٠، ٣٧٦
النخبة ذات السلطة: ٨٠
النخبة السياسية: ٣٦-٣٧، ٤٣، ٥٣، ٥٨، ٦١-٦٢، ٧٤، ٧٩، ٨٢، ٨٧-٩٠، ٩٣-٩٤، ٩٦، ١٦٤، ١٩٦، ٢١٠، ٢٨٩، ٣٠٣، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٧-٣٣٨، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣، ٤١٠، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٧
النخبة السياسية المصرية: ٣٣٥
النخبة العربية: ٨٣
النخبة الفرعية: ٨١
النخبة المثقفة: ٨٥، ١٨٠، ١٨٢، ٢١٢
النخبة المصرية: ٨٨، ٩٣
النسق السياسي التونسي: ٩، ١٢-١٣، ٢٣، ٣٨-٣٩، ٤٤-٤٥، ٥٢، ٥٤-٥٥، ٩٨، ١٣١، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٠٥، ٣٢٤، ٣٣٨-٣٣٩، ٣٤٨، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٦١
النظام الأبوي: ٦١، ١٧٥، ٣٧١، ٣٧٧، ٣٩٣، ٣٩٨-٣٩٩، ٤١٤، ٤٣٦
النظام التربوي: ١٢٠، ١٤١، ١٥٣، ١٥٩، ٢٢٥، ٤٣٦
النظام التربوي التونسي: ٢٢٥
نظام التعاضد: ١١٠-١١١، ٢٢٥، ٢٧٦
نظام الحزب الواحد: ٩٠، ٢٢٢، ٢٤١، ٢٤٤، ٤٤٦
النظام القبلي: ٣٧٢، ٣٨٣
نظام القرابة الأبوية: ٢٥، ٣٧٢
نظام القرابة العربي: ١٠، ٢٥، ١١٠-١١١، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٥، ٣٨٦، ٣٩٣

نظرية النخبة: ٧٦
النقيب، خلدون حسن: ٢٦١، ٣٠١، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٧٦
نمط العلاقات العائلية: ١٠، ٦٠، ٤١١-٤١٢
النمو الاجتماعي: ٢١٦
النمو الاقتصادي: ٢١٦، ٢٧٤، ٢٧٦، ٣٤٦-٣٤٧
النمو الديمغرافي: ٢٤٤، ٢٧١
النمو السياسي: ٢٢٥
نويرة، الهادي: ٢٢، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٣-٢٤٤، ٢٥٤، ٢٨٠، ٢٨٣-٢٨٤، ٣١٢-٣١٣، ٣٢٠، ٣٣٧، ٣٤٠-٣٤١، ٣٤٦، ٤١٠، ٤٣٩

- هـ -

هاريسون: ١٥٨
هاندل، نجوى كافي: ١٨١
هدسون، مايكل: ٢٥٨
الهرماسي، عبد الباقي: ٧، ٢٧، ٣٢، ٣٩-٤٠، ٨٤، ٩٠، ٩٤، ٩٦-٩٩، ١٠١، ١١٥، ١٤١، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٠، ١٨٥، ١٨٩-١٩١، ١٩٦، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٥٢، ٢٥٦-٢٥٧، ٢٧٨، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣٢٥، ٣٤٤، ٣٥٨، ٣٦٢، ٤٠٥-٤٠٦، ٤١٨، ٤٢٦، ٤٣٨-٤٣٩، ٤٤٤-٤٤٧
الهويات الثقافية: ٦٥، ٨٧، ١١٤، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٥
الهوية التونسية: ١٦٤
الهوية العربية الإسلامية: ١٩٤
الهوية الوطنية: ١٠٠، ١٠٣، ١٦٤-١٦٥، ١٩١، ٢٥٥
هيغل، فريدريش: ٢١٧

- و -

واتربري، جون: ١٦٦، ٢٦٩-٢٧٠، ٣٣٨
الوحدة التونسية: ١٨٦
الودرني، أحمد عياض: ٢٤٤، ٢٤٦، ٣٠٧
الوطنية التونسية: ١٠٥، ١٨٥، ١٩١-١٩٢، ٢٥٥، ٢٧٧، ٤٣٧
الوعي الاجتماعي: ٧٢
الوعي الوطني: ٩٤-٩٥
الولاء القبلي: ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٠١
ويل، ج.: ٣٧٠
ويلش: ٧٨

- ي -

اليعلاوي، محمد: ٣١٠